

الهيئة المصرية العامة للكتاب
مكتبة ٢٠٠٦

الأخوان المسلمون والتنظيم السري

دكتور عبد العظيم رمضان



الأخوان المسلمون

والشيخ الكبير الشيرازي

دكتور عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٦



برعاية السيدة
سوزانا مبارك



المشرف العام

د. ناصر الأقصاري

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية الشاملة المركية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

المشرف الطباعي

محمود عبد المجيد

الفلاف

ص. ص. الواحد

كتاب

تقديم

منذ أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك دعوتها بأن «الحق في القراءة مثل الحق في التعليم والحق في الصحة، بل الحق في الحياة نفسها» ، والقارئ المصري ينتظر كل عام مهرجان القراءة للجميع، وها هي «مكتبة الأسرة» أحد روافد المهرجان الرئيسية تكمل عامها الثالث عشر ، وقد أصبحت خلال هذه السنوات أضخم مشروع نشر في مصر، وقدمت مكتبة عملاقة تجاوزت ٣٤٤٢ (ثلاثة آلاف وأربعمائة واثنين وأربعين) عنواناً، من ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) كاتباً ومفكراً وأديباً، طبعت منها أكثر من ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ (تسعة وثلاثين مليوناً) نسخة بأسماء في متناول الجميع، وذلك في مختلف الفروع: العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية، والتذوق الموسيقي، والتصوير، والمسرح، والسينما، والأعمال الأدبية الرفيعة، التي مثلت مسيرة الإبداع في مصر والعالم، والأعمال الفكرية التي تتبذ الخرافة والإرهاب، والأعمال الدينية التي تعكس صحيح الأديان، وعيون الأدب العربي والتراث، التي تربط الأجيال الجديدة بتاريخها المضيء في مراحلها المتميزة، ورصد إسهام هذا التراث في بناء الإرث الثقافي الإنساني.

تطلق «مكتبة الأسرة» لعام ٢٠٠٦ تحت الشعار النبيل الذى طرحته السيدة الفاضلة «سوزان مبارك» : ثقافة السلام، وهو يدعو إلى نشر ثقافة السلام فى المجتمع، ودعم التسامح ونبذ العنف، والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى، والتأكيد على أهمية الحوار واحترام الآخر، وتقديم التنوع الثقافى، ونشر المعرفة والتواصل مع الحضارات الأخرى.

تأتى «مكتبة الأسرة» هذا العام والعالم كله يعانى من وطأة العنف والإرهاب. ولم يعد هناك منقذ سوى مواجهة قوى الظلام بالتطوير على يد المفكرين والمثقفين والمبدعين، الذين ظل دورهم عبر التاريخ هو ترسيخ القيم العقلانية والجمالية والإنسانية، ومحاربة النزعات البدائية، التى تستخدم القوة لإشعال الحروب وتدمير البشرية وإنجازاتها.

و«مكتبة الأسرة» هذا العام من خلال سلاسلها المتنوعة ستعكس الدور الرائد لثقافة التسامح، التى تستطيع الحفاظ على تراث الأمة الحضارى.

وحتى نلتقى مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ ، سنعيد إصدار نحو مائة عنوان بشكل جديد كتمهيد لانطلاقة المشروع.

ناصر الأنصارى

اهداء

الى روح الشهيد فرج فودة
وارواح شهداء حركة التحرير !

تقديم الطبعة الثانية

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذه الطبعة الثانية من كتابي : «الإخوان المسلمون والتنظيم السري» وقد صدرت الطبعة الأولى منه في يناير ١٩٨٣ عن دار «روزاليوسف» - أي منذ أحد عشر عاما . ومع ذلك فلم يستطع كتاب أو بحث صدر في هذه الفترة التي زادت على عقد من الزمان ، أن يتحدى ما ورد فيه من حقائق تاريخية على أسس علمية صحيحة، أو قدم وثيقة تنفي أو تدحض ما ورد فيه من وثائق - هذا على الرغم مما صدر في تلك الفترة من كتب ومذكرات ووثائق .

وللأمانة فقد صدرت كتابات تحاول تفنيد بعض ما ورد في هذا الكتاب من حقائق، ولكنها خرجت شاحبة ولم تتجاوز ما أثير وقت نشر فصول هذا الكتاب من اعتراضات، وخصوصا من جانب الصديق الداعية الكبير صلاح شادي، ورددت عليه في حينه، واستغرق هذا الحوار على صفحات جريدة الوطن الكويتية قرابة ثلاثة أشهر، رد فيها الداعية الكبير بأحد عشر مقالا مطولا، ورددت بست مقالات. وقد رأيت ضم هذه المقالات إلى الكتاب لاتاحة الفرصة للقارئ للاطلاع على الرأي والرأي الآخر.

ومن هنا لم أجد عند إعادة إصدار طبعة ثانية من هذا الكتاب ما يدعوني إلى حذف حرف واحد منه، أو إضافة حرف، تمسكا بما ورد فيه من حقائق اعتمدت فيها على المصادر الأصلية دون تأثر باتجاه فكري يلوى عنق الحقيقة ، وإنما استنادا إلى منهج البحث العلمي التاريخي

الذى يستهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية وحدها دون زيف أو تشويه.

والمهم هو أنه منذ صدور هذا الكتاب فى عام ١٩٨٢ حدث تطوران هامان : الأول، تخلى جماعة الاخوان المسلمين عن العنف، وتحولها الى جماعة برلمانية بعد دخولها الانتخابات البرلمانية تحت عباءة أحزاب شرعية أخرى. والتطور الثانى هو انتقال العنف من الاخوان المسلمين الى جماعات أخرى.

فقد كان بعد تصفية تنظيم سيد قطب فى عام ١٩٦٥ أن قامت جماعة صالح سرية، الذى بدأ فى تكوين تنظيمه من أوائل سنة ١٩٧٣، بهدف الاستيلاء على الحكم عن طريق الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية، والاستيلاء على الأسلحة الموجودة بمخازنها وعرباتها، ثم التوجه بعد ذلك الى مبنى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى لاعتقال رئيس الجمهورية والاستيلاء على السلطة.

على أن الخطة فشلت ، ووقع أعضاء التنظيم فى يد سلطات الأمن ، بعد مصرع ١٣ شخصا وإصابة ٢٧ آخرين ، وقدمت النيابة ٩٢ عضوا من أعضاء التنظيم إلى المحاكمة ، معظمهم من الطلبة الذين بلغ عددهم ٧٥ ، منهم ١٦ من طلبة الكلية الفنية العسكرية . وصدر الحكم على صالح سرية بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم ، وأفرج عن ٦٠ من المتهمين . وجرت المحاكمة ابتداء من ٢٦ يونية ١٩٧٤ .

على أن هذه النتيجة لم تردع جماعة أخرى كانت تتخذ لها زعامة جديدة هى « جماعة المسلمين » التى اشتهرت باسم « التكفير والهجرة »، وكان زعيمها شكرى مصطفى . وقد بدأ استخدام العنف داخل الجماعة، حين أخذ بعض الأعضاء ينشقون على الجماعة ، فاعتبرت ذلك ارتدادا عن الاسلام ! ولما كان حكم المرتد فى الدين الاسلامى هو القتل ، فلذلك

كون شكرى مصطفى فرق موت تتابع المنشقين لاغتيالهم ، الأمر الذى حرك سلطات الأمن ضد الجماعة ، وأخذت فى اعتقال بعض أفرادها .

وقد واجه شكرى مصطفى ذلك باختطاف وزير الأوقاف السابق الدكتور محمد الذهبى ، واحتفظ به رهينة مقابل الإفراج عن الأعضاء المعتقلين . وقد تم الخطف فجر يوم الأحد ٣ يوليو ١٩٧٧ ، وحددت الجماعة مطالب سبعة للإفراج عنه ، أحدها دفع مائتى ألف جنيه نقدا ، وعندما شعرت بأن الحكومة تماطل لم تتردد فى قتل الذهبى وهو على سجادة الصلاة !

والمهم هو أن الجماعة لم تلبث أن سقطت فى قبضة سلطات الأمن - كالعادة - فى يوم ٨ يوليو ١٩٧٧ ، وقدمت ، وعلى رأسها شكرى مصطفى ، للمحاكمة العسكرية - وكان عدد المتهمين ٥٤ عضوا - وذلك بتهمة اغتيال الذهبى ، كما قدم ٢٠٤ آخرون بتهمة الانتماء للتنظيم . وقد أصدرت المحكمة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧ حكما بإعدام شكرى مصطفى وأربعة آخرين ، ومعاقبة ١٢ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وهم المجموعة التى اشتركت فى خطف الذهبى . ومعاقبة ٧ بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ، ومعاقبة ٦ بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات ، ومعاقبة ٨ متهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

وعلى هذا النحو ، وكما حدث من قبل لجماعة الفنية العسكرية ، سقطت جماعة التكفير والهجرة فى العنف قبل أن تقيم نظامها الإسلامى الذى ظنت أنها تستطيع الوصول إليه بالعنف !

وفى الوقت الذى كان يجرى فيه محاكمة شكرى مصطفى ورفاقه ، وهى المحاكمة التى انتهت بإعدامه وأربعة آخرين ، كانت تجرى محاكمة تنظيم آخر ظهر باسم « الجهاد » ، استمد أعضائه من المفرج عنهم فى قضية الفنية العسكرية ، وقد بلغ عدد المتهمين ٤٢ فردا ، وعلى رأسهم أمير التنظيم أحمد صالح غامر وحسن هلاوى .

ولم يكد يمضى عام كامل حتى كان محمد عبد السلام فرج ينشئ تنظيمًا جديدًا بنفس الاسم وهو « الجهاد » . وفى صيف عام ١٩٨٠ أخذ فى تسليح هذا التنظيم على مستوى الجمهورية ، مستفيدًا من المناخ المواتى المتمثل فى إطلاق السادات النزعة الإسلامية والجماعات الإسلامية فى أنحاء البلاد لموازنة قوة الشيوعيين ، واعتمدت الجماعة على سرقة محلات تجار الذهب الأقباط فى تمويل عملية تسليحها .

على أنه فى سبتمبر ١٩٨١ كان التنظيم السرى للجهاد قد تضخم إلى الحد الذى دعا أجهزة الأمن فى الدولة إلى التدخل والقبض على أعضائه ، فى إطار الحملة الموسعة التى أمر بها السادات لقمع خصومه السياسيين ، وشملت ١٥٣٦ شخصًا . ونجح جهاز الأمن فى اعتقال بعض أعضاء التنظيم ، وهرب بقية الأعضاء فى الوقت الذى كانت تتم عملية مطاردتهم .

وهنا هيات الصدفة المحضة الفرصة لأعضاء التنظيم لاغتيال السادات ، حين وقع الاختيار على الملازم أول خالد الإسلامبولى للاشتراك فى طابور العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، فعرض الفكرة على أعضاء التنظيم ، وقد قوبلت بتردد فى البداية ثم اعتمدت ، وقد نجح الإسلامبولى ورفاقه فى اغتيال السادات بفضل هذه الصدفة المحضة ، ولولا ذلك لما نجح إطلاقافى اغتيال السادات ! والمهم أن النتيجة كانت واحدة بالنسبة للتنظيم ، فقد سقط جميعه فى يد الدولة بعد مقاومة فى بعض مدن القطر ، واستمر النظام السياسى قائمًا يمارس وظيفته فى قمع أية حركة عنف .

وقد كان حصاد اغتيال السادات بالنسبة للجماعة الجهادية كبيرًا ، فقد ترتبت عليه قضيتان : الأولى قضية اغتيال السادات ، والثانية قضية تنظيم الجهاد . وقد قضت المحكمة العسكرية فى القضية الأولى بإعدام كل من خالد الإسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طایل ، وحسين عباس ، ومحمد عبد السلام فرج ، ومعاقبة كل من عبود الزمر

وابن عمه طارق الزمر ومحمود طارق إبراهيم وأسامة السيد قاسم وصلاح السيد بيومى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، والحكم على الباقين - فيما عدا عمر عبد الرحمن وآخر - بالأشغال الشاقة لمدة مختلفة . وكان عدد الجميع ٢٤ متهما ، وقد تم تنفيذ حكم الاعدام فى خالد الاسلامبولى ورفاقه فى يوم ١٥ أبريل ١٩٨٢ .

أما القضية الثانية ، وهى قضية تنظيم الجهاد ، فقد حكم فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة على سبعة متهمين على رأسهم عبود الزمر ، وقيادات الصعيد ، وعلى ١٠٣ آخرين بالأشغال الشاقة لمدة مختلفة . وبذلك انتهت صفحة تنظيم الجهاد .

على أن هذه النتيجة لم تردع تيار العنف فى الحركة الاسلامية ، فإن اغراءات السلطة كانت تجذبه إلى استخدام العنف أملا فى الوصول إليها . ولذلك لم يكد أحد المعتقلين فى تنظيم الجهاد ، واسمه أحمد سمن ، يفرج عنه ، حتى كان يشكل تنظيما جهاديا جديدا يستهدف القيام بانقلاب عسكري يسبقه اغتيال الشخصيات الهامة . ولكن جهاز الأمن بالدولة كان واقفا له بالمرصاد ، فتم اعتقال ٣٣ من أعضائه وتقديمهم إلى المحاكمة فى ١٩٨٦ .

ولكن بعد عامين فقط كان عصام القمرى وخميس مسلم ومحمد الأسوانى ، وهم من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فى قضية تنظيم الجهاد ، يهربون من ليمان طرة فى يوليو ١٩٨٨ ، ويحيون بذلك أمل الحركة الاسلامية فى القيام بانقلاب ضد السلطة . ولكن سلطات الأمن لم تلبث أن تمكنت من الوصول إلى الهاربين الثلاثة .

وفى الاشتباك الذى دار مع رجال الأمن لقى عصام القمرى حتفه ، كما تم القبض على محمد الأسوانى وشقيقه ، وأجبرا على الكشف عن مكان اختفاء خميس مسلم فى ضاحية المعادى ، وعندما حاول الهرب من القوة أطلقت عليه النار ، وأردته قتيلًا ، وقدم للمحاكمة فى هذه القضية ٢١ متهما .

وفى نفس العام كان يتم القبض على تنظيم جهادى آخر ، اصطلح على تسميته بجماعة حرائق أندية الفيديو بعد أن قامت فى العام السابق باحراق عدد من أندية الفيديو واشعال النار فى مسرح الهوساير وسينما كريم/ ٢ ، وأخذت تخطط لاغتيال القيادات السياسية بالدولة ورؤساء تحرير الصحف ، ولكن سلطات الأمن استطاعت - كالعادة - الوصول إلى التنظيم قبل تحقيق أهدافه ، وألقت القبض على ٧٥ من أفرادهم وقدمتهم إلى المحاكمة .

على أن تيار العنف من جانب الجماعات الاسلامية لم يتوقف، فقد قام فى العام التالى تنظيم «الناجون من النار» ، بمحاولة اغتيال وزير الداخلية السابق حسن أبو باشا ومكرم محمد أحمد ووزير الداخلية السابق محمد نبوى إسماعيل ، وقد فشلت هذه المحاولات جميعا . وتمكنت سلطات الأمن - كالعادة - من الوصول إلى التنظيم وإلقاء القبض على أفرادهم ، فيما عدا مجدى الصفتى وعبد الله أبو العلا . وانتهت محاكمة أعضاء التنظيم بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على أربعة ، ومعاقبة أربعة آخرين بـ ١٠ سنوات ، ومعاقبة سبعة بـ ٧ سنوات، ومعاقبة متهمين بـ ٥ سنوات .

وقد كان هذا الحكم المخفف الذى لامت فيه المحكمة الأزهر ووزارة الأوقاف، هو السبب الرئيسى فى الجهود المكثفة التى بذلها وزير الأوقاف الحالى محمد على محجوب ، ومفتى الجمهورية الدكتور سيد طنطاوى ، من خلال وسائل الإعلام وزيارة كافة المحافظات، لتعريف هذه الجماعات الدين الصحيح . ولكن هذه الجهود ذهبت سدى ، لأن اغتيال الدكتور المحجوب جاء ليثبت أن أهداف هذه التنظيمات الارهابية ليست متعلقة بصحيح الشريعة الاسلامية أو بخطئها - كما تصورت المحكمة - وإنما هى متعلقة بالسلطة والوصول إلى الحكم ، وهما هدف يستحق التضحية من أجله بالحرية والحياة ، وفى سبيله تهون حياة الأبرياء !

فلقد قتل الدكتور ، فعت المحجوب وهو غير مقصود لذاته - فهو برىء - وقتل معه كل من العميد سليم وكيل مباحث القاهرة - وهو برىء - كما قتل المقدم عمرو سعد الشرييني قائد الحراسة الخاصة - وهو برىء - وقتل سائق سيارة الحراسة - وهو برىء - كما قتل عبد العال رمضان الموظف بمجلس الشعب - وهو برىء .

وقد أهدرت هذه الدماء بغير جدوى ولا نتيجة ، وأهدرت في مقابلها دماء شباب التنظيم في أثناء القبض على الجناة . وفي أثناء البحث عن الهارب صفوت عبد الغنى أهدرت دماء أخرى لأعضاء التنظيم .

وكل ذلك والحركة الارهابية الاسلامية لا تدرى أنها تبدد طاقة اسلامية ثمينة دون أن تحقق شيئاً ، ودون أن تعى هذه الحقيقة التاريخية، وهى أن الدولة المصرية التى تمتد جذورها في أعماق التاريخ سبعة آلاف سنة هى أقوى من كل تنظيمات علنية أو سرية ، وأن خبرتها في التعامل مع الخارجين عليها لا تعادلها خبرة في المنطقة العربية .

وأسوأ من ذلك كله أن هذه التنظيمات الارهابية لا تدرى أنها منعزلة عن الجماهير المصرية ، التى تكره بطبيعتها العنف ، وتكره التطرف ، والتى هى رصيد الدولة فى مقاومة الارهاب عند اللزوم لو فشلت أجهزة الأمن . وأن أجهزة الأمن - كما أثبتت مواجهتها للارهاب الدينى على مدى الستين عاما السابقة ، وكما أثبتت نجاحها المستمر فى كل هذه المواجهات - تملك من القدرة والولاء والخبرة ما يجعل فشلها أمراً بعيد الاحتمال إلى يوم الدين .

فهل تقتنع التنظيمات الارهابية الدينية بهذا المنطق التاريخى ، وتتوجه جهودها لعملية بناء الإنسان المصرى المسلم ، بدلا من عملية هدم نظام الدولة السياسى ، وإقامة نظام اسلامى وهمى فشل المسلمون فى اقامته على وجهه الصحيح على مدى أربعة عشر قرنا بعد عهد الخلفاء الراشدين ؟

ومنذ ذلك الحين سار العنف من جانب الجماعات الاسلامية فى خط متصاعد، فقد قتل المفكر الكبير فرج فودة، ووقع الاعتداء على السائحين وزرعت المتفجرات فى الأحياء الشعبية، وأخيرا وقعت محاولة اغتيال حسن الألفى وزير الداخلية، وهى آخر حادث عنف حتى لحظة كتابة هذا التقديم للطبعة الثانية.

والمهم هو أنه على الرغم من أن العنف من جانب الجماعات الاسلامية لم ينقطع منذ عام ١٩٧٣، إلا أن هذا العنف لم يسفر الا عن اعتقال الألوف من شباب الجماعات الاسلامية، واعدام الكثيرين منهم، وسقوط أعداد أكبر صرعى فى الاشتباكات مع رجال الأمن، فضلا عن سقوط الأبرياء من الأهالى الذين يتصادف وجودهم فى مكان الاشتباكات أو الانفجارات.

ومعنى ذلك أن دماء الجماعات الاسلامية تنزف باستمرار، وتفقد معظم صفوفها، وتفقد فى الوقت نفسه القاعدة الجماهيرية التى لا تستغنى عنها أية حركة سياسية تستهدف قلب نظام الحكم - وهو ما يعنى فى نهاية الأمر أن هدف الحكومة الاسلامية يبعد باستمرار ولا يقترب كما تبغى هذه الجماعات.

فلكى يتحقق مثل هذا الهدف يلزمه تنظيم قوى تتزايد قوته مع الأيام، كما تلزمه مساندته جماهيرية قوية تؤمن بمبادئه وأهدافه. وهذا الشرطان كما هو واضح من عرضنا - يبتعدان على طول المواجهة بين الجماعات الاسلامية وقوات الأمن، ويكادان يختفيان. ومعنى ذلك أنه حتى لو أفلحت هذه الجماعات فى قلب نظام الحكم بطريق الصدفة والظروف المواتية، فإنها ستكون معزولة عن قاعدتها الجماهيرية، ومحرومة من صفوفها التى سقطت فى المعركة، ولاتلبث طويلا حتى تسقط، ولكن بعد خراب البلاد. وعلى كل حال، فقد كان على بعد أن نفذت طبعة هذا الكتاب منذ أكثر من سبعة أعوام أن أعيد طبعه من جديد ليكون فى يد الباحثين

والقراء فى مصر وفى الخارج، الذين كثر إلحاح الكثيرين منهم على
لإعادة طبعه لأعفيهم من مشقة وتكاليف تصوير ما يفيدهم منه فى
أبحاثهم وقراءاتهم. ولعلنى بذلك أكون قد وفيت بعض الدين لقرائى الكرام
وجمهور المكتبة العربية التى تحتل مكانا مرموقا فى ثقافة العالم
المعاصر.

والله ولى التوفيق

مصر الجديدة فى ٢٣ أول أكتوبر ١٩٩٣

د. عبد العظيم رمضان

تقديم

الاخوان المسلمون

التنظيم السرى وحادث المنشية

بقلم

د. عبد العظيم رمضان

يرجع الفضل في ظهور فكرة هذه الدراسة الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، حين نظم رئيسه الدكتور أحمد محمد خليفة في عام ١٩٧٩ ، اى في أعقاب اغتيال الشيخ الذهبى حلقة علمية مقفلة ، دعا اليها عددا محدودا جدا من علماء الاجتماع والقانون والدين والتاريخ ، لمناقشة ما بدا أنه أخطر قضية تطل برأسها في ذلك الحين ، وهى قضية الحركات الدينية المتطرفة والعنف . وكان صاحب هذا القلم أحد أعضاء هذه الحلقة .

وقد دارت في هذه الحلقة مناقشات على جانب عظيم من الخصوبة والأهمية ، حتى لقد بدا لكثيرين أنها أخطر مناقشات دارت حول قضية من القضايا في الحقبة التاريخية الأخيرة ! . . ومن سوء الحظ أن الصفة السرية القصوى للحلقة قد منعت تسجيل مناقشاتها بالوسائل العلمية الحديثة ، ونشرها على جماهيرنا ، وبالتالي فهي تمنعنى من إذاعة ما قمت بتسجيله من ملاحظات .

على أن المحصلة التي انتهت إليها الحلقة هي أن العنف الصادر عن الجماعات الدينية المتطرفة ، سوف يلعب دورا رئيسيا في تشكيل الأحداث في بلادنا في المستقبل القريب ، ما لم تتخذ الاحتياطات لتوقى حدوثه ، سواء من جانب السلطات الدينية والجماعات الدينية المعتدلة ، أو من جانب السلطات الرسمية .. ولم يخطر ببال أشد المتشائمين في هذه الحلقة ، وكنت أحدهم ، أن هذا العنف سوف يودى بحياة رئيس الدولة نفسه ، وهو ما لم يحدث في طول التاريخ المصرى وعرضه !

ولما كان البحث الذى قدمته لهذه الحلقة ، هو عن جماعة الإخوان المسلمين والعنف ، وقد حددت فيه دور الجماعة ودور الدولة في نشأة العنف - فقد تراءى لى ، وأنا ممن يؤمنون بأن التاريخ لا يدرس لذاته ، وإنما يدرس لى توضع نتائج تحقيقاته في خدمة المجتمع ، أن أبادر بتوسيع نطاق هذه الدراسة ، ومد آفاقها ، والتوفر على تحقيق المزيد من تفصيلاتها ، ثم نشر نتائجها على جماهيرنا ، لتكون بمثابة جرس انذار ينبه المجتمع المصرى ، والجماعات الدينية المتطرفة ، والدولة ، الى أن العنف - من واقع التجربة التاريخية - لايجدى ، وأنه لا يحقق أى تغير جذرى ، وأنه يعود على مرتكبيه من الجانبين بأوخم العواقب ! •

وعندما طرأت لى هذه الفكرة ، وشرعت في تنفيذها ، لم أكن أدرج جماعة الإخوان المسلمين الحالية في سلك الجماعات الدينية المتطرفة ، بعد انهيار التنظيم السرى على يد عبد الناصر في عام ١٩٥٤ ، وتصفيته للتنظيم الجديد في عام ١٩٦٥ ، وأدراكا منى أن القيادات الأخيرة للإخوان هي قيادات وعت درس العنف جيدا منذ أوائل الخمسينيات ، وكانت تعارض التنظيم السرى علنا قبل حادث المنشية • وان كان قد سبق لى أن تنبأت ، في

مقال كانت قد طلبته منى جريدة «اللوموند دبلوماتيك» الفرنسية ونشر في عدد أغسطس ١٩٧٧ ، بحتمية حدوث مواجهة بين الاخوان المسلمين والسلطة في أقرب فرصة ، اذا رفضت السلطة مطلبهم في الوجود الشرعى ، وقلت بالحرف الواحد أنه :

«Si, comme il l'a déclare, le pouvoir refuse la requete des Freres musulmans, il s'ensuivrait une situation explosive conduisant, a la premiere occasion, a une inevitable confrontation.»

وعلى كل حال ، فان هذا ما جعلنى أحرص على أن أصدر هذه الدراسة ، عندما نشرت فى شكل مقالات فى مجلة روزاليوسف القاهرية ، وجريدتى « الهدف » الكويتية و «الاتحاد» بأبى ظبى بعبارة صادقة تنص على أن « هذه الدراسة تنصب على أحداث الماضى ، ولا صلة لها بالحاضر الا تلك الصلة الضرورية التى يستخلصها الحاضر من عبرة الماضى ودروس التجربة . وبالتالى فمن الخطأ الفادح أن تعدها أية هيئة حالية ، سياسية كانت أو دينية ، أو يعدها أى فرد يعيش الآن — محاولة للادانة ، أو الهجوم . فذلك أبعد ما يكون عن أغراض الدراسة العلمية الحقيقية » .

على أنه رغم هذه العبارة ، لم تكذ تنشر فصول الدراسة فى الصحف السالفة الذكر ، حتى انهال سيل من الهجوم والطعن على الكاتب فى البلاد التى نشرت فيها الدراسة وفى غيرها ، من جانب الدوائر الدينية الاسلامية ، التى اعتبرت الدراسة موجهة ، ليس فقط ضد جماعة الاخوان المسلمين ، بل وضد الاسلام أيضا !! . وبلغ الأمر حد استخدام منابر المساجد والجوامع فى شن الهجوم والطعن . . وأفلح الضغط فى إيقاف نشر الدراسة فى جريدة « الاتحاد » التى تصدر بأبى ظبى ، بعد نشر اثنتين وعشرين حلقة منها . . ومن المؤسف أن كثيرا من الهجوم الذى تعرض له الكاتب باسم الدين ، لم يلتزم بالقواعد

التي رسمها الدين الحنيف للحوار والجدل فيما بين المسلمين
أو حتى بين المساميين والمشركيين !!

على أن هذا لم يمنع قيام حوار مثمر بيني وبين الأستاذ
صلاح شادي ، داعية الاخوان الكبير ، وأحد من لعبوا دورا هاما
في أحداث الدراسة - على صفحات جريدة الوطن الكويتية ،
استمر قرابة ثلاثة أشهر ، نشر فيها أحد عشر مقالا مطولا ،
وردت عليه بست مقالات ، لم ينشر السادس منها لقفل باب
الحوار . ورغم أن الخلاف لم يحسم لاختلاف مواقفنا ، إلا أنني
رأيت أنه سوف يكون مفيدا لقارئ هذه الدراسة بعد نشرها في
كتاب ، متابعة هذا الحوار الخصب ، للتعرف على رؤية أحد
زعماء الاخوان المسلمين للأحداث ، خصوصا وكان من زعماء
التنظيم السري ، والحكم على هذه الرؤية في ضوء ما استندنا
اليه من مصادر سوف يجدها القارئ ملحقه بالكتاب ، فضلا عن
الحواشي التي حرصت على اثباتها في نهاية كل صفحة .

لذلك استأذنت الأستاذ صلاح شادي ، الذي ربطتني به
رابطة الود والاحترام أثناء الحوار ، وقد طوقني بفضله حين
حرص على رؤيتي عند زيارته للندن في عام ١٩٨١ ، حيث أكلنا
معا خبزا وملحا - في نشر مقالاته بين ملاحق هذه الدراسة ،
فقبل مشكورا . وسيرى القارئ الخطابيين المتبادلين بيننا في
هذا الشأن في ملاحق الدراسة ، مشفوعة بردودي عليه في نفس
جريدة الوطن الكويتية . ونظرا لأنه طلب مني « عدم اضافة
شيء لم ينشر في ذلك الحين » ، فقد احترمت رغبته ، ولم أشأ
الرد على ما أثاره من نقاط لم تتح لي الفرصة للرد عليه في
حينه . وإن كنت أبحث لتفسي نشر ردي السادس عليه ، رغم
أنه لم ينشر ، لأنه سبق لي أن أرسلته اليه بعد طلبه مني في
أحدى مكالماتنا التليفونية ، فهو يدخل في إطار علمه .

كذلك رأيت نشر الرد الذى كتبه صديقى الدكتور فسؤاد زكريا فى جريدة الوطن ، تعليقا على بعض أحداث الدراسة ، وأرفقته بردى عليه فى نفس الجريدة . كما نشرت ردين هامين أحدهما نشر بمجلة روز اليوسف مع الحلقة الرابعة عشرة لمواطن يدعى فاروق حافظ ، والثانى فى شكل خطاب ورد الى من الدكتور محمد فؤاد منير ، وهو طبيب بالاسكندرية ، بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٨٠ ، وهما يحويان معلومات تاريخية — مجهولة للآن — عن المجموعة التى ارتكبت حوادث الهجوم على تجمعات الانجائز فى الاسكندرية فى يولية ١٩٤٦ . وقد اتفقا على استبعاد الاخوان المسلمين من مسئولية ارتكاب هذه الحوادث . ولا أملك الا أن أوجه اليهما الشكر لهذه المعلومات الجديدة .

وقد رأيت الاكتفاء بهذا القدر من الردود التى أثارتها الدراسة ، دون نشر بقية الردود التى أغفلت الحسد الأدنى لقواعد الجدل والنقاش ، حرصا على المستوى العلمى للكتاب . كما أنى لم أر فائدة من نشر الردود الأخرى التى تحمل آراء شخصية لا تقدم ما يدعمها من وثائق أو مستندات ، لأن ضرر مثل هذه الردود أكثر من نفعه . وان كنت لا أملك الا أن أشكر الجميع لاسهامهم بقدر جهدهم فى النقاش . على أنى نشرت تعليقى الأخير على هذه الردود ، الذى نشرته لى مجلة روز اليوسف مع الحلقة الأخيرة للدراسة الصادرة بعدد ١٣ أبريل ١٩٨١ ، تحت عنوان : « أكن لجماعة الاخوان المسلمين احتراما كبيرا » .

وأخيرا ، فان ردود الفعل العنيفة لصدور هذه الدراسة ونشرها على أوسع نطاق فى الصحف اليومية ، ليست سوى أنموذج لبعض المتاعب التى يمكن أن يتعرض لها مؤرخ التاريخ المعاصر ، حيث الاحداث لاتزال ساخنة ، والافراد الذين لعبوا دورا فى هذه الاحداث لا يزالون أحياء يرزقون !! ومثل هذه

المتاعب قد تقعد الكثيرين عن معالجة مثل هذه الموضوعات المعاصرة ، ولكن بالنسبة لى تعد تحديا لا مفر من قبوله ، لأنها فى نهاية الأمر امتحان كبير لقدرة الوثائق على اعنادة تركيب الحدث التاريخى ، قديما كان أو وسيطا ، حديثا كان أو معاصرا ، وفق المنهج العلمى السليم • ولذلك فأعتقد أننى سوف أمضى بمشيئته تعالى فيما اعتزمته من استكمال دراسة الحركات الدينية المتطرفة والعنف ، بمجرد توافر الوثائق الكافية التى أجد فى جمعها بكل مثابرة وتصميم • وأملئ أن أضع نتائج هذه الدراسات أمام بنى وطنى فى أقرب فرصة ان شاء الله • والله ولى التوفيق •

مصر الجديدة فى ٢٥ يناير ١٩٨٢

د • عبد العظيم رمضان

تمهيد

في تمام الساعة السابعة وخمس وخمسين دقيقة من مساء يوم الثلاثاء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، كان جمال عبد الناصر يقف خطيباً في حفل أقيم بميدان المنشية بالاسكندرية ، بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا . ولم تكن قد مضت دقائق قليلة على بدء خطابه ، وكان يتحدث عن ذكريات اشتراكه في العمل الوطني ، ووصل الى فقرة يقول فيها :

« بدأت كفاحي من هذا الميدان في الاسكندرية ، وكنت شاباً صغيراً في عام ١٩٣٠ ، حين بدأت لأول مرة أهتف مع اخواني أبناء الشعب للحرية . واليوم أشكر الله ، فقد أثمر كفاح آبائكم وأجدادكم وجميع الشهداء الذين استشهدوا في هذا السبيل » .

وفي هذه اللحظة بالذات دوت ثمانى رصاصات متتالية أطلقها محمود عبد اللطيف ، العضو في التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين ، على جمال عبد الناصر ، لم تصبه ، ولكنها أصابت جماعة الإخوان المسلمين بكارثة فظيعة لم يشهد لها تاريخ الحياة السياسية في مصر مثيلاً .

كان شعور جماهير الاسكندرية عند القاء عبد الناصر خطابه ، معاً ضد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا ، التي عارضتها كل القوى السياسية في مصر ، وضد عبد الناصر الذي وقعها ، وضد نظام الحكم الاستبدادي الذي أرساه . وعندما أقيم سرادق الاحتفال في ميدان المنشية ، احتلته جماهير الاسكندرية ، وأخذت هتافات تتعالى بالحرية وسقوط الظلم ، مما اضطر السلطات الى اخلاء السرادق من هذه الجماهير في الخامسة مساء ، وإعادة ملئه من جديد بجماهير مأجورة تتكون من عشرة آلاف من عمال مديرية التحرير الموالية . وكانت هذه الجماهير هي التي تسرب

محمود عبد اللطيف من بينها ليجلس في الصفوف الأمامية على بعد عشرين مترا من منصة الخطباء والضيوف ، وأطلق منها الرصاص على جمال عبد الناصر .

على أن عبد الناصر لم يسقط . لقد سقط المحامي أحمد بدر ، الذي كان يقف على بعد ربع متر الى جوار عبد الناصر ، برصاص محمود عبد اللطيف ، وأصيب ميرغنى حمزة وزير السودان بشظايا مصباح كهربائى في المنصة أصيب بالرصاص . وساد هرج ومرج شديدان ، ولكن عبد الناصر كان صامدا . فقد طلب الى الجماهير القبض على الجانى ، فأمسكته ، وأوسعته ضربا شديدا ، بينما كان عبد الناصر يطالب الجماهير بالثبات في مواقعها بعبارات متهدجة من فرط التأثر ، أعلن فيها أن دمه فداء لمصر ، وأن حياة مصر لن تكون معلقة بكفاح عبد الناصر ، بل هي معلقة بكفاح شعب مصر .

وقد جرت في أعقاب ذلك أكبر حملة اعتقال للاخوان المسلمين شهدتها مصر ، حتى وصل الأمر الى حد اعطاء المعتقلين بطاقات يسجلون فيها أسماءهم وعناوينهم لتدون في كشوف . وقد وصل عدد المعتقلين الى أكبر مداه يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥ ، أى بعد عام من الاعتداء ، حتى وصل الى ٢٩٤٣ معتقلا .

وقد بدأ الأمر باعتقال هنداوى دوير ، رئيس محمود عبد اللطيف في التنظيم السرى ، الذى سام نفسه ليوليس أمياه في اليوم التالى مباشرة للاعتداء . وفي يوم ٣٠ أكتوبر قبض على الهضيبي في الاسكندرية ، بعد أن عثر على عنوانه عن طريق ورقة بها أرقام تليفونات عثر عليها مع صلاح شادى ، الضابط الاخوانى الذى قبض عليه في الاسكندرية ، وكان بها رقم تليفون المنزل الذى يقيم فيه الهضيبي . كذلك قبض على محمد نصيرى وسعد حجاج . وفي يوم ٦ نوفمبر أعلنت الحكومة في الصحف عن طلب القبض على

يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السرى ، وحسن العشماوى وابراهيم الطيب وعبد المنعم عبد الرؤوف . وفى نفس اليوم سقط فى يد السلطة كل من عبد القادر عودة وصالح أبو رقيق ومنير دلة وكمال خليفة ومحمد فرغلى وحسين كمال الدين . وفى اليوم التالى تم اعتقال أعضاء الجهاز السرى فى الاسكندرية . وفى ١١ نوفمبر ألقى القبض على محمد خميس حميدة وكيل الجماعة . وبعد أربعة أيام ، أى فى ١٥ نوفمبر ، سقط يوسف طلعت فى يد البوليس ، وكانت الحكومة قد رصدت مكافأة للقبض عليه قدرها ٢٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضخم بمعيار ذلك الوقت .

وبعد ثلاثة أيام أخرى ، أى فى ١٨ نوفمبر ، ألقى القبض على عمر التلمسانى وسيد قطب والضابط الاخوانى حلمى أبو كرم ، كما ألقى القبض على خمسة عشر آخرين . وفى ١٩ نوفمبر ألقى القبض على صالح عشماوى وفهمى أبو غدير ، ولكن تم الافراج عنهما بأمر المباحث العامة . وتسابقت أنباء القبض على الخلايا فى الوجهين البصرى والقبلى ومحافظات القطر .

وفى ٢٢ نوفمبر نشرت الصحف أسماء المعتقلين من أعضاء مكتب الارشاد ، وهم : محمد خميس حميدة ، وكمال خليفة ، وعبد القادر عودة ، ومنير دلة ، وصالح أبو رقيق ، وحسين كمال الدين ، ومحمد فرغلى ، ومحمد حامد أبو النصر ، وعبد العزيز عطيه ، وأحمد شريت . وكان قد تم القبض فى اليوم السابق على طاهر الخشاب . وبعد خمسة أيام ، أى فى ٢٧ نوفمبر ألقى البكباشى زكريا محيى الدين ، بيانات فى الصحف ذكر فيها أنه تم اعتقال ٧٠٪ من أعضاء الجهاز السرى البالغ عددهم سبعمائة .

ومن الغريب أنه فى كل هذه الاعتقالات التى تمت لافراد الجهاز السرى ، لم تحدث مقاومة الا فى حالة واحدة وقعت يوم ١٤ نوفمبر بين قوات البوليس وبين ثلاثة من الاخوان هم : عبد العزيز العراقى ،

وأحمد حسين ، ومحمد شاكِر خليل • وقد قتل الأولان في المعركة التي دارت بالمدافع الرشاشة ، وأصيب الثالث إصابات جسيمة شفى منها • وقدم للمحاكمة •

وقد أثارت محاولة الاغتيال كثيرا من العطف على عبد الناصر ، الذي كان في ذلك الحين مدانا من القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، فلم تكن قد برزت بعد امكانياته النضالية في خدمة قضايا الأمة العربية • وقد خطب الشيخ أحمد حسن الباقوري يندد تنديدا قويا بالحادث في خطاب ألقاه في نفس اليوم ، أشاد فيه بعبد الناصر وذكر أنه خلص البلاد من العار وأخذ من الأثنياء وأعطى الفقراء بقانون الاصلاح الزراعي ، « فما ننب جمال لكى يلقى هذا الجزاء • ان ذلك يذكرني بقول الشاعر : أريد حياته ويريد قتلى ، عزيزك من خليلك من مراد » •

ولكن عبد الناصر لم يلبث أن فقد العطف الذي كسبه بالحادث سريعا • ففي اليوم التالي وجهت السلطة مظاهرة لحرق المركز العام للاخوان المسلمين بالحلمية • وقد أعادت هذه المظاهرة الى الاخوان ما فقدوه من عطف بحادث الاعتداء ، لأنها ذكرت المصريين بالانتهاكات السابقة التي ارتكبتها الثورة ضد الحريات • وجاءت حملات المطاردة والاعتقالات لتثير الخوف والفرع في النفوس ، فقد كانت جماعة الاخوان المسلمين جماعة واسعة الانتشار بين الشباب ، ولم تكن تخلو أسرة مصرية تقريبا من شاب من أبنائها ينتمى الى الجماعة انتماء يتفاوت بين الانضمام الكامل والتعاطف عن طريق التبرعات وحضور اللقاءات • وقد عاشت هذه الأسر في حالة ذعر ، لان الاعتقالات لم تفرق بين متبرع عابر سجل اسمه في كشف التبرعات ، وبين عضو ملتزم أصيل •

وقد جاءت المحاكمات لتضيف الى عنصر الرهبة والخوف • ففي يوم أول نوفمبر أصدر مجلس قيادة الثورة أمرا بتشكيل محكمة مخصوصة ، برئاسة قائد الجناح جمال سالم ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من القائمقام أنور السادات ، وزير الدولة

والسكرتير العام للمؤتمر الاسلامي ، ومدير عام دار التحرير ،
والبكباشي أركان حرب حسين الشافعي ، وهم أعضاء في مجلس قيادة
الثورة .

وقد نص قرار تأليف المحكمة على انشاء مكتب للتحقيق والادعاء
يلحق بمقر قيادة الثورة ، ويلحق به نواب عسكريون أعضاء من النيابة
العامة ، وتولى رئاسة هذا المكتب البكباشي زكريا محيي الدين ، عضو
مجلس قيادة الثورة ، وفي عضويته كل من البكباشي محمد التابعي ،
والبكباشي ابراهيم سامي جاد الحق ، والبكباشي سيد جاد ، وهم نواب
أحكام ، والاستاذ عبد الرحمن صالح ، عضو النيابة . وقد تولى هذا
المكتب التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالمجلس ، والأمر بالقبض على
المتهمين وحبسهم احتياطيا . وقد نص في القرار أيضا على عدم جواز
المعارضة في هيئة المحكمة أو أحد أعضائها . وأمر مجلس قيادة الثورة بأن
يلحق بالمكتب كل من مصطفى الهلباوي ، رئيس نيابة أمن الدولة ، الذي
تولى الادعاء أمام محكمة الثورة ، وعلى نور الدين وكيل أول نيابة أمن
الدولة .

وفي ٢٨ نوفمبر تألفت ثلاث دوائر فرعية لهذه المحكمة ، التي أطلق
عليها ابتداء من ٦ نوفمبر اسم « محكمة الشعب » ، فكانت رابع محكمة
من هذا النوع تشكلها الثورة بعد المجالس العسكرية ، ومحكمة الغدر ،
ومحكمة الثورة . وقد تألفت الدائرة الأولى برئاسة اللواء صلاح حتاتة ،
والثانية برئاسة القائم مقام محفوظ ندا ، والثالثة برئاسة قائد الجناح
عبد الرحمن شحاته عنان . وقد عقدت جلسات هذه الدوائر الثلاث في
مبنى الكلية الحربية ، بينما عقدت جلسات محكمة الشعب الرئيسية بمبنى
قيادة الثورة بالجزيرة .

وقد عقدت أول جلسة لمحكمة الشعب صباح يوم الثلاثاء ٩ نوفمبر
١٩٥٤ ، أي بعد أسبوعين تماما من حادث الاعتداء ، واستمرت الى يوم

٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، لتستأنف المحاكم الفرعية مهمتها ابتداء من ٥ ديسمبر وقد حوكم أمام محكمة الشعب الرئيسية برئاسة جمال سالم كبار أعضاء الجماعة والتنظيم السرى ، وهم - بالاضافة الى محمود عبد اللطيف - حسن اسماعيل الهضيبي ، المرشد العام ، ويوسف طلعت رئيس التنظيم السرى ، وهنداوى دوير رئيس منطقة امباية فى التنظيم السرى ، وابراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة ، ومحمد خميس حميدة وكيل الاخوان ، والشيخ محمد فرغلى ، عضو مكتب الارشاد ، وعبد القادر عودة ، نائب المرشد ، والدكتور حسين كمال الدين ، وكمال خليفة ومنير دلة ، وصالح أبو رقيق ، ومحمد حامد أبو النصر ، والشيخ أحمد شريت ، وعمر التلمسانى وعبد العزيز عطية ، وعبد الرحمن البنا ، والبهى الخولى ، وعبد المعز عبد الستار ، وكان الثلاثة الاخرون مفرجا عنهم *

وفيما عدا محاكمة محمود عبد اللطيف ، التى استمعت فيها المحكمة الى كثير من الشهود من أعضاء الجهاز السرى وقيادات الاخوان السياسية ، واستمرت بالتالى وقتا طويلا ، اذ استمرت الى يوم ٢٠ نوفمبر ، فان بقية المحاكمات لم تستغرق وقتا يذكر ، فلم تستغرق قضية الهضيبي سوى ثلاثة أيام ، وانتهت فى ٢٥ نوفمبر ، واستغرقت محاكمة يوسف طلعت يوما ، هو يوم ٢٧ نوفمبر ، وفى يوم ٢٩ نظرت قضيتا كل من هنداوى دوير وابراهيم الطيب ، وفى يوم ٣٠ نوفمبر نظرت خمس قضايا لكل من محمد خميس حميدة ، ومحمد فرغلى ، وعبد القادر عودة ، وحسين كمال الدين وكمال خليفة . كما نظرت قضايا منير دلة وصالح أبو رقيق ومحمد حامد أبو النصر وأحمد شريت وعمر التلمسانى وعبد العزيز عطية فى يوم واحد . وهذا كله يبين ضرورة المحاكمة ، ومدى الضمانات التى كان يتمتع بها المتهمون ! . لقد كانت جلسات للتشهير ، لا للحكم والقضاء والفصل كما يحدث فى المحاكمات الحقيقية ! *

وكان الامر فى الدوائر الفرعية لمحكمة الشعب من المهازل الكبرى ،

نظرا للاعداد الضخمة من قضايا المتهمين التي كانت تنتظرها كل منها في اليوم الواحد . وعلى سبيل المثال ، ففي يوم ٩ ديسمبر نظرت قضايا ٢٨ منها ، وفي ١١ ديسمبر نظرت ٢١ قضية ، وفي ١٢ ديسمبر نظرت ١٢ ، وفي يوم ١٣ ديسمبر نظرت ١٩ ، وفي يوم ١٨ ديسمبر نظرت ٤٠ قضية ، وفي ٢١ منه نظرت قضايا ٤٨ منها ، وفي ٢٨ منه نظرت ٤٢ قضية ، وفي ٩ فبراير أعلنت الصحف عن محاكمة ٦٩ ارهابيا (كما كانت تطلق على المتهمين) أمام الدائرة الاولى . وقد حوكم أمام الدائرة الثالثة وحدها مائة وستة وعشرون متهما في مدى شهر ونصف فقط ، أدين منهم مائة وسبعة ، وبريء تسعة عشر . وقد حكمت هذه الدوائر بأحكام كثيرة بالاعدام والمؤبد والأشغال الشاقة لمدة متفاوتة ، ولكن أحكام الاعدام خففت الى المؤبد . وكان من بين المحكوم عليهم بالاعدام أمام هذه الدوائر صلاح شادي ، الذي كان الوحيد من بين المتهمين الذي حوكم في جلسة سرية ، ثم خفف الحكم عليه . كما حوكم كل من عبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحى وحكم عليهما بالاعدام رميا بالرصاص .

وقد كان اختيار جمال سالم لرئاسة محكمة الشعب ، من أسوأ الأخطاء التي ارتكبها عبد الناصر في حياته السياسية . فلا يوجد في تاريخ القضاء العسكري في مصر رئيس محكمة هبط بمستوى المحاكمات الى مثل ذلك الدرك الاسفل ، ولم تسمع قاعات المحاكم في مصر ما سمعته من العبارات النابية والتهجم على المتهمين والسخرية منهم وارهابهم والدخول في « قافيات » معهم ، كما سمعت من جمال سالم . ولقد اتهم الاخوان المسلمون جمال سالم بأنه كان الخصم والحكم ، وأطلقوا عبارة : « خصومنا قضاتنا » ، ولكن الدراسة المتأنية لنصوص المحاكمات وما صدر عن جمال سالم تثبت أنه لم يلعب سوى دور الخصم ، ولم يلعب أبدا دور الحكم .

وهنا أمر محزن حقا ، فما أتعس الحكام الذين ينسون أن للتاريخ

محكمة تفوق محاكمهم قوة ، وأن الاحكام التى تصدرها محكمة التاريخ
هى الباقية ، وأحكامهم قانية •

وكل حدث تاريخى فادح الاثر • فان الاراء أخذت تفترق فيه • فقد
أنكر الاخوان المسلمون بصفة قاطعة ارتكابهم هذا الحادث • ووصفه
صالح أبو رقيق بأنه « تمثيلية فاجرة » دبرتها الحكومة لاتخاذ مزيد من
الاجراءات المضادة لحرية الجماهير لحماية نفسها • جر اليها محمود
عبد اللطيف بتدبير محكم ، وقبر سره مع رفات هنداوى دوير • وأضاف
قائلا : « عندنا أكثر من اثنى عشر دليلا على براءة الاخوان المسلمين من
هذا الحادث المفتعل • وقد طالبت ومازالت أطالب باعادة التحقيق فى هذا
الحادث الذى دبرته مراكز القوى »

وقد استشهد صالح أبو رقيق بحسن التهامى ، ودعاه الى أن يجلى
الحقيقة فى هذا الحادث المشؤم ، ويظهر الحق لعباد الله ، ويقول : من
أطلق الثمانى رصاصات فى الهواء الطلق ؟ • وقال : أنه ثابت من التحقيقات
أن المرشد الاستاذ الهضيبى كان قد أصدر أمرا مشددا قبل حادث المنشية
بنحو من شهر ليوسف طلعت ، رئيس النظام الخاص ، بعدم اغتيال احد ،
وقال له : « انى برىء من كل دم يسفك » • ومادام قائد الجماعة قد
أصدر هذا الامر ، فعلى الكل السمع والطاعة ، وتكون الجماعة غير مسئولة
عن أى عمل يقوم به فرد غرر به • وعلى ذلك ، فالاخوان المسلمون أبرياء
من حادث المنشية المشؤم •

وقد قادت مجلة « الدعوة » التى تصدرها جماعة الاخوان المسلمين
ابتداءً من يولية ١٩٧٦ حملة فى هذا الصدد تنكر فيها قيام الاخوان
المسلمين بحادث المنشية • واستدلت بان يوسف طلعت ، رئيس الجهاز
السرى ، كان فى منزل أحد اشقائه عند وقوع الحادث ، وعندما سمع به
قال : « عملها عبد الناصر ونجح ، وغدا سيلصقها بالاخوان المسلمين » •
وحين اذاعت الاذاعة المصرية اسم مرتكب الجرائم محمود

عبد اللطيف ، سأل يوسف شقيقه : « هل تعرف هذا الشخص ؟ » فأجابه بالنفي . وقد علق شقيقه على ذلك قائلاً : « لو كان الاخوان وراء الحادث لعلم يوسف كل شيء فقد كان رئيساً للنظام الخاص » .

وأوردت المجلة نقلاً عن أحد المقربين ليوسف طلعت قوله : « ذهبت اليه يوم ٢٦ أكتوبر ليلاً في منزل أخيه . كان يستمع الى الراديو ، وسألته : « ما هذا ؟ فكان جوابه النفي والاستنكار . وأكد أن الاخوان قد التقوا من يوم نشأتهم ، وعلى رأسهم المرشد العام . على سياسة ليس فيها ذلك التصرف ولا مثله . وسوف تثبت الايام أن الاخـوان المسلمين لم يكونوا في يوم من الايام من المتآمرين في الظلام » . وقالت المجلة أن يوسف طلعت كان يعذب بين جلسات المحاكمة ، ولكنه « رغم التعذيب والعذاب ، وقف وقفة السابقين من السلف . فما وهن وما ضعف وكانت مكافاته على جهاده وبذله وتضحياته الحكم عليه بالاعدام شنقا . وتقبلها راضياً فرحاً مستبشراً » .

وفي عدد آخر تحدثت « الدعوة » عن الحادث فقالت : « كان عبد الناصر يبحث عن السبل التي ينفذ منها لضرب الحركات الاسلامية والقضاء على الانتفاضات الشعبية ، لينفرد بالسلطة ، ويستحوذ على الحكم والسلطان . فظل يعمل في الخفاء للخلاص من هذا ، والقضاء على ذلك ، حتى كانت المعاهدة بينه وبين الانجليز ، التي رأى فيها الاخوان قيوداً تكبل الامة وتنتقص من حريتها ، فدير لهم حادث المنشية . واتهمهم باطلاق الرصاص عليه ، وعاد الاخوان الى المعتقلات والسجون ، وشكلت لهم المحاكم ، الحكم فيها هو الخصم ، والقانون فيها من شرعة الغاب ، والمتهمون الأبرياء محرومون من حق الدفاع . والتعذيب أشكال وألوان » .

وفي عدد مارس ١٩٧٧ ، كتبت المجلة مقالا عن ابراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة في التنظيم السرى ، فوصفته بأنه « شهيد الحق (م ٢ - الاخوان المسلمون - التنظيم السرى

والحرية » . ووصفت حادث المنشية بأنه « مسرحية » دبرها عبد الناصر تدبيرا « على طريقة الجستابو » والصقها بالاخوان المسلمين وقاجا بها الأبرياء . واستشهدت بموقف ابراهيم الطيب في المحاكمة ، فقالت أنه جيء به الى محكمة جمال سالم ، مكسور الذراع مشوه الجسم ، ولكنه « وقف شامخا كالطود ، ثابتا كالبنيان . أنكر ذاته ، وقبـال كل شيء يريد » .

وفي عدد ديسمبر ١٩٧٨ ، وبمناسبة مرور ربع قرن على اعدام المتهمين في حادث المنشية ، نشرت « الدعوة » صور شهادتها عند تنفيذ حكم الاعدام ، ومنهم محمود عبد اللطيف . وكان هذا التنفيذ قد تم في جلسة واحدة ، بمعدل رأس شهيد يسقط كل نصف ساعة ، وكان محمود عبد اللطيف أول من تقدم الى المشنقة وهو يتلو آيات القرآن الكريم . وكانت كلمات ابراهيم الطيب عند لقائه الموت : خصومنا كانوا قضائنا » . وقال عبد القادر عودة : « ان دمي سيكون لعنة على رجال الثورة » . بينما طلب يوسف طلعت من الله أن يسامحه ويسامح أيضا من عذبه وأساعوا اليه . وتقدم محمد فرغلي الى حبل المشنقة وهو يقول : « أنا على استعداد للموت . مرحبا بلقاء الله » .

وقد استجاب حسن التهامي لنداء صالح أبو رقيق ، فقدم ما ذكر أنه شهادته للتاريخ في حادث المنشية ، وفيها كشف لأول مرة بشكل علني قصة القميص الواقى من الرصاص الذي وصل الى عبد الناصر من الولايات المتحدة قبل الحادث ، وقصة الخبر الامريكي الذي نصح باختلاق مثل هذا الحادث من قبل ارتكابه . وقد ورد في شهادة حسن التهامي ما يلي :

« أما بالنسبة لحادث اطلاق الرصاص على عبد الناصر في ساحة المنشية بالاسكندرية ، فلم أكن معه أثناء القاء هذه الخطبة ، كما لم أصحبه في العديد في مثل تلك المناسبات الخطابية وزياراته للمحافظات ،

وعلمت بنبا اطلاق الرصاص على عبد الناصر وكان الحديث مذاعا في الراديو يومها . وقد كان من بين اجراءات تأمين عبد الناصر وقتها محاولة اقناعه بارتداء قميص واق من الرصاص يرتديه على صدره . وكان القميص قد ورد فعلا من أمريكا قبل هذا الحادث ببضعة أسابيع ، وكان مودعا عنده في بيته بمنشية البكرى ، وارسلناه اليه في نفس الليلة ، فوصله في الصباح الباكر ، اعتقادا منا بأن فشل المحاولة الاولى قد يعقبه تكرار المحاولة طالما هو مازال بالاسكندرية . وعندما رآه في الصباح ، وكان معه العديد من الزملاء يهتفونه على نجاته ، ضحك كعادته وقال : « كل شيء انتهى » . يقصد بذلك أن المحاولة انتهت ولا داعي للقميص . وكان تركيز جهات الامن يومها حول محاولة معرفة التنظيم الإخواني الذي هو خلف هذه المحاولة .

ثم روى حسن التهامي قصة الخير الامريكي . فذكر أنه « قد شد انتباهنا وقتها أن خبرا أمريكى الجنسية في الدعاية والاعلام ، ومن أشهر خبراء العالم وقتها في الدعاية ، كان قد حضر لى مصر . وكان من مقترحاته غير العادية ، والتي لم تتمش مع مفهومنا وقت اقتراحها ، هو اختلاق محاولة لاطلاق الرصاص على عبد الناصر ونجاته منها — فان هذا الحادث ، بمنطق العاطفة والشعور الشعبي ، لا بد وأن يزيد في شعبية عبد الناصر ، أكثر من أى حملة دعائية منظمة ، ويوصله الى القيادة الشعبية من أقرب الطرق العاطفية ، وبالنسبة لنا كان مرادفة هذا الحادث لهذه الفكرة وحدثها بعد الاقتراح بشهور قليلة جدا ، مثار دهشة كنا قد فسرناها وقتها بأنها « توارد أفكار عجيب ، ومصادفة غريبة » .

ويلاحظ على هذه الرواية لحسن التهامي أنها تشير التشبهات حول وجود مؤامرة وراء الحادث من وجهين : الاول ، مسألة الخير الامريكي في الدعاية الذي اقترح اختلاق محاولة لاطلاق الرصاص على عبد الناصر . والثانى ، مسألة القميص الواقى من الرصاص الذي

جلبه عبد الناصر من أمريكا قبل الحادث ببضعة أسابيع . صحيح أن التهامي لم يقل أن عبد الناصر لبس هذا القميص ليلة الحادث ، ولكنه أتاح للاخوان المسلمين الاعتماد على هذا القميص في اتهام الحكومة بتدبير المؤامرة .

على ان اجتهادا خاصا لاحد الكتاب برز بعد ذلك ينسب فيه الحادث الى المخابرات الاجنبية ، وخاصة المخابرات الاسرائيلية . ويرى أن الحادث أكبر من أن يكون قد تم على يد محلية ، سواء من الاخوان أو من حكومة عبد الناصر ، وأن اسرائيل كانت موجودة في تلك الفترة بعملائها في فضيحة لافون ، التي أعلن عنها يوم ٦ أكتوبر ، ثم هجومها على غزة بعد ذلك . « فهل كانت اسرائيل موجودة في دفع محمود عبد اللطيف لاطلاق الرصاص » ؟ . ويستطرد الكاتب قائلا : « بكل تأكيد لم يكن الهضيبي ، ولا أى قيادة للاخوان أصدرت أمرا بالاعتقال ، والاخوان معروفون بالطاعة العمياء يقسمون بها لرؤسائهم . فهل كان محمود عبد اللطيف أداة في يد خبيثة » .

فأين الحقيقة في كل هذا ؟ .

ان اعتمادنا الرئيسى في هذا التحقيق التاريخى سوف يكون بالدرجة الاولى على أقوال الاخوان المسلمين أنفسهم ، سواء في منكراتهم الشخصية أو أقوالهم المنشورة في الصحف أو شهاداتهم واعترافاتهم في المحاكمات العلنية ، وهى شهادات واعترافات لم تتعرض للتكذيب من جانب الاخوان . فقد وصفت مجلة « الدعوة » يوسف طلعت بأنه رغم التعذيب والعذاب وقف أثناء المحاكمة « وقفة السابقين من السلف ، فما وهن وما ضعف » - ومعنى ذلك أنه قال الصدق أثناء المحاكمة ، كما وصفت ابراهيم الطيب بأنه وقف أثناء المحاكمة « ثابتا كالبنيان » ، وقال كل شئ يريد « - وهذا الوصف يشجع كثيرا على الاعتماد على أقواله . ثم محمود عبد اللطيف الذى نشرت الدعوة صورته جنباً الى جنب مع شهدائها الاخرين : عبد القادر عودة ، وهنداوى دويسر ، وابراهيم

الطيب ، ومحمد فرغلى ويوسف طلعت • وبطبيعة الحال فأننا لا نثبت في هذا البحث التاريخى الا ما ثبتت لدينا صحته باتتبع أدوات البحث التاريخى واستخدام المنهج العلمى من ناحية الرجوع دائما الى المراجع الاصلية ، والتحقق من صحة الوثيقة ، والمقارنة والمناقضة ، وأصول الاستقراء والاستنباط • الخ - وكل ذلك فى محاولة جادة وأمانة للوصول الى الحقيقة التاريخية بقدر الامكان •

ولكن هذا كله لن يتسنى فهمه اذا نحن روينا القصة من خاتمتها • ومنبته الصلة ببدايتها وسياقها التاريخى • فحادث المنشية يجب أن يوضع فى اطاره الصحيح، وهو طبيعة حركة الاخوان المسلمين، كحركة ذات طابع خاص لم تشهد له مصر مثيلا - حركة تختلف عن كل الاحزاب الليبرالية التى شهدتها مصر منذ مطلع الحركة الوطنية، كما تختلف عن كل الجماعات الماركسية التى ظهرت فى تلك الفترة ، بل تختلف عن الحركة الفاشية التى ظهرت فى الثلاثينيات - حركة تعتمد على ايدىولوجية دينية وسياسية تتناقض فى أهدافها ووسائلها مع أهداف ووسائل كل هذه الاحزاب والجماعات ، وتستند فى تحقيق أهدافها على جيش سرى قوى مدرب ومجهز ومعروف باسم « النظام الخاص » ، ومعنى ذلك اعتماد العنف وسيلة لتحقيق غاياتها •

اطار دراستنا انن هو « الاخوان المسلمون والعنف » وعلينا أن نجيب على هذه الاسئلة ، متى بدأت فكرة استخدام العنف فى ايدىولوجية الاخوان ؟ وهل بدأت مع نشأة الجماعة • أم طرات على مسيرتها ؟ • ومتى نشأ التنظيم السرى للاخوان المسلمين ، وما هو تطوره وما هو الدور الذى لعبه فى السياسة المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وما هى علاقته بثورة ٢٣ يوليو حتى وقوع حادث المنشية ؟ وهل ارتكب الحادث أم لم يرتكبه • وما هى مسئولية الاخوان المسلمين عن الحادث ؟ • كل هذه أسئلة يجب أن نجيب عنها من واقع الوثائق التاريخية وصولا الى الحقيقة التاريخية •

الفصل الأول

نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين

يمكن تحديد نشأة فكرة العنف والاستيلاء على السلطة بالقوة عند جماعة الإخوان المسلمين ، بنشأة ما عرف باسم : « فرق الرحلات » . ومن الثابت من الأدلة لدينا أن الشيخ حسن البنا عندما بدأ في تكوين جماعته ، لم تكن فكرة العنف واردة في ذهنه أصلا ، وإنما كانت الفكرة هي نشر الدعوة بوسيلة « الحب والاخاء والتعارف » ، كما كتبت جريدة الإخوان المسلمين في ٥ شعبان ١٣٥٢ . ولكن مع نجاح الحركة وانتشارها أخذ البنا يعمل على تحويل جماعته من جماعة مدنية الى جماعة شبه عسكرية ، وينتقل من وسيلة « الحب والاخاء والتعارف » الى مرحلة الاستعداد لتنفيذ الاهداف بالقوة ، فأخذ في بناء جيش كبير تحت اسم برىء هو « فرق الرحلات » .

وقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين أصلا كرد فعل سلفى لحركة التغريب في المجتمع المصري ، وهي التي تبذت في ذلك الحين في نبذ المرأة المصرية الحجاب ، واقبالها على التعليم ، ونزولها الى ميدان العمل ، بل والى ميدان السياسة ، وتنديدها بتعدد الزوجات ، والمناداة بإلغاء المحاكم الشرعية ، واقبال الرجل المصري على أساليب الحياة العصرية في زيه وعاداته وتفكيره ، وانصراف الشباب المصري عامة عن التعليم الدينى في الأزهر الى العلوم الحديثة ، وظهور تيار التحرر العقلى الذى تبدى في إعادة النظر فى الأفكار والتقاليد القديمة وتناولها بمفهوم جديد .

وكان الغزو الاستعماري الأوروبي للشرق الاسلامى قد أسهم فى ظهور تيار كبير ، ليس فقط فى مصر وإنما فى العالم الاسلامى بأسره ، خصوصا تركيا ، يدعو الى تبني الحضارة الغربية باعتبارها الحضارة التى اثبتت تفوقها وهزمت حضارة الشرق . وكان هذا الراى يرى « أن السبيل الى الوصول الى ما وصلت اليه الحضارة الغربية ، لا يكون الا بأخذنا بأسباب هذه الحضارة الغربية ، فى مادتها وروحها ، أما ان نتخذ من الحضارة الغربية عدوا لدودا ، فانا نسير الى الاضمحلال لا محالة . فقد كسان فى الشرق حضارة عمته ، وامتد سلطانها الى الغرب ، فوقفت الحضارتان وجهًا لوجه ودام النزاع بينهما قرونا ، وهاتحن ترى الغلبة للحضارة الغربية (١) . وكان هذا التيار يرى فى اليابان الحديثة نموذجا للدولة التى

١ - الهلال عدد مايو ١٩٢٥ من المقال الختامى فى سلسلة مقالات سامى الجردى عن « أثر الثورة العالمية فى النظام الدولى العام » . نشرت ابتداء من عدد نوفمبر ١٩٢٤ ، نقلا عن د . محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر ، ص ٢ ص ١٨٧ .

استطاعت الوقوف في وجه الغرب ، عندما اخذت بأسباب حضارته في مادتها وروحها ، وتمكنت من الوقوف معه على قدم المساواة ، كما كان يرى في تركيا الكمالية انموذجا آخر لا يقل أهمية وخطورة .

على ان هذا التيار المتغرب لقي معارضة شديدة من التيار الدينى الاسلامى ، الذى رفض حركة التغريب رفضا باتا ، واعتبرها حركة من حركات الانحلال . ومن الطبيعى أن العوامل الثقافية والبيئية كان لها تأثير كبير في تحديد موقف كل من الطرفين . فقد وقفت العناصر ذات الثقافة الدينية من خريجى الأزهر ودار العلوم والطرق الصوفية وتلاميذ الشيخ رشيد رضا ، في صف المعارضة لتيار التغريب ، بينما وقفت العناصر ذات الثقافة العلمانية ، وعلى رأسها الجامعة المصرية في صف التغريب .

ويمكن القول بكثير من الثقة أن العناصر ذات الثقافة الدينية كانت تنحدر في غالبيتها من أصول فلاحية وعمالية وبورجوازية صغيرة ، التى عجزت عن تحمل المصروفات الباهظة التى فرضها الاحتلال على جميع مراحل التعليم ، فاضطرت الى الاقبال على نوع التعليم الوحيد المجانى في ذلك الوقت ، وهو المتمثل في مدارس المعلمين والمعلمات ودار العلوم والأزهر . وهذه العناصر بحكم ابتعادها عن أسباب الاحتكاك بالحضارة الأوروبية ، يشتد فيها الشعور الدينى ، وتسودها فكرة « الجامعة الاسلامية » ، وتختلط الفكرة القومية عندها لحد كبير بالفكرة الاسلامية .

ويعتبر حسن البنا ، الذى نشأ في أسرة دينية عريقة ، انموذجا فريدا لفريق الشباب المتدين الراض لتيار التغريب . فقد تلقى تعليمه الابتدائى والاعدادى في المحمودية ، والتحق بمدرسة المعلمين بدمهور ، وانتقل الى القاهرة للالتحاق بمدرسة دار العلوم . وكان من الطبيعى بالنسبة لشباب تصطبغ ايدىولوجياته في الحياة على هذا النحو ، ألا يستلقت نظره من ألوان الحياة والكفاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى الدائر في القاهرة في العشرينيات سوى ما يتعلق بما أسماه « بالتحلل الاخلاقى » ، وما اعتبره موجة من موجات « الالحاد والاباحية » ، ويعنى بذلك الانفتاح على الحضارة الغربية والاعتماد بالديموقراطية الليبرالية واعتناق الافكار الاشتراكية . كما كان من الطبيعى أن يتردد على مجالس ما أسماه بمعسكر الاسلامية الفاضلة ، ويقصد به معسكر الأزهر والجمعيات الاسلامية ومدرسة المنار للشيخ رشيد رضا - حيث التقى بكثير من الاعلام والفضلاء .

وفي عام ١٩٢٧ حصل البنا على دبلوم دار العلوم ، وعين في وظيفة مدرس بمدرسة الاسماعيلية الابتدائية الاميرية ، واستقر بمدينة الاسماعيلية

وهو في الحادية والعشرين من عمره . وقد نشط على الفور لإبراز شخصيته في المجتمع الذي يعيش فيه ، كداعية من طراز جديد ، فلم يتوجه الى جمهور المساجد ، بل اختار عدة مقاه كبيرة في المدينة ، ورتب فيها درسا في الأسبوع ، وبعد ستة أشهر اثمرت خطته ، ففي مارس ١٩٢٨ زاره بمنزله ستة من أصدقائه هم : حافظ عبد الحميد ، وأحمد الحصري ، وفؤاد إبراهيم ، وعبد الرحمن حسب الله ، وإسماعيل عز ، وزكى المغربي ، حيث تمت بينه وبينهمبيعة على أن يعملوا للإسلام والمسلمين . وعندما أرادوا أن يطلقوا على أنفسهم اسما : جمعية أو ناد أو طريقة أو نقابة ، رفض البنا هذه الأسماء كلها قائلا : « دعونا من الشكليات والرسميات ، وليكن أول اجتماعنا أساسه الفكرة . نحن اخوة في خدمة الاسلام ، فنحن اذا « الإخوان المسلمون » (٢) . وكانت تلك بداية اخطر حركة في تاريخ مصر الحديث .

يتضح من ذلك ان حركة الإخوان المسلمين لم تدفع اليها عوامل سياسية تتعلق بقضايا الاستقلال والدستور ، أو رفض للنظام القائم — وإنما دفعت اليها افكار سلفية تعارض تيار التغريب . أما فكرة العنف والسعى للوصول إلى الحكم بالقوة ، فلم تكن واردة في رعوس أصحابها ، وإنما العمل السلمي المتمثل في اصدار الجرائد الاسلامية والوعظ والارشاد وتأليف الجمعيات وغيرها من الوسائل .

على انه مع انتشار الدعوة ومرور الوقت ، كان لابد ان تحدد الجماعة موقفها الفكري من القضايا الاسلامية والسياسية العامة . وعندئذ برزت لها ايدولوجية متكاملة واضحة المعالم تختلف عما بدأت به ، أو تتميز عما بدأت به . وتشير الدلائل الى ان البنا استقى هذه الايدولوجية من مدرسة المنار ، فقد حضر مجالس رشيد رضا ، وكان كثير المطالعة في مجلة المنار حسب قوله (٣) .

وقد قامت هذه الايدولوجية على دعائم بسيطة ولكنها خطيرة في نفس الوقت من حيث انها تخالف وتتناقض مع ايدولوجية النظام السياسي القائم ، وتتمثل في الآتي :

٢ - حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، الطبعة الثانية . (دار الشهاب) .

٣ - نفس المصدر ص ٣٦ ، ٥٥ .

اولا - شمولية الاسلام ، بمعنى شموليته للدين والدنيا ، ووجوب عدم الفصل بينهما . وقد شرحت مجلة « النذير » هذا المعنى في العدد الأول الذى صدر منها فى مايو ١٩٣٨ ، فكتب البنا يقول : « الاسلام عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف - لا ينفك واحد من هذين عن الآخر . وان « الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » . وفى خطابه فى المؤتمر الخامس فى نفس العام كرر هذا المعنى بحرفه قائلا : « ان الذين يظنون ان تعاليم الاسلام تتناول الناحية العبادية او الروحية دون غيرها من النواحي ، مخطئون فى ذلك ، فالاسلام عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف - لا ينفك واحد من هذين عن الآخر ، (٤) » .

ثانيا - الرجوع بالاسلام الى تعاليمه الاولى ، بعد ان « التبس على الناس الدين الصحيح بما نسب اليه ظلما وجهلا » (٥) .

وقد خطب البنا يقول : « يجب أن نستقى النظم الاسلامية من معين السهولة الاولى ، وأن نفهم الاسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح ، وان نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية ، حتى لا نقيد انفسنا بغير ما يقيدنا به الله » (٦) .

ثالثا - الجامعة الاسلامية . فقد عين البنا بوضوح لا يقبل الشك ، أن « كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الاسلام ، هى وطن لكل مسلم ، يحتفظ به ، ويعمل له ، ويجاهد فى سبيله » (٧) . والاسلام « كما هو عقيدة وعبادة ، هو وطن وجنسية ، ويعتبر المسلمين جميعا أمة واحدة ، ويعتبر الوطن الاسلامى وطنا واحدا » .

رابعا - التمسك بفكرة الخلافة . وهى مرتبطة بالفكرة السابقة . وقد أوضح البنا ذلك فى خطابه فى المؤتمر الخامس عام ١٩٣٨ ، فذكر أن

٤ - حسن البنا ، المرجع المذكور ص ١٤٥ .

٥ - نفس المصدر ص ٦٠ .

٦ - رسالة المؤتمر الخامس لحسن البنا ، (العدد الخامس من كتب : صوت الحق - دار الاعتصام ١٩٧٧) .

٧ - جريدة الاخوان المسلمين فى ٨ ذى القعدة ١٣٥٢ .

« الاخوان يعتقدون ان الخلافة رمز الوحدة الاسلامية ، ومظهر الارتباط بين امم الاسلام ، وانها شعيرة اسلامية يجب على المسلمين التفكير في امرها والاهتمام بها ، والاحاديث التي وردت في وجوب نصب الامام وبيان احكام الامامة ، وتفصيل ما يتعلق بها — لا تدع مجالا للشك في ان من واجب المسلمين ان يهتموا بالتفكير في امر خلافتهم . والاخوان المسلمون لهذا يجعلون فكرة الخلافة والعمل لاعادتها في راس منهاجهم (٨) .

خامسا — الحكومة الاسلامية . وقد اعلن البنا بوضوح ان الاخوان المسلمين يتجهون في جميع خطواتهم وآمالهم واعمالهم نحو الحكومة الاسلامية « بعد مضي فترة تنتشر فيها مبادئهم وتسود » (٩) . وقال : « ان الاسلام الذي يؤمن به الاخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من اركانه ، ويعتمد على التنفيذ ، كما يعتمد على الارشاد . وقد جعل النبي الحكم عروة من عرى الاسلام . والحكم محدود في كتبنا الفقهية من العقائد والاصول ، لا من الفقهيات والفروع . فالاسلام حكم وتنفيذ ، كما هو تشريع وتعليم ، كما هو قانون وقضاء — لا ينفك واحد منهما عن الآخر » (١٠) .

كانت هذه هي دعائم ايدولوجية الاخوان المسلمين . وهي تتناقض تناقضا بينا — كما هو واضح — مع فلسفة النظام السياسي والاجتماعي القائم ، فقد اصبحت الحكومة الاسلامية مطلبا من المطالب التي تسعى اليها الجماعة ، بدلا من الحكومة المدنية التي تحكم ، ولم يعد دستور ١٩٢٣ المدني بصالح لحكم المجتمع الاسلامي وتنظيم علاقاته ، وأما الاطار القومي المحدود الذي يعمل من خلاله الوطنيون المصريون فلم يعد هو الاطلسار الوحيد ، بل الاطار الاسلامي العريض ، بما يشمله من فكرة الجامعة الاسلامية والخلافة . وفضلا عن ذلك ، فلم تعد الجماعة تكفي بالعمل في اطار الناحية العبادية أو الروحية ، بل امتدت بعملها الى الناحية السياسية ، فالاسلام عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف ، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر .

● النزول الى ميدان العمل السياسي ●

ويمكن تحديد بدء اشتغال جماعة الاخوان المسلمين علانية بالعمل السياسي بعام ١٩٣٨ . ففي مايو من هذا العام ، أصدر البنا مجلة « النذير »

٨ — رسالة المؤتمر الخامس ، المرجع المذكور ص ٤٧ — ٤٩ — ٥٠ .

٩ — نفس المصدر ص ٣٩ .

١٠ — نفس المصدر .

سياسية أسبوعية ، وصدر العدد الاول منها يحمل في افتتاحيته : « اتجاه
الاخوان المسلمين الوطنى ، وابتداء اشتراكهم في الكفاح السياسى فى الداخل
والخارج » — على حد قول البنا . وفى هذا المقال التاريخى الهام كتب البنا
يقول :

« منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه
الله . مقتفية أثر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم ، متخذة القرآن
منهاجها تتلوه وتتدبره وتقرؤه وتتفحصه ، وتنادى به وتعمل له ، وتنزل
على حكمه وتوجه انظار العاقلين عنه من المسلمين وغير المسلمين . . وكانت
مصر يوم ان نبتت هذه الدعوة المجددة لا تملك من امر نفسها قليلا ولا كثيرا ،
يحكمها الغاصبون ويستبد بأمورها المستعمرون وابناؤها يجاهدون فى سبيل
استرداد حريتها والمطالبة باستقلالها ، ولم يخل الجو من منازعات حزبية
وحزازات سياسية تفككها مآرب شخصية . ولم يشأ الاخوان المسلمون ان
يزجوا بانفسهم فى هذه الميادين ، فيزيدوا خلاف المختلفين ، ويكثروا للغاصبين ،
ويلوثوا دعوتهم وهى فى مهدها بلون غير لونها ، ويظهروها للناس فى صورة
غير صورتها . فتقلبت الحكومات وتغيرت الدولات ، وهم يجاهدون مع
المجاهدين ، ويعملون مع العاملين ، منصرفين الى ميدان مثمر ، هو ميدان
تربية الامة ، وتغيير العرف العام ، وتركيز النفوس ، وتطهير الارواح . .
واعتقد انهم نجحوا فى ذلك الى مدى يحمدون الله عليه ويسألونه المزيد منه .
هذه مرحلة من مراحل الاخوان التى اجتزناها بسلام وفق الخطة الموضوعية
لها ، وطبق التصميم الذى رسمه توفيق الله . »

« والآن ايها الاخوان ، قد حان وقت العمل ، وآن اوان الجد ، ولم
يعد هناك مجال للإبطاء ، فان الخطط توضع ، والمناهج تطبق ، ولكنهم
لا تؤدى الى غاية ولا ينتج ثمرها ، والزعماء حائرون والقادة مذبذبون
متأرجحون . سننتقل من دعوة الكلام وحسب ، الى دعوة الكلام المصحوب
بالفعل والاعمال . وسنتوجه بدعوتنا الى المسئولين من قادة البلد وزعمائه
وووزرائه وكافة حكامه وشيوخه ونوابه وأجزابه ، وسندعوهم الى مناهجنا ،
ونضع بين أيديهم برنامجنا ، . . فان اجابوا الدعوة ، وسلكوا السبيل الى
الغاية ، آزرناهم ، وان لجئوا الى المواربة ، وتستروا بالاعذار الواهية
والحجج المردودة ، فنحن حرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة
لا تعمل على نصره الاسلام ، ولا تسير فى الطريق لاستعادة كلمة الاسلام
ومجد الاسلام . سنعلنها خصومة لا سلم فيها ولا هوادة ، حتى يفتح الله
بيننا وبين قومنا بالحق ، وهو خير الفاتحين . »

« الى الآن ايها الاخوان لم تخاصموا حزبا ولا هيئة ، كما انكم لم تنضموا اليهم كذلك . . كان ذلك موقفكم ايها الاخوان سلبيا هكذا فيما مضى ، اما اليوم ، واما في هذه الخطوة الجديدة ، فلن يكون كذلك . ستخاصمون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة . . ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسرون عليه ويعملون له . . فاما ولاء ، واما عسداء .

« ولسنا في ذلك نخالف خطتنا ، او ننحرف عن طريقنا ، او نغير مسلكنا بالتدخل في السياسة — كما يقول الذين لا يعلمون — ولكننا بذلك ننتقل خطوة ثانية في طريقنا الاسلامي وخطتنا المحمدية ومنهاجنا القرآني . ولا ذنب لنا ان تكون السياسة جزءا من الدين ، وان يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين ، فليس في تعاليمه : اعط مالم يقصر لقيصر وماله لله ، ولكن في تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار » .

ثم حذر البنا من انه سيكون من نتائج هذه الخطوة الجديدة تعرض الاخوان للاضطهاد وما فوق الاضطهاد ، والسجون وما هو اشق من السجون ، ولتبلون في اموالكم وانفسكم . فمن كان معنا في هذه الخطوة ، فليتجهز ، وليستعد لها ، ومن تعدت به ظروفه ، او صعبت عليه تكاليف الجهاد ، سواء اكان شعبة من شعب الاخوان ، ام فردا من اعضاء الجماعة فليبتعد عن الصف قليلا ، وليدع كتيبة الله تسير ، ثم فليلقنا بعد ذلك في ميدان النصر ان شاء الله .

واختتم كلمته بابداء أمل الاخوان في جلاله الملك المسلم ، املا محققا ، وفي الشعب المصري ومعه الشعوب الاسلامية المتآخية بعقيدة الاسلام .

والسؤال الذي يطرح نفسه : ما الذي دفع بحسن البنا الى ميدان السياسة ؟ . في الواقع ان نمو القوة الذاتية لجماعة الاخوان المسلمين عامل اساسي في هذا التحول . ففي ذلك الحين كان الاخوان قد انتقلوا . بفضل نشاط البنا وديناميكيته ، من مجرد جماعة صغيرة محصورة في مدينة الاسماعيلية يقل عددها عن المائة ، الى جماعة تنتشر مساحتها على ما يزيد على خمسين بلدا في عام ١٩٣٣ ، وفي مايو ١٩٣٨ ، اي بعد خمس سنوات ، كتب حسن البنا في النذير يعلن ان الاخوان قد أصبح لهم « دار في كل مكان ودعوة على كل لسان » ، واكثر من ثلثمائة شعبة تعمل للفكرة « (١١) » .

ولكن هل نستطيع اعتبار هذا السبب وحده كافيا لنزول البنا الى ميدان السياسة ؟ في الواقع ان اختيار البنا لهذا العام بالذات للنزول الى السياسة يعد اختيارا مشبوها ، فهذا العام يعد عام الرجعية دون ريب ، ففي ختام العام السابق كان الملك فاروق قد تمكن من اقالة وزارة الاغلبية ، واصبح يهيمن على مصر البلاد عن طريق وزارة محمد محمود باشا التي ضمت اقطاب الاقلية . وفي هذا العام ارتفع المد الفاشي الى ذراه تحت قيادة احمد حسين زعيم مصر الفتاة ، الذي اخذ يهاجم الاحزاب علنا ويطعن في الدستور والحياة البرلمانية ، ويرفع شعار الحكومة الاسلامية وحكم الشورى والمقاومة بالملك فاروق خليفة للمسلمين ، وهي كلها شعارات كانت تخفى تحتها تسليم الملك الشاب امور البلاد لا شريك له فيها ، ووضع السلطتين الزمنية والدينية بين يديه باسم الخلافة .

في هذه الظروف نزل البنا الى ميدان السياسة ، لا ليقف الى جانب القوى الديوقراطية ، وانما ليقف الى جانب القوى الرجعية ممثلة في القصر الذي كان يدير دفته على ماهر باشا . وربما يرجع جزء من السبب في ذلك الى ان هذه القوى ، ككل قوى رجعية في البلاد النامية ، تحرص على استخدام شعارات الدين ضد خصومها لاجتذاب صفوف الجماهير المتدينة . وكان القصر في ذلك الحين يلوح بهذا السلاح في جراحة ، حتى على حساب الوحدة الوطنية ، زعما بأن حكومة الوفد تسيطر عليها العناصر القبطية (مكرم عبيد باشا) ، بينما كان الشيخ المراغي ، الذي كانت علاقته بالقصر معروفة ، يبدى خشيته من قيام « ورداني » جديد (١٢) .

ولكن من كان يستخدم الآخر ؟ هل كان البنا يستخدم القصر ، ام كان القصر يستخدم البنا ؟ من العسير الاجابة على هذا السؤال ، والأرجح ان كلا من الطرفين كان يستخدم الآخر . ومن ناحية البنا ، فلعله كان يرى في شعارات الدين التي يرفعها القصر ، ما يقرب تنفيذ فكرة الحكومة الاسلامية والخلافة ، فضلا عن انه كان يشترك مع القصر في رفض الأحزاب . وعلى كل حال ، فلم يكن ينتمى الى المعسكر القومي الليبرالي الممثل في الوفد ، ولما كان الوقوف على الحياد عسيرا ، فقد بدا موقفه الى جانب قوى القصر محتوما .

١٢ - عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ص ٨٦ - ٩٧ (بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

أما من ناحية القصر ، المنزل عن الجماهير المصرية ، فقد كان في حاجة الى الاستفادة من قوة الاخوان المسلمين الشعبية المتزايدة ، في محاربة الوفد والقضاء عليه . وهذا الاتجاه الى الاستفادة من قوة الاخوان المسلمين اتجاه قديم ، بدأ من وقت انتقال المركز العام الى القاهرة . فيذكر البنا في مذكراته انه في ذلك الحين ، بينها الدعوة لاتزال ناشئة ، والاخوان في مسيس الحاجة الى المال . والاسماعيلية لاتزال تمدهم بمساعدة شهرية ، عرض عليهم أن يروجوا للوضع السياسى القائم ، وهو حكومة صدقى باشا بما أرادت من دستور وانتخاب ، ولكن الاخوان رفضوا هذا العرض ، واخفقت كل المحاولات لحملهم على ذلك (١٣) .

على ان البنا مع ذلك لا يفسر انتشار الدعوة في عهد الانقلاب ، حتى ارتفع عدد فروع الجمعية من عشرة قبل انتقال البنا الى القاهرة ، الى خمسين بعد عام واحد ، ثم الى ثلثمائة في عام ١٩٣٨ . واذا كان هذا مفهوما بالنسبة لفترة حكم الوفد ، لالتزامه بالخط الدستوري الديموقراطى ، فهو غير مفهوم في عهد الانقلاب ، الذى لم يتردد في مطاردة جماعة مصر الفتاة في أوائل ظهورها تحت ذريعة خطة التهيج التى اتبعتها ، حتى تحالفت معه وعملت في خدمته . وعلى كل حال ، تبقى هذه الملاحظة صحيحة ، وهى أن جماعة الاخوان المسلمين كانت تزدهر دائما ابدا في العهود الرجعية ، حتى وقع الانشقاق بينهما وانفض التحالف عام ١٩٤٨ .

انكر البنا اذن قيام أى اتفاق بين جماعته وعهد صدقى ، ولكنه لم يستطع انكار علاقته بعلى ماهر والعهد الرجعى الذى بدأ بانقلاب ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . وفي الحقيقة أن علاقة الجماعة بعلى ماهر قد توطدت الى الحد الذى كاد يوة الانشقاق في صفوفها . وكانت المناسبة حين عاد على ماهر باشا من مؤتمر فلسطين في لندن (المائدة المستديرة) ، فقد ذهب وفد من الاخوان لاستقباله ، وعلى رأسه أحمد السكرى ، وعندما وصل الباشا ، هتف أحمد السكرى بحياته ، وأمر الاخوان أن يهتفوا بحياته كذلك . فهتف بعضهم ، وامتنح الآخرون وعادوا ثائرين ، ورفعوا الى البنا - كما يقول - احتجاجا عنيفا ذكروا فيه أن الاخوان المسلمين ليسوا هتافين ، وانهم لم يهتفوا لأشخاص ، وانما يذكرون الله وحده ، « فطبيت خاطرهم بأن هذه تحية المسافرين ، واننا لا نحى شخصا ، ولكن نحى عمله لفلسطين ، فاحتسبوها عند الله في سبيل فلسطين العربية » (١٤) .

١٣ - حسن البنا : المرجع المذكور ص ١٠٧ .

١٤ - نفس المصدر ص ٢٦٧ .

(م ٣ - الاخوان المسلمون - التنظيم السرى)

وفي الحق لقد اعتبر الاخوان المسلمون وزارة علي ماهر ، التي خلفت
وزارة محمد محمود باشا ، وزارتهم او ما هو اشبه بذلك ، هذا علي الرغم
من مخلصيتهم الأحزاب . وقد بلغ من توثق صلتهم بعلي ماهر ان ارادوا
الوثوب في عهده الى قيادة الجيش الم رابط ، والسيطرة على وزارة الشؤون
الاجتماعية (وكان علي ماهر باشا قد انشأهما في بداية حكمه) بحجة ان
« الاخوان المسلمين قد مارسوا المهنتين ممارسة فعلية منذ سنوات طويلة » .
وقد ادرك البنا ما سوف تثيره مثل هذه السيطرة من اعتراضات ، فكتب الى
علي ماهر قائلاً : « سيقول اناس : ان الرجعيين يريدون ان يهيمنوا علي
نهضة البلد ، ويمدوا اصابعهم في كل شيء . سيري هؤلاء القائلون بمسند
طول المطاف وكثرة التجارب ، ان نصرة هذا البلد واعزازه وتوفير الخير له
سيكون علي ايدي هؤلاء الرجعيين » (١٥) .

الفصل الثاني

نشأة جيش الإخوان وتكوين الجهاز السري

في تلك الاثناء ، وكما تشير الادلة ، كان البناء يعمل على تحويل جماعة الاخوان المسلمين من جماعة مدنية الى جماعة شبه عسكرية ، والانتقال من مرحلة الاعتماد على وسيلة « الحب والاخاء والتعارف » في نشر الدعوة ، الى مرحلة الاستعداد لتنفيذ اهدافها بالقوة . فأخذ في بناء جيش كبير تحت اسم برىء هو : « فرق الرحلات » .

ويذكر البناء أن هذه الفرق « قد انشئت عقب نشأة الدعوة ، وكادت تلازم اول شعبها وجودا . وقد ألفت بنفسى اول فرقة ، وكنت ازاول تدريبها بشخصى على بعض التمرينات الرياضية التى كنا نزاولها بالمدارس (٢٣) » .

وفي عام ١٩٣٤ تبلورت فكرة تعميم فرق الرحلات في الشعب الاخرى في مشروع كبير يعرف باسم « مشروع فرق الرحلات » ، عرض على المؤتمر الثالث لمجلس شورى الاخوان ، فأقره ، كما أقر لائحة أعدت له قامت بتعديلها لجنة خاصة . وفي هذا المؤتمر أعيد تنظيم عملية الانضمام الى الاخوان بحيث تصبح على ثلاث مراتب حسب ارتفاعها كالاتى : « الانضمام العام » ، ويسمى الاخ فيه أخا مساعدا . والانضمام الاخوى ، ويسمى العضو فيه أخا منتسبا . ثم الانضمام العملى ، ويسمى العضو فيه أخا عاملا . وفي هذه المرحلة الاخيرة وحدها يحق للعضو العامل الانضمام الى فرق الرحلات . كما أنشئت مرتبة رابعة يسمى العضو فيها أخا مجاهدا (٢٤) .

وقد ذكر البناء أن الفكرة في تأسيس فرق الرحلات هو « التأثير بفكرة الجهاد الاسلامى ، وتحقيقا لنيته ، وتنفيذا لامر الاسلام ، وتحرجا مما جاء في الحديث الشريف : « من مات ولم يغزو ولم ينو الغزو ، مات ميتة جاهلية (٢٥) » .

فكرة الجهاد ، والغزو ، او نية الغزو ، اذن كانت وراء انشاء او تطوير فرق الرحلات بالشكل الذى انتهت اليه . وفي الفترة من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٧ كانت هذه الفرق قد نمت الى الحد الذى قرر فيه البناء أن يقيم عرضا للقوة - القوة في خدمة القصر وليس في خدمة القوى الديمقراطية - وكان ذلك بمناسبة قدوم الملك فاروق الى القاهرة في يولية ١٩٣٧ . فقد قرر الاشتراك في هذه المناسبة ، ووصفت مجلة الاخوان المسلمين هذا الاشتراك وصفا مثيرا تحت عنوان : « حشد لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديثة » ، وفي هذا

٢٣ - نفس المصدر ص ٢٣٨ .

٢٤ - نفس المصدر ص ١٩٤ .

٢٥ - نفس المصدر ص ١٠٨ .

الوصف اطلقت الجريدة على « فرق الرحلات » اسم « الفرق العسكرية »
اول مرة ! وقد ورد به الآتى .

« لم يكذ يعلن المركز العام للاخوان المسلمين بالقاهرة ، الشعب النابغة
له بالاقاليم عن هذا الحشد ، ويصدر الاوامر الى فرقته العسكرية بالزحف الى
القاهرة ، حتى انهزم سيل الاخوان ، . كانت سارية اللواء تبلغ حوالى اربعة
امتر ونصف متر ، وعليها رقعة غسيخة من التظليمة الخضراء ، وقد رسم
عليها المصحف فى نصف دائرة هلالية ، وكتب فى أعلاها : « الله اكبر والله
الحمد » ، ومن تحتها : « الاخوان المسلمون » . وقد حمل اللواء السيد نصير
بطل العالم فى حمل الاثقال ، بعد ان اعتنق مبادئ الاخوان المسلمين .
وانتظمت لرق الرحالة فى اثر العلم .

« وفى ساحة عابدين ، انتظم الاخوان على باب القصر والمعين اعلامهم
يهتفون : « الله اكبر والله الحمد ، الاخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم .
تبايعك على كتاب الله وسنة رسوله » ١ (٢٦) .

ومن الطريف انه حين اعيد طبع « مذكرات الدعسوة والداعية » عن
« دار الشهاب » فى عام ١٩٧٧ ، حذفت منها هذه الواقعة ، مما يحمل فى حد
ذاته ادانة دافعة لها .

وفى عام ١٩٣٨ قرر البنا النزول الى ميدان السياسة كما ذكرنا . وفى
نفس العام قرر اعادة هذه الفرق ، وعين لهذه المهمة على خليل ، مدرب فرقة
ابو صوير ، الذى أصبح مشرفا عاما على الفرق . وفى العام التالى صدرت
توجيهات مكتب الارشاد فى منشور دورى الى جميع الشعب ، تتضمن تخصيص
يوم فى الاسبوع ، يسمى « يوم المعسكر » ، يقدم فيه الاخوان المسلمون
عرضا عسكريا يتدربون فيه . وورد فى التعليمات : الجندية ، والتدريب ،
والاستعداد للجهاد المقدس هو مايعنى به الاخوان المسلمون كل العناية ، فبه
يتكون الجيش الاسلامى ، وبه يستطيع ان يحقق الامل ويرفع اللواء
عاليا (٢٧) .

ولم تلبث الحرب العالمية الثانية ان نشبت فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، لتنقل
التنظيم العسكرى للاخوان المسلمين الى طور جديد . ففى العام التسالى

٢٦ - نفس المصدر ، الطبعة الاولى ص ٢٥١ - ٢٥٥ .

٢٧ - نفس المصدر ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٢٤٣ - ٢٤٦ .

١٩٤٠ ، وحتى يتغلب البنا على العقبات التي قد تثور في وجه لمرق الرحلات في ظروف الحرب ، قرر الانضواء رسميا تحت تشكيل النظام العام لجمعية الكشافة ، حتى يستفيد الاخوان من التسهيلات والمزايا التي تستفيد بها الفرق من تسجيلها رسميا بالجمعية ، والاستفادة أيضا من وجود بعض شباب الاخوان الذي يعمل رسميا بالجمعية او خارجها في محيط الحركة الكشفية . وقد تكون مجلس اعلى للجوالة من سبعة أعضاء وعلى رأسهم حسن البنا ، وعين الصاغ محمود لبيب مفتشا عاما ، وهو ضابط بالجيش .

ولم يلبث المجلس الاعلى للجوالة ان افتتح مدرسة للمدربين خرجت ٣٥ مدريا بعد شهرين على ايدى صفوة من رجال الكشف . وتكونت المجموعات في محيط القاهرة مبدئيا ، واشرف عليها هؤلاء المدربون . وبعد نجاح المشروع في القاهرة ، بدى بتنفيذه في الاسكندرية ، ثم اخذ ينتشر في احضان الريف . وتحت هذا الستار المشروع بلغ تعداد الجوالة عند نهاية الحرب ٥٠٠٠ ر . . . جـ ٢٨) .

ومن الامور ذات المغزى ان قانون الكشافة كان يحظر حظرا باتا على الكشافة ان تنتمى الى جماعات سياسية او دينية . كما ان القانون الذى أصدره محمد محمود باشا في ٨ مارس ١٩٣٨ كان يحظر الجمعيات والجماعات التى يكون لها ، سواء من حيث تأليفها او عملها ، او من حيث تدريب اعضائها او نظامهم او زيهم او تجهيزهم ، صورة التشكيلات شبه العسكرية (٢٩) .

ومعنى ذلك بوضوح ان جوالة الاخوان المسلمين كانت ضد القانون العام والخاص على السواء ، ومع ذلك فقد سمح ببقاء هذا الجيش وقت الحرب في الوقت الذى طبق فيه هذا القانون على فرق القمصان الزرقاء وفرق القمصان الخضراء لمصر الفتاة . وكانت جوالة الاخوان المسلمين تملأ مصر من اقصاها لادناها ، تسير في كل مكان ، وفي كل مدينة وقريه ، وهى تكبر وتهلل وتظهر قوتها (٣٠) .

٢٨ - تقرير عن النشاط الكشفى لعدد الغنى عابدين السكرتير العام المساعد لجمعية الكشافة المصرية ودليل عام جوالة الاخوان المسلمين ، نقلًا عن محمد شوقي زكى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى (القاهرة مكتبة وهبة ١٩٥٤) .

٢٩ - احمد حسين ، المرجع المذكور ص ١٤ ، ٤٥ .

٣٠ - نفس المصدر .

ولقد كانت الخطوة الطبيعية التالية هي الحصول على الاسلحة . وهناك شاهد عيان على أن هذه العملية كانت تتم في المراحل الاولى من الحرب ، هو أنور السادات . فقد أورد أن حسن البنا كان في ذلك الوقت المبكر يجمع السلاح ويشتريه ويخزنه ، ولكنه لم يكن يطلع عليه أقرب الناس اليه من كبار الاخوان المسلمين ، وانما كان يستعين في هذه العمليات باخوان من الشبان الصغار . وقد ذكر انه عرف ذلك حين كان يجلس مع البنا في يوم من الايام ، فدخل عليه جندي متطوع يحمل في يديه صندوقين مفلقين ، ولما رآه أجفل ولكن البنا أسر به بأن يفتحهما ، وكان فيهما عشرات من انسواع المسدسات (٣١) .

ولكن لم كل هذا التسليح من جانب البنا ؟ . هل كان لاسباب وطنية تتعلق باخراج الانجليز من مصر ، أم كان لاسباب داخلية تتعلق بالاستيلاء على الحكم عند اللزوم ؟ .

بالنسبة للسبب الاول ، فمن الثابت ان الاخوان المسلمين لم يتورطوا في أى دور من ادوار المقاومة السرية ضد الانجليز أثناء الحرب العالمية الثانية وعندما أعد أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، خطة عمل ضد الانجليز عند شروع الالمان في الهجوم على الجزر البريطانية كما كان متوقعا ، وحاول الاستعانة بحسن البنا وجماعته — رفض البنا ذلك . وكان مما قاله له : « اتنا لا نبحث عن مغامرة قد تخبى وتفشل ، وانما نعد أنفسنا لعمل قوى ناجح ، لان الفشل يكون كارثة ، لاعلى حركتنا أو مصر فحسب ، بل على العالم الاسلامى كله » (٣٢)

أما بالنسبة للسبب الثانى ، ففي الحقيقة ان البنا لم يخف أن الحكم كان طلبه الرئيسى منذ قرر النزول الى ميدان السياسة . بل لقد اعتبر صعود الاخوان عن طلب الحكم « جريمة اسلامية » لا يكفرها الا « النهوض واستخلاص قوة التنفيذ » . ولكن المسألة في رايه كانت تتطلب عدة مراحل تقطعها الدعوة قبل أن تنضج للحكم .

ففى خطابه فى المؤتمر الخامس عام ١٩٣٨ رد على من يتساءلون :

٣١ — أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ص ٦١ (كتاب الهلال نوفمبر ١٩٥٧) .

٣٢ — أحمد حسين ، الدكتور خالد ص ١٥٢ — ١٦٧ .

هل فى منهاج الاخوان المسلمين أن يكونوا حكومة وان يطالبوا بالحكم ؟ .
وما وسيلتهم الى ذلك ؟ فقال : « ان المصلح الاسلامى ان رضى لنفسه ان
يكون نقيها مرشدا ، يقرر الأحكام ويرتل التعاليم ، ويسرد الفروع والأصول ،
وترك اهل التنفيذ يشرعون للأمة ما لم يأذن به الله ، ويحملونها بقوة التنفيذ
على مخالفة أوامره ، فان النتيجة الطبيعية أن صوت هذا المصلح سيكون
صرخة فى واد ، وتفخة فى رماد . وقال : قد يكون مفهوما أن يقتنع المصلحون
الاسلاميون برتبة الوعظ والارشاد اذا وجدوا من اهل التنفيذ اصغاء لاوامر
الله وتنفيذا لاحكامه وايصالا لآياته واحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم ،
أما والحال كما نرى : التشريع الاسلامى فى واد ، والتشريع الفعلى
والتنفيذى فى واد آخر ، فان تعود المصلحين الاسلاميين عن المطالبة بالحكم
جريمة اسلامية لا يكفرها الا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من ايدى الذين
لا يدينون بأحكام الاسلام الحنيف — وعلى هذا فالأخوان المسلمون لا يطلبون
الحكم لانفسهم ، فان وجدوا من الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء
هذه الأمانة والحكم بمنهاج اسلامى قرأنى ، فهم جنوده وأنصاره وأعوانه .
وان لم يجدوا ، فالحكم من منهاجهم ، وسيعملون لاستخلاصه من ايدى كل
حكومة لا تنفذ أوامر الله » .

على أنه فى الوقت نفسه بين أن « الأخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا
لمهمة الحكم ، ونفوس الأمة على هذا الحال . فلابد من فترة تنشر فيها مبادئ
الأخوان ، وتسود ، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على
المصلحة الخاصة » (٣٣) .

وقد شرح الشيخ حسن البنا فى : « رسالة التعاليم منى الى أخوان
الكتائب » ثلاث مراحل يجب أن تمر بها دعوة الأخوان :
الاولى ، مرحلة التعريف . وتقوم الدعوة فيها على نظام الجمعيات
الخيرية للوعظ والارشاد واقامة المنشآت . وتكون الدعوة فى هذه المرحلة
عامة ، ولا تكون الطاعة التامة ملزمة .

ثانيا — مرحلة التكوين . وتقوم على أساس استخلاص العناصر
الصالحة لحمل اعباء الجهاد ، وتجميعها . ويكون نظام الدعوة فيها صوفيا
بحقا من الناحية الروحية ، وعسكريا بحقا من الناحية العملية . وشعار
هاتين الناحيتين دائما : أمر وطاعة من غير بحث ولا مراجعة ، ولا شك

ولا حرج . ولا يتصل بهذه المرحلة الا من استعد استعدادا حقيقيا لتحمل اعباء الجهاد الطويل المدى وتحمل التبعات . واول بوادر هذا الاستعداد كمال الطاعة .

اما المرحلة الثالثة ، وهى مرحلة التنفيذ ، فهى الدعوة فى طور جهاد لا هوادة فيه ، وعمل متواصل فى سبيل الوصول الى الغاية ، وامتحان وابتلاء (٣٤) .

وعلى ذلك يمكن القول ان البنا فى ذلك الحين كان فى «مرحلة التكوين» ، استعدادا لمرحلة التنفيذ .

● المحنة الاولى ، وتكوين النظام الخاص ●

على ان الاقدار فى ذلك الحين كانت تعد لاول مسددام بين السلطة والاخوان المسلمين ، فى ظروف لم تكن قد نضجت لها بعد قوة الاخوان . فعلى عهد حسين سرى باشا ، وبطلب من السلطات البريطانية ، تمت مصادرة مجلتى التعارف والشماع الاسبوعيتين ، والفى ترخيص مجلة « المنار » الشهرية التى اعاد الاخوان المسلمون اصدارها بالتعاون مع ورثة الشيخ رشيد رضا . ومنع طبع اى رسالة من رسائلهم او اعادة طبعها ، واغلقت مطبعتهم ومنعت اجتماعاتهم ، وحظر على المصحف نشر اخبارهم (٣٥) . وفى ١٩ اكتوبر ١٩٤١ ، اعتقلت الحكومة حسن البنا واحمد السكرى وعبد الحكيم عابدين ، واودعوا معتقل الزيتون (٣٦) . وبذلك تعرضت الدعوة لاول خطر حقيقى تشهده منذ ظهورها .

على ان القصر لم يلبث ان تحرك لانقاذ الاخوان . واضطر حسين سرى الى الافراج عن حسن البنا واحمد السكرى فى ١٣ نوفمبر - اى قبل مضى شهر واحد على الاعتقال - كما افرج عن عبد الحكيم عابدين (٣٧) . وحتى

٣٤ - قضية مقتل النقراشى باشا ، من سلسلة المحاكمات التاريخية .

٣٥ - محمد شوقى زكى : المرجع المذكور ص ٢٠ .

٣٦ - مجموعة مضابط دور الاعتقاد العادى السابع عشر ، يوم ٩

ديسمبر ١٩٤٩ .

٣٧ - نفس المصدر ، انظر ايضا فى دور القصر فى الافراج : عبد العظيم

رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الثانى

١٢٩ .

يكون البنا على علم بصاحب الفضل في هذا الافراج ، فقد زار حامد جودة ، وزير التموين المصري ، الشيخ حسن البنا في معتقله قبل الافراج عنه بأيام ، وجلس معه عدة ساعات ، وأعلمه أنه يعمل على الافراج عنه (٣٨) .

على هذا النحو انتهت المحنة الاولى سريعا ، ولكن بعد ان خلفت اثرين في خطة البنا :

الاول ، تحاشي الاصطدام مع البريطانيين بأي ثمن ، تفاديا لاجهاض دعوته .

ثانيا : بناء التنظيم السري .

وبالنسبة للبريطانيين ، فيقول البعض ان اتفاقا صامتا قد تم بينه وبينهم على التعاون لمحو اسطورة الحاج محمد هتلر في الجوامع ، والامتناع عن اي نشاط معاد لهم ، في مقابل التغاضي عن نشاط الاخوان في المدن والقرى والمدارس (٣٩) .

وكان البريطانيون ، بعد نجاح القصر في اطلاق سراح البنا ورفاقه ، قد اثروا الاتفاق مع الاخوان ، فأتصلوا بهم ، وجرى حوار حول افكار الجماعة وبرنامجها ، عرض فيه ممثل السفارة « مساعدة الجماعة على تحقيق اهدافها » . وقد اختلفت المصادر حول قبول او عدم قبول هذه المساعدة . فبينما ذكر البعض ان البنا ابدى استعدادا للتعاون ، وقبول نوع من « الدعم المالي » ، انكرت مصادر الاخوان نية البنا في قبول « اموال الكفرة » (٤٠) .

وسواء قبل الاخوان دعما من بريطانیا أم لم يقبلوا ، فمن الثابت أنهم امتنعوا عن القيام بأي نشاط ضد البريطانيين بعدها . فلم يسكن لهم دور في مظاهرات . « الى الامام ياروميل » التي جرت في اول فبراير ١٩٤٢ (٤١) — اي بعد شهرين من الافراج — ولم ينسب اليهم اي دور بعد ذلك .

٣٨ — احمد حسين : مذكرة بدفاع المتهمين . . الى ص ٤٠ .

٣٩ — وسيم خالد : الكفاح السري ضد الانجليز ص ٤٧ (دار الشعب

١٩٦٣) .

٤٠ — ميتشيل ، رتشارد : مجتمع الاخوان المسلمين ، الترجمة العربية

يعنوان : الاخوان المسلمون ترجمها فاروق عفيفي عبد الحى ص ٨٠ — ٨١

٤١ — عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٨٩ .

ویدخل فی هذا الاطار — اطار مهادنة السلطة البريطانية اثناء الحرب — مهادنة الاخوان لحكومة الوفد التي تألفت فی ٤ فبراير ١٩٤٢ . فحين اعترض النحاس على ترشيح البنا نفسه لعضوية البرلمان ، وعرض عليه اطلاق يده فی الثئون الدينية فی مقابل الامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، قبل البنا ذلك — لا لأنه كان ينوى التنفيذ الفعلى ، وانما لان هذا الاتفاق كان يتيح له استكمال « مرحلة التكوين » تحت شعار النشاط الدينى ، وبناء قوته العسكرية . وكان هذا النشاط يخرج حكومة الوفد ، التي عمدت احدى المرات الى اغلاق جميع شعب الاخوان ماعدا المركز العام ، والتضييق عليهم فی الاجتماعات والمطبوعات — ولكن ليرالية الوفد كانت تغلب ، فتطلق يدهم مرة اخرى (٤٢) . ومن المؤكد — على كل حال — ان علاقة الصداقة بين الاخوان والوفد انادت حركة الاخوان فائدة كبرى ، لأنها اكسبتهم عطف الجماهير الوفدية الغفيرة التي لم ير بعضها ما يحول دون الجمع بين انتمائه الوفدى وانتمائه الاخوانى .

● بناء التنظيم السرى ●

كانت النتيجة الثانية لاصطدام السلطة بالشيخ حسن البنا ، تكوين النظام السرى او النظام الخاص — كما ذكرنا ، وقد حدد محمد خميس حميدة نائب المرشد العام للاخوان المسلمين ، تاريخ نشأة هذا النظام بأنه : « حوالى سنة ١٩٤٢ او قبل كده » (٤٣) . وهو تاريخ يناسب مجرى الاحداث التي نحن بصددھا . يضاف الى ذلك ان الصاغ محمد ابيب ، الذى كشفت محاكمات الاخوان عام ١٩٥٤ انه صاحب الفكرة فی تكوين هذا النظام ، كان فی تلك الاثناء مفتشا عاما للجوالة (٤٤) .

٤٢ — محمد شوقى زكى : المرجع المذكور ص ٢٦ . يتخذ هذا الكتاب موقفا نقديا شديدا من حكومة الوفد يخفى فيه الحقائق ، فقد صورھا فى صورة الاتصياح للضغط البريطانى ، على ان هذا الموقف نفسه كان موضع اشادة من جانب الجماعة فی بيانهم ردا على حل النقراشى باشا للجماعة فی ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ؛ فقد ذكر البيان ان السفارة ضغطت على النحاس باشا لحل الجماعة ، ولكنه رفض ، واكتفى باغلاق الشعب ، وأبقى المركز العام (انظر فهمى ابو غدير : قضيتنا ، آخر ما كتب الامام الشهيد قبل اغتياله ص ٣٩ — ٤٠) .

٤٣ — محكمة الشعب ، الجزء الخامس ص ٢٨ — ٣٠ .

٤٤ — محكمة الشعب ، الكتاب الاول ، محاكمة محمود عبد اللطيف ،

اعداد كمال كيره ص ٢٣ .

وكما ذكرنا ، فإن الالتحاق « بفرق الرحلات » ، التي تحولت الى فرق الجواله ، كان قاصرا على « الاخوان العاملين » ، وهي المرتبة الثالثة من مراتب العضوية في الجماعة . وكانت هذه المرتبة تمهد للمرتبة التالية لها وهي مرتبة « الاخوان المجاهدين » . وقد حدد المؤتمر الثالث لمجلس شورى الاخوان شروط العضوية في هذه المرتبة الاخيرة ، بأنها من حق الاخ العامل الذي يثبت لمكتب الارشاد محافظته على واجباته السابقة ، (٤٥) .

وقد كان نظام الجواله في البداية نظاما اختياريا بالنسبة للاخ العامل . ولكن صدرت بعد ذلك تعليمات تنص على أن « يعتبر كل اخ عامل جوالا ، ويجب أن يدرّب تدريبات الجواله ، وعلى كل جوال أن يكون اخا عاملا . . ولا يقبل في صفوف الجواله الا من كان على هذه الصفة » . ثم صدرت نشرة ادارية تقضى باعتبار نظام الجواله « نظاما أساسيا » لا تكميليا . وقد ورد بهذه النشرة : « اذا كان الاخوان في ادارة الشعب لا يزالون يعتقدون أن الجواله نظام تكميلي ، فإن عليهم أن يغيروا هذا الاعتقاد تماما . . فإن نظام الجواله نظام أساسي رئيسي في فكرة الاخوان ، يراد به تدريب الأعضاء ، وتحقيق نية الجهاد » (٤٦) .

وقد وضع البنا نظاما يعرف باسم « نظام الاسر » ، يعتبر المجال العملي للتربية الروحية في الاخوان ، وكان نظام الاسر — كما يقول محمد شوقي زكي — يسمى في أول أمره نظام الكتائب (٤٧) . وعندما نظمت عضوية الاخوان الى مراتب : « اخوان مساعدين » ، و « عاملين » ، و « مجاهدين » — أصبح دخول نظام الاسر قاصرا على « الاخوان العاملين » (٤٨) .

وكانت كل أسرة تتكون من عدد يتراوح ما بين خمسة وعشرة أعضاء . وتقوم على أساس طبقي أو فئوي ، فكانت تتكون اما من طلبة أو موظفين أو عمال . ومن تعاليم نظام الاسر أن يعرف كل فرد فيها جميع شئون أعضاء أسرته الاجتماعية والثقافية والاخلاقية والعائلية . وكانت كل أسرة تعقد اجتماعا اسبوعيا في منزل احد الأعضاء ، وليس في مقر الشعبة ، لزيادة

٤٥ — حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ١٩٤ .

٤٦ — قضية مقتل النقراشي باشا ص ٩٣ .

٤٧ — محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ٤٠ .

٤٨ — نفس المصدر ، انظر لوحة الهرم الاداري للاخوان المسلمين .

التالف . وتدارس النواحي الدينية . كما كان من برامجها القيام برحلات وحضور « اجتماعات روحية » مع اشخاص اكثر علما بشئون الدعوة وفيها لها (٤٩) .

ولم يلبث نظام الاسر ان تحول الى نظام لتخريج « الاخوة المجاهدين » وهم خاصة الاخوان ، وارقى مراتب العضوية فيهم . . بدليل ان الشيخ حسن البنا حين أصدر رسالته : « نظام الاسر ورسالة التعاليم » وجه الخطاب في هذه الرسالة الى : « الاخوان المجاهدين من الاخوان المسلمين » . وقد حدد في هذه الرسالة اركان البيعة بعشرة على النحو الآتي : الفهم ، والاخلاص ، والعمل ، والجهاد ، والتضحية ، والطاعة ، والثبات ، والتجرد ، والاخوة ، والثقة ، وقد عرف « الجهاد » بأنه : « الفريضة الماضية الى يوم القيامة ، والمقصودة بقول رسول الله : « من مات ولم يغز ولم ينو الغزو ، مات ميتة جاهلية » . وقال ان اولى مراتب الجهاد هي انكار القلب ، واعلاها القتل في سبيل الله ، وبين ذلك جهاد اللسان والقلم واليد . وفسر التضحية بأنها « بذل النفس والمال ، والوقت والحياة ، وكل شيء في سبيل الغاية » . وفسر الطاعة بأنها امتثال الامر ، وانفاذه توا ، في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، وفسر الثقة بأنها « اطمئنان الجندي الى قائده في كفايته واخلاصه اطمئنانا عميقا (٥٠) » .

وقد اطلق البنا على هؤلاء المجاهدين اسم « رجال الكتائب » . ومن هنا جاء عنوان رسالته : « رسالة التعاليم الى اخوان الكتائب » . ونجد في شهادة عبد المجيد حسن ، قاتل النقراشي باشا ، تفسيراً لهذا الاسم . . فقد اورد ان البنا كان يعقد لهم اجتماعات ليلية للدراسات الروحية ، يبيتون فيها معه في المركز العام او احدى الشعب الى الصباح ، وكان يطلق على هذه الاجتماعات اسم « الكتائب » (٥١) . فرجال الكتائب اذن يقصد بهم رجال هذه الاجتماعات من خاصة الاخوان الذين يعدهم البنا للجهاد . . وكانت هناك كتائب للطلبة واخرى للموظفين ، وثالثة للعمال .

٤٩ - قضية مقتل النقراشي باشا ، شهادة عبد المجيد حسن ، ص

٣٨ - ٣٩ .

٥٠ - محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ٣٨ - ٣٩ .

٥١ - قضية مقتل النقراشي باشا ، شهادة عبد المجيد حسن ص ٦٩

- ٧٠ .

وفي الحقيقة ان هذه الأسر أصبحت مدخلا للنظام الخاص (التنظيم السري) ، باعتباره المجال العملي للجهاد (الأسرة هي المجال الروحي) . . . فقد روعى في نظامها ان ينقل العضو الى « النظام الخاص » انتقالا تدريجيا وطبيعيا . وقد صور عبد المجيد حسن هذا الانتقال التدريجي تصويرا جيدا في محاكمته بقوله : « احب ان اذكر اننى دخلت هذه الجمعية السرية على اعتبار انها كنظام الأسرة ، ونظامها يشبه نظام الأسرة ، ولا بد لكل شخص من اعضاء نظام الأسرة ان ينخرط في سلك هذه الجمعية السرية ، بعد ان يتدرج في جميع الانظمة وينتبهت اخلاصه للدعوة ، وذلك دون ان يشعر بأنه دخل هذا النظام الجديد أى الجمعية السرية ، (٥٢) » .

وقد شرح كيفية انتقاله الى النظام الخاص ، فذكر ان احد الاعضاء في « أسرته » صحبه لمقابلة من يدعى احمد حجازى ، وطلب اليه ان « يثق في كل كلمة يقولها » ، لأنه « من الاخوان الموثوق فيهم » . . . وقد بدأ حجازى يسرد دعوة الاخوان المسلمين قائلا انه لا ينقصها لتصير شسبيهة بالدعوة المحمدية الا استعمال السلاح . . . وان الاخوان لم ينسوا هذا الباب ، وسيقومون بتنفيذه » . وعرض على عبد المجيد حسن قبول الانضمام معهم فى هذا النظام ، « فوافقت على الدخول فى هذا النظام باعتباره نظاما كنظام الجواله ونظام الأسر ، ولكنه يختلف عنهما بأنه مقصور على الاخوان الذين يثبت أنهم مخلصون لدعوة الاخوان تماما » ، والدليل على هذا ان هذا النظام لا يوجد له اسم خاص ، وكان معروفا بين الاخوان باسم : « النظام الخاص » بينما كان نشاط الاخوان معروفا باسم : « المحيط العام » ، (٥٣) .

وقد بين عبد المجيد حسن اوجه التشابه بين نظام الأسرة ونظام الجمعية السرية ، فقال ان كلا منهما كان يتفق في « التدقيق في الحياة اليومية لكل عضو اجتماعيا واخلاقيا ، واثبات ذلك في جدول أعمال خاص به من حيث تلاوة القرآن والمأثورات الدينية ، والقيام بالالعاب الرياضية » .

اما اوجه الاختلاف ، فان كل عضو في الجهاز السرى كان يرمز له برقم خاص وبالحروف الاولى من اسمه ، وكان يخضع لنظام مراقبة دقيق صارم . فقد كانت كل تحركاته وسكناته ترصد ، ويحاسب عليها حسابا عسيرا . وكان كل عضو يعرف انه مراقب ، ويتوقع الموت جزاء لاية خيانة .

وكانت كل مجموعة مكونة من خمسة اشخاص ، وكانت هناك ثلاث مراحل يرتقيها العضو داخل النظام الخاص . . وقد ذكر عبد المجيد حسن ان احمد حجازى كان يعطى المجموعة « دراسات فى الوطنية وفى النواحي الدينية كما كان يعطينا دراسات خاصة باستعمال السلاح » . واخرى فى القانون والاسعافات الأولية ، وكنا نؤدى امتحانا فى هذه الدراسات . . ويتضح مما ذكره ان التدريب على السلاح كان يتم فى المناطق الصحراوية فى اماكن عديدة فى انحاء البلاد (٥٤) .

وعند نجاح العضو ، كان يؤخذ لحلف اليمين على الطاعة والكتمان . وقد رسم عبد المجيد حسن صورة تحفها الرهبة لحلف اليمين ، فذكر أنه توجه الى احد المنازل بالصلبية « وهناك عند الباب قابلنا شخص اسمه عبد الرحمن السندى ، وصعدنا الى الطابق الثانى ، ودخلنا غرفة مظلمة ، ثم ادخلنا غرفة اخرى ، فردا فردا ، وكان فى الغرفة شخص ملثم ، هو الذى تلقينا عنه البيعة . . وكان امامه مصحف ومسند قال عنهما انهما الوسيلة الوحيدة لنصرة الاسلام ، وانه يجب على الطاعة ، والقسم على ذلك . وان الذى يفشى سرا من اسرار هذا النظام الخاص فجزاؤه الموت فى أى مكان يحتوى به . وقد ذكر لى عبد الرحمن السندى ان هذا الشخص هو الصلة بيننا وبين الاستاذ حسن البنا ، وقد اراد بذلك ان يثبت ان هذا النظام خاضع للنظام العام » وقد عرف عبد المجيد حسن من صوت الشخص الملثم وحجمه وهيئته العامة انه صالح عثماوى ، وكيل جماعة الاخوان المسلمين ومدير جريدتها (٥٥) .

وقد رسم « قاتون التكوين » كيفية تنظيم « النظام الخاص » على نظام الخلايا ، من هيئة قيادة واركان حرب وجنود . . كما حدد واجبات كل فرد ، واختيار الجنود ، والشروط التى يلزم توافرها فيهم ، وكيفية ترشيح الافراد ، وطرق تكوين الفرد واعداده بعد قبول الترشيح .

وقد نص هذا القانون على ان يكون لكل خلية « امير » ، مهمته تلقى العضو بعد قبول ترشيحه ، وتعريفه بنوع العمل ، واقتناعه بشرعيته ، وتوصيته بالكتمان والطاعة والصمت ، وتعليمه كيفية التصرف فى المواقف وعدم التورط ، والثبات عند تأدية العمل ، وأن يكون طبيعيا عندما يحصل

٥٤ - نفس المصدر ص ٣٨ ، ٤٢ ، ١٠١ .

٥٥ - نفس المصدر ص ٣٦ - ٣٧ .

شيئا أو يقوم بشيء ، وتهيئة ذهنه لاحتمال قيامه بعمل قريب ، ثم اختباره بتكليفه بإحدى المهام ، ومراقبته الى قبيل الموعد ، ثم الغاء التنفيذ . . . وفي حالة نجاح العضو يقدم للبيعة في القاهرة . وفي حالة الرسوب ، يلحق بإحدى الأسر ، أو بعض الاعمال العامة .

كما اوجب القانون على الاعضاء الطاعة « لأميرهم » بعد البيعة . . . ونظم مسائل التحقيق مع المقصرين ، بحيث يكون عن طريق مجالس تحقيق تشكل حسب الاحوال من : أمير الجماعة ، ومندوب الاقاليم ، ومدير الاقاليم ومندوب القاهرة في الاقاليم ، ومدير القاهرة . وتصل عقوبة الخيانة ، أو افشاء السر عن حسن قصد أو سوء نية ، الى الاعدام أو اخلاء الجماعة سبيل العضو .

كما صدرت تعليمات تحدد تكاليف البيعة ، من طاعة وخضوع للقيادة ولأمراء الجماعات . وصدرت « لائحة عامة ، تضمنت واجبات أفراد الجماعة ، وحقوق رؤسائهم ، والتحقيق مع المقصرين ، وحق أمير الجماعة في توقيع العقوبات الادبية والمادية التي كان أخفها الصيام وزيادة الطوابير والسير على الاقدام لمسافات بعيدة .

وقد جهز التنظيم الخاص بجهاز مخابرات اخواني على جانب كبير من المهارة ، بحيث تكون القيادة على علم بكل صغيرة وكبيرة عن خصوصياتها وأصدقائها على السواء . وكان نطاق جهاز المخابرات واسعا يمتد ليشمل جميع الأحزاب المصرية الموجودة في ذلك الحين : الوفد ، والسعديين ، والاحرار الدستوريين ، والكتلة الوفدية ، والحزب الوطني ، ومصر الفتاة ، وحزب العمال ، وحزب الفلاح الاشتراكي ، وجبهة مصر ، والشباب المسلمين ، والشبان المسيحيين ، والجماعات الشيوعية - فضلا عن النقابات والجمعيات المختلفة . وكانت هناك مخابرات في كل وزارة ، وفي الجامعة والإزهر والمدارس . وكانت تقدم تقارير عن القائمين بالاعمال في أقسام البوليس وقواتها ، والمحال الصناعية اليهودية والاجنبية والمصرية .

وقد حددت التعليمات الشروط الواجب توافرها في أفراد جهاز المخابرات ، من الصحة الجيدة ، والمهارة ، والتنظيم الذاتي ، والمكر ، والقدرة على « التدويع مع الذئاب » . كما تناولت طرق اعدادهم اعدادا رياضيا وفنيا ، وتدريبهم على الكهرباء واللاسلكي والتصوير والاختزال والتمثيل وعمل المكياج وتغيير الزي وقيادة وسائل المواصلات ، وكان الاعداد يشمل أعمال الفدائيين وحرب العصابات ، والتدريب على قتال مولوتوف ، وتخريب المواصلات (م ٣ - الاخوان المسلمون - التنظيم السري)

والسكك الحديدية ، واستخدام المفرقات والألغام والأسلحة النارية وغيرها ، وهو برنامج طموح كما هو واضح .

وقد جهز هذا الجيش السرى بالرءوس المفكرة والعقول المدبرة ، والمال الوفير ، والأسلحة ، والمفرقات ، والذخائر ، ووسائل النقل ، وأدوات التراسل والإذاعة ، فضلا عن الأوكار فى مختلف الجهات فى المدن والريف .

وكان الهدف أن يتمكن هذا الجهاز السرى من الحصول على بيانات مفصلة عن منشآت الجيش المصرى والمنشآت الأجنبية ، من سفارات وقنصليات ، فضلا عن المنشآت الحكومية من وزارات ومحاكمات ومديريات وأقسام ومراكز ونقط البوليس والسجون ومكاتب التلغراف والتليفون والبريد وغيرها ، وعن المواصلات من سكك حديدية وترام وطرق زراعية وخطوط الاوتوبيس (٥٦) .

على أن جزءا هاما جدا من الأعداد ، كان يتمثل فى الأعداد الروحية والدينية ، لاقتناع العضو بمشروعية الأعمال التى يقوم بها . فقد نقلنا عن عبد المجيد حسن أنه قرر الالتحاق بالنظام الخاص بعد أن أقنعه أحمد حجازى بأن « الدعوة لا ينقصها لتصور شبيهة بالدعوة المحمدية إلا استعمال السلاح ، وأن الإخوان لم ينسوا هذا الباب ، وسيقومون بتنفيذه » ويقول : « كنا ندرس فى النظام الخاص بجمعية الإخوان دراسات مختلفة ، منها القانون . وكنا نتعلم أن مثل هذه الأعمال لا تخالف الدين لأن هذا هو الجهاد » .

وفى ما يبدو أن فكرة الجهاد فى أذهان أفراد الجهاز السرى كانت منصرفة فى البداية إلى الانجليز وتحرير بلادهم ، أو هكذا أوحى بها رؤساؤهم أو أمراؤهم . ثم جرى تحويل أفكارهم إلى الداخل تدريجيا . فقد أورد عبد المجيد حسن فى اعترافاته أنه بينما كان يحضر أحد الاجتماعات فى بيت جمال فوزى : « تلاعينا أوراقا مطبوعة على الآلة الكاتبة على ما أذكر ، تتضمن قصصا وروايات حدثت فى صدر الإسلام . ومما ذكر أن قتل المسلمين الذين يثبت أنهم يعاونون الأعداء ، مقرر فى الشريعة الإسلامية فى عهد سيدنا محمد . وكانت هذه أول مرة يشير فيها النظام الخاص إلى تبرير قتل أحد من المسلمين ، لأنه لم يكن معروفا لدى جميع الأفراد أن من تعاليم هذا النظام شيئا من هذا . وكانت هذه أول مرة أسمع فيها مثل هذا الحديث ، وبأن الإسلام يجيز قتل المسلم الخائن إذا ثبت ذلك » . وقد ذكر أن أحد

وسائل التأثير وتعا عليه كانت : الدراسات الروحية ، والبيعة ، والاعتقاد بمشروعية الأعمال (٥٧) .

وتتمثل أهمية هذا العنصر من عناصر التأثير . ليس فقط في دفع عبد المجيد حسن الى اغتيال النقراشي دون أحجام أو تردد ، وكما رسم له - وإنما تتمثل في أن زوال هذا العنصر فيما بعد قد دفع عبد المجيد حسن الى الاعتراف بكل ما صدر عنه . فقد استطاعت حكومة السعديين بذكاء استصدار بيان من الشيخ حسن البنا يظهر فيه أسفه على حادث اغتيال النقراشي ، وفيه معنى استنكار الجريمة ، ونشر هذا البيان في الصحف يوم ١١ يناير ١٩٤٩ . وقد أطلع النائب العام عبد المجيد حسن على هذا البيان . فكان له اثر كبير في حمله على الاعتراف . فمع تبسكه في البداية بالانكار ، الا ان مفعول البيان ، ثم بيان هيئة كبار العلماء وقتذاك ، قد دفعه الى التفكير ثم الاعتراف . يقول : « أطلعني النائب العام في أحد أيام التحقيق على بيان نشره الاستاذ حسن البنا ، نفى فيه أنه يعلم شيئاً عن الجريمة ، وأنه يبرأ منها ومن مرتكبيها ، مستنداً في ذلك الى احاديث وآيات . فعجبت لذلك كل العجب . كما أنى علمت ان هيئة كبار العلماء أصدرت بياناً عن هذا الحادث ، فأطلعت عليه . وعقب ذلك أردت أن أعلن جميع أفراد النظام الخاص بأنه قد غرر بنا جميعاً وليست أنا وحدي ، وأن نفس التأثير الذي كان واقعاً على ، كان أيضاً واقعاً عليهم » (٥٨) .

وهذا الكلام معقول ، لان مثل تلك التربية الدينية ، وذلك الأعداد والتدريب الروحي والخلقي الكبير لعبد المجيد حسن ، ماكان ليحمله بأي ثمن - ولو كان حياته - على أن يشترى ببناء بأخرته . ولكن زوال التأثير كان له مفعوله في دفعه الى الاعتراف .

على كل حال ، فإن هذا الأعداد للجهاز السري ماكان ليتم بين يوم وليلة ، وإنما استغرق وقتاً طويلاً وقطع مراحل كثيرة . وان كانت الأدلة تشير الى أنه قد بلغ درجة عالية من الاكتمال قبل حرب فلسطين . فقد انشئت الخلايا ، وحصل التدريب ، وحشدت المعدات . وقد تضخم جيش الجواله في تلك الاثناء ، ففي عام ١٩٤٢ كان تعدادهم ٢٠٠٠ جوال ، وفي العام التالي وصل الى ١٥٠٠٠ جوال ، حيث بدأت الفكرة تنتعش في الريف . وفي سنة ١٩٤٥ وصل

٥٧ - محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٢٥ - ١٢٩ .

٥٨ - قضية مقتل النقراشي باشا ص ٦٤ - ٦٥ .

الى ٤٠٠٠ ر.هـ جوال . وفي العام التالى وصل الى ٦٠ ألفا . وفي نهاية ١٩٤٧ بلغ تعداد الجواله ٧٥٠٠٠ ر.هـ وظل هذا الرقم ثابتا حتى قرار الحل (٥٩) .

وقد تغلفت تنظيمات الاخوان في الجيش والبوليس ، وكانت تعد تنظيمات سرية بحكم طبيعة عمل الضباط . فعندما سئل حسين ابو سالم امام محكمة الشعب عما اذا كان يعرف ان هناك تنظيما عسكريا بجانب التنظيم الخاص السرى ، اجاب : « الاخوان اللى فى الجيش او فى البوليس ، دايما بن يوم ما اصبغ فيه أخوان فى الجيش والبوليس ، تنظيمهم يعبر بالنسبة للجماعة تنظيم سرى . لان طبيعة عملهم كضباط فى الجيش او البوليس تجعله لا يتردد على شعب الاخوان ، (٦٠) .

وكان التنظيم السرى يتبع المرشد العام مباشرة . ولكن ليس معنى ذلك انه كان بدير شئونه بنفسه ، وانما كان بديره بواسطة جهاز خاص . وكان اول رئيس لهذا الجهاز هو عبد الرحمن السندى ، وكان يعاونه مجموعة من الاخوان عرف منهم احمد زكى واحمد عادل ومحمود الصباغ . ويلي هؤلاء رؤساء المناطق ، وهم غير رؤساء مناطق الشعب ، وهكذا .

وكان للجهاز الخاص ميزانية مستقلة عن ميزانية النشاط العام للاخوان التى كانت تتكون من الاشتراكات . وقد بدأ جمع الاشتراكات من النظام الخاص فى سنة ١٩٤٤ او ١٩٤٥ . وكانت تنفق على التسليح ومتطلبات الجهاز السرى (٦١) . ونظرا لصغر حجم الجهاز السرى بالنسبة للتنظيم العلنى ، فاغلب الظن ان الميزانية العامة كانت تسد العجز فى الميزانية الخاصة . وكانت هذه الميزانية العامة ضخمة ، فقد كان متوسط الاشتراك الشهرى للفرد عشرة قروش ، واذا صدق الراى الذى يقول ان عدد الاعضاء كان يبلغ نصف مليون عند حل الجماعة فى ديسمبر ١٩٤٨ (٦٢) ، فان المبلغ الشهرى المحصل كان يبلغ ٥٠٠٠ ر.هـ جنيه . أما اذا كان العدد مائتى ألف

٥٩ - محمد شوقى زكى : المرجع المذكور ١٢٥ - ١٢٧ .

٦٠ - محكمة الشعب : المحاكمات التى تمت من ١٣ الى ١٥ نوفمبر

١٩٥٤ . الجزء الثانى ص ٣٤٧ .

٦١ - نفس المصدر ، شهادة السيد حسين ابو سالم ص ٣٤٦ .

٦٢ - احمد حسين ، المرجع المذكور ص ٦٢ . وقد ذكر هذا الرقم

ابراهيم الطيب فى نوفمبر ١٩٥٤ ، انظر محكمة الشعب ج ٣ ص ٥٣٨ .

طبقا لما أورد حسين أبو سالم ، فإن المبلغ المحصل يبلغ ٢٠٠٠٠ ر. جنيه (٦٣) .
هذا طبقا عدا ميزانية النظام الخاص والمبالغ الأخرى التى يتبرع بها الأثرياء
من أعضاء الجماعة .

وقد اعتمد البناء فى تكوين الجهاز السرى على عناصر عمالية وبورجوازية
صغيرة تتكون من موظفين وحرفيين وطلبة . وقد استلقت هذه الملاحظة نظر
رئيس نيابة أمن الدولة ، مصطفى الهياوى ، فى مرافعته أمام محكمة الشعب
فقال : « ولعلكم يا حضرات القضاة لاحظتم على الشهود أن هذه الجمعية
كانت حريصة كل الحرص على أن تختار فى نظامها السرى أو الخاص طائفة
من الفقراء . فقد شهدتم الحداد ، والمطبخى ، والسبكى ، والعامل فى
وزارة الصحة . ولعل هدفها فى اختيار هؤلاء الفقراء أنها أرادت بذلك أن
تستغل عامل الفقر فى هؤلاء الناس ، فسلكتهم فى هذا النظام السرى الفدائى
الارهابى لتثير فيهم غريزة الحق على هذا المجتمع ، وهى غريزة تجعلهم أكثر
تعصبا للمبادئ المخزية السفاكة (٦٤) . وفى جلسة ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ أبدى
رئيس محكمة الشعب ، جمال سالم ، سخريته من هذا التكوين الاجتماعى
للنظام السرى ، قائلا : « يعنى الحمد لله كل الجهاز السرى خسردوائية
وسمكية وموظفين فى الدرجات الصغيرة . مالتش مهندس ولا واحد مدير
ادارة ، ا (٦٥) » .

٦٣ - محكمة الشعب ، الجزء الثانى ، شهادة السيد حسين أبو سالم
ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .
٦٤ - محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٨٩٩ .
٦٥ - محكمة الشعب ، الجزء الاول ص ١٥٥ .

الفصل الثالث

الاخوان المسلمون والعنف ١٩٤٤-١٩٤٨

راينا كيف ان فكرة النظام الخاص قد نشأت في أعقاب الاصطدام بالسلطة ، وذلك لحماية الدعوة والدفاع عنها عند اللزوم . وذكرنا دور القصر والسعديين في اخراج حسن البنا ورفاقه من المعتقل . وقد سقط حكم القصر بعد الافراج بشهرين ، وتولت حكومة الوفد ، وحدث التهادن بين الفريقين . وفي ظل الحكم الليبرالي لوزارة الوفد ، لم تنشأ الحاجة بالاخوان لاستخدام العنف ، فمع ان الوزارة أغلقت جميع الشعب فيما عدا المركز العام في نهاية عام ١٩٤٣ ، الا ان الموقف تغير في بداية العام التالي ، فقد قامت مجموعة من أعضاء الوفد البارزين ، معظمهم من الوزراء ، بزيارة المركز العام ، وعادت العلاقات الى التحسن (٦٦) . وعند نهاية حكم الوفد كانت حركة الاخوان قد بلغت درجة من القوة دفعت البنا الى الامتناد في امكانية الوصول الى الحكم عن طريق الانتخابات البرلمانية عند سمنوح الظروف المناسبة .

على ان القصر لم يلبث ان تمكن في اكتوبر ١٩٤٤ من احداث انقلاب دستوري كبير ، اخرج الوفد بمقتضاه من الحكم ، واتى بعهد جديد يتلخص برنامجه في شيء واحد هو الانتقام من الوفد لموقفه في حساسات ٤ فبراير ، والقضاء عليه قضاء مبرما ، والاعفاء على اثره نهائيا (٦٧) . وقد تولى رئاسة الوزارة الانقلابية الجديدة احمد ماهر باشا ، زعيم الحزب السعدي .

ولم يغفر القصر او الحزب السعدي للاخوان مهادنتهم للوفد . فقد رشح البنا نفسه لعضوية مجلس النواب في دائرته الاسماعيلية ، كما رشح خمسة من زملائه انفسهم في دوائر اخرى ، ولكن الجميع سقطوا في الانتخابات . وكان البنا قد نجح في انتخابات الدور الاول ، ولكن اعيد الانتخاب بينه وبين منافسه لفروق يسيرة متعلقة بين الاصوات ، واسقط رغم التأييد الساحق له من اهالي الاسماعيلية (٦٨) .

وكان ذلك اول تجد للاخوان في دورهم الجديد وقوتهم التي وصلوا اليها . وقد قبلت الجماعة التحدي ، فحين أعلن أحمد ماهر باشا عن عزمه على اعلان الحرب على المحور ، عارضه الاخوان ، وكتبوا اليه بالعدول

٦٦ - ميتشيل : المرجع المذكور ص ٦٣ .

٦٧ - أحمد حسين ، المرجع المذكور ص ٤٢ .

٦٨ - محمد شوقي زكي ، المرجع المذكور ص ٢٢ ميتشيل المرجع .

المذكور ص ٧٢ .

عن ذلك ، واتفقوا في ذلك مع الوفد والعناصر الوطنية الاخرى . ولكن احمد ماهر مضى قدما في عزمه ، والقى بيانا يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وافق فيه على اعلان الحرب . ولم يكد ينتهى من الادلاء ببيانه ، حتى اطلق عليه محمود العيسوى الرصاص بينما كان يجتاز البهو الفرعونى فأودى بحياته .

ويعتبر دور الاخوان في هذا الحادث مما يثير مناقشات كبيرة . فقد اعترف القاتل بانتمائه للحزب الوطنى ، وبناء على هذا الاصرار اطلق سراح البنا والسكرى وعابدين وبعض الاخوان الذين اعتقلوا بتهمة الاشتراك في الاغتيال . ولكن بعض الاراء تؤكد ان محمود العيسوى كان من الاخوان المسلمين ومن غلاتهم ، وانه تستر تحت الحزب الوطنى حتى لا يضر جماعته . فقد روى محمد على ابو طالب انه سمع من الاستاذ خالد محمد خالد ان الشيخ سيد سابق ، وهو من زعماء الاخوان والتنظيم وقد افتى بمشروعية اغتيال النقراشى باشا فيما بعد (٦٩) - قد اخبره بعد مقتل احمد ماهر باشا ، بان محمود العيسوى كان من سميم الاخوان المسلمين (٧٠) . ولم يكذب خالد محمد خالد او الشيخ سيد سابق هذا الكلام .

وقد استدل ابو طالب على رايه بان وزارة احمد ماهر كان فيها وزيران من الحزب الوطنى هما : حافظ رمضان باشا ، رئيس الحزب الوطنى وزكى على باشا ، وهو من زعماء الحزب منذ نشأته . وكان اولى ان يحاسبها على اشتراكهما في هذا الجرم ، وهو ما لم يحدث (٧١) .

ولمناقشة هذه القضية لدينا الملاحظات الآتية :

١ - ان الكثيرين من المصريين كانوا يجمعون في ذلك الحين بين انتماءين : الانتماء لحزبهم ، والانتماء للاخوان المسلمين . بل يذكر احمد

٦٩ قضية مقتل النقراشى باشا ص ١١٥ - ١١٧ .

٧٠ - محمد على ابو طالب : مرة اخرى ، لماذا اغتيل حسن البنا

(السياسى في ٥ اغسطس ١٩٧٩) .

٧١ - نفس المصدر . الحقيقة أن وزارة أحمد ماهر باشا لم يشترك فيها

من الحزب الوطنى سوى رئيسه حافظ رمضان باشا (انظر : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول جمع وترتيب فؤاد كرم) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ .

حسين أن رؤساء الأحزاب وأقطاب السياسة والحكومة قبلوا على تأييد الجماعة والتشرف بالانتساب إليها : فمرة حامد جودة ، ومرة المرحوم صبرى باشا وفؤاد سراج الدين ، وثالثة صدقى (٧٢) . ومن ثم فإن انتماء محمود العيسوى الى الحزب الوطنى لا يحول دون انتمائه الى الاخوان المسلمين .

٢ - لم يكن الحزب الوطنى فى ذلك الحين حزبا ثوريا ، بل رجعيا . نقد كان من أحزاب القصر ، وقد باع زعماءه ورؤساؤه مبادئهم فى سبيل الحكم ، منذ اشتركوا فى برلمان صدقى باشا الرجمى . وقد تسببت مواقف زعمائه فى انفصال شبابه عنه ، والفوا تحت رئاسة فتحي رضوان اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى . وعندما قام فاروق بانقلابه الذى اتى بوزارة احمد ماهر الى الحكم ، اشترك فى هذه الوزارة رئيس الحزب الوطنى حافظ رمضان باشا ، ومع انه قدم استقالته الى الدكتور احمد ماهر عندما عرف بغزوه على اعلان الحرب ، الا ان ذلك لم يكن - باعترافه نفسه - ناجما عن شعوره بأن اعلان الحرب سوف يلحق ضررا بمصر ، وانما لاسباب شخصية محضة هي الا يتناقض مع ماضيه . . ففى شهادته أمام المحكمة العسكرية فى قضية اغتيال الدكتور احمد ماهر باشا ، سألته الدفاع عن أسباب استقالته ، فقال : « ما كنتش شايف خطر ، ولكنى كنت اعتقد أن مايفش مصلحة ، وما اردتش أن اتناقض مع موقفى السابق ، فقتسدمت استقالتى من الوزارة » . وقد سأله المحكمة : هل هناك خطر أو ضرر أصاب مصر من اعلان الحرب ، فكرر كلامه قائلا : « لا ، وكنت اعلم انه لا يوجد ضرر ، وانما أردت فقط الا اتناقض مع ماضى » . بل لقد سحب محمد حافظ رمضان استقالته بعد اغتيال احمد ماهر باشا ، وقال فى تقرير ذلك للمحكمة : « وجدت أن من الواجب أن أبقي فى الوزارة من باب استنكار الحادث ، وخصوصا أننى موش شايف خطر من دخولنا الحرب » (٧٣) .

ومثل هذا الحزب المتواطئ مع القصر ، والذى اكتفى منذ زمن بعيد بالكفاح الشكلى ، لم يكن ليجتذب شابا ملتهب الحماسة والوطنية مثل محمود العيسوى ، أو يلهمه فكرة اغتيال احمد ماهر باشا . والاقرب للتصديق أن

٧٢ - احمد حسين : المرجع المذكور ص ٤٧ .

٧٣ - محضر الجلسة السرية فى قضية مصرع احمد ماهر باشا

(انور العمروسى المحامى : الجرائم السياسية ص ٦٤ - ٨١) .

يستلهم محمود العيسوى هذه الفكرة من تنظيم يعد لهذا العمل وهو الاخوان المسلمون ، الذين اعلتوا معارضتهم الصريحة لاعلان الحرب ، ويملكون جيشا سريا بلغ درجة طيبة من التنظيم . ولعل انتساب محمود العيسوى الى الحزب الوطنى جاء من أنه قضى مدة تمرينه كمحام فى مكتب عبد الرحمن الرافعى . وفيما يبدو فإنه لم يكن محل رضا أو تقدير من رؤسائه ، فقد وصفه عبد الرحمن الرافعى بأنه : « شاب رقيق الحال ، غير ناجح فى المحاماة ، ولا ملتفت لعمله » (٧٤) - مع أنه كان يحمل دبلوم القانون الخاص ودبلوم القانون العام ، وكان يعد رسالة لنيل الدكتوراة فى الحقوق . وهذا يدل على ان انتماء محمود العيسوى للحزب الوطنى كان انتماء صوريا يخفى انتماءه الحقيقى لجماعة الاخوان المسلمين .

٣ - ان تاريخ الاغتيالات السياسية قد دل على انها لا تتبع عادة من فرد ، وانما من تنظيم . هكذا حدث فى اغتيال بطرس غالى باشا ، ومقتل السردار لى ستاك ، والاعتداءات التى حدثت أثناء ثورة ١٩١٩ حتى ١٩٢٤ ، ومحاولات قتل اسماعيل صدقى باشا فى المسدة من ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ، ثم محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا على يد احد أعضاء مصر الفتاة فى نوفمبر ١٩٣٧ ، واغتيال أمين عثمان باشا سنة ١٩٤٦ ، ثم حوادث الاغتيال التى قام بها الاخوان عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

٤ - من الثابت ان البوليس فى مصر ، حتى حل الاخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، لم يكن قد اتخذ أى اجراء وقائى ضد نشاط الاخوان المسلمين . وبالتالي فلم تكن لديه أية سجلات لأعضاء الاخوان ، ولم يكن يعرف من فيهم المتطرف وغير المتطرف (٧٥) . وعلى ذلك فلم يكن فى وسعه اثبات انتماء محمود العيسوى للاخوان المسلمين . وقد استفادت الجماعة من غفلة البوليس الذى كان مشغولا بالجماعات الشيوعية والأحزاب السياسية الأخرى ، فى انشاء جيشهم العلنى وجهازهم السرى . على كل حال ، اذا صح ان اغتيال أحمد ماهر باشا كان من تدبير الاخوان المسلمين ، فان هذه تكون المرة الاولى التى يستخدمون فيها العنف .

٧٤ - نفس المصدر ص ٥٥ ، وقد أسف عبد الرحمن الرافعى اسفا شديدا لمصرع أحمد ماهر لما كانت تجمع به من الصداقة والزمالة منذ كانا فى مدرسة الحقوق (الرافعى : فى أعقاب الثورة) الجزء الثالث ص ٢٧٢ .

٧٥ - أحمد حسين : المرجع المذكور ص ٥٣ .

وفى الفترة التالية كانت حركة الاخوان تسير فى بحر هائج مضطرب للأسباب الآتية :

أولا — كان انتهاء الحرب فى مايو ١٩٤٥ قد فتح باب الكلام فى القضية الوطنية ، واستنفر كافة القوى الوطنية فى مصر للنضال الوطنى ، وكان لابد أن تقم القضية نفسها على حركة الاخوان التى كانت تكرر نفسها للحكومة الإسلامية ، فلم يعد فى وسعهم ، فى وسط المد الوطنى العالى الذى أعقب الحرب ، شغل بال الراى العام بالحديث عن الحكومة الإسلامية كما كان الحال قبل الحرب ، وإنما كانت قضية التحرر الوطنى مقدمة فى ذلك الحين على الحكومة الإسلامية . ولما كان الاخوان قد آثروا موقف السلامة منذ المحنة الأولى وطوال مدة الحرب ، وامتنعوا عن أى نشاط ضد الانجليز ، فإن دخولهم المعتسرك الوطنى كان يعمل معه خطر الاضرار بمسيرة الدعوة وتعريضها للهزات السياسية قبل أن تنضج تماما للقفز على الحكم . وبالتالي كان على الشيخ حسن البنا اتخاذ موقف سياسى حذر يضمن حماية الدعوة من الأخطار .

ثانيا — المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على مصر بعد الحرب ، ونقلت النضال الوطنى فيها الى مستوى جديد . فان ظروف الحرب كانت قد مكنت الرأسمالية المصرية من توسيع نشاطها فى كافة المجالات ، واثارت شهيتها للمزيد من الربح والاستغلال ، فى الوقت الذى تردت فيه أوضاع الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين والصناعيين والبورجوازيين الصغار بصورة كبيرة . وقد أعطى ذلك للنضال الوطنى بعدا اجتماعيا خطيرا لم يسبق له مثيل ، فلم تعد قضية التحرر الوطنى تعنى فى نظر الجماهير المصرية التحرر من الانجليز ، بل أصبحت تعنى أيضا التحرر الاجتماعى وضرب مصالح القصر والطبقة الاقطاعية والرأسمالية الملتفة حوله .

ثالثا — كان من الطبيعى أن تبرز هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قوى سياسية جديدة لم يكن لها نشاط فعلى على طول الفترة السابقة منذ نشأة حركة الاخوان عام ١٩٢٨ — وهى القوى الشيوعية . فحين ظهرت حركة الاخوان فى ذلك العام ، كانت الحركة الشيوعية المصرية قد ضربت بقسوة وصفيت تقريبا منذ عام ١٩٢٥ ، وبالتالي لم تكن حركة الاخوان تحس بأى خطر من هذه الناحية . وطوال الثلاثينيات سيطر المد الفاشى الذى كانت حركة الاخوان المسلمين احد روافده ، فى الوقت الذى أقفرت فيه ساحة العمل الشيوعى تحت عوامل الخيانة ومتبع البوليس ، ولم يكن أمام الاخوان من القوى السياسية سوى القوى الليبرالية الممثلة فى الوفد ، الذى شاهدنا علاقاته به

فيما سبق . ولكن ظروف الحرب هيأت الفرصة لحركة شيوعية عارمة تمتاز بغلبة العنصر الوطنى وسيطرته فيها ، بعد أن استبعدت ظروف الحسرب العناصر الاجنبية . وكان على رأس هذه الحركة جماعة « الفجر الجديد » التى عرفت بموقفها التحالفى النقدى من الوفد ، وصلتها بالطلبة الوفديين و « الطلبة الوفدية » ، وجماعة الحركة المصرية للتحرير الوطنى ، وجماعة « اسكرا » . وقد أصبحت هذه الحركة الشيوعية القوية تمثل بالنسبة للاخوان ماكان يمثل « معسكر الالحاد والاباحية عند نشأة هذه الجماعة ، وهو المصطلح الذى كانت تطلقه على معسكر التفريب والعلمانية .

رابعا — لم تكن حكومة السعديين قد اغتفرت للاخوان ما اعتبرته تحالفا من جانبهم مع حكومة الوفد الاخيرة ، ولم تكن لترضى منهم بأقل من الخصومة الصريحة للوفد وتفكرهم له ، اذا شاعوا الاستمرار فى نشاطهم . ولم تكن الاستجابة لهذا الطلب هينة ، اذ كان معناها أن تخسر الجماعة الجناح اليمينى فى الوفد الذى ساعدهم أثناء الحرب وتغاضى عن نشاطهم فى أسوأ الظروف . وكانت فى الجماعة أصوات قوية تحذر من هذا الاتجاه على رأسها أحد السكرى .

كل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت تدفع بالشيخ حسن البنا الى أحضان معسكر القصر . فلم يكن يجمعه بمعسكر الوفد والشيوعيين من نقاط الالتقاء سوى المطالب الوطنية ، فى الوقت الذى كان يجمعه بمعسكر القصر العداء الشديد للشيوعية وكراهية الدستور والحياة النيابية . فضلا عن ذلك فإن الدخول فى تحالف مع الوفديين والشيوعيين ضد الانجليز والقصر يعرض الحركة للحل والتصفية ، أما التحالف مع القصر ، الذى كان فى ذلك الحين يقف موقفا معتدلا من الانجليز ، فيمكن أن يضمن للحركة الوقت الكافى والفرصة المطلوبة لبلوغها درجة القوة التى تعتمد فيها على نفسها وتحقق غاياتها .

ولكن ما السبيل الى التقارب مع القصر ؟ . يذكر « ميتشل » أن زملاء البنا المقربين أكدوا أن من بين أحلامه الكبيرة وقتذاك أن يستقبل فى الحضرة الملكية (٧٦) . وقد أورد أنور السادات هذه الرغبة الملحة فى مذكراته المنشورة تحت عنوان : «صفحات مجهولة» . فقد ذكر أنه بعد هربه من المعتقل فى نوفمبر ١٩٤٤ ، عاود اتصاله بالشيخ حسن البنا ، شعورا منه بأن قوة

الاخوان هي القوة الوحيدة القادرة في الميدان . وقد تبسط معه البنا « بصورة لم يسبق لها مثيل » - حسب قوله - « وأفاض كثيرا ، وشرح لى متاعبسه التى تأتى من ناحيتين : ناحية الملك ، وناحية الاجانب . وقال لى ان الملك قد بدأ يشعر شعورا قويا بخطورة دعوة الاخوان ، لما كان يسمعه من أن دعوتهم تقوم على أن يكون الملك بالمبايعة لا بالوراثة . وقال لى ان الملك يدبر أمره ليبطش بهذه الحركة ، وأنه يخشى أن يضرب الملك ضربته، والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها . واستطرد بعد ذلك الى ذكر طرف آخر من متاعبه، وكان هذا الطرف هو موقف الاجانب من الدعوة . فقد بدأ يشعر بأن الاجانب يرهبون دعوته ، ويعتقدون أنها اذا تقوم على وجوب الاخذ بشريعة الاسلام ستعرض حتما لأعمالهم وأموالهم وحررياتهم الممنوحة لهم بمقتضى القانون السائد والدستور .

وقال لى أن هذه النظرة الموحدة الى دعوته ، من جانب الملك ومن جانب الاجانب ، تجعل الدعوة فى خطر جسيم ، فما أيسر أن تتحول النظرة الموحدة الى تحالف عملى للقضاء على الدعوة وعلى الجماعة التى تدعو اليها ، ويومئذ لا يعرف من أين تصوب اليه الضربات . وقال لى انه يريد أن يضع حدا لهذه المتاعب ، وأنه يعتقد أن الاجانب يمكن أن يطمئنوا الى الدعوة لو اطمأن اليها الملك . ونظر فى عينى طويلا وهو يقول : « أنا أستطيع أن اكسب طمأنينة الملك ، لو تقابلت معه . وكان وجهه ينبىء فعلا عن الثقة الكبيرة وهو يصف لى كيف يستطيع أن يزيل من نفس الملك جميع الشكوك والالهام لو تيسرت له مقابلته مرة واحدة . ثم أوضح لى أنه لا يريد أن يبدأ مع الملك سياسة وفاق أو تعاون ، ولكنه يريد أن يشيع جوا من الطمأنينة فى نفس الملك ، يجنب به سفينة الاخوان اية عقبات تعترض الطريق . وقصد رحمه الله الى هدفه بعد ذلك مباشرة فقال لى : « انت تعرف يوسف رشاد » . قلت له : « نعم ، أعرفه وبينى وبينه صداقة كبيرة ومودة » . فقال : « ويوسف اليوم ذو حظوة ، فلو استطعت أن تشرح هدفى ، وان تفهمه انى لست خطرا على الملك ، ولا أريد أن اكون خطرا ، لأمكنه اقناع الملك بمقابلتى » . واجبته : « أحاول » . وذهبت الى يوسف رشاد ، وأبلغته رسالة حسن البنا ، فناقشنى فيها ، ثم وافق على أن يلعب الدور . وعندما رأيت يوسف رشاد بعد ذلك قال لى : « لقد فاتحت الملك فى هذا الامر فى محادثة تليفونية بينى وبينه ، واذا به يقطع حديثى قطعاً ويوجهه وجهة أخرى . وقابلته بمسند ذلك فقال لى : « كيف تكلمنى تليفونيا فى أمر كهذا ؟ الا تعلم أن حسن رفعت يراقب التليفونات ؟ » .

ثم يقول السادات انه عاود الالحاح على يوسف رشاد ، وفى هذه المرة استطاع يوسف الحصول من الملك على اذن بأن يقابل هو أولا حسن البنا

ويستمع اليه ، وينقل حديثه الى الملك ليرى رايه . ولكن فاروق عاد فطلب منه الغاء هذا الاذن بشأن مقابلة البنا . ويثس السادات البنا . وابلغ البنا بياسه . ومرت الايام ، وسقطت الاحكام العرفية (فى ٤ أكتوبر ١٩٤٥) وكان السادات ببيته بعزبة النخل فى احدى الليالى حيث زاره البنا ومعه محمود لبيب ، واخذ البنا يتحدث عما يمكن أن تجنيه البلاد اذا هدت شكوك الملك فى الاخوان . وفهم السادات أنه يريد منه اعادة الكرة فتحدث ثانية مع يوسف رشاد ، وكان فى الاسكندرية الى جوار الملك ، وأقنعه بمعاودة المحاولة ولكنه ابلغه أن الملك غضب منه ، وأقصاه عن صحبته عشرة أيام ، وعندما عاد يقربه قال له : « اياك أن تفتحنى مرة أخرى فى هذا الموضوع . على أن فاروق عاد فطلب الى يوسف رشاد الاتصال بحسن البنا والاستماع اليه ، فالتقى به وتحدث معه ثلاث ساعات ، وخرج من المقابلة مقتنعا تماما بخلوص نية البنا نحو الملك ، ولكنه عند ما ابلغ الملك بذلك ضحك وقال له :

« حسن البنا ضحك عليك » .

ثم يقول السادات انه بعد اعوام من ذلك قال له يوسف رشاد ان الملك فى اواخر عهد ابراهيم عبد الهادى قال له : « احنا فلطنا فى ضربة الاخوان ، وحقنا نرجع لسياستنا القديمة » . وسأله السادات : « ما هى السياسة القديمة ؟ » فرد عليه يوسف رشاد قائلا : صدقنى ، أنا لا أدري . ولكن يبدو أن صلة أخرى قد حدثت بين حسن البنا وبين الملك عن طريق غير طريقى ، وأن الملك قد اتخذ لفترة قصيرة خلال عام ١٩٤٦ موقفا معينا من الاخوان ، ثم عدل بعد حرب فلسطين ، (٧٧) .

على أنه يمكن تفسير تغير موقف فاروق وقبوله التصالح مع البنا ، بتغير موقف البنا وبرهنته عمليا فى اتجاه العداء مع الوفد ، وفى اتجاه تقبل عهد الانقلاب وتأييده . وفى ذلك الحين كانت الجامعة قد أصبحت مسرحا للصراع بين الوفد والاخوان . وكانت قد انقسمت الى معسكرين : معسكر الوفد والشيوعيين فى جانب ، ومعسكر الاخوان والحزب الوطنى ومصر الفتاة فى جانب آخر . وقد بدأ الصراع حين دعت مجموعة من الطلبة فى اواخر صيف ١٩٤٥ الى مؤتمر لبحث القضية الوطنية وتحديد ما يقصد بالجلاء الذى تريده مصر : هل هو جلاء عسكري فحسب ، أم هو جلاء سياسى واقتصادى

وعسكري ؟ . وكيف يكون التخلص من الاستعمار : هل يكون بسياسه المفاوضات ، أم يكون بكفاح يشترك فيه الملايين ؟ .

على أن الاخوان سارعوا الى عقد مؤتمر يوم ٦ اكتوبر تحت قيادة البنا ، قرر اعطاء الحكومة النقراشية الفرصة لمعالجة القضية الوطنية وتأييدها تأييدا تاما . كما قرر رفع مذكرة الى النقراشى تحدد الحد الأدنى من المطالب الوطنية . وعند ما عقد الطلبة مؤتمرهم في اليوم التالي ٧ اكتوبر ، اراد مندوب الاخوان الحصول على موافقتهم على مقررات مؤتمر الاخوان يوم ٦ اكتوبر ، والاكتفاء بذلك . ولكن الطلبة قرروا الاستمرار في دراسة القضية ، مما أدى الى انسحاب الاخوان من المؤتمر . وجاء قرار الطلبة مختلفا عن قرار مؤتمر الاخوان ، اذ ورد به أن الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار لن يأتي عن طريق الماطلة والتسويق ، وانما عن طريق الكفاح الشعبى المصرى والسودانى . وان الاستقلال الصحيح ليس هو مجرد الجلاء العسكرى ، وانما الاستقلال الذى تنال مصر من ورائه نهضة اقتصادية ونهضة اجتماعية (٧٨) .

وقد كانت أهمية هذا الموقف من جانب الاخوان بالنسبة للقصر ، تتمثل في أنه يعد تعبرا صريحا عن ثقتهم وتأيدهم لحكومة النقراشى باشا ، في الوقت الذى كان الوفديون والشيوعيون يشكون في قدرة هذه الحكومة على حل القضية الوطنية ، ويطالبون باجراء انتخابات جديدة حرة . ومعنى ذلك تأييد الاخوان لعهد الانقلاب الذى قام به فاروق وعزمهم على العمل في ظله .

وقد كان هذا هو عربون التقارب العملى ، ومزيل الشكوك في ولاء الاخوان للعرش . على ان استهانة الانجليز بحكومة النقراشى ، التى تبدت في مذكرة ٢٦ يناير ١٩٤٦ التى ردت بها على المذكرة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، وابداء عزمها على الاقلال من شأن القضية الوطنية عن طريق ارسال سفيرها الى مصر لاجراء محادثات تهيدية ، واصرارها على سياستها الاستعمارية — قد ادى الى استنكار جموع الامة وسخطها . وفي هذا المناخ الوطنى العارم ، طرح الطلبة خلافاتهم الحزبية ، وحشدوا صفوفهم ، وقرروا عمل مؤتمر عام يوم ٩ فبراير في الجامعة ، أسفر عن قرار بتفسير

٧٨ — محمد حسن أحمد ، الاخوان المسلمون في الميزان (وهو اسم مستعار لعبد الرحمن الناصر) .
(م ٥ — الاخوان المسلمون — التنظيم السرى)

مظاهرة سلمية الى قصر عابدين ، وكانت قيادة هذا اليوم للاخوان المسلمين ،
واراد النقراشي باشا تلقين الطلبة درساً سياسياً حتى يمتنعوا عن القيام بأية
مظاهرات في المستقبل ، فأصدر أوامره للبوليس باعتراض المسيرة على
كوبرى عباس (٧٩) ، وانتهى اليوم بأصابة ٨٤ من الطلبة بأصابات بليغة .
وشعر فاروق بحماسة الاجراء الذي اتخذ ، وكان على النقراشي ان يدفع
الثمن . فزار فاروق الجامعة في اليوم التالي ودعا الطلبة الى زيارته بالقصر
حيث لمع الى اقالة النقراشي باشا . وفي اليوم التالي كان مصطفى مؤمن ،
زعيم الاخوان في الجامعة ، يقود مظاهرة للاخوان خرجت من الجامعة
الى القصر تحت حماية البوليس هذه المرة . وفي اليوم التالي سقطت وزارة
النقراشي باشا (٨٠) . وخلفه اسماعيل صدقي باشا .

كان تعيين صدقي باشا ، صاحب التاريخ الاسود في الحياة السياسية
المصرية ، على رأس الوزارة الجديدة ، صدمة كبرى للقوى الوطنية فيما عدا
الاخوان المسلمين . . بل ينقل ميتشل رواية تذهب الى أن البنا قد أخذ
رأيه في تعيين اسماعيل صدقي باشا في فبراير ١٩٤٦ (٨١) . وهي مبالغة
غير مقبولة .

على أن الشيء المحقق أنه في الوقت الذي استقبلت جماهير الأمة وقواها
الوطنية بالجزع والتشاؤم عهد « جلال الشعب » ، و « بطل العنابر » وقاهر
العمال ، بطل المنصورة والبداري وحلوان واخطاب ، ومزيف ارادة الأمة
بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين سنة ١٩٢١ ، (٨٢) ، وفي الوقت الذي
انكشف للامة المضمون الطبقي للتحالف الامبريالي الرأسمالي في مصر ،
وتأكدت أهمية البعد الاجتماعي للنضال الوطني — في هذا الوقت ، انفسرد
الاخوان المسلمون بالتحالف مع اسماعيل صدقي باشا .

فقد زار صدقي باشا مركز الارشاد ، وبادر الاخوان الى تأييده ،
وروجوا لما قاله في البداية عن عزمه على خدمة بلاده وعدم استعمال العنف .
وعلق زعيم الاخوان في الجامعة على وعد اسماعيل صدقي باشا بأية

٧٩ — نفس المصدر .

٨٠ — ميتشل ، المرجع المذكور ص ٩٨ .

٨١ — ميتشل : المرجع المذكور ص ١٠٣ .

٨٢ — الوفد المصري في ١٦ — ٢٠ فبراير ١٩٤٦ نقلا عن طسارق

البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ص ١٩ (هيئة الكتاب

١٩٧٢) .

من القرآن : « واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادقا الوعد وكان رسولا نبيا » (٨٢) .

وقد حصل الاخوان على ثمن التحالف مجموعة من التسهيلات الرسمية التي ينقل ميتشل منها « ترخيص باصدار جريدة رسمية للجماعة باسم : « الاخوان المسلمون » ، التي بدأت تصدر من مايو ١٩٤٦ ، وامتيازات في شراء ورق الطباعة بالاسعار الرسمية مما يعنى توفير ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من اسعار السوق السوداء ، ثم امتيازات للجوالة تتمثل في استخدام المعسكرات والتسهيلات الحكومية ، ومنحها تطعا من الارض لاقامة المباني اللازمة في المناطق الريفية ، فضلا عن الاعانة المالية التي كان يتم تحريرها عن طريق وزارتي المعارف والشئون الاجتماعية بوصفها مساهمات واعانات حكومية مشروعة للخدمات التعليمية والاجتماعية (٨٤) .

و : الفترة التالية كان منحى الاخوان في العمل السياسى هو الوقوف في وجه شيوعيين والوفديين ، ومعارضة المجتمعات الطلابية التي تنتمى لهذين الفريقين ، وهو منحى يخدم بشكل مباشر هدف القصر في تمزيق القوى الوطنية . فحين تكونت « اللجنة التنفيذية العامة للطلبة » بالانتخاب ، الف الاخوان « لجنة الطلبة التنفيذية العليا » في المركز العام ، لتحطيم قرارات اللجنة المنتخبة ، ومهاجمة نشراتها بحجة أنها شيوعية تتضمن مصطلحات روسية مثل : « الكفاح التحريرى » ، و « المطالبة بالجلاء الاقتصادى » و « الكفاح الشعبى » ، و « يحيا اتحاد الطلبة والعمال » . وعندما انشئت « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » (٨٥) وقايت مظاهرات يوم الجلاء ٢١

٨٣ - محمد حسن احمد : المرجع المذكور ، طارق البشرى : المرجع المذكور ص ١٠٧ .

٨٤ - محمد حسن احمد : المرجع المذكور : ميتشل : المرجع المذكور ص ١٩ .

٨٥ - محمد حسن احمد : المرجع المذكور ، وقد اكدت الوثائق البريطانية ما ورد في الكتاب المذكور لعبد الرحمن الناصر بخصوص استخدام صدقى باشا لجماعة الاخوان ، ففي برقية ١٦ مارس ١٩٤٦ كتب السفير البريطانى بالنيابة جيمس بوكرا الآتى : حصل الاخوان المسلمون على تصريح باصدار صحيفة وتوزيع المطبوعات على نطاق واسع ، واعلنت الجماعة عزمها على الانسحاب من « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » وهذا العمل قد سهل على صدقى باشا جهوده للسيطرة على الطلبة . وكلا الامرين يؤكدان سياسة الحكومة في استخدام الاخوان المسلمين (محسن محمد : سنة من عمر مصر ، الوثائق السرية البريطانية) الجمهورية في ٨ يولية ١٩٧٧ .

فبراير ١٩٤٦ ، بادر الاخوان الى تشكيل «اللجنة القومية» منهم ومن شباب مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكي وجبهة مصر لعلى ماهر والحزب الوطنى . وعين صدقى باشا محمد حسن العشماوى وزيرا للمعارف ممثلا للحكومة فى اللجنة (٨٦) . وعندما ارادت هذه «اللجنة القومية» تحت ضغط شباب مصر الفتاة والحزب الوطنى مواجهة صدقى باشا ، وتحذيره من تسويق الانجليز الذى يقصدون به تقويت فرصة عرض قضية مصر على مجلس الامن ، ومطالبته بالحريات العامة ، انفصلت جماعة الاخوان عن اللجنة ، واعلنت ان مهمتها كانت محدودة بالدعوة الى اعتبار يوم ٤ مارس يوم حداد عام ، وقد انتهت هذه المهمة بانتهاء هذا اليوم . وفى يوم ٢١ مارس اصدر مكتب الارشاد بيانا اعلن فيه انه «يعتذر عن عدم الاشتراك مع اية هيئة او حزب او جماعة ، فى تشكيلات او لجان لاتحمل طابع الوحدة التامة الحقيقية لجميع الهيئات التى تمثل الشعب » (٨٧) .

وسرعان ما تصاعدت الاحتكاكات بين جماعة الاخوان والوفديين ، وشهد عام ١٩٤٦ أعنف الاشتباكات ، ولم يتردد الاخوان المسلمون فى استخدام الوسائل الفاشية والهجوم على الشباب والطلبة بالعصى والخناجر (٨٨) . وكان طبيعيا - كما ذكر أحمد حسين - أن «تقف الحكومة الى جوار الاخوان المسلمين فى كل صدام يقع بينهم وبين الوفد ، بل وكانت تحميهم وتشد أزهرهم ما استطاعت الى ذلك سبيلا » . وفى يوم ٦ يوليو ١٩٤٦ وقع اصطدام فى مدينة بور سعيد بين اعضاء الجمعية وخصومهم ، استخدمت فيه القنابل والأسلحة ، وأسفر عن قتل احد خصومهم واصابة آخرين . وقد حاصرت الجماهير الوفدية الشيخ حسن البنا فى احد المساجد ، ولم ينجح الافلات من الخطر الا بأعجوبة . وأحرقت دار الاخوان ببور سعيد (٨٩) . وقد أورد أحمد عمار بك ، وكيل وزارة الداخلية ، نماذج من هذه الاشتباكات . فأشار الى حادث مدرسة شبين الكوم الذى بدأ الاخوان فيه بالهجوم على الوفديين . كما أشار الى قضية القيت فيها قنابل من جماعة الاخوان فى الاسماعيلية ، وحكم فيها بادانتهم (٩٠) وأورد أحمد حسين

٨٦ - طارق البشرى المرجع المذكور ص ١٠٨ .

٨٧ - الاهرام فى ١٤ - ١٥ مارس ١٩٤٦ ، نقلا عن طارق البشرى

ص ١٠٩ .

٨٨ - محمد حسن احمد : المرجع المذكور .

٨٩ - أحمد حسين ، المرجع المذكور ص ٤٩ .

٩٠ - قضية مقتل النقراشى باشا .

احدى الوقائع التى تبين سطوة الاخوان فى عهد الانقلاب ، فذكر أن بعض التعليمات كانت قد صدرت من الحكومة بمنع سير أية طوابير او مواكب فى الشوارع ، وقد اراد مأمور قسم الخليفة تطبيق هذه التعليمات على جواله الاخوان ، فخرج بعسكره وجنوده ليحولوا بينهم وبين السير ، فأبوا ، ووقع صدام خطير ترتب عليه أن عوتب مأمور الخليفة على موقفه واصطدامه بالاخوان ، وسوى الموقف باقامة احتفال ضخم لجواله الاخوان امام قسم الخليفة كمظهر لانتصار الاخوان المسلمين وسلطانهم (٩١) .

بل لقد دلل احمد حسين على مدى نفوذ الجماعة فى ذلك الحين ، فذكر ان البنا كان يتصرف فى ذلك الحين كأنه « وزير الداخلية » . واورد ورقة مضبوطة من أوراق الجماعة موجهة من شعبة المحجر الى المرشد تخطر فيها باعتزامها الاجتماع كل خميس فى دار الشعبة ، وتطلب منه اتخاذ الاجراءات لكفالة حرية هذا الاجتماع . وقد اشر عليها الشيخ حسن البنا باخطار المحافظة وبوليس قسم الخليفة باعتماد شعبة المحجر كى لا يتعرض أحد لاجتماعاتها » . وقد علق احمد حسين على ذلك قائلا :

« ماذا تكون الصولة أكثر من هذا ؟ . وماذا يكون النفوذ فى ذروته العليا أكثر من هذه التأشيرة التى تشبه ان تكون تأشيرة وزير الداخلية (٩٢) » .

وكان من الطبيعى أن تسمى أعمال العنف بين الاخوان والوفدين ، فضلا عن مظاهر التحالف بينهم وبين اسماعيل صدقى باشا صاحب التاريخ المعروف ، الى سمعة الاخوان المسلمين ، خصوصا عندما بدأت تظهر النتائج الهزيلة لمفاوضات صدقى - بيفن . ولم تلبث ان اخذت ثور الاعتراضات داخل صفوفهم من جانب الفرق الذى كان على صلة بالجناح اليميني من الوفد اثناء حكومته الاخيرة ، وعلى رأسه احمد السكرى .

فقد كان من رأى احمد السكرى ان جماعة الاخوان المسلمين يمكن أن تصبح قوة ذات شأن اكبر فى مصر فى حالة واحدة هى : أن تدخل فى وحدة عضوية مع الوفد . وانه اذا ارادت الجماعة ان تمارس وجودا انتخابيا ذا ثقل ، او تمسك بالسلطة ، فعليها ان تعمل من خلال الوفد او تستند اليه .

٩١ - احمد حسين - المرجع المذكور ص ٤٦ .

٩٢ - نفس المصدر .

وتد تصور السكري دور الاخوان المسلمين على ان يحقق التكامل الروحي للوفد ، كذلك رأى في نفسه الزعيم السياسى للاخوان المسلمين ، بينهما رأى في حسن البنا مرشدهم « الروحي » حيث يعملون جميعا كجزء من وحدة لا تقارم ، باعتبارهما معا حزبي الشعب ، كما اعترض السكري على سيطرة البنا المطلقة على الجماعة وتحكمه التعسفى فى مصيرها السياسى .

وفى خلال عام ١٩٤٦ كان الخلاف بينه وبين الشيخ حسن البنا مكتوما لا يعرفه الا الخاصة ، ولكنه تفجر فى ربيع العام التالى ، وأسفر عن طرد السكري من الجماعة (٩٣) .

وقد عين صالح العشماوى ، رئيس التنظيم السرى ، خلفا لـ احمد السكري . وهذا ما دعا بعض الباحثين الى الربط بين هذه الازمة وهذا التعيين ، وبين اكتمال التنظيم السرى فى ذلك الوقت . وفى الواقع أن اكمال التنظيم السرى إنما سمحت به علاقة التحالف القائمة بين الاخوان والسلطة . واعتقاد هذه السلطة أن نشاط الاخوان إنما هو لخدمة الاهداف المشتركة ، وهى ضرب الوفد .

وهذا ما تؤكد شواهد كثيرة . فيذكر عبد الجيد حسن ، قاتل النقراشى باشا ، انه ذهب يتدرب فى جبل المقطم مع آخرين على استخدام الاسلحة ، وهى بنادق ومسدسات وقنابل ، وكان يدرّبهم السيد فايز الذى كان يرتدى بنطلونا كاكى اللون ، وتميضا كاكى اللون ايضا بنصف كم ، وقبعة تشبّه قبعات جنود الجيش البريطانى (أى زى شبه رسمى) . ووجد فى الجبل اسلحة وذخائر فى بعض الخيام . وقد علم بعد يومين من زملائه أنه قد قبض على السيد فايز ومعه افراد يتدربون فى الجبل على استعمال السلاح . ولكن لم يلبث أن أطلق سراح المقبوض عليهم بعد يومين ، بدعوى أن هذا لا يخالف القانون ، وأن هذه الاعمال التى يقوم بها الاخوان تتفق وتعالىم الاسلام . واستدل على ذلك بأن « هذا التدريب كان تحت سمع الحكومة وبصرها » . وقد ذهب الى حد القول بأن الاخوان كانوا يضعون القنابل فى الجامعة . فروى انه « قبيل ليلة عيد الميلاد سنة ١٩٤٦ ، ذهبت أنا وحسين عبد السميع الى الجامعة ، وكانت محاصرة . وتمكنا من تسلق سور كلية الزراعة ، وتصعدنا الى الدوايب الخاصة ، واعطانى عبد السميع مفتاحا لاحتفظ به ،

وفتح هو بمفتاح آخر احد هذه الدواليب ، ونظر فيهم كما نظرت انا ايضا ، فشاهدت تسع أو عشر قنابل ، (٩٤) .

وقد اتهم احمد حسين السلطة بأنها كانت تشجع الاخوان المسلمين على المزيد من ارتكاب الجرائم فقال : « انهم عقب كل حادثة من هذه الحوادث ، كانوا يلقون تشجيعا وتأييدا ، لانها كانت تظهر ما توصلوا اليه من القوة ، وأنهم صالحون كل الصلاحية للمهمة التي يراد منهم القيام بها ، وهي - كما قلت - القضاء على حزب يراد القضاء عليه بأى ثمن من الاثمان (الوفد) ولو على حساب القانون وعلى حساب الامن والسلام (٩٥) .

وقد كان الستار الذى يخفى تحته الاخوان المسلمون تدريبهم واستعدادهم ، وتخفى الحكومة بدورها تفاضسيها عن هذا التدريب والاستعداد ، هو قضية فلسطين . وقضية فلسطين هي شعار حقيقى بالنسبة للاخوان ، ولكنه ستار مزيف بالنسبة لحكومة صدقى باشا وحكومة النقراشى باشا التى خلفتها . بمعنى ان هذه القضية كانت تقدم بالنسبة لشباب الاخوان محورا اسلاميا مثاليا يستقطب اهتمامهم ، ومجالا حقيقيا للجهاد تفرغ فيه شحنة حماسهم . ولا يستطيع احد ان ينكر اخلاص شباب الاخوان المسلمين لقضية فلسطين ، وضغطهم على قيادتهم للسماح لهم بالجهاد فى فلسطين . وقد عبر عبد المجيد حسن عن ذلك تعبيرا قويا فقال :

« بدأت مشكلة فلسطين تأخذ دورا جديا . واعتقدت كما اعتقد جميع افراد « النظام الخاص » ان وقت الجهاد الذى من أجله نعد وندرب قد جاء ، وانا سنرسل جميعا الى فلسطين للقتال هناك . وكانت القيادة تبذلنا ان الوقت سيأتى قريبا للجهاد ، وان الغرض من اعداد الفرق هو ان تجاهد فى فلسطين بعد تدريب أفرادها على استعمال السلاح ، ليس السلاح بمعناه فقط ، انها كانت هناك اجراءات خاصة تتضمن دروسا وتعليمات عن الدبابات واقتناصها ، وحرب العصابات ، وحقول الألغام . وكانت القيادة دائما تماطل فى كثرة طلباتنا بالذهاب الى فلسطين . والظاهر ان افراد المجموعة قد فكروا فى الخروج على النظام ، ورغبوا فى القتال فى فلسطين . ولما شعرت القيادة بشدة الضغط عليها ، قالت لنا : ان الجهاد ليس مقصورا على فلسطين ، وأن الصهيونيين ليسوا فقط فى فلسطين ، وانما هم موجودون

٩٤ - قضية مقتل النقراشى باشا ، وشهادة عبد المجيد حسن ص ٢٩ .

٩٥ - احمد حسين : المرجع المذكور ص ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٥ .

ايضا داخل البلاد المصرية ، وان على « النظام الخاص » أن يوجه اليهم نشاطه وجهانه (٩٦) .

لا نستطيع اذن ان ننكر على شباب الاخوان المسلمين حماسهم واخلاصهم لقضية فلسطين ، ولكن لا نستطيع في الوقت نفسه انكار ان التدريب على السلاح واعداد شباب « النظام الخاص » كان سابقا على ظهور مشكلة فلسطين . اما بالنسبة للحكومة ، فمن المحقق أنها اتخذت من قضية فلسطين شعارا تخفى تحته تفضيها عن استعدادات الاخوان لاستخدامهم في محاربة الوفد . وقد كان في وسعها منع هذا النشاط ، ومطالبة الاخوان بممارسته تدريباتهم في الاماكن الرسمية التي حددتها لهذا الغرض . وهذا ما عبّر عنه عبد الرحمن عمار بك ، وكيل وزارة الداخلية ، في شهادته أمام المحكمة في قضية مقتل النقراشي باشا ، فقد قال : « ان جماعة الاخوان ، كانوا على اثر كل حادث يتمسحون بقضية فلسطين ، وكنت موقنا ان هذا التمسح باطل ولا أساس له ، لانهم اذا كانوا يقصدون حقا خدمة فلسطين ، لتوجهوا الى مكان التدريب الذي أعدته الحكومة في « هاكستيب » ، ظاهرين لا متخفين . لا أن يذهبوا الى جبل المقطم فلا نعرف شخصياتهم أو نياتهم » (٩٧) .

كانت الحكومة اذن تعرف ان تمسح الاخوان المسلمين في قضية فلسطين من أجل التدريب والاستعداد باطل ، ولكنها كانت تتغاضى لأغراض أخرى غير قضية فلسطين . ولذلك حين قبض على جماعة المقطم التي ورد ذكرها ، حفظت النيابة الدعوى ضد أفرادها ، وكان مما ورد في قرار الحفظ :

وحيث انه فيما يتعلق بتهمة احراز السلاح والذخيرة المنسوبة الى الاشخاص المضبوطين ، فالتهمة ثابتة قبلهم من اعترافهم الصريح غير انه من ناحية أخرى ، فان الغرض الذي من أجله اجتمعوا وانفقوا من أموالهم ، انما هو غرض نبيل دعت اليه ضرورات الحالة في فلسطين في ذلك الوقت ، فدفعتهم نخوتهم الوطنية وشعورهم العربي الى نصره اخوانهم في فلسطين مجاهدين بأموالهم وأنفسهم ، فضلا عن أن الظروف السياسية قد تطورت فيما

٩٦ — نفس المصدر ص ٤٣ — ٤٤

٩٧ — قضية مقتل النقراشي باشا شهادة عبد الرحمن عمار بك ص ٨٣

بعد واندفعت الدولة بذاتها بجيوشها وافرادها ، ودخلت في معترك حرب نظامية مع عصابات اليهود ، فالتقى غرض الافراد مع هدف الدولة — نرى مع الموافقة لذلك : أولا — حفظ جناية الشروع في القتل قطعيا لعدم الجناة . ثانيا — حفظ جنحة احرار الاسلحة والذخيرة قطعيا لعدم الاهمية ، (٩٨) .

يتضح من ذلك ان علاقات التحالف بين جماعة الاخوان وعهد الانقلاب قد هيات لهم المناخ الملائم لاتمام تدريبهم واستعداداتهم ، فضلا عن تطوير الجهاز السرى . وفيما يتصل بالسلح ، فان الحكومة قد منحت للاخوان فرصة العمر للتسلح حتى اسنانهم من خلال قضية فلسطين . ويشرح ذلك احمد حسين فيذكر أنه عندما تطورت قضية فلسطين ، استقر رأى الحكومات العربية في البداية على عدم التدخل السافر ، وان تقوم به الجامعة العربية كهيئة مستقلة ، تعتمد على الهيئات والجماعات الشعبية ، واتخذت الهيئة العربية العليا مصر مقرا لها ، ونظم الامر بين الهيئة والاخوان تحت اشراف الحكومة وموافقتها على أن يتولى الاخوان جمع السلاح لحرب فلسطين ، وأعطى مندوبو الاخوان التصريحات اللازمة لجمع السلاح ، فذهبوا الى الصحراء الغربية بمعاونة رئيس اركان مصلحة الحدود ، وجمعت الاسلحة وحشدت ، وكان ذلك عملا قانونيا بحثا في ذلك الوقت . وكانت الهيئة العليا تتريث في تسلم هذه الاسلحة أحيانا لعدم وجود مخازن لديها او توفر وسائل النقل ! وأحيانا كانت تكلف الاخوان بمهمة اصلاحها وجعلها في حالة جيدة ! ، ولقد فتح الاخوان ورشا للسلاح للقيام بهذا العمل ، وكان تحت سمع الحكومة وبصرها ، (٩٨) .

ولم ينكر الاخوان ذلك ، بل كان من وسائل دفاعهم عن أنفسهم عندما صدر قرار الحل . فقد ورد في بيانهم تحت عنوان : « قضيتنا » ان الاخوان المسلمين « كانوا هم الهيئة العاملة النشيطة التي ساعدت الهيئة العربية العليا في الحصول على اسلحة من مختلف الاماكن ، وساعدت اخوان فلسطين عند حضورهم الى مصر لمشتري السلاح بكل ما استطاعت من مساعدة ، وساعدت الجامعة العربية رسميا في هذا السبيل ، وجهزت معسكرا كاملا باسم الاخوان في السويس ، ثم في النصيرات ، وفي البريج ، (١٠٠) .

٩٨ — احمد حسين : المرجع المذكور .

٩٩ — نفس المصدر ص ٥٦ — ٥٧ .

١٠٠ — فهمى ابو غدير : المرجع المذكور ص ٣٦ .

وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الجهاز السرى ، فقد اكتمل هيكله في ذلك الوقت ، ووضعت القواعد التي تحدد مهامه ، وطرق اصدار الاوامر وتسلسلها ، والسلطات والمسئوليات ، والشفرة الملائمة ، والمعدات . وازداد عدده زيادة ملحوظة من خلال عملية التجنيد عبر ضباط الجيش ، وكانت علاقة البنا بالتنظيم من الوجهة الاختصاصية هي علاقة القائد الاعلى ، اما قيادة التنظيم الفعلية فقد انتقلت من صالح عشاوى الى عبد الرحمن السندى . ثم تولى البنا الاتصال المباشر فى النهاية (١٠١) .

ولم تلبث تطورات القضية الفلسطينية أن دفعت بالاخوان الى قلب المعركة . فقد ارسل المركز بمائة متطوع الى معسكر قطنة بسوريا ، كما اقاموا باذن الحكومة معسكرا خاصا بالقرب من العريش يمارسون فيه التدريب ، وكان يتسع لما يزيد على مائتين منهم ، يمدهم المركز العام بكل ما يحتاجون اليه من ادوات وتموين وسلاح وعقاد . وفى مارس ١٩٤٨ دخلوا فلسطين ، واحتلوا هناك معسكر النصيرات جنوبى غزة . وقد رابط الاخوان فى « صور باهر » وفى « بيت لحم » ، وعلى مشارف القدس ، واقتحموا « رامات راحيل » فى جبهة الوسط ، واحتلوا معسكر النصيرات والبريج ، ونسفوا مستعمرة « ديروم » ، واشتركوا فى معارك « عسلوج » ، وحاصروا « المستة وبيروت اسحق » وترددت نقطهم الثابتة والمتحركة فى كل مكان فى جبهة الجنوب ، واستشهد منهم قرابة المائة ، وجرح نحو ذلك ، واسر بعضهم ، وكانوا مثال البسالة وحب الاستشهاد (١٠٢) .

وهناك دلائل على أن هذه الخسائر لم تؤثر على جيش الجواله او التنظيم الخاص . فرى البعض ان رؤساء الجمعية كانوا حريصين على الا يتطوع من جماعة الاخوان الا الاعضاء المنتمون للنظام الظاهرى ، والا يبعثوا من اعضاء النظام السرى الا قلة ، وان يحتفظوا بالكثرة . منهم من اسموه بالجهاد الداخلى (١٠٣) . ويؤيد البنا نفسه هذا الرأى دون وعى . ففى مذكرته ردا على مذكرة عبد الرحمن عمار ما يفيد بأنه دفع بألف من الاخوان للتدريب فى معسكر الحكومة . فقد ذكر أنه « حين أعدت الحكومة معسكرها بهاكستيب لتدريب المتطوعين ، تقدم اليه اكثر من ألف اخ ، انتخب منهم اكثر

١٠١ - ميتشيل : المرجع المذكور ص ١١٨ .

١٠٢ - رد حسن البنا على مذكرة عبد الرحمن عمار عن جماعة

الاخوان (فهمى أبو غدير) : المرجع المذكور ص ٦٨ .

١٠٣ - قضية مقتل النقراشي باشا ص ١١٩ .

من ستمائة على دفعات جهزتهم الحكومة ودخلوا مع القوات النظامية (١٠٤) .
وواضح أن هذا العدد الذى أرسل للتدريب لم يسبق له التدريب ، وانما
تنتمى غالبية للاخوان المتحمسين الذين لم يشتركوا فى الجيش العلنى
(الجواله) او السرى للاخوان .

على أن البنا لم يكن يستطيع الاحتفاظ بالنظام الخاص بعيدا عن
المركة . فكرسه للاعتداء على اليهود المصريين ، خصوصا بعد الغارات
الجوية الاسرائيلية على مصر . ويعترف عبد المجيد حسن بذلك ، فيقول
انه بعد دخول الجيش المصرى فلسطين بثلاثة أو أربعة ايام ، أبلغ أن النظام
سيبدأ العمل . « وفى شهر رمضان سنة ١٩٤٨ ، وكان فيه غارات جوية كثيرة
من الطائرات الصهيونية ، تقرر أن نقوم بمهاجمة محال اليهود فى مصر ،
ردا على الغارات الجوية . وقد بدأت الحوادث ومنها حادث نصف محل
شيكوريل ، (١٠٥) . ولم تنكر مذكرة الاخوان انكارا بآتا مسئولية الاخوان
عن هذه الحوادث ، ولكنها انكرت مسئولية قيادة الهيئة . وعللت السبب بأنه
يرجع الى « موقف المواطنين الاسرائيليين (اى اليهود المصريين) الجامد من
مساعدة فلسطين العربية ، وموقف بعض المصريين منهم بالمشايعة والمناصرة ،
وثبوت مساعدة كثير من العناصر اليهودية فى مصر للصهيونيين فى فلسطين
مساعدة كبرى كان لها اثر بالغ فى ترسيخ أقدامهم ، وتنظيم مستعمراتهم
وامدادهم بالسلاح والمال ، (١٠٦) . وهى أسباب صحيحة فى مجملها .

وفى الفترة من يونيو الى نوفمبر ١٩٤٨ تركز نشاط الجهاز السرى على
الممتلكات اليهودية . ففى ٢٠ يونية ١٩٤٨ وقع انفجاران فى حارة اليهود ،
وفى ٢٠ يوليو حدث انفجار لغم فى الممر الواقع بين محلات « اركو »
و « شيكوريل » أمام سينما مترو بول . وفى ٢٨ يوليو حدث انفجار بمحل
داود عدس للأقمشة بشارع عماد الدين . وفى أول أغسطس حدث انفجار
آخر بمحلات بنزا يون بشارع قصر النيل . وفى نفس اليوم وقع انفجار كبير
بمحلات جاتينيو بشارع محمد فريد . وبعد يومين أى فى ٣ أغسطس انفجرت
عبوة شديدة بمبنى شركة اراضى الدلتا المصرية بالمعادى . وفى ٢٢ سبتمبر
حدث انفجار آخر بحارة اليهود . وبعد اسبوع واحد أى فى ٢٩ سبتمبر حدث

١٠٤ — فهمى أبو غدير ، المرجع المذكور ص ٦٨ .

١٠٥ — قضية مقتل النقراشى باشا ص ٤٥ .

١٠٦ — الراقى : المرجع المذكور ص ٢٦٨ ، محكمة الشعب ، الكتاب

الاول ، محاكمة محمود عبد اللطيف ص ٣٥ — ٣٧ .

انفجار بمخزن محلات شسيكوريل بحلمية الزيتون . وكان اقصى الانفجارات واشدها ضررا ما وقع بشركة الاعلانات الشرقية يوم ٢٢ نوفمبر ، مما ترتب عليه تصدع وتخریب جميع العمارات والمنازل والحوافيت في مكان الحادث والمناطق المجاورة (١٠٦) .

وفي تلك الاثناء كان الشباب المصري يجرفه الحماس الوطني ويجذبه العمل السري للنضال ضد الانجليز ، خصوصا بعد يوم الشهداء ٤ مارس ١٩٤٦ في الاسكندرية الذي دعت اليه « اللجنة القومية » التي ألفها الاخوان ، وقتل الجنود البريطانيون فيه ٢٨ وجرحوا ٣٤٢ (١٠٧) . وفي خلال اسبوع واحد من يوليو ١٩٤٦ ارتكبت أربعة حوادث ضد الجنود البريطانيين في سياراتهم وأماكن لهم باستخدام القنابل والمسدسات والبنادق ، أسفرت عن اصابة ١٢٨ شخصا . وقبض على أحد عشر متهما ، فر منهم ثلاثة من سجن الحدراء من خلال ثغرة فتحوها في نافذة السجن في شهر اكتوبر ١٩٤٦ . وجرت محاكمتهم أمام محكمة مشكلة برئاسة القاضي أحمد الخازندار ، الذي كان قد سبق له أن حاكم قاتلا عرف باسم « سفاح الاسكندرية » ، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات . ولكنه حكم على المتهمين بأحكام قاسية تراوحت بين العشر والثلاث سنوات .

ولم يكن أحد من المتهمين ، ممن ينمون الى التنظيم الخاص في جماعة الاخوان المسلمين (١٠٨) . ولكن بعد ثمانية أشهر من الحكم ، أي في يوم ٢٢ مارس ١٩٤٨ ، قتل القاضي أحمد الخازندار بواسطة اثنين من شباب الاخوان المسلمين انتقاما للحكم الذي أصدره في قضية القنابل (١٠٩) . وقد أنكرت قيادة الاخوان مسئوليتها عن هذا العمل ، ولكنها ذكرت ما يبرره قائلة . « جاءت احكام الخازندار بك رحمه الله على الطلاب الذين القوا القنابل على اندية الانجليز بالاسكندرية صارمة قاسية . اذ حكم على كل طالب منهم بعشر سنوات ، مع انه أصدر على « حسن قناوى » سفاح الاسكندرية — مثلا — حكما بسبع سنوات . وكان الطلبة يتصورون أنهم يستطيعون بحركاتهم هذه ان يحققوا أهداف الوطن ، ويزعجوا الانجليز فلا يتشددون مع المفاوضين المصريين . ومثل هذه الاحكام في عرفهم تعوق نشاط الحركة الوطنية فيما يعتقدون » (١١٠) .

١٠٧ — الرافعى : المرجع المذكور ص ١٨٦ — ١٨٧ ، محمد حسن

أحمد : المرجع المذكور .

١٠٨ — أنور العمروسي : المرجع المذكور ص ١٠٦ — ١٢٩ .

١٠٩ — الرافعى : المرجع المذكور ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .

١١٠ — محمد فهمي أبو غدير : المرجع المذكور ص ٣٢ — ٣٣ .

على كل حال ، ففى اواخر سنة ١٩٤٨ كان الاخوان المسلمون قد اصبحوا اشبه بدولة داخل دولة ، بأسلحتها وجيشها ومصانعها وشركاتها ومدارسها ومستشفياتها ، ولم يبق سوى القفز على السلطة . ولكن فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر محمود فهمى النقراشى باشا قرارا بحل الجماعة ، وانقضى بالاعتقال والمصادرة على أعضائهم ومنشأتهم وأموالهم ، فانتهت صفحة حافلة من نشاط الاخوان المسلمين ، وبدأت صفحة أخرى .

والسؤال الذى يطرح نفسه : ما هى دوافع قرار حل جماعة الاخوان المسلمين ؟ . لدينا فى هذا الصدد نوعان من الدوافع : الدوافع التى قدمتها حكومة النقراشى باشا ، والدوافع التى افترضها الاخوان .

وفىما يتصل بدوافع الحكومة ، فتقوم — طبقا لمذكرة الحل — على اربعة اقسام من التهم : التهمة الاولى ، أن الجماعة كانت تهدف الى قلب النظم السياسية للهيئة الاجتماعية ، متخذة فى ذلك طرقا ارهابية بواسطة فريق من اعضائها دربوا تدريبا عسكريا وأطلق عليهم فريق الجواله . والتهمة الثانية ، الاشتباكات التى جرت بين الجماعة وخصومها ، وأعمال العنف الممثلة فى القاء القنابل فى عدة اماكن بالقاهرة يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، وفى الاسماعيلية سنة ١٩٤٧ . والتهمة الثالثة تتعلق بوقائع تدريب الجماعة على السلاح ، وصنع القنابل والمفرقات ، وتخزين السلاح بعزبة محمد فرغلى الذى عثر عليه يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٤٨ . أما القسم الرابع من التهم فيتعلق بقيادة الاخوان فى الريف واتخاذها موقفا معاديا وتحريضا ضد كبار الملاك (١١١) .

ويتضح من ذلك أن مذكرة الحل قد استبعدت حوادث العنف التى ارتكبتها الجماعة ضد اليهود والاتجليز ، والتى اشرنا اليها . أما حوادث العنف التى اشرت اليها والتى تتصل بالقاء القنابل يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ فلم تثبت ادانة الاخوان فيها ، وحادث القاء القنبلة بفندق الملك جورج بالاسماعيلية سنة ١٩٤٧ ثبت أن المتهم فيه غير مسئول عن عمله وسقط الاتهام ضده . وأما تخزين السلاح فى عزبة محمد فرغلى فالثابت أن محمد فرغلى كان رئيس معسكر النصيرات أولا ومعسكر البريج ثانيا بجوار غزة ، وكان رئيسا لمتطوعى الاخوان فى المنطقة واقتره قيادة الجيش المصرى ، كما

كان ممن سهلوا لعبد القادر الحسيني الحصول على ما يريد من السلاح . وقد سألت النيابة الشيخ بعد اكتشاف السلاح بعزبته ، وأفرجت عنه (١١٢) .

كذلك فإن المذكرة في اثباتها تسعى الجماعة لقلب نظام الحكم ، لم تستند الى أدلة حديثة اكتشفتها . وإنما استندت الى تحقيقات قديمة خاصة بشراء السلاح من المحور وقد برىء فيها الاخوان (١١٣) .

أما التهمة الخاصة بالاشتباكات مع الوفد ، فلا يمكن أن تكون حكومة النقراشي جادة فيها ، لأنها وحكومة صدقي باشا قبلها كانت المحرضة الأساسية في هذه الاعمال . ولم تكن العلاقة تحسنت بينها وبين الوفد على نحو يضع تلك المسألة في اعتبارها عند التفكير في حله .

بقيت التهمة الخاصة بموقف الاخوان من كبار الملاك ، وتقوم على ثلاث وقائع ، حرق احطاب لحد الملاك بناحية كفر بدارى وهى في يوم ١٨ يناير ١٩٤٨ . والثانية ، في ٣ فبراير ١٩٤٨ ، وهى تحريض اهالى كفر البرامون على التظاهر ، لزيادة اجورهم ، وارغام تفتيش افيروف الذى يقع بزممام القرية على تأجير اراضيه مقسمة على الاهالى بايجار معقول ، وحدث اشتباكات مع رجال البوليس عند محاولة قمع الفتنة . والثالثة ، في ١٦ يونية ١٩٤٨ ، وهى تحريض عمال تفتيش زراعة محطة موسى التابع لوزارة الزراعة على التوقف عن العمل ، والمطالبة بتملك اراضى التفتيش .

وقد فند الشيخ حسن البنا ما جاء بخصوص الواقعتين الاوليين . فقد ذكر ان أساس النزاع فيها أن كلا من عمدة كفر بدارى ومنية البرامونى كان « يريد ألا تقوم في القرية أية جماعة يكون لها مظهر وكيان . وكلا العمدين صهر للآخر ، وخطتهما في ذلك واحدة . وقد كان الاخوان هدفا لاضطهادهما اضطهادا قاسيا ، (١١٤) . ومعنى ذلك بوضوح أن النزاع لم يكن لأسباب اجتماعية تتعلق بالنظام الاجتماعى وعلاقات الانتساج في الريف ، وإنما كان

١١٢ - رد حسن البنا على مذكرة عبد الرحمن بك في فهمى أبو غدير:
المرجع المذكور ص ٥٧ - ٦٣ .
١١٣ - نفس المصدر .

١١٤ - نفس المصدر . وقد سلك طارق البشرى (المرجع المذكور ص ٢٢٣) حادثة كفر البرامونى فى نشاط الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، ولم يقتبه الى دور الاخوان وغياب دور حدثو .

لأسباب جزيية . أما الواقعة الثالثة ، فتتصل بأراضي تابعة للدولة لا للأفراد ، وبالتالي فهي بعيد عما يمكن أن يكون موقفاً متطرفاً من الملكية الفردية من جانب الإخوان تتخوف منه حكومة النقراشي باشا . ومن الطريف — مع ذلك — أن اعتبر الإخوان فيما بعد هذا الاتهام في الواقعة الثالثة التي لم يتعرض لها البنا في تغنيده ، عملاً من أعمال محاربة الاقطاع يفاخرون به بعد ثورة ٢٣ يوليو (١١٥) .

يتضح من ذلك كله أنه لا يوجد من الأسباب التي قدمتها حكومة النقراشي باشا ، سبب واحد مقنع يمكن أن يدفعها إلى إنهاء التحالف بينها وبين جماعة الإخوان ، والاتقضاى عليها ، وحلها ومحاولة تصفيتها . وبقي علينا أن نبحث في الرأي الآخر ، رأى الإخوان أنفسهم .

لقد أقام الشيخ حسن البنا رايه في دوافع حل جماعته على افتراض أساسى هو التدخل الاجنبى . . ففى رده على مذكرة عبد الرحمن عمار بك عن جماعة الإخوان قال أنه : « مستحيل أن يكون الدافع الحقيقى لهذه الخطوة الجريئة من الحكومة مجرد الاشتباه فى مقاصد الإخوان أو اعتبارهم مصدر تهديد للامن والسلام ، وهو مالم يقم عليه دليل ولا برهان . ولسكن الدافع الحقيقى فيما نظن هو انتهاز الاجانب فرصة وقوع بعض الحوادث مع اضطراب السياسة الدولية ، وقلق الموقف فى فلسطين ، وتردد سياسة مصر بين الاقدام والاحجام ، فشددوا الضغط على الحكومة ، وقد صرح بذلك سعادة عمار بك نفسه ، وأقر بأن سفراء بريطانيا وأمريكا وفرنسا قد اجتمعوا فى فايد وكتبوا لدولة النقراشي باشا فى صراحة بأنه لابد من حل الإخوان المسلمين » (١١٦) .

وقد أورد بيان الجماعة بعنوان : « قضيتنا » ايضا جات أكثر فى هذا الصدد . فذكر أن عبد الرحمن عمار أقر بنفسه للاستاذ المرشد العام أن مذكرة قدمت الى النقراشي باشا من سفير بريطانيا وسفير فرنسا والقائم بأعمال سفارة أمريكا ، بعد أن اجتمعوا فى فايد فى ٦ ديسمبر تقريبا ، يطلبون فيها المبادرة لحل الإخوان المسلمين . وعقد بيان الجماعة مقارنة

١١٥ — الدعوة عدد ١٢ ، مايو ١٩٧٧ .

١١٦ — انظر نص المذكرة فى فهمى أبو غدير : المرجع المذكور

ص ٦٨ — ٦٩ .

بين موقف الاستجابة من جانب النقراشي باشا لهذا الطلب . والموقف الذي وقفه مصطفى النحاس باشا في عام ١٩٤٢ . « فقد طلبت السفارة من رفعة النحاس باشا في سنة ١٩٤٢ ، والحرب العالمية على أشدها والامان على الأبواب . حل الاخوان المسلمين وتعطيل نشاطهم ، فأبى أن يجيبها الى ذلك ، واكتفى باغلاق الشعب كلها مع بقاء المركز العام الى حين » .

وقد اضاف بيان الجماعة اربعة دوافع اخرى على النحو الآتى :
أولا - التمهيد للمفاوضات المنتظرة بين الحكومة والانجليز بحل الاخوان وشغلهم بأنفسهم عن مجريات الامور وتقلبات الاحوال .

ثانيا - الخوف من ردود فعل الاخوان ازاء فشل الحكومة في حل قضيتي فلسطين والسودان ، والخوف من القيام بثورة لهذا السبب . وعلى حد قول البيان : « تعلم الحكومة تمام العلم معرفة الاخوان الدقيقة ببواطن الامور ، واسباب هذا الفشل ، وتشعر بأنهم سيثسدون عليها الحساب . فأرادت ان تسبقهم الى ذلك ، وان تستر هذا الفشل بهذا الاجراء . ولعلها كانت تتوقع ان يثور الاخوان في مصر او يتمرّد المطبوعون منهم في فلسطين فتحملهم تبعة ما يكون بعد ذلك . ولكن الاخوان لم يكن منهم الا ضبط الأعصاب » .

ثالثا - الخوف من مواجهة الاخوان في الانتخابات القادمة ، خصوصا والقائمون في الحكم « يعلمون مدى تغلغل فكرة الاخوان في نفوس الشعب ومختلف طبقاته ، وبخاصة في القرى والريف . فكان طبيعيا أن يحسبوا حساب منافستهم في هذا الميدان ، وان يحاولوا بمثل هذه الضربة أن يباعدوا بينهم وبين بعض الجمهور ويشوهوا جهادهم » .

رابعا - تحالف اليهودية العالمية والشيوعية الدولية والدول الاستعمارية وأنصار الاتحاد والاباحية على الدس للاخوان لدى الحكومة ، لانهم يرون في الاخوان ودعوتهم « السد المنيع الذى يحول بينهم وبين ما يريدون من تحلل وفوضى وفساد » .

واذا صرفنا النظر عن السبب الاخير الذى لا يستحق الوقوف منسده بالمناقشة ، وتناولنا التدخل الأجنبي ، فان المقال الذى كتبه شمس الشناوى في مجلة الدعوة يحتوى على معلومات مختلفة بعض الشيء لما ورد في بيان الاخوان . فقد ذكر ان اجتماع السفراء الأجانب الذى قرروا فيه اتخاذ الاجراءات اللازمة لحل جماعة الاخوان ، كان في ١٠ نوفمبر ١٩٤٨ ، وليس في

٦ ديسمبر كما ورد في البيان . وقد أضاف انه في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨ أرسل رئيس المخابرات البريطانية الى قائد القوات المسلحة البريطانية في مصر ان خطوات دبلوماسية ستتخذ لحل جماعة الاخوان المسلمين ، واطلعت السفارة البريطانية النقراشي بهذا القرار مشفوعا بتبليغ شفوى انه اذا لم تحل جماعة الاخوان فستحتل القوات البريطانية القاهرة والاسكندرية .

وقد ذكر الشناوى أن الصورة الزنكوغرافية لقرار السفراء موجودة لديه (١١٧) ، ولكنه لم ينشرها بمقاله .

على أن عبد الرحمن عمار ، وهو الذى اسند اليه بيان الاخوان الاعتراف بالتدخل الأجنبى وانه مصدر خبره ، أنكر هذه الواقعة انكارا باتا . نفى اثناء المحاكمة في قضية مقتل النقراشي باشا سئل عما اذا كان يعلم أن هناك اجتماعا عقده سفراء دول فرنسا وانجلترا وأمريكا في فايد قرروا فيه مطالبة الحكومة بحل الاخوان ، أجاب « محتدا » : « هذا غير صحيح . وهى فرية افترأها الاخوان في مذكرة طبعوها ووزعوها سرا ليوهموا الناس بأن النقراشي باشا حين قرر حل الاخوان كان تحت تأثير اجنبى . وهذه واقعة لا ظل لها من الحقيقة » (١١٨) .

ومع ذلك ، فلم تكن لنستبعد واقعة التدخل الاجنبى ، خصوصا بعد انهيار الامن والنظام في مصر على النحو الذى ذكرناه ، لولا أن مذكرة الحل التى استندت اليها الحكومة ، قد خلت — كما رأينا — من الحوادث التى ارتكبها الاخوان ضد اليهود والانجليز وهى الحوادث التى يمكن وحدها أن تدفع السفراء الى اعتبار الاخوان مسئولين عن انهيار الامن ، والتدخل من ثم لحل جماعتهم . اما وقد اغفلت مذكرة الحل هذه الحوادث ، فهعناه الوحيد أن السفراء لم يكونوا يملكون أدلة على دور الاخوان في هذه الحوادث ، ويكونوا قد فقدوا المبرر للمطالبة بهذا الحل . وعلى كل حال ، فلم أجد فى الوثائق البريطانية اثناء اقامتى فى لندن وترىدى على الارشيف البريطانى ما يؤكد هذا التدخل .

أما مسألة التمهيد للمفاوضات كدافع لحل الجماعة ، فما نظن أن هذا السبب كاف . فلم يرفض الاخوان منذ البداية مبسدا للتفاوض ، بل لقد

١١٧ — الدعوة فى أكتوبر ١٩٧٦ ، العدد الرابع .

١١٨ — قضية مقتل النقراشي باشا ص ٨٦ .

(م ٦ — الاخوان المسلمون — التنظيم السرى)

طالبوا باتاحة الفرصة للنقراشي باشا في حكومته الاولى لمعالجة القضية الوطنية عن طريق التفاوض ، كما طالبوا بالوقوف وراء صدقي باشا لنجاح المفاوضات التي كان يجريها - في الوقت الذي كان الوفد يرفض تمثيل النقراشي وصدقي للشعب المصري في المفاوضات . وعندما عرف الاخوان بعزم النقراشي على رفع القضية الى مجلس الامن بعد فشل مفاوضات صدقي باشا ، عدلوا عن مبدأ المفاوضات ، ودعوا في جريدتهم الى عرض القضية على مجلس الامن . وقد استمرت علاقتهم طيبة بحكومة النقراشي باشا ، فساندوا النقراشي في مجلس الامن ، ونظموا له الاستقبالات عند عودته . وظلت علاقتهم بالنقراشي طيبة ، واسندت اليهم مهمة التعاون مع الهيئة العربية العليا ، وجمع السلاح لحرب فلسطين ، وكانت تدريباتهم واستعداداتهم وتخزينهم للسلاح يتم تحت بصر حكومة النقراشي باشا تحت ستار قضية فلسطين . ومن ثم فلم تكن حكومة النقراشي لتخشى مواجهه معهم لو قررت المفاوضات ، فتسارع بحل جماعتهم قبل القيام بها .

بقيت مسألة خوف حكومة النقراشي من ردود فعل الاخوان ازاء فشلها في حل قضيتي فلسطين والسودان ، وادراكها معرفة الاخوان الدقيقة ببواطن الامور واسباب هذا الفشل . وهذا السبب يمكن قبوله فقط لو أن الاخوان قد اثبتوا أنهم يعرفون بالفعل ببواطن الامور واسباب الفشل . ولكن الثابت تاريخيا أنهم لم يلعبوا أى دور هام في الكشف عن فضائح معركة فلسطين ، وانما الذى حمل لواء هذا الكشف عما حدث من تلاعب في صفقات الاسلحة والذخائر للجيش هم السعديون والاحرار الدستوريون أنفسهم الذين كانت تتألف منهم حكومة النقراشي التي قامت بحل الجماعة ، بالاضافة الى دور اليسار والمستقلين الأساسى في فضح هذه الصفقات على الراى العام ، والذى قاده أحمد بهاء الدين واحسان عبد القدوس فى مجلة « روزاليوسف » .

بقى السبب الاخير ، وهو خسوف القصر وحكومة النقراشي باشا من تزايد قوة الاخوان المسلمين في الحياة السياسية . وهو الدافع الحقيقى فيما نرى . ففي ذلك الحين كان القصر قد بدأ يحس بأن قوة الاخوان المسلمين قد تزايدت الى الحد الذى لم يعد يمكنه السيطرة عليها ، وان سماحه لها بالنمو الى مالا نهاية ، سوف يجعله في النهاية اول ضحاياها . بل لقد شعر بأنه في رغبته في ضرب الوفد قد ساعد على تنمية قوة هى اخطر بكثير من الوفد . فالوفد في نهاية الامر هو حزب ليبرالى لا يلجأ الى الاساليب الفاشية في التعامل مع الخصوم ، اما الاخوان فان استخدامهم لهذه الوسائل لا حدود لها . وفي حالة الاحتكام الى الامة مرة

أخرى ، فإن القصر يمكنه التغلب على الوفد بتزييف الانتخابات كما فعل مرارا ، ولكن بالنسبة لقوة مسلحة كقوة الإخوان المسلمين ، فإن استخدام التزييف سوف يؤدي الى صدام و كارثة . وعلى هذا النحو ، وشيئا فشيئا سوف يتحول الشركاء الصغار الى كبار ، ويتحول الشركاء الكبار الى صغار . وهكذا يستبدل القصر بخصم مجرد من السلاح مثل الوفد ، خصما مدججا بالسلاح مثل جماعة الإخوان .

ولكن كيف تنفض الحكومة على جماعة الإخوان دون ان تتعرض للانتقام جهازها السرى الذى لا تعلم عن اسراره شيئا ؟ .
هنا تظهر أهمية حادثة ضبط سيارة الجيب بطريق الصدفة فى يوم ١٥ نوفمبر . ففى خلال وقت وجيز بعد الواقعة كانت السلطة قد وضعت يدها على اثنين وثلاثين من قيادة الجهاز السرى ، وعلى رأسهم عبد الرحمن السندى رئيس الجهاز . ومن خلال مجموعة الأوراق والوثائق التى عثر عليها فى السيارة الجيب ، والحافظة الجلدية ، وملف المذكرات والاجندة ومحافظ الجيب والسجلات الشخصية الأخرى التى عثر عليها فى منازل المقبوض عليهم ، تبينت فى وضوح لأول مرة معالم التنظيم السرى ، وأمكن تقويض شبكة الاتصالات فى التنظيم تماما ، كما قوضت كل وسائل الانضباط (١١٩) .
ويبلغ من ثقة النقراشى باشا فى السيطرة على الأمور وعزل البنا عن التنظيم ، أنه رفض اعتقاله بعد حل الجماعة ومصادرة أموالها ، تحقيرا لشأئه ، رغم طلب البنا اعتقاله فيمن اعتقل من أعضاء مكتب الإرشاد ، وكانت اجابة النقراشى باشا : « لا خطر منك بعد أن قصصنا أجنحتك » (١٢٠) . وقد بلغ من أهمية وثائق قضية الجيب أن حاول الإخوان التخلص منها بعد ذلك بطريقتهم الخاصة ، فأعدوا شحنة ناسفة وضعت فى محكمة الاستئناف يوم ١٣ يناير ١٩٤٩ ، لاتلاف أدلة الاتهام ضدهم ، ولكن أمكن ضبطها وابعادها حيث انفجرت خارج المحكمة وأصاب ٢٥ مواطنا بجروح مختلفة (١٢١) .

على كل حال ، فلم تكد تمضى عشرون يوما على ضبط سيارة الجيب حتى انتهب النقراشى باشا فرصة القلاقل التى وقعت فى الجامعة يوم ٤

١١٩ - ميتشيل ، المرجع المذكور ص ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٦ - ١٢٧ ،
الإخوان والارهاب ص ٨٢ - ٨٣ .
١٢٠ - أحمد حسين : المرجع المذكور ص ٧٤ .
١٢١ - الإخوان والارهاب ، ميتشيل المرجع المذكور ص ١٢٨ .

ديسمبر ، ومصرع سليم زكى حكمدار القاهرة بقبيلة القيت عليه من سطح كلية الطب بقصر العيني ، فاتهم الاخوان المسلمون بقتله ، وبعد صدور الاتهام صدر الامر باغلاق صحيفة الجماعة ، وفي يوم ٨ ديسمبر كان قد صدر قرار حل الجماعة .

وهكذا انتهى التحالف بين الاخوان والقصر نهاية مأساوية ، وصدقت الحكمة التى تقول بأن الاخطاء التى ترتكب فى حق الديمقراطية تقتص لنفسها من فاعليها .

وقد سارت الامور بعد ذلك فى طريقها المحتوم . فقد نشبت الحرب بين الحكومة الارهابية العلنية للقصر وبين الحكومة الارهابية السرية للاخوان . فعلى الرغم من ان التنظيم السرى كان مضروبا ، الا انه تمكن من الانتقام من النقراشى باشا ، وتقاضى منه حياته ثمنا للحل يوم ٢٨ ديسمبر ، اى بعد عشرين يوما فقط . وقد ردت حكومة القصر الارهابية بقتل الشيخ حسن البنا يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ اى بعد ثلثي شهر ونصف فقط . ورد التنظيم السرى بمحاولة قتل ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الحكومة يوم ٥ مايو ١٩٤٩ ، اى بعد ثلاثة اشهر فقط . ولكن الاعتداء وقع على رئيس مجلس النواب حامد جودة الذى نجا بأعجوبة . وهكذا غاب القانون وسادت شريعة الغاب .

الحصاد المر للعنف :

والسؤال الذى يطرح فى نهاية هذه الصفحة من صفحات العنف فى مصر : ما هو حصاد هذه الفترة ؟ .

والرد ان هذا الحصاد خسارة محققة اصاب مصر . فبفضل التخطيط الأخرق لحوادث العنف التى ارتكبها التنظيم السرى لجماعة الاخوان ضد اليهود والانجليز ، كانت الغالبية الساحقة من الضحايا من المصريين وليسوا من اليهود أو الانجليز . فقد كانت المتفجرات توضع فى المحلات الكبرى والسينمات والمباني والشركات المملوكة لليهود أو الانجليز ، ولكنها كانت تنفص بالمصريين ، فتتخرب بعض الجدران وتزهق ارواح المئات من الابرياء ويتشوه الكثيرون .

ولو ان هذه العمليات كانت تتم ضمن عملية كبرى للاستيلاء على السلطة واقامة الحكومة الاسلامية ، لكان لها ما يبررها ، ولكنها كانت ثمنا بخسا لهدف أسمى ، ولكنها قامت لغرض غرض ثورى حقيقى ، ففقدت قيمتها

الفضالية ، واتسمت بالطيش والاستخفاف بأرواح الناس ، وعدم المسؤولية .
وكان من حسن حظ مصر أنها لم تحكم بهذه العقلية التخريبية .

وكما ان العنف الذى استخدمه الاخوان اصاب الجماهير المصرية ، فان
العنف الذى استخدمته حكومة القصر اصاب الجماهير المصرية ايضا . فقد
لجأت حكومة ابراهيم عبد الهادى الى استعمال اشد اساليب الضغط على
الحريات ، وفتحت المعتقلات ، ومارست ابشع انواع التعذيب والارهاب
والتخويف . ولاول مرة تعدى اضطهاد المعتقلين من الاخوان الى ذويهم
واقاربهم وعائلاتهم ، فكانت سابقة مشنومة اتبعها فيما بعد زبانية ثورة ٢٣
يوليو . وقد استغلت الحكومة مناخ الارهاب فى ضرب القوى الوطنية
التقدمية واجهاض الحركة الوطنية ، وتصفية حركة المقاومة ضد الانجليز ،
فكانت فترة قمع لم يسبق له مثيل .

وهكذا يختلف العنف الثورى عن العنف غير الثورى . فالعنف
الثورى فيه نفحة من بناء ، ولكن العنف غير الثورى ليس فيه سوى الهدم
والتخريب . والعنف الثورى يصيب أعداء الجماهير ، ولكن العنف غير
الثورى لا يصيب سوى الجماهير فى الصميم .

الفصل الرابع

الصراع بين الهضبي والسندی

انتهت تجربة العنف من جانب الاخوان بحل جماعتهم وقيام عهد الارهاب على يد حكومة السعديين ، وانتهاء التحالف التاريخي بينهم وبين القصر . ولكن نضال القوى الوطنية الديموقراطية في تلك الاثناء قدم للاخوان خدمة عظيمة ، فقد حقق انتصاره على القصر ، واضطره الى انهاء حكم السعديين وجاءت النهاية في ٢٥ يولية ١٩٤٩ ، بعد ان استمر ستة اشهر ، فتألفت وزارة ائتلافية برئاسة حسين سرى باشا ، اشترك فيها الوفد ، تمهيدا لعودة الحالة الى مجازيها الطبيعية عن طريق اجراء انتخابات حرة . وقد افرجت هذه الوزارة عن معظم المعتقلين السياسيين ومنهم الاخوان المسلمون وفي يوم ٣ يناير ١٩٥٠ فاز الوفد بأغلبيته المعهودة ، وشكل الحكومة الجديدة في ١٢ يناير ١٩٥٠ .

وقد استأنفت قيادة الاخوان نشاطها سريعا عقب الافراج ، تحت قيادة صالح العشماوى نائب البنا ورئيس التنظيم السرى السابق . وبدأ البحث عن مرشد جديد للجماعة . وظهرت ثلاثة تجمعات : الاول متطرف وعلى رأسه صالح العشماوى ، والثانى محافظ وعلى رأسه عبد الرحمن البناشقيق حسن البنا ، والثالث معتدل ، وعلى رأسه احمد حسن الباقورى . واستقر الراى ، حلا للنزاع ومنعا للانقسام ، على اختيار عضو من خارج مكتب الارشاد والجمعية التأسيسية ليكون مرشدا ، وكان هذا المرشد الجديد هو حسن اسماعيل الهضيبي ، الذى عمل بالقضاء نحو سبع وعشرين سنة ، واتصل بالشيخ حسن البنا حوالى سنة ١٩٤٢ ، وبقيت علاقته به حتى مصرعه (١٢٢) .

لم يكن اختيار حسن الهضيبي مرشدا عاما لجماعة الاخوان بعيدا عن الصراع التقليدى الدائر بين القصر والوفد . وكان الوفد قد توهم ان التكتبات التى أصابت الجماعة على يد حلفاء أمس ، سوف تدفعهم الى إعادة النظر فى سياستهم ، فأخذت جريدة المصرى منذ ترك ابراهيم عبد الهادى باشا رئاسة الوزارة في يوليو ١٩٤٩ تتبنى قضية الاخوان . وتحسنت بالعسل العلاقة بين الوفد والجماعة ، وأعلن صالح عشماوى المتحدث باسم الجماعة انه ليس هناك تنافس بين الجماعة والوفد . وجرت المفاوضات بين الحزب والجماعة حول إعادة الاخوان الى الحياة الشرعية ، وكان ممثل الوفد هو رئيس الجناح اليميني فؤاد سراج الدين باشا ، وممثل الاخوان مصطفى مؤمن .

على أن الصيغة التوفيقية التي تم التوصل إليها ، لم تلق تأييدا من الجماعة ، وخصوصا من الجناح المتطرف ، الذي يتزعمه صالح عسماوى ، الذى كان مايزال يدير شئون الجماعة قبل تعيين الهضيبى . وكانت هذه الصيغة تقوم على السماح للجماعة بأن تستأنف نشاطها بصورة غير رسمية وتحت اسم جديد ، حتى يتم رفع الاحكام العرفية فتستأنف نشاطها رسميا وتستخدم اسمها القديم . وكان الاسم الذى اقترحه مصطفى مؤمن للجماعة هو : « النهضة الاسلامية » . ولم يكن هذا الخلاف بين صالح عسماوى ومصطفى مؤمن الا انعكاسا لموقف فكرى ظهر حين كان الاثنان فى السجون ، فقد دعا مصطفى مؤمن فى ذلك الحين الى صبح الجماعة بالصيغة الديمقراطية . وفى نهاية عام ١٩٥١ ، استطاع صالح عسماوى استصدار قرار من مكتب الارشاد بطرد مصطفى مؤمن من الجماعة على اساس انه « انحرف عن مبادئ الاخوان » (١٢٣) .

كان رفض المصالحة مع الوفد من جانب الجماعة فى ذلك الحين ، استمرارا لموقفها التقليدى من الصراع الدائر بين الوفد والعرش ، الذى كانت تجد نفسها فيه فى معسكر واحد مع القصر . فلم يكن يجمعها بالوفد من أوجه الالتقاء — كما ذكرنا — غير الأهداف الوطنية ، أما القصر فكان يجمعها به العداء الشديد للشيوعية والديموقراطية الليبرالية . فضلا عن ذلك ، فان حكم القصر مديد طويل ، أما حكم الوفد فقصر لا يكاد يعد فى تاريخ الحياة النيابية ، فقد حكم فى الفترة التى مارس فيها الاخوان حياتهم ونشاطهم منذ نشأتهم فى عام ١٩٢٨ حتى أوائل عام ١٩٥٠ — وهى مدة ٢٢ عاما — خمسة أعوام فقط ، وبالتالي فان التحالف معه لا يعول عليه ، اذ سرعان ما يعود الحكم الى القصر بانقلاب من الانقلابات الدستورية التى شهدتها الحياة السياسية فى مصر منذ صدور دستور ١٩٢٣ .

يضاف الى ذلك ان التحالف مع الوفد يعنى استمرار القيادة للوفد ، وأسوا من ذلك الالتزام بالأساليب الليبرالية فى الممارسة السياسية واحترام الدستور ودعمه . أما التحالف مع القصر فيطلق المجال للأساليب الفاشية والممارسة غير الديمقراطية التى يقوم عليها نظام الجماعة ، ويهز الاستقرار السياسى ، ويتيح الفرصة للانقلاب على الحكم واقامة الحكومة الاسلامية . ولا بد أن نأخذ فى الاعتبار فى هذا التحليل ، أن هذا الموقف من الوفد والحياة الليبرالية ، الذى اتخذه الاخوان طوال الفترة قبل وصول الوفد الى

الحكم في عام ١٩٥٠ ، ثم اتخذه في فترة حكمه من ١٢ يناير ١٩٥٠ الى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، سوف يتخذونه أيضا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وخلع فسادوق ، فسيفون في وجه عودة البرلمان الوفدي المنحل ودستور ١٩٢٣ ، ويساندون النزعة الدكتاتورية للثورة ويشجعونها ، حتى تعصف بهم في ١٤ يناير ١٩٥٤ ومع ذلك لا يستفيدون من الدرس ، ويعودون بشكل مذل الى الوقوف الى جانب الدكتاتورية في أزمة مارس ١٩٥٤ ، ويتخلوا عن القوى الديموقراطية التقدمية .

وقد اكدت جريدة الاخوان في اكتوبر ١٩٥١ موقفها من الحياة الدستورية في مصر ، فكتبت تقول : « ان المشكلة هي في نظام الحكم المتبع في مصر . لقد جربت مصر كل النظم منذ سنة ١٩٢٤ حتى الآن (!) ، وفشلت كل النظم في سد الثغرات المفتوحة في نظام الحكم ، كما فشلت في منع تسرب الفساد . لقد حكمت مصر حكومات تستند الى البرلمان ، وحكومات الفت البرلمان ووقفت الدستور ، وحكومات الفت الدستور وجاءت بدستور جديد . واخذت مصرنظم الحكم من فرنسا وايطاليا وبلجيكا والمانيا . ولكن شيئا واحدا لم يتغير ولن يتغير ، ذلك هو الفساد الذي تغلغل واشتد في جميع المرافق . . . بقي دواء واحد لم يجريوه ، وهو التشريع الاسلامي ونظام الحكم الاسلامي ، (١٢٤) .

والمغالطة الواضحة في هذا الكلام ، هي الاخفاء المتعمد لدور القصر في افساد الحياة النيابية ، وبالتالي دور من ساعد القصر على هذا الافساد ، وقبل التحالف معه ضد القوى الديموقراطية - وفيهم نفس جماعة الاخوان . . . والاسوا من ذلك ان الاخوان كانوا في ذلك يغالطون انفسهم ، ويتخلون عما كانوا يحتاجون به جماعة مصر الفتاة في عام ١٩٣٨ من صلاحية النظام البرلماني القائم لقيام التشريع الاسلامي . فقد ذكروا انه : « اذا اجتمع تحت قبة البرلمان نواب مسلمون ، امكن القضاء على كل منكر بقوة القانون وحكم النظام ، (١٢٥) . ومعنى ذلك ان مساندة الدستور ودعم الحياة النيابية يمكن ان ياتي بغالبية اسلامية الى البرلمان تفرض التشريع الاسلامي . ولكن هذا كان قبل تطور نظام الرحلات الى نظام الجواله ، وقبل نمو قوة الجواله لتصبح جيشا شبه عسكري للجماعة ، وقبل انشاء النظام السري - اي قبل ان تستكمل الجماعة ادواتها غير الديموقراطية لفرض الحكومة الاسلامية .

١٢٤ - الاخوان المسلمون من صفحات الامس (الدعوة عدد اكتوبر

١٩٧٨) .

١٢٥ - النذير عدد ٢٣ نقلا عن احمد حسين : المرجع المذكور ص ٣١ .

على كل حال ، فان رفض المصالحة مع الوفد ، وفصل مصطفى مؤمن كان يحمل معنى التلميح للقصر بالاستعداد للتعاون . وكان تحسن العلاقات المؤقت بين الجماعة والوفد قد بث الرعب في قلب فاروق ، وجعله يحس بعواقب ضربة الاخوان . وفي ذلك يروى انور السادات روايته التي يذكر فيها انه سمع من يوسف رشاد ان الملك في اواخر عهد ابراهيم عبد الهادي قال له : « احنا غلطنا في ضربة الاخوان ، وحقنا نرجع لسياستنا القديمة » (١٢٦) .

وهناك عدة أسماء تروىها المصادر لعبت ادوارا في تحسين العلاقات بين فاروق والاخوان . منها : مزراحى باشا ، محامى الخاصة الملكية ، الذى ذكرت جريدة « اللواء الجديد » انه لعب دورا في تحسين العلاقات بين الملك والجماعة (١٢٧) . وهناك محمد حسن العشماوى ، المستشار الملكى ، والسيد نجيب سالم ، ناظم الخاصة الملكية وصهر الهضيبي (١٢٨) .

وفيما يبدو فان مجال التنازل من جانب الاخوان في مقابل عودتهم الى الشرعية وعودة اموالهم المصادرة ، كان في تعيين مرشد جديد يحظى برضاء الملك وتأبيده . وتتفاوت الروايات حول دور فاروق في هذا التعيين ، فتذهب اكثر الروايات تطرفا الى ان فاروق قد « فرض التعيين » (١٢٩) . وتذهب رواية اخرى الى ان الملك ايد التعيين (١٣٠) . بينما تذهب الرواية الثالثة الى ان الاخوان كانوا يرغبون في ارضاء الملك وبث الطمأنينة في نفسه ، عن طريق تعيين صهر ناظر الخاصة مرشدا عاما لهم (١٣١) . وكان صالح عشماوى وجماعته يرددون ان فاروق « كان له دور في التعيين » (١٣١ م) .

ومن سوء حظ الاخوان ان علاقات الهضيبي بالقصر بعد تعيينه مرشدا عاما ، لا تدع للباحث مجالا لنفى هذه الروايات على

١٢٦ — انور السادات ، المرجع المذكور ص ١٠٢ .

١٢٧ — الاشتراكية في ٦ ديسمبر ١٩٥١ نقلا عن طارق البشرى :

المرجع المذكور ص ٣٧٠ .

١٢٨ — محكمة الشعب ، محاكمة محمود عبد اللطيف ، ص ٤٠ .

١٢٩ — نفس المصدر .

١٣٠ — طارق البشرى : المرجع المذكور ص ٣٧٠ .

١٣١ — ميتشيل المرجع المذكور ص ٢٨٧ .

١٣١ م — شهادة محمود الحواتكى : محكمة الشعب ، الجزء الثانى

ص ٢٦٢ .

اسس سليمة . فقد رأينا من رواية انور السادات ، كيف سعى الشيخ حسن البنا سعيا شاقا لمقابلة فاروق ، وكيف فشل في ذلك . ولكن الامر اختلف بالنسبة للهضيبي ، فلم يكد يمضي شهر واحد على تعيينه حتى كان يركب عربة ملكيته في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥١ في طريقه الى القصر الملكي للقاء فاروق . وقد روى بنفسه ، في مقابلة صحفية بعد الثورة ، ان هذا اللقاء تم باستدعاء من فاروق (١٣٢) . وفي هذا اللقاء طلب فاروق من الهضيبي تطهير الجماعة من العناصر الثورية ، واتخاذ خطة المهادنة والسلام مع الانجليز ، كما ذكره بوعد حسن البنا الى كريم ثابت سنة ١٩٤٨ بأن تتخذ الجماعة خطة المعاداة للشيوعية (١٣٣) .

وقد تكررت زيارات المرشد للملك بعد ذلك ، في فترة كان الشعور الوطني يقف فيها موقفا معاديا بدرجة لم يسبق لها مثيل لفاروق ، حتى كان يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ حين توجه الهضيبي الى القصر الملكي مهنئا بمولد ولي العهد احمد فؤاد (١٣٤) . وقد حرص الهضيبي على مجاملة فاروق في تعيين حافظ عفيفي باشا رئيسا للديوان الملكي يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ . ففي الوقت الذي استقبلت فيه القوى الوطنية هذا التعيين باعتباره تأمرا من جانب القصر على الحركة الوطنية ، واخذت المظاهرات العدائية تتجمع وتسير في الشوارع منذ يوم ٢٥ ديسمبر ضد فاروق ، واخذت الهتافات العدائية ضده تسمع لأول مرة مدوية في فناء الجامعات وفي الشوارع واليادين (١٣٥) - ارسل الهضيبي الى حافظ عفيفي برقية يهنئه فيها بتوليته منصبه (١٣٦) .

وتؤكد بعض اقوال الاخوان ان بعض زيارات المرشد للملك فاروق كانت سرية . فقد ذكر عبد العزيز احمد حسن امام محكمة الشعب ان الهضيبي زار فاروق « وجاء وقال ان المقابلة لم يعرفها احد » . واتفقوا على ان غرضها يكون سرى . وقال انها زيارة كريمة لملك كريم ، (١٣٦م) .

-
- ١٣٢ - روزاليوسف ٢٤ اكتوبر ١٩٥٢ .
١٣٣ - اسحق موسى الحسيني : الاخوان المسلمون ص ١٢١ - ١٢٢ ،
نقلا عن طارق البشري المرجع المذكور ٣٧١ .
١٣٤ - ميتشيل ، المرجع المذكور ص ١٩ .
١٣٥ - الراقعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ص ٧٥ - ٧٦
(١٩٥٧) .

- ١٣٦ - ميتشيل ، المرجع المذكور ص ١٩٦ .
١٣٦ م - محكمة الشعب ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .

وقد حدد الهضيبي موقفه من النضال الوطني والعنف في اطار هذه العلاقة مع الملك . فقد اعلن مجلة « الجمهور المصري » يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥١ — أى بعد اسبوع واحد من الغاء المعاهدة — بأن أعمال العنف لا تخرج الانجليز من البلاد : « هل تظن ان اعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد ؟ » . « ان واجب الحكومة اليوم هو ان تفعل ما يفعله الاخوان المسلمون من تربية الشعب واعداده ، فذلك هو الطريق لاجراج الانجليز (١٣٧) وخطب في عشرة آلاف من شباب الاخوان المسلمين قائلا : « اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم » . وقد رد عليه خالد محمد خالد في روز اليوسف بمقال تحت عنوان : « ابشر بطول سلامة يا جورج » ! قال فيه : « الاخوان المسلمون كانوا املا من آمالنا ، لم يتحركوا ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر ولا طوبة ! . افى مثل هذه الايام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم ؟ ، ومرشد الاخوان يعلم ، او لا يعلم ، ان رسول الله وخيار اصحابه معه قد تركوا صلاة الظهر وصلاة العصر من اجل معركة . ويعلم ، او يجب ان يعلم ، ان رسول الله نظر الى اصحابه في سفره ، فاذا بعضهم راقد قد اعياه الصوم ، وبعضهم مفطر قام بنصب الخيام ، فابتسم لهم ابتسامة حانية راضية ، وقال : « ذهب المفطرون اليوم بالاجر كله » . فلقد وجد الوطن قبل ان يوجد الدين ، وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله » . وكتب احسان عبدالقدوس يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ، اثناء اشتداد معركة القنال تحت عنوان : « الاخوان ، الى أين ، وكيف » ينعى عليهم عـدم مشاركتهم في معركة القنال ، ويقول ان هذه هى ايام الامتحان الاول للاخوان عقب محنتهم ، فاما ان يكونوا اقوياء بايمانهم ، واما فقدتهم مصر . وفي نفس العدد كتبت المجلة تشير الى مقابلة ملكية بين الهضيبي وفاروق (١٣٨) . وقد اعترف محمد فرغلى بأن الذى اشترك في معركة القنال من الاخوان « عـدد بسيط » (١٣٨م) . وواضح ان الهضيبي فى موقفه من العنف ، لم يكن يفرق بين العنف الثورى ، كما هو متمثل فى مواجهة جماهيرية عامة مع جنود الاحتلال ، وبين العنف الاجرامى الذى تتمثل فى دس القنابل والمتفجرات بين الجماهير المصرية .

١٣٧ — الجمهور المصري ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ عدد ٤٢ .

١٣٨ — روز اليوسف فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ نقلا عن

عبد الله امام : ثورة يوليو والاخوان .

١٣٨ م — محكمة الشعب ج ٣٠ شهادة محمد فرغلى ص ٧١٧ .

وللامانة التاريخية ، فان هذه التصرفات من جانب الهضيبي قد عزلته عن قاعدته الجماهيرية المكونة من شباب الاخوان المتدين والمتحمس للجهاد في سبيل قضية بلده . وكانت مجلة « الدعوة » تعبر — في اطار ايدولوجيتها — عن هذه القاعدة الجماهيرية . فقد ايدت النحاس باشا في الغائه معاهدة ١٩٣٦ ، وشاركت في المطالبة بالكفاح المسلح ضد الانجليز والوقوف ضد اعداء الشعب ، وعندما عين الملك حافظ عفيفي رئيسا للديوان كتبت تهاجم هذا التعيين . وقد تسببت هذه السياسة في تبرؤ الهضيبي منها علانية . فقد اذاع عبد الحكيم عابدين ، سكرتير عام الجماعة ، بعد مهاجمة الجريدة لحافظ عفيفي ، بيانا نصه : يقرر المركز العام للاخوان المسلمين ان مجلة الدعوة لا تصدر عنه ، ولا تنطق بلسانه ، ولا تمثل سياسته . وانها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ، ولا تتقيد دعوة الاخوان المسلمين بما ينشر فيها ، (١٣٩) .

وقد قابل الهضيبي حماسة شباب الاخوان بالتثبيط . فعندما اصدر بعض شباب الاخوان من طلبة الجامعات والمعاهد العليا عدة قرارات تقضي بتجريم العودة الى المفاوضات ، وتجريم التعاون مع الانجليز ، وقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية معهم (١٤٠) ، علق الهضيبي على هذه القرارات لجريدة الجمهور المصري بأنها لا تلزم الجماعة : « لا قيمة لقرارات تصدر من غير المركز العام للاخوان المسلمين » وقرر ان الكفاح العملي قد يأخذ صورا مختلفة غير مقاطعة الانجليز (١٤١) . وعندما سرت الاشاعات بأن جماعة الاخوان قد طلبت الى الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص من الاخوان على حمل السلاح ، نفى الهضيبي ان في نية الجماعة التقدم بمثل هذا الطلب ، واعلن ان القوة التي يدعو اليها الاخوان هي « القوة الروحية » ، اما « القوة المادية » ، فهي من اختصاص الحكومة ، فاذا قصرت في ذلك ، فنحن لا نستطيع ان نفعل شيئا اكثر من مطالبتها بالقيام بالواجب ، (١٤٢) .

ولقد كان من الطبيعي ان تدفع هذه السياسة التي يقودها الهضيبي الى مواجهة بينه وبين التنظيم السري . وطبقا لما ذكره ، فانه حين تسولى

١٣٩ — الدعوة في ٨ يناير ١٩٥٢ ، نقلا عن طارق البشري ص ٣٧٤ .

١٤٠ — الجمهور المصري في ٥ اكتوبر ١٩٥١ .

١٤١ — المصري في ١٥ اكتوبر ١٩٥١ ، نقلا عن طارق البشري ص ٣٧٥ .

١٤٢ — الجمهور المصري في ٢٢ اكتوبر ١٩٥٢ .

قيادة الاخوان في أكتوبر ١٩٥١ لم يكن يعلم بأن هذا التنظيم ما يزال قائما : « لما جيت في اخوان المسلمين في سنة ١٩٥١ ، تبين لى أن عندهم شيء اسمه « النظام الخاص » . فانا سألت : « ايه الغرض من هذا النظام ؟ ، وايه مرماه ؟ ، وايه تعملوا بيه ؟ ، خصوصا بعد ما ثبت أنه ارتكب جرائم قبل ذلك في السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، وكل هذه الجرائم التي ارتكبت طبعا انحراف وخروج عن الغرض الاصلى من هذا النظام وهو اعداد الفرد المسلم اعدادا صالحا للدفاع عن الوطن الاسلامى؟ » ثم يقول الهضيبي انه اراد « تصفية هذه المسألة ، ويعرف الاعضاء في هذا النظام » ، « فما امكناش نتوصل لحاجة . واقول لك يمكن السبب أن بعض الاخوان بتوع النظام ما يتقووش في طبعا ، وهم ناس يعنى يمكن يفتكروا انهم مجاهدين اكثر شوية وانا راجل كبير ، (١٤٣) . »

وعلى هذا النحو بدا الصراع على التنظيم السرى ، الذى استمر الى ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ، وكان له أخطر الآثار على حركة الاخوان .

ومع أنه لا توجد معلومات كافية عن تطورات هذا الصراع ، الا أن ما هو متاح حاليا من هذه المعلومات يكفى لتقرير حقيقة هامة ، هي أن الهضيبي لم يكن طرفا وحيدا في هذا الصراع في مواجهة التنظيم السرى ، بل كانت تؤيده غالبية قيادات الهيئة التأسيسية ، الذين القوا على عاتق التنظيم السرى مسئولية النكبات التي لحقت بالجماعة . وبالتالي ، فإن سياسة الهضيبي تجاه القصر والنضال الوطنى والعنف ، لم تكن سياسته وحده ، بل تشترك معه فيها هذه القيادات .

وقد شرح محمد خميس حميدة هذه المسألة شرحا جيدا فقال : « لما جاء الاستاذ الهضيبي ، جه معاه الاستاذ عبد القادر عودة وكيل الجماعة . وكنا أمام وضعين : الدعوة ككل ، وجهاز بذاته قائم فيها . وهذا الوضع كان يتعب الجماعة ، اذ كان فيه ثنائية . وقد رأى الاخوان أعضاء الهيئة التأسيسية أن هذا الوضع ما يكونش موجود أصلا ، ولا بد أن الدعوة تبقى توجيه واحد ، وسياسة واحدة ، ومنهاج وتفكير واحد . وقد حاول الاستاذ عبد القادر عودة في الفترة الاولى أن يعالج هذه المشكلة ويظهر أنها أخذت

١٤٣ — محكمة الشعب ج ٣ شهادة محمد خميس حميدة ص ٥٥٨ —
٥٦٠ ، ج ٥ ص ١٠٣٦ - ١٠٣٧ انظر ايضا مرافعة عبد القادر عودة عن نفسه ج ٧ ص ١٦٠١ ويقول انه كان من رأيه حل النظام السرى من نوفمبر ١٩٥١ .

فترة طويلة ، وما عولجتش ، فالاستاذ الهضيبي بعث لى جواب يقول ان المشكلة ان الدعوة كبيرة وفيها ثنائية ، والجماعة فيها اضطراب .

ثم يذكر محمد خميس حميدة ان هذه المشكلة لم تكن جديدة مع مجيء الهضيبي ، وانما ترجع الى ما قبل تعيينه . فقد كان فريق من الاخوان يرى انه لا داعى لهذا الوضع ولا النظام السرى ولا التشكيلات ، لان مالهاش اصل فى دعوة الاخوان المسلمين ، ويكتفى بأن يأخذ الاخوان انفسهم بالتربية المتكاملة ، ولما تيجى اى حاجة ، او اى حركة عامة ، يبقى يندب لها من الجماعة ، واللى يتطوع يتطوع . وفريق يرى انه لا مانع من أن الاخوان اللى يعرفوا تدريب ، يبقوا قائمين بأسلحتهم ، واذا كان فيه حاجة يبقوا يروحوا ، وده لتحقيق فكرة الجهاد . وكان السبب الذى دعا الفريق الاول لمعارضة وجود النظام الخاص ، أن الحوادث التى حصلت جعلتهم يقولوا : ايه يكون وضع الجماعة اذا حصل أن بعض الشبان تورطوا ، ويورطوا الجماعة ويعرضوها لهزات . واذا دعت الحاجة الى تطوع الافراد يبقى يتطوعوا زى الافراد الآخرين (من غير الاخوان) . وعلى ذلك فان هذا الفريق كان يرى منع التربية العسكرية ، وأنه من المستحسن التربية فقط ، مطلق التربية . أما ان يعد بعض الشباب اعدادا عسكريا فلا داعى لسه ، (١٤٣) .

وبتضح من ذلك أن الصراع بين الهضيبي والنظام الخاص كان يعكس انقسامًا داخل الجماعة من قبل مجيئه ، واشتد بعد مجيئه ، بين فريقين : احدها يريد انهاء هذا النظام ، والآخر يتمسك به . ومن الواضح أن الفريق المعتدل كان يمثل الغالبية ، بدليل أنه نجح فى تعيين الهضيبي مرشدا عاما ، مخالفا فى ذلك كل القواعد القانونية التى وضعتها الجماعة لتعيين المرشد . وبالتالي فان سياسة الهضيبي تجاه القصر والحركة الوطنية والعنف ، ثم تكن — كما ذكرنا — سياسته وحده ، بل كانت تعبيرا عن رأى ذلك الفريق . وهذا يفسر أن الهضيبي عند ذهابه الى قصر عابدين فى زيارته الاولى ، تبعه ثلاثون من افراد الجماعة سجلوا اسماءهم فى سجل التشريفات ، فكانت زيارة باسم الجماعة (١٤٤) .

فى ذلك الحين كان على رأس النظام الخاص عبد الرحمن السندى ، يعاونه أربعة هم : احمد حسنين ، ومصطفى مشهور ، ومحمود الصباغ ، واحمد زكى حسن (١٤٥) . وقد جرى الصراع بين هذه المجموعة وبين الهضيبي . وكما

١٤٤ — ميتشيل المرجع المذكور ص ٢٢١ .

١٤٥ — محكمة الشعب ص ١٠٣٦ .

(م ٧ — الاخوان المسلمون — التنظيم السرى)

يقول محمد فرغلي : في الوقت الذي كان الهضيبي لا يريد أن يكون «النظام» موجودا ، وقف عبد الرحمن السندى في وجه المرشد ، باعتبار أن هذا الجهاز هو خلاصة الجماعة ، ولا يمكن بحال من الاحوال أن يلغى هذا النظام ، ولابد من بقائه واستمراره (٣٦) . وقد ذكر محمد خميس حميدة أن عبد الرحمن السندى . « من أول قيام الاستاذ الهضيبي كمرشد » ، حدثت بينه وبين الهضيبي « بعض الامور » . وانه كان هناك « نفور باستمرار » . فقد كان السندى يرى أن الهضيبي « ماكانش يجب أن يكون مرشدا » لأنه « موش من الجماعة » ، وماكانش متصل بيها في يوم من الايام ، ومجيئه موش من الفاحية القانونية . وقد علق محمد خميس حميدة على ذلك قائلا : « وكان ده رأى كثيرين » ! أما الهضيبي ، فكان يرى أن وجود عبد الرحمن السندى في الجماعة « يسبب لها متاعب » ، وانه « كانت له اخطاء في الماضي ٠٠ من أيام حكاية الخازندار ٠٠٠ اخطاء من غير شك كان وجودها خطأ في الجماعة (١٤٧) .

وكان من الطبيعي أن يترتب على هذا العداء بين الهضيبي والسندى ، أن فقد الهضيبي سيطرته على التنظيم السرى . إذ لم يعد عبد الرحمن السندى ينفذ أوامر المرشد العام . وعلى حد تعبير محمد فرغلي : « عبد الرحمن السندى كان يرى في نفسه سلطة عليا . فكان مرة يخضع للمرشد ، ومرة أخرى يخرج عنه ، (١٤٨) . وسنرى أن هذا الوضع قد ترتب عليه نتائج بالغة الخطورة بعد ثورة ٢٣ يوليو .

على كل حال ، فإن الخلاف بين الهضيبي والسندى كان لابد أن تكون له آثاره داخل الجهاز السرى نفسه ، فانقسمت قياداته الى قسمين : فريق عبد الرحمن السندى ، ومعه أحمد حسنين ، ومصطفى مشهور ، ومحمود الصباغ ، وأحمد زكى حسن ، وفريق آخر على رأسه خميس حمدي ، ويوسف عبد المعطى ، وفريق سالم (١٤٩) .

ولمعالجة هذه الاوضاع والانقسامات ، كون الهضيبي لجنة مكونة من محمد خميس حميدة ، وعبد العزيز كامل ، والدكتور حسين كمال الدين . وأخذت هذه اللجنة في دراسة المشكلة من جميع جوانبها . وسرعان ما اكتشفت تعذر حل التنظيم السرى ، لارتباطه بفكرة الجهاد من جهة ، ولأن طبيعة التنظيم

١٤٦ — نفس المصدر ، شهادة محمد فرغلي ص ١١٢٢ .

١٤٧ — نفس المصدر ، شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٣٢ - ١٠٣٣ .

١٤٨ — نفس المصدر شهادة محمد فرغلي ص ١١٢٣ .

١٤٩ — نفس المصدر شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٣٦ .

تجعله مما يخشى بأسه . لذلك فقد توصلت الى حل وسط يتمثل في محاولة ازالة « الثنائية » بين التنظيم العام والتنظيم الخاص ، عن طريق ادماج الأسر التي تنتمي الى التنظيمين في قسم واحد يسمى باسم « قسم الأسر » ، يخضع لتوجيه واحد وأوامر واحدة تصدر من مكتب الارشاد . كما انتقلت اللجنة على ازالة السرية تدريجيا عن النظام الخاص عن طريق ادخال اكبر عدد ممكن من الاخوان فيه - وكان ذلك اقتراح الدكتور حسين كمال الدين . ونظرا لعجز اللجنة عن اخراج عبد الرحمن السندي فقد بقي في التنظيم السري ، وعين حلمي عبد المجيد رئيسا للجهاز (١٥٠) . وقد اضطر الهضيبي الى قبول هذه الصيغة ، وقرار السندي داخل التنظيم ، وفسر هذا القبول تفسيراً بسيطاً جداً قائلا : « احنا جاهدنا اننا نخرج الناس اللي ارتكبوا ، او قيل انهم كانوا في الجهاز السري فما عرفناش ! (١٥١) . كما استمر الجهاز السري بالبوليس وعلى رأسه صلاح شادي ، والجهاز الخاص بالجيش ، وعلى رأسه أبو المكارم عبد الحى (١٥٢) .

وبقيت مسألة الاسلحة الموجودة لدى الجهاز الخاص ، ولم يكن في وسع اللجنة أن توصي بشيء بشأنها ، إذ لم تكن تستطيع تسليمها للحكومة القائمة ، فضلا عن أن النظام السري ظل قائما ، فبقيت في حوزة الجهاز (١٥٣) . وكان جزء من هذه الاسلحة قد نقلته الجماعة من ثكنات وبيوت الضباط الأحرار يوم حريق القاهرة ، وقد بقي في مكانه من عزبة حسن العشماوى حتى أخرجه عبد الناصر منها بعد محاولة اغتياله يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، واتخذ قرينة ضد الجماعة .

على كل حال ، يتضح من هذه التعديلات التي أدخلتها اللجنة على النظام السري ، أنها لم تكن بذات قيمة كبيرة . فقد بقي التنظيم بكامل تسليحه . وبقي السندي فيه ، بل عاد الى قيادته بعد فترة (١٥٣م) . كما زاد عدده تحت فكرة أن زيادة العدد تزيل السرية ، كما زادت حدة « الثنائية » بسبب الخلافات التي استمرت بين الهضيبي وعبد الرحمن السندي ، وبقيت التشكيلات الخاصة بالبوليس والجيش تحت قيادتها دون مساس .

-
- ١٥٠ — محكمة الشعب ج ٣ ، شهادة محمد خميس حميدة ص ٥٦٠ ، ج ٥ ص ١٠٢٨ — ١٠٤٧ .
- ١٥١ — محكمة الشعب ج ٤ شهادة حسن الهضيبي ص ٧٩٢ .
- ١٥٢ — محكمة الشعب ج ٥ شهادة محمد فرغلي ص ١١٢٤ .
- ١٥٣ — نفس المصدر ، شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٤٠ .
- ١٥٣ م — محكمة الشعب ، الجزء السادس شهادة يوسف طلعت ص ١٣١٢ .

على أنه لما كانت القيادة السياسية للاخوان قد وقعت فى يد المعتدلين ، وعلى رأسهم حسن الهضيبى ، فان هذا يفسر هذه الظاهرة التى لم تحدث فى عهد الشيخ حسن البنا ، وهى ظهور شخصيات شابة الى جانب الهضيبى تعوض الضعف الكامن فيه ، وتملك القدرة على التكيف بين الاعتدال والتطرف داخل الجماعة . وفى يد هذه العناصر الشابة وقعت كل الاتصالات بين الجماعة والقوى السياسية الخارجية العلنية والسرية . وكان أبرز هذه العناصر صالح أبو رقيق وحسن العشماوى ، اللذين كانا يملكان - كما يقول محمد فرغلى - تأثيرا على الهضيبى (١٥٤) .

وقد كان من خلال هذين العضوين أن اقيمت جسور العلاقة بين الاخوان وحركة الضباط الاحرار . فقد كان حسن العشماوى - حسب قوله - « أحد سبل الاتصال بين الضباط الاحرار والاخوان فى أمور معارك قناة السويس ، والسبيل الوحيد فى غيرها من الامور » . ومن خلال هذه الصلة كانت الجماعة تشتري السلاح من الضباط الاحرار ، ويتم التعاون بينها وبينهم فى بعض العمليات القليلة التى اشترك بها الاخوان فى معركة القنال ، كما فى حالة اللغم البحرى الذى أذن مؤاد سراج الدين ، وهو وزير خارجية حكومة الوفد الأخيرة ، بنقله بالقطار الى القنطرة لتفجيره فى إحدى ناقلات البترول اوبوارج البحرية البريطانية (١٥٥) .

وقد جرى التعاون بين هذه المجموعة الشابة من الاخوان وبين الضباط الاحرار اثناء حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حين اتصل عبد الناصر بصالح أبو رقيق لابلأغه بأنه سوف يجرى تفتيش مكاتب الضباط فى المعسكرات حيث توجد أسلحة مخبأة ، وطلب المساعدة فى نقل هذه الأسلحة . فأرسل عربات لنقلها سارت بها وسط شوارع القاهرة المحترقة ، ووضعت فى جراج بيت حسن العشماوى ، ثم نقلت الى عزبته فى مديرية الشرقية بعد أن احضر عبد الناصر تصميمًا هندسيًا لمخزن الذخيرة (١٥٦) .

١٥٤ — محكمة الشعب ج ٤ شهادة محمد فرغلى ص ٧٥٩ ، وقد ذكر من أفراد المجموعة : منير دلة ، وصالح شادى ، وفريد عبد الخالق ، وعبد القادر حلمى ، وقال ان الهضيبى كان يميل لرأيهم أو يتأثر به أو يقدره ، وقد أضاف محمد خميس حميدة ، كمال عبد الرازق ، ومحمود عبده (محكمة الشعب ج ٣ ص ٦٤٠) .

١٥٥ — حسن العشماوى : الاخوان والثورة ص ١٤ — ١٧ .

١٥٦ — محكمة الشعب ج ٤ شهادة حسن الهضيبى ص ١٨٧٢ ، حسن

العشماوى : المرجع المذكور ص ١٩ — ٢١ ، انظر حديثي مع صالح أبو رقيق فى : عبد الناصر وأزمة مارس ص ١٠٩ ، (دار روزاليوسف ١٩٧٦) .

وقد كان من خلال هذه الصلة بين صالح أبو رقيق وحسن العشماوى وبين تنظيم الضباط الأحرار ، أن قبل الاخوان مساندة حركة الضباط للثورة . وكان الرأى منقسما داخل الجماعة تجاه هذه المسألة . وكما يقول حسن العشماوى : « فان بعض الزملاء - الذين لم نسمع لهم يومئذ ! - رفضوا الى آخر لحظة قيام الجيش بحركة عسكرية كخطوة نحو الثورة العامة ، لأنهم لا يثقون فى حركات الجيوش . أما المتحمسون منا ومن غيرنا ، المؤملون كثيرا فى مستقبل الحرية ، فلم يستمعوا الى الزملاء الذين اشرت اليهم ، وراوا مخاطر مشاركة العسكريين فى الثورة اهنون من بقاء النظام القائم فى مصر (١٥٧) » .

وكان صالح أبو رقيق أول من علم بميعاد الثورة قبل وقوعها . وفى صباح اليوم السابق على الثورة مباشرة - كما يقول كمال الدين حسين : « ذهبنا الرئيس الراحل (عبد الناصر) وأنا الى السيد صالح أبو رقيق ، وكان من قادة الاخوان المسلمين ، وأخطرناه حسب اتفاقنا المسبق بموعد الثورة ، بهدف كسب تأييدهم لثورتنا . كما اتفقنا معه على ان تقوم قوات من متطوعى الاخوان بالمعاونة مع وحدات الجيش للسيطرة على طريق السويس ، لصد أى هجوم انجليزى محتمل أن يتحرك نحو القاهرة ، صباح يوم الثورة » (١٥٨) وقد اتصل صالح أبو رقيق بالهضيبى فى الاسكندرية - حسب قوله لى - وحصل على موافقته على مساندة الحركة (١٥٩) . وبذلك بدأت صفحة جديدة فى تاريخ الاخوان .

١٥٧ - حسن العشماوى ، المرجع المذكور ص ٢٢ - ٢٣ .

١٥٨ - كمال الدين حسين يروى قصة ثوار يوليو (المصور فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥)

١٥٩ - انظر حديثى مع صالح أبو رقيق : المرجع المذكور ص ١٠٨ .

الفصل الخامس

الاخوان والمشورة

عندما أيد الاخوان المسلمون « الضباط الاحرار » فى القيام بثورة ٢٣ يوليو ، كانوا يتصورون أن هذه الثورة قامت لحسابهم ، وأنهم سوف يحققون من خلالها التغيير المنشود . ويرجع السبب فى هذا التصور الى أنهم اشتركوا فى قيامها على نحو لم يسبق له مثيل فى أى انقلاب من انقلابات القصر . وهذا ما دعاهم الى الوقوف بكل قوة فى وجه فكرة عودة البرلمان الوفدى الاخير الى الاجتماع ، التى كانت مطروحة على بساط البحث فى الايام الاولى بعدد الثورة (١٦٠) ، وتقويت تلك الفرصة النادرة لنقل السلطة سريعا الى أيدي ممثلى الشعب ، قبل أن تخلص لب الضباط ويعضوا عليها بالتواجد - وهو ما حدث بالفعل .

فقد سارعوا فى يوم اول اغسطس الى اصدار بيان عن الاصلاح المنشود فى العهد الجديد ، هاجموا فيه الحياة النيابية السابقة هجوما شديدا ، واعلنوا أن التجارب الدستورية التى سلفت دون استثناء « لم تقدم نيابة صالحة ولا تمثيلا صحيحا » ! ، وأن الحياة البرلمانية « فى كافة العهود الحزبية » ! « انتهت الى أن أصبحت أداة تعطى شهوات الحكام ومظالم السلطان صيفة قانونية » . ومع أنهم طالبوا بالغاء الاحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المناهية لحرية ، الا أنهم اعتبروا دستور ١٩٢٣ « لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه » ، وطلبوا باستقاطه ، والمسايرة بمقتضى جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد « يستمد مبادئه من مبادئ الاسلام الرشيدة فى كافة شئون الحياة » . (١٦١) .

وبعد اسبوع واحد من هذا البيان ، كان سيد قطب يوجه رسالة أخرى فى جريدة الاخبار الى اللواء محمد نجيب ، يطالب فيها باقامة « دكتاتورية عادلة نظيفة » ، وقصر الحرية السياسية على « الشرفاء » فقط ، وحرمان « الموثنين » . وكانت حجته أن الشعب قد احتمل « دكتاتورية طاغية باغية شريرة مريضة مدى خمسة عشر عاما أو تزيد ، أفلا يحتمل دكتاتورية عادلة نظيفة ستة شهور ؟ » . (١٦٢) ولم يذكر سيد قطب بطبيعة الحال دور الاخوان فى التحالف مع تلك الدكتاتورية الطاغية الشريرة المريضة ! .

١٦٠ — المصرى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

١٦١ — انظر بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح المنشود فى العهد الجديد فى اول اغسطس ١٩٥٢ (عبد العظيم رمضان) : المرجع المذكور ، ملحق ٦ ص ٢٧٣ — ٨٨٧ .

١٦٢ — الاخبار فى ٨ اغسطس ١٩٥٢ ، نقلا عن عبد الله امام : المرجع

المذكور ١٠

والحقيقة التاريخية فان سيد قطب اعتبر الشيوعيين من « الشرفاء » ، في ذلك الحين . ففي مؤتمر الاخوان المسلمين الصحفى بشأن المسجونين السياسيين ، طلب للشيوعيين الحرية « كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان » ، ووصفهم بأنهم « من الشرفاء الذين ينبغى ان نقارعهم الراى بالرأى والحجة بالحجة ولا نلقاهم بالحديد والنار » (١٦٣) .

والحقيقة التاريخية أيضا ، فان سيد قطب ما لبث ان عدل عن هذا الراى فى الشيوعيين بعد ثلاثة أيام فقط ! ، بمناسبة حوادث كفر الدوار . فقد سارع بالصاقها بالشيوعيين دون تحقيق ، وكتب مقالا مؤثرا ذكر فيه انه « كان يحترم الضمير البشرى عن ان يكون من الدنس الى حد ان يحارب عهدا كالعهد الذى اشرق فجره منذ أيام . ولكن كم يخطئ الانسان فى تقدير مدى الدنس الكامن فى بعض قلوب الناس » ! (١٦٤) .

على ان تطور العلاقات بين الاخوان والثورة لم يلبث ان دفع بالاخوان وبضميرهم البشرى الى الوقوع فى « الدنس » نفسه الذى اعتقد سيد قطب ان الشيوعيين وقعوا فيه : دنس محاربة العهد الجديد .

فلم يكد يمضى وقت طويل حتى تبينت الجماعة ان الثورة لا تنوى ان تمضى الى جيوبهم ، او تخضع لهيمنتهم ، وانما تؤثر الحكم لحسابها الخاص . وكانت المناسبة عند ظهور مشروع الاصلاح الزراعى . فمع ان الاخوان طالبوا فى بيان اول اغسطس السالف الذكر بتحديد الملكية ، بعبارات لا لبس فيها ولا غموض - الا ان الحد الذى وضع ، وهو مائتا فدان لم يلق منهم قبولا . فقد كانوا يرون - كما قال لى صالح ابورقيق - ان يكون الحد الاقصى خمسمائة فدان ، ويتسولى حق الارث تفتيت هذا الحد فيما بعد (١٦٥) . على ان عبد الناصر رفض هذا الطلب فى المقابلة التى جرت بينه وبين الهضيبى فى بيت صالح ابو رقيق . وهنا اوضح المرشد فى صراحة انه لكى يؤيد الاخوان الثورة ، فانه يرى عرض الامور التى تتخذها الثورة عليها قبل اقرارها . ولكن عبد الناصر رد بأن هذا يعنى وضع الثورة تحت وصاية الجماعة ، وانه

١٦٣ - سيد قطب ، حركات لا تخيفنا (الاخبار - ١٥٦ - اغسطس

١٩٥٢ .

١٦٤ - نفس المصدر .

١٦٥ - حديثى مع صالح ابو رقيق فى : عبد الناصر وأزمة مارس .

يقبل فقط التشاور في السياسة العامة « مع كل المخلصين » من اهل الراى
دون التقيد بهيئة من الهيئات ، (١٦٦) .

كان معنى هذه الواقعة للاخوان ، أن الدكتاتورية التى كانوا يطمعون
فى أن يصيبوا بها الوفد والشيوعيين والأحزاب الأخرى ، سوف تكون
دكتاتورية عامة تشمل الجميع . وعندئذ انقسم الراى فى الجماعة ، فقد
راى البعض أن تتحفظ الجماعة فى اظهار تأييدها للثورة ، حتى لا تتيح لها
الفرصة للاستفادة من هذا التأييد فى توطيد اقدامها ثم الاستدارة اليها فى
النهاية . اما البعض الآخر فرأى ضرورة استمرار الجماعة فى اظهار تأييدها
لثورة حتى تبقى على الدوام قريبة منها . وحتى لا تترك لها الفرصة لطلب
التأييد من غيرها .

وقد جانت الفرصة لاختبار قوة هذين الرايين حين أطاح مجلس قيادة
الثورة بوزارة على ماهر وأسس رئاسة الوزارة الى اللواء محمد نجيب .
ففى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قرر المجلس اشتراك الاخوان المسلمين فى الوزارة
الجديدة ، واتصل عبد الناصر تليفونيا بحسن العشماوى يدعو له لمقابلته فى
ادارة الجيش فى الصباح الباكر . وفى هذا اللقاء — وعلى حد قول العشماوى
« أبلغنى اعتقال ثلاثة وسبعين شخصا من رجال السياسة والقصر
الملكى ، وعرض على اشتراك الاخوان فى الوزارة ، على أن أكون أنا أحد
الوزراء » . وقد تركت مسألة دخول الاخوان الوزارة ليقررهما مكتب الارشاد
.. وكان من راى الموافقة على أن يدخل الاخوان الوزارة ، حتى يكونوا
على بينة من سير الامور ، وحتى لا نترك الانتهازيين والمنافقين يلتفون حول
عبد الناصر وزملائه يوجهونهم الى السيطرة والاستبداد ، . (١٦٧) .

وفيما يبدو أن الهضبيى لم ينتبه لخطورة الاشتراك فى الوزارة عندما
اتصل به عبد الناصر تليفونيا فى حضور حسن العشماوى يطلب اليه ترشيح
ثلاثة للوزارة . فقد رشح له بصفته الشخصية كلا من منير دلة ، وحسن
العشماوى ، ومحمود أبو السعود . وكان القائمقام يوسف صديق حاضرا
هذا الحديث ، فشكك فى أهلية الاخوان للوزارة ، فاستدل حسن العشماوى
بالشيخ حسن الباقورى على وجود كفاءات فى الاخوان . فقبله عبد الناصر

١٦٦ — بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين :

الاهرام فى ١٥ يناير ١٩٥٤

١٦٧ — حسن العشماوى ص ٢٩ — ٣٠ .

على الفور وبحمس له ، فأصبح مرشحا أساسيا . على أن الهضيبي الحضيف لم يشأ البت في هذه المسألة الخطيرة بمفرده ، فأحالها الى مكتب الارشاد .

وقد تغلب رأى المعارض داخل المكتب بصورة حاسمة لمسألة الاشتراك . على أساس أن الاشتراك يقوى الثورة ويضعف الاخوان . أما انه يقوى الثورة فلانه يعطيها لونا اسلاميا يبرز مكانتها وسط الجماهير المصرية المسلمة ، ويمنحها ولاء الاخوان في كل مكان . وأما انه يضعف الاخوان ، فلان الاشتراك بهذا العدد القليل يضع سلطة القرار في يد الضباط ، ويحمل الاخوان أخطاء الثورة وأوزارها . وقد عبر محمد خميس حميدة عن ذلك - في استحياء - أمام محكمة الشعب . فذكر أن ما قاله مكتب الارشاد وقتذاك هو ان « وجود الاخوان في الوزارة قد يثير أشياء مافيش داعى ليها ، فقد يقول البعض ان الاخوان مشتركين في الحكم ، أو ان الثورة طلعت ليس لها لون خاص ، وربما وجود الاخوان فيها يعطيها لونا خاصا » (١٦٨) . وقد بلغ من اقتناع مكتب الارشاد بهذا القرار انه حين قبل الشيخ أحمد حسن الباقورى الوزارة ، قرر فصله .

كانت تلك أول مواجهة علنية بين الاخوان والثورة . فقد سحبوا من الثورة المصبغة التي كانت تود أن تستند اليها في مواجهة القوى السياسية الأخرى ، وهى المصبغة الاسلامية ، ورفضوا تحمل تبعات الحكم . وقد أدركت جماعات داخل الاخوان أن الثورة لن تغفر هذا الموقف ، فبرز رأى يرى انه طالما ان الثورة تتجه نحو الانفراد بالحكم ، واقامة دكتاتورية ليست عادلة ولا نظيفة - غير اسلامية - فمن الافضل القضاء عليها قبل أن تسيطر . وكان هذا رأى يستند الى أن الجماعة لا تزال في وضع يمكنها من هذه الضربة ، فقد كان طريق السويس ومناطق القنال مخفوره بمجموعة من الفدائيين ، كما كانت السفارات الأجنبية والمراكز الحساسة في القاهرة والاقاليم ومنازل عبدالناصر وزملائه وأشخاصهم يحرسها مجموعات من الاخوان في زى مدنى ليدفعوا عنها أى اعتداء من جانب المتطرفين .

على ان هذا رأى كان يلقى الاعتراض من حسن العشماوى ومن معه ممن كانوا يثقون فى عبد الناصر . وهو ما ندموا عليه بعد ذلك عندما يليغا . فيقول: « لقد علمتني الايام كم كنت مخطئا في تقدير أهمية وزارة الرئيس نجيب كمنقطة تحول لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولو كنت ممن يندمون على الماضى ،

لندمت على انى لم استمع الى قول الناصحين لى ان نقضى على تلك المجموعة قبل أن تسيطر . وكنا وقتذاك قادرين على ذلك . ولكنى لم أقبل أى محاولة للقضاء على عبد الناصر وزملائه ، ووقفت ومن يرى رأى ندفع عنهم أى اذى . واستمر عبد الناصر فى خطته يصفى الجيش من منافسيه ، ويصفى جبهة الشعب من معارضيه مستعينا بكل منهم على الآخر (١٦٩) .

فى ذلك الحين لم يكن عبد الناصر — فى الحقيقة — هو الذى يسيطر على الحكم ، بل كان مجلس قيادة الثورة . اذ كانت القرارات تتخذ بأغلبية الأصوات . وكانت هناك عناصر أخرى مدنية تدفع الثورة دفعا فى طريقها الدكتاتورى . وعلى رأسها سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ، الذى كان بحكم انتمائه الى الحزب الوطنى يكن الكراهية والحقد للوند ويعمل على القضاء عليه . ولم يكن الضباط يمانعون كثيرا فى الانصياع لرغبات أعداء الوند وقبول خدماتهم التى يتطوعون بها طالما انها تمكن لهم فى الحكم . وكان من المشروعات التى تفتق عنها ذهن سليمان حافظ وقتذاك لضرب الوند ، هو قانون تنظيم الاحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، الذى قصد به أن يكون مقدمة لحل الوند .

على أن هذا القانون ما لبث أن اصاب الاخوان باصابة مباشرة . فقد ورد فى الفقرة الثانية من المادة الاولى منه ، أنه : « لا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض عملية اجتماعية أو ثقافية أو دينية (١٧٠) وبذلك ترك لجماعة الاخوان المسلمين حق اختيار أن تعلن نفسها جماعة دينية بحقة ، وبذلك تكون قد فقدت الحق فى مزاوله النشاط السياسى ، ولا تكون فى حاجة — من ثم — الى تقديم اخطار باعادة تكوينها ، أو الافصاح عن صفتها السياسية بصورة علنية ، ويكون ذلك بتقديم اخطار باعادة تكوينها طبقا للقانون .

وقد انقسمت الجماعة قسمين ، فبينما كان رأى المرشد حسن الهضيبي عدم تقديم اخطار لاعادة تكوين الجماعة ، واعتبارها جمعية بعيدة عن مزاوله النشاط السياسى ، كان معظم أعضاء الهيئة التأسيسية يعارضون هذا الرأى (١٧١) .

١٦٩ — حسن العشماوى ، المرجع المذكور ص ٣٠ — ٣١ .
١٧٠ — وزارة العدل : التشريعات الصادرة خلال الستة شهور الاولى لعهد التحرير ١١٦٣ ص ١٦٧ وما بعدها (المطبعة الاميرية) .
١٧١ — الاهرام فى ١١ اكتوبر ١٩٥٢ .

وقد استقر الرأي على حل وسط ، يتيح للجماعة مزاولة النشاطين .
وهو فصل العمل الدينى عن العمل السياسى ، فتحفظ الجماعة بصفتها
الدولية كجماعة دينية ، وتتولى بهذه الصفة العمل الدينى ، ويتولى العمل
السياسى شطر منها كحزب أو هيئة سياسية تقدم الاخطار باسمها (١٧٢) .
وتنفيذا لهذا الرأي سارع حسن الهضيبى فى أواخر سبتمبر ١٩٥٢ بتقديم
اخطار عن ايداع مالية الهيئة البالغ قدرها ٧٩٣٥ جنيها بالبنك العربى
المصرى ، قبل أن يبلغ عن قانون الهيئة أو نظامها أو أسماء الاعضاء
المؤسسين (١٧٣) .

على أن هذا الحل لم يلبث أن أثار صعوبات أوجدت كثيرا من الجدل بين
اعضاء الجماعة . فطبقا لما أوردته جريدة الاخبار فى ذلك الحين ، فإن هذه
الصعوبات كانت تتمثل فى الآتى :

أولا — الموظفون المحرم عليهم الاشتغال بالحزبية ، يؤلفون الجزء الأكبر
من قادة الاخوان . فالسكرتير العام ، وأمين الصندوق ، وسنه آخرون من
أعضاء مكتب الارشاد والبالغ عددهم اثنا عشر عضوا — موظفون . فضلا
عن أن غالبية رؤساء شعب الاخوان فى الأقاليم هم أيضا موظفون . وتطبيق
القانون الجديد عليهم معناه استبعادهم من مركز القيادة واعتبارهم أعضاء
غير مؤسسين .

ثانيا — الاموال التى أودعها المرشد للاخوان فى البنك ، وأبلغ عنها وزير
الداخلية هى أموال « الجماعة » الدينية وأموال « الهيئة » السياسية معا .
ولكن اذا انفصلت « الجماعة » عن « الهيئة » — كما يقضى القانون — فانها
ستفصل دون أن يكون لها مال ، لأن هذه الاموال أودعت باسم الهيئة وباسم
الشطر السياسى منها دون سواه .

ثالثا — الطلبة والجوالة يكونون جزءا كبيرا من قاعدة الاخوان
المسلمين فى نشاطهم السياسى . والغالبية العظمى من هؤلاء لا تزيد اعمارهم
على واحد وعشرين عاما ، مما يقتضى ابعادهم عن النشاط السياسى ، الامر
الذى يؤثر فى قوة الاخوان كحزب .

وقد أثارت تلك الصعاب كثيرا من الجدل بين أعضاء مكتب الارشاد فى
القاهرة ، ورؤساء المناطق فى الأقاليم . ومن أجل ذلك دعيت الجمعية
التأسيسية للهيئة للانعقاد لحسم الموضوع (١٧٤) .

-
- ١٧٢ — الاهرام فى ٨ أكتوبر ١٩٥٢ .
 - ١٧٣ — الاهرام فى أول أكتوبر ١٩٥٢ .
 - ١٧٤ — الاخبار فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

وقد تم عقد الجمعية التأسيسية للأخوان مرتين ، ولم يسفر الاجتماعان الا عن تمسكها باعتبار الاخوان هيئة سياسية . فبالإضافة الى ان هذا الحل يمنع الازدواجية ، فانه يتفق مع فكرة الاخوان وفهمهم للاسلام ، وهو أنه لا يفرق بين الدين والدولة . ولذلك حين حدث في الاجتماع الثانى ان تغيب المرشد لمرضه ، انتهز بعض أعضاء مكتب الارشاد الفرصة ليصروا على تقديم الاخطار جامعا شاملا للجماعة كلها كحزب . ولما كانوا أغلبية ، فقد أرسلوا الاخطار فى اليوم التالى (يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢) .

وقد كان عدد الاعضاء المؤسسين الذين تضمنهم الاخطار ثلاثة فقط ! اختارهم مكتب الارشاد من اعضائه ، وهم : السيد محمد حسنى عبد الباقى ، وقد اعتبر ممثلا للقاهرة ، والدكتور محمد خميس حميدة ، ممثلا للوجه البحرى ، ومحمد فهمى أبو غدير المحامى ، ممثلا للوجه القبلى . ولم يتضمن الاخطار المرشد وبقية أعضاء المكتب ! . وقد سبق فى تفسير ذلك ان مكتب الارشاد العام حينما اراد اعتبار اعضائه جميعا هم المؤسسون ، اتضح له ان المرشد العام غير مقيد فى جداول الانتخابات البرلمانية ، وأنه لا مفر من عدم وضع اسمه بين أسماء المؤسسين ، طبقا للقانون الذى كان يشترط التقييد فى جداول الانتخاب فى عضوية الهيئة التأسيسية ، وقد خشى المكتب أن يؤدى وضع أسماء اعضائه جميعا دون اسم المرشد فى قائمة المؤسسين الى تصديق اشاعة ان هناك خلافات داخل الهيئة ، فاتفق الاعضاء على الاكتفاء باختيار ثلاثة من الاخوان القدامى ممن لم تقترن اسمائهم فى الصحف بأسماء الاخوان (١٧٥) .

على ان هذا الذى اراده الاخوان من اخفاء معالم الخلاف لم ينجح ، لان المرشد لم يكده علم بالاخطار حتى امتنع فى منزله ، وقرر الاستقالة ما لم تعدل الهيئة التأسيسية عن قرارها . وقد اتفق معه بعض الاخوان على دعوة الهيئة مرة ثالثة لاعادة النظر ! ، ولكن الآخرين صارحوه بأنه بعد أن اتخذت الهيئة قرارها مرتين ، فلا داعى لاعادة النظر . ولم تلبث أن جرت اجتماعات لبعض كبار الاخوان لاختيار مرشد جديد فى حالة اصرار الهضيبى على الاستقالة . بل ان البعض كان يحبذ فى الحقيقة اتخاذ هذا الاجراء لو تيسر ذلك ، فعلى حد قول أحد كبار الاخوان فى ذلك الحين : « ان كثيرا من زملائه يرون أن استمرار الدعوة التى يقوم بها الاخوان ، تتطلب أن يكون لهم مرشد

لا يفكر فى الاستقالة من حين لآخر ، ولا يلوح بها ، . على ان المسألة انتهت
بسفر عبد القادر عودة ، وكيل الاخوان الى الاسكندرية لمقابلة الهضيبى ، ثم
عودته منها ليصرح بأن « المرشد باق . . باق » ! (١٧٦) .

على كل حال فقد عبر الاخوان فى اخطارهم الذى قدموه طبقا للقانون
عن رأيهم فى الاشتغال بالسياسة فى صراحة تامة . فقد أعلنوا ان « أهداف
الاسلام وغاياته تشمل شئون الحياة كلها . والاسلام لا يفرق بين الدين
والدولة . . والاخوان المسلمون حينما يزاولون نشاطهم المتعدد الالوان ،
ليس لهم الخيرة ، فيما يأخذون وما يدعون ، فاذا اشتغل الاخوان بسياسة
مصر الداخلية والخارجية فيما يشتغلون ، فانما يشتغلون بأمر الاسلام ،
وينزلون على حكم الدين ، ويمارسون نشاطا دينيا محضا هو فرض على
كل مسلم مهما كانت صفته . فان لم يكن بد من اخضاع نشاطنا السياسى
لقانون الأحزاب ، فائنا نقدم اليكم وجهة نظرنا مصحوبة بالقانون الأساسى
لهيئة الاخوان المسلمين وبأسماء الاخوان المؤسسين .

وقد صدر القانون الأساسى بمقدمة ورد بها انه فى ٨ سبتمبر ١٩٤٥
وافقت الجمعية العمومية للاخوان المسلمين على قانون النظام الأساسى للهيئة
وأصبح نافذا من هذا التاريخ . ولما تطورت الدعوة ، واتسعت ميسادين
نشاطها ، وعلى ضوء التجارب التى مرت بها خلال هذه الفترة ، رأى المرشد
العام للاخوان المسلمين ان يقترح على الهيئة التأسيسية المنعقدة فى اوائل
عام ١٩٤٨ ادخال بعض التعديلات ، فوافقت الهيئة على ذلك ، واقرت تأليف
لجنة من الأساتذة طاهر الخشاب وصالح عشاوى وعبد الحكيم عابدين ،
لاجراء هذا التعديل وتمت الموافقة عليه فى ٢١ مايو من السنة نفسها .

وقد تضمن القانون الأساسى ثمانية ابواب وصفت فيها الهيئة نفسها
بأنها « هيئة اسلامية جامعة تعمل لتحقيق الاغراض التى جاء من أجلها
الاسلام الحنيف وما يتصل بهذه الاغراض » ، وذكرت من هذه الاغراض : شرح
دعوة القرآن الكريم شرحا يردها الى فطرتها وشمولها ويعرضها عرضا يوافق
روح العصر ، وتقريب وجهات النظر بين الفرق الاسلامية المختلفة وتنمية
الثروة القومية وحمايتها وتحريرها ، والعمل على رفع مستوى المعيشة ،
وتحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعى لكل مواطن ، والمساهمة فى
الخدمة الشعبية ، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرزيلة ، وتشجيع اعمال

البر والخير . وتحرير وادى النيل والبلاد العربية جمعاء والوطن الاسلامى بكل اجزائه من كل سلطان اجنبى . ومساعدة الاقليات الاسلامية فى كل مكان ، وتأييد الوحدة العربية تأييدا كاملا ، والسير الى الجامعة الاسلامية . وقيام الدولة الصالحة التى تنفذ احكام الاسلام وتعاليمه وتحرسها فى الداخل وتبلغها فى الخارج . ومناصرة التعاون العالمى .

ويلاحظ فى هذا البرنامج انه يحمل ايدىولوجية الاخوان فى الرجوع بالاسلام الى تعاليمه الاولى : « رد دعوة القرآن الكريم الى فطرتها ، وعرضها عرضا يوافق روح العصر » . وشمولية الاسلام : « قيام الدولة الصالحة التى تنفذ احكام الاسلام وتعاليمه عمليا » . والجامعة الاسلامية : « هى نهاية المطاف بعد الوحدة العربية . ولكن البرنامج يخلو من شىء عن « الخلافة الاسلامية » ، كما يتميز بالغموض وعدم التحديد بالنسبة لموقف الاخوان من علاقات الانتاج ، فلا شىء اكثر من « تحقيق العدالة الاجتماعية » ، وهو نص مائع . وهو يتحدث عن « تحرير الثروة القومية » ، ولا يحدد المقتصب ولا الوسيلة .

وقد حدد القانون الوسائل التى يعتمد عليها الاخوان لتحقيق البرنامج السالف الذكر ، وتتلخص فى الدعوة بطريق النشر والاذاعة وتجهيز الوفود والبعثات فى الداخل والخارج ، وتربية الاخوان « وتكوينهم تكوينا صالحا بدنيا بالرياضة ، وروحيا بالعبادة ، وعقليا بالعلم . والتوجيه عن طريق وضع المناهج الصالحة فى كل شئون المجتمع . والعمل ، وذلك بانشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية ، واقامة المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجىء . ولم يتحدث عن السعى الى الحكم .

وفضلا عن ذلك فقد حدد القانون الهيئات الادارية الرئيسية للاخوان على النحو الآتى : اولا ، المرشد العام ، وهو الرئيس العام لهيئة مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية . ثانيا ، مكتب الارشاد العام ، وهو الهيئة الادارية العليا للاخوان المسلمين ، والمشرف على سير الدعوة ، والموجه لسياستها وادارتها . ثالثا ، الهيئة التأسيسية ، وهى مجلس الشورى للاخوان والجمعية العمومية لمكتب الارشاد . وقد حتم القانون على المرشد الدعوة الى مؤتمر عام كل سنتين من رؤساء شعب الاخوان للتقاهم فى الشئون المختلفة التى تتصل بالدعوة واستعراض خطواتها (١٧٧) .

على هذا النحو يكون الاخوان قد عبروا عن تصميمهم على التحول الى حزب سياسى ، والدخول فى المعترك السياسى بكل ما يحمله ذلك من معان ونتائج . على ان وجود الجناح المؤيد للثورة داخل الجماعة قد انقذها من الخضوع لقرار حل الأحزاب ، فقد تم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية من الجماعة تفسيراً عما اذا كانت اهدافها ستعمل على تحقيقها عن طريق اسباب الحكم كالاتخابات ، وان يكون رد الاخوان بالنفى (١٧٨) . ويعترف حسن العشماوى بدور عبد الناصر فى هذا الشأن فيقول : « وقد بذل عبد الناصر فى هذا السبيل جهداً لا أنكره ، برغم معارضة بعض زملائه له وبرغم ما وجد فى هذا السبيل من متاعب من الاخوان انفسهم ، الذين لم يكن لزاماً على أن أبلغهم بما أسره الى عبد الناصر » (١٧٩) . وعلى كل حال فان الجماعة كانت قد احتاطت لذلك فى قانونها الاساسى - كما ذكرنا - فلم تذكر شيئاً عن عزمها على تحقيق برنامجها عن طريق الحكم ، واكتفت بإضافة عبارة تقول : « وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة » ، فصار نص الفقرة : « يعتمد الاخوان المسلمون فى تحقيق هذه الأغراض على الوسائل الآتية ، وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة » .

على كل حال ، ففى ذلك الحين كانت الثورة قد فقدت تأييد جميع القوى السياسية فى مصر ، فيما عدا الاخوان . ففى يوم ١٠ ديسمبر أعلنت سقوط دستور ١٩٢١ ، وفى ١٦ يناير صوبت ضربتها الى الوفد بقانون حل الأحزاب ، وفى يوم ١٨ يناير أصدرت مرسوماً بقانون باعتبار التدابير التى اتخذتها « رئيس حركة الجيش » من أعمال السيادة العليا - أى لا تخضع لرقابة القضاء . وفى يوم ١٠ فبراير أعلنت دستور الانتقال الذى اكملت به استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية (١٨٠) .

ولم يكن لدى الاخوان ما يدفعهم لمعارضة هذه القرارات والقوانين جميعها ، لانها كانت تسير وفق مصلحتهم فى التخلص من أعدائهم القدامى : الوفديين والشيوعيين . وقد اعتبرت الجماعة فترة السنوات الثلاث لدستور الانتقال ، فترة « معقولة لعمل الاجراءات التطهيرية اللازمة قبل الوصول

١٧٨ - محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ص ٧٧ - ٨٨ (دار الكتاب

النموذجى ١٩٧٥) .

١٧٩ - حسن العشماوى : المرجع المذكور ص ٢٢ .

١٨٠ - عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٢٥ - ١٢٦ .

الى اوضاع برلمانية سليمة ونظيفة (١٨١) . وكان اكبر ما يهم الاخوان في هذه الاجراءات هي انها تترك لهم الساحة لفرض شروطهم على الثورة مقابل التأييد . وهو ما سارعوا اليه بعد اعتقال عدد من ضباط المدفعية يوم ١٥ يناير بدعوى تدبير مؤامرة لاغتيال ضباط الثورة .

فقد حضر الى مكتب عبدالناصر كل من صلاح شادى ومنير دلة ، وطلبوا اليه « تكوين لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها » . ولكن عبد الناصر — وفقا للرواية الرسمية — رد قائلا : « لقد قلت للمرشد سابقا اننا لن نقبل وصاية ، واننى اكررها اليوم مرة اخرى فى عزم واصرار » (١٨٢) . وقد برر منير دلة هذا المطلب بأنه « كان رايًا شخصيًا ، وما كان يمثل رأى الجماعة » (١٨٣) .

وفى الفترة التالية كان الصراع يدور بين اضلاع مثلث جدلى ، يقف فى جانب منه الاخوان ، وفى الجانب الثانى الثورة ، وفى الجانب الثالث الانجليز . وفى الوقت الذى كانت الثورة تسعى حثيثا للحصول على مكسب سياسى فيما يتعلق بالقضية الوطنية عن طريق التفاوض مع الانجليز تعزز به مركزها فى الجبهة الداخلية ، اتجه الانجليز الى القوة السياسية الوحيدة الباقية فى الساحة الشعبية ، وهى قوة الاخوان ، للحصول منها على ما عجزت عن تحصيله من الثورة ، وسحب السجادة من تحت اقدامها . وفى الوقت نفسه كانت الثورة تستغل الخلافات داخل الاخوان لاحداث انشقاق بينهم ، على اعتبار ان كل قوة تنتقص منهم تضاف لحسابها .

وبالنسبة للمفاوضات بين الانجليز والاخوان ، فكما هى العادة فى كل مفاوضات لا تستند الى جبهة داخلية قوية ، فان الصراع المكثوم بين الثورة والاخوان كان له تأثيره فى موقف الاعتدال الذى وقفته الجماعة اثناء المفاوضات خوفا من الحرب فى جبهتين : جبهة الثورة وجبهة الانجليز . فقد وافقت الجماعة على ما قبله عبد الناصر فى اتفاقية الجلاء بعد ذلك بعام ، وهو بقاء خبراء انجليز فى قاعدة قناة السويس ، وحق عودة القسوات البريطانية الى القناة ، واستخدام القاعدة فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على اى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول

١٨١ — محكمة الشعب : الجزء السادس شهادة منير دلة ص ١٢٠٧ .

١٨٢ — انظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل الاخوان : الاهرام فى ١٥

يناير ١٩٥٤ .

١٨٣ — محكمة الشعب : الجزء السادس ص ١٢٢٨ — ١٢٣٢ .

الجامعة العربية او على تركيا ، والتشاور على العمسودة فى حالة خطر الحرب (١٨٤) .

وقد أدرك الانجليز من خلال هذه المفاوضات أن الاخوان ليسوا بالتطرف الذى كانوا يخشون . فقد قبلوا التفاوض معهم ، كما قبلوا الأسس السالفة الذكر للاتفاق . وأثبتوا بذلك أنهم أكثر اعتدالا من الوفد ، الذى ألغى معاهدة ١٩٣٦ ، ونص فى برنامجهم عقب قيام الثورة على : « نبذ المفاوضات نبذ النواء ، ونبذ الدفاع المشترك ، ومشروع قيادة الشرق الاوسط (١٨٥) .

وكان الاخوان يسعون فى الحقيقة الى ترك هذا الانطباع لدى الانجليز . فقد ذكرنا أن موقف قيادتهم اثناء معركة القناة سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان موقفا متخاذلا ، فقد تبرأت تماما من كل شبهة تتعلق بالاشتراك فى العمل الوطنى ، وتبرأت من دعوة شياب الاخوان الى مقاطعة الانجليز وتبرأت من استخدام القوة او نية استخدامها ، وتبرأت من مجلة « الدعوة » حين هاجمت تعيين حافظ عفيفى لضرب الحركة الوطنية ، وفى الفترة التى أباح فيها بعض علماء الدين ، مثل الشيخ أبو العيون ، سكرتير عام الازهر ، والشيخ على الخفيف دماء الانجليز علنا فى الصحف (١٨٦) - كانت قيادة الاخوان المسلمين ترفض علنا العنف كوسيلة لاجراج الانجليز . وقد كان قبول قيادة الاخوان المسلمين لاسس الاتفاق السالفة الذكر مقصودا به اقناع الانجليز بمزايا الاخوان . وقد عبر الهضيبى عن ذلك فى صراحة تامة قائلا : « انا على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا الاخوان المسلمين ، وسكف عن اعتبارهم شيئا مفرعا كما حاول البعض أن يصورهم » (١٨٧)

والتبرير الذى نراه لهذا المسلك ، هو أن اقامة الحكومة الاسلامية كان الهدف الاسمى للاخوان المسلمين ، وكانوا على استعداد لتقديم كثير من التضحيات فى سبيل الوصول اليه ، بدليل أن نفس قيادة الاخوان رفضت معاهدة الجلاء التى أبرمها عبد الناصر رغم موافقتهم على أسسها ، لأنها تمت لحساب دكتاتورية عبد الناصر وليست لحساب الحكومة الاسلامية .

١٨٤ - عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٣٠ - ١٣٦ .

١٨٥ - نفس المصدر ، انظر الملحق رقم ٤ .

١٨٦ - الجمهور المصرى فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .

١٨٧ - أورد النص أحمد حمروش : قصة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الاول ص ٢٩٧ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٤) .

الفصل السادس

الصراعات الداخلية بين الأخوان المسلمين

راينا كيف كان الصراع يدور بين اطراف مثلث جسدلى يقف فى جانبه الاخوان ، وفى الجانب الثانى الثورة وفى الجانب الثالث الانجليز . وفى ذلك الحين ، وبينما كانت نذر الصراع على السلطة تظهر بين الاخوان المسلمين والثورة ، اخذ عبدالناصر فى ضرب الاخوان من الداخل ، باستغلال الصراعات التى تفاقمت بينهم : بين جماعة حسن الهضيبى وجماعة صالح عشمواوى من جهة ، وبين جماعة الهضيبى والتنظيم السرى من جهة اخرى . وكان قد نجح — حسب قول حسن العشمواوى — فى ان «يضم الى صفه كثيرا ممن لا انكر اخلاصه وقضنه» . ولكن الظروف كانت مواتية لخروجهم عن وحدة الصف ، . وقد قدر للصراع الثانى ، ان يفجر الصراع الاول على نحو لم يسبق له مثيل .

فقد زائنا كيف دب الصراع بين عبد الرحمن السندى والمرشد العام حسن الهضيبى منذ اليوم الاول لتعيينه مرتسدا ، وكيف عجزت اللجنة التى تشكلت من محمد خميس حميدة وعبد العزيز كامل والدكتور حسين كمال الدين عن معالجة المشكلة علاجا جذريا ، وانتهت الى انشاء قسم الأسر لازالة السرية تدريجيا . وكان من الطبيعى ان تثبت هذه المعالجة عدم جدواها ، فقد استمر النزاع بين الهضيبى والسندى ، واصبح الهضيبى معزولا تماما عن التنظيم لا يدري شيئا عنه . وهذا ما يؤكده محمد خميس حميدة ، فقد ذكر انه بعد ان انتهت مهمة اللجنة عاد الى المنصورة ، وكان ذلك قبل الثورة ، وفى فبراير ١٩٥٣ جاء الى القاهرة وانتدب نائب مرشد ، « ووجدت الحالة متحسنتش ، والأضطراب قائم فى صفوف الجماعة ، ومشكلة النظام (السرى) ما زالت متعسرة ، وما تمتش حاجة كما يجب ان يكون . فقابلت عبد الرحمن السندى ، وقفت له : « ان وضع الجماعة بهذا الشكل مقلقل ، واحنا بنلتقى جميعا على الدعوة العامة ، وما بنلتقىش على افراد . لازم تحل هذا الوضع ، لان الاخوان مرتبطين بك ارتباط كبير » . فوافق على الاشتغال فى قسم الرياضة . ومشيت الامور مدة حوالى شهرين ، وبعدين حصل اضطراب ، وجه عبد الرحمن السندى ، وقال : « ان حسن الهضيبى بيعمل نظام جديد . فسألت الهضيبى : فيه نظام جديد بيتعمل ؟ ، فقال : ابدا ! ولكن عبد الرحمن قال لى ان فيه اسستحالة ، ولا يستطيع ان يسير فى العمل او يتعاون مع المرشد (١٨٨) .

كان تنحى عبد الرحمن السندى عن رئاسة التنظيم والاشتغال فى قسم الرياضة ، هزيمة لفريق التعاون مع عبد الناصر ، الذى كان قد استطاع

اجتذاب السندى اليه (١٨٩) . وانتصارا لفريق الهضيبي الموالي لفكرة الوصاية على الثورة . لذلك هب عبد الناصر يطالب الاخوان بحل تنظيمهم السرى لحماية لحركة الجيش . فقد استدعى محمد خميس حميدة والسيد سابق والباقورى ومحمود عبد اللطيف (سكرتير وزير الاوقاف) الى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة ، وحضر الاجتماع فى مجلس قيادة الثورة جمال عبدالناصر وأتور السادات وصلاح سالم وكمال الدين حسين . وتناول عبد الناصر فى حديثه موقف الاخوان فى رحلة الصعيد ، وقال ان للاخوان تشكيلات فى الجيش ، وهو لا يريد هذه التشكيلات ، لان وجودها يؤدى الى اضطرابات ما يصحش انها تكون موجودة ، كما انه لا يريد وجود تشكيلات فى البوليس كذلك . ثم تناول النظام السرى بشكل عام ، وقال : « ان التنظيم السرى مايكونش موجود » (١٩٠) .

على أن مطالبة عبد الناصر بحل التشكيلات الاخوانية والتنظيم السرى لم تلق الا استجابة شكلية . فقد ابلغ محمد خميس حميدة المرشد العام مادار من حديث مع عبد الناصر فى هذا الشأن ولكن المرشد رد بأنه لا توجد تشكيلات خاصة للاخوان فى الجيش ، «الا اننا نعطي فكرة اسلامية للجنود»! وقد رد عليه محمد خميس حميدة قائلاً : «طيب دى موش محتاجة لتشكيلات»! أما بخصوص تشكيلات البوليس ، فقد كان يقوم بها صلاح شادى ، وقد تعهد بمنعها . « ولكن بعد فترة ظهر ان فيه تشكيلات فى الجيش وتشكيلات فى البوليس » (١٩١) .

وفى الواقع ان الصراع على التنظيم السرى بين عبد الرحمن السندى والهضيبي كان قد اشتد فى تلك الفترة . فقد قبل عبد الرحمن السندى - كما رأينا - التنحي عن رئاسة التنظيم والاشتغال فى قسم الرياضة ، على اساس ما قيل له من ان نية الجماعة متجهة الى حل التنظيم ، وقد حل محله زميله محمود الصباغ (١٩١ م) . ولكنه ما لبث بعد فترة وجيزة أن تبين له ان الهضيبي يقوم بتكوين تنظيم جديد من انصاره ، وانه يعمل فى الوقت نفسه للتخلص منه . وهنا التقى بالمرشد وواجهه ، وخرج من المقابلة بانطباع انه « لافائدة ، وانه من المستحيل التعاون مع المرشد » (١٩٢) .

-
- ١٨٩ - أحمد حمروش : المرجع المذكور .
١٩٠ - محكمة الشعب : الجزء الخامس ص ١٠٩١ - ١٠٩٢ .
١٩١ - محكمة الشعب : الجزء الثانى ص ٦١٧ - ٦١٩ .
١٩١ م - نفس المصدر شهادة محمد فرغلى ص ٧٠٢ .
١٩٢ - نفس المصدر ص ٥٦١ - ٣ ، الجزء الخامس ١٠٢٩ - ٣١ .

وقد جرت الامور بعد ذلك في طريق تصادم دموى ، فان الهضيبي كان قد استطاع أن يضم اليه المهندس السيد فايز ، وهو الرجل الثاني في التنظيم . فاتيحت له بذلك الفرصة للنفوذ الى اسرار الجهاز السري ومعرفة افرادة ، ولكن في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٥٣ ، اى في اليوم الذي كان مقررا أن يتسلم فيه من السيد فايز تقريراً يشمل تفاصيل وبيانات الجهاز السري ، تلقى السيد فايز طرداً من الديناميت في شكل هدية من الحلوى بمناسبة مولد النبي ، انفجر فيه وفي شقيقه الصغير (١٩٣) .

وقد كان هذا الحادث نزوة الصراع بين عبد الرحمن السندى والهضيبي وضربة موجهة الى الاخير وفريقه . ولما كانت كل الجهود التي بذلت الى ذلك الحين لقطع الصلة بين السندى والتنظيم السري قد اثبتت عدم جدواها ، بسبب سيطرة السندى على التنظيم بواسطة مجموعته ، فقد بدا ان الطريق لابعاد السندى ، هو طرده ومجموعته من الجماعة بأسرها . ولما كان مثل هذا القرار لا يصدر الا عن مكتب الارشاد (١٩٣ م) ففى نفس يوم الحادث دعا الهضيبي الى عقد اجتماع لمكتب الارشاد ، لاتخاذ قرار بطرد السندى ومجموعته . ويقول ميتشل ان الاصوات كانت متساوية ، اى خمسة الى خمسة ، وقد حسم صوت الهضيبي الامر ، وصدر قرار مكتب الارشاد بفصل كل من عبد الرحمن السندى ومحمود الصباغ واحمد زكى واحمد عادل (١٩٤) .

ويفهم من كلام يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السري الجديد بعد عبد الرحمن السندى ، أنه كانت هناك لجنة عليا تشرف على الجهاز السري مكونة من الشيخ سيد سابق والشيخ محمد فرغلى والدكتور محمد خميس حميدة ومحمود الصباغ واحمد زكى واحمد عادل وعبد الرحمن السندى . وهذه اللجنة تؤدي بالنسبة للتنظيم السري نفس الدور الذى تؤديه الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين . وقد جرى خلاف داخل اللجنة ، فقد كان البعض يرى ان عبد الرحمن السندى هو مؤسس هذا النظام ، بينما كان البعض الآخر ،

١٩٣ — ميتشل : المرجع المذكور ص ٢٥٦ ، محكمة الشعب الكتاب الاول محاكمة عبد اللطيف ص ٤٩

١٩٣ م — محكمة الشعب ص ٥ شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٧٤

١٩٤ — ميتشل : المرجع المذكور ص ٢٥٦ ، محكمة الشعب : شهادة

السيد حسين أبو سالم ، الجزء الثانى ص ٣٥١ — وكان الشيخ محمد فرغلى

هو الذى قدم اقتراح فصل عبد الرحمن السندى (نفس المصدر ، الجزء

الخامس ص ١٠٧٣ شهادة محمد خميس حميدة) .

خصوصا محمد فرغلى ينكر ذلك . وقد انتهى الخلاف بفضل السندى ورفاقه . وقد دار نقاش حول من يخلف السندى ، واستقر الراى على اختيار يوسف طلعت ، وهو قاجر حبوب كان على صلة بحسن الهضيبى قبل ان يكون مرشدا ، وعمل على انتخابه مرشدا عاما ، رئيسا للتنظيم ، فعين بعد موت السيد فايز بيومين (١٩٥) .

وقد فجر فصل عبد الرحمن السندى ورفاقه الثلاثة اكبر انقسام وقع فى الاخوان المسلمين الى ذلك الحين . فقد افتهز خصوم الهضيبى ظروف فصل هؤلاء الاعضاء دون تحقيق أو حيثيات فصل ، لتحريك القاعدة الشبائية للاخوان ضد الهضيبى مطالبة باجراء تحقيق فى أسباب هذا الفصل . وقد أخرج الهضيبى ولم يجد ما يقوله الا ان « للمكتب أن يصدر ما يشاء من قرارات ، ولا يسأله أحد عن الأسباب ، والاسلام لا يعرف قداسة مخلوق ، (١٩٦) » .

وبذلك تحولت قضية الصراع على التنظيم السرى الى قضية صراع على الديموقراطية داخل الاخوان ، وتلك كانت الصورة التى خرجت بها الى الراى العام فى أواخر نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ .

فقد وصف صالح عشاوى ، رئيس تحرير مجلة « الدعوة » المناهضة للهضيبى ، الأربعة المفضولين بأنهم : « من صنفوة الاخوان العاملين الذين لهم سيقهم وبلاؤهم فى الدعوة » وروى ما حدث ، فذكر أن بعض الاخوان حاولوا الاستفهام من أعضاء مكتب الارشاد أو الهيئة أو المرشد العام عن أسباب فصل هؤلاء الأربعة ، فلم يفلحوا ، « وكانت النتيجة أن ضاقت السبل ببعض المتكرين ، فأتجهوا الى المركز العام ، واعتصموا وأعلنوا انهم لن يخرجوا حتى تصحح الأوضاع وتسير الامور فى مجراها الطبيعى ، (١٩٧) » . كانت المطالب التى تقدم بها المعتصمون فى ذلك الحين تقضى باعتبار قرار فصل الاعضاء الأربعة وفقا مؤقتا ، وتشكيل لجنة للتحقيق ، ووقف مكتب الارشاد حتى تبت الهيئة التأسيسية فى أمر وجوده مستقبلا ، وانشاء لجنة

١٩٥ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ص ١١٢٠ — ١١٢١ ، الجزء

السادس ص ١٢٠٠ — ١٣١٢ .

١٩٦ — صالح عشاوى ، المبادئ لا الاشخاص (الدعوة فى أول

ديسمبر ١٩٥٣ عدد ١٤٦) .

١٩٧ — ... ١١ ...

من هؤلاء الاعضاء انفسهم لادارة التنظيم لحين اجتماع الهيئة التأسيسية (١٩٨) .

وفي المساء ، توجه الى مكان الاعتصام عدد من اعضاء الهيئة التأسيسية ، على رأسهم : صالح عشاوى ، ومحمد الغزالى ، واحمد عبد العزيز جلال ، وسيد سابق ، وعبد العزيز كامل ، وطاهر الخضرى ، وعبد قاسم ، ومحمد سليمان ، ومحمد الخضرى ، وعبد القادر عودة - وذلك للتفاهم مع المعتصمين (١٩٩) .

وبطبيعة الحال : فان موقف الثلاثى صالح عشاوى ومحمد الغزالى واحمد عبد العزيز ، كان منحازا لمطالب المعتصمين . فقد أوردت مجلة « الدعوة » ان الوفد الذى توجه الى المركز العام ، حاول التفاهم مع المعتصمين ، « ووعدهم بأن تنظر ظلامة أى معتظم ، وتبرئة كل غير ذى ذنب ، ومعاقبة كل مسيء حسب تقاليدنا الاسلامية وآدابها » (٢٠٠) .

وسرعان ما تطور الموقف حين أرسل الاعضاء الموجودون فى المركز العام وفدا منهم الى بيت المرشد لمناقشة الموقف معه ، وكان هذا الوفد مكونا من محمد الغزالى ، واحمد عبد العزيز ، وعبد القادر عودة وطاهر الخشاب ومحمد سليمان . ولم يكن المرشد موجودا ، ولكن بيته كان يغص بأنصاره وعلى رأسهم : صالح ابورقيق ، وحسين كمال الدين ، وعمر الاميرى ، وهارون المجددى ، وفريد عبد الخالق ، وعبد البديع صقر . وهناك فى هذا الجسو المحموم بالصراع ، اخذت الامور تمضى فى شكل مواجهة بين أنصار الهضيبي وأنصار خصومه من المعتصمين . فقد أبدى بعض أنصار الهضيبي استعدادهم للزحف بجمع لكبر على المركز العام ، وأخذ البعض يصدر الاوامر لتجميع شباب الاخوان من الشعب .

وعندما تبين صالح عشاوى ورفاقه عجزهم عن اقناع مجموعة الهضيبي بخطورة الموقف ، عملوا على اصدار بيان الى الاخوان المسلمين يعلنون فيه دعوة الهيئة التأسيسية فى اقرب فرصة للفصل فى النزاع ، والزام الفريقين بقرار . فى الوقت الذى توجه فيه عبد العزيز كامل الى المعتصمين

١٩٨ — ميثاق : المرجع المذكور ص ٢٥٨ .

١٩٩ — الدعوة فى أول ديسمبر ١٩٥٢ .

٢٠٠ — نفس المصدر .

وطلب اليهم الانصراف ، فانصرفوا قبل الفجر ، على وعد منه « بتسوية الامر كما يحبون » (٢٠١) .

وعلى هذا النحو كشف صالح عشاوى ورفاقه موقفهم علنا فى جبهة المفصولين ، واصبح الصراع بذلك سافرا بينهم وبين الهضيبي ومجموعته . وفى الفترة التالية أعلنت مجلة « الدعوة » الحرب على الهضيبي واتصاره . فقد وصفت قرار فصل الجماعة بأنه « بشع معيب » . ووصفت الخلاف الدائر بأنه ليس خلافا على أشخاص ، وانما « لمعالجة أوضاع خاطئة » ! (٢٠٢) . وفى يوم ٨ ديسمبر كتب صالح عشاوى : « ما كان الاسلام أبدا ، وهو القائم على أساس الثورى ، دين استبداد . ولكن قرار الفصل الاخير جاء قريدا فى نوعه وسابقة خطيرة فى تاريخ الجماعة ليس لها مثيل . ولهذا قام الاخوان يطالبون بتصحيح الاوضاع » (٢٠٣) . وفى ١٥ ديسمبر شسبه خصومه « بالميكروبات » ، واعتبر ما حدث فى الاخوان نوعا من « الصدمة القوية » ، او « الحرارة العالية » . وقال انه « كان من أثر هذه الصدمة ان زالت الغفلة ودبت اليقظة وانتشر الوعي » . ولم يبق الا ان تسلط الاضواء على الوقائع والأحداث حتى تتكشف على حقيقتها وتبدو الاشخاص عارية على طبيعتها ، وعندئذ ستموت الميكروبات فى أماكنها ، ويتخلص الجسم كله ، ثم ينهض ليسير قدما الى هدفه وغايته » (٢٠٤) . وفى يوم ٨ ديسمبر وصف محمد الغزالي خصومه بأنهم « يريدون ان يبرزوا ، يحبون بجنون ان يظهروا ، وكيف يتم لهم هذا ؟ ، على انقراض الآخرين . فليهدموهم ، وليلحوا فى هدمهم ، وليدأبوا ما استطاعوا على الكيد لهم . ونسى أولئك نفر أن هدم الاقوياء لن يضىء على الضعاف أى لون من ألوان القوة » (٢٠٥) .

وكان من الطبيعى ان يضعف هذا الانقسام كلا من فريقى الاخوان ، وان يكون هذا الضعف لحساب عبد الناصر . فقد أحس فريق الهضيبي بتفوق خصومه الذين كانوا يملكون جهازا اعلاميا ضخما ممثلا فى مجلة « الدعوة » ، فضلا عن « التنظيم السرى » الذى كان ما يزال تحت سيطرة السندى رغم خروجه منه ، قالتجا الشيخ محمد قرغلى والسعيد رمضان مندوبين عن

٢٠١ — نفس المصدر .

٢٠٢ — نفس المصدر .

٢٠٣ — نفس المصدر فى ٨ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢٠٤ — الدعوة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢٠٥ — الدعوة فى ٨ ديسمبر ١٩٥٣ .

مكتب الارشاد الى عبد الناصر طلبا للتدخل ضد الفريق الآخر . ولم يكن عبد الناصر الحضيف ليبلغ الطعم ويتدخل ضد فريق يحتج على فصل عبدالرحمن السندى وأنصار سياسة التعاون بسع الثورة في التنظيم السرى . وطبقا للرواية الرسمية ، فانه أبدى رايه بأنه لا يستطيع التدخل بالقوة حتى لاتتضاعف النتائج . وأنه يرى أن يتصالح الفريقان ويعملا على تصفية ما بينهما . فطلب محمد فرغلى منه التوسط وان يجمعه بصالح عشاوى . وجاء صالح عشاوى ومعه الشيخ سيد سابق ، وكان من الطبيعى ان يقف عبد الناصر فى صف صالح عشاوى وفريقه ، فتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق « يوافق على أعضائها صالح عشاوى » تبحث فيما نسب الى الاخوان الاربعة المفصولين ، على الا يعتبروا مفصولين بل تحت التحقيق » (٢٠٦) .

وقد فوجئ فريق الهضبي بهذا الاتفاق ، ورفض الاعتراف به . فوفقا لما رواه صالح عشاوى ، فانه استدعى فى اليوم التالى لمكتب عبد القادر عودة . واخبره هذا ان الشيخ محمد فرغلى قال انه لم يحدث اتفاق على شىء ، وأن الاستاذ عبد الحكيم عابدين قال ان المسلمين يسمى بدمتهم أدناهم ، وأنه لو ثبت ان الاستاذ فرغلى وافق على هذا الاتفاق سينكره المكتب (٢٠٧) .

على ان قيادة الجيش اصدرت بيانا مؤيدا حدوث اتفاق على تكوين لجنة تحقيق ، فلم يعد مفر امام الهضبي من تكوين هذه اللجنة . ولكنه فى نفس الوقت كان يوجه ضربة كبيرة لصالح عشاوى وفريقه ، ففي يوم ٩ ديسمبر ١٩٥٣ اذاع مكتب الارشاد قرارا لمجلس العضوية بفصل صالح عشاوى ومحمد الغزالى واحمد عبد العزيز جلال (٢٠٨) .

ومد سارع الاعضاء الثلاثة الى تقديم طلب للحضور امام الهيئة التأسيسية لشرح قضيتهم . وفى الاجتماع المذكور وقف صالح عشاوى يغمز الهضبي فى ظروف تعيينه ، ويشرح كيف أراد الاستاذ منير دلة تعيين

٢٠٦ — بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان ، المرجع المذكور .

٢٠٧ — الدعوة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢٠٨ — بيان صالح عشاوى ومحمد الغزالى واحمد عبد العزيز جلال بعنوان : « نحن الدعوة والدعوة منا » (الدعوة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣) .

مرشد عام للجماعة ، واقترح اسم الهضيبي الذي « لم يكن معروفا لأحد من الإخوان في ذلك الوقت الا لعدد قليل » وكيف ساق في مزايا هذا الحل أنه يجمع شمل الإخوان ويمنع تنازعهم ، وكيف « ذكروا اعتبارات أخرى ومزايا لهذا الاختيار لا محل لذكرها الآن ! » (٢٠٨ م) . وكان صالح عشاوي هنا يلح على ارضاء القصر ، فقد كان يريد هذه المسألة على مسامح بعض قيادات التنظيم السري . وقد ذكر محمود الحواتكي أنه سمع من صالح عشاوي وجماعته أن الملك كان له رأى في تعيين الهضيبي (٢٠٩) .

ثم وقف احمد عبد العزيز جلال يتهم انصار الهضيبي الذين كانوا في بيته يوم الاعتصام ، بالاستهانة ومحاولة تعريض الجماعة للكوارث ، بدعوتهم الى مواجهة المعتصمين بالقوة . وكيف لاحظ أن بعض الإخوان المسئولين في المناطق أخذوا يرسلون في جمع بعض الإخوان من بيوتهم . وانكر أنه ورفيقه صالح عشاوي ومحمد الغزالي قد دبروا المظاهرة بالمركز العام . وتكلم محمد الغزالي ، فأعلن أنه يحتقر التهم المنسوبة اليه ! (٢٠٩ م) .

وهنا قام عبد العزيز كامل ، وهو من مجموعة صالح عشاوي وكان قد قدم استقالته من رئاسة لجنة العضوية (٢١٠) ، وأجرى مناورة ماهرة . فقد اقترح « النظر في موقف كل واحد من الثلاثة على حدة » . وفطن انصار الهضيبي للمناور ، وطبقا لما ذكرته الدعوة ، فقد ثار في وجهه صالح ابو رقيق وعبد البديع صقر وعبد المعطي بهجت ، واسكتوه عن الكلام . كما ثار الهضيبي قائلا : يجب أن يفصل الجميع . وقد حاول حلمي نور الدين تأييد رأى عبد العزيز كامل ، فثار في وجهه فريق الهضيبي ، وسحبوا منه الكلمة . وفي أثناء هذه الجلسة كان الشيخ محمد فرغلي ينتقل بين صفوف الإخوان القادمين من الاقاليم ، كما وقف في الاجتماع يهاجم صالح عشاوي ويحملة مسئولية ما حدث من شباب الإخوان المسلمين في المركز العام .

وفي وسط هذا الجو المحموم ، وقف الهضيبي ، ودعا « بصورة تهديد » - حسب رواية « الدعوة » - من لا يوافقون على الفصل بالوقوف ! . فطلب انصار عشاوي أخذ الرأى بالطريقة السرية ، فقامت عاصفة من المقاطعة .

٢٠٨ م - حقائق في اجتماع الهيئة التأسيسية (الدعوة ، نفس المصدر)

٢٠٩ - محكمة الشعب : الجزء الثاني ، شهادة محمود الحواتكي

ص ٢٦٢ .

٢٠٩ م - حقائق في اجتماع الهيئة التأسيسية (الدعوة في ١٥ ديسمبر

١٩٥٣) .

٢١٠ - الدعوة في أول ديسمبر ١٩٥٣ عدد ١٤٦ .

وتتابع المعترضون على الفصل حتى بلغوا ٢٨ عضوا ، وكان عدد الحاضرين عند التصويت في تلك الساعة المتأخرة من الليل ستين عضوا ، منهم أعضاء مكتب الارشاد ولجنة العضوية ، وعددهم تسعة عشر . وقد لاحظ الدكتور كمال خليفه ان هؤلاء يجب اسقاطهم ، فلم يسمع له أحد ، فدعا الى أخذ الرأي بالطريقة السليمة ، وهي أن يقف الموافقون على قرار الفصل ، ولكن الهضيبي لم يوافق ، اكتفاء بما جرى من تصويت . وتقول « الدعوة » ان الواقفين حول المرشد تعالت اصواتهم بأنهم اخذوا اسماء الذين عارضوا قرار الفصل ، وان كل من يظهر عطفًا على المفصولين سيحال الى لجنة العضوية والتحقيق ، ويؤخذ بمنتهى الشدة (٢١١) .

على كل حال ، فبعد هذا الانتصار الكبير لجناح الهضيبي ، يفصل عبد الرحمن السندى ورفاقه أولا ، ويفصل صالح عشاوى ورفيقه ثانيا ، أخذ يمارس سيطرته على التنظيم السرى ، فأقام جهاز اشراف على التنظيم مكونا من : ابراهيم الطيب مسئولًا عن القاهرة ، وأحمد حسنين . مسئولًا عن الاقاليم ، وبقى صلاح شنادى مسئولًا عن البوليس ، وأبو المكارم عبد الحى مسئولًا عن الجيش وأما الهيئة العليا القديمة التى كانت تشرف على الجهاز ، فاستبدل بها « اللجنة العليا للجهاد » ، التى تمثل السلطة العليا للتنظيم وكانت تتكون من الشيخ محمد قرغلى ومحمود عبده وصلاح شادى وأبو المكارم عبد الحى (٢١٢) . والدكتور محمد خميس حميده ويوسف طلعت وعبد المتعال عبد الرعوف (٢١٢م) وكان صالح ابو رقيق ومنير دلة والدكتور حسنين كمال الدين من أعضاء مكتب الارشاد الذين لهم صلة بالجهاز (٢١٣) .

ولم يلبث المسرح السياسى ان اخذ يتهايا لصدام خطر بين الثورة والاقوان . فلم يعد فى وسع عبد الناصر بعد انتصار الهضيبي أن ينتظر حتى

٢١١ — حقائق فى اجتماع الهيئة التأسيسية (الدعوة ١٥ ديسمبر ١٩٥٢) .

٢١٢ — محكمة الشعب : الجزء السادس شهادة يوسف طلعت ص ١٣٠٤ — ١٣٠٦ .

٢١٢ م — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة ابراهيم الطيب ص ٤٢٩ .

٢١٣ — محكمة الشعب ، الجزء السابع ، مرافعة عبد القادر عودة عن نفسه ص ١٦١٢ .

يعيد تنظيم جهازه السرى ليضرب به الثورة . ويقول حسن العشماوى ان عبد الناصر قد صـارحه اكثر بعزمه على حل الاخوان ، وأنه « يحس من الاخوان بجفوة نحوه ونحو سياسته » ، « ودعانى اكثر من مرة الى التعاون معه بعيدا عن نطاق الجماعة ، فلم يجد منى قبولا . وكانت احاديث طويلة وقف كل منا فيها موقفه ، ولم يبد أى تقارب بيننا » (٢١٣م) .

وفى ذلك الحين كانت ظروف الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب تقرب بين الاخير وبين الاخوان . فطبقا لما رواه الصاغ حسين محمد حمودة ، وهو من ضباط الاخوان الذين كلفوا بتكوين شعب فى القوات المسلحة ، ففى اواخر ديسمبر ١٩٥٣ او اوائل يناير ١٩٥٤ ، استدعى لاجتماع عقده المرشد الهضيبى فى أحد بيوت الاخوان ، وحضره كل من الصاغ صلاح شادى و خليل نور الدين والدكتور غراب ، وأبلغ الهضيبى الحاضرين أن اللواء نجيب اتصل به عن طريق كل من محمد رياض ، ياوره الخاص ، وحسن العشماوى ، عن الاخوان . وأن اللواء نجيب قد افهمه أنه « مطرشق » من أعضاء مجلس قيادة الثورة بسبب الحكم الدكتاتورى فى البلاد . وأنه يرغب فى اقامة حكم نيابى دستورى ، حسب رغبة الهيئات الشعبية ومنها الاخوان . وأنه يريد « الاستعانة بالاستاذ الهضيبى وجماعة الاخوان المسلمين لعمل أى ترتيب للتخلص من هذا العهد » . ثم قال الهضيبى : « وانا جبتمكم باعتبار انكم ضباط فى الجيش ومن الاخوان ، لأن ابو المكارم كان فى المستشفى ، والصاغ صلاح شادى مسئول عن البوليس ، ويوسف طلعت مسئول عن المدنيين ، وانا ما ادخلش فى التفاصيل ، والمسائل دى عليكم بحثها ، وابقوا بلغونى بالنتيجة » .

وقد اجتمع حسين حمودة مع ابو المكارم و خليل نور الدين وصلاح شادى ويوسف طلعت فى بيت ابو المكارم ، لبحث الموضوع ، ولكن يوسف طلعت ، ابدى رأيه بتعذر عمل شىء فى تلك الظروف ، نظرا لان « عبد الرحمن السندى كان معاكسا فى تسليم الناس ، ويشرع فى تعبئة ناس تانيين » ، وأنه لايمكن عمل اجراء الا بعد سنة ، حيث يتوقع أن يكون لديه عشرة آلاف من الاخوان . كذلك ذكر صلاح شادى أن كل من عنده من الضباط هم تسعة عشر ضابط بوليس ، وبعضهم متفرق فى المديرىات ، ويتعذر عمل شىء . وبالنسبة للجيش ، قيل أن عدد الضباط فى الجيش قليل ، وفى الوقت نفسه « ما تقدرش نفتح كل واحد ،

لان دى مسائل عايزة ثقة » . وعلى ذلك اسفر الاجتماع عن قرار بتعذر اتخاذ اى اجراء فى هذا الشأن (٢١٤) .

وقد اورد اللواء محمد نجيب فى مذكراته مزيدا من التفاصيل عن هذه الاتصالات ، وان ذكر ان الاخوان هم الذين حاولوا الاتصال به عن طريق محمد رياض الذى اتصل به حسن العشماوى ومنير دلة فى ديسمبر ١٩٥٣ ، وطلبا اليه تدبير مقابلة سرية مع محمد نجيب . ولكن محمد نجيب رفض المقابلة السرية واقترح مقابلة علنية فى منزله او مكتبه ، فاعتذروا عن ذلك ، وطلبوا تفويض مندوب عنه لمفاوضتهم ، فعين محمد رياض ، الذى اجتمع بحسن العشماوى ومنير دلة عدة مرات .

وكايت شروط محمد نجيب للتعاون تتلخص فى انهاء الحكم العسكرى ، وعودة الجيش الى ثكناته ، واقامة الحياة الديمقراطية البرلمانية ، وعودة الاحزاب ، والغاء الرقابة على الصحف .

ولكن الاخوان رفضوا ذلك ، وطلبوا « ببقاء الحكم العسكرى القائم ، وعارضوا عودة الاحزاب واقامة الحياة النيابية ، كما عارضوا الغاء الاحكام العرفية ، وطلبوا باستمرار الاوضاع كما هى ، على ان ينفرد محمد نجيب بالحكم ، ويتم اقضاء عبد الناصر وباقى اعضاء مجلس قيادة الثورة » . وان تشكل حكومة مدنية لا يشترك فيها الاخوان ، ولكن يتم تأليفها بموافقتهم . وان يعين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة ، وان تشكل لجنة سرية استشارية يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لمحمد نجيب وعدد مساو من الاخوان المسلمين ، وتعرض على اللجنة القوانين قبل اقرارها ، كما تعرض عليها السياسة الرئيسية للدولة ، وكذلك يعرض عليها اسماء المرشحين للمناصب الكبرى » . ويقول محمد نجيب انه رفض هذه الاقتراحات جميعها لانها - حسب قوله - تؤدى الى سيطرة الاخوان المسلمين على الحكم ، دون ان يتحملوا المسؤولية . وانتهت هذه المفاوضات بالفشل (٢١٥) .

ونلاحظ ان رواية محمد نجيب تتفق تماما مع ما نعلمه عن سياسة الاخوان التى جرى شرحها فيما سلف ، والتى تقوم على معاداة عبادة الوفد ، وايثار قيام دكتاتورية عادلة نظيفة - أى لحسابها - وعدم المشاركة فى الحكم علنا وايثار التحكم فيه من وراء ستار تحاشيا للمسئولية .

٢١٤ - محكمة الشعب : الجزء السادس ص ١٢٤٧ - ١٢٤٨ .

٢١٥ - محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١١ - ٢١٢ .

(م ٩ - الاخوان المسلمون - التنظيم السرى)

على كل حال ، ففى تلك الظروف التى جرت فيها اتصالات محمد نجيب بالاعوان ، ابلغت المخابرات المصرية بعودة الاتصالات بين الاعوان والانجليز استنادا الى رؤية سيارة اوستن امام منزل المستر كرزويل ، المفوض البريطانى ، بيولاى الذكور ، مرتين فى يوم ١٠ يناير ١٩٥٤ ، وكان حسن العشماوى يملك مثل هذه السيارة . وسواء اكان صحيحا هذا الاستنتاج من جانب المخابرات المصرية ، ام ان الصحيح هو رواية الاعوان عن ان هذه السيارة قد ثبت فيما بعد انها لسكرتيرة المستر كرزويل ! (٢١٦) - فقد حسمت هذه المسألة الامر . فبعد ثلاثة ايام فقط ، اى فى يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ ، صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الاعوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها امر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الاحزاب السياسية . وفى اليوم السابق ١٣ يناير ، كانت السيارات تقطع شوارع القاهرة تجمع الاعوان من بيوتهم ، وكانت القطارات قادمة من الاقاليم تحمل المعتقلين من الاعوان (٢١٧) .

وهكذا ، وكما دفع الاعوان فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ثمن مساندتهم لديمقراطية القصر ، دفعوا فى ١٤ يناير ١٩٥٤ ثمن مساندتهم لديمقراطية الثورة ، انهم لم يتعلموا ان الاخطاء التى ترتكب فى حق الديمقراطية تنتقم من فاعليها ؟

٢١٦ - صالح أبو رقيق ، الحقيقة الكاملة فيما يدور عن الاعوان المسلمين والاسلحة والانجليز (الدعوة فى سبتمبر ١٩٧٦ ، العدد الثالث انظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاعوان ، المرجع المذكور .

٢١٧ - حسن العشماوى ، المرجع المذكور ص ٣٩ .

الفصل السابع

الاخوان بين ازمى فيراير ومارس ١٩٥٤

اصبح الاخوان المسلمون في السجون مرة اخرى بعد خمس سنوات من حل جماعتهم الاول في عام ١٩٤٨ . ولكن الانفجار الذي وقع في مجلس قيادة الثورة بين اللواء محمد نجيب والضباط الصفار وعلى رأسهم عبد الناصر ، أتاح لهم الفرصة ليلعبوا دورا جديدا .

ففي يوم ٢٣ فبراير كانت سلسلة التجاهلات والتحديات من جانب مجلس الثورة اللواء محمد نجيب قد بلغت درجة من الاثارة دفعت اللواء الى تقديم استقالته ، وخرج من مقر القيادة تاركا الضباط يواجهون اخطر ازمة تهدد الثورة . وانقسم الراي في المجلس الى قسمين : فبينما راى البعض قبول الاستقالة ، راى البعض الآخر الاقالة واعلان ذلك على الناس . وتغلب الراي الاول ، وقرر المجلس تعيين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

ولكن الموقف انفجر في سلاح الفرسان عندما وصل اليهم نبأ تنحيه محمد نجيب ، وأصر الضباط على عودة محمّد نجيب بلاسلطة كرئيس لجمهورية برلمانية . واضطر عبد الناصر الى الازعان ، واوصى مجلس قيادة الثورة بأسناد الوزارة الى خالد محيي الدين . وتوجه الاخير الى اللواء في وفد بتكليف من مجلس الثورة ، واستطاع الحصول على موافقته على العودة على هذا الاساس .

ولكن نبأ تصفية الثورة صدم ضباط الصف الثاني من الضباط الاحرار في الاسلحة الاخرى ، الذين تمتعوا بالسلطة وخشوا ان تفلت منهم مع انتصار محمد نجيب . واعطى اسناد الوزارة الى خالد محيي الدين المعروف بميوله الماركسية ، انطبعا بان سلاح الفرسان قد دبر انقلابا شيوعيا . فاختذت أعداد هؤلاء الضباط تتوافد على مبنى القيادة بكبرى القبة ليعلنوا تشبثهم بالثورة ، واتخذ الامر شكل مواجهة حادة بين سلاح الفرسان من جانب وبقية الاسلحة الاخرى من جانب آخر . وانقلبت كفة الميزان مرة اخرى لصالح الدكتاتورية ، وواجه خالد محيي الدين ومحمد نجيب الاعتداء والاعتقال .

على أن الجماهير ، التي خاب أملها في الثورة ، وثار سخطها ومرارتها لحكمها الدكتاتوري ، تحركت في هذه اللحظات الحرجة لتقلب الموقف مرة اخرى في اتجاه الديمقراطية . ففي الوقت الذي كان مجلس قيادة الثورة يناقش مصير اللواء محمد نجيب وخالد محيي الدين ، كانت جموع هائلة تتحرك من قواعد الاخوان المسلمين والوفد والحزب الاشتراكي ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية ، وانطلقت الى ميدان عابدين تهتف : محمد نجيب او الثورة ، الى السجن يا جمال ، الى السجن يا صلاح (سالم)

ولقد كانت هذه المظاهرات هي التي رآها صلاح سالم وهو يتوجه الى بيت أحد اصدقائه ليستريح عنده بضع ساعات تهيئاً للعودة الى مجلس الثورة لاتخاذ قرار فى شأن محمد نجيب ، فعاد بسرعة الى عبد الناصر الذى كان قد حصل على تفويض من زملائه باتخاذ أى قرار قد تقتضيه الظروف اثناء غيابهم ، وأبلغه بالحشود التى رآها فى ميدان عابدين ، وأبدى رايه بضرورة عودة محمد نجيب ، فلم يحرر عبد الناصر جواباً . وعندئذ قام صلاح سالم بوصفه وزيراً للارشاد القومى بإذاعة بيان فى السادسة ، من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه عودة محمد نجيب . وفى اليوم التالى ، ٢٨ فبراير ، خرجت مظاهرات الابتهاج الى عابدين تطالب محمد نجيب بالافراج عن المعتقلين ولكنها اصطدمت اصطداماً دمويًا بالبوليس عند كوبرى قصر النيل ، واضطر محمد نجيب الى الاستعانة بعبد القادر عودة لتهديئة الجو وصرف المتظاهرين ، بعد أن وعد بإجابة مطالب الجماهير (٢١٨) .

كانت تلك أول مظاهرات موالية للديموقراطية يشترك فيها الاخوان المسلمون فى تاريخ حياتهم السياسية . فأى دور لعبته قيادتهم فى هذه المظاهرات ، وأى دور لعبته قواعدهم ؟

بالنسبة لقيادات الاخوان السياسية ، وحتى نفهم حقيقة الدور الذى لعبوه ، ينبغى أن نعرف هذه الحقيقة ، وهى أن الثورة على الرغم من قيامها بحل الاخوان فى يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ ، إلا أن أملها فيهم لم ينقطع تماماً . كما أن أمل الاخوان فى الثورة لم ينقطع . لقد كان يجمع بين الفريقين عامل هام مشترك ، هو العداء للديموقراطية والاحزاب الليبرالية والشيوعية . وهى نفس العوامل التى كانت تجمع بينهم وبين فاروق قبل الثورة . فضلاً عن أن الاخوان لم يكن لهم تحالفات جادة خارج حدودهم ، وبالقائى فإن الخلافات التى وقعت بينهم وبين الثورة كانت من نوع الخلافات التى وقعت بينهم وبين حكومة السعديين والقصر فى عام ١٩٤٨ - أى الخلافات بين الحليفين حين يحس احدهما بأن قوة الآخر قد استفحلت الى حد بات يهدده بالخطر ، ولكن كلاهما كان يحس بحاجة الى الآخر ، لأنه ليس له حليف سواه .

هذا يفسر الموقف الذى وقفه عبد الناصر من الجماعة بعد اعلان جلها : فلم يعمل على تصفيتها ، وإنما استمرت مجلة الدعوة فى الظهور ، ولم يعتقل

من الإخوان سوى ٤٥٠ فقط أفرج عن ٢٠ منهم في الحال (٢١٩) . وأما المسجونون فلم يتعرضوا للتفكيك الذي عرف به عهد عبد الناصر فيما بعد : وعلى حد قول حسن العشماوى : « مرت الايام ، ولا أحد يسأل عنا ، ولا أحد يحقق معنا ، ولا يعكر صفونا شيء الا الشعور بأننا سجناء (٢٢٠) . » وأخذت اتجاهات عبد الناصر ازاء الجماعة تتكشف مع الوقت . فقد تركزت الحملة الصحفية التى أوعزت بها الحكومة ، على الهضيبي وانصاره ، وظهر الخلف السيئ لسلف صالح (٢٢١) . واتضح الفرض جليا حين انتهز عبد الناصر فرصة الذكرى الخامسة لاستشهاد البنا في ١٢ فبراير ١٩٥٤ ، فزار قبره ومعه صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقورى ، وخطب قائلا : « أشهد الله أنى أعمل ، وكنت أعمل لتنفيذ هذه المبادئ وأفنى فيها واجاهد فى سبيلها » (٢٢٢) .

وقد كان معنى ذلك بوضوح أن عبد الناصر كان يستهدف بالحل اسقاط مجموعة الهضيبي المناهضة للثورة ، وتغليب كفة الجناح المناهض للمرشد ، واعادة الجماعة تحت قيادة جديدة .

وفى هذا المناخ ، جرت المفاوضات بين عبد القادر عودة ، الذى اختارته الجماعة رئيسا لها بعد اعتقال الهضيبي ، وبين عبد الناصر لاعادة الجماعة من جديد (٢٢٣) . واشترط عبد الناصر ثلاثة شروط :

- ١ - الابتعاد عن النشاط السياسى .
- ٢ - ايقاف نشاط الإخوان داخل صفوف الجيش والبوليس .
- ٣ - حل التنظيم السرى (٢٢٤) .

٢١٩ - الجمهورية فى ١٥ يناير ١٩٥٤ نقلا عن ميتشيل : المرجع المذكور ص ٢٦٤ .

٢٢٠ - حسن العشماوى ، المرجع المذكور ص ٥٤ .

٢٢١ - ميتشيل : المرجع المذكور ص ٢٦٤ .

٢٢٢ - حمروش : المرجع المذكور ص ٣٠٥ .

٢٢٣ - محكمة الشعب : الجزء السابع ص ١٦٤٧ أقوال عبد القسار

عوده .

٢٢٤ - محكمة الشعب : الكتاب الاول ، محاكمة محمود عبد اللطيف

ص ٥٢ .

وقد كان عبد القادر عودة على استعداد للتفريط في التنظيم السرى . ولكنه لم يكن على استعداد للتفريط في النشاط السياسى . ويفهم مما ذكره امام محكمة الشعب انه كان يسمى لاقتناع عبد الناصر بابقاء هذا النشاط لصالح الثورة ، وأن محاولة تصفية هذا النشاط لن تكون مجدية ، ولذلك كان من رايه - حسب قوله - التعجيل بعودة الجماعة ، « ليمكن توجيه الاخوان ، والاتصال بهم ، لأن عدم الاتصال بهم قد يجعل الاشاعات توجههم توجيهها غير سليم » . ثم يقول : « وقد تكلمت معه فى هذا آخر مرة يوم ان كنا على قبر الشيخ حسن البنا . والرئيس جمال قال لى انه مسافر بسرج العرب بكرة ، فاتصلوا بالنصاغ صلاح سالم ، واللى تتفقوا عليه انتم الاثنين انا امشيهم لكم . فتقابلت معه فى وزارة الارشاد ، وابدت له الحجة فى اعادة الجماعة ، والسماح لى بالاتصال ، وعقد الاجتماعات العامة . فوافق على فكرتى من الناحية المنطقية وقال : انا حائز هذه المسألة فى مجلس الثورة فى الاجتماع المقبل ، ولكن لا اضمن ان يأخذ الأغلبية . ومفعلا اتصلت ببعض حضرات الاعضاء الذين يمكنى ان اتصل بهم ، وكان من الذين اتصلت بهم اللواء محمد نجيب ، فطلبت مقابلته فى ديوان رئيس الوزراء ، فقال : مافيش مانع مندى من اعادة الجماعة ، بس بشرط الا يكون الهضيبى على رأسها . فقلت : ارجو ان يكون هذا شرطاً تتركوه لنا ، ونحن قادرون على تحقيقه فيما بعد ، (٢٢٥) » .

يتضح من ذلك أن الاتفاق كان وشيكاً بين الاخوان وعبد الناصر ، لولا الانفجار داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيب والضباط الصفار ، الذى فجر الشعور العام المضغوط ، ودفع الجماهير الى الشوارع يوم ٢٧ فبراير غاضبة مطالبة بسقوط الدكتاتورية .

فهل كان لقيادات الاخوان دور فى تدبير هذه المظاهرات ؟ ان العرض السابق للمفاوضات بين عبد القادر عودة وعبد الناصر ، يستبعد عبد القادر والقيادات السياسية للاخوان من تدبير هذه المظاهرات . وفى الحقيقة أن الاتصالات بين الطرفين ظلت قائمة الى يوم ٢٧ فبراير . فيذكر عبد القادر عودة انه فى عصر يوم ٢٧ فبراير علم من اليوزباشى محمد نصير بما حدث فى مجلس الثورة ، « فاتصلت بجمال عبد الناصر فى بيته فقال : أحنا قدمنا استقالة والوزارة استقالت ، وعلمت من محرر فى المصرى أن الانجليز عند

الكيلو ٥٥ ، وان الرئيس محمد نجيب يعمل مشاورات علشان الحالة . وقال لى : تروح له دلوقت ربما يحتاج اليكم فى حاجة » . وفى يوم ٢٨ فبراير كان عندى قضية فى مجلس الدولة ، وخلصت منها ، ورحت المكتب ، فجانى واحد وقال ان فيه مظاهرة فى عابدين ، وان المتظاهرين اطلقوا النار فى قصر النيل ، وان الاخوان عاملين هيصة . فقلت له : روح شوف المسئول من الاخوان ، وخلوه يصرفهم . فقابل شخص اسمه كمال السنانيى ٠٠٠ ولكن الاخوان مارضىوش ينصرفوا . فاتصل بى وقال لى : اعمل معروف تعال اصرفهم ٠٠٠ وذهبت لفض المظاهرة ، فوجدتهم يقولون ان اللواء محمد نجيب سيتكلم اليه (٢٢٦) .

واذا كانت القيادات السياسية مستبعدة من تدبير هذه المظاهرات ، فهل قام التنظيم السرى بتدبيرها ؟ . فى الواقع ان التنظيم السرى كان له من الاسباب مايدفعه للعمل ضد الثورة . فقد كان حله مطلباً من المطالب الاساسية لعبد الناصر كما رأينا لاعادة الجماعة الى الشرعية . ومن الثابت من مذكرات عبد اللطيف البغدادى ان معلومات كانت قد وصلت فى اليوم السابق بشأن الاوامر قد صدرت الى الاخوان بالاستعداد للخروج فى مظاهرة مسلحة « (٢٢٧) . على ان هذه الاوامر التى وصلت الى علم مجلس الثورة تتصل ، دون ريب ، بمظاهرات يوم ٢٨ فبراير ، وليس بمظاهرات اليوم السابق ، التى فاجأت مجلس قيادة الثورة - كما ذكرنا - وأجبرته على اعلان عودة محمد نجيب . ونحن نرى ان التنظيم السرى كان له دور فى هذه المظاهرات الاخيرة دون ريب ، فان كمال السنانيى الذى أشار اليه عبد القادر عودة فى كلمته السابقة كان رئيس فصيلة فى التنظيم السرى (٢٢٨) ، ولكن دور التنظيم فى تدبير مظاهرات يوم ٢٧ فبراير لا دليل يقينى عليه ، وان كان غير مستبعد . فمن الثابت ان عبد القادر عودة لم يكن له صلة بهذا التنظيم ، وكان من انصار فكرة حله ، على أساس انه يؤدى الى وجود قيادتين فى الجماعة (٢٢٩) . وفى هذه الحانة يكون الجهاز ، أو من بقى خارج السجن من أفراد الجهاز ، قد تصرفوا على مسئوليتهم الخاصة ، دون أوامر من عبد القادر عودة ، الذى كان يشرف وقتها على الجماعة بدلا من الهضبيى .

٢٢٦ — نفس المصدر ص ١٦٢٧ .

٢٢٧ — مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١١١ — ١١٢ .

٢٢٨ — محكمة الشعب : الجزء الثانى شهادة ابراهيم الطيب .

٢٢٩ — نفس المصدر : الجزء السابع ص ١٦٠٠ — ١٦١٤ .

وأغلب الظن أن مظاهرات ٢٧ فبراير كانت بوحى القواعد الشعبية لجماعة الإخوان المسلمين والوفد وبعض أجنحة من الحزب الاشتراكي ، وهى نفس العناصر التى اشتركت فى مظاهرات اليوم القالى ابتهاجا بانتصارها وعودة محمد نجيب ، بالنسب الآتية التى تمثلها أعداد المقبوض عليهم وهى : ٤٥ من الإخوان المسلمين ، و ٢٠ من الحزب الاشتراكي المنحل ، و ٥ من الوفديين ، ٤٢ آخرين طبقا لما أعلنته البيانات الرسمية (٢٣٠)

على أنه منذ يوم ٢٨ فبراير يبدأ دور جديد لعبد القادر عودة . فقد توجه الى المظاهرة التى يزخر بها ميدان عابدين لفضها بناء على استدعاء كمال السنائيرى ، ولكن وجوده وسط الجماهير اشعل حماسها ، كما ان حماس المتظاهرين اشعل حماسه ! ، فإذا به فوق اكتاف الجماهير . وقد كان هذا هو الوضع الذى وجده عليه محمد نجيب حين خرج الى شرفة القصر ، فكتب فى مذكراته يقول : « كانت هتافات الاحتجاج على الأعداء تتصاعد ، فطلبت من عبد القادر عودة ، احد أقطاب الإخوان ، والذى كان محمولا على الأكتاف ، أن يصعد الى الشرفة . وقد ساعد ذلك على تهدئة الجو وانصراف المتظاهرين ، بعد أن أخبرتهم بأنى امرت النيابة بالتحقيق فى الحوادث التى وقعت » (٢٣١) .

ولكن فى اثناء محاكمة عبد القادر عودة أمام محكمة الشعب ، تكشف النيابة عن الخطبة التى ألقتها عبد القادر عودة فى المتظاهرين من شرفة القصر . فيذكر أنه خطب فى الجماهير قائلا : « حدث اليوم أن أطلق الرصاص على طلبة الجامعة ، وهو مظهر من مظاهر الدكتاتورية . ان الاسلام وراء القضبان ، وان المسلمين معتقلين ومسجونين ، فافرجوا عنهم » .

وتثير هذه العبارة اشجان رئيس المحكمة جمال سالم . فيخاطب النيابة قائلا : « أنا حافظها من يوم ٢٨ فبراير ! ، حافظها ، وموثن مضطر انى اسمع كلامه ! » (٢٣٢) .

على هذا النحو ، ويفضل الروح الثورية التى انتقلت من الجماهير الى عبد القادر عودة ، انتقل فجأة من موقع التعاون مع عبد الناصر الى موقع

٢٣٠ — الاهرام فى ٣ مارس ١٩٥٤ .

٢٣١ — محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ١٩٦ — ١٩٧ .

٢٣٢ — محكمة الشعب : الجزء السابع ص ١٦٤٩ .

الناييد لمحمد نجيب ، ويقول عبد اللطيف البغدادي : « علمنا ونحن في اجتماع مجلس الوزراء بأن عبد القادر عودة ، وهو أحد زعماء الاخوان المسلمين ، كان يخطب أيضا في تلك الجماهير هو ومحمد مالك من الاخوان كذلك ، وكانا يهاجمان جمال عبد الناصر في خطابيهما » (٢٣٣) . وكان على عبد القادر عودة ان يدفع الثمن غاليا ، ففى مساء اليوم نفسه اعتقل ومعه خمسة واربعون من الاخوان المسلمين ، ووقفوا على أرجلهم في السجن الحربى من الرابعة صباحا حتى السابعة ، يضربهم ضباط السجن وعساكره في وحشية » (٢٣٤) .

● الاخوان وأحداث مارس ١٩٥٤ ●

على كل حال ، فقد أصبحت معظم قيادات الاخوان الآن داخل السجون ، وبذلك انعزلت عن الأحداث التالية التى وقعت في مارس ، ولم تشارك في النضال التاريخى الذى خاضته القوى الديموقراطية والتقدمية ضد الدكتاتورية . وفى يوم ٢٥ مارس كان هذا النضال الشعبى قد أجبر مجلس قيادة الثورة على اتخاذ قراراته المشهورة بالسماح بقيام الاحزاب ، وانتخاب جمعية تأسيسية انتخابا مباشرا حرا تكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة ، وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلى الامة ، وتنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها (٢٣٥) .

وعندئذ تهيأت الفرصة للأخوان للانضمام بكل قوتهم الى الجماهير الديموقراطية والاجهاز على الدكتاتورية . فقد جرى التسابق بين عبد الناصر ومحمد نجيب على كسب تأييدهم ، وطبقا لما أورده صالح أبو رقيق . فان عبد الناصر أرسل اليهم في السجن الحربى وهذا مكونا من الأستاذ محمد احمد والمرحوم فؤاد جلال ، الذى ولى وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة محمد نجيب وبعدها وزارة الارشاد القومى في تعديل ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، والمرحوم محيى الدين أبو العز « للتفاهم معنا على تعاون بيننا وبينه من أجل الصالح الوطنى . وقلنا لهم : « كيف ذلك وقد أصدرت الحكومة بيانا تتهمنا

٢٣٣ — مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٩٦ — ١٩٧ .

٢٣٤ — الدعوة عدد أغسطس ١٩٧٦ .

٢٣٥ — المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

بمؤامرة وبتصالات كاذبة وبحيازة أسلحة للتآمر بعزية حسن العشماوى ، مع أنها أسلحة عبد الناصر نقلناها بطلب منه من مكاتب فى الثكنات لرفع الحرج عنه ، ووضعناها فى عزبة حسن العشماوى بعلم وبرأى منه . فكيف نخرج فى ظل اتهامات ، الحكومة أدرى الناس ببطلانها وكذبها ؟ . وعرض الاستاذ محمد احمد الامر على عبد الناصر ، فاقترح أن يزور المرشد فى بيته ومعه كل الاخوة الذين جاء ذكرهم فى بيانات الحكومة ، وذلك بمجرد خروج المرشد فورا الى بيته . وحرصا على المصلحة قلنا : « لا مانع » ، نتهم بالأمس بالخيانة ، ونطالب اليوم بمد ايدينا تعاوننا وباسم المصلحة العامة » . وفعلا وصل السيد جمال عبد الناصر ومعه السيد صلاح سالم الى بيت المرشد بعد خروجه من المعتقل ، ونقلت الاذاعة والصحف اخبار هذه الجلسة « (٢٣٦) » .

يتضح من ذلك أن شروط الأخوان كانت قاصرة على اطلاق الحرية لهم ورد اعتبارهم ، دون أية شروط أخرى تقتل بعودة الديموقراطية . وقد أوردت جريدة المصرى أسس الاتفاق الذى تم بين الأخوان وعبد الناصر فى السجن الحربى ، بما لا يخرج كثيرا عما ذكره صالح أبو رقيق ، وهى :

- ١ - تعود الجماعة الى سابق نشاطها وكيانها بدون أى حدد من حرياتنا ، وإعادة أموالها المصادرة ، وشعبها ، ومركزها العام .
- ٢ - الإفراج فورا عن جميع المعتقلين من الأخوان المسلمين ، مدنيين وعسكريين ، مع إعادة من فصل منهم الى الخدمة العسكرية .
- ٣ - أن يصدر مجلس قيادة الثورة بيانا يوضح فيه حقيقة الأسباب التى اعتبرها داعية الى حل الأخوان . ويكون هذا البيان نهاية فصائل الختام فى هذه المسألة المؤسفة .

وقد سارع عبد الناصر بعد الإفراج عن الهضيبي الى زيارته بمنزله بعد منتصف الليل ، وصرح الهضيبي بأن الأخوان المسلمين سيكونون «عونا للحكومة » على الانجليز ورد اعتداءاتهم (٢٣٧) .

على هذا النحو يكون عبد الناصر قد سبق اللواء محمد نجيب الى الأخوان . وقد ادرك الأخير هذه الحقيقة حين اراد الاتصال تليفونيا بحسن

الهضيبي في بيته ، فقيل له انه « في الحمام » . وكان يتوقع ان يرد الهضيبي على اتصاله ليشكره على سؤاله عنه ، ولكن الهضيبي تجاهل هذا الامر تجاهلا تاما . ويقول اللواء نجيب : « هنا وضح لي تماما ان جمال عبد الناصر قد اختار في هذه المرحلة ان يمضي في طريق الأخوان المسلمين ، وانه اشترى صمتهم باعادة جماعتهم ، وقد اغراهم ذلك على التهادن كفرصة انتهازية للقضاء تماما على فكرة عودة الاحزاب والحياة البرلمانية ، ثم الانفراد بالسلطة . وهم لا يدرون ان هذه المهادنة كانت موقفا تكتيكيا لضمان سكوتهم في محاولة القضاء على الديمقراطية وعلى شخصا ، ثم تعد خطة جديدة للانقضاء عليهم بعد ذلك » (٢٣٨) .

على ان محمد نجيب لم ييأس ، فقد غاود الاتصال مرة أخرى تحت تأثير قائد حرسه محمد رياض . ويقول : « اقترح محمد رياض الاتصال بالأخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبى عند استقالتي . فحذرت من ذلك لفقدائي الثقة في اتجاه بعض زعماء الاخوان ومعارضتهم قيام الأحزاب والحياة البرلمانية . وعاد الى محمد رياض في اليوم التالي يبلغني انه ارسل رسولا الى حسن الهضيبي ، هو رياض سامي الذي أصبح بعد ذلك سفيرا لمصر في احدى الدول الافريقية ، يستفسر عن حقيقة موقف جماعة الإخوان المسلمين ، واستعدادهم للخروج في مظاهرات شعبية عند الضرورة . وقال حسن الهضيبي انهم لم يتدبروا امرهم بعد ، وانهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الامراج عن كافة المعتقلين » (٢٣٩) .

وواضح أن الإخوان في هذا الموقف كانوا يراهنون على حصانهم المفضل وهو الدكتاتورية ، مدفوعين في ذلك بكراهيتهم للوند والحياة الليبرالية . ولم يخف الهضيبي ذلك ، بل اعلنه بصراحة تامة في المؤتمر الكبير الذي عقدته الجماعة عقب الامراج يوم ٣٠ مارس ١٩٥٤ قائلا :

« لقد ظهر رأي ينادى بعودة الأحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى . واني لفي عجب شديد من هذه الجراءة وهذا المنطق . ان الأحزاب والهيئات النيابية السابقة عانت منها الدولة اشد العناء . فقد كان والدهم الفساد والمحسوبية ، وتقشى فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ، ولكن كان عملا لوجه الشيطان . انهم ان شخصا ينادى بعودة الحياة

النيابية ، ولكن لا ينادى بعودة الأحزاب القديمة كي تباشر مهامها . فنحن
اذ نطالب بالحياة النيابية فانما نطالب بحياة نيابية نظيفة سليمة مكفولة في
ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول « (٢٤٠) .

ولم يتمكن احد في ذلك الحين من ان يسأل الهضبي هذا السؤال :
كيف يمكن بناء حياة نيابية نظيفة سليمة اذا كان الحكم على الأحزاب
القديمة ينزع من يد الشعب ويوضع في يد هيئة مخصصة لها مثل جماعة
الأخوان ؟ . واذا كان في وسع هيئة حزبية مثل الأخوان سلب هذا الحق
من الشعب وفرض وصاية عليه بالتحالف مع العناصر الدكتاتورية في ثورة
٢٣ يوليو ، ألا تكون تلك هي الدكتاتورية الطاغية الباغية الشريرة التي
تحدث عنها سيد قطب ونسبها الى فاروق ؟ . واذا كان السجن الحربي
الذي عاش فيه الإخوان شهرين كاملين لم ينزع أوهام قيادات الإخوان في
امكان قيام دكتاتورية عادلة نظيفة تحت اسم حياة نيابية نظيفة ، فهل
يلومون إلا أنفسهم اذا قدر عليهم ان يدخلوا السجن بعد عدة اشهر لسنوات
أطول ؟ .

الفصل الثامن

عودة الصراع بين الاخوان والثورة

انتهت أزمة مارس بسلسلة من الاضرابات والاعتصامات السلطوية المدبرة ، التي قامت بها الطبقة العاملة بالدرجة الاولى ، وخاضعت غمارها كشريك لا أداة . وانهال عبد الناصر بالقمع والتصفية على كافة القوى الديموقراطية التقدمية التي خاضت ضده غمار الصراع . فضرب الصحافة باسم تطهير الصحافة ، وقام بحل مجلس نقابة الصحفيين بحجة أن سبعة من أعضائه البالغ عددهم اثني عشر عضوا تقاضوا مبالغ من المصروفات السرية في العهد الملكي . ولم يذكر في قرار الحل بطبيعة الحال لماذا ترك هؤلاء دون اجراء طوال الفترة السابقة منذ ثورة ٢٣ يوليو ! . كما اصدر قرارا بحرمان السياسيين الوفديين والاحرار الدستوريين والسعديين الذين تولوا الوزارة في السنوات العشر السابقة على الثورة من ٦ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من كافة الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات . واستدار الى الجامعة ، فمنح سلطات للمسؤولين فيها لضمان انتظام الدراسة فيها ، وجرى الفصل والتفكيك بأساتذة الجامعات الذين اشتركوا في النضال من اجل الديموقراطية اثناء الازمة (٢٤١) .

وهكذا لم يبق في الساحة السياسية سوى الاخوان المسلمين . وطبقا لطبيعة الاشياء في مثل هذه النظم الدكتاتورية ، فان الصدام بين الطرفين كان مسألة وقت .

ويتضح من المعلومات التي بين ايدينا ان اول صدام بين الفريقين كان حول المعتقلين . فقد ذكرنا ان النقطة الثانية من نقاط الاتفاق بين عبد الناصر والجماعة في السجن الحربى كانت تتضمن « الافراج فورا عن جميع المعتقلين من الاخوان المسلمين ، مدنيين وعسكريين ، مع اعادة من فصل منهم الى الخدمة العسكرية » . وقد أفرج عبد الناصر عن الاخوان المدنيين ، اما العسكريين فقد ماطل في الافراج عنهم . وكان على رأس هؤلاء رؤساء الجهاز السرى الاخوانى فى الجيش ، وهم : البكباشى أركان حرب أبو المكارم عبد الحى ، وقائد اللواء الجوى عبد المنعم عبد الرؤوف ، والصاغ أركان حرب حسين حمودة ، والصاغ أركان حرب معروف الحضرى (٢٤٢) . وكان هؤلاء الضباط قد قبض عليهم فى أوائل مارس . وكانت وجهة نظر الحكومة فى عدم تنفيذ هذا الشرط ، أن عدم محاكمة هؤلاء الضباط ،

٢٤١ — عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

٢٤٢ — المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(م ١٠ — الاخوان المسلمون — التنظيم السرى)

وعودتهم الى الخدمة العسكرية ، من شأنه ان يؤدي الى اتاحة الفرصة لهم لاعادة التشكيلات في الجيش . وكانت تعتبر الحاح الجماعة في المطالبة بالافراج عن هؤلاء الضباط واعادتهم الى وظائفهم العسكرية ، واعتبارها هذا الاجراء شرطاً للتعاون بينها وبين الحكومة ، علامة على رغبتها في تعزيز الجهاز السرى وتقويته (٢٤٣) . وقد الفت الجماعة لجنة للالتقاء برجال الحكومة والتفاهم معهم على هذه المسائل ، ولكنها وجدت اعراضا (٢٤٤) .

ولم تلبث الثورة ان قدمت الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف الى المحاكمة . وقد طلب من هيئة المحكمة العسكرية استدعاء محمد نجيب وعبد الناصر كشهود دفاع . ولكن المحكمة رفضت طلبه ، فأعد خطة للهرب من سجنه ، ونفذها بنجاح (٢٤٥) . وقد قدر لهذا الضابط ان يلعب دورا هاما في تطوير الجهاز السرى ، مما سنتناوله في حينه .

كانت المسألة الثانية التى وقع حولها الخلاف وأوجدت الشك في نفوس الجماعة ، خاصة بالبند الثالث من بنود الاتفاق الذى تم في السجن الحربى ، وهو الذى ينص على ان « يصدر مجلس قيادة الثورة بيانا يوضح فيه حقيقة الاسباب التى اعتبرها داعية الى حل الاخوان » . وكانت أهمية اصدار هذا البيان جسيمة للجماعة ، لانه يعد بمثابة اعلان حسن نوايا من جانب عبد الناصر ، اذ يقطع عليه الطريق لضربة جديدة يوجهها للاخوان على نفس اسباب الحل القديمة . وقد ماطل عبد الناصر في اصدار هذا البيان ، مما كان يعنى انه يدخر الاسباب القديمة لضربة جديدة .

وكما هى العادة في مثل هذه الظروف ، حين يتبين أحد الشركاء في النظام الدكتاتورى انه لا يسر لصالحه ، فيتذكر على الفور مزايا الديمقراطية ، فان المرشد العام حسن الهضيبى سارع في يوم ٤ مايو الى ارسال خطاب الى عبد الناصر بهذا المعنى . فقد اشار فيه اولا الى أسس الاتفاق الذى تم بينهما على بدء عهد جديد من التعاون ، « وقد سلمتم

٢٤٣ — محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٨٦ ، الجزء السابع ص ١٥٣٣ .

٢٤٤ — خطاب من حسن الهضيبى الى الاخوان المسلمين يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٤ (انظر الدعوة فبراير ١٩٧٧) .

٢٤٥ — ميتشيل : المرجع المذكور ص ٢٧٤ — ٢٧٥ .

يومئذ بوجوب الغاء قرار حل جماعة الاخوان المسلمين ، وبالاخراج عن جميع المعتقلين ، وبرفع الاثر الذي ترتب على بيان الحل رفعا صريحا يغنينا عن التعرض لمناقشة البيان » . وقال : « ويصرف النظر عن أن هذه المسائل الخاصة بالجماعة لم ينته الراى فيها الى ما اتفق عليه ، فان مصلحة الوطن تقتضينا أن نبذل لكم من راينا فى مشاكله ما نرى أنه يدعو الى اطمئنان الناس ويحقق الاستقرار » . وطالب الهضيبي بثلاثة مطالب هي :

١ - اعادة الحياة النيابية ، باعتبار انها « الاساس السليم لكل حكم فى العصر الحاضر ، والامة لا تتعلم بالغاء الحياة النيابية فى فترة الانتقال ، وأنها تتعلم بممارسة الحياة النيابية بالفعل » .

٢ - الغاء الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية .

٣ - اطلاق الحريات ، وخصوصا حرية الصحافة ، وحریات المعتقلين وبعض المحكوم عليهم من المحاكم الاستثنائية (٢٤٦) . وقد وجد هذا الخطاب طريقه الى الشارع المصرى فى شكل منشور (٢٤٧) ، مما كان يعنى عودة الصراع العلنى .

على أن عبد الناصر كان يواجه الاخوان بانهم اذا كانوا مخلصين فى دعوتهم الى الحكم الديموقراطى ، فعليهم أولا حل جهازهم السرى الذى يتنافى وجوده مع النظم الديموقراطية (٢٤٨) . بل أن مطالبة الاخوان بالديموقراطية كانت محل سخرية واستفكار ، نظرا لان نظامهم الداخلى كان يقوم على أسس دكتاتورية بحتة ، فقد كانت هيئتهم التأسيسية ، وهى برلمان الجماعة ، قائمة على التعيين وليس الانتخاب ، وكان جزء من مكتب الارشاد، المنبثق من الهيئة التأسيسية ، بالتعيين ، وفى الوقت نفسه لم يكن رايه ملزما للمرشد ، الذى كان فى امكانه الاخذ به أو تركه ، كما كان فى امكانه اتخاذ أى قرار دون الرجوع الى مكتب الارشاد (٢٤٩) . واذا كان الامر

٢٤٦ - خطاب من حسن الهضيبي المرشد العام للاخوان المسلمين الى جمال عبد الناصر فى ٤ مايو ١٩٥٤ (انظر الدعوة عدد يناير ١٩٧٧) .

٢٤٧ - ميتشيل : المرجع المذكور ص ٢٧٦ .

٢٤٨ - محكمة الشعب ، الجزء الثالث شهادة محمد خميس حميدة ص ٦٢٦ - ٦٢٨ .

٢٤٩ - نفس المصدر ص ٦١٩ - ٦٢٠ .

كذلك فإن جماعة الاخوان آخر من يصلح للمطالبة بالديموقراطية في رأى عبد الناصر .

ولم تلبث الخلافات ان دببت داخل الجماعة بالنسبة للموقف من الثورة ، وقسمتها الى ثلاثة أقسام :

قسم على رأسه البهى الخولى ، ويرى الاستمرار في تأييد الثورة .
وقسم على رأسه الهضيبي ، ويرى أنه لا يمكن التعاون مع الثورة ،
ولن يمكن التوصل الى تعاون معها .
وقسم ثالث يحاول التوفيق بين الاتجاهين ، وعلى رأسه محمد خميس حميدة ، وكيل الاخوان (٢٥٠) .

ويمكن القول ان الهضيبي كان قد فقد ثقته تماما في الثورة ، بعد ان اخلف عبد الناصر وعوده التي قدمها له في السجن الحربى فيما يختص بكل من الافراج عن العسكريين واصدار بيان يرىء ساحة الاخوان من التهم التي تضمنتها قرار الحل . ولذا يذكر محمد خميس حميدة عنه أنه كان يرى أنه « موثس ممكن أن نصل الى تفاهم » ، و « موثس عاوز تعاون مع الحكومة » (٢٥١) .

وعندما اشتد الخلاف في الجماعة ، رأى الهضيبي أن يقوم برحلة الى البلاد العربية ، يفسح فيها السبيل لانتصار التفاهم مع الثورة . وفي ذلك يقول : « أنا رحى علشان قيل ان الاخوان عايزين يتفقوا مع الحكومة ، ويظن انى واقف عقبة في سبيل الاتفاق . قلت لهم : أنا ماشى ، وانتم تعرفوا شغلكم » (٢٥٢) . على ان الهضيبي يدعى أنه كان يرى أنه « لا يجد سببا للخلاف مع الحكومة » . وهو أمر غير معقول ويتناقض مع قوله السابق ، فلو كان صحيحا أنه لم يكن يجد سببا للخلاف مع الحكومة ، لما اعتبر بحال عقبة في سبيل الاتفاق ، ولما وجد نفسه في حاجة الى السفر ليفسح الطريق للاتفاق .

-
- ٢٥٠ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٢٤ ،
الجزء الخامس ، شهادة محمد فرغلى ص ١١٠٦ .
٢٥١ — محكمة الشعب : الجزء الخامس شهادة محمد فرغلى
ص ١١٠٥ — ١١٠٧ .
٢٥٢ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ص ٨٣٥ .

على كل حال ، فان سفر الهضيبي قد افسح السبيل بالفعل لفريق محمد خميس حميدة للنسعى الى تفاهم مع الثورة . وكان محمد خميس حميدة قد تولى الاشراف على الجماعة بعد سفر المرشد باعتباره وكيل الاخوان . ففي نفس الشهر الذي غادر فيه الهضيبي مصر ، يونية ١٩٥٤ ، توجه محمد خميس حميدة ومعه عبد الرحمن البنا لمقابلة عبد الناصر ، للتباحث معه فيما اسماه « الامور المعلقة » ، ويقصد بها : قرار الحل ، ومشكلة ضبط الجيش والافراج عنهم ، وضباط البوليس وعودتهم للخدمة . وقد رد عبد الناصر بأنه لا يمكن اقامة حكومة ديموقراطية مع وجود أجهزة سرية ترهب المواطنين وترهب الحكومة وترهب الرياسات القائمة عليها ، ومن ثم فلابد من حل هذه الأجهزة . واذا كان الاخوان يريدون اثبات حسن نيتهم ، فهذا يأتي على ثلاث خطوات : تهادن فتفاهم فتعاون . ووعد بإرسال خطاب بالغاء الحل ، والتصرف في مسألة الضباط . ويقول محمد خميس حميدة : « خرجنا من عند الرئيس باستعداد كامل بأن نسير بهذا الوضع : تهادن فتفاهم ثم تعاون وبدانا نخطو خطوات في هذا السبيل ، وكانت فرصة ان المرشد غائب في سوريا » (٢٥٣) .

على انه في يوم ٢٧ يوليو وقع عبد الناصر مع الانجليز بالاحرف الاولى المبادئ الرئيسية لاتفاقية الجلاء ، ولم يكن حتى ذلك الحين قد بر بوعده في تنفيذ بنود اتفاق السجن الحربي ، فكانت تلك هي الفرصة التي سئحت للاخوان لتحويل الصراع بينهم وبينه الى قضية وطنية . فقد اعلن الهضيبي من سوريا رفضه للاسس التي بنيت عليها الاتفاقية ، مؤكدا أن « أية اتفاقية بين مصر وحكومة اجنبية ، ينبغي أن تعرض على برلمان منتخب بإرادة حرة بحيث تمثل ارادة الشعب المصري ، وعلى صحافة متحررة من الرقابة وتملك حرية المناقشة » . وقد نشرت جريدة الهدف البيروتية هذا التعليق يوم ٣١ يوليو ١٩٥٤ (٢٥٤) .

وهكذا استعار الهضيبي تكتيك الوفد النضالي الذي استخدمه عام ١٩٣٠ لايقاف مشروع محمد محمود — هندرسون ، حين رفض الفحاس ابداء

٢٥٣ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد خميس حميدة
ص ٦٢٦ — ٦٢٨ .
٢٥٤ — الهدف البيروتية في ٢١ يوليو ١٩٥٤ نقلا عن ميتشيل
ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

رأيه في المشروع « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخاباً صحيحاً » (٢٥٥) .
على أن الإخوان — في الحقيقة — كانوا آخر من يدينون مثل هذه الاتفاقية
بين عبد الناصر وانجلترا ، لأنه سبق لهم أن قبلوا الاسس التي قامت عليها
أثناء مفاوضاتهم مع ايفانز . ولذلك حين ركز الهضيبي هجومه بعد ذلك على
أن الاتفاقية قد اعطت للانجليز حقاً في العودة الى القناة ، واعترفت للانجليز
بقناة السويس كقاعدة عسكرية يديرها عسكريون في شكل مدنيين ، وربطت
مصر والدول العربية بالمعسكر الغربي — اعتبر عبد الناصر هذا الهجوم عملاً
من أعمال التضليل للرأى العام ، وأخذ يتصرف على هذا الاساس ، فأخذ
في مصادرة نشاط الجماعة بكل الوانه ، واعتقل خطباء المساجد الذين
هاجموا الاتفاقية ، وجرى تفتيش بيوت الإخوان ، واعتقال بعضهم . وبذلك
دخلت العلاقة بين الفريقين في شكل صدام يتربص فيه كل منهما بالآخر ،
وبلغت الامور ذروتها حين عاد الهضيبي من سوريا يوم ٢٢ اغسطس ،
وحضر اجتماعاً غاضباً للإخوان في لقاء الثلاثاء الاسبوعي ، أرتفعت فيه
صيحات تنادى : « الموت للخونة » (٢٥٦) . وتلا ذلك مهاجمة بيت المرشد
أثناء غيابه ، ثم اختفاؤه في بيت بمصر الجديدة كان قد سبقه اليه حسن
العشماوى وبعض زملائه ، وعمد كثيرون آخرون من الإخوان الى الاختفاء
في أماكن متفرقة ، ومنذ ذلك الحين انتقل نشاط الإخوان الرئيسى من العلانية
الى السرية ، وتحولت الجماعة الى جهاز سرى كبير .

٢٥٥ — انظر عبد العظيم رمضان : تطوّر الحركة الوطنية في مصر
١٩١٨ — ١٩٣٦ ص ٧٠٥ .
٢٥٦ — ميتشيل : المرجع المذكور .

الفصل التاسع

التشكيل الجديد للتنظيم السرى

في ذلك الحين ، كان التنظيم السرى تحت قيادة يوسف طلعت قد تعرض لتغييرات وتطورات هامة . وكان يوسف طلعت قبل توليه رئاسة الجهاز يعد من الاعضاء المعروفين من قديم عند الشيخ حسن البنا ، وكان يتولى — باعتزافه — رئاسة النظام السرى في الاسماعيلية (٢٥٧) ، كما كان على صلة وطيدة بالهضيبي — على الرغم من أن الأخير قد انكر امام محكمة الشعب معرفته به (٢٥٨) . فقد سعى كما يقول محمد فرغلى — لاختيار الهضيبي مرشداً ، وسافر الى الاسكندرية أكثر من مرة لاقتناعه بقبول المنصب ، كما سعى لدى كثير من الاخوان ليطالبوا ترشيحه لمنصب المرشد (٢٥٩) . مع ذلك عندما اراد الهضيبي تعيينه لرئاسة الجهاز السرى ، استشار محمد فرغلى رئيس منطقة الاسماعيلية ، التي كان يوسف طلعت رئيساً لجهازها السرى ، فوافق (٢٦٠) . كما استشار آخرين وعلى رأسهم محمد خميس حميدة ، وكيل الاخوان ، فوافق على اعتبار أن يوسف طلعت « كان من اللى راحوا فلسطين ، ومعروف في الاخوان ، ومعروف في النظام (الخاص) (٢٦١) » .

ومعنى ذلك بوضوح أن مكتب الارشاد لم يكن بعيد الصلة عن تعيين يوسف طلعت ، وإنما أخذ رأيه في تعيينه . وفي ذلك يقول الهضيبي : « لما جئنا يوسف طلعت ، جبناه على اتفاق بيننا وبين مكتب الارشاد » (٢٦٢) . على أن هذا الكلام لا يجب أن يكون معناه أن مكتب الارشاد كان يملك الحق في تعيين يوسف طلعت ، فقد كان تعيين رئيس الجهاز من حق المرشد وحده — كما يقول محمد خميس حميدة — (٢٦٣) . وأغلب الظن أن ظروف فصل عبد الرحمن السندي ورفاقه في اعقاب حادث مصرع المهندس السيد فايز ،

٢٥٧ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٢١٥ .
٢٥٨ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة حسن الهضيبي
ص ٧٩٢ .

٢٦٠ — نفس المصدر ص ١١٢٣ .
٢٦١ — نفس المصدر : شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٤١ .
٢٦٢ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، شهادة حسن الهضيبي
ص ١٤٤٥ .
٢٦٣ — محكمة الشعب ، الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس حميدة
ص ١٠٧٣ .

بما اقتضته من تدخل مكتب الارشاد في هذا الفصل باعتباره صاحب الحق في ذلك ، نظرا لان فصله كان من الجماعة بأسرها وليس من الجهاز السري وحده — هي التي اتاحت لمكتب الارشاد مناقشة موضوعات الجهاز السري، وكان بعيد الصلة عنها في أيام الشيخ حسن البنا ، ولا يعلم بتفاصيل هذا الجهاز كما يقول ابراهيم الطيب (٢٦٤) .

على كل حال ، فبتعيين يوسف طلعت رئيسا للنظام الخاص ، تكون الفرصة قد منحت للهضيبي لتنفيذ سياسته فيما يتعلق بهذا النظام ، وهي أن يتحقق الغرض الذي انشئ من أجله ، وهو « اعداد الفرد المسلم اعدادا صالحا للدفاع عن الوطن الاسلامي » وفي ذلك يقول : « اتفقنا على أنه لا يجوز البيعة ارتكاب أي جريمة من الجرائم ، ولا عمل أي عمل اراهبي » (٢٦٥) . وقد أكد يوسف طلعت هذا الكلام ، فذكر أن الهضيبي بعد أن عينه رئيسا للجهاز قال له : « مش عايز روح العصا تهيمن على الافراد ، والتزمت والسرية » (٢٦٦) .

على أن المهمة لم تكن بهذه السهولة . فقد كانت روح الستدي تهيمن على الجهاز ، وكان انتصاره يمثلون الاغلبية فيه . وفي ذلك يقول يوسف طلعت : « كان عندي أمل اني أرتفع بهذا الجهاز الى المعنى الانساني الصحيح . ولكني وجدت فيه « جو مش طعم » — لقيت فيه عناصر مش من الاخوان المسلمين ، عناصر لم يتربوا على دعوة الاخوان . وأنا احب اسجل دي ، وأقول انه دخل في الجهاز السري ناس مش من الاخوان المسلمين . ولما جيت استلم الجهاز ده ، مش كله سلم ، أو كل الناس اللي فيه سلمت نفسها : ناس سلمت نفسها ، وناس لا ، وظلت بعيدة ، وتهدد بالالتزام بالنظام والتزام الوضع القديم » (٢٦٧) .

٢٦٤ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة ابراهيم الطيب
ص ٥١٧ .

٢٦٥ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة حسن الهضيبي
ص ٧٢٥ — ٩٧٠ .

٢٦٦ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٣٣٨ .

٢٦٧ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٤٨٠ .

بل لقد وصل الى حد ان بعض انصار السندي اخفوا يتربصون بيوسف طلعت ، ومنهم محمد على احمد ، واحمد عادل ، وكمال يحيى ، وآخرون . وقد تربصوا به ليروا خطته : هل سيحل الجهاز ويصفيه ، أم سيبقى عليه كثرات موروث من عهد الشيخ حسن البنا ! — حسب قولهم (٢٦٨) . ويقول يوسف طلعت : « كنت تسمع كلام : انت خاين ! ، انت عايز تسرح الجهاز ! » (٢٦٩) .

وهذا يثير حقيقة هامة ، هي انه كان من المتعذر بالفعل حل الجهاز السرى أو تصفيته ، حتى لو اراد الهضيبي ذلك أو مكتب الارشاد . وهذا ما اعترف به الهضيبي ، فقد ذكر انه حين عين يوسف طلعت رئيسا للجهاز « جبناه على اتفاق انه يسير بالنظام نحو التصفية ، ولكن التصفية ليس معناها اننا نيجى نقول : حلينا النظام . فهذا لا يؤدي بنا الى حاجة ، ولكن قلنا اننا نوجه الاخوان الوجهة الصحيحة من جهة ، ومن جهة اخرى نكسر من عدد الذين يدخلون فى النظام ، حتى نذهب عنه صفته السرية » (٢٧٠) .

وقد قرر هذه الحقيقة أيضا محمد فرغلى . فعندما سئل عن اسباب صعوبة حل الجهاز ، قال : « الصعوبة ان الجهاز يشمل عددا كبيرا من الشبان المتحمسين فى الاخوان ، فحله يثيرهم على من قام بهذا الحل » ! . وقد سألته الدفاع : « هل يفهم من هذا ان طبيعة الانظمة السرية هي التصدى لن يتعرض لها أو يخرج عليها » ؟ . فرد قائلا : « اعتقد ذلك ! » (٢٧١) .

وكان مقتل المهندس السيد فايز على يد انصار عبد الرحمن السندي فى ذاكرة أعضاء الجهاز الموالين للهضيبي ويوسف طلعت . فعندما سئل محمود الحواتكى ، وهو مدرس كيمياء وكان رئيسا لفصيلة سرية بالجيزة ، عما اذا كان « يتوقع اشياء تهدده لو انه خرج على النظام » ؟ اجاب قائلا : « اشياء تهددنى ؟ ، لا ! » . ولكن عندما سئل عما اذا كان مطمئنا الى أن

٢٦٨ — نفس المصدر ص ١٤٩٠ .

٢٦٩ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت

ص ١٣٢٠ .

٢٧٠ — نفس المصدر ص ١٣٢٠ — ١٣٢١ .

٢٧١ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة محمد فرغلى

ص ٧٨٤ — ٧٨٣ .

خروجه من الجماعة لن يؤثر عليه ؟ أجاب قائلا : « مسألة الاطمئنان لم تكن متوفرة لى مائة فى المائة ، لسبب ، هو أن هناك اشاعات تقول انهم قتلوا سيد فايز لانه كان يحارب جبهة معينة فى النظام . فإذا كان الامر كذلك ، فيجوز يوجد من يفعل هذه القفلة ! » (٢٧٢) .

وقد حاول محمود الحواتكى أن يفسر مسألة ارهاب النظام للخارجين عليه تفسيرا نظريا ، فذكر أن هناك فرقاً بين « جماعة المؤمنين » و « جماعة الارشاد » . فإذا كانت جماعة الاخوان مثل « جماعة المؤمنين » ، فإن الامر الذى يصدر منها يصبح ملزماً . أما اذا كانت « جماعة ارشاد » فأمرها لا يكون ملزماً . وقال أن الخارج على « جماعة المؤمنين » جزاؤه القتل فى الاسلام ، ولكن الخارج على « جماعة الارشاد » لا يقتل . وقد ذكر أن هذا التفكير لم يكن واضحاً لدى التنظيم السرى القديم ، ولكنه أوضحه للتنظيم الجديد (٢٧٣) .

ومع انه من الصحيح أن الجهاز السرى الجديد فى عهد يوسف طلعت لم يرتكب حوادث ضد الخارجين عليه ، إلا أن « الروح القديمة » هى التى كانت متأصلة « باعتراف يوسف طلعت (٢٧٤) . ولذلك يذكر محمد خميس حميدة أنه عندما وقع الخلاف بعد ذلك بين مجموعة الهضيبى ومجموعة محمد خميس حميدة ، وصلت تهديدات من الجهاز السرى لبعض المعارضين للهضيبى ، مثل السيد حلمى المنياوى ، والسيد عبده قاسم . كما اتخذ الامر صورة مراقبة على بيوت بعض اعضاء الجماعة (٢٧٥) .

على كل حال ، ففى تلك الظروف التى عين فيها يوسف طلعت رئيساً للتنظيم السرى ، جرى اتصال محمد رياض ، ياور محمد نجيب ، بحسن العشماوى فى أواخر ديسمبر ١٩٥٣ أو أوائل يناير ١٩٥٤ ، طلباً لتحالف بين محمد نجيب والاخوان . وقد جمع الهضيبى قادة الجهاز — كما ذكرنا — وقد اعتذر يوسف طلعت وقتذاك ، « لانه » — وفقاً لكلام الضابط حسين

٢٧٢ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمود الحواتكى
ص ٢٥٦ — ٢٥٨ .

٢٧٣ — نفس المصدر ص ٢٥٩ — ٢٦٤ .

٢٧٤ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٢١٩ .

٢٧٥ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد خميس حميدة
ص ٦٧٦ — ٦٧٧ .

حمودة — « لسة مستلم الجهاز جديد ، وعبد الرحمن السندى معاكس فى تسليم الناس » ، وانه — اى يوسف طلعت — « بيشرع فى تعبئة ناس ثانية من الدعوة العامة ، ولو انتظرتى على سنة حيبقى عنسدى عشرة آلاف من الاخوان » .

على انه لم يكدر ينقضى اسبوعان على هذا الاجتماع ، حتى كان عبد الناصر ينزل ضربته بالاخوان بقرار الحل فى ١٤ يناير ١٩٥٤ ، وقسام بحملة اعتقالات واسعة النطاق شملت كثيرا من اعضاء الجهاز السرى . فقد قبض على الصاغ حسين حمودة فى ١٨ يناير ، كما قبض على الكباشى ابو المكارم عبد الحى ، والصابغ معروف الحضرى ، وقائد اللواء عبد المنعم عبد الرؤوف فى اوائل مارس .

وازاء هذه المصيبة التى المت بالجماعة ، اخذت صفوفها تلتئم من جديد . فنلاحظ انه عندما خرج الهضيبى وعبد القادر عودة وعبد الحكيم عابدين وغيرهم من المعتقلين بالسجن الحربى يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، كان من بين الذين زاروا المرشد لتهنئته خصومه الذين طردهم من الجماعة ، وهم : صالح عشاوى ، ومحمد الغزالى ، وعبد الرحمن السندى ، واحمد زكى ، واحمد عادل كمال ، ومحمود الصباغ . وقد ذكرت الصحف انهم زاروه مهنيين بالعودة ، ومجددين للبيعة « (٢٧٦) » .

ومع استئناف الجماعة نشاطها ، استأنفت ايضا اعادة تنظيم جهازها السرى ، ولكن فى ظروف ملائمة هذه المرة ، لان عبد الرحمن السندى وجماعته كانوا قد دخلوا فى مصالحة مع الهضيبى ، وبالتالي كفوا لحد ما عن مضايقاتهم ليوسف طلعت . وتشير الادلة الى ان يوسف طلعت استأنف اعادة تنظيم جهازه السرى فى اوائل ابريل — اى غداة الخروج من المعتقل ! وهذا ما ذكره ابراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة ، واكبر معاونى يوسف طلعت . فقد قال : « الذى حدث اننا اخذنا فى دور الاعداد والتكوين من بعد مارس ١٩٥٤ ، وظل هذا الاعداد من الناحية التنفيذية ، ومن ناحية تجميع الافراد ، واعدادهم الاعداد الثقافى والروحى » . وحدد توقيت اعادة التنظيم بانه كان فى « اوائل ابريل » (٢٧٧) . وقد اكد يوسف طلعت هذا قائلا ان

اعادة التنظيم كانت « بعد الانحراج على طول » (٢٧٨) .

والسؤال المطروح : هل حل يوسف طلعت التنظيم القديم واقام تنظيما جديدا ؟ . ان الاجابة على هذا السؤال يجب ان تشتمل على امرين : الاول ، التشكيلات . والثاني ، الافراد .

وبالنسبة للتشكيلات ، فان التشكيل القديم للتنظيم السرى كان يقسم على اساس الخمسات ، اى المجموعات التى تتكون من خمسة افراد يرأسها واحد ، وتتدرج فى شكل هرمى بحيث يكون رؤساء الخمسات مجموعة اعلى يرأسها واحد ، يكون بدوره عضوا فى مجموعة اعلى يرأسها واحد ، حتى تصل الى رئاسة عبد الرحمن السندى (٢٧٩) . وبمعنى آخر ، واذا تناولنا النظام من اعلى الى اسفل ، فان عبدالرحمن السندى كان على رأس التنظيم ، يليه رؤساء هم : احمد زكى ، واحمد عادل ، ومحمود الصباغ ، ويلي هؤلاء رؤساء مناطق ، يليهم رؤساء آخرون ، وهكذا حتى يصل الى الخلية الاولى (٢٨٠) . وكانت الشعبة المهمة بها عدة جماعات ، كما كان معظم النظام فى القاهرة (٢٨١) . وكان هناك فصل بين رؤساء الشعب ورؤساء النظام السرى ، بمعنى أن رؤساء الشعب لم يكن لهم اتصال تنظيمى برؤساء الجهاز الموجودين فى شعبهم .

ويرجع الفضل فى تغيير هذا التشكيل الى الضابط عبدالمنعم عبدالرعوف ، وهو احد اعضاء تنظيم الضباط الاحرار الاوائل الذين فصلوا قبل ٢٣ يوليو لاصراره على الولاء لجماعة الاخوان المسلمين . وكان عبد المنعم عبد الرعوف قد تلقى محاكمة عسكرية — كما ذكرنا — طلب فيها الاستماع الى شهادة محمد نجيب وعبد الناصر كشهود دفاع ، وعندما رفض طلبه هرب من سجنه ، وتوجه الى المركز العام للاخوان طالبا اخفاءه ، وقد كلف ابراهيم الطيب بهذه المهمة ، فنقله الى بيت احمد عيد بشيرا حيث استقر عنده مدة طويلة ، ثم نقل الى بيت هنداوى دوير فى امبابه ، وانتقل بعد ذلك الى بيت مصطفى

٢٧٨ — محكمة الشعب : الجزء السادس ص ١٣٠٧ .

٢٧٩ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٣

٢٨٠ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة السيد حسين أبو سالم

ص ٣٥٣ .

٢٨١ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٣

٢٨٢ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة السيد حسين

أبو سالم ص ٣٥٣ .

الزرقانى فى امبابة ايضا (٢٨٣) . وفى تلك الاثناء كان يجتمع به يوسف طلعت و ابراهيم الطيب (٢٨٤) .

وفى فترة اختفاء عبد المنعم عبد الرعوف وضع خطة التشكيل الجديد للجهاز السرى على اساس أن ينقسم الى سبعيات بدلا من خمسات ، وكل سبعة منها يطلق عليها اسم مجموعة ، ويتكون من كل ثلاث مجموعات فصيلة ، يضاف اليها مجموعة خدمات ، فيصير مجموع الفصيلة ثمانية وعشرين فردا ، يضاف اليهم رئيس الفصيلة و « رديفه » (وكيله) ، فيكون مجموع الفصيلة ثلاثين فردا . وتتكون من هذه الفصائل « المنطقة » ، التى قد يكون بها فصيلة او اثنتان او ثلاث . ويكون رئيس المنطقة هو الرئيس الاعلى للفصائل اذا كان لها رؤساء ، او يكون رئيسها المباشر اذا كان فى المنطقة فصيلة واحدة او اثنتان . وهناك ضباط اتصال فنيون يتبعون رئاسة الجهاز السرى ، ويكونون صلة بينها وبين رئيس المناطق ، وهو ابراهيم الطيب ، وبينه وبين رؤساء الفصائل . هذا بالاضافة الى ضباط اتصال اداريين . ويتكون من المناطق الأقسام القطرية الكبرى ، فقد قسم القطر المصرى الى ثلاثة اقسام : القاهرة ، ويرأسها ابراهيم الطيب ، والاقاليم ويرأسها احمد حسنين ، ثم الاسكندرية (٢٨٥) .

كان هذا التنظيم على نسق نظم الجيوش النظامية التى كانت تتكون من فصائل لكل منها قائد ، وتتكون كل منها من مجموعات تتسلح بمختلف أنواع الاسلحة (٢٨٦) . وقد قبله يوسف طلعت على الفور ، لانه يتفق مع الرغبة فى فتح نطاق التنظيم ، وازالة السرية التى كان يكفلها نظام الخمسات القديم . وقد شرح يوسف طلعت هذه المسألة فقال : ان النظام القديم كان « واخذ شكل التزمت ، شكل السرية . وقد قال لى الاستاذ الهضيبى : ما تزمتهاش ، افتح العملية دى . فقابلنى عبد المنعم عبد الرعوف ، وعرض على نظام الفصائل ، فانا رأيت ان هذا النظام يفتح الحكاية المقنولة ، يفتح العملية

٢٨٣ — نفس المصدر ص ٤٧٥ .

٢٨٤ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٤ .

٢٨٥ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت ص ١٣٠٣ ، الجزء الثانى ، شهادة محمد عبد المعز ص ٣٦٧ ، وشهادة ابراهيم الطيب ص ٤٣٠ .

٢٨٦ — محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٣٦٨ — ١٣٦٩

شوية ، والتزمت الموجود ينحل . بعد كدة قابلت ابراهيم الطيب واحمد حسنين ، وقلت لهم : الفكرة دي كويسة اثنا نعمم هذا المعنى « (٢٨٧) .

هذا التشكيل الجديد للنظام السرى لم يلبث ان حدد مسألة الافراد . فحتى ذلك الحين ، كان هذا النظام مقصورا على افراد التنظيم القدامى . ولكن التشكيل الجديد فتح الباب لدخول افراد جدد من اعضاء النظام العام . وفي ذلك يقول يوسف طلعت : انه عندما تحدث مع ابراهيم الطيب واحمد حسنين في الاخذ بالتشكيل الجديد ، قال له : « طيب ، دى تبقى على اد نظام الاخوان » - اى فى نطاق افراد النظام القائم ، ولكنه رد قائلا : « أبدا ، موش لازم . كل راجل مسلم وعنده استعداد للجهاد خلاص يخش جوة الفصائل دى » (٢٨٨) .

ومعنى ذلك ان النظام الجديد اخذ يتكون من افراد النظام القديم ومن افراد النظام العام . وبطبيعة الحال فقد اختار يوسف طلعت من النظام القديم الاعضاء الذين كانوا على خلاف مع عبد الرحمن السندى ومجموعته . ولذلك حين سئل السيد حسين أبو سالم ، رئيس منطقة وسط القاهرة فى التنظيم الجديد ، ومن اعضاء التنظيم القديم عن اسباب اختياره رغم انه من « اعضاء جهاز عبد الرحمن السندى » ، رد قائلا : « انا ما كنتش من اتباعه ! . انا كل امر يصدر من عبد الرحمن السندى كنت لازم اناقشه . وده كان سبب سوء التفاهم بينى وبين السندى » (٢٨٩) .

ومعنى هذا الكلام ان النظام القديم الذى اقامه عبد الرحمن السندى فى عهد الشيخ حسن البنا ، قد حل بالفعل ، وأقيم مكانه نظام جديد . وهذا ما أثار ثائرة اعضاء الجهاز السرى على يوسف طلعت ، بعد التحسن الذى طرا على العلاقات بين السندى والهضيبى بعد خروج الاخير ورفاقه من السجن الحربى . وهذا ما يرويه يوسف طلعت قائلا : « الجماعة القدام كانوا بيعتقدوا - ومنهم عبد الرحمن (السندى) - اننا بنعمل على تسريح هذا النظام . وكانت التهم تقرامى علينا ، لدرجة ان واحدا قال لى : ان نظام الفصائل ده معناه تسريح النظام . وافكر ان واحد اسمه يحيى عبد الحليم

٢٨٧ - نفس المصدر شهادة يوسف طلعت ص ١٣٠١ - ١٣٠٢ .

٢٨٨ - نفس المصدر .

٢٨٩ - محكمة الشعب ، الجزء الثانى ، شهادة السيد حسين

أبو سالم ص ٣٥٢ .

خط صباغه في عيني وقال : انتم جماعة عايزين تعملوها جمعية دفن موتى « ! ،
وقال : انتم عايزين تسرحوا دعوة الاخوان » (٢٩٠) .

على كل حال ، فقد هب يوسف طلعت لاعادة بناء الجهاز السرى على
أساس التنظيم الجديد ، واخذ يجند افرادا من النظام القديم وافرادا من
النظام العام على حد سواء . ويمكن للنماذج الآتية التى نروىها على السنة
أصحابها ان ترسم لنا صورة كافية لهذه العملية الفريدة . فقد روى محمد
عبد المعز ، وهو من افراد الجهاز السرى القديم ، وكان قد جنده أحمد عادل
أيام السندى ثم ترك الجهاز السرى قبل الثورة — انه بعد ان فصل أحمد
عادل مع عبد الرحمن السندى ، زارنى فى البيت صديق يدعى صلاح العطار
ومعه يوسف طلعت ، وقالوا لى : احنا عارفين انك كنت مع أحمد عادل كمال ،
وفيه ناس تانيين كمان ، ودول احنا عاوزين نضمهم الى النظام الجديد .
فقلت لهم : لما استشرهم . . وفعلنا قلت (لزملائى) على الحكاية ، فقالوا
لى : اتركنا شوية . فتركهم شوية . وبعدين حدث حل الاخوان الاخير ،
وبعد حل الاخوان ، حضر لى ابراهيم الطيب فى البيت ، وقال لى : احنا
كلماك علشان تشتغل ثانى فى التنظيم الجديد ، اننا سنعمل على أساس
سليمة ، ونحاول ان نقادى كل الاخطاء . . وعلى هذا الأساس قلت له :
حاضر ، حاقول للاخوان . وبعدين اتصلت به وقلت له ان الاخوان وافقوا
على انهم يعملوا فى النظام الجديد على الأساس السليم » (٢٩١) .

كما روى حامد عبد الفتاح نويتو انه حتى مارس ١٩٥٤ كان عضوا
عاديا فى الجماعة ، « وبعدين مصطفى الوردانى ، نائب الشعب ، ادانى
ميعاد أروح له البيت ، فلقيت حلمى ، وحسن عبد العظيم ، ويوسف السيد .
وجه بعد كدة حسن عبد المنعم . وقال لنا مصطفى الوردانى ان فيه نظام
عندنا فى الاخوان ، ننقى من الاخوان العاديين اخوان نخطهم فى جماعات ،
وندربهم على أسلحة ، ونخليهم لوقت الحاجة . أخذنا ميعاد من حسن
عبد المنعم ، ورحنا فى يوم معين عنده فى البيت ، وكنت انا ، ويوسف ،
وحسن عبد العظيم ، وحلمى عرفة . واجتمعنا . فقال : قبل أى حاجة لازم
نقوى روحنا المعنوية ، ونحفظ سورة آل عمران وتفسيرها ، ونأخذ سيرة ،

٢٩٠ — محكمة الشعب الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٣٠١ — ١٣٠٢ — ١٣٢٠ — ١٣٢١ .

٢٩١ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمد عبد المعز
ص ٣٦٠ — ٣٦٣ .

(م ١١ — الاخوان المسلمون — التنظيم السرى)

ونخش في البرنامج الروحي ده في الاول . ومشينا على كدة اربع اجتماعات .
وبعدين انضم الينا سامى الكومى ، وهو وكيل نيابة ، وعبد الحى ، وأحمد
حجازى ، وقال : دول حبيقوا معاكم فى الجماعة « (٢٩٢) .

كما روى حلمى عبد السلام هلال قصة تجنيده فى الجهاز السرى ، فذكر
أنه التحق بالجماعة قبل اربع سنوات من محاكمته ، وعندما صدر قرار الحل
« قفلنا الشعبة » ، وما بقاش فيه حاجة خالص . ومن مدة شهر ونصف ،
وكان يوم جمعة ، بعد ما صلينا الجمعة ، رجعت على البيت ، واثناء نومى
فى البيت جانى واحد اسمه صلاح الدين عباس خليل ، وهو طالب ، وقال لى :
ايه رايك ؟ عاوزين نعمل مجموعة . فقلت له : ايه المجموعة دى ؟ . فقال
لى : انت حانتدرب وتحفظ قرآن ، وتتدرب على السلاح . قلت : علشان
ايه ؟ . قال : علشان يقوم كفاح شعبى . وبعد ١٥ يوم بعثوا لى للخضور
فى بيت واحد اسمه عبد القادر سيد حنفى سليمان ، ولقيت هناك صلاح ،
وعلى نويثو ، وثلاثة أربعة . . وكانت مجموعتى مكسونة من : حلمى
عبد السلام ، وصلاح خليل ، ومحمد محمود الشقىرى ، وصفوت مسلم ،
وعبد القادر حنفى ، ومحمد رهونى ، ويوسف غنام « (٢٩٣) .

كما روى محمد على نصيرى مناسبة تجنيده فى الجهاز السرى ، فذكر
أنه اشترك فى المظاهرات التى خرجت أيام طرد محمد نجيب ، « ولما طلعتنا
الى قصر النيل ، البوليس أطلق علينا الرصاص ، وقتل اثنين من زملائنا .
فقلنا ان ده يبقى شىء خطير ، وثارث ثورة الجامعة . فواحد صاحبى اسمه
حسين عرفنى بهنداوى دوير ، وطلب منى أن أنضم الى مجموعته ، قلت :
ما اقدرش ، لانى ما دخلتش امتحان الدور الاول لانى كنت مريض . وبعدين
دخلت المجموعة قبل الدور الثانى . ثم ذكر ان مجموعته كانت تتكون من
« السيد عواد ، وأحمد الفيومى ، وعلى شاهين ، ويوسف عليان ، وطلعت
ابراهيم ، وسلامة ميخائيل ، وانا ، وفيه واحد اظن كمان مش فاكرا اسمه
دلوقت » (٢٩٤) . وقد اختير محمد على نصيرى بعد ذلك لاغتيال عبد الناصر
كما سيرد فى حينه .

٢٩٢ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة حامد عبد الفتاح نويثو

ص ١٨٦ — ١٨٧ .

٢٩٣ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة حلمى عبد السلام

ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

٢٩٤ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة محمد على نصيرى

ص ٧٦ .

وقد روى محمود الحواتكى ، أنه دخل النظام السرى عن طريق يوسف هارون بعد خروجه من الاعتقال . فقد « قابلنى الأستاذ يوسف هارون ، رئيس منطقة الجيزة ، ودعانى لان اشترك فى النظام الخاص بالجيزة ، وكنت انا قد سمعت عن هذا النظام فى سنة ١٩٤٨ » . ثم ذكر أن النظام فى الجيزة شكل بعد الاعتقال بحوالى شهرين ، « فقد حدثنى يوسف هارون فى هذا الامر واحنا فى مارس ، يبقى فى اوائل يونية أو منتصف يونية » (٢٩٥) . ومعنى ذلك أن الاتصال لاعادة بناء التنظيم الجديد بدأ فى مارس عقب الافراج وتكون فى الجيزة بعد شهرين . وقد ذكر محمود الحواتكى أن النظام فى الجيزة « شكل بأن اختير الاخوان الذين يفهمون الاسلام كما نطن فهمها سليما » . وذكر أن من الشروط التى كانت واجبة فى العضو أن يكون « عاقلا غير متهور ، وأن يكون فوق ٢١ سنة ، وأن يكون مستعدا للجهاد فى القضايا العامة وقت أن تكون البلاد فى حاجة اليه » (٢٩٦) .

وقد روى صلاح الدين أبو الخير ، وهو مهندس معمارى ، كيف دخل الجهاز السرى ، فذكر انه كان نقيب أسرة عادية فى الاخوان ، وفى يوم جاءه محمود الحواتكى وقال له احنا حنكون نظام جديد ، وحنكون حذرين علشان ما نقعش فى الاخطاء القديمة ، فايه رايك ؟ . فقلت له : ما فيش مانع . فملكنى مجموعة ، وادانى أسماء سبعة ، وقال : دول تجتمع معاهم فى أى مكان . وربطنى بهم علشان نعمل مجموعة ، وكان البرنامج بتاعنا فى النظام له ناحيتان : ناحية تربية روحية ودراسات اسلامية ، وناحية عسكرية وهى تدريب على التشكيلات العسكرية والاسلحة لمن لم يتدرب . وكان معظمنا مدرب فى الحرس الوطنى » (٢٩٧) .

كان أهم ما فى التنظيم الجديد ، الى جانب تكوينه من أعضاء قدامى وأعضاء عاديين من النظام العام ، هو الربط بين النظام الخاص والنظام العام . فحتى ذلك الحين ، كان هناك فصل تام بين رؤساء الجهاز العلنى ورؤساء الجهاز السرى ، بمعنى أن رؤساء النظام العام لم يكونوا يعلمون شيئاً عن النظام الخاص أو عن رؤسائه فى مناطقهم ، ولكن فى التنظيم الجديد

٢٩٥ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمود الحواتكى
ص ٢٣٠ — ٢٣١ .

٢٩٦ — نفس المصدر .

٢٩٧ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة صلاح الدين أبو الخير
ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

أصبح رئيس المنطقة هو رئيس جهازها السرى . ومعنى ذلك أن الجماعة قد تحوات الى جهاز سرى ، أو أن العمل السرى قد أصبح جزءا من نشاط الجماعة العلنى . وهذا التطور يجعل الجماعة أخطر بكثير مما كانت أثناء حياة الشيخ حسن البنا ، حيث لم يعد هناك فصل بين العمل السرى والعمل العلنى ، واتسعت اختصاصات رئيس الجهاز السرى لتشمل رؤساء الجهاز العلنى .

وهذا ما تكشف أثناء محاكمات الاخوان فى حادث المنشية . فعندما سئل محمود الحواتكى عما اذا كان يعرف أن هنداوى دوير ، رئيس منطقة امبابة ، هو رئيس جهازها السرى ، أجاب قائلا : « طبعا ! رئيس المنطقة هو رئيس الجهاز السرى » . وقد سألته جمال سالم قائلا : « هل هذه قاعدة اتوماتيكية ؟ » ، فرد بالإيجاب قائلا : « نعم » (٢٩٨) .

وعندما سئل محمد عبد المعز عن وظيفته فى جماعة الاخوان ، قال :

- قائم بأعمال رئيس منطقة شرق القاهرة .
- أين ؟ فى النظام السرى والا فى النظام العلنى ؟ .
- فى النظام السرى والنظام العلنى « (٢٩٩) .

وقد عبر عبد العزيز أحمد ، وهو من الاعضاء القدامى ، ورئيس منطقة الفسطاط ، عن هذه النقطة ، تعبيرا بليغا . فعندما سألته جمال سالم عما اذا كان « المسئول عن اخوان المنطقة يعتبر هو المسئول عن الجهاز ؟ » أجاب قائلا : « ايوه ، لان اللى ما يتفعش لرياسة الجهاز ، ما يتفعش لرياسة المنطقة ! » (٣٠٠) .

وهذا الكلام يظهر حقيقة اخرى لا تقل اهمية ، هى أن اعادة بناء النظام الخاص ، قد ترتب عليها اعادة بناء النظام العام ، بحيث يتطابق مع النظام الخاص . كما ترتب عليها أيضا تغيير قيادات النظام العام ، اذ استبعدت القيادات التى لا تصلح لرئاسة الجهاز السرى ، وحلت محلها قيادات صالحة لرئاسة النظامين . نفى منطقة امبابة ، على سبيل المثال ،

-
- ٢٩٨ — نفس المصدر ، شهادة محمود الحواتكى ص ٢٤٩ .
 - ٢٩٩ — نفس المصدر : شهادة محمد عبد المعز ص ٣٥٩ .
 - ٣٠٠ — نفس المصدر : شهادة عبد العزيز أحمد ص ٣٢٩ .

كان رئيسها الدكتور حسن الباشا ، وهو مدرس بكلية الاداب ، وكان لا يعلم شيئا عن النظام السرى ، وكان وكيل المنطقة هنداوى دوير ، فأصبح هو رئيس الجهاز السرى ، واستقال الدكتور حسن الباشا ، وأصبح هنداوى دوير رئيس المنطقة (٣٠١) . وفى منطقة القسوط عين لها عبد العزيز أحمد ، ويقول : « لما كلمت برياسة منطقة القسوط ، علمت أن هناك فصيلتين عندى فى المنطقة ، فصيلة برياسة على صديق ، واخرى برياسة فتحى البوز ، وأن هذه الفصائل هى التى تعتبر هذا النظام » . وهكذا .

ووفقا للتنظيم الجديد للجهاز السرى فان القاهرة قد انقسمت الى عشر مناطق يرأسها ابراهيم الطيب ، وهو محام يبلغ من العمر ٣٢ سنة :

١ - منطقة وسط القاهرة . وقد عين لها السيد حسين أبو سالم ، وهو مأمور ضرائب يبلغ من العمر ٣٠ سنة ، وكان رديفه (وكيله) فريد عوض . وكانت هذه المنطقة تشتمل على ثمانى شعب : بولاق ، والتوفيقية ، وعابدين ، ودرب سعادة ، والجمالية ، والدراسة ، والموسكى ، والازبكية . وكان بها فصيلة من ثلاث مجموعات ، من افرادها : عثمان عبد الله واسماعيل عبد المعطى ، وصالح عطا ، ومحيى محمد ابراهيم ، ومحمد محمود أحمد ، وفؤاد حجاج ، وصالح الحديدى ، ونجدى صالح ، وعلى قناوى ، ورفعت حسين (٣٠٢) .

٢ - منطقة القسوط . وكان يطلق عليها اسم منطقة الروضة قبل ضم حلوان اليها . وقد عين لها عبد العزيز أحمد ، ويحمل دبلوم الاقسام الصناعية والسيارات ، وعمره ٣٦ سنة . وكانت تشتمل على شعب . حلوان ، وطره ، والمعادى ، ومصر القديمة ، وجزيرة الروضة . وكان بها فصيلتان ، احدهما برياسة على صديق ، والاخرى برياسة فتحى البوز ، وكل فصيلة تتكون من أربع مجموعات يصل عددها الى ٣٠ عضوا (٣٠٣) .

٣ - منطقة الجيزة . وقد عين رئيسا لها يوسف هارون ، ومن بعده محمود الحواتكى ثم اسماعيل محمود يوسف . وكان بها فصيلة يرأسها

٣٠١ - نفس المصدر : شهادة محمود الحواتكى ص ٢٤٩ ، الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٨ - ٣٩ .

٣٠٢ - محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة عبد العزيز أحمد ص ٢٩٣ ، شهادة السيد حسين أبو سالم ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

٣٠٣ - نفس المصدر : ص ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٣٦ .

محمود الحواتكى ، مكونة من أربع مجموعات يرأسها : صلاح أبو الخير ، وتوفيق شلبى ، وعبد الفتاح موسى . والرابعة لم يكن رئيسها ثابتا (٣٠٤) .

٤ - منطقة شرق القاهرة . وقد عين لها محمد عبد المعز ، وهو معاون فنى بوزارة الصحة متخرج من مدرسة الصناعات الزخرفية ، وعمره ٣٢ سنة . وكان بها ثلاث فصائل برئاسة كل من : وائل شاهين ، وعبد المنعم ابراهيم ، وعبد الرحمن البنان . وكانت الفصيلة الأخيرة مكونة من شعب سراى القبة ، وحمامات القبة ، ومصر الجديدة (٣٠٥) .

٥ - منطقة جنوب القاهرة ، ويرأسها كمال السنانيرى ، وكسان السنانيرى ممن قادوا مظاهرات ٢٨ فبراير ١٩٥٤ .

٦ - منطقة شمال القاهرة ، ويرأسها محمد شديد .

٧ - منطقة المرج ، ويرأسها محمود يونس .

٨ - منطقة عرب جهيئة ، ويرأسها محمود يونس أيضا . وكان قائد الفصيلة السيد عبد الله الرئيس ، وهو طالب بكلية الآداب ، ورديفه محمد الديب . وكان قائد المجموعة الاولى سيد ناصر ، وقائد الثانية محمد سليمان الهضيبي ، وقائد الثالثة أحمد الصاقورى ، وقائد مجموعة الخدمات أمام حجر . وقد استبدل بسيد ناصر فيما بعد أمين درويش (٣٠٦) .

٩ - منطقة بين السرايات ، ويرأسها على الفيومى (٣٠٧) .

١٠ - منطقة امبابة . وكان على رأسها هنداوى دوير . وقد كـون هنداوى فصيلة مكونة من ثلاث مجموعات ومجموعة مخابرات . وكسنت المجموعة الاولى ، مجموعة وراق العرب ، ويرأسها صلاح عباس ، ومعه عبد القادر سليمان ، وخلصى عبد السلام ، وعبد الحميد البنا (عامـل) ومحمود الفوتيرى ويوسف همام ، ومحمد رعوف . أما المجموعة الثانية ، فيرأسها على نويتو ، وتتكون منه ومن مصطفى الوردانى ، وعبد رب النبى

٣٠٤ - نفس المصدر : شهادة صلاح الدين أبو الخير ص ٢٧١ - ٢٧٢
شهادة محمود الحواتكى ص ٢٣١ .

٣٠٥ - نفس المصدر ، شهادة محمد عبد المعز ص ٢٥٨ ، ٢٦٦ - ٢٦٧

٣٠٦ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة السيد عبد الله الرئيس

ص ١٢٣ - ١٢٤ ، والجزء الثانى شهادة محمد عبد المعز ص ٣٧٣ .

٣٠٧ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٨ .

عباس ، وسعد حجاج ، وعبد المنعم حفى ، ومحمد نجيب راغب . وكانت المجموعة الثالثة مكونة من محمود الصياد ، وعبد العزيز شمس (خردواتى) وعبد المنصف البحرى . وأما مجموعة المخابرات فكانت مكونة من يحيى سعيد ، وعبد القادر سليمان ، ومحمود عبد اللطيف ، ومحمد زكى . وقد ذكر على نويتو ، وهو موظف بالمساحة ، انه كانت هناك مجموعة أخرى على رأسها حسن عبد المنعم ومعه يوسف السيد ، وحامد نويتو (مجلد) وحلمى عرفة (طالب) وحسين شعلان ، وأحمد خليل (عامل) ، وعبد المنصف البحرى (موظف) وعبد القادر سليمان (موظف) (٣٠٨) .

ويتضح من كلام هنداوى دوير ، رئيس منطقة امبابة ، أن هذا الجهاز كان مجرد تشكيل كونه مؤخرًا ولم تتح له الفرصة للتدريب . وقد ذكر أن السبب في ذلك يرجع الى انه كان لابد أولاً من اختبار صلاحية الافراد « فإذا اثبت الشخص أن عنده استعداد ، ندله تدريبات عسكرية ، وبعد هذا إذا ثبتت صلاحيته نفهمه أنه في النظام ، وبعدين ندله تدريبات عملية . وهذه المراحل كلها لم تطبق في امبابة ، وكل ما طبق اننا شكلناهم ، وعملناهم جماعات » . وعلى ذلك فإن المجموعة العاملة بالفعل كانت تتكون منه ومن محمود عبد اللطيف فقط ، بدليل يذكره ، وهو انه حين تقرر اختيار واحد آخر ليقوم بنفس عمل محمود عبد اللطيف ، تم اختيار محمد على نصيرى ، وهو من خارج المنطقة (٣٠٩) . ونلاحظ في هذا الصدد أن محمود عبد اللطيف الذى قام بمحاولة اغتيال عبد الناصر قد اُضيف الى ما ذكره هنداوى دوير من أعضاء مجموعته عضواً ثالثاً اسمه سعد حجاج (٣١٠) .

هذا فيما يختص بتنظيم القاهرة . أما الاقاليم ، فكان يرأسها أحمد حسنين . وقد عرف من أقسامها : اقاليم الشرقية وشرق منطقة القنال ، والغربية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وبنى سويف ، وأسيوط ، والمنيا . وكانت هناك فصيلتان في كل من الاسماعيلية ، السويس ، والشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، وبنى سويف . وكانت مجموعتان في أسيوط ، ومجموعة في كل من الفيوم ، والمنيا (٣١١) .

٣٠٨ - نفس المصدر شهادة على عبدالفتاح نويتو ص ١٥١ - ١٥٥ .

٣٠٩ - نفس المصدر ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٩ - ٤١ .

٣١٠ - نفس المصدر شهادة محمود عبد اللطيف ص ٨ .

٣١١ - محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت

على كل حال ، فان هذا الجمع بين رئاسة النظام العلنى ورئاسة النظام السرى ، قد اتاح الفرصة لرئيس التنظيم لتسخير امكانيات النظام العلنى فى خدمة النظام السرى . فوفقا لما ذكره ابراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة ، كان كل رئيس منطقة يتبعه عدد من نواب الشعب يبلغ تسعة نواب ، يجتمعون معا ، ولهم ضابط اتصال بينهم وبين القاهرة (٣١٢) . وكانت مهمة نواب الشعب اعطاء معلومات لرئيس المنطقة ، وترشيح أسماء الصف الأول فى الشعب للنظام الخاص . وفى ذلك ذكر محمد عبد المعز ، رئيس منطقة شرق القاهرة ، انه بعد اسناد المنطقة اليه « طلبوا منا تكوين الصف الأول ، وجمع معلومات بعدد افراده فى المنطقة . فجمع الصف الأول ، وبعد ذلك قالوا لنا : عاوزين نكون الجماعة دول فى مجموعات من سبعات ، وكل أربع سبعات تكون فصيلة . فقمنا بعمل هذا التنظيم ، وجمعنا المعلومات المطلوبة من نواب الشعب ، وكونا ثلاث فصائل فى منطقة شرق القاهرة (٣١٣) .

وقد وضع نظام اتصال بين يوسف طلعت و ابراهيم الطيب ، وبين ابراهيم الطيب ورؤساء الفصائل ، عن طريق ضباط اتصال فنيين يتبعون يوسف طلعت . منهم : اسماعيل عارف ، ومهدى عاكف . وكان هناك ضباط اتصال اداريون منهم : محمد عبد المعز ، وحسين شعبان (٣١٤) . ويقهم مما رواه اسماعيل عارف أنه كان مسئولاً عن الاتصال بأربع فصائل فقط . فقد ذكر ان يوسف طلعت أخبره بأنه سيكون حلقة اتصال بينه وبين ابراهيم الطيب ، ثم قام بتوصيله بابراهيم الطيب ، الذى وصله بدوره بأربعة رؤساء فصائل لتوصيل الرسائل اليهم وتلقى رسائلهم . أما هؤلاء الاربعة فهم : محمد يوسف ، رئيس فصيلة السيدة زينب وفصيلتين أخريين ، وعلنى نويتو ، رئيس فصيلة امبابية وفصيلتين أخريين ، ومحمد عثمان عبد الله المسئول عن وسط القاهرة ، وعبد الرؤوف (لم يذكر بقية اسمه) . وكان هناك اتصال دورى ثم كل اسبوع (٣١٥) . ومعنى هذا الكلام ان ضباط الاتصال كانوا مكلفين بالاتصال بفصائل معينة .

٣١٢ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة ابراهيم الطيب ص ٤٣٠ .

٣١٢ — نفس المصدر : شهادة محمد عبد المعز ص ٣٦٦ — ٣٦٧ .

٣١٤ — نفس المصدر : شهادة اسماعيل عارف ص ٣٩٧ .

٣١٥ — نفس المصدر ص ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

وقد أقيم قسم قائم بذاته للمخابرات ، يرأسه صلاح عبد المعطى ، ويتبع يوسف طلعت مباشرة (٣١٦) . وكانت مهمته مراقبة أعضاء الجهاز ، وتقديم تقارير عنهم ليوسف طلعت تشتمل على زياراتهم واجتماعاتهم ، وملاحظة ما يطرأ على حالاتهم النفسية (٣١٧) . وقد ذكر صلاح الدين أبو الخير (مهندس معمارى) ورئيس مجموعة فى فصيلة الجيزة ، ان هذه المخابرات كانت تتجسس على الشيوعيين . وقال انه يعرف أن الاخوان « ضبطوا خلايا من مدة » . وقد سأله الدفاع قائلا : « هل كان الاخوان يحاربون الشيوعية ؟ » ، فأجابته قائلا : « طبعا ، لأنها ضد مصلحة البلد » (٣١٨) .

● تسليح الفصائل :

كانت الخطة الأساسية أن تزود مجموعات الفصائل بسلاح يكفى لادائها المهام الموكولة اليها . وهذا السلاح - وفقا لرواية يوسف طلعت - فى حدود : « مجموعة برن ، وثلاثة بنادق ، واستن » (٣١٩) . على ان محمد عبد المعز الذى قام بعمل رئيس منطقة شرق القاهرة ، ذكر أن ابراهيم الطبيب أبلغه أن تسليح المجموعة سيتكون من : مسدس لرئيس المجموعة وثلاث بنادق ، ومدفعين استن (٣٢٠) . وقد ذكر عبد العزيز أحمد ، رئيس منطقة الفسطاط ، أن تسليح المجموعة كان يتكون من ٤ بنادق ، ومدفعين استن ، ومدفع برن ، وقنبلتين لكل فرد . وهذا التسليح يتفق مع عدد أفراد المجموعة ، فيحمل أربعة منهم بنادق ، ويحمل اثنان مدفعين « استن » ويحمل السابع مدفع برن ، هذا بالإضافة الى قنبلتين لكل فرد (٣٢١) . وكان تسليم السلاح يتم مباشرة بين أمين مخازن السلاح وقبادة

٣١٦ - محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة ابراهيم الطبيب
ص ٥٢٩ .

٢١٧ - نفس المصدر : ص ٥٣٠ - ٥٣٣ .

٣١٨ - محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة صلاح الدين ابو الخير
ص ٢٨٦ - ٢٩٠ .

٣١٩ - محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٣٠٣ .

٣٢٠ - محكمة الشعب : الجزء الثانى شهادة محمد عبد المعز ص ٢٦٨

٣٢١ - نفس المصدر ، شهادة عبد العزيز أحمد ص ٢٩٤ .

الفصائل (٣٢٢) . وكان السيد عبد الله الرئيس ، وهو طالب بالآداب ، هو أمين مخازن السلاح . وقد روى قصة تكليفه بهذه المهمة من قبل إبراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة ، فذكر أنه كلفه « بأن أجرد الاسلحة الموجودة لدى الاخوان . فجردت الاسلحة الموجودة في عرب جهينة ، وكفر حكيم ، والدقى . وكلفت بنقل أسلحة الى حلوان والمعادي ، فنقلتها فعلا » (٣٢٣) . ويلاحظ ان حلوان والمعادي كانتا تتبعان منطقة القسطنطينية ولذلك يذكر عبد العزيز أحمد ، رئيس المنطقة ، أنه شاهد السيد الرئيس يتصل بعلى صديق ، رئيس إحدى الفصيلتين بالمنطقة ، « ويتحدث معه في الاسلحة » وكيفية احضارها (٣٢٤) .

وكانت التعليمات بتوزيع السلاح تصدر من إبراهيم الطيب الى السيد عبد الله الرئيس عن طريق ضابط الاتصال اسماعيل عارف . وهذا ما كشفه الأخير ، فقد ذكر أن إبراهيم الطيب « كان يوصلى أوراق أوصلها للسيد الرئيس علشان يوصل اسلحة الى جهات معينة بالتعاون مع فؤاد مكاوى » . وقال ان البيانات التى كانت فى الأوراق كانت تقضى بأرسال أسلحة الى شبرا وحلوان ومصر القديمة . وقد وصل لشبرا ومصر القديمة ١٦ بندقية وعدد من القنابل ، وربما جلجنايت (٣٢٥) . وكانت مسئولية السيد عبد الله الرئيس تتجاوز عملية توزيع السلاح الى التفتيش عليه والتحقق من صلاحيته للاستعمال (٣٢٦) .

ومع ذلك ، ففيمما يبدو أن مسئولية السيد عبد الله الرئيس عن توزيع السلاح ، كانت قاصرة على بعض المناطق دون الأخرى . فقد ذكر محمود الحواتكى ، رئيس فصيلة الجيزة ، ان « المسئول الأول والاخير عن السلاح كان محمد مهدى عاكف (وهو ضابط اتصال فنى يتبع يوسف

٣٢٢ — نفس المصدر .

٣٢٣ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة السيد عبد الله الرئيس

ص ١٢١ .

٣٢٤ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة عبد العزيز أحمد

ص ٣٠٠ — ٣٠١ .

٣٢٥ — نفس المصدر : شهادة اسماعيل عارف ص ٣٩٧ — ٣٩٨ .

٣٢٦ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة على عبد الفتاح نويقو

ص ١٨٤ .

طلعت — كما مر بنا وان المفروض ان يكون الاتصال به وحده . كما ذكر ان الاتصال بالسيد الرئيس كان محظورا . وقال ان محمد مهدي عاكف كان يزور بعض الجماعات في الجيزة وفي أماكن أخرى (٣٢٧) .

وكان مخزن السلاح الرئيس الذي تجمع فيه الاسلحة الخاصة بمنطقة القاهرة وتوزع منه على مختلف الفصائل ، هو مخزن عرب جهينة . وكان مقره مقابر أسرة المرشد حسن الهضيبي . وكان امين هذا المخزن هو اسماعيل الهضيبي ، ابن عم الهضيبي (٣٢٨) .

على أنه كان من الضروري أن يكون لكل منطقة مخزنها الخاص ، الذي كان غالبا ما يكون شقة في أحد المباني . ففي امبابة ، حيث كان هنداوى دوير رئيسا للمنطقة ، كان هذا المخزن عبارة عن شقة كما ذكر على نويبو ، وقد ذكر ان هنداوى أتى له في إحدى المرات « بشيلة فيها قوالب ت.ن.ت ، وقنابل فاضية ، ولفة ثانية لا أعرف فيها أيه . هذه أول مرة ، وثانى مرة بعث شنطة ، وقال لى : « شيلها في المخزن الذى كان عبارة عن شقة ساكن فيها عبد الحميد البنا » (٣٢٩) .

وقد شرح السيد عبد الله الرئيس ، المسئول عن توزيع الاسلحة ، كيف كان يتم نقلها وتوزيعها على الفصائل ، فقال : نقلت مرتين اثنتين : المرة الاولى ، نقلت ١٦ بندقية في أربع لفات ، كل بندقية فيها أربعة وعشرون مشعل مولوتوف ، وكل عشرة في ربطة ، علشان نوديههم لفصيلة مصر القديمة وفصيلة حلوان . وصلنا بعربة ، وكنا قد قمنا من عرب جهينة ، ومعنا محمد فؤاد مكاوى والسواق . وكان منتظرنا واحد عند مصر القديمة اسمه محمود . فقلت له : أنا حاقابل على صديق . وبعدين رحنا وديناهم عند واحد اسمه السعدنى في حلوان .

٣٢٧ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمود الحواتكى
ص ٢٣٤ — ٢٦٤ .

٣٢٨ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة عبد الله الرئيس
ص ١٣٧ ، الجزء السادس ص ١٢٨٢ .

٣٢٩ — نفس المصدر ، شهادة على نويبو ص ١٥٨ ، وكان مخزن الدقى أيضا عبارة عن شقة . انظر شهادة السيد عبد الله الرئيس ، نفس المصدر
ص ١٢١ .

« وفي المرة الثانية ، قلت لـ محمد فؤاد مكاوي : تستنى عند صديق في مصر القديمة علشان تودي السلاح لـ علي صديق . فانتظرنى ، وبـصدين رحنا المعادى . وطبيعى الأنواع كلها أنا لا اعرفها بالضبط ، وانما على صديق طلع صندوق ذخيرة ٣٠٣ ، واخذ قنبلتين » (٣٣٠) .

وكان التدريب يتم فى بداية الامر فى معسكر كرداسية ، وكان يقع على حدود الزراعة وجبل كرداسية . وقد ذكر محمد عبد المعز ، رئيس منطقة شرق القاهرة ، انه زار هذا المعسكر ، وعاينه هو وابراهيم الطيب ، وكان يتولى التدريب فيه واحد اسمه الخضرى (٣٣١) وقد هاجم البوليس بعد ذلك معسكر كرداسية ، ولكنه لم يتمكن من القبض على أحد (٣٣٢) على انه يبدو انه كان لكل منطقة او عدة مناطق مدرب مسئول . فقد ذكر محمود الحواتكى ، قائد فصيلة الجيزة ، أن محمد مهدى عاكف كان هو المسئول عن التدريب (٣٣٣) . وقد ذكر يحيى سعيد أن عبد المنعم عبد الرؤوف قد تولى التدريب أيضا فى معسكر كرداسية قبل مهاجمته .

وتشير الأدلة الى أن عبد المنعم عبد الرؤوف لم يكن يكتفى بالتدريب الفعلى ، بل كان يشرح لرؤساء الفصائل التكتيك العسكرى . فقد روى يحيى سعيد ، وكان عضوا فى منطقة امبابية التى كان يختفى فيها عبد المنعم عبد الرؤوف ، انه ذهب فى احدى المرات فى رفقة على نويتو الى منزل مصطفى الوردانى بالمتيرة ، وكان غائبا فى بلدته ، « فوجدت شخصا متوسطا حليقا ، وقاعد يشرح على ترابيز: بـعـلب كبريت مناورات حربية ، ويـبـدـرس فيها . فقال لى على نويتو : هذا عبد المنعم عبد الرؤوف . وقعت معهم اكثر من ساعة ، وكان بيشرحها لاربعة ، اعرف منهم حسن عبد المنعم ، وعلى نويتو ، واثنين تانيين موش متذكر حقيقة من هم » (٣٣٤) .

٢٣٠ — نفس المصدر ص ١٤٢ .

٣٣١ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمد عبد المعز

ص ٣٧١ — ٣٧٢ .

٣٣٢ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة يحيى سعيد ص ١٠٠ .

٣٣٣ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمود الحواتكى

ص ٢٦٤ .

٣٣٤ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة يحيى سعيد

ص ٩٩ — ١٠٠ .

وكانت مشكلة توفير السلاح اللازم للجهاز السرى قد طرحت على ساط البحث بين عبد المنعم عبد الرؤوف ويوسف طلعت ، عندما تقرّر الأخذ بنظام « الفصائل » التى تتكون من سبعيات . فيذكر يوسف طلعت أنه قال لعبد المنعم عبد الرؤوف : « اجيب لك التسليح ده مئين » . قال : « التسليح لازم يكون كده » ! . وتعدنا نراجع كشوف التسليح الموجودة عند الاخوان ، وهل التشكيل الذى عملناه ينفعه التسليح الموجود ويكفيه ؟ . لقيناه مايكفيش . قال : « لازم تسعى لتسليح هذه المجموعات » .

ويقول يوسف طلعت انه تم شراء سلاح عن طريق الاكتتابات وجمع الأموال . وضرب بعض الأمثلة ، ففى القاهرة عمل ابراهيم الطيب اكتتابا جمع منه بعض الاموال التى اشترى بها ١٨ مدفع برن . وفى الاسماعيلية جمع يوسف طلعت بنفسه بعض الاموال اشترى بها خمسة مدافع استن (٣٣٥) ، كذلك فقد صدرت اوامر لبعض المناطق باعداد الزجاجات الفارغة لتعبئتها كقنابل مولوتوف (٣٣٦) .

وقد قدر محمد خميس حميدة عدد افراد الجهاز السرى عند تولى يوسف طلعت رئاسته بأنه كان « فى حدود الف او الفين » . وقال : فى تقديرى ان الشبان الذين دربوا على السلاح فى حدود الفين ، ولا يزيدون على هذا . وهذا هو العدد الذى أعلمه ، وأنا اتكلم عن التقدير العام » (٣٣٧) . وكانت خطة يوسف طلعت الارتفاع بهذا العدد الى عشرة آلاف — كما ذكرنا .

وقد ذكر ابراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة ومساعد يوسف طلعت ، انه علم من الاخير ان هناك قوات للاخوان موجودة فى اقليم الشرقية وشرق منطقة القنال ، وانها مستعدة للقيام بحرب عصابات ضد الانجليز فيها لو فكروا فى التدخل اثناء الاشتباك بين الاخوان والحكومة . وقال ان خطة عرقلة التدخل كانت تقوم على القيام بحرب عصابات ، ونسف طرق

٣٣٥ — محكمة الشعب : الجزء السادس شهادة يوسف طلعت

١٣٠٣ — ١٣١٩ — ١٣٣٩ .

٣٣٦ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة السيد حسين أبو سالم

ص ٣٤٠ — ٣٤١ .

٣٣٧ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة خميس حميدة

ص ١٠٦٥ — ١٠٦٦ .

المواصلات والمنشآت التي يحتلونها ، وتقطيع خطوط امداداتهم . وعندما تشكك جمال سالم في قدرة الاخوان على ذلك ، ذكره ابراهيم الطيب بمساعدة الاخوان للثورة عند قيامها قائلا : « بمجرد ما قامت الثورة كان فيه تقدم لقوات الانجليز ، ولذلك الاخوان تقدموا ليكسونا تحت تصرف الثورة » (٣٣٨) .

● المجلس الاعلى للجهاد :

والسؤال الآن : من كان المسئول الاعلى عن الجهاز السرى ؟ هل كان المسئول الاعلى هو الهضيبي كما كان الحال أيام البنبا ، أم كان ما اسماء يوسف طلعت في ذلك الحين : المجلس الاعلى للجهاد ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة كما قد تبدو ، ويرجع السبب في ذلك الى تضارب الآراء فيها الى حد كبير جعل منها شبه بلغز من الالغاز ؟ .

وكان يوسف طلعت هو الذى اثار هذه المسألة حين سئل عن كان يدير شئون الجهاز ، ومن كان يتلقى اوامره ، ولما كان يتبع ؟ . فقد ذكر أنه بعد ان اختير لرئاسة الجهاز ، دعاه الشيخ محمد فرغلى الى بيته للقاء لجنة مكونة منه ، اى من يوسف طلعت ، ومن الشيخ محمد فرغلى ، والاستاذ محمود عبده ، وأبو المكارم عبد الحى ، وصالح شادى . وذكر ان الشيخ محمد فرغلى قال فى هذا الاجتماع : « اننا نعتبر اللجنة العليا للجهاد فى دعوة الاخوان ، وهذه اللجنة هى التى تنسق قوى الاخوان » ، واستطرد قائلا انه قد عقد هذا الاجتماع الأول حتى . « يقول كل واحد الى عنده » . وكان من رأى الشيخ محمد فرغلى أنه يجب ألا يقتصر عمل اللجنة على مصر ، وانما يجب ان تمتد اعمال الجهاد الى اى بلد آخر . « وكانت ايامها حكاية مراكش زادت شويه » . ثم قال يوسف طلعت ان هذه اللجنة « كانت معموله علشان آخذ الاوامر منها » (٣٣٩) . وحدد الوقت الذى تشكلت

٣٣٨ - محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة ابراهيم الطيب

ص ٤٩٠ - ٤٩٣ .

٣٣٩ - محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت

ص ١٣٠٨ .

فيه هذه اللجنة بأنه كان في أواخر مارس أو أوائل إبريل ١٩٥٤ ، أي بعد الإفراج عن الإخوان بعد الحل الأخير (٣٤٠) .

وقد أيد إبراهيم طلعت ، مساعد يوسف طلعت ورئيس مناطق القاهرة ، وجود هذا المجلس . فقد ذكر أنه كان للجهاز السرى مجلس أعلى مكون من يوسف طلعت ، وصلاح شادى ، والشيخ محمد فرغلى ، والدكتور محمد خميس حميدة . وأن هذا المجلس كان يخضع مباشرة للمرشد العام ، ويتعاون معه في إدارة الجهاز ، وقال أن هذا المجلس كان يتلقى الخطط العامة للعمل من المرشد ، فإذا استقر على خطة ، لابد من موافقة المرشد على تنفيذها (٣٤١) . ثم ذكر أن هذا المجلس كان مستقلا تمام الاستقلال عن مكتب الإرشاد (٣٤٢) .

كذلك تحدث محمود عبده عن اجتماع دعاه اليه الشيخ فرغلى بمنزله بعمارة وهبة في أغسطس ، وكان معه يوسف طلعت وأبو المكارم ، وصلاح شادى (٣٤٣) .

على أن محمد فرغلى أنكر مسألة المجلس الأعلى للجهاد انكارا قاطعا . فحين تحدث عن النظام السرى ، أوضح أن التشكيلات الخاصة بالبوليس والجيش والمدنيين ، كانت تتبع المرشد رأسا ، وأن رئيس كل تشكيل كان يتصل بالمرشد رأسا ويتبعه رأسا ، ولا يخضع لاي هيئة أخرى من هيئات الجماعة . وعندما سئل عما إذا لم يكن هناك بين رؤساء هذه التشكيلات وهم الصاغ صلاح شادى ، وأبو المكارم عبد الحى ، ويوسف طلعت - مجلس أعلى أو لجنة عليا ؟ . أجاب : « هؤلاء الثلاثة هم المسئولون عن الجهاز ، ويعتبرون لجنة عليا ، ويرأسهم المرشد » . وعندما ووجه بكلام إبراهيم الطيب بأنه كان مع الدكتور محمد خميس حميدة وصلاح شادى . . الخ . أعضاء في اللجنة العليا للجهاز السرى ؟ قال بصورة قاطعة : « هذا غير صحيح . فأنا لست عضوا في هذه اللجنة ، ولا أعرف أن هناك لجنة

٣٤٠ — نفس المصدر : الجزء السابع ، من أقوال يوسف طلعت فى

التحقيق ص ١٥٥٦ .

٣٤١ — نفس المصدر : ص ١٥٥٩ — ١٥٦٠ .

٣٤٢ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة إبراهيم الطيب

ص ٥١٧ .

٣٤٣ — محكمة الشعب : الجزء السابع ص ١٥٥٧ .

عليا للجهاز السرى أو النظام الخاص ، الا من ذكرت » . وقد سألته المدعى :
« ولماذا يقول ابراهيم الطيب هذا القول ؟ » ، وما الذى دعاه الى ان يذكره ؟
فرد قائلا : « لا أدري ما الذى يدعو الى هذا الادعاء . وأنا أقول ان هذا
كذب ، وغير صحيح ، واقطع بذلك فيما يختص بنفسى » ! (٣٤٤) .

كذلك انكر محمد خميس حميدة عضويته بالمجلس الاعلى للجهاد . فقد
سأله جمال سالم :

— قرر ابراهيم الطيب ان هناك رئاسة عليا لنظام الجهاز السرى ؛
رى مجلس ادارة الشركات . من يكونون مجلس ادارة الشركة ؟ .

محمد خميس حميدة : الذى أعرفه هو يوسف طلعت ، وهو يتصل
مباشرة بالمرشد . فاذا كان المرشد قد عمل مجلسا ، فيكون هذا خاصا
بالمرشد . والذى اعلمه ان صلاح شادى ويوسف طلعت يتصلون مباشرة
بالمرشد .

جمال سالم : قرر ابراهيم الطيب في اعترافاته ان اللجنة العليا التى
تترأس الجهاز السرى مكونة من الاثنين ومن الشيخ فرغلى وسيادتكم
خميس حميده .

محمد خميس حميدة : الذى أقوله عن نفسى انى لست مسئولا ،
لا عضوا اعلى ولا عضوا أصغر فى هذه التشكيلة . واشهد واعترف بأنه
ليس لى اتصال بهذه اللجنة العليا او اللجنة غير العليا » (٣٤٥) .

وفى موضع آخر انكر الدكتور محمد خميس حميدة وجود مجلس اعلى
للاشراف على النظام قائلا : « ليس للنظام مجلس اعلى . انما هو يوسف
طلعت فى نظامه ، وصلاح شادى فى نظامه ، كل واحد يتبع حسن الهضيبى
مباشرة » (٣٤٦) .

ويتضح من ذلك انه فى حين يعترف محمد فرغلى بوجود مجلس اعلى ، او
لجنة عليا ، للاشراف على الجهاز ، مع انكار عضويته فيها ، فان محمد خميس

٣٤٤ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد فرغلى
ص ٧٠٧ — ٧١٠ .

٣٤٥ — نفس المصدر : شهادة محمد خميس حميدة ص ٦٥٦ — ٦٥٨

٣٤٦ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس حميدة
ص ١٠٤٢ .

حميدة ينكر وجود المجلس الاعلى أو اللجنة العليا أصلاً ، ويقرر أن اتصال رؤساء الفروع الثلاثة للتنظيم السرى كان بالمرشد بشكل مباشر .
 وازاء هذا الخلاف ، فإن شهادة حسن الهضبي تعد ذات أهمية كبيرة .
 فقد ذكر أنه عندما أقر مكتب الإرشاد إقصاء عبد الرحمن السبدي ، « عينا ثلاثة من الاخوان علشان يبقوا متصلين بالنظام . ووجه الصلة بينهم — يعنى اللي يتصل بهم — عن طريق الشيخ محمد فرغلى . وأن الدكتور حسين كمال الدين — لأن اللجنة مكونة من حسين كمال الدين وكمال خليفة والشيخ فرغلى — علشان يبقوا يلاحظوا هذه المسألة ، والشيخ محمد فرغلى عضو في مكتب الإرشاد ويتصل بهم . كما أني تركت العمى فيه للدكتور محمد خميس حميدة » (٣٤٧) . وترجمة هذا الكلام أنه تعينت لجنة من الدكتور حسين كمال الدين وكمال خليفة ومحمد فرغلى للاتصال بالنظام وكان ضابط الاتصال بين اللجنة والنظام هو الشيخ محمد فرغلى باعتباره عضواً في مكتب الإرشاد . وكان محمد خميس حميدة مفوضاً في إدارة شئون الجهاز .

وفي موضع آخر سئل بواسطة رئيس النيابة :
 — هل جددتم أمام من يكون المسئول (يوسف طلعت) عن التنفيذ وكيفية ؟
 الهضبي — يوسف طلعت عين بقاله سنة وكسور ، ولم تحدث اى حادثة ! .

رئيس النيابة — وكان مسئول أمام مين ؟ .
 الهضبي — خميس وفرغلى .
 رئيس النيابة — بس ؟
 الهضبي — ويمكن — أنا مش فاك — يمكن حسين كمال الدين .
 رئيس النيابة : فرغلى وخميس معا قررا أن المسئول الأول والاخير عن الجهاز السرى هو المرشد العام .
 الهضبي : قانونا كده صح . ولكن عملا هم كانوا يشوفوا كل حاجة » (٣٤٨) .

وفي موضع ثالث سئل بواسطة جمال سالم :
 — هل اطلعتم على الجهاز السرى وتفاصيله ؟
 الهضبي : ده موكل لخميس يشوفه هو وفرغلى .

٣٤٧ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، شهادة حسن الهضبي
 ص ١٤٤٤ — ١٤٤٥ .
 ٣٤٨ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة حسن الهضبي
 ص ٨٤١ — ٨٤٢ .

جمال سالم : رغم انك انت المسئول عنه ؟
الهضيبي : مسئول قانونا ، ولكن فعلا هم المسئولين .
جمال سالم : هل المسئول قانونا يزاوِل حقه القانوني أم لا ؟ .
الهضيبي : أنا لم أزاوِله . وأنا قلت لك أنه صعب على أن أبأشر
جماعة الإخوان (٣٤٩) .

هذا الكلام للمرشد العام حسن الهضيبي يؤكد مسئولية الدكتور محمد خميس حميدة والشيخ محمد فرغلي عن الجهاز السري ولكنه لا يشير أية إشارة الى المجلس الأعلى للجهاد بالصورة التي رواها يوسف طلعت وإبراهيم الطيب ومحمود عبده . وإنما يشير الى لجنة للاتصال بالنظام عن طريق محمد فرغلي ، مع تفويض محمد خميس حميدة في إدارة الجهاز ومعنى هذا الكلام ان محمد فرغلي ومحمد خميس حميدة كانا مسئولين عن النظام بهذه الصفة ، وليس بوصفهما عضوين في مجلس الجهاد الأعلى ، وأن الهضيبي لم يعين مجلسا أعلى للجهاد بالشكل الذي تحدث عنه يوسف طلعت ومحمود عبده وإبراهيم الطيب .

وإذا كان الامر كذلك ، فهل كان مجلس الجهاد الأعلى من اختلاق الثلاثة ولا أساس له من الحقيقة ؟ . في الواقع أن الامر ليس كذلك ، وإنما كان مجلس الجهاد الأعلى موجودا بالفعل ، ولكن الذي أنشأه لم يكن الهضيبي ، وإنما محمد فرغلي ومحمد خميس حميدة المسئولان عن النظام ، وبالتالي لم يكن له صفة رسمية ، بمعنى أنه لم يكن في تنظيم الجهاز السري ، لان الذي يملك قانونا انشاء مثل هذا المجلس هو الهضيبي ، الرئيس الأعلى للنظام الخاص ، وعلى ذلك ، فإن انكار محمد فرغلي ومحمد خميس حميدة كان منصبا على الشكل القانوني للمجلس ، بينما كان اعتراف يوسف طلعت وإبراهيم الطيب ومحمود عبده منصبا على الواقع الفعلي ، أما الهضيبي فإن انكاره كان صحيحا لانه لم يعين مجلسا بهذا الاسم ، ولم يكن التنظيم يحوى مجلسا بهذا الاسم .

وفي الواقع أن محمد فرغلي ومحمد خميس حميدة كان لأبد أن يكون لهما دور في الجهاز السري . فقد كانا عضوين في اللجنة القديمة التي كانت تشرف على النظام الخاص أيام عبد الرحمن السندي ، والتي كانت تتكون من : الشيخ سيد سابق ، والشيخ محمد فرغلي ، والدكتور محمد خميس حميدة ، ومحمود الصباغ ، وأحمد عادل ، وعبد الرحمن السندي . وهي

التي كانت « تحل وتربط في هذا النظام . وكانت تتحكم فيه » كما يقول يوسف طلعت (٢٥٠) .

وقد كان للدكتور محمد خميس حميدة دور في اقضاء عبد الرحمن السندي عن التنظيم ، كما سبق أن ذكرنا ، حين نشب الخلاف بينه وبين الهضيبي قبل الثورة ، وكون الهضيبي لجنة من محمد خميس حميدة وعبد العزيز كامل والدكتور حسين كمال الدين لدراسة المشكلة ، فقررت تعيين حلمي عبد الحميد رئيسا للجهاز بدلا من عبد الرحمن السندي .

كما لعب محمد فرغلي دورا آخر لا يقل أهمية في طرد عبد الرحمن السندي كلية من الجماعة بأسرها ، بعد مقتل السيد فايز . وقد كشف الهضيبي عن هذا الدور ، فذكر أن الشيخ محمد فرغلي عرض على مكتب الإرشاد مسألة اقضاء عبد الرحمن السندي من الجماعة ، بجميع الظروف التي أحاطت بها ، وأفهمه أنه هو الذي ارتكب الحوادث في الاول ، وأنه مادام موجودا في الجماعة فإن اتصاله بالاخوان ، حتى ولو تنحى ظاهريا ، فإنه ما يدينناش اطمئنان كافي على اننا ننفذ الخطة التي احنا عايزينها ، وبنسأ على ذلك أقر مكتب الإرشاد اقضاء عبد الرحمن السندي « (٣٥١) .

نحن أذن أمام عضوين غير عاديين من أعضاء الجماعة ، يملكان نفوذا وسيطرة في النظام الخاص وفي النظام العام على السواء . وقد اشرنا الى تعيين يوسف طلعت رئيسا للجهاز السري ، وقلنا أنه لم يتم الا بعد استئثارتهما وموافقتهما ، باعترافهما وباعتراف الهضيبي . ولذلك فقد كان امرا طبيعيا للغاية أن يكون لهما دور قيادي في التنظيم السري الجديد برئاسة يوسف طلعت .

وهذا ما هب الشيخ محمد فرغلي للقيام به وممارسته بعد خروج الجماعة من السجن الحربي في آخر مارس ١٩٥٤ . فقد روى يوسف طلعت — كما ذكرنا — أن الشيخ محمد فرغلي دعاه وكلا من صلاح شادي ، رئيس تشكيل البوليس ، وأبو المكارم عبد الحى ، رئيس تشكيل الجيش ، وقال : « اننا نعتبر اللجنة العليا للجهاد في دعوة الاخوان ، ودي اللجنة العليا

٢٥٠ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت

ص ١٣٠٩ — ١٣١٢

٢٥١ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، شهادة حسن الهضيبي

ص ١٤٤٤ — ١٤٤٥ .

للجهاد » . وقد كان هذا الكلام لمحمد فرغلى تعبيرا عن الواقع الفعلى .
وسواء سمى هذا الامر الواقع باللجنة العليا للجهاد ام لم يسم على الاطلاق .
لان رئاسة الجهاز السرى الفعلية كانت فى يد رؤساء التنظيم الثلاثة المسئولين
عن البوليس والجيش والمدنيين ، وفى يد محمد فرغلى ومحمد خميس حميدة
الموكل اليهما من قبل المرشد شئون هذا الجهاز ؛ وقد ضم محمد فرغلى
بمحمود عبده ؛ رئيس مكتب ادارى القاهرة ، الى هذه اللجنة للاستعانة
بخبيرته فى هذا الميدان .

وعلى كل حال ، فقد اعترف محمد فرغلى بدوره فى رئاسة الجهاز
بصورة حاسمة دون أن يدري ، حين تعرض للاتصالات التى جرت بين
الاخوان والثورة فى أعقاب الافراج عنهم من السجن الحبرى ، للقيام
بنشاط فى القنال ضد الانجليز . وكان عبد الناصر قد شعر بحاجته الى مثل
هذا النشاط فى القنابة بعد أن اعلنت الحكومة البريطانية فى ٢٣ مارس ١٩٥٤
قطع المفاوضات مع مصر حتى تتخذ السلطات المصرية الاجراءات الكفيلة
بحماية ارواح البريطانيين وممتلكاتهم (٣٥٣) — فيقول محمد فرغلى :

« أردنا ان نتعاون مع بعض رجال الثورة حينما كان يراد القيام بحركة فى
القنال . واتصلت انا بأحد الضباط القائمين على هذا الأمر وكان هناك
ضباط موجودون فى المنطقة ، كل واحد يختص بجهة معينة . فانا اتصلت
بالهضيبى ، وقلت له : اننا فى منطقة القنال لابد ان نتعاون مع رجال الثورة
فى اى عمل يطلب منا فى مقاومة الاستعمار . وطلبت من يوسف طلعت بالذات
أن يختار من كل منطقة من المناطق التى معين فيها ضابط من ضباط الثورة ،
شخص مسئول (من الجهاز السرى) ليتصل به (بالضابط) ويتعاون معه
فيما لو طلب ذلك . وفعلنا تم هذا ، واختار الاسماء وقدم لى هذه الاسماء ،
ودعونا هؤلاء الاشخاص فعلا ، واجتمعوا فى ادارة الحرس الوطنى بحضور
الصاغ كمال الدين حسين ، عضو مجلس قيادة الثورة ، وبعض الضباط ،
وجاء مندوب من كل منطقة من المناطق . فعرفت هؤلاء المندوبين ، وعرفت
انهم مسئولون لهم صلة باوضاع النظام فى هذه المناطق » (٣٥٤) .

٣٥٢ — مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية بين الغاء
معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ ، اعداد مصطفى طيبة ص ٣١٨ .
٣٥٤ — محكمة الشعب ، الجزء الثانى ، شهادة محمد فرغلى
ص ٧١١ — ٧١٢ .

وهذا الكلام حاسم في اثبات دور محمد فرغلي في رئاسة الجهاز السرى، حيث قد اعترف بأنه أصدر التعليمات ليوسف طلعت للاتصال بمندوبيه في مناطق القتال بالتعاون مع ضباط الثورة ، وبأن يوسف طلعت قدم لسه الاسماء . وهذا لا يحدث الا اذا كان محمد فرغلي في وضع يسمح له بإصدار التعليمات لرئيس الجهاز السرى ، والا لاصدر الهضبي هذه الاوامر مباشرة الى يوسف طلعت باعتباره الرئيس المباشر .

● سلطة اتخاذ القرار في الجهاز السرى : ●

يتضح من ذلك أن الهضبي قد فوض بالفعل اختصاصاته في ادارة شئون الجهاز السرى الادارية لمحمد خميس حميدة ومحمد فرغلي . ولكن يلاحظ من المثال السابق أن محمد فرغلي لم يصدر تعليماته ليوسف طلعت الا بعد أن حصل هو نفسه على موافقة الهضبي ، وهذا يثير قضية من في يده سلطة اصدار القرار في الجهاز السرى ؟

لقد ذكر محمد فرغلي ومحمد خميس حميدة ان سلطة اتخاذ القرار كانت في يد الهضبي بصورة قاطعة . فقال محمد فرغلي : «رئيس هذا النظام (يوسف طلعت) مسئول مسئولية مباشرة أمام المرشد العام ، ويتلقى منه الامر مباشرة ، ولا يتلقى من أى شخص آخر » (٣٥٥) . وفي موضع آخر سأل جمال سالم :

— من الذى كان على رأس النظام السرى ؟

— يوسف طلعت .

— ويوسف طلعت يأمر بأمر من في الجماعة ؟

— بأمر المرشد .

— حسن الهضبي ؟

— نعم . (٣٥٦) .

وفي موضع ثالث سأل المدعى :

— هل اذا أقر المجلس الاعلى لهذا الجهاز أمرا أراد تنفيذه ، هل تبت

هذه اللجنة في هذا الامر ، ثم تأمر بالتنفيذ دون الرجوع الى المرشد ، الرئيس الفعلى ، لتأخذ موافقته ؟

٣٥٥ — نفس المصدر ص ٧٠٢ .

٣٥٦ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد فرغلي

— أعتقد لابد من الرجوع الى المرشد .

— ليسه ؟

— لانه الرئيس الاعلى . (٣٥٧) .

وقد اكد محمد خميس حميدة أيضا سلطة الهضيبي في اصدار الامر ،
فقد سأل وكيل النائب العام عمن يرأس يوسف طلعت ، فقال :
— المرشد .

— هل يستطيع يوسف طلعت ان يتصرف من غير موافقة المرشد ؟
— لا .

— يعنى لابد ان المرشد يوافق علشان يعطى الامر وينفذ ؟
— أيوه .

— اعد الكلام ده من فضلك .

— رئيس الجهاز السرى هو يوسف طلعت ، ولا يمكن لرئيس الجهاز
السرى ان يتصرف الا اذا اخذ امرا من المرشد . (٣٥٨) .

وفى موضع آخر طرح القضية بصورة حاسمة قائلا :
— لايمكن ان ينفذ شيء فى الجهاز الا اذا صدر به امر من رئاسة
الجهاز .

جمال سالم — حولها الى اسماء .

حميدة — يعنى حسن الهضيبي يدى ليوسف طلعت ، وده يدى للمستول
الى بعده منه وهو ابراهيم طلعت رئيس منطقة القاهرة ، وده يدى لرؤساء
الفصائل (٣٥٩) .

على ان الهضيبي انكر تماما مباشرته لهذا الدور ، وكثنت عبارته فى
هذا المجال : « انا لا أبأشر التنفيذ » (٣٦٠) .

٣٥٧ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد فرغلى ص ٧١٠

٣٥٨ — نفس المصدر : شهادة محمد خميس حميدة ص ٦١٧ .

٣٥٩ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس حميدة

ص ٦٣٥ .

٣٦٠ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة حسن الهضيبي

ص ٨١٤ .

بل لقد أنكر صلته الوثيقة بيوسف طلعت في رئاسة التنظيم . فعندما
سئل :

— ما مدى ثقتك في يوسف طلعت بعد عمله معك عامين ؟ .
— ما اتجهتس له . ما اتجهتس اننى اختبر كفاءته . وأنا سئلت مثل
هذا السؤال فقلت انى ما أعرفش يوسف طلعت معرفة دخائل ، ما أعرفش
ايه في نفسه . واحد جه علشان يكون رئيس لقسم : ده ينفع ؟ قالوا : أيوه
ينفع ! .

— اذا قال لك كلام ، تثق فيه أم لا ؟
— ما جربتوش في أى شىء ، وما كنتش محتاج أنى أجربه (٣٦١) .

وقد برر الهضبي عدم مباشرته سلطته في ادارة الجهاز بقوله :
« انا ما كنتش قادر على تنفيذ اختصاصات الرئيس السابق . ولو
بحثت الحقيقة تجد أنه في سنة ١٩٥١ كنت مريض ، وأصبت بالشلل وأنا في
محكمة النقض والابرار . . ولكن الاخوان الحوا على في ان أقبل (منصوب
المرشد) وقالوا : احنا موش عايزين منك حاجة . احنا نجيب لك الاوراق ،
واللى يعجبك تمضيه ، واللى ما يعجبكش ما تمضهش . فقبلت على هذا
الشرط . ولكن بعد ذلك وجدت أن اللى وعدونى به من انجاز العمل
بواسطتهم لم يتحقق . . وبعد خمسة أو ستة أشهر ، رأيت أن العمل وقف
في الاخوان ، وبعض الاعضاء يوجهون اللوم للمرشد ، قلت لهم : طيب ،
يطلع المرشد ! . فما رضيوش . فجبت الدكتور خميس علشسان يتولى
التنظيمات الادارية والاعمال الادارية . ومن وقتها ، وأنا لا أجد في كل شهر
جواب أمضيه وبس . وانما كانت مهمتى قاصرة على زيارة البلاد واستقبال
الناس ومراسلى الصحف » (٣٦٢) .

ولكن ما هى رواية يوسف طلعت في هذا الشأن ، وهو الذى يستطيع
أن يحسم الامر ، ويحدد ممن كان يتلقى أوامره ؟ . هناك روايتان ليوسف
طلعت بهذا الصدد : الاولى ، وتؤيد رواية الهضبي ، والثانية ، وتؤيد
رواية محمد خميس حميدة ومحمد فرغلى ! .

وبالنسبة للرواية الاولى فقد سئل بواسطة الدفاع :
— هل قابلت المرشد بعد تعيينك ؟

٣٦١ — نفس المصدر : ص ٨١٤ — ٨٢٢ .

٣٦٢ — نفس المصدر ص ٨١٤ — ٨١٦ .

— أيسوه .
— قال لك أية ؟

— قال : « موش عايز روح العصاية تهيمن على الافراد ، والتزمت ،
والسرية . عايز الروح دى تنشال .

— هل تابلت المرشد تعرض عليه حاجة خاصة بالجهاز بعد هذه
التنظيمات ؟

— تفصيلات ؟

— أيسوه .

— لا .

— أmaal كنت تتكلم مع مين فى شئون الجهاز الذى توليت رئاسته ؟
كنت بتقدم حساب للمرشد عن الجهاز فى المأمورية التى كنت مكلفا بها ؟
— حساب أية ؟ أفراد والا سلاح ؟

— يعنى كنت بتقدم له تقارير عن تنظيم ، تسليح ، حساب الافراد ،
الاشتراكات . مقدار تقدم التدريب ؟

— مرة قلت له علشان حكاية الاختلافات . وقلت له ربنا يسهل !
— كنت تتصل بالدكتور خميس فى هذا الشأن ؟
— الاول ، لغاية ما زعلنا من بعض .

— هل كان هو الواسطة بينك وبين المرشد ؟
— أيسوه (٣٦٣) .

أما الرواية الثانية ليوسف طلعت ، فكانت ردا على سؤال لرئيس
المحكمة :

— أنت تتبع حسن الهضيبي ؟

— حسن الهضيبي كان مرشد الاخوان . . يعنى لو انشال وجبنا واحد تانى أبقي تبعه . النظام والعرف كده .

— هل يمكن أن تعمل حاجة بالجيش بتاعك من غير ما تأخذ موافقة من المرشد ؟ .

— موش ممكن .

— يعنى فى أى عمل كبير : تروح تحارب فى فلسطين مثلا — مش لازم تأخذ موافقته ؟ .

— أيوه (٣٦٤) .

هاتان هما الروايتان اللتان ادلى بهما يوسف طلعت ، وتبدوان متعارضتين ، ولكنهما ليستا كذلك عند امعان النظر . فقد أنكر يوسف طلعت أنه يعرض التفاصيل على الهضيبي ، وهو ما يتفق مع رواية الهضيبي التي روى فيها أنه ليس على صلة وثيقة بيوسف طلعت ، وكان نص عبارته : « أنا ما ليش صلة به كثير ، أنا لا أباشر التنفيذ » . كما تتفق مع رواية محمد خميس حميدة التي روى فيها أن يوسف طلعت لا يستطيع أن يتصرف بدون أمر من المرشد . ومعنى ذلك أن الهضيبي لم يكن يرجع اليه فى التفاصيل ، وإنما فى الخطوط العريضة أو الجليل من الأمور ، حيث لم يكن يوسف طلعت يستطيع التصرف فيها بدون أمر أو موافقة المرشد . وفى ذلك اثبات لمباشرة الهضيبي اختصاصاته ، وأنه اليه وحده الأمر فى اتخاذ القرار .

وهذه النتيجة معقولة تماما ولا يتصور عكسها . بدليل أن الذى اتى بيوسف طلعت الى رئاسة التنظيم السرى ، إنما هو الخلاف الذى حدث بين الهضيبي وعبدالرحمن السندى بسبب عدم خضوع الأخير لأوامر المرشد . صحيح أن الخلاف بدأ بسبب رغبة الهضيبي فى إلغاء النظام ، ولكن بعد أن قبل بقاءه استمر الخلاف أيضا لرفض عبد الرحمن السندى الخضوع له . فقد قرر محمد فرغلى أن المدة التى قضاها عبد الرحمن السندى ، وهى أكثر من سنة ، كانت « تتخللها فترات خلاف وفترات وفاق . وفى فترة الوفاق كان

يستجيب فيها عبد الرحمن السندى للهضبي « . ثم قال : « ان أوضاع الجماعة تقتضى أن رئيس النظام خاضع للمرشد . فإذا اختلف رئيس النظام مع المرشد ، يجب أن يتنحى رئيس النظام ، بقطع النظر عن بقاء النظام ذاته » (٣٦٥) .

وعلى ذلك فإن انكار المرشد مسئوليته عن مباشرة التنفيذ ، لا يعنى أنه قد تخلى عن مسئولية اتخاذ القرار ، أو أن رئيس النظام السرى يوسف طلعت كان يستطيع أن يتصرف بالجهاز كما يشاء دون الرجوع للمرشد .

ولقد باشر محمد خميس حميدة فى الفترة الاولى شئون الجهاز مع يوسف طلعت باعتباره واسطة بينه وبين المرشد ، ولكن بعد أن دب الخلاف بينهما توقف هذا الاتصال وقد عبر يوسف طلعت عن ذلك بقوله انه كان يتصل بالدكتور خميس « لغاية ما زعلنا من بعض » . ولكن هذا الخلاف بينهما لم يكن خلافا شخصيا ، وإنما كان انعكاسا للخلاف بين فريقين فى الإخوان : فريق على رأسه الهضبي ، وفريق على رأسه محمد خميس حميدة وقد انحاز الجهاز السرى الى فريق الهضبي كما سوف نرى .

الفصل العاشر

انتقال الاخوان إلى العمل السري

في تلك الاثناء كانت العلاقات بين الاخوان وعبد الناصر قد تطورت بعد التوقيع على المبادئ الاساسية لاتفاقية الجلاء ، عندما اعتزمت الجماعة تحويل الخلاف بينها وبين الثورة الى قضية وطنية ، وعندئذ أخذ عبد الناصر في معاقبة الجماعة على النحو الذي يرويه الهضيبي في خطابه الى الاخوان المسلمين يوم ١ سبتمبر ١٩٥٤ قائلا :

« عدت من رحلتى الى البلاد العربية ، فوجدت الامور اكثر تأزما ، ووجدت الشائعات تقول ان الاخوان المسلمين لايتعاونون مع رجال الانقلاب ، وتهديدات بحلهم ، وتنقلات للموظفين (من الاخوان) بالجملة ، واتهامات باطالة ، ومصادرة لجميع الوان النشاط حتى الرياضى ، ومنع لصلاة العيد في فضاء المدينة ، واعتقال لخطباء المساجد ، وتفتيش بيوت الاخوان ، واعتقال بعضهم . ووجهت الينا حملة صحفية ظالمة ، ولم يسمح لنا لا بالكتابة ، ولا بالقول في محافلنا . وكنا قد اصدرنا مجلة الاخوان المسلمين ، فضيق عليها وشطببت منها المقالات والتعليقات والانباء ، حتى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . فأوقفناها مضطرين لانها اصبحت لا تعبر عن شئون الدعوة في قليل أو كثير . وكان مما وقع منهم في محافلهم ان جعلوا يحرضون بعض الناس على الاخوان المسلمين ، ويغرونهم بهم . واخذت الجرائد ، وهى لا تكتب الا ما تبيح الحكومة بنشره ، تشكك الناس في الاسلام وحكم الاسلام ، وداب خطباؤهم في محافلهم على مثل ذلك ممثلين ببعض الدول التى تدعى الحكم بالاسلام ، وهى ابعد ما تكون عنه . . هذا ما وجدته عند عودتى ، ولا اظن انسانا عنده مسحة من عقل يستطيع ان يحمل الاخوان المسلمين تبعة ذلك ، ولا ان يجد مبررا له عند رجال الحكومة . (٣٦٦) .

في تلك الظروف فاجأ الهضيبي الحكومة والاخوان باختفائه عن الانظار ، واختفى معه عدد من قادة الجماعة ، ومنذ ذلك الحين بدأت صفحة جديدة . فهل كان هذا الاختفاء تمهيدا لعمل جديد ، ام كان اختفاء اضطراريا تحت ضغط الارهاب الحكومى ؟

اغلب الظن ان السبب الاخير كان وراء الاختفاء . فقد ذكر حسن العشماوى في مذكراته ان مادعا الهضيبي الى الاختفاء هو ما تأكد له

« وما تأكد لنا من أنه قد صدر أمر بالقبض عليه نتيجة اجتماع عام عقده في المركز العام للاخوان ، ورد فيه على اتهامات جمال عبد الناصر » (٣٦٧) .

وقد روى محمد خميس حميدة ما يؤيد هذا الرأي . فقد ذكر أن « رجال البوليس راحوا سألوا عن المرشد في البيت ، فظن أنه مطلوب للاعتقال أو القبض عليه ، فقال : أنا حاسلم نفسي للبوليس » (٣٦٨) . وروى محمد فرغلي أن الهضيبي صرح بعض الاخوان الذين زاروه في مخبئه بأنه « يخشى على نفسه الاغتيال ، وأنه اختفى حتى لا يحمل الجماعة تبعة ذلك ، ومن جانب آخر ليعطى بعض الاخوان الذين يريدون التقاهم مع الحكومة فرصة لهذا التقاهم » (٣٦٩) . وقال محمد فرغلي أنه زار الهضيبي مسع بعض الاخوان « وسألناه عن سبب الاختفاء ، فقال : أنا اختفيت لأنه بلغني اخبار يقين بأنى مهدد بالاغتيال » . (٣٦٩)

وقد اعترف الهضيبي بهذا السبب نفسه . فعندما سئل عن سبب اختفائه قال : « قيل لى ان الحكومة تريد اغتيالى » . وقد سئل عن ابلغه ذلك فقال : « يمكن عبد القادر ، يمكن خميس .. موثى متحقق » (٣٧٠) .

واذا كان هذا هو سبب الاختفاء ، فهل كان الهدف منه الاستعداد للمعركة أم الانسحاب من المعركة ؟

يقول الهضيبي أنه أراد من اختفائه « الاعتزال » . ويذكر السبب في ذلك فيقول أنه حين عاد من سوريا وجد أن الاخوان يتكلمون كثيرا ، ولا يتفقون على شيء ، « واكمالا للخطة بتاعتي من البعد عنهم حتى لا يظن أنى مؤثر فيهم ، اعتزلت » (٣٧١) .

على أن رواية محمد خميس حميدة في هذا الشأن تنقض هذا الكلام . فقد ذكر أنه ذهب الى الهضيبي في مكان اختفائه لطالبته بأن يترك لكتب

٣٦٧ — حسن العشماوى : الاخوان والثورة ص ٥٩ .

٣٦٨ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد خميس

حميدة ص ٦٥٠ .

٣٦٩ — محكمة الشعب ، الجزء الرابع ، شهادة محمد فرغلي

ص ٧٧٣ — ٧٨٢ .

٣٧٠ — نفس المصدر : شهادة حسن الهضيبي ص ٨٣٥ — ٨٣٦ .

٣٧١ — نفس المصدر

الارشاد التصرف في كل ما يتعلق بالجماعة ، « فقال لي : انا حر ، ادى الى عاوز اديله . انت وكيل في غيابي فقط ، وانا موجود » (٣٧٢) .

وقد يكون مفيدا في القاء الضوء على هذه المسألة ان نذكر ان الهضيبي لم يختف وحده ، فقد سبقه الى الاختفاء يوسف طلعت بفترة وجيزة (٣٧٣) . كما اختفى معه كل من صلاح شادي ، ومحمود عبده ، وحسن العشماوي ، وكمال عبدالرازق ، وصالح ابو رقيق ، ومنير دلة ، وعبدالقادر عودة (٣٧٤) ، ولما كان عبد المنعم عبد الرؤوف مختفيا قبل ذلك منذ هروبه ، فمعنى ذلك ان رؤساء تشكيلات الجهاز السري كانوا في الاختفاء ، وكان هؤلاء بالاضافة الى القادة الاخرين السالف ذكرهم هم الذين اخذوا — كما يقول محمد خميس حميدة — يديرون سياسة الاخوان في تلك الفترة (٣٧٥)

ومعنى هذا الكلام بوضوح ان الجماعة انتقلت من العمل العلني الى العمل السري ، وتحولت من جماعة علنية الى جماعة سرية . وهذا مما يصوره لنا حسن العشماوي في مذكراته ، فيذكر انه في فترة اختفاء الهضيبي في القاهرة « اجتمع مع زملائه اعضاء مكتب الارشاد مرتين ، فضلا عن اجتماعات تكميلية تمت مع من اراد الاجتماع بهم من الاعضاء » . وهذه الاجتماعات تمت في سرية تامة ، حيث « كان الاستاذ الهضيبي في المرتين يحدد لنا الموعد في الليلة السابقة مباشرة على الاجتماع ، تاركا لنا تحديد مكانه ، وعلينا الا نخبر احدا بمكان الاجتماع او زمائه ، الا قبله بدقائق » . وقد بلغ من احكام السرية « اننا انفسنا ، يا من كنا نقوم بتنظيم الاجتماع ، لم نكن نستطيع ان نعلم مكانه تحديدا الا قبله بساعات قلائل ، لاننا كنا ننتهز الفرص لنعثر على مكان مناسب يتم فيه الاجتماع ، ثم نعتبر هذا المكان بعد ذلك منطقة مكتسوفة محرمة علينا ان نرتادها . وكنا نجتمع الاعضاء في مكان الاجتماع

٣٧٢ — محكمة الشعب : الجزء الثاني ، شهادة محمد حميس حميدة ص ٦٦٤ .

٣٧٣ — محكمة الشعب ، الجزء الخامس ، شهادة محمد فرغلي ص ١١٤٧ .

٣٧٤ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد خميس حميدة ص ٦٤٠ — ٦٤١ .

٣٧٥ — نفس المصدر .

أولا ، ثم ننقل الاستاذ الهضيبي ، تحت العيون التي لا تغفل . من مكان سكناه الى مقر الاجتماع ، ونرجع به قبل أن يغادر المكان غيره « (٣٧٦) .

ولاشك أن المسئول عن هذه النتيجة ، وهي تحول الجماعة من العمل العلني الى العمل السري ، هو النظام الدكتاتوري الذي فرضه عبد الناصر بعد انتصاره على القوى الديمقراطية والتقدمية في أزمة مارس ، والذي منع فيه جماعة الاخوان من ابداء رأيها في المعاهدة في اطار ديمقراطي ، واعتبر نشاطها في معارضة هذه المعاهدة نشاطا يستحق من يقوم به الاعتقال والتنكيل . فمن الحق انه كان لجماعة الاخوان الحق في معارضة المعاهدة ، وممارسة هذه المعارضة علنا بكل الوسائل المشروعة ، دون أن يترتب على ذلك أي صدام مع الحكومة . فهذا هو المفروض في النظم الديمقراطية التي تؤمن بحرية الشعب في ممارسة الحكم . وكان في وسع عبد الناصر الدعاية للمعاهدة بكل ما يملك من وسائل الاعلام ، وما يسخره من أقلام ، وفصح قبول الاخوان للمبادئ التي قبلها هو اساسا للمعاهدة . ولكن عبد الناصر لم يكن يؤمن بالاساليب الديمقراطية في ممارسة الحكم ، مما اضطر الاخوان للنزول تحت الارض ومباشرة نشاطهم بشكل سري . وقد كان على الاخوان في ذلك الحين أن يدفعوا ثمن وقوفهم الى جانب الدكتاتورية ، وأن يدركوا أن نيران الدكتاتورية لا يمكن أن تقتصر طويلا على خصومهم الوفديين والشيوعيين ، وإنما لابد أن يصل لهبها اليهم ليحرقهم .

ومن المثير أن الاخوان عرفوا هذه الحقيقة متأخرا حين أخذ الخلاف بينهم وبين عبد الناصر يأخذ شكل صدام خطير . فقد روى سيد قطب ، الذي كان في تلك الفترة يرأس تحرير جريدة « الاخوان المسلمون » ، التي صدر العدد الاول منها في مايو ١٩٥٤ (٣٧٧) ، أنه توجه الى بيت الهضيبي في الاسبوع الاول من عودته من سوريا - أي في اواخر أغسطس - « وأهدت عليه الاقتراح الذي كنت اتمنحه دائما ، وهو أن على الاخوان المسلمين أن يقوموا بواجبهم في المطالبة برد الحريات الشعبية ، وخاصة الضمانات القانونية . كنت أود ، وكنت ادفع الجماعة أن تكون جماعة شعبية ، أي أن تطالب بقضايا الشعب مطالبة علنية ، وتؤدي دورها في هذا باعتبارها أكبر جماعة في البلاد ، ومن واجبها ألا تترك قضية أو مظلمة من مظالم الشعب

الا وتتبتاها وتدافع عنها ، وتخرج الى الطريق ، الى الناس ، وتذكر لهم اغراضها ، وتقود الحركة الشعبية (٣٧٨) .

على ان أجهزة الرقابة في نظام عبد الناصر وقفت بالمرصاد لجريدة « الاخوان المسلمون » حين ارادت اداء هذا الدور ، حتى أنها — كما ذكر الهضيبي في خطاب ٩ سبتمبر — « كانت تشطب آيات القرآن والاحاديث النبوية » . وبذلك أصبحت الجريدة « لا تعبر عن شئون الدعوة في قليل أو كثير » ، وعندئذ قرر سيد قطب اغلاقها ، وعلى حد قوله : « أغلقت الجريدة باختياري ، لاني لم استطع ان انشر فيها ما اريد بسبب الرقابة » (٣٧٩) .

● حرب المنشورات ●

في ذلك الحين ، تركز نشاط الجماعة في المنشورات ، لتعبئة الراي العام ضد المعاهدة . وكان يقوم على هذا النشاط الجهاز السري بقيادة يوسف طلعت ، الذي كانت أجهزته المنبثة في القطر تقوى توزيع المنشورات على اوسع نطاق ممكن .

وسلاح المنشورات لم يبرز — في الحقيقة — مع عملية اختفاء الهضيبي وكبار قادة الاخوان ، وانما برز اثناء حل الجماعة في ١٤ يناير ١٩٥٤ وفترة الاعتقال في السجن الحربي . وفي ذلك يقول محمد خميس حميدة : « واحنا في المعتقل كان فيه منشورات يوسف طلعت » (٣٨٠) . وفي ذلك الحين صدرت نشرة منتظمة بلغ عدد الاعداد التي صدرت منها حتى فبراير ١٩٥٤ خمسة .

وكانت هذه النشرات والمنشورات تستخدم لغة الدين في اثاره روح الحماسة والتضحية والفداء في نفوس الاخوان . وعلى سبيل المثال ، فقد صدر في العدد الخامس من نشرة الاخوان المسلمين في فبراير ١٩٥٤ ، تحت توقيع حسن الهضيبي ما يلي :

-
- ٣٧٨ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة سيد قطب ص ٢٥٨ .
٣٧٩ — خطاب حسن الهضيبي الى الاخوان المسلمين في ٩ سبتمبر ١٩٥٤ (الدعوة عدد فبراير ١٩٧٧) .
٣٨٠ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٩٥ .

(م ١٣ — الاخوان المسلمون — التنظيم السري)

« يا شباب الاخوان ، تعالوا نشترى الجنة بسياط العذاب وبرصاص أعداء الله .

تعالوا نرق الدم المسفوك والدم الساخن ، ليكون أوسمة نحلى بها صدور الشهداء .

تعالوا نشم أريج الجنة ، فداء لله وللدين .

وتعالوا ننعم النظر الى جمال الله وصحبة رسول الله .

تعالوا الى ما وعد الله في كتابه الكريم : « وجوه يومئذ راضية » ، و « بشر المؤمنين » .

والله اكبر ولله الحمد ، (٣٨١) .

وقد توقفت المنشورات بعد الافراج عن الجماعة ، لتستأنف مرة اخرى عندما عاد الخلاف مع عبد الناصر ، واخذت الرقابة تمنع جريدة « الاخوان المسلمون » ، التي يديرها سيد قطب ، من نشر ما لا يتفق مع رأى النظام . فقد أصدر النظام السرى مجلة سرية بعنوان : « الاخوان في المعركة » ، تشير الدلائل الى انها كانت تصدر في وجود المجلة العلنية قبل اغلاقها ، وتنشر فيها ما لا تجيز الرقابة نشره فيها . فقد ورد على لسان محمد خميس حميده ، في معرض تدليله على معارضة مكتب الارشاد لهذه النشرات : « اخنا قلنا ان اللى يصلح (من المقالات) ننزله في الجريدة ، وننزله اخنا يا مكتب الارشاد . ليه نطلع منشورات ؟ (٣٨٢) .

على ان الهضيبي كان موافقا تماما على هذه النشرات ، ويشجع على صدورها . بل لقد كان صاحب فكرة طبع المقالات التي تصدرها الرقابة وتمنع نشرها في المجلة العلنية ، في شكل منشورات . فقد روى سيد قطب أنه زاره بعد عودته من سوريا ، وشكا اليه من أنه لا يستطيع أن ينشر في الجريدة ما يريد بسبب الرقابة ، وأنه بقيت لديه تعليقات كثيرة لم يسمح الرقيب بنزولها ، و اننا لا نستطيع ان نوصل صوتنا الى الشعب « ! . وقد رد عليه المرشد قائلا : « ان مكتب ادارى القاهرة (ويرأسه محمود عبده) (٣٨٣) له امكانيات ، ويطلع منشورات الاخوان ، فيمكن أن يطبع هذه

٣٨١ — محكمة الشعب ، الجزء الرابع ، مرافعة النيابة ص ٩١٦ —

٩١٧ .

٣٨٢ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس

حميدة ص ١٠٩٦ .

٣٨٣ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمد عبد العز

ص ٣٧٥ .

المقالات والتعليقات التي تقف الرقابة دونها » . ويقول سيد قطب انه ذهب بعد ذلك الى رئيس مكتب ادارى القاهرة لهذا الغرض ، فأخبره بأنه لا يملك سوى « ماكينة صغيرة » ، فعاد الى المرشد ، الذي أمر فوراً بصرف ثمن ماكينة رونيو جديدة لهذا الغرض بلغ ثمنها ١٨٠ جنيهاً (٣٨٤) .

ومع تصاعد الصراع بعد هجوم المرشد على توقيع مبادئ اتفاقية الجلاء ، اخذت المجلة السرية تتجاوز حدودها الموضوعية في النقد والهجوم . فقد احتوى أحد هذه الاعداد ، الى جانب الهجوم على المعاهدة ، على اتهام لعبد الناصر بأنه قد اثبت بيته بمفروشات من القصور الملكية المصادرة عن طريق لجنة جرد القصور . وكان هذا الاتهام باطلاً باعتراف محمد خميس حميدة نفسه الذي ذكر انه يعرف انه لا يوجد في بيت عبد الناصر من الاثاث « سوى العفش اللى كان فيه من أيام زواجه » (٣٨٥) .

وقد أزعج هذا التجاوز الكثيرين داخل مكتب الارشاد ، ولما كان محمد خميس حميدة ينوب عن المرشد في الاشراف على الجماعة اثناء غيابه في البلاد العربية ، فقد استدعى يوسف طلعت « وقلت له : ازاي العدد ده ينزل ؟ وكيف تنزل أشياء من غير أن ترسلها لمكتب الارشاد ويوافق عليها ؟ قال : انا آخذ أوامري من الهضيبي رأساً مش منك ، وأنا مش بأخذ منك أى شيء . قلت له : المرشد مش موجود هنا الان ، وأنا قايم بعمل المرشد مع مكتب الارشاد . قال : « ولو ! احنا نتصل به في سوريا ! » (٣٨٦) . وكان حميدة قد علم بالعدد قبل صدوره ، وطلب عدم اصداره ، وفوجئ بنزوله .

وقد اعترف يوسف طلعت بهذه الواقعة . فقد روى أن محمد خميس حميده كلمه في مسألة نشرة « الاخسوان في المعركة » ، وقال له : « دى ما تنزلهاش . قلت له : يادكتور ، دى نزلت ! . فقال لي : ازاي تنزلها من غير اذننى ؟ . وبعدين قال لي : « لما أقول لك ما تنزلهاش تبقى ماتنزلهاش » . فأنا قلت له : « هي المسألة مسألة رأى ، وأنا وزعت

٣٨٤ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة سيد قطب ص ١٢٥٧

٣٨٥ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد خميس

حميدة ص ٦٢٩ — ٦٣٤ .

٣٨٦ — نفس المصدر : الجزء الخامس ، ص ١٠٥٥ .

النشرة « .. وحصلت مناقشة ، وقال : « انصرف ! » . وسسينا الموضوع (٣٨٧) .

في ذلك الحين كان سيد قطب يرأس تحرير مجلة «الاخوان في المعركة» السرية . وهذا ما يفهم من كلام يوسف طلعت ، فقد روى أنه كان يتلقى من سيد قطب « شوية مقالات » . وعندما سأله رئيس المحكمة جمال سالم عن يقوم بتحرير الاخبار ، تهرب يوسف طلعت قائلا :

— موش فاكّر حاجة من الاخبار . ويعنى حتهك حقيقة هذه الاخبار ؟

— سيد قطب كان بيكتبها ؟

— أيوه يا فندم (٣٨٨) .

على كل حال ، فقد استمرت مجلة «الاخوان في المعركة» في الصدور بعد مجيء الهضيبي ، باعتراف حميدة ، الذي يذكر أنه عرض على الهضيبي قصة الخلاف بينه وبين يوسف طلعت بخصوص المجلة ، فرد عليه قائلا : ان «الاخوان متضايقين منك في الوضع ده ، لأنك مش مريحهم ، وسياستك مش عاجباهم » وقد سأله وكيل النائب العام :

— سياسة ايه ؟

— سياسة المهادنة مع الحكومة « (٣٨٩) .

ولم يلبث نشاط المنشورات ان ازداد بعد اختفاء الهضيبي ومساعديه . يقول حميدة : « في الفترة الاخيرة ، المنشورات كانت بتنزل من غير مانعرف والامور كانت تدار دون علمنا » . وقد سأله جمال سالم :

— من الذي كان يديرها ؟

— المرشد مع الاخوان المختفين معه (٣٩٠) .

كان أبرز المنشورات التي ظهرت في ذلك الحين ، المنشور الذي صدر باسم اللواء محمد نجيب ، رئيس الجمهورية ، ضد المعاهدة . وقد ذكر محمد نجيب انه كتب آراءه في المعاهدة في مذكرة أرسلها ، ولكن هذه المذكرة

٣٨٧ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت

ص ١٣٥١ — ١٣٥٢ .

٣٨٨ — نفس المصدر ص ١٣٥٢ — ١٣٥٣ .

٣٨٩ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس حميدة

ص ١٠٩٦ — ١٠٥٥ — ١٠٥٦ .

٣٩٠ — نفس المصدر : ص ١٠٩٩ — ١١٠٠ .

«وصلت الى الاخوان المسلمين ، الهيئة الوحيدة المنظمة والمصرح بوجودها ، عن طريق لا أعرفه ، فقاموا بطبعها ، وتوزيعها منشورا » (٣٩١) . وقد روى ابراهيم طلعت ، رئيس مناطق القاهرة ، انه وجد مذكرة محمد نجيب مع عبد القادر عودة ، في شكل « ورقة مكتوبة بالرصاص ، مسودة بدون توقيع » . وقد سأل عبد القادر عودة عما اذا كان يعرف مكانا يستطيع فيه طبع هذا الكلام . فأخبره بان « فيه بعض الاخوان الذين يستطيعون القيام بطبع هذا الكلام . ونفعلا اخذنا هذه الورقة ، وقمنا بطبعها ، ووزعت على رؤساء المناطق ، فقاموا بتوزيعها » (٣٩٢) . وكان نقد الرئيس نجيب قائما على نقطة الاعتداء على تركيا في المعاهدة الذي يبيع للقوات البريطانية العودة الى مصر واستغلال الموانئ والمطارات (٣٩٣) .

اما المنشور الثانى ، فكان بقلم سليمان حافظ . وكان سليمان حافظ ، الذى كان يشغل منصب وكيل مجلس الدولة عند قيام الثورة ، قد لعب دورا اسود فى تحويل مسارها الى الطريق الدكتاتورى منطلقا فى ذلك من موقف حزبى متعصب ضد الوفد ، حيث كان من رجال الحزب الوطنى قبل الثورة . وقد وضع خبرته القانونية فى خدمة النزعة الدكتاتورية لضباط الثورة . وقد تخلص عبد الناصر منه كما تخلص من غيره من رفاق الطريق ممن ادوا ادوارا ضد الوفد وضد الديمقراطية . ولكنه عاد فى ذلك الحين يتذكر الديمقراطية ويبحث عن دور جديد يكتر به عن خطاياه ، وكانت اتفاقية الجلاء هذه المناسبة المختارة . وكان المنشور فى الاصل حديثا للنشر فى جريدة «الاخوان المسلمون» ثم تحول الى منشور بعد تعذر نشره وتوقف الجريدة ، وصدر تحت عنوان : « حديث وزير سابق » (٣٩٤) .

وفى ما عدا هذين المنشورين ، فقد اتبعت المنشورات الاخرى نفس اسلوب استخدام لغة الدين فى تعبئة المشاعر ضد النظام استعدادا للاطاحة به عند سنوح الظروف المناسبة . ففى منشور بعنوان : « مناجاة » ، ورد به الآتى :

-
- ٣٩١ — محمد نجيب ، المرجع المذكور ص ٢٢٧ — ٢٢٨ .
٣٩٢ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة ابراهيم الطيب ص ٤٧١ — ٤٧٢ .
٣٩٣ — محمد نجيب — المرجع المذكور ص ٢٢٧ .
٣٩٤ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت ص ١٢٤٢ .

« اللهم انك تعلم ان أعداءك قد نجروا في الأرض ، والحدوا في أسمائك وحاربوا قرأتك ، وعطلوا قيوده ، ومنتوا المؤمنين من عبادك .

« اللهم ازل دولتهم ، واكسر شوكتهم ، ولحق جمعهم ، واجعل بأسهم بينهم ، وانصرنا عليهم ياخير الناصرين .

« اللهم انك ترى أن السجون قد غصت بعبادك المؤمنين . وانت وحدك سبحانه تعلم سرهم ونجواهم ، وهم عبادك يعملون لدعوتك . . » (٣٩٥) .

وقد صدر منشور من المرشد العام مؤثر عليه في ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ، يحمل نفس النبرة ، نبرة الاثارة الدينية ، ويدعو الى الاستعداد لحمل السلاح قائلا :

« الى جنود الله في أرضه . يأمرنا الله في كتابه العزيز بقوله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

« نيا أيها الاخ الكريم ، قد جاء يومك ، وعليك أن تستعد وتتأهب . . أمامنا أعداء وليس عدوا واحدا ، الا وهم : الكفرة ، والنجرة حكام هذا الوطن العزيز . . هؤلاء الذين ليس في قلوبهم مسة من الرحمة او ذرة من سفة . وهذا الشعب البائس ، الذي يحكمه الطغاة ، لا يصح ان يعيش في هذه الذلة والمسكنة .

« الا تعلم ايها الاخ أنهم يشردون أطفالك بامتنالاتهم الجنونية ، وربما يحتاج الامر الى استعمال القسوة في معاملتهم . فعلى كل اخ يعتز بدموته أن يستعد بكل ما عنده من مال وسلاح ، الى أن يحين اليوم الموعود » (٣٩٦) .

● الاتصالات بين الاخوان المسلمين والشيوعيين ● :

في تلك الاثناء كانت الظروف قد اخذت تجمع بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ممثلين في الاخوان المسلمين والشيوعيين . . فقد جرت اتصالات بين الفريقين لتنسيق التعاون بينهما في استقاط نظام عبد الناصر .

ولم تكن هذه الاتصالات هي الاولى ، فقد سبقتها اتصالات أخرى في العام السابق ١٩٥٣ ، حين اخذ التنظيم الشيوعي « حدتو » (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) في انشاء جبهة وطنية ديموقراطية على

منستوى الطلبة لمحاربة حركة الجيش . وجرى الاتصال بالاخوان المسلمين من طريق عبد الحفيظ الصيفى الذى كان يحمل اتجاهات تقدمية . وقد قبل الاخوان الدخول فى الجبهة بطريقتهم الخاصة فى عدم التورط . . . فتمسكوا بتعذر اصدار بيان بانضمامهم الى جبهة من الشيوعيين والوطنيين ، ولكنهم سمحوا لمدوبى الجبهة بالاتصال بشباب الاخوان المسلمين من الطلبة . . . وجرى التنسيق بالفعل بين الجبهة وهؤلاء الشباب والطلبة ، الذين يذكر منهم زكى مراد فتحى البوز (٣٩٧) . وهو من اعضاء الجهاز السرى كما مر بنا .

وقد عبر الهضيبى بعد ذلك عن موقف متغير من الشيوعيين . فتمسك اعلان فى تصريح له ان « الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين » ، وقال انه « لا مانع لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر ، والاسلام كفيل بضمان وسلامة الطرق التى تسلكها البلاد » (٣٩٨) .

وقد كانت الظروف فى صيف عام ١٩٥٤ شبيهة تماما بظروف صيف عام ١٩٥٣ ، من حيث أن جميع القوى الوطنية والديموقراطية كانت مضروبة وكانت علاقات الاخوان المسلمين بالثورة تشبه لحد كبير علاقتها بها قبل عام مضى ، من ناحية أنها كانت تسير فى طريق صدام محتوم . وبذلك تهيأت الفرصة للقاء بين الاخوان والشيوعيين مرة أخرى .

وتشير الادلة الى أن الخطوة الاولى فى سبيل هذا اللقاء كانت من جانب الحزب الشيوعى . فعلى ١٩ يونيو ١٩٥٤ أعلنت جريدة « راية الشعب » ، لسان حال الحزب الشيوعى المصرى ، الذى كان يرأسه الدكتور فؤاد مرسى ان المقاومة ضد الثورة تقودها قوتان رئيسيتان هما : الحزب الشيوعى وجماعة الاخوان المسلمين . واوصى نفس المقال بوجوب بذل الجهد المشترك من أجل استقاط حكومة عبد الناصر . وقد تجدد العرض فى شهر يوليو التالى (٣٩٩) .

وفى نفس الوقت تقريبا كانت العلاقات بين الطلبة الشيوعيين والطلبة من الاخوان فى الجامعة تسير فى طريق تحالف . . . فتمت جرت اتصالات بينهم

٣٩٧ — عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٨٦ انظر حديثى مع زكى مراد .

٣٩٨ — نفس المصدر ص ٨٧ ، انظر ايضا حديث القائم مقام يوسف صديق للمصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

٣٩٩ — ميتشيل ، المرجع المذكور ص ٢٨٦ .

للعقد مؤتمر عام في الحرم الجامعي ، وافق فيه الطلبة الاخوان على الاشتراك فيه باعتباره فرصة سانحة للاعراب عن شعورهم بعد اعلان الطلبة الشيوعيين تضامنهم معهم في هذا الشأن . وكان ممثل الطلاب الاخوان هو الطالب محمد على نصيري . وهو أحد اعضاء الجهاز السري كما مر بنا .

وفي يوليو ١٩٥٤ جرى اول اتصال بين مندوب عن الحزب الشيوعي وسيد قطب ، رئيس تحرير جريدة « الاخوان المسلمون » . وكان يرمز اليه في هذه الاتصالات بحرفي س . ق . ووفقا لتقرير مندوب الحزب الشيوعي الذي أجرى الاتصال ، وهو بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٤ ، فان النقاش دار حول الاهداف المشتركة للجماعتين ، وقد اتفق فيه على ان معارضة ارتباط البلاد بمعاهدة اخلاف مع الاعداء ، واستقاط الحكومة يمثلان هدفا مشتركا للجماعتين . او على حد التعبير الذي ورد في التقرير : « ان الوطنى الآن هو الذى يعارض ان ترتبط بلاده بمعاهدة او حلف مع الاعداء ، والوطنى هو الذى يكافح من أجل اسقاط الحكومة التى وضعها الاعداء على نفوسنا لتربطنا بعجلته وحروبه » .

كما كان من رأى الحزب الشيوعي الدعوة الى قطع المفاوضات والغاء الاحكام العرفية وغيرها مما يقيد الحريات . وهو ما وافق عليه سيد قطب « من حيث المبدأ موافقة تامة » . وقد جرى الحديث عن أن « هناك نفرا من الاخوان الخونة الذين يسرون وفق خطط الاستعمار ، وقد أعلمنى رسول الاخوان المسلمين ان المرشد قد ترك مصر للخلاف الذى بينه وبين دعاة التعاون مع الحكومة » . وكان من رأى الحزب الشيوعي أن « الطريقة الوحيدة لاسقاط الحكومة لا يمكن أن تنجح الا اذا قامت الحركة من خارج الجيش ، وعلى الشعب أن يقاوم لاسقاط الحكومة الحاضرة » .

وقد جرى اتصال آخر تضمنه تقرير بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٥٤ ، لدراسة الاعمال التمهيدية اللازمة لتجميع القوى . وتناول الحديث سلاح المنشورات ، فأوضح مندوب الاخوان أن الجماعة أصدرت عشرة آلاف منشور وستصدر غيرها . وقد بين مندوب الحزب الشيوعي أن هذا السلاح لا يكفي بل يجب أن تكون هناك اعمال ايجابية لتشجيع الجماهير على التجمع في عمل نهائى حاسم . وقد نوقشت فكرة المظاهرات كوسيلة لعمل مشترك ، وكان رأى مندوب الاخوان أن الاشتراك فيها يعرض الجماعة لحل سريع ، وأن « علينا أن نرتب عملا مشتركا مدروسا » ، بينما كان من رأى مندوب الحزب الشيوعي أن انسحاب الاخوان من الاشتراك في المظاهرات يعرضهم أمام الجمهور لوقف

سواء . وقد أبدى رسول الاخوان المسلمين امكان الاشتراك في المظاهرات ، على الا تستعمل هتافات الاخوان المعروفة وهى : الله أكبر ولله الحمد (٤.١) .

ويلاحظ على هذين التقريرين انهما يحملان بالفعل وجهة نظر الحزب الشيوعى المصرى فى الحركات التى تقوم بها الجيوش ، وهى وجهة نظر تتسم بالشك . فحين سئل رأيه من قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو فى حركة يقوم بها الضباط ، أبدى حذره وتخوفه على اساس ان الجيش لا يضمن .. وبعد قيام الحركة فى ٢٣ يوليو ، خاطبها مخاطبة ودية لمدة ثلاثة ايام ، ثم هاجمها فى اليوم الرابع — أى فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ — فى منشور مشهور باسم « الخدعة الكبرى » ، وصفها فيه بأنها « انقلاب عسكري له طبيعة فاشية » (٤.٢) . كذلك يلاحظ ان المعلومة التى وردت فى التقرير الاول والخاصة بأن المرشد قد ترك مصر الى البلاد العربية للخلاف بينه وبين دعاة التعاون مع الحكومة ، هى معلومة صحيحة اعترف بها الهضيبى نفسه فيما بعد اثناء محاكمة الاخوان فى حادث المنشية ، كما مر بنا .

وعلى كل حال ، فقد أكد لى الدكتور فؤاد مرسى ، وهو رئيس الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت ، هذا الاتصال الذى تم بين الحزب وسيد قطب . وذلك فى أحد لقاءاتنا .

وتبقى هذه النقطة : هل كانت هذه الاتصالات بموافقة الهضيبى ؟ . والرد على ذلك انه لا توجد معلومات كافية . ولكن قد يفيد أن هذه الاتصالات السالفة الذكر قد تمت اثناء غياب الهضيبى فى البلاد العربية . وقد ذكر البعض أن كبار المسئولين فى الجماعة قد نبهوا الى حماقة التحالف مع الشيوعيين ، واستحالة هذا التحالف من الناحية الايدولوجية . وبالتالي فلم يتمخض من النتائج الظاهرة لهذه الاتصالات الا التعاون بين الطرفين فى مجال توزيع المنشورات ، فقد قبض على اثنين من الاخوان بينما كانوا يوزعان منشورات الحزب الشيوعى المصرى ، وقدموا الى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا (٤.٣) .

٤.١ — محكمة الشعب : الجزء الرابع مرافعة مصطفى الهلباوى
ص ٩٠١ — ٩٠٣ .

٤.٢ — عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٣٦٥ ، انظر حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى .

٤.٣ — محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٩٠٢ .

الفصل الحادى عشر

التمزق الداخلى فى الاخوان

بينما كانت جماعة الهضيبي تنتقل من العمل العلني الى النشاط السري، تحت وطأة أجهزة القمع لجهاز عبد الناصر ، مستعينة بالجهاز السري الذي كان يدين بالولاء للهضيبي ، كانت هذه الجماعة تتعرض لعداء ومعارضة من فريقين هامين في الاخوان :

الفريق الاول ، فريق محمد خميس حميده ، وكيل الاخوان ونائب المرشد اثناء اختفائه .

والفريق الثاني ، فريق صالح عشاوي ورفاقه المفصولين من الجماعة . وبالنسبة لفريق صالح عشاوي ، فقد كان يستمد خطورته واهميته من مجلة « الدعوة » ، لسان حاله ، التي كانت مستمرة في الصدور وقتذاك ، وتمثل بكتابها وقراءتها من الاخوان وغيرهم قوة ضغط رهيبية على الهضيبي وفريقه .

وكان صالح عشاوي ورفاقه المفصولون قد زاروا الهضيبي بعد خروجه من السجن الحر في يوم ٢٥ مارس ، مهنيين بالعودة ومجددين للبيعة - كما ذكرنا - واستأنفت الجماعة نشاطها في جو يبشر بالأمل ، « وظن الجميع » - كما يقول صالح عشاوي - « أن الصف قد توحّد ، والشمل قد التأم ، وأخذ المفصولون يترددون على المركز العام للاخوان . ولكن التساؤل كان يدور بين الكثيرين عما اذا كانت قيادة الاخوان سوف تصدر قرارا بعودة هؤلاء المفصولين رسميا الى الجماعة ، ومتى يحدث ذلك . ثم جاءت المفاجأة في النشرة السرية للاخوان التي صدرت في ذلك الحين تحمل الاجابة على هذا السؤال . فقد ورد فيها : « يتساءل الاخوان عن موقف بعض الناس المفصولين الذين يترددون على المركز العام . وجوابنا الى الاخوان ان عليهم ان يقاطعوا وينأوا بجانبهم عنهم » . وقد كانت تلك بداية معركة حامية بين مجموعة الدعوة ومجموعة الهضيبي ، فقد شعر المفصولون بوقع الالهة ، خصوصا عندما تحدثت عنهم النشرة بوصفهم « بعض الناس » ، وليس « بعض الاخوان » ، (٤٠٤) .

وقد قام هجوم مجلة « الدعوة » على نفس الاساس القديم ، وهو ان جماعة الاخوان المسلمين تدار بطريقة استبدادية بواسطة نفر محدود منها ، ويستأثر بالقيادة فيها « الجدد » (تقصد الهضيبي) ، وأن هذا النوع من القيادة يخالف مبادئ الاسلام التي تقوم على مبدأ الشورى (٤٠٥) .

وقد وصف أحمد عادل كمال ، المساعد السابق لعبد الرحمن السندي في التنظيم السري ، أحوال الجماعة في ذلك الحين بأنها تنقسم الى مجموعتين : مجموعة ساخطة على القيادة لا يفتأ أفرادها يرددون في وصفها عبارات : الدخلاء ، المفرضون ، الماسون ، الظالمون ، المحدثون ، الوارثون ، الانحراف .. الخ — وهي مجموعة المنصولين . والمجموعة الثانية ، وهي مجموعة القيادة ، تكثر — كما قال — من « الفصل ، والابعاد ، والايقاف ، والاستغناء عن الاعداد الغفيرة من الاخوان ، والشك ، والاثام ، والمقاطعة ، والخصام .. الخ » . وقال : « هذا وذاك هما شقا الرحي اللذان كنا طحنا بينهما طوال شهور تسعة ، ولا حول ولا قوة الا بالله » ، (٤٠٦)

وقد هاجم أحمد أنس الحجاجي مجموعة الهضيبي قائلا : « ان السفينة في خطر ، وانكم احدثتم فيها خروقا عدة من حيث تشعرون أو لا تشعرون . ومحال أن يكون مقصدنا التشهير والتعريض ، ان دورنا معكم هو دور حارس السفينة وحاميها . وفي الوقت الذي كان يجب أن يكون فيه صوت الدعوة وصوت الاسلام هو صاحب الامر ، وهو القول الفصل — في هذا الوقت ، نرى الصف الاسلامي آخر الصنف ، وحتى مهمة النصيحة الهيئة لم ندركها ، وما ذاك الا لاتنا مشغولون بحرب داخلية . واذا قال الناس عنا ذلك غضبنا عليهم وشتمناهم » ، (٤٠٧)

في ذلك الحين طلبت « الدعوة » التحكيم فيما شجر من خلاف : « اننا نطلب تحكيم القرآن وشرع الاسلام . وماذا نخشى ؟ ، وماذا ندعى لبعض الاشخاص القداسة فلا نناقش أقوالهم ، ولا يحاسبون ولا يناقشون » ؟ (٤٠٨) . وكانت « الدعوة » تعلق آمالها في التحكيم على الهيئة التأسيسية التي أظهرت في ذلك الحين عجزا واضحا عن القيام بدورها في شئون الجماعة تحت سيطرة الهضيبي ومجموعته . فقد كتبت تصف الهيئة التأسيسية بأنها هي الجهة التي من شأنها أن يرد اليها كل أمر في الجماعة ، وهي التي تنتخب مكتب الارشاد العام والمرشد العام ، وهي التي تناقشهم الحساب وتعرض عليها أعمالهم (٤٠٩) . وقد نعت عليها أنها بعد الحل الاخير للاخسوان ، كانت

٤٠٦ — الدعوة في ٧ سبتمبر ١٩٥٤ .

٤٠٧ — الدعوة في ١٧ أغسطس ١٩٥٤ .

٤٠٨ — الدعوة في ٣ أغسطس ١٩٥٤ .

٤٠٩ — الدعوة في ٧ سبتمبر ١٩٥٤ .

« بعيدة عن النشاط الجبار الذى يقوم به الاخوان العاملون » ، وانه « فى التجربة الاخيرة التى مر بها الاخوان ، وما صاحبها من فتن كقطع الليل المظلم ، لم يسمع صوت الهيئة التأسيسية الا مرة واحدة ، ثم سكت الصوت ولم يسمع » (٤١٠) .

ولما كان التنظيم السرى برئاسة يوسف طلعت فى صف الهضبيى ومجموعته ، فقد تعرض لهجوم الدعوة ، التى تحدثت عن نشرته السرية «الاخوان فى المعركة» وفضحت بذلك سريتها . وقد استشهدت ببعض ما ورد فيها ، فى معرض الدفاع ضد المعارضين ، ووصفتها ، نقلا عن بعض الاخوان ، بأنها : « نشرة مدسوسة » ، وأن « كثيرا مما فيها لا يتفق وشرع الله » (٤١١) .

وبالنسبة للموقف من الثورة ، فقد اتخذت مجموعة صالح عشاوى موقفا حاسما مؤيدا للثورة فى وجه مجموعة الهضبيى . فقد اكدت من الاعتراض على خطة الهضبيى فى العداء للثورة ، وكتب صالح عشاوى يقول انه لن يستفيد من هذا الخلاف الا المستعمرون والصهيونيون والشيوخ والملكسون والاقطاعيون وكل خصم لدود مصر والمصريين وللعرب والمسلمين » (٤١٢) .

لهذا السبب رأت مجموعة « الدعوة » أن الدواء الوحيد للداء الذى تعاني منه الجماعة يبنى على التسليم بحقائق ثلاث : الاولى ، أنه يجب التنازل الشمل وجمع الصفوف . والحقيقة الثانية ، أنه لن يستفيد من التشاحن بين الاخوان المسلمين والثورة غير أعداء الوطن والدين . والحقيقة الثالثة ، هي أن الهيئة التأسيسية فى يد أعضائها كل شيء ، فهي تملك إلغاء قرارات الفصل والايقاف التى صدرت بالنسبة لأعضاء فى الهيئة التأسيسية وخارجها فى مختلف الشعب فى القاهرة والاقاليم (٤١٣) .

وحين هاجم الهضبيى اتفاقية الجلاء وهو فى سوريا ، لقي التنديد الشديد من صالح عشاوى ، الذى رأى أن الهضبيى ما كان له أن يدلى بمثل تلك التصريحات قبل العرض على الهيئة التأسيسية ، فكتب يقول : « على أثر اذاعة الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجلاء ، اذاع الاستاذ الهضبيى ، وكان

٤١٠ — الدعوة فى ٢٠ يوليو ١٩٥٤ .

٤١١ — الدعوة فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

٤١٢ — الدعوة فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ .

٤١٣ — نفس المصدر .

يومئذ في بيروت ، بيانا نشر في الصحف وأذيع من محطات الاذاعة المختلفة ، وفيه نقد شديد لهذه الاتفاقية ، وهجوم عنيف على رجال الثورة في مصر . وموقف خطير كهذا ، يربط الاخوان جميعا ، ويحملهم نتائج بعيدة المدى - لا يملك تقريره المرشد وحده ، ولا أعضاء مكتب الارشاد مجتمعين - لان قانون الاخوان يقضى ، في مثل هذه المواقف ، بدعوة الهيئة التأسيسية ، وهي التي تمثل الاخوان وترسم سياستهم ، الى الاجتماع لبحث هذه الاتفاقية في عمق ، ودراستها دراسة مستفيضة . وعلى ضوء ما يدور من مناقشات ، تحدد الهيئة التأسيسية موقف الاخوان من الاتفاقية ، ومن الذين وقعوها . فهل حدث شيء من ذلك ؟ . كان الاستاذ الهضيبي في بيروت ، وكان يستطيع أن يستقل أول طائرة الى مصر ، وكان يستطيع أن يدعو الهيئة في أيام بل في ساعات - ولكن الاستاذ الهضيبي سارع الى اعلان رأيه ، وربط الاخوان جميعا بهذا الرأي ، ثم عاد الى القاهرة . ولكنه لم يتدارك ما فات ، بل تجاهل المكتب ، وتجاهل الهيئة ، (٤١٤) .

وعندما اختفى الهضيبي ، شنت عليه الدعوة حملة شديدة ، واعتبرت هذا الاختفاء حركة من الحركات البهلوانية ، وأطلقت على الهضيبي اسم « المختفى الاعظم » ! ، وكتب أمين اسماعيل يصف هذا الاختفاء بأنه « عجز عن مواجهة الاحداث » ، وأنه « هرب من الذين يريدون أن يناقشوه الحساب ، حساب سياسته الفاشلة التي أودت بالدعوة وبالجماعة الى ما آل اليه الامر من تفكك بعد ترابط ، وتباغض بعد ألفة ، وانحراف بعد استقامة » ثم قال « ان الاسلام لا يقر مثل هذه الحركات البهلوانية التي يجيدها المهرجون الذين يعملون في سرك : وماذا تجنى الفكرة الاسلامية من هذا الاختفاء ؟ . وماذا يعود على المسلمين وبلاد المسلمين من النعمة التي دفنت رأسها في الرمال فلا ترى شيئا ظلنا منها أن أحدا لا يراها ما دامت هي لا ترى أحدا ، ؟ . ثم تساءل : « أين كان هذا الاختفاء في عهد فاروق وعهد حافظ عفيفي ، الذي كان طلاب الاخوان يهتفون ضده في كل مكان ، بينما كان المختفى الاعظم يقدم له أصدق التهاني في قصر عابدين في ذلك الآوان ؟ . وبينما كان شسباب الاخوان ينزعون رسوم فاروق وصوره ويمزقونها ويدوسونها بالاقدام ، كان المختفى الاعظم ينزع رسم حسن البنا ليضع مكانه رسم فاروق ؟ » (٤١٥) .

٤١٤ - نفس المصدر .

٤١٥ - الدعوة في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ مقال بعنوان ، « تعالوا الى ساحة العمل من جديد » لأمين اسماعيل .

وكتب صالح عشاوى يهاجم هذا الاختفاء ويقول : « اختفى الاستاذ الهضيبي في مكان ما ، واخذ يقود شباب الاخوان في صراع عنيف مع رجال الثورة . فلا عجب اذا ثار كثير من أعضاء الهيئة على هذا الوضع الذي يخالف الشورى التي قررها الاسلام ، والتزمت به الجماعة منذ عهد الامام الشهيد ! » (٤١٦) .

وكان رأى صالح عشاوى في انفاية الجلاء يتناقض على خط مستقيم مع رأى الهضيبي ومجموعته وانصاره . فقد كتب يصف هذه الاتفاقية بأنها « تتضمن مزايا لا ينكرها الا مفرض » والرئيس جمال عبد الناصر وزملاؤه المتفاوضون قد بذلوا اقصى ما يستطيعون للوصول الى هذه النتيجة . وهم بهذا يستحقون الشكر والتقدير ، فقد كانوا من الشجاعة بحيث صرحوا ان هذه الاتفاقية ما هي الا خطوة ، فلم يضلوا الشعب او يخدموه » (٤١٧) .

في الوقت الذي كان الخلاف يشتد بين مجموعة المفصولين ومجموعة الهضيبي ، كان هناك خلاف آخر يدب داخل الجماعة بين المجموعة التي تريد التفاهم مع الثورة ، والتي كان يرأسها محمد خميس حميده ، ومجموعة المعارضة للثورة برئاسة الهضيبي .

فقد تصادف في ذلك الحين - وفقا لتطور الاحداث - ان الفريق المعارض للثورة برئاسة الهضيبي كان قد أصبح كله تقريبا مختفيا تحت السطح ، بينما كان فريق التفاهم مع الثورة يعمل فوق السطح برئاسة محمد خميس حميده . . . وعندئذ كانت المشكلة هي : من الذى يدير شئون الاخوان ؟ . هل يدير شئون الاخوان الفريق المختفى تحت الارض ، أم يديرها الفريق الظاهر ؟ .

وبطبيعة الحال فان الامر كان يتوقف على طبيعة الاختفاء : هل هو اختفاء للعمل وممارسة النشاط بحرية ، أم للانسحاب ؟ ، فاذا كان اختفاء للعمل ، انتقلت الادارة الفعلية الى ايدى الفريق المختفى ، وأصبح الفريق الظاهر مجرد ستار ، واذا كان الاختفاء للانسحاب ، فان الفريق الظاهر تقع في يده ادارة شئون الجماعة .

على ان كل فريق كان يرفض حجة الآخر . فقد كان فريق خميس يرى في اختفاء الهضيبي وفريقه انسحابا يسوغ له تولى شئون الجماعة ، بينما

٤١٦ - الدعوة في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ .

٤١٧ - الدعوة في ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ .

(م ١٤ - الاخوان المسلمون - التنظيم السرى)

كان فريق الهضيبي يرى في وجود المرشد ، حتى ولو في الاختفاء ، ما يمنع خميس وفريقه من الانفراد بالادارة . وهكذا نشأ الخلاف .
وقد شرح محمد خميس حميده ذلك حين ذكر — كما ذكرنا — انه ذهب الى الهضيبي بعد اختفائه ، وكان في مخبئه ، وقال له : « حيث أنك حتختفى ومش عاوز تطلع ، فلابزم الجماعة يديرها مكتب الارشاد » ، فرد عليه قائلا « انا حر ، ادى اللي عاوز اديله . انت وكيل في غيابي فقط ، وانسا موجود » !

كان فريق الهضيبي وقتذاك يتكون — كما رأينا — من رؤساء الجهاز السرى الثلاثة ، وهبم : يوسف طلعت ، وصالح شسادي ، وعبد المنعم عبد الرؤوف ، بالإضافة الى محمود عبده ، وحسن العشماوي ، وصالح ابو رقيق ، وكمال عبد الرازق ، ومنير دلة ، وعبد القادر عودة ، بينما كان فريق محمد خميس حميده يتكون من : عمر التلمساني ، وعبد المعز عبدالستار وأحمد شريت ، ومحمد اسعد جودة ، وفتحي الانور ، وعبد السلام فهمي . وحلمى نور الدين ، ومحمد الخضري . وكما كان امل مجموعة المنفصلين معلقا على الهيئة التأسيسية ، فان امل مجموعة الهضيبي كان معلقا بها ايضا .

وكان الاجتماع السنوى للهيئة قد تحدد له يوم الخميس ٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وبذلك بدا ان معركة حامية سوف تدور بين أنصار الفريقين . وبطبيعة الحال كان لابد للجهاز السرى ان يكون له دور في تأييد الهضيبي ، فقد اوردت « الدعوة » قبل الاجتماع بيومين ان « هناك تدبيرا من بعض الاخوان للزج « باخوان المناطق والشعب » لمعارضة هذا الاجتماع او الهتاف ضد الهيئة » (٤١٨) .

وقد عقد الاجتماع فعلا ، ولكن الهضيبي ارسل اليه من مخبئه خطابا تلى على أعضاء الجماعة بين فيه وجهة نظره في الخلافات الدائرة بين الجماعة والثورة من جهة ، ومن معارضة اتفاقية الجلاء من جهة أخرى . . وفي هذا الخطاب الهام ، أوضح الهضيبي ان ما فعله الاخوان المسلمون من معارضة كل اتفاق مع المستعمرين ليس شهوة عندهم ، وانما هو اصل دينهم . فان احكام الاسلام تقتضى انه اذا وطأت اقدام العدو ارض المسلمين ، وجب على كل واحد منهم صغيرا او كبيرا ان ينهضوا لدفع العدو ايا كان » وبالتالي « فليس لنا ان نرضى بوجودهم على ارض الاسلام بمقتضى اتفاقات نعقدها

معهم ، ولا أن نرضى بأى ارتباط كان . ثم ذكر الجماعة بما قدمته من مساعدات « لرجال الانقلاب » منذ بداية الحركة « حتى تماسسوا وثبتت اقدامهم » ، وتعرض لقرار الحل فى يناير ١٩٥٤ ، واعتقال الاخوان ، واسناد شتى التهم اليهم ، ثم الافراج عنهم من غير تحقيق ولا سؤال ، واستبقاء البعض الآخر فى السجون ، وقال : ان من حقهم ان يفرجوا عنا بلا كلام ، ولكن وهم يطلبون منا التعاون ، فاننا نرجو ان يفرج عن جميع المعتقلين ، وان يلغى قرار حل الاخوان المسلمين ، وان يذكروا كلمة تنسخ اثر الكلام الذى قيل فى تبرير الحل والاعتقال .

وبعد ان تعرض الهضيبى لفشل المفاوضات بين الجماعة والثورة فى تحقيق هذه المطالب ، تحدث عن حملة الحكومة على الجماعة ، والوان الحرب التى شنتها عليها ، وقال ان « ما ذكرناه من رأينا فى المعاهدة اذ كنا بسوريا ، وما أصدره المركز العام من رأى كذلك فى المعاهدة ، هو الذى أغضب الحكومة وجعلها تصف الاخوان المسلمين بما وصفتهم به من أنهم خونة ، وعمال هدم وتخريب شأنهم فى ذلك شأن الشيوعيين والصهيونيين . وقال ان ما فعلته الجماعة انما كان « بناء على اصل دينى أخذوا به فى جميع البلاد الشرقية ، وأخذوا به كلما همت حكومة ان تتفق مع الانجليز فى مصر » ، « وقد كنا نظن ان هذه المعارضة مما تلجأ الحكومة لاستحداثها لو لسم تكن حدثت ، حتى تقوى مركزها فى مفاوضة لم تتم . . واذا كانت الحكومة مضطرة فاننا لسنا مضطرين للموافقة على المعاهدة . . وينبغى ان يكون لكل رايه فيها كما ان للحكومة رايها ، وكل منا يتحمل تبعه رايه ، وليس علينا الا البلاغ ، وليس من حق أحد ان يقضى فى مستقبل أمة دون ان يرجع اليها ويتقيد بأرائها » ثم طلب فى النهاية من الاخوان ان « يكونوا مستعدين للموت فى سبيل دعوتكم فان من مبادئنا : الموت فى سبيل الله اسمى امانينا . والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون » (٤١٩) .

وفى ما يبدو ان قوة الحجة فى هذا الخطاب ، قد جعلت الهيئة تكتفى بسماع الخطاب وارجاء الاجتماع الى يوم ٢٣ سبتمبر - وان كان صالح عشاوى يسوق رأيا أكثر صحة وواقعية ، فقد ذكر ان « حاشية الاستاذ المرشد شعرت بالسحب التى تتجمع ، فاحتالت على الهيئة بالخداع والارهاب :

أما الإرهاب ، فقد تم بحشد شباب الشعب والجهاز السرى لتحدى أعضاء الهيئة ، والقاء الرعب فى قلوبهم قبل الاجتماع ، وأما الخداع ، فتم فى صورة عجيبة ، وهى أنه قيل للأعضاء أن لجنة اتصال بالحكومة قد تكونت وبدأت عملها ، وهى ترجو من الهيئة أن تفسح لها من الوقت ما يمكنها من تصفية الجو بين الحكومة والاكخوان . وبذلك انتزعت الموافقة على تأجيل الجلسة لمدة أسبوعين « (٤٢٠) » .

فى ذلك الحين ، كان الصدام المتوقع بين آونة وأخرى مع الحكومة ، قد بدأ يلقي الرعب فى قلوب الكثيرين من أعضاء الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد ، خصوصا ولما تكن قد مضت أشهر قليلة على محنة الحل والاعتقال والإيذاء . ولذلك اقتنع كثيرون بطريقة التماس التفاهم مع الثورة بأى ثمن . وكانت مجموعة صالح عشاوى ، تحت احساس قوى بخطورة الصدام مع الثورة على مستقبل حركة الاخوان ، قد أخذت تطلق أجراس انذار عالية تدعو فيها الى اولوية حل النزاع مع الثورة على أى شأن آخر من شئون الجماعة « (٤٢١) » . بينما كانت مجموعة محمد خنيس حميدة تعطى الاولوية لتعديل القانون الاساسى حتى تنتزع السلطة من الهضيبى ومجموعته ، ويكون مكتب الإرشاد هو « الذى يحمل اعباء الدعوة » « (٤٢٢) » .

وقد اشتد الصراع بين الاتجاهين قبل موعد اجتماع الهيئة التأسيسية فى ٢٣ سبتمبر ، وكتب صالح عشاوى يقول : « بعد غد الخميس ، تجتمع الهيئة للمرة الثانية ، وفى جدول اعمالها مشروع براق هو تعديل القانون . وانى احذر اخواتى أعضاء الهيئة من الوقوع فى خديعة أخرى تصرفهم عما اجتمعوا من أجله . ان تعديل القانون واجب فعلا ، وطالما نادينا به ، ولكن هذا التعديل ، الذى تأخر حتى اليوم ، يمكن أن يتأخر لجلسة أخرى من غير ضرر ، فلم يعد موضوع الساعة . وانما هذه الخصومة الحقيقية بين الاخوان والحكومة هى المسألة البارزة التى يجب أن تتقدم على ما عداها ، وأن يبت فيها بسرعة وحزم . وسنرى بعد غد ان كانت قيادة الاخوان قد انتقلت — كما قال عبد الحكيم عابدين لمراسل جريدة عبرية تصدر فى تل أبيب — الى

٤٢٠ — الدعوة فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ (« موقف حاسم » ، لصالح

عشاوى) .

٤٢١ — نفس المصدر .

٤٢٢ — محكمة الشعب : الجزء الخامس شهادة محمد خميس

حميدة ص ١١٠١ .

دمشق ، أم أن هذه القيادة ، ممثلة في الهيئة التأسيسية ، ما زالت في القاهرة ؟ » (٤٢٣) .

وقد عقد اجتماع الهيئة التأسيسية يوم ٢٣ سبتمبر ، برئاسة محمد خميس حميدة ، وحضره نحو مائة عضو من ١٤٧ عضوا ، وكانت فيه أغلبية كبيرة تعارض سياسة المرشد وتنقدها نقداً مراراً . واستمر الاجتماع ١٨ ساعة ، كان « الإخوان القدامى » - حسب تعبير « الدعوة » - يسيطرون فيه على الموقف . ووقف العضو الحاج محمد جودة يعبر عن وجهة النظر المعارضة للهضيبي ، فأوضح أن ما يقال عن رفض الثورة الغاء قرار الحل غير صحيح ، فقد تسلم من رئاسة مجلس الوزراء خطاباً يعلن فيه عبد الناصر أن القرار قد ألغى من ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، وقد سلم هذا الخطاب إلى منير دلة قبل سفره إلى لبنان للحاق بالمرشد . (يلاحظ أن المطلوب لم يكن الغاء الحل فقط ، بل بيان من الثورة ينسخ أثر المبررات التي قبلت في بيان الحل) . كما كشف النقاب عن اللقاء الذي تم بين لجنة الاتصال التي تشكلت من مكتب الإرشاد وبين عبد الناصر ، وقال أن عبد الناصر في هذا اللقاء تقدّم بيان المركز العام الخاص بالمعاهدة ، وقارنه بما قبله الإخوان في اتصالهم بالانجليز !! ، واستشهد بالدكتور خميس الذي كان حاضر وقائع الاتصال نفسها ، فوافق الدكتور على كل ما قاله الرئيس أمام أعضاء اللجنة جميعاً . وتعرض محمد جودة لما حدث من تصريحات عبد الحكيم عابدين في دمشق (والتي تم على أثرها تجريدته من الجنسية المصرية ومعه كل من سعيد رمضان وسعد الدين الوليلي ومحمد نجيب جويفل وكامل أسماعيل الشريف ، وكلهم من الإخوان ، ومحمود أبو الفتح صاحب جريدة المصري - بتهمة تشويههم لسمعة بلادهم في الخارج) - وقال أن الرسميين في الحكومة اتصلوا بالمسؤولين في المركز العام ، وسألوا عما إذا كان عبد الحكيم عابدين مسافراً بقرار ، وأنه يمثل الإخوان ، فأجابوا بالنفي ، فطلبوا منهم بياناً بهذا المعنى ، فأبوا . وقال « وهكذا تطورت الأمور إلى ما وصلت إليه » (٤٢٤) .

استمر الاجتماع مدة ١٨ ساعة كما ذكرنا ، في مناقشات وجدل طويل . وبعد هذه المدة المنهكة للقوى والأعصاب أخذ الأعضاء يغادرون الاجتماع للاستراحة . وانهزت مجموعة الهضيبي الفرصة ولم يبق في الاجتماع أكثر من ٢٥ عضواً ، فاتخذت قراراً باسم الهيئة ، بحل الهيئة التأسيسية ، وتجديد البيعة للهضيبي مدى الحياة ، وتعديل قانون الجماعة فيما يتعلق بانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية ، وسلطة ومسئولية مكتب الإرشاد . . . وأعلن

عبد القادر عودة هذه القرارات للصحافة باعتبارها القرارات التي اتفق عليها الجميع (٤٢٥) .

وقد كان لهذه القرارات وقع الصدمة ، ليس فقط في صفوف الحكومة ، بل في صفوف مجموعة صالح عثماوى ، التي كانت تعلق آمالا على انتصار المجموعة المعارضة للهضيبي يعيدها الى صفوف الجماعة من جديد . ولذلك كتب صالح عثماوى مقالا خطيرا ، يعد اساس فكرة التكفير والهجرة التي اعتنقتها « جماعة المسلمين » (التي عرفت باسم جماعة التكفير والهجرة) بعد عشرين عاما — وهو بعنوان « هجرة وتمييز » . وفي هذا المقال الهام اتهم صالح عثماوى دعوة الاخوان بالانحراف والفساد ، وأعلن يأسه التام من اصلاحها ، ودعا الى الهجرة لتمييز العناصر الطيبة من العناصر الخبيثة ، وأرجع بداية فساد الجماعة « منذ جاء الاستاذ الهضيبي مرشدا ، وبمسند المقابلة الملكية الكريمة !! على وجه التحديد » ، حيث « بدانا نشعر بالانحراف في دعوة الاخوان ، وبالفساد يدب في اوصالها » . وتعرض للخداع الذى تعرضت له الهيئة التأسيسية في اجتباعها الآخر ، وكيف استطاع الهضيبي « بواسطة بطانته واتباعه اثناء اجتماع الاخوان ، أن يختلسوا قرارا بحل الهيئة التأسيسية في صورة تعديل للقانون الاساسى للجماعة » ، وقال انه لا يهدف الى تقرير بطلان هذا القرار فحسب ، لان الامر اخطر من هذا وأدق ، وانما استطيع أن اؤكد انه لم يعد هناك امل في اصلاح الهيئة وتنحية العناصر النفعية والانتهازية ، التي تلتف حول الاستاذ الهضيبي ، وتزين له سياسته وان ادت الى تحطيم الجماعة والقضاء عليها . فقد دلت التجارب على أن هذه العناصر لا تتورع عن الغش ، والخداع ، والتضليل . كما انها لا تتردد في اشاعة الضغط والارهاب لتصل الى اهدافها وتحقق مآربها الشخصية . كما اثبتت الحوادث أيضا أن العناصر المؤمنة الطاهرة المخلصة لا تقوى على الحياة في هذا المحيط المتعفن ، ولا تستطيع أن تعمل في هذا الجو الموبوء . ولم يبق هناك بد من هجرة هذه العناصر الطيبة التي تعمل لله ودعوته ، وللإسلام وشريعته ، لا تبغى من وراء ذلك مغنا — الى تربة صالحة لنمو الفكرة الاسلامية وازدهار الدعوة المحمدية . ولا بد أذن من تمييز المؤمنين الطيبين عن المنافقين الخبيثين » .

ثم استدلى صالح عثماوى بما فعله رسول الله من هجرته الى المدينة ، ثم عودته الى مكة معقل الكفر وقلعة الشرك يومئذ ، ففتحت ابوابها ، والقت

زمناها للفاتحين من المؤمنين . وقال : « هذه سيرة الدعوة الاولى ، وتلك سنة الله في الدعوات ، ولن تجد لسنة الله تبديلا ولا تحويلا . فلا بد من هجرة ، ولا بد من تمييز . وليس وراء ذلك الا نصر من الله وفتح قريب ، وبشر المؤمنين » (٤٢٦) .

على ان معارضى الهضيبي مالبثوا ، مع تزايد احتمالات الصدام ، ان اخذوا يعدون لهجوم مضاد ، في الوقت الذي جرت في اكتوبر اتصالات بين وفد مكون من محمد خميس حميدة ، واحمد شريت ، ومحمد الخضرى ، وحلمى نور الدين — وهم من اعضاء الهيئة التأسيسية ، وبين عبد الناصر ، للتوصل الى اتفاق يزيل اسباب الصدام حول مسألتى اتفاق الجلاء والنظام الخاص (٤٢٧) .

وفي يوم ٢٠ اكتوبر ، اسفرت جهود الفريق المعارض للهضيبي عما عرف باسم « انقلاب في الاخوان المسلمين » ، ولم يكن في الحقيقة اكثر من انقسام . فقد عقد نحو ٧٠ عضوا من اعضاء الهيئة التأسيسية المنحلة . . اجتماعا يوم ٢٠ اكتوبر ، واتخذوا فيه خمسة قرارات تقضى بالآتى :

- ١ — اعتبار فضيلة المرشد العام الاستاذ حسن الهضيبي في اجازة .
 - ٢ — الغاء مكتب الارشاد الحالى .
 - ٣ — الغاء قرارات الفصل والايقاف وحل الشعب ، التى صدرت في السنوات الثلاث الاخيرة .
 - ٤ — بطلان ما نسب للهيئة التأسيسية من اتخاذ قرارات بتعديل القانون الاساسى للجماعة (قرارات ٢٣ سبتمبر) .
 - ٥ — تكوين لجنة مؤقتة لادارة شئون الجماعة ، ريثما تجتمع الهيئة التأسيسية وتتخذ ما تراه لاقرار شئون الجماعة على اسس سليمة .
- وقد وقع على هذا البيان ٦٨ عضوا من الهيئة التأسيسية . وحصل الاستاذ البهى الخولى ، عضو مكتب الارشاد ، هذه القرارات ، نيابة عن الهيئة التأسيسية ، الى دار الاخوان ، وخطر بها مكتب الارشاد .

٤٢٦ — الدعوى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، هجرة وتمييز لصالح عشماوى .

٤٢٧ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس حميدة ص ١٠٨٨ — ١٠٨٩ .

وفي اليوم التالي ، ٢١ أكتوبر ، عقد اجتماع مشترك لمكتب الارشاد وأعضاء الهيئة التأسيسية المنحلة تحت رئاسة الدكتور محمد خميس حميدة في المركز العام ، شهد مناقشات واشتباكات حامية بين أنصار الهضيبي المعارضين لعبد الناصر ، وخصومه المؤيدين للتفاهم . وأسفر عن عدة قرارات اعلنها الدكتور محمد خميس حميدة تنص على ما يلي :

١ - ضم كل من محمد حلمي نور الدين ، ومحمد الخضري ، ومحمد اسعد جودة ، ومحمد فتحي الانور ، ومحمد عبد السلام فهمي ، (وهم جميعا من أعضاء الهيئة التأسيسية المنحلة ومن انصار الدكتور خميس) الى مكتب الارشاد المؤقت .

٢ - تأجيل اجراءات انتخابات أعضاء الهيئة التأسيسية الى موعد يقرره المكتب المؤقت فيما بعد .

وقد نوقش في الاجتماع التعديل الذي يراد ادخاله في القانون الاساسي للجماعة بما يسمح بانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية ، وذلك بأن يتسولي مجلس ادارة الشعب انتخاب سبعة أعضاء عن كل شعبة ، ويقوم ممثلو هذه الشعب باختيار ٩٠ عضوا من أعضاء الهيئة التأسيسية التي تتكون من ١٢٠ عضوا ، وتقوم لجنة العضوية التي يختارها هؤلاء التسعون عضوا بتعيين الثلاثين عضوا الآخرين . (٤٢٨) .

وقد كان معنى هذه التغيرات ، اسقاط الحكم الفردي الذي كان يمثل الهضيبي ، والذي ورثا عن المرحوم الشيخ حسن البنا ، وانتقال القيادة الى مكتب الارشاد ، الذي لم يكن له أية سلطة من قبل . واشاعة الديمقراطية في تنظيم الجماعة عن طريق انتخاب الهيئة التأسيسية التي كانت العضوية فيها قائمة على التعيين . ولكن نظرا لأن هذه التغيرات قد تمت - كما رأينا - عما عرف باسم « انقلاب » في الاخوان المسلمين ، فانها لم تكن في الحقيقة سوى مظهر من مظاهر التمزق الذي كانت تعانيه الجماعة ، والذي أفسح المجال بالضرورة للتنظيم السري للنزول الى الميدان .

الفصل الثاني عشر

خطط الجهاز السرى لاسقاط حكم عبد الناصر
وحادث المنشية

رأينا مما سبق كيف انقسم الاخوان المسلمون بين مجموعتين تتنازعان الانتماء الى الجماعة وتعلن انها هي الاخوان المسلمون : مجموعة الهضيبي في قيادة الجماعة ، ومجموعة صالح عشاوى المطرودة من الجماعة . وكيف انقسمت مجموعة الهضيبي داخليا بين مجموعتين : مجموعة متطرفة بقيادة الهضيبي نفسه ، يساندها الجهاز السرى ، ومجموعة محمد خميس حميده التى لا تحظى بتأييد الجهاز السرى . وكان عبد الناصر يستغل بذلك هذا الانقسام المعقد والمتعدد الاطراف ، فيضرب مجموعة صالح عشاوى المؤيدة له بالمجموعتين الآخرين ، ويجمع اطراف الموقف لصالحه .

كذلك رأينا احتدام الصراع بين هذه المجموعات الثلاث من الاخوان ، الذى اتخذ صورة قاسية وغير كريمة من تبادل الاتهامات والاشتباكات اليدوية والاعتصامات والانقلابات ، مما كان يميز الحياة الحزبية قبل الثورة التى كانت جماعة الاخوان تهاجمها بحجة أنها تمزق وحدة البلاد . وقد انتهى هذا الصراع الداخلى فى الاخوان بانقلاب يومى ٢٠ و ٢١ أكتوبر ، الذى أسفر عن اسقاط الحكم الفردى والقيادة الاستبدادية التى أرسى الشيخ حسن البنا أسسها ، وورثها الهضيبي ، وانتقال القيادة الى مكتب الارشاد . ولكن نظرا لان مجموعة الهضيبي لم تعترف بهذا الانقلاب ، فلم يعد أن يكون مظهرا من مظاهر تمزق الجماعة ، الذى أفسح المجال بالضرورة لنزول التنظيم السرى الى الميدان .

● حادث المنشية ●

على هذا النحو كانت حسرة الاحداث تدفع الى صدام محتوم بين الاخوان وعبد الناصر . ففي ذلك الحين ، وكما رأينا ، كانت قيادة الاخوان المسلمين السياسية تتفسخ تحت وطأة الصراع الطويل الدائر منذ أزمة فبراير - مارس ١٩٥٤ . كما كان التنظيم العلنى يتعرض لضربات قاسية وانقلابات بتأثير السلطة . ومن الطبيعى فى هذه الظروف ان يبرز دور التنظيم السرى الذى أخذت الانظار تتطلع اليه للانتقاذ والاخذ بالثأر . وهذا ما عبر عنه تعبيرا بليغا هنداوى دوير فى شهادته اثناء المحاكمة . فقد ذكر أنه كان على اثر الخلاف الشديد الذى وقع فى الهيئة التأسيسية ، أن فقدت احترامها فى نفوس الاخوان ، كما فقد مكتب الارشاد احترامه ايضا ، لانه لم يستطع ان يقوم بمهمته فى توجيه الاخوان ، حتى أصبحت التعليمات التى تصدر منه لا تلقى تأييد الاخوان ، « وفى هذه الفترة ، - كما يقول - « وجدنا أن الاجهزة الادارية فى الاخوان أصبحت كلها معطلة ، فيما عدا الجهاز السرى

فى الاخوان ، الذى أصبح يسيطر على الموقف ، ويصدر تعليماته الى
الاخوان .

ومن الثابت من مذكرات حسن العشماوى ، رغم حرصه الشديد
وتجاهله حقائق الانقسام والتمزقات التى رايناها - أن فكرة استخدام العنف
قد طرحت فى الاجتماعات السرية لمكتب الارشاد تحت رئاسة الهضيبى . وهذه
نقطة جديدة تماما ، لان مكتب الارشاد تنظيميا يعتبر بعيد الصلة عن الجهاز
السرى . ومعنى ذلك أن النشاط العلنى قد أضيف لحساب النشاط السرى .
وقد وصف حسن العشماوى ذلك بقوله :

« حين نوقشت مسألة الموقف من الحكومة عموما ، وما يمكن أن نقوم به
وحدنا ، ومتعاونين مع غيرنا من أعمال ، لتغيير الوضع القائم ، ومنبع
استمرار الحكم العسكرى المفروض على شعب مصر - حين نوقشت هذه
المواضيع ، كان من المحزن حقا أن ينطوى على نفسه كل من يرى مهادنة
الحكومة ايثارا للسلامة ، أو عن اقتناع ، فلم يجهروا برأيهم فى الاجتماعات
الرسمية ، وان قابوه فى أحاديثهم مع الافراد فى الخارج . ولذلك ظلت صور
المقاومة هى وحدها مدار المناقشة » .

ثم روى حسن العشماوى انه طرحت فى ذلك الحين « فكرة اختطاف بعض رجال
البوليس الحرى والمباحث العامة ، وأخذهم كرهائن مقابل من اعتقل من
الاخوان . وكان الهدف من ذلك شل حركة الدولة ، واسقاط هيبتها ، وجعل
زملاء الرهائن أكرم معاملة للمعتقلين منا ، وأكثر تحريزا فى تنفيذ أوامر
القبض بالجملة » . وقد أقر هذا الاقتراح بالفعل - كما يقول حسن
العشماوى - وأعدت له وسائل تنفيذه ، ثم أرجىء بعض الوقت ، ثم عاد
التفكير فيه بعد تزايد حملات الاعتقال وفصل الموظفين والطلبة من الاخوان ،
ولكن دوران مجلة الاحداث منع تنفيذه » . (٤٢٩) .



كان التنظيم السرى فى ذلك الحين يقدم اقتراحاته . فقد اقترح عبد المنعم
عبد الرؤوف بعد هروبه من السجن ، اعداد أربع أو خمس فصائل مسلحة ،
ترتدى ملابس رجال البوليس الحرى ، وتقوم باقتحام مجلس الوزراء ،
واحتلاله . وقد اعترف بهذه الخطة يوسف طلعت أثناء المحاكمة . فقد روى
أنه عندما قابل عبد المنعم عبد الرؤوف بعد هربه ، أخبره بهذه الخطة وقال
له : « عايزين ملابس عسكرية ، وعايزين كام فصيلة : أربعة ، خمسة
مسلحة » . وقد سأل جمال سالم :

- يعمل ايه بالفصائل ؟
- يقتحم مجلس الوزراء
- ويحتله ؟
- يوسف طلعت : أيوه .. لقد قال : « اعطنى قوة ومالكش دعوه ، أنت مدنى مالكش دعوه بالنواحي الفنية العسكرية »
- الرئيس : تنفيذ لاقتحام مجلس الوزراء ، اشتريتم ملابس عسكرية ؟
- يوسف طلعت : أيوه يا فندم ، وهم راحوا جابوها
- الرئيس : ٤٢ عسكري بالبريهات الحمر ؟
- يوسف طلعت : أنا عارف ببريهات والا مش ببريهات ا . أهى ملابس عسكرية وبس ا (٤٣٠) ثم قال : « أنا رحت لابراهيم بركات ، وقلت له : هل ممكن نشترى ملابس عسكرية ؟ فقال لى : آه ، ممكن . وأخذ منى ٥٠ جنيها : مرة ، ١٠ ، ومرة ٢٠ جنية - بالقطاعى (٤٣١) . وقد تم بالفعل شراء ٥٠ بزة عسكرية تم ضبطها بعد الحادث (٤٣٢) »
- على أن هذه الفكرة - كما يقول يوسف طلعت - استبعدت ، نظرا لتعذر توفير الامكانيات . فقد جاء فى قوله : « لما عجزنا عن اجابة مطالبه (عبد المنعم عبد الرؤوف) ، اتسرحت الفكرة دى » (٤٣٣) .
- وقد برزت على اثر ذلك خطتان :
- الاولى ، وتقوم على الاتفاق مع اللواء محمد نجيب على القيام بتحريك داخل الجيش بمساعدة القوات الموالية له ، ليفرض على عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة الانسحاب الى ثكناتهم ، على أن يقدم له الاخوان المسلمون التأييد الشعبى اللازم .
- وهذه الخطة - كما هو واضح - هى محاولة لتكرار ما حدث فى أزمة فبراير ، عندما تحرك سلاح الفرسان على اثر تنحية محمد نجيب لاعادته الى رئاسة الجمهورية ، وتحرك الاخوان المسلمون بمظاهراتهم الضخمة الى ميدان عابدين لفرض عودته على مجلس الثورة .

-
- ٤٣٠ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت ، ص ١٣٣٠ — ١٣٣٢ ، ١٣٣٧ ، ١٤٨٣ .
 - ٤٣١ — محكمة الشعب : الجزء السابع ص ١٤٨٣ .
 - ٤٣٢ — نفس المصدر ص ١٤٧٣ .
 - ٤٣٣ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت ص ١٣٣٢ .

وكانت هذه الخطة تلقى موافقة الهضيبي ، ولكنه لم يجد طريقة لتنفيذها قبل توقيع المعاهدة ، لانه كان يعرف انصراف الجماهير ، خصوصا الوفدية واليسارية ، عن الاخوان المسلمين ، بعد موقفهم الانتهازي في أزمة مارس ، وتأييدهم لعبد الناصر ورفاقه مما مكنهم من ضرب القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية . لذلك أدرك الهضيبي أنه اذا قام الاخوان المسلمون بحركتهم تحت شعار عودة الحريات ، فلن يصدقهم أحد ، ويكونون منفردين . على أنه بعد توقيع المعاهدة ، واجماع كل القوى السياسية على معارضتها ، عاد مناخ الجبهة من جديد ، وانتعش الامل في قيام مظاهرات ضخمة كتلك التي قامت يوم ٢٦ و ٢٧ فبراير ١٩٥٤ . ولذلك أعلن الهضيبي موافقته على هذه الخطة.

وهذا على كل حال ما كشفه سيد قطب في شهادته أمام المحكمة . فقد ذكر أنه حين قابل الهضيبي بعد عودته من سوريا ، « أعدت عليه (الهضيبي) ما اقترحته قبل ذلك مرات ، من أن الاخوان المسلمين يجب أن يؤدوا واجبهم في المطالبة بعودة الحريات الشعبية ، والضمانات القضائية ، لان هذا واجبهم الذي عليهم أن يؤدوه لله وللشعب . وكان رده في المرات السابقة قبل أن يسافر ، أن الاخوان المسلمين لا يجوز أن يقوموا بحركة منفردة ، وأنه يجب أن يكون كل الشعب معهم ، وأن يكون الجيش كذلك أو أغليته . ولكنه في المرة الأخيرة ، أجابني بأن هناك حركة سيقوم بها الجيش لاعادة الحريات الطبيعية ، ولاعادة الضمانات القضائية ، وأن أغلبية عظمى في الجيش ستقوم بهذا في حركة شبيهة بما حدث في سوريا من اجبار الجيش على أن يعود الى الثكنات ، وأن يسلم البلاد للرجال المدنيين . وقال ان الاخوان سيكون دورهم ان يقوموا بالتأييد الشعبي للحركة الجديدة حتى تتم ، »

كما ذكر سيد قطب انه أراد التأكد من المرشد عما اذا كان قد وضع الترتيبات اللازمة لمواجهة الولايات المتحدة التي تؤيد بقاء عبد الناصر ، وكذلك بعض البلاد العربية ، فأجابه بأنه وضع الترتيبات الداخلية اللازمة لذلك . وكانت العبارة التي ساقها سيد قطب في هذا الصدد قوله :

« كانت النقطة التي احببت ان أتأكد منها (من الهضيبي) هي عن الموقف الدولي وموقف بعض البلاد العربية ، لاني كنت أعتقد أن الموقف في مصر ليس منفردا ، وانما هو متصل بالموقف الدولي ، وان امريكا بالذات قد تكون حريصة على بقاء الاوضاع الحالية ، وكذلك الحال مع بعض البلاد العربية . وقد أجاب بأن هذا قد عمل حسابه ، وان الرئيس محمد نجيب سيظل على رأس الدولة ، وسيعاونه الاشخاص الذين تكمل بهم هذه الضمانات » . وقد سألته وكيل النائب العام : ألم تسأل المرشد عن ما هي القسوات التي ستعاون معه في هذا ، سواء من الجيش او المدنيين ؟

فرد سيد قطب قائلا : فهمت ان اللواء محمد نجيب سيكون على رأس قوات الاغلبية التى ستقوم بالضغط على بقية الجيش لتحقيق فكرة الرجوع الى الثكنات ، واعادة الحكم للمدنيين (٤٣٤) .

ومعنى هذا الكلام انه جرت اتصالات بين الهضيبي ومحمد نجيب لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ . وهو ما لم ينكره محمد نجيب فى مذكراته ، ولكنه اعطى الانطباع بأن هذه الاتصالات تمت مع قائد حرسه محمد رياض . فقد ذكر ان محمد رياض احيل الى المعاش فى شهر اكتوبر ١٩٥٤ (وهو الشهر الذى جرت فيه محاولة الاغتيال) ، ثم صدر امر بالقبض عليه لاتهامه بمحاولة عمل انقلاب ضد جمال عبد الناصر بالاشتراك مع الأخوان المسلمين ! (٤٣٥) .

وقد اورد ابراهيم الطيب ، رئيس مناطق القاهرة ، ان الخطة التى ابلغه بها يوسف طلعت كانت تقوم « على أساس الاتفاق والتفاهم القائم بين الاخوان من ناحية ، وبين اللواء محمد نجيب من ناحية أخرى . واللواء محمد نجيب معه كثير من وحدات الجيش مؤيدة لرايه .
وقد سأل جمال سالم : كيف عرف ان كثيرا من وحدات الجيش مؤيدة لرايه ؟ .

فأجاب : هذا هو الذى ذكره لى يوسف طلعت (٤٣٦) .
وقد اعترف الهضيبي — بصعوبة بالغة — بأنه سمح بعمل مظاهرات « بشرط ان تكون من جميع عناصر الامة » . فقد سأل جمال سالم قائلا : افرض انه كان فى امكان يوسف طلعت ان يقسم بمظاهرات ، وقام بمظاهرات ، تبقى الحالة ايه ؟

الهضيبي : ولا حاجة ! ناس عملوا مظاهرة !
جمال سالم : وبعدين ، يجمع الهيئات والطبقات ؟ .
الهضيبي : اذا كان ممكن يعملوها .
جمال سالم : والنتيجة ايه ؟
الهضيبي : ولا حاجة !
جمال سالم : والحكومة تسكت ؟
الهضيبي : ما اعرفش !

٤٢٤ — نفس المصدر : شهادة سيد قطب ص ١٢٥٤ — ١٢٥٥ .

٤٣٥ — محمد نجيب : المرجع السابق الذكر .

٤٢٧ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة ابراهيم الطيب

ص ٤٥٥ .

جمال سالم : ماهو الوضع الذى تصل اليه حالة الامن عندما تقسوم هذه المظاهرات ؟ . هل تبقى مستتبة ؟ .

الهضيبي : اذا تعرضت لها الحكومة تكون غير مستتبة ، واذا تركت الناس يقولوا رأيهم ، تبقى مستتبه ويتصرف كل واحد لحاله !
جمال سالم : وانت كنت تعرف ان الحكومة ستعرض لهذه المظاهرة ؟
الهضيبي : انا شخصيا ما فرضتس هذه الفروض ! .

جمال سالم : هل تعلم ان المظاهرات ممنوعة بحكم القانون ؟ .
الهضيبي : أعرف انها ممنوعة ، ولكن سبق اننا عملنا مظاهرات في مناسبات كثيرة علشان تطالب بحاجات !
جمال سالم : متى ؟ .

الهضيبي : في ٢٥ مارس ، وفي ٢٨ فبراير !

وفقد جمال سالم أعصابه فقال : « انا مش بقول لك تقف أمام المحكمة علشان تتراجع . : أنت واقف شاهد ، رد على السؤال اللي يوجه اليك !
ثم سأل رئيس النيابة الهضيبي قائلا : قرر يوسف طلعت صراحة انك سمحت له بقيام مظاهرات مسلحة ؟ .
الهضيبي : لا ، هو غلطان . هاته وشوف جسمه لعل عقله مش تمام ؟ (٤٣٨) .

هذا اذن هو قصارى ما وافق عليه الهضيبي . وهو تكرار احداث فبراير ١٩٥٤ : أى حركة جيش تساندها حركة شعبية تتكون من كافة القوى الوطنية الديمقراطية ، ويقودها الاخوان . وكان هذا التفكير يعتمد على حقيقة لصالح عبد الناصر ، هى انه لن يصطدم اصطداما دمويا مع الجماهير الشعبية اذا تبين له اصرارها على عودة الحياة الديمقراطية . وهو ما حدث بالفعل في أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ .

وقد عبر ابراهيم الطيب عن هذا التفكير بعبارة واضحة بقوله : «سبق ان كانت هناك سابقة في حوادث ٢٥ مارس وما سبقها . فان سعادة الرئيس جمال لما وجد اتجاهها معينا ، كان يسلم به ، فكان برضه منهوما لدى الناس

الذين ينفذون ، أو الذين يعدون هذا الاعداد ، انه من الجائز أن نحصل على المطالب التي تقوم بها الحركة بدون أى اوراق دماء (٤١٩) .
على انه بالنسبة للتنظيم السرى كان عليه أن يضع احتمالات الصدام المسلح بين قوات عبدالناصر والمظاهرة الشعبية . ومن هنا أخذت لتطور فكرة المظاهرة الشعبية السلمية الى مظاهرة شعبية بحرسها قوات التنظيم السرى الخاص بالاخوان ، لماذا وقع الصدام بالفعل مع قوات عبد الناصر بدأت هذه القوات في حملة اغتيالات لاهضاء مجلس الثورة !

وقد شرح هذه الخطة ابراهيم الطيب قائلا :
« كانت الخطة هي أن تقوم القوات الموالية للرئيس محمد نجيب مع القوات الشعبية معا ، بالمطالبة بهذه المطالب . لماذا قامت هذه الحركة ، حصلت عليها اعتداءات ، لان هذه القوات ترد هذا الاعتداء بكافة السبل .

جمال سالم : ازاي ؟
ابراهيم الطيب : كالاغتيالات !
جمال سالم : اغتيالات مين ؟
ابراهيم الطيب : المعارضين من اعضاء مجلس القيادة .
جمال سالم : اتكلم بالاسماء !
ابراهيم الطيب : اللي علمته انه اغتيال المجلس كله اذا حصل اعتداء أو ضرب .
جمال سالم : الكل ؟
ابراهيم الطيب : عدا افراد معينين (٤٤٠) .

وقد كان صاحب الفكرة في المظاهرة المسلحة هو عبد المنعم عبد الرؤوف كما اعترف بذلك يوسف طلعت امام المحكمة . . موقفا لكلامه : « في يوم قابلني عبد المنعم عبد الرؤوف ، وعرض على فكرة المظاهرات المسلحة : مظاهرات تحميها قوات مسلحة ، علشان لو حصل اعتداء عليها ، هذه القوات ترد الاعتداء . وبعدين يعقبا اغتيالات عامة لافراد من مجلس قيادة الثورة » .
وقد سأل جمال سالم عما اذا كانت الخطة هي اغتيال جميع افراد مجلس الثورة ؟ . . فرد عليه قائلا :

٤٣٩ - محكمة الشعب : الجزء الثماني والثالث ، شهادة ابراهيم الطيب .

٤٤٠ - نفس المصدر

(م ١٥ - الاخوان المسلمون - التنظيم السرى)

— لا ، حيقتلوا بعض افراد مجلس الثورة !

جمال سالم : الوحشين منهم ؟

يوسف طلعت : ما هو انت منهم !

واردف يوسف طلعت قائلا :

— عاوز الحق ، انا اقسيت ان اقول الحق ، وانا حسبي ان اقول

الحق وبس ، اما النتائج فهي في يد الله تعالى ، هو الذى يتصرف فى اقدار الناس . وانا فاهم اننى اتكلم للتاريخ ، وحاقول كل غلطة عملتها .

ووفقا لما ذكره يوسف طلعت ، فان الخطة كانت تتضمن ان يتولى

عبد القادر عودة تدبير هذه المظاهرات ، ويتولى النظام السرى حمايتها ..

وعلى حد قول يوسف طلعت :

— عبد القادر مسئول عن اخراج المظاهرات ، وانا مسئول ان اساعد

عبد المنعم (عبد الرؤوف) .

جمال سالم : تحميها يعنى ؟

يوسف طلعت : أيوه نجيب الافراد اللى تحميها ، اما جمع المظاهرات.

فهذه مشى شغلتي ، دى عبد القادر يعملها (٤٤١) .

وقد دخلت احتمالات تدخل الانجليز لاحباط الخطة فى الاعتبار * خصوصا

بعد ان ابرم عبد الناصر معهم المعاهدة ، واكتسب تأييدهم لنظامه . ولذلك

تضمنت الخطة الاستعدادات اللازمة لمواجهة هذا التدخل .. فقد سال جمال

سالم ابراهيم الطيب أثناء المحاكمة قائلا :

« هناك قوات بريطانية مستعمرة موجودة فى منطقة القتال . ما هو

الاستعداد الذى اتخذتموه لمواجهة الانجليز اذا ما فكروا فى ان يدخلوا

القاهرة ؟ .

ابراهيم الطيب : ابلغنى يوسف طلعت ان هناك قوات موجودة فى اقليم

الشرقية وشرق منطقة القتال . وهى مستعدة للقيام بحرب عصابات ضد

المستعمر فيما لو فكر ان يحتل جهات اخرى ؟ .

جمال سالم : ما هى هذه القوات فى القتال والشرقية ؟

ابراهيم الطيب : قوات فصائل من الاخوان .

جمال سالم : يعنى فيه قوات فصائل للاخوان فى غير القاهرة فى القتال

والشرقية ، وعندهم من الاسلحة مايكفى لمقاومة تدخل الجيش البريطانى ؟ .

ابراهيم الطيب معترضا : لعرقلته !
جمال سالم : لو عندكم القوة دي ما استعملتوهاش ليه فى القنال ؟
ابراهيم الطيب : الاخوان اشتركوا فى معركة القنال قبل حرق القاهرة !
جمال سالم : ما هى خطة الدفاع لعرقلة هجوم الانجليز .

ابراهيم الطيب : القيام بحرب عصابات ، ونسف طرق المواصلات
والمنشآت التى يحتلونها ، وتقطيع خطوط امداداتهم وتموينهم .
جمال سالم : لكن القوات الانجليزية ماتتحرکش فى حالة نشوب معركة
داخلية ؟ .

ابراهيم الطيب : يجوز ان تتقدم هذه القوات لاي اخطار ! . وبمجرد
ما قامت الثورة ، كان فيه تقدم لقوات الانجليز ، ولذلك تقدم الاخوان ليكونوا
تحت تصرف الثورة .

جمال سالم ثائرا : تحرقوا البلد ، وتنسفوا المنشآت ، وتنسفوا الطرق
وتنسفوا الكبارى ! ما فكرتوش فى الاموال واصحاب رموس الاموال يعملوا
ايه فى رموس اموالهم ؟ .. وحملة الاسهم والسندات من بورصة العقود
وبورصة لاوراق المالية يحصل فيها ايه ؟ .. والموانىء والحركة التجارية
يحصل فيها ايه ؟ .. ما فكرتوش فى تموين القاهرة ، ما فكرتوش فى البترول
وحاييجى منين ؟ . ما هى الخطة التى وضعت ؟ .. او لم يكن هذا فى
الحسبان .

ابراهيم الطيب : كانت فى الحسبان ! (٤٤٢) .
ومن الثابت ان الهضيبي لم يوافق على استخدام العنف . ولهذا
السبب كان يثور اثناء المحاكمة كلما ووجه ببعض اقوال الاخوان التى تدينه
مقد سألته الدفاع قائلًا :

— قرر هنداوى دوير ان ابراهيم الطيب اخبره ان الشاهد السيد حسن
الهضيبي هو الذى امر بتنفيذ خطة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر
ما رايت فى هذه الرواية ؟ .

الهضيبي : والله اذا كانوا قالوا كده ، يبقوا على غير حق !

الدفاع : يعنى كذابين ؟

الهضيبي : يعنى كذابين !

وهنا يتدخل جمال سالم قائلًا : تقسم انهم كذابين ؟!

الهضيبي : أقسم بالله العظيم انى ما امرت ..

جمال سالم : لا . . أقسم بالله العظيم أن الكلام الذى قلته دلوقتى أن
هنداوى دوير فى اعترافه ، وإبراهيم الطيب فى اعترافه ، كذابين . أنت قلت
دلوقتى أن هنداوى دوير كذاب ، وإبراهيم الطيب كذاب ، عاوزك تقرن هذا
الاعتراف بأنهم كذابين بقسم !

الهضيبى مستدركا : هنداوى دوير جاز يكون موثس كذاب . . هنداوى
ناقل عن إبراهيم الطيب .
الدفاع : هل تقصد أن واحدا على الأقل من الاثنين كذاب ؟
الهضيبى : إبراهيم وهنداوى كذابين أن كانوا نقلوا عنى .
الدفاع : تقسم على هذا ؟
الهضيبى : أقسم على هذا : والله العظيم أنى لا أمرت ، ولا كلمت
واحدا فى هذه الجريمة . (٤٤٣) *

وقد أبدى الهضيبى فى موضع آخر استنكاره للإرهاب قائلا : « أنا
لا أقر الإرهاب كوسيلة لأى شيء . . وأنا قلت كده : قلت أن الإرهاب ضار
بالجماعة وضار بالاسلام ، وضار بمصر . وحذرت أكثر من مرة ، ونشرت
هذا الراى بين الاخوان . (٤٤٤) .

وعلى كل حال ، فقد اعترف يوسف طلعت ، وهو الذى يتلقى أوامره من
الهضيبى ، بأن الهضيبى لم يوافق على استخدام العنف . فقد ذكر أنه حين
حمل خطة المظاهرة المسلحة التى دبرها عبد المنعم عبد الرؤوف الى الهضيبى
رفض الموافقة على أكثر من المظاهرة السلمية وقال له :

— اسمع يا فلان ، أنا نفسى تجزع من حكاية الاغتيالات . دى عملية
تسيء لسمعتكم وسمعة الجماعة . وإذا كان تقدرُوا ، اعملوا مظاهرات سلمية
تشارك فيها الهيئات ، وتحددوا المطالب باطلاق الحريات العامة ، وحرية
الصحافة ، والافراج عن المعتقلين ، وعمل برلمان تعرض عليه الاتفاقية .
ثم ذكر يوسف طلعت أن الهضيبى طلب اليه الاتصال بعبد القادر عودة
فى شأن تدبير هذه المظاهرة السلمية (مما يدل على اختصاص عبد القادر
عوذة بهذا النوع من المظاهرات)

٤٤٣ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة حسن الهضيبى

ص ٨٠١ — ٨٠٢ .

٤٤٤ — نفس المصدر ص ٨١٧ .

وقد كلف يوسف طلعت ابراهيم الطيب بعرض هذه الفكرة على الاستاذ عودة ، فقام بدوره بعرضها على لجنة خاصة بالمظاهرات. ولكن هذه اللجنة قررت ارجاءها . . ووفقا لكلام يوسف طلعت فان ابراهيم الطيب جاء لزيارته وأبلغه بأن « اللجنة مثنى موافقة على عمل أى شئ خالص بالمرّة » . فقلت له : هل افهم انه الغاء أم ارجاء ، فقال لى : سوف أسأل عن ذلك . ثم عاد الى وقال لى : تأجيل ! . وقد توجه يوسف طلعت بعدها الى عبدالقادر عودة وسأله عن سبب عدم الموافقة على المظاهرة ، فطلب اليه الانتظار قائلاً : « يا يوسف ، طول بالك احسن » . فقلت له « طيب ! ، وانصرفت » (٤٤٥) .

على هذا النحو ، سقطت فكرة المظاهرة الشعبية ، سواء في شكلها السلمى او في شكلها المسلح الذى يعقبه اغتيالات — وذلك بسبب خوف القيسادة السياسية وترددتها . وعندئذ احس التنظيم السرى بأنه لم يعد امامه سوى الاعتماد على نفسه ، والتصرف منفردا تبريرا لوجوده * ولما كانت فكرة المظاهرة قد استبعدت ، وهى مضار عن ذلك خارج نطاق اختصاصه — فهذا يفسر الخطة الجديدة التى طرحها فى ذلك الحين ، والتى تقوم على البدء بالاغتيال ! .

فوفقا لما ذكره فتحى البوز المحامى ، وهو رئيس فصيلة في التنظيم السرى ، فانه تقابل مع ابراهيم الطيب قبل حادث المنشية بخمسة ايام ، وعلم منه أن « مسألة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر أصبحت مقررة ، وأن بعض الاخوان قد كلفوا بذلك » . ويقول انه ناقش ابراهيم الطيب فى الامر قائلا : ان هذا « موضوع خطير ، وسيأتى على البلاد وعلى الاسلام بالوبال وبنتائج لا يمكن تداركها » . على انه لم يشأ الاسترسال فى هذا الاعتراض حتى لا تحتد المناقشة ، ولكنه سارع الى الاتصال ببعض رؤساء الفصائل من الاخوان ، وحذرهم من الاستجابة لهذه التعليمات ، ومن هؤلاء محمود الحواتكى واسماعيل عارف وعبد المتعال مدنى . . كما اتصل بعبد القادر عودة فى بيته ، وطلب اليه منع التنفيذ ، فأخبره عودة بأنه لا علم لى اطلاقا بهذه النية ، وانه كان فى آخر مقابلة مع المرشد ولم يصرح له هذا بشئ (٤٤٦) كما روى محمود الحواتكى ، وهو مدرس علوم ، وفى التنظيم السرى ، انه تقابل مع اسماعيل محمود يوسف ، وهو مدرس مواد اجتماعية ورئيس

٤٤٥ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت .

٤٤٦ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة أحمد فتحى البوز

من ١٢٧٣ وما بعدها .

فصيلة الجيزة ، فأخبره هذا بأن التنظيم السرى ينوى القيام بحركة تبسداً باغتيال عبد الناصر ، يتبعها اغتيال أو خطف أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الاحرار ، ثم تقوم حركة شعبية ثورية مسلحة . . . وأنهمه أن اسم اللواء محمد نجيب سوف يستغل في هذه الحركة ، وقد يصدر بياناً يؤيد فيه هذه الحركة ، وقد يمسك البلاد بعد انتهاء الحركة (٤٤٧) .

وقد روى اسماعيل محمود يوسف نفس القصة تقريباً . فقد ذكر أنه قبل الحادث بخمسة أيام ، « سمع من عضو الاتصال أنه علم أن المسئولين ينوون القيام بحركة اغتيالات لأعضاء مجلس قيادة الثورة ، ثم يقومون بحركة شعبية » . ونظراً لخطورة المسألة ، توجه لزيارة محمود الحواتكى ، وأبلغه بهذا الخبر ، فنزل ومعه عبد الفتاح قرشى للاتصال ببعض المسئولين ثم عاد وأخبره بأنه قابل أحد الاخوان المسلمين ، فنفى له الخبر قائلاً أن المرشد لا يوافق عليه (٤٤٨) .

وهذه الاعترافات تتفق لحد كبير مع ما رواه هنداوى دوير المحامى ، ورئيس منطقة امبابة الذى عهد اليه من قبل رئيسه ابراهيم الطيب بالتنفيذ فقد روى أنه « قبل أن يتلقى تعليمات ابراهيم الطيب ، كان الاتجاه فى التنظيم يميل الى المظاهرة الشعبية ، ولذلك أخذ فى تعبئة الناس ضد المعاهدة عن طريق المنشورات ، « حتى شحنت نفوس الاخوان شحناً شديداً ، وأخذوا يتساءلون : ما المصير ؟ ، حنعل ايه ؟ . وفجأة وجدنا المنشورات انقطعت نهائياً ! ، فسألت ابراهيم الطيب : انتم عباتونا وفرغتونا ايه ؟ . . فقال ان الاتجاه لن يكون شعبياً ، لقد قررنا أن يكون اتجاهنا اريبياً » . فقلت له : يا استاذ ابراهيم ، ان الاتجاه الارهابى لن يؤدى الى نتيجة . وذكرته بما تحمله الاخوان فى أيام فاروق ، وقلت له : اننا لن نجنى والبلد شيئاً من هذا الطريق . فقال لى : هناك خطة كاملة ، واحنا حننفذها .

واستطرد هنداوى دوير قائلاً أنه « قبل الحادث بحوالى خمسة عشر يوماً أو أكثر قليلاً ، جاعنى ابراهيم الطيب ، وقال لى : النظام قرر ان يعتدى أولاً على الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد ذلك يتخلص . بتحديد اللفظ .

٤٤٧ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمود الحواتكى

ص ٢٣٥ وما بعدها .

٤٤٨ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة اسماعيل محمود يوسف

ص ١٩٨ وما بعدها .

من الضباط الاحرار بأى صورة ، سواء بالاعتقال أو بالخطف أو بالقتل » •
فقلت له : هل حققتكم المسائل اسلاميا ؟ • فقال لى : آه ! « (٤٤٩) •

ثم ذكر هنداوى دوير ان ابراهيم الطيب اتى له بمسدس لتسليمه لمحمود عبد اللطيف ، وهو ما حدث بالفعل ، وتسلم محمود عبد اللطيف المسدس • ولكن فى تلك الاثناء قدم كل من محمود الحواتكى وعبد الفتاح قرشى لزيارة هنداوى دوير ، وابلفاه بأنهما علما أن المرشد العام غير موافق على الاتجاه الارهابى وانه صرح بأنه برىء من دم جمال عبد الناصر اذا قتل • وعلى اثر ذلك طلب هنداوى دوير من محمود عبد اللطيف ايقاف التنفيذ • ولكن حين زاره ابراهيم طلعت فى اليوم التالى ، وعرض عليه حديث محمود الحواتكى ، قال له : « الكلام ده غلط ، والناس دول متصلين بالمفصولين وبالاستاذ البهى الخولى ، وعاوزين يعطلوا شغلنا » • فقلت له : يعنى الامر صدر من المرشد ؟ فقال لى : « أيوه ! » • (٤٥٠) •

وتشير الدلائل الى أن التنظيم السرى كان يدبر فى تلك الاثناء اغتيال أعضاء آخرين من مجلس الثورة • فقد روى محمود عبد اللطيف انه كلف مع سعد حجاج بدراسة بيت القائمقام أفور السادات وجريدة الجمهورية ، « لتحديد أسلم الطرق لاغتياله » ! ، « ورحنا هناك ، وشفنا البيت والجريدة ، وكان أن استقر الامر على أنه (الاغتيال) يكون فى الجريدة • وبعدين قال لنا استنوا لما تصدر أوامر • وبعدين انقطع ما جاش » (٤٥١) •

وفيما يبدو أن الراى استقر على التركيز على اغتيال عبد الناصر ، باعتباره رأس النظام ، فاذا سقط ، سقط مجلس الثورة ، ولذلك احضر ابراهيم الطيب المسدس — كما ذكرنا — لهنداوى دوير ليعطيه لمحمود عبد اللطيف لهذا الغرض • ويقول هنداوى دوير انه عقب تسلمه المسدس من ابراهيم الطيب ، سأله قائلا : « ما هى الخطة يا سيد ابراهيم ؟ » ، فقال لى : « الخطة أن محمود يعتمد على مجهوده الشخصى فى تتبع عبد الناصر »

٤٤٩ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٢٤

وما بعدها •

٤٥٠ — نفس المصدر •

٤٥١ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة محمود عبد اللطيف

ص ١٨ ، ٢٠ •

خصوصا وانه بعد المعاهدة نزل الميادين والى الشعب ، ويمكن أن ينال منه محمود » . وفعلًا قلت لمحمود هذا بالفعل (٤٥٢) .

كما ذكر هنداوى دوير ان ابراهيم الطيب وعده ، قبل الحادث بثلاثة أو أربعة أيام ، بأن يحضر له « مدفعين » لاستخدامهما فى عمل « كمين » لوكب عبد الناصر ، و « لغم » ليتمنطق به محمود عبد اللطيف وينسف عبد الناصر (٤٥٣) . ولكن محمود عبد اللطيف رفض فكرة « اللغم » عندما عرضها عليها هنداوى دوير ، وأثر استخدام المسدس . فوفقا لكلامه :

« هنداوى عرض على الحزام الساعة الثانية عشرة ونصف ليلا لما رحت أخبره بالسفر ، فقال لى : عندنا حزام تلبسه وتقابل الرئيس جمال عبد الناصر ، وتعاينه وتتنسفوا انتم الاثنين » .

المدعى - شفت الحزام ؟

محمود عبد اللطيف : لا .

جمال سالم : لماذا لم تقبل ؟

محمود عبد اللطيف : قلت ما ينفعش علشان الزحمة .

المدعى - وانت رايح تقتل الرئيس مافكرتش تعمل ايه علشان تهرب ؟

محمود عبد اللطيف : لا ، مافكرتش . هنداوى قال لى : الحرس سيطلق

عليك النار وتموت .

المدعى : كنت عارف انك رايح تموت ؟

محمود عبد اللطيف : أيوه .

المدعى : مافكرتش فى طريقة للهرب ؟

محمود عبد اللطيف : لا (٤٥٤) .

وفيما يبدو أن هنداوى دوير كان يتخذ فكرة الحزام ذريعة لتأجيل سفر محمود عبد اللطيف الى الاسكندرية ، لان الحزام حتى ذلك الحين لم يكن قد وصله من ابراهيم الطيب ، وانما أحضره الاخير اليه فى اليوم التالى ، وهو يوم محاولة الاغتيال (٤٥٥) . ولم ير محمود عبد اللطيف فى الفكرة ما يجذبه

٤٥٢ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير

ص ٢٧ وما بعدها .

٤٥٣ - نفس المصدر .

٤٥٤ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة محمود عبد اللطيف

ص ٨ - ١٦ .

٤٥٥ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٢٩

لتغيير عزمه على السفر للقيام بمحاولته (٤٥٦) .

على كل حال ، يتضح من هذا العرض أن خطة الاغتيال كانت تقوم على أن يعتمد محمود عبد اللطيف على نفسه في تدبير مقتل عبد الناصر ، أو على حد تعبيره : « دراسة طريقة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر » ! وقد عبر ابراهيم الطيب لهنداوى دوير عن ذلك بقوله : « الصعيدي يقتنع خصمه سنة كاملة لغاية ما يتخلص منه ! » (٤٥٧) . وقد كان هذا هو سبب مفاجأة الجميع بالحادث . ذلك أن الامر خرج من يد الجميع واصبح فى يد واحدة هى يد محمود عبد اللطيف ، يقرر الشكل الذى يفتال به عبد الناصر ، والوقت المناسب لذلك ، منذ تسلم أداة القتل وهى المسدس من يد هنداوى دوير ، بل يقرر ايضا المكان المناسب .

ومن المحقق أن المكان الذى قرر محمود عبد اللطيف تنفيذ جريمته فيه هو الذى فاجأ الجميع فى التنظيم السرى أكثر من أى شئ آخر . فكما يقول هنداوى دوير ، كان « المفروض أن الحادثة دى تقع من محمود عبد اللطيف فى مصر » (يقصد القاهرة) ولكن هو جانى وقال لى : أنا مسافر اسكندرية ! . ليه يا محمود ؟ قال : والله أنا قرأت فى جريدة القاهرة أن الرئيس مسافر اسكندرية . قلت له : يا محمود بلاش الحكاية دى ، بلاش السفر لاسكندرية . قال : لا ، أنا حاسافر ! ونعلا سافر (٤٥٨) .

لهذا السبب كان يوم الثلاثاء ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ آخر يوم يتوقع فيه الاخوان المسلمون أن تقوم فيه محاولة اغتيال عبد الناصر ، لا شئ الا لان عبد الناصر كان فى الاسكندرية وليس فى القاهرة حيث يتوقع الجميع أن تقع فيها هذه المحاولة . ولهذا السبب جاء ابراهيم الطيب فى نفس يوم المحاولة الى هنداوى دوير ، دون أن يعلم يسفر محمود عبد اللطيف ، حاملا معه اللغم والطبقة . وكان هناك - كما يقول هنداوى دوير - ميعاد ان محمد على نصيرى يأتى لتسلم اللغم أو المسدس ، ويؤدى نفس المهمة الموكولة لمحمود

٤٥٦ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة محمود عبد اللطيف

ص ١٥ .

٤٥٧ - محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٢٧ ،

الجزء الثالث شهادة محمود عبد اللطيف ص ٥٠٦ .

٤٥٨ - نفس المصدر .

عبد اللطيف ، كل من جانبه • على أن هنداوى دوير أخبر ابراهيم الطيب بسفر محمود عبد اللطيف الى الاسكندرية ، فوقع عليه الخبر وقع الصاعقة يقول هنداوى دوير فى روايته لهذه القصة :

« يوم الثلاثاء كان (ابراهيم الطيب) عندى • ولما قلت له ان محمود عبد اللطيف سافر الى الاسكندرية ، قال لى : « ايه ؟ » • وقد عقب ابراهيم الطيب على هذا الكلام امام المحكمة قائلا : « احنا فوجئنا بهذا التكليف من الاستاذ هنداوى دوير ، ودهشنا له ! » • (٤٥٩) •

على أن هذه الدهشة لم تمنع هنداوى دوير وابراهيم الطيب من مواصلة تدبير اغتيال عبد الناصر فى حالة فشل مهمة محمود عبد اللطيف ! . فقد جاء محمد على نصيرى حسب الميعاد فى الساعة الخامسة والنصف يوم الثلاثاء ، بينما كان ابراهيم الطيب ما يزال فى بيت هنداوى دوير ، وقد عرض الاخير على نصيرى اللغم والمسدس ، ولكنه رفض اللغم قائلا : لا ، ده ما ينفعش ، وأخذ المسدس على أساس أن يقوم بنفس المهمة الموكولة لمحمود عبد اللطيف ، — على حد قول هنداوى دوير • (٤٦٠) •

وفى تلك الاثناء كان محمود عبد اللطيف يؤدى مهمته ، وعلى حد قوله ، فإنه بعد لقائه بهنداوى دوير ليلة الثلاثاء ٢٦ اكتوبر ، وحصوله على موافقته على سفره الى الاسكندرية ، مرقى الصباح على زميله يوسف حجاج ، « وقلت له بالامر • فأبدى أسفه لانه ما أحضرشى السلاح بتاعه علشان ييجى معايا ! • وتوكلت ، وسافرت الى الاسكندرية فى قطار الساعة التاسعة والنصف الذى يصل الساعة الواحدة تقريبا • وبعد كده رحت محرم بك ، واثمشت شوية ، ودخلت مطعم ، واتفديت ، وبمدين رحت لوكائدة دار السعادة وأخذت حجرة خاصة ، وغيرت ملابسى • وفى الساعة الرابعة والربع نزلت على ميدان المحطة ، ووجدت جماعة متظاهرين رايعين المنشية ، فمشيت وراهم ، وبعد ما وصلت الميدان وقفت • ولما جاء الرئيس ، وهو يتكلم كلمته ، أطلقت عليه طلقات من المسدس » • (٤٦١) •

وكما فوجئ ابراهيم الطيب بسفر محمود عبد اللطيف الى الاسكندرية ، فكذلك فوجئ يوسف طلعت رئيس التنظيم السرى بمحاولة الاغتيال فى

٤٥٩ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، المواجهة بين هنداوى دوير وابراهيم الطيب ص ٥٠٥ •

٤٦٠ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٢٩ •

٤٦١ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة محمود عبد اللطيف ص ٨ •

الاسكندرية • فقد روى أن ابراهيم الطيب زاره بعد الحادثة في بيته ، فسأله :
- ايه الحكاية دي ؟

قال لى : أخوك هنداوى تسرع ..
قلت له : يا راجل تسمح تبطلوا شغل ، وتقعدوا ساكتين ! (٤٦٢) •
وعلى هذا النحو فإن السؤال الذى يثور : على من تقع مسئولية ارتكاب
المحاولة ؟ هل تقع على هنداوى دوير ، أم على ابراهيم الطيب ، أم على
يوسف طلعت ؟

بالنسبة لهنداوى دوير وابراهيم الطيب ، فإن الذى يحسم المسألة بينهما
هو تقرير صفة الامر الذى صدر من ابراهيم الطيب الى هنداوى دوير : وهل
كان أمرا تنفيذيا أم لا • لقد حدثت مواجهة بين الرجلين أمام المحكمة دبرها
جمال سالم بمهارة ليضمن فى اخلاق الاخوان المسلمين ، ويظهرهم فى مظهر
الكذب وتبادل التهم • وفى أثناء شهادة ابراهيم الطيب ، أحضر هنداوى دوير ،
وكرر عليه أقواله واعترافاته التى أوردناها فيما سبق ، فأمن عليها واعترف
بصحتها • فطلب اليه أن يعيد هذه الاعترافات ، فأعادها • وسأل جمال سالم
ابراهيم الطيب :
- ايه رأيك يا ابراهيم ؟

ابراهيم الطيب : الكلام لم يحدث على هذا الوجه • أنا كلمته على أساس
عرض خطة عامة وتفاصيل - على الا يبدأ بأى عمل من الاعمال قبل تحرك قوات
الجيش ضد القوات الشعبية •

جمال سالم : حصل والا ما حصلش ؟
ابراهيم الطيب : ما حصلش • وأنا لم أسلم اليه الا الحزام •
جمال سالم : ما سلمتوش الطبنجة ؟
ابراهيم الطيب : لا •
جمال سالم : ما سلمتوش نصيرى ؟
ابراهيم الطيب : أيوه ! •
جمال سالم : ما حددتلوش محمود عبد اللطيف ليقوم بالحادث ؟
ابراهيم الطيب : لا •
جمال سالم : (موجهها كلامه لهنداوى دوير) : شايف يا هنداوى الرئيس
بتاعك بيحاول نفي التهمة عنه ازاي ؟

فأصر هندأوى دوير على أقواله ، واستدل على أن الامر كان تنفيذيا بما رواه من أنه بعد أن سلم لمحمود عبد اللطيف الطبنجة ، جاءه محمود الحواتكى وأبلغه بعدم موافقة المرشد على الاتجاه الاغتيالى ، فطلب الى محمود عبد اللطيف ايقاف التنفيذ ، ولكن ابراهيم الطيب حين زاره وعلم بأقوال محمود الحواتكى قال له : « دول متصلين بالاستاذ البهى وبالجماعة المفصولين ، وعايزين يعطلوا شغلنا ، والاوامر دى صادرة من المرشد » .

وقد علق ابراهيم الطيب على كلام هندأوى دوير قائلا :

- حصل فعلا ، ولكن بعد الاعتراض على الخطوة ، والاستعدادات لم تكن تمت ، لم نعط أى أمر بالتنفيذ ، باعتبارها لم تتم والأجهزة غير مستعدة . . . احنا فوجئنا بهذا التكليف من الاستاذ هندأوى دوير ، ودهشنا له .
هندأوى دوير : سبحان الله !

جمال سالم : (لهندأوى دوير) : ايه رأيك فى الاقوال دى يا هندأوى ؟
هندأوى دوير : انا قلت الحق ، ويؤسفنى أن ينكر جزءا من اقوالى .
جمال سالم : شفت الاسلام ؟

هندأوى دوير : الاسلام لا يجيز الكذب على أى حال .
ثم عرض جمال سالم الطبنجة التى وقع بها الحادث على ابراهيم الطيب للتعرف عليها ، فقال منكرا :
- انا لم اسلمه هذه الطبنجة اطلاقا !

جمال سالم (لهندأوى دوير) : ايه رأيك يا هندأوى ؟
هندأوى دوير : والله الانكسار ده مالهوش داعى ، لان الامور لا تؤخذ بهذه الصورة ، واذا كان الانسان اخطأ يجب أن يتحمل خطاه (٤٦٣) .

ومن الواضح أن ابراهيم الطيب كان يخفى الحقيقة بانكاره . فاذا كان قد انكر أنه حدد محمود عبد اللطيف ليقوم بالحادث ، فلم ينكر تسليم نصيرى لهندأوى ، واذا كان قد انكر أنه سلم الطبنجة لهندأوى ، فانه لم ينكر تسليمه الحزام الناسف ! . فضلا عن ذلك فانه أيد أقوال هندأوى دوير التى ذكر فيها أنه بعد أن أمر محمود عبد اللطيف بايقاف التنفيذ ، بناء على أقوال محمود الحواتكى القائلة بأن المرشد غير موافق على الاغتيال ، تلقى تأكيدات من ابراهيم الطيب بأن الاوامر صادرة من المرشد بالفعل ، فرفع بعدها اعتراضه على التنفيذ وأمر محمود عبد اللطيف بالمضى بعدها فى مهمته . وقد اعترف

محمود عبد اللطيف الواقعة الاعتراض والعودة الى الامر بالتنفيذ من جانب
هنداوى . ففى روايته أمام المحكمة قال : « الى حصل ان هنداوى دوير قبل
الحادث بأربعة أو خمسة أيام ، كان لسه ما أدانيش الطبنجة ، قال لى :
اوقف يا محمود . وأنا كنت بأستطلع وقتها بس . فوالتت ، وما طلعتش .
وبعدين قال لى : امشى زى ما انت فى مريتك » (٤٦٤) . وهذه الواقعة
تفيد ان الامر كان تنفيذا بالفعل .

فضلا عن ذلك فمن الثابت من أقوال كل من هنداوى دوير وإبراهيم
الطيب ان الاخير زار الاول فى نفس يوم الحادث ليعطيه الحزام الناسف ، وقد
أعطاه الحزام رغم انه علم من هنداوى دوير بسفر محمود عبد اللطيف الى
الاسكندرية لاغتيال عبد الناصر ، وذلك ليستخدمه نصيرى فى حالة فشل
مهمة الاسكندرية . وقد جرت أقوالهما كالاتى :

قال هنداوى دوير : « يوم الحادث بالذات ، كان (إبراهيم الطيب) عندى
الساعة اثنين ونصف ، واتفدى عندى ، وأنا كنت اتفديت فى البيت ، وهو
كان جه من غير قدا ، فجببت له قدا فى أودة المكتب ، وسلمنى حزام فيه لغم ،
وشرح لى طريقة استعماله ، وجاب لى طبنجة ، وقال لى اديها لنصيرى
وأعرض عليه الحزام والطبنجة . وحتى أنا أبديت اعتراضات على الحزام ،
فكان رده انه قال : « أنا دلوقت عندى اجتماع ، وبعدين حابى أجى أخده .
ولما عرضت الحزام على نصيرى رفض ، وفضل الحزام عندى .

إبراهيم الطيب : الكلام لم يحدث على هذا الوجه . أنا كلمته على
أساس عرض خطة عامة وتفاصيل ، على الا يبدأ بأى عمل من الاعمال قبل
تحرك قوات الجيش ضد القوات الشعبية . . . وأنا لم أسلم اليه
الا الحزام (٤٦٥) .

اذن فان إبراهيم الطيب يعترف بأنه أحضر الحزام الناسف لهنداوى
دوير ، ولكنه يدعى أنه كان يكلمه « على أساس عرض خطة عامة وتفاصيل ،
على الا يبدأ بأى عمل من الاعمال قبل تحرك قوات الجيش ضد القوات
الشعبية » . ولكن إبراهيم الطيب ينسى أنه حين سلم الحزام الناسف لهنداوى
دوير كان قد عرف منه أن محمود عبد اللطيف قد سافر الى الاسكندرية لتنفيذ

٤٦٤ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمود عبد اللطيف
ص ٥٠٦ .

٤٦٥ — نفس المصدر : المواجهة بين هنداوى دوير وإبراهيم الطيب
ص ٥٠١ — ٥٠٣ .

مهمة اغتيال عبد الناصر . فلو انه كان يتكلم على اساس عرض خطة عامة ، وعدم التنفيذ الا بعد تحرك قوات الجيش ضد القوات الشعبية ، لأحجم عن تسليم الحزام الناسف لهنداوى دوير بعد أن رآه يسارع بالتنفيذ على هذا النحو ! .

ثبوت ان الامر كان تنفيذا يأتى - اذن - من ناحيتين : الناحية الاولى ، تأكيدات ابراهيم الطيب لهنداوى دوير بموافقة المرشد على خطة الاغتيال ، والتي أمر هنداوى محمود عبد اللطيف على أثرها باستئناف مهمته ، والناحية الثانية ، تسليم ابراهيم الطيب الحزام الناسف لهنداوى دوير لتسليمه الى نصيرى ، رغم معرفته بأن هنداوى قد شرع بالفعل فى التنفيذ وأطلق محمود عبد اللطيف الى الاسكندرية .

أما مبعث الدهشة التى أصابت ابراهيم الطيب لسفر محمود عبد اللطيف ، فهو توقعه أن يكون الاغتيال بالقاهرة وليس بالاسكندرية ، فلما علم بموافقة هنداوى على السفر ، اعتبر ذلك تسرعا ، ولكنه لم يتخذ اجراء ضد هذا التصرع ، بل كان الاجراء الوحيد الذى اتخذه هو تسليم الحزام الناسف الى هنداوى لتسليمه الى نصيرى لتنفيذ مهمة محمود عبد اللطيف فى حالة فشلها ! .

وفى الواقع ان الرواية التى يرويها هنداوى دوير لزيارة ابراهيم الطيب له يوم الحادثة توضح تماما ان الاخير ، بعد مفاجأة عليه بسفر محمود عبد اللطيف الى الاسكندرية ، ترك الامور تسير فى مجراها الطبيعى . فيقول هنداوى دوير : « الساعة اثني ونصف ، جئنا الاستاذ ابراهيم ومعه اللغم والطبنجة . ويظهر انه كان جاي فى السكة ووراءه الاخ الاستاذ عبد العزيز كامل . وبهذه المناسبة اقرر ان الاستاذ ابراهيم الطيب قال لى ما تقولش الحاجات دى للاستاذ عبد العزيز كامل ، لانه معارض فى هذا الاتجاه ، ويمكن يقنعك بأنك تعدل عن تنفيذ الخطة ! . . . وبعدين قعدت أنا وابراهيم فى أودة المكتب ، وجبت له على صينية الشاى طبق خضار وشوية رز ، وبدأ ابراهيم يتغدى . وحية (وبعد قليل) جاء الاستاذ عبد العزيز كامل ، وقعد ابراهيم وعبد العزيز يتغدوا ، وفضلوا قاعدين ييجى ساعة . . . ودخلت أنا اللغم ، وكان ملفوف فى ورقة ، وكذلك المسدس ، فى أودة من أود البيت . وبعدين الاستاذ عبد العزيز كامل جاله واحد فلسطينى من الاخوان ، فنزل الاستاذ عبد العزيز ، وبقيت أنا وابراهيم ، وقعدنا لغاية الساعة خمسة ونصف ، وكان فيه ميعاد أن نصيرى حيجى ، فجاء ، وعرضت عليه اللغم فقال لا ده ماينفعش . وأخذ المسدس على أساس أنه يقوم بنفس المهمة الموكولة لمحمود عبد اللطيف ، وعلى أثر ذلك انصرفنا : انصرف ابراهيم ، وخرجت أنا

لمكتبى ، - (٤٦٦) . ومعنى ذلك أن ابراهيم الطيب لم يغادر بيت هنداوى دوير الا بعد أن اطمأن الى أن نصيرى سوف يواصل مهمة محمود عبد اللطيف فى حالة فشلها .

على أن الامور سارت فى طريق مضاد عقب فشل محاولة الاغتيال ، وذلك بسبب اعترافات هنداوى دوير ، الذى وصفه حسن العشماوى بأنه « عصبى المزاج ، سريع الانفعال ، بحيث لا يصح وضعه كمستول فى أى نظام سرى » ! (٤٦٧) . فلم يكده يعرف بفشل المحاولة ، حتى سافر بزوجه الى المنيا فى نفس الليلة ، وعاد فى الصباح ليسلم نفسه لشرطة مركز امبابه . وقد روى الواقعة بأسلوب يستحق التأمل . فقال :

« من حمد الله أن الرئيس ما اعتديش عليه ، ونجا بحمد الله . بعد كده أنا قدرت أنه سيقبض على ، فأخذت السبت بتاعتى الساعة ٩٣٠ ونزلنا بسرعة ، أخذنا قطار ١٠١٥ من الجيزة ، وروحنا المنيا ، ورجعت صباحا فى قطار التاسعة ، ونزلت الى مركز امبابه وسلمت نفسى الى البوليس .

وبينما أنا جاي فى القطار ، قدرت عدة مسائل ، منها : أن زعماء الاخوان المسلمين منقسمين على أنفسهم ، وأن الدعوة فى هذه الفترة يسيطر عليها أناس غير مسئولين وغير معروفين للاخوان ، وأن الاتجاه الارهابى اتجاه صورته الطبيعية الواضحة البسيطة أنه غير اسلامى ، وأن القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامى .

قدرت هذا ، وقدرت أنه لو وقعت العمليات التى تحت يدى ، ففيها ارهاق للاخوان وارهاق للبلاد وعلى الامن . وإذا كانت دى (المحاولة) ما أصابتش ، يمكن حاجة ثانية تصيب . وقررت لذلك أن أسلم نفسى للبوليس ، وأضع نفسى تحت تصرف المسئولين » . (٤٦٨) . وفى مرافعته عن نفسه نوه بها أداه « للعدالة » فى هذا الصدد ، فذكر أنه عندما سلم نفسه للسلطات المختصة وسلمها الاسلحة كان غرضه « هو أداء واجب على لا أرضى له ثمننا ، وإنما تمت به كواجب أشعر به شعورا تاما مطلقا لا يرد عليه أى قيد ، والا كنت هربت . ولا أريد أن أقتضى ثمننا لأننى سلمت

٤٦٦ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٢٩

٤٦٧ — حسن العشماوى : المرجع المذكور .

٤٦٨ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير ص ٣٠

نفسى وسلمت الاسلحة والناس واعنت العدالة » (٤٦٩) ! .
وللباحث أن يشعر بالاسف ، لأن هنداوى دوير لم يلق على هذه المعانى
الا على صوت طلقات مسدس محمود عبد اللطيف ، الذى سلمه اليه بنفسه
ليعتدى به على عبد الناصر ، ولو افاق قبلها لانتذ الاخوان من نتائج مهلكة .

هذا على كل حال فيما ينصل بتحديد مسئولية كل من هنداوى دوير
وابراهيم الطيب فى حادثة محاولة الاغتيال . أما بالنسبة ليوسف طلعت ،
رئيس التنظيم ، فقد تمسك أمام المحكمة بأن الخطة كانت تقوم على قيام
مظاهرة مسلحة يعقبها عملية الاغتيالات اذا اعتدى عليها ، وليس اغتيالات
تعقبها مظاهرات . وأهمية هذا الاصرار أنه يلقى على هنداوى دوير مسئولية
التسرع بالتنفيذ قبل بدء المظاهرة المسلحة . ويلاحظ أن هذا ما تمسك به
ابراهيم الطيب أيضا كما مر بنا .

وكان جمال سالم قد سأل يوسف طلعت قائلا :
- ابراهيم الطيب يقول أنك ادبته خطة كاملة للاغتيالات ؟
يوسف طلعت : ايه الخطة دى ؟
جمال سالم : لاغتيال جمال عبد الناصر !
يوسف طلعت : فى الاول ، لا يافندم !
جمال سالم : فى الثانى : المظاهرات أولا وبعدين الاغتيال ؟
يوسف طلعت (فى ذكاء) ما هو تمسكها من هنا ، تمسكها من هنا ،
وصل لنفس النتيجة . والكلام اللى حصل بالضبط أن المظاهرة تكون مسلحة
ويعقبها عملية الاغتيالات اذا اعتدى عليها (٤٧٠) .

ومخالطة يوسف طلعت هنا واضحة فى محاولته اظهار المسألتين فى
صورة متساوية ، وأن نتيجتهما واحدة ، مع أن المسألة الاولى (المظاهرة
المسلحة أولا) تنفى مسئوليته عن الحادث ، بينما المسألة الثانية (الاغتيالات
أولا) تثبت هذه المسئولية ! .

على أنه يتجاهل التطورات التى وقعت على الخطة الاولى (المظاهرة
المسلحة أولا) ، وهى رفض الهضبيى لها ، ثم رفض لجنة المظاهرات
لعبد القادر عودة لفكرة المظاهرة الشعبية غير المسلحة ، مما أدى الى

٤٦٩ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، مرافعة هنداوى دوير عن
نفسه ص ١٥١٢ .

٤٧٠ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
ص ١٢٢٦ .

التجاء التنظيم السرى الى الخطة الثانية (الاغتيالات أولا) . ومن سوء حظ يوسف طلعت أنه قدم اعترافات في هذا الصدد تؤكد الخطة الثانية . فقد اعترف بأنه هو الذى صنع الحزام الناسف ، وسلمه الى ابراهيم الطبيب . وقد سألته جمال سالم قائلا :

— علشان ايه ؟

يوسف طلعت : قلت له : ده وسيلة من وسائل الاغتيالات !

جمال سالم : يقتال مين ؟

يوسف طلعت : ما حددتش .

جمال سالم : يعنى فكرة الاغتيال موجودة ؟

يوسف طلعت : أيوه . . انا لا أنكر . ولما اعطى له حزام حيكون ايه

الا فكرة من افكار الاغتيال ؟ (٤٧١) .

على أننا نلاحظ أن ابراهيم طلعت لم يسلم الحزام الناسف لهنداوى دوير الا فى يوم الثلاثاء ٢٦ اكتوبر ، وهو يوم ارتكاب الحادث ، ولم يكن لديه من الاسباب مايدعوه للاحتفاظ به فى بيته بعد تسلمه من يوسف طلعت ، وقد سلمه ابراهيم الطبيب لهنداوى دوير للتنفيذ ، لانه كما رأينا عرف منه بسفر محمود عبد اللطيف الى الاسكندرية لاغتيال عبد الناصر . ومعنى ذلك أن الحزام الناسف كان وسيلة لتنفيذ الخطة الثانية (الاغتيالات أولا) وليس الخطة الاولى (المظاهرة المسلحة أولا) .

ثانيا — أن توقيت صنع الحزام الناسف من قبل يوسف طلعت وتسليمه اياه لابراهيم الطبيب ، كان بعد أن تحقق من رفض الهضيبي لفكرة المظاهرة المسلحة ! ، ومعنى ذلك أن فكرة المظاهرة المسلحة لم تكن موجودة أصلا عند صنع الحزام ، وبالتالي لم تكن موجودة الخطة الاولى (المظاهرة المسلحة أولا) ، وانما كانت الخطة الثانية (الاغتيالات أولا) هى الوحيدة الموجودة فى الساحة .

وواقعة صنع الحزام الناسف بعد رفض الهضيبي لفكرة المظاهرة ثابتة باعتراف يوسف طلعت نفسه . فقد سأل المدعى يوسف طلعت قائلا :

— بعد أن رجعت من مقابلة المرشد ، سلمت ابراهيم الطبيب الحزام ؟

يوسف طلعت : أيوه .

المدعى : اذا كان المرشد فى مقابلتك له انتهى الى عمل مظاهرة (سلمية) ويلاش اغتيال ، ليه بعد ما رجعت عملت الحزام وسلمته لابراهيم

الطيب ؟ ، وإبراهيم الطيب يقول فى نفس الوقت انه أعطاه لهنداوى علشان يستعمل فى الحادث ؟ .

يوسف طلعت : أنا كنت باعمله أنا ، وأعطيته للطيب قبلها (الحادثة)
بثمانية أيام ٠٠ عشرة ، حاجة زى كده .

المدعى - كان امتى بالنسبة لتاريخ الحادث ؟ .

يوسف طلعت : قبله بعشرة ٠٠ ثمانية ٠٠ أيام ، حاجة زى كده .

المدعى : أنت قلت قبلها بخمسة أيام فى التحقيق ! .

يوسف طلعت : لا ، ثمانى أيام تقريبا (٤٧٢) .

وواضح أن الخلاف على عدد الايام لا قيمة له طالما ان يوسف طلعت اعترف بأن واقعة صنعه الحزام الناسف وتسليمه لابراهيم الطيب كانت بعد مقابلته للمرشد فى الاسكندرية ، وتحققه من رفض الاخير لفكرة المظاهرة المسلحة . فهذا الاعتراف يثبت تماما ان خطة « الاغتيالات أولا » كانت هى التى حملها لابراهيم طلعت ، وحملها هذا الى هنداوى دوير ، ليحملها هذا الى محمود عبد اللطيف ومحمد على نصيرى . وبالتالي فهذا يثبت مسئولية التنظيم السرى عن حادث المنشية مسئولية كاملة .



بقيت مسئولية القيادة السياسية للاخوان عن الحادث . وواضح مما ذكرناه أن هذه القيادة لم تكن قائمة من الناحية الفعلية ، بعد أن دبت فيها الانقسامات ، وتفسخت تحت ضغط الصراع مع عبد الناصر ، حتى ان الهضيبي - كما يقول حسن العشماوى - قدم استقالته الى نائبه عبد القادر عوده فى أوائل اكتوبر من الارشاد العام ، مكتفيا ببقائه عضوا فى الهيئة ، وطلب اليه عرضها على مكتب الارشاد فى الوقت الذى يراه مناسبا . ومنذ ذلك الحين اعتبر نفسه فى حكم المستقيل من الرئاسة فعلا ، وترك الامر نهائيا لمكتب الارشاد برئاسة نائبه عبد القادر عوده . كما وصف حسن العشماوى حالة الاخوان قبيل الحادث على هذا النحو : « اعتزلت القيادة ، واختلف أعضاء مكتب الارشاد فى كل خطوة ، وكف المكتب التنفيذى من الاعتقاد ، وتستر أعضاء الجهاز السرى على انفسهم وأفكارهم ! » (٤٧٣) .

وقد رأينا كيف أن الهضيبي رفض فكرة العنف وسبيلة لحل الخلاف الناشب بين الاخوان المسلمين وعبد الناصر ، ولم يقبل الا بعمل جماهيرى تشترك فيه جميع الفرق السياسية ، مما أجهض فكرة المظاهرة المسلحة التى

حملها اليه يوسف طلعت رئيس التنظيم السرى ، وبالتالى أبعد عن هذه القيادة السياسية تهمة اصدار الامر بتنفيذ محاولة اغتيال عبد الناصر .
على أن عدم صدور أمر من القيادة السياسية للاخوان المسلمين للتنظيم السرى بارتكاب حادث المنشية ، ليس معناه اخلاء مسئوليتها كلیة من الحادث . فالتنظيم السرى هو جهاز الاخوان المسلمين ، وقد انشأته القيادة السياسية لاستخدامه فى تحقيق أغراضها وأهدافها بالقوة عند اللزوم ، وإذا كانت قد فقدت سيطرتها على التنظيم ، فإن ذلك لا يقلل من مسئوليتها بل يضاعفها .

ومعنى هذا القول أنه إذا كانت قد ثبتت مسئولية التنظيم السرى للاخوان المسلمين عن حادث المنشية ، فإن هذا يستتبع بالضرورة مسئولية القيادة السياسية ، سواء أصدرت الأمر له أم لم تصدره .
والسؤال الذى يبقى : كيف سقط هذا التنظيم السرى الكبير ، الذى لم تشهد له مصر مثيلا فى تاريخها ، بكل هذه السهولة فى يد بوليس عبد الناصر بعد فشل محاولة الاغتيال ، ولم يتابع بقية الخطة فى اغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الاحرار ؟

فى الواقع انه جرت محاولة بعد حادث المنشية لتنفيذ خطة احتلال مجلس الوزراء ، التى كان عبد المنعم عبد الرؤوف قد اقترحها من قبل وأرجىء تنفيذها . وقد روى يوسف طلعت قصة هذه المحاولة على النحو الآتى :

« بعد الاعتداء على حضرة الرئيس ، انتقلت من بيت أخويا ، وقعدت ثلاث أو أربع أيام أدور على بيت . وحصل أن ابراهيم الطيب كان قد قال لى عن بيت فى السيدة زينب ، فلما رحلت ، لقيت عبد المنعم عبد الرؤوف هناك فقال لى :

— ايه يا يوسف شغلکم ده ؟

قلت له : خير ، وربنا له حكمته .

فقال لى : ترجعوا لخطتى ا

قلت له : خطة ايه ؟

قال : خطة مجلس الوزراء .

قلت له : عندك ابراهيم الطيب ، تفاهم معه .

فقال له : يا ابراهيم ، أنت عندك سلاح ايه ؟

قال له : فيه سلاح ، وفيه رجال .

حببت أتکلم معه ، فقال لى :

— اتفضل أنت أدخل المصلی ، أنت مش خلاص سلمت لى ابراهيم ، وهو

قال لى فيه رجال وسلاح ؟

قلت له : يا عبد المنعم ، مش أتكلم ؟
قال لى : دى حاجات ملهاش شغل فى الاسلام - والله العظيم قال هذه الكلمة !! ، وقال لى : ده فن !
فقلت له : هو الفن العسكرى مش برضه نوزنه بميزان الاسلام ؟
قال لى : اتفضل ادخل المصلى ومالكش دعوة !
وبعدين أنا أخذت على خاطسرى ، وبكيت وتأثرت ، ونزلت . فنزل لى ابراهيم وقال لى : ماتزعلش !!

فقلت له : ازاي ، عاوز تحط فى رقبتي حاجة من غير ما أشترك فيها ؟
تفاوضسوا مع بعض ، وبعدين فى يوم من الايام ، جاءنى عبد المنعم عبد الرعوف ، وصحانى من النوم ، وقال لى :
يا يوسف .. البوليس !
قلت : بوليس ايه ؟
فأخذ ملابسه وقال القيامة . ومن يومها ما شفتش وشه .
ثم يقول يوسف طلعت ان ابراهيم الطيب أخذه بعد ذلك الى المنزل الذى توجد فيه مطبعة الاخوان ومنشوراتهم وأسلحتهم ، ولكنه لام عليه وضعه فى مثل ذلك المكان ، وطلب منه نقله الى مكان بعيد ، ولكن بعد يومين ، ألقى القبض عليه (٤٧٤) .

وواضح من هذه الرواية أن كلا من عبد المنعم عبد الرعوف وابراهيم الطيب قد اردا تنحية يوسف طلعت عن العمل ، مما يشير الى عدم ثقتهم فى استمراره فى الاتجاه الارهابى بعد فشل حادث المنشية . وهذا ما يشير اليه حسين العشماوى . فقد روى أنه بعد فشل محاولة الاغتيال ، سأل يوسف طلعت « بوصفه رئيس الجهاز السرى المسئول عنه وعما يضم من أشخاص وما يملك من سلاح » ، عما ينوى عمله ولكنه لم يجد منه جوابا ، « لا بسبب قلة الرجال والاستعداد ، ولكن لأنه كان يتخوف من أمرين يعوقانه عن التصرف ، هما : التدخل الاجنبى اذا ثارت القلاقل فى مصر ، والتشقى ممن داخل السجون بقتلهم اذا أقدمنا على أى مقاومة سافرة للموضع العسكرى القائم » . لقد كان هذا التخوف بشقيه - كما يقول حسين العشماوى - « يسيطر على ذهن يوسف طلعت الى أبعد الحدود ، حتى أعطانى صورة يائسة عن نية رفاقه » .

ثم يذكر حسن العشماوى أنه خاطب يوسف طلعت قائلا : « اختطروا خطة من اثنتين : استسلموا - ولن أكون معكم - أو أعلنوا مقاومة عامة سافرة ، وليكن ضحاياها من الطرفين ما يكون - وأنا عندئذ معكم » ! • ولكن يوسف طلعت أخذ يتكلم عن استمرار التنظيم وإصدار المنشورات ومواصلة الاجتماعات ، دون اللجوء الى « المقاومة العنيفة العامة » ، مما أغضب حسن العشماوى ، وأجاب يوسف طلعت قائلا : « وماذا بيدنا أن نفعل لنمنع ذلك ؟ » فرد عليه العشماوى قائلا : « نقاوم ونموت فى بيوتنا وفى الشوارع وفى الحقول • وإذا شقت عليك المعركة فى القاهرة ، فانقلها الى الريف ، وليقبضوا علينا جثثا هامة فارقتها الحياة » • على أن يوسف طلعت رد قائلا : « لازلت أخشى هذا الأسلوب العام • وعلى كل حال سأراجع زملائي ثم ألك • ولكن القبض على يوسف طلعت حال دون هذا اللقاء (٤٧٥) •

فى نفس الوقت الذى كانت تقوم فيه هذه المحاولة الفاشلة من جانب التنظيم السرى ، بعد فشل محاولة اغتيال عبد الناصر ، لتنفيذ خطة احتلال مجلس الوزراء ، ويلج حسن العشماوى على يوسف طلعت لشن حركة مقاومة سافرة عامة - كانت هناك محاولة من نوع آخر تجرى من جانب القيادة السياسية ممثلة فى عبد القادر عودة ، نائب المرشد ، لأجراء مصالحة مع عبد الناصر •

ففى يوم ٢٨ أكتوبر ، أى بعد حادث المنشية بيومين ، وجه عبد القادر عودة خطابا الى عبد الناصر يحمل أسس اتفاق جديد مع الإخوان • وقد بداه بالقول بأنه سمع أن « الذى حاول الاعتداء عليك يتمرن فى مكتبى (يقصد هنداوى دوير) ، فإذا صحح هذا ، فانى أؤكد لك انى لا أعلم شيئا عن هذه الجريمة وإذا ثبت أن لى يدا فى الجريمة فأنا أحل لك دمي » •

ثم طلب عبد القادر عودة من عبد الناصر أن يقوم بمصالحة مع الإخوان كما فعل مع الانجليز ! : « لقد استطعت يا أخى بما لك من حكمة واسعة الاتفاق ، أن تمهد الجو بين مصر والانجليز بعد نزاع دام سبعين عاما • وانى أحيى فيك سعة الصدر وسعة الافق والتسامح ، وأرجو أن تهيب جوا من المودة بين الحكومة والهيئات ، والحاكم والمحكوم ، وأحب أن أطمئن أن حادث الاسكندرية لا يكون عقبة فى سبيل ما دعوت اليه من التسامح » • ثم شرع عبد القادر عودة فى طرح أسس المصالحة المقترحة ، وهى لا تخرج عن الاستسلام التام لمطالب عبد الناصر السابقة ، فقال :

لا زلت أذكر اقتراحاتك بحل الجهاز السرى وتشكيلات الجيش والبوليس وعلى هذا الاساس اقترح ما يأتى :

أولا : من ناحيتنا :

١ - يحل النظام الخاص ، ويسلم ما قد يكون لديه من أسلحة أو ذخائر فى مدة تتراوح بين عشرة أيام أو أسبوعين من بدء المدة التى توافقون فيها على هذه الاقتراحات .

٢ - تبتعد الجماعة عن السنسياسة المحلية ، وتصرف همها الى الدعوة الاسلامية الدينية على الاقل حتى تنتهى فترة الانتقال .

٣ - يتم تنظيم الجماعة على هذا الاساس فى ظرف أسبوعين .

٤ - تعمل الجماعة على ايقاف حملات الاخوان فى الخارج فى ظرف اسبوعين ، ولو اقتضى الامر ارسال مندوبين للخارج لتنفيذ هذا التعهد .
ثانيا : من ناحيتكم :

١ - اصدار قانون بوقف عمل قانون الاسلحة والذخائر لمدة أسبوعين لتمكين تسليم ما قد يكون موجودا من الاسلحة والذخائر دون خشية المحاكمة .

٢ - اطلاق سراح جميع الاخوان المعتقلين بمجرد تنفيذ التعهد الاول ، ثم النظر بعد ذلك فى محو آثار الماضى . والسماح لى بأن اجتمع مع الاخوان الموجودين فى السجن الحربى وسجن القلعة لآخذ موافقتهم على هذه المقترحات ، والسماح بعقد الاجتماعات فى الخارج للموافقة على هذه المقترحات .

على ان عبد الناصر اشر على هذه المقترحات بعبارة واحدة تقول :
« خدعة جديدة » ! (٤٧٦) .

ومن الواضح أن عبد الناصر لم يكن لديه سبب واحد يدعو الى الموافقة على هذه المصالحة . فقد تخلص من جميع القوى السياسية السابقة على الثورة ، وكان الاخوان آخر هذه القوى ، وآخر عقبة أيضا فى سبيل استخلاص السيطرة كاملة فى يد الثورة . فضلا عن ذلك فان بوليس عبد الناصر كان فى ذلك الحين يسيطر على الموقف بعد تسليم هنداوى دوير نفسه واعترافاته ، وتوالى سقوط أفراد الجهاز السرى والقيادة السياسية ، والزج بهم فى المعتقلات . ومعنى ذلك أن عبد الناصر كان فى يده كل الورق ، بينما كان عبد القادر عودة يتوهم انه يلعب بورقة التنظيم السرى . ولكن التنظيم السرى كان فى ذلك الحين ورقة فى مهب الريح .

٤٧٦ - محكمة الشعب : الجزء السابع ، مرافعة عبد القادر عودة عن نفسه ص ١٦٠٣ ، مرافعة الدفاع ضد عبد القادر عودة ص ١٥٨٢ - ١٥٨٥

الفصل الثالث عشر

المحاكمة:

١- القضاة

٢- المتهمون

٣- التبرؤ من التنظيم السري

٤- المواجهة بين جمال سالم وقيادة التنظيم السري

٥- القضايا الفكرية التي طرحتها المحاكمة

١- المتقاضى

كان من الممكن أن تجري محاكمة الاخوان المسلمين أمام محكمة مدنية ، وتقضى مع ذلك بثبوت التهمة على التنظيم السرى . ولكن عبد الناصر أبى إلا أن تجري المحاكمة في جو من الرهبة يذكر بمحاكم التفتيش . وقد لعب دور البطولة في خلق هذا الجو قائد الجناح جمال سالم ، عضو مجلس قيادة الثورة ، ورئيس محكمة الشعب ، طوال جلسات المحاكمة التي بدأت من يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، واستمرت تحت رئاسته الى يوم ٢ ديسمبر ، لتستأنف المحاكم الفرعية مهمتها ابتداء من يوم ٥ ديسمبر .

كان جمال سالم ينتمى الى الجناح المتشدد من مجلس قيادة الثورة ، الذى ينادى بالحكم الدكتاتورى . ويضم كلا من عبد اللطيف البغدادى ، وحسن ابراهيم ، وصلاح سالم ، وعبد المنعم امين . وكان يتميز عنهم بميوله الراديكالية ، التى حملته على التفانى باخلاص في تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى . ولكنه كان يختلف عنهم طباعا بسبب حالته الصحية . فقد كان يشكو من آلام مبرحة في معدته وأمعائه ، كانت تؤثر بدورها على جهازه العصبى . فاذا ما فاجأته نوبة الآلام ، تغير لونه ، واصفر وجهه ، وتحول الى « انسان عصبى للغاية » - كما روى بعض من خالطوه .

ولهذا السبب كان جمال سالم - على وجه التحقيق - آخر من يصلح لرئاسة محكمة الشعب . فربما كان اشد القضاة ظلما لأنفسهم وللآخرين مرضى القرح المعدية ، اللهم الا اذا كان هذا الاختيار مقضودا بالذات لتحقيق الغرض الذى تحقق بالفعل اثناء المحاكمة ، وهو الارهاب : ارهاب الاخوان، وارهاب الآخرين ! .

روى المهندس سيد مرعى ، في مذكراته ، أن جمال سالم - وقد عرفه معرفة وثيقة بحكم اشتغالهما معا في تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى - « كان يندفع في الغضب الى غير حدود ! ثم يعتذر ويصفو بعد ذلك » ! . وروى مناسبة لقائه به اول مرة ، فذكر أن هذا اللقاء « بدأ بأزمة عاصفة » ، و « خناقة عنيفة » ! وذلك حين أبدى المهندس مرعى رايه في مشروع الاصلاح الزراعى ، في اول اجتماع للجنة العليا للاصلاح الزراعى ، وأخذ يبين الثغرات الموجودة فيه .

فقد لاحظ - كما يقول - أن جمال سالم كان ينصت اليه طول الوقت ، ولكن كانت تبدو على وجهه علامات الضيق والانفعال المكبوت . « ولم أكد انتهى من كلامى ، حتى حدثت المفاجأة غير المتوقعة ! » وجدت كل شيء على مائدة الاجتماع يتطاير في الهواء ! . فقد ضرب جمال سالم المائدة بقبضة يده في عنف وعصبية هائجة في وجهى : « اننا لسنا تحت امرك ، ولسنا على استعداد لسماع كلامك » ! . ثم انطلق يقول في ثورة عارمة : « انت واهم

إذا تصورت أننا جئنا الى هنا لكي نغير ونبدل وتدخل تعديلات في الإصلاح الزراعي في أول اجتماع لنا . وما تقوله يعتبر تخريباً للقانون ، وكل آرائك لا تؤدي الى أي نتيجة « ! . ولوح جمال سالم بقبضة يده في الهواء ، وازدادت ثورته وعصبيته ، وقال محتداً : « هذا القانون لن يعدل فيه حرف واحد ، لأنه يمثل أوامر مجلس قيادة الثورة ، ولا بد أن ينفذ كما هو ، وبدون تعديل أو تغيير » ! .

ويقول سيد مرعي انه رد على جمال سالم قائلاً : « أنا لست ضد الإصلاح الزراعي ، وما أقوله يصلح القانون أكثر مما تقوله انت » ! . فانتفض جمال سالم لهذا الرد وقال لى : « أنا لا أسمع لك بأن تكلمنى بهذا الشكل ولا بهذا الأسلوب » ! . وتوجت به يقلب المائدة مرة أخرى ويضرب بقبضة يده عليها والجميع من حولنا ضامتون مذهولون ، لا ينطقون بحرف واحد . واحسست بالموقف يتطور الى أسوأ ، وجمعت أوراقي وقلت له : اننى مستقيل من هذه اللجنة .

ثم يقول سيد مرعي انه فوجيء بعد ذلك بجمال سالم يزوره في بيته ، ويمتذر اليه ، ويقول له : « أقول لك الحق ، انك أعجبتنى أكثر من أي واحد آخر في اللجنة ، لأن عندك شجاعة في الرأي أكثر منهم جميعاً » ! . ووجدتني أقول له : « أذن هل شجاعة الرأي تدعوك لأن تكلمنى بهذه الطريقة المهيبة أمام الحاضرين ، وتقلب مائدة الاجتماع مرتين ؟ » . وأخذ جمال سالم يعتذر لما حدث ، وقال بأسلوب الفلاح الشهم : « من أجل ذلك حضرت لك في بيتك . والآن أريدك أن تتعاون معي ، وتنسى ما حدث » ! .

بل يروي سيد مرعي مثلاً أسوأ لطباع جمال سالم . فيقول انه حين كان جمال سالم يتولى منصب وزير المواصلات وشئون الإصلاح الزراعي ، اجتمع به مرة في مكتبه ، وكان الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر قد بدأ يطفو على السطح في ذلك الحين ، فاذا بأحد المواطنين له مظلمة يأتي الى فناء الوزارة ويهتف بحياة محمد نجيب وسقوط الظلم ! . فأمر جمال سالم بإدخاله الى مكتبه ، تحت الحاح سيد مرعي عليه وصياح الرجل ، « وتصورت في البداية انه يريد أن يعرف مشكلته ويريد حلها . ودخل الرجل : انسان بسيط ، يرتدى قميصاً وبنطلوناً ، والبؤس في مظهره . وقدم مذكرة بحالته يطلب فيها عملاً ، وعليها تأشيرة موجهة الى جمال سالم من اللواء محمد نجيب . ولم يكذ جمال سالم يهرق بعينه على سطور المذكرة ، ويقرأ تأشيرة محمد نجيب ، حتى ثار فجأة ، وصاح غاضباً في وجه الرجل : « هي الوساطات دي مش حاتنتهى ؟ . وهو احنا قمنا بالثورة علشان الوساطات نستمر برضه ؟ » * وقام هائجا مائجاً من مكانه ، وامسك بالرجل من رقبته ،

وانهال عليه ضربا بقسوة وعنف ! . واصطدم الرجل بالسباب ، ووقع على الأرض ، وأخذ يبكى من الألم .

ويقول سيد مرعى : « شعرت بالقرف لهذا المنظر الغريب ، واقشعر بدنى من منظر الضرب المبرح ، ولم أحاول التدخل خشية أن يتطور الموقف الى أسوأ . وكنت فى حالة عصبية شديدة لما حدث ، وانتفضت واقفا ، وجمعت أوراقى . وقمت مفادرا المكتب . وكان جمال سالم ممتقع الوجه مرتعش الأطراف ، فقلت له : « أرى أن نكتفى بهذا القدر من العمل ، لأنى لا أستطيع التفكير بعد الذى حدث الآن » . وقال لى جمال سالم بضيق : « ما دخلك أنت فى ذلك ؟ » . ووجدت نفسى انفجر بما يؤلنى ، وقلت له :

« ان ما حدث اليوم فى مكتب الوزير ، ما كان يحدث أبدا أيام الأحزاب ! انكم تقولون ان الثورة قامت لتحافظ على كرامة الانسان ! . أين هى هذه الكرامة التى أهدرتها لمجرد ان رجلا قدم لك شكوى من بؤسه وفقره ، فتضربه بهذه القسوة ! . ما ذنبه فى تأشيرة اللواء محمد نجيب ؟ »
« رد جمال سالم غاضبا : « هل تريد أن تسير البلد على كيفك ؟ . أنت تعمل فى الإصلاح الزراعى ، ولا شأن لك بهذا » . قلت له : « أنا لن استمر فى العمل معك ، ولن أمكث ولا دقيقة واحدة » ! .

ويقول سيد مرعى أنه طلب الى الرجل المتظلم أن يأتى الى مكتبه فى الإصلاح الزراعى ، وعينه كاتباً فى الأرشيف . ومرت أيام ، جاءه بعدها جمال سالم ، وطلب مقابلة الرجل ، « واقترب منه ، وأخرج عشرة جنيهات من محفظته وناولها للرجل ، وهو يقول : « أنا متأسف يا اسماعيل . وأرجوك أن تقبل منى هذا المبلغ البسيط لأولادك ! » . وثارت كبرياء الكرامة فى عروق الرجل ، وأشاح بوجهه عن يد جمال سالم المدودة اليه وهو يقول : « أنا لن آخذ منك شيئا * تضربنى هناك ، وتهيننى ، ثم تريد أن تعطينى عشرة جنيهات ! » . ورفض اسماعيل مضافحة جمال سالم ، الذى كاد يثور مرة أخرى لولا أننى تدخلت بينهما . . » ! (٤٧٧) .

هذه اذن هى صورة رئيس محكمة الشعب ، الذى جرت محاكمة الاخوان المسلمين امامه ، بريشة المهندس سيد مرعى ، الذى عرفه عن كئيب ومع أن المهندس سيد مرعى يصف جمال سالم بأنه « كان ثوريا مخلصا ما فى ذلك شك » ، وان شخصيته « كانت تحمل فى ثناياها مزيجا من الانسانية

الشفافة والرجولة الحقّة»، وانه كان «شعلة من الذكاء المتوقد، وكان صريحا وواضحا كالخط المستقيم»، الا انه بكل هذه «التركيبة» - اذا صح التعبير - او بمثل هذه الشخصية المركبة - كان ابعد الناس صلاحية لان يكون قاضيا، يمسك بيده سيف العدل ! .

لقد عامل جمال سالم كبار قادة الاخوان في قفص الاتهام بقسوة شديدة، وسخر منهم، واهاتهم اهانات بالغة، وخرج بالحكمة عن معناها الصحيح الى ساحة للتشفي والانتقام . بل جعل قاعة المحكمة قاعة سباب وشتم - من جانب واحد طبعا ! .

اراد وكيل النائب العام في احدى المرات، اثناء مرافعته، اتهم عبد القادر عودة بأنه على الرغم من تحريم التشريع الاسلامي للربا، الا انه طلب لموكله في احدى قضايا الكمبيالات فوائد ! . وكان غرض النائب العام من وراء ذلك اتهم الاخوان بأنهم يقولون ما لا يفعلون ! . ولكن هذا الاتهام استفز مشاعر عبد القادر عودة نهتف قائلا :

- لا ! لم أطلب فوائد ! .

فاذا بجمال سالم يفقد أعصابه ويصيح هائجا :

- انت قاعد في بيتكم ! ، قاعد في مصطبة ! .

عبد القادر عودة : بأنبيه بس علشان الواقعة !

جمال سالم : تسبح تقفل بقك وتقعده ساكت ! .

اراد عودة في مرافعته عن نفسه، التلميح بذكاء الى انه يحاكم بواسطة خصومه ! وانه مع ذلك يثق في عدالتهم ! فقال :

« حضرات القضاة . أنا متهم بتهم لوصحت لكنك أنا الجاني وأنتم المجنى عليه . وليست أعلم أنا جانيا ارتاح لأن يحاكمه مجنى عليه .. !

ولكن جمال سالم انتفض قائلا مقاطعا عودة :

- ليس لك الحق في هذا الاعتراض مطلقا !

عودة : أنا لا أعترض !

جمال سالم : ولا تلميحا !

عودة : أنا لا اتكلم في هذا . لو سمعت الجملة الثانية تريخ نفسك !

جمال سالم : غير مسموح لك بأي اعتراض على تكوين المحكمة !

عودة : أنا لا أعترض، ولا أفكر في التعريض لا تلميحا ولا تصريحاً .

واذا سمحتم حضراتكم اسمعوا الجملة الثانية وأنتم ترتاحوا . ولكن حضراتكم، أنا أشعر بارتياح وأنا أتف أمامكم !

ولكن جمال سالم زادت ثورته، وأعلن انه يرفض هذا الأسلوب،

الذي اعتبره مشابها لاسلوب محمد خميس حميدة قائلا :

— كلام خميس حميدة مش عايزين! الشطر الاول والشطر الثانى مش عايزين! طريقة تفسير القرآن مش عايزين! تقدر تتكلم مضبوط اتكلم ، ما تقدرش ، نجيب لك محامى !

عودة — أنا متهم وفى الوقت نفسه ادافع عن نفسى .
جمال سالم : اتكلم زى ما أنت عايز ، بس مضبوط ! ، حتى للصبح .
ولكن تضليل لا ! .. أنا ما أحبش المتهمين المحامين . تحب نجيب لك محامى ؟
عودة : لا ! محضر الدفاع ولن اتكلم كثيرا !

ولم يتورع جمال سالم ، اثناء مرافعة عبد القادر عودة ، عن تحريف اقواله بجرأة ، وتحميلها ما لا تحتمل من معانى . فقد أشار عودة الى « استفادة » الثورة من جماعة الاخوان المسلمين عند قيامها ، ومن النظام السرى بالذات ، ليدلل على أن الثورة كانت راضية عن هذا النظام ، وأنه كان « قائما لاغراض شريفة » ، فقال : « كانت الفكرة قائمة فى اول قيام الثورة على الاستفادة من جهاز الاخوان ، وهذا الجهاز بالذات .. »
ومع أن هذه حقيقة تاريخية سبقت الإشارة اليها ، ومع أن جمال سالم يعرف هذه الحقيقة بحكم عضويته فى « مجلس قيادة الثورة » كمسا سعى فيها بعد — الا أنه انبرى بجرأة مقاطعا عودة ومتحديا :

— والله ؟ ، ما عندكش وثيقة بهذا ؟
عودة : لا ، ما عندكش وثيقة . ليس معى وثائق !
جمال سالم : أعد الجملة تانى ! بقى الثورة لما قامت ، قامت «معتدة» على الجهاز السرى ؟
عودة : أنا ما قلتش هذا ! اللى قلته صحيح أنه بعد قيام الثورة زالت الظروف التى كان ..
جمال سالم مقاطعا : أعد الجملة تانى بتاعة الثورة لما قامت قامت على الجهاز السرى بتاع الاخوان !
عودة : أنا لم أقل هذا !
جمال سالم (مخاطبا كاتب المحكمة) : اقراها له !

المختزل يتلو عبارة عبد القادر صحيحة : « .. خصوصا وقد كانت الفكرة قائمة فى اول قيام الثورة على الاستفادة من جهاز الاخوان وهذا الجهاز بالذات » .

وكان من المفروض أن يخجل جمال سالم لانه حرف كلام عبد القادر عودة ، ولكنه استمر قائلا بجرأة :
— سامع ! احنا بنتبلى عليك ؟

عودة : انا قلت « الاستفادة » ، مش « الاستعانة » !
جمال سالم : يعنى باتبلى عليك ؟ (٤٧٨) .

ولقد فند عبد القادر التهم الموجهة ضده تفنيدا رائعا ، واثبت انه لم ترد ضده أية اتهامات على لسان المتهمين تفيد صلتة بالجريمة — ومع ذلك فقد حكم عليه بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم شنقا ، لاسباب أخرى تتصل بدوره في مظاهرات فبراير المؤيدة لمحمد نجيب . اذ لم ينس جمال سالم — كما سبق أن ذكرنا — العبارة التي خاطب بها المتظاهرين ، والتي اعتبر فيها اطلاق الرصاص على طلبة الجامعة « مظهرا من مظاهر الدكتاتورية » ، و « ان الاسلام وراء القضبان » . فكم كلفت هذه العبارة عبد القادر عودة حياته ! . ولهذا فانه يدخل التاريخ من باب الشهداء .

ولقد كان استخدام جمال سالم للعبارات السوقية مما لم تشهد له قاعات المحاكم في مصر على طوال تاريخها مثيلا ! طلب الى احد المتهمين ، وهو عبد العزيز أحمد حسن ، رئيس منطقة القسطنطينية ، شرح موضوع الاتفاق على قلب نظام الحكم ، فبدأ هذا كلامه قائلا : « كان حضرة الضابط نصير قد سألني عن الخطة التي اتفق عليها ، فقلت له انا لا أعلم خطة ! » وهنا قاطعه جمال سالم ثائرا :

« مش عاوز تقول لى فلان سالك ! . قل لنا هنا الاجابة على السؤال ! . ومش عاوز أقول لك « بامية » تقول لى « فاصوليا » ! . لا تخرج عن الموضوع : « بامية » يعنى « بامية » ! . اتكلم معيا في « البامية » ! الطبخ الوسخ بتاعكم .. » (٤٧٩)

وفي اثناء شهادة محمد خميس حميدة ، سأل جمال سالم عما اذا كان مكتب الارشاد قد اتخذ اجراء في مايو ١٩٥٣ لتصفية الجهاز السرى وتسليم سلاحه كما طلب عبد الناصر . فرد محمد خميس حميدة بأنه لم يتخذ أى اجراء . فسأله جمال سالم :

— هل بلغ هذا الكلام للمرشد ؟

فاستفسر محمد خميس حميدة عما يقصده جمال سالم قائلا :

٤٧٨ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، محاكمة عبد القادر عودة .

ص ١٥٨٨ وما بعدها .

٤٧٩ — محكمة الشعب : الجزء الثاني ، شهادة عبد العزيز أحمد

حسن ص ٣٠٢ .

« كلام ايه ؟ ان الحكومة عاوزة حل النظام ؟ »
جمال سالم ثائرا : لا ؛ اللي انا عاوزة اتقين بطاطس ! . ايه المصيبة
دى ؟ . اتكلم يا راجل انت ! » . (٤٨٠)
وكثيرا ما دخل في « قافية » مع المتهمين لاثارة ضحك الجمهور على
المتهم .

سأل محمد خميس حميدة عما حدث في الاجتماع الثانى بين قيادات
الاخوان وعبد الناصر . ويبدو أن حميدة لم يسمع الشطر الاخير من عبارته
فاستفسر قائلا :

— مع الرئيس جمال !
جمال سالم : لا ، مع خياله ! . (ضحك) (٤٨١) .

وقد استغل بذكاء الجانب الدكتاتورى في تنظيم الاخوان ليحرّمهم من
الحق في محاسبة الثورة على دكتاتوريتها ، وذلك بأسلوبه السوقي . فقد
سأل خميس حميده عما اذا كانت قرارات مكتب الارشاد تعتبر ملزمة
للمرشد أم استشارية ؟ ، وعما اذا كانت تلغى قرارات المرشد ؟ ، فأجاب
خميس :

— في الواقع انها استشارية !

جمال سالم (مخاطبا الجمهور) مكتب الارشاد رايه استشارى
وغير ملزم للمرشد العام للاخوان المسلمين ! . هل هناك دكتاتورية أكثر من
كده ؟ . دكتاتورية مقنعة ! . كم واحد فيكم كان يعرف الكلام ده . . شفت
التضليل باسم الدين ؟ .

ثم يواصل استنطقه لخمس قائلا :

— وهل رأى الجمعية التأسيسية استشارى ايضا ؟

خميس حميدة — هى ملزمة !

جمال سالم ساخرا بطريقته الخاصة موجهها كلامه للجمهور :
— مكسورة من هناك ، ونلحم (هنا) ، والماسورة مكسورة وخريانة
من عند الجيران ! . (ضحك) . بالذمة ليه يرضى (خميس حميدة) يقعد

٤٨٠ — محكمة الشعب : الجزء الخامس ، شهادة محمد خميس
حميدة ص ١٠٥٧ .

٤٨١ — محكمة الشعب : الجزء الثالث شهادة محمد خميس حميدة
ص ٦١٤ .

في مكتب الارشاد وده رايه استشارى طرطور ؟ . (موجهسا الحديث
لخميس حميدة) : ما قلتش ليه مكتب الارشاد يرضى يقعد طرطور ؟
ويجيب خميس حميدة قائلا : مش رايعين نقعد طراطير !
ويسخر جمال سالم من صيغة المستقبل في عبارة خميس ، اذ كان
يعتقد كما يبدو أنه لم يعد هناك مستقبل للاخوان ! . فيقول ساخرا :
- مش حنقعد ! (ضحك) . (٤٨٢) .

وفي اثناء شهادة ابراهيم الطيب ، ابدى هذا استعداداه لابداء وجهة
نظره في اولوية الدفاع عن مصر او البلاد الاسلامية من منظور الاخوان ،
فقاطعه جمال سالم قائلا : بلاش فلسفة في المسائل العسكرية ! .
فقال ابراهيم الطيب :
- انا مستعد أسكت !

فهاج جمال سالم قائلا :
- مستعد ايه ؟ . انت بتتجنى على ؟ . احنا ولاد بلد ، والمحكمة
اسمها محكمة الشعب ، وكلنا متربيين في الحسينية وباب الشعرية ودرب
الحجر ، والناس كلها عارفة كده . واحنا لم نتربى في قصور علشان
مانفهمش الحركات دي !
رد على السؤال الذى يقوله الدفاع والتزم حدوده !
ابراهيم الطيب : صبح ! اتفضل يا فندم !
جمال سالم ثائرا : اتعد ساكت ! وانا اللي اتول لك اتفضل ! (٤٨٣)

وبلغت مهارة جمال سالم حدا فائقا في الايقاع بين رفاق السلاح في
التنظيم السرى . وتمثل ذلك بصفة خاصة في المواجهة المثيرة التى عقدها
بين اسماعيل يوسف ومحمود الحواتكى . فقد سأل اسماعيل يوسف ، الذى
كان يقف في مواجهة محمود الحواتكى ، قائلا :
- يا اسماعيل ! انت قلت انك توليت رئاسة الفصيلة مؤقتا لحد
الحواتكى ما يروح يشوف له شغل . والحواتكى يقول انك كذاب ! ، وانه
سلمك رئاسة الفصيلة نهائيا ! : هل انت كذاب أم هو الكذاب ؟ .
اسماعيل يوسف : هو كذاب !
جمال سالم : قل له : انت كذاب !

اسماعيل يوسف (مخاطبا الحواتكى) : انت كذاب يا حواتكى !
جمال سالم : اقسم انه كذاب .
اسماعيل يوسف : اقسم بالله العظيم انه كذاب ، وانه سلمنى
الفصيلة لمدة الشهر الاخير لانه بيدور على شغل !

جمال سالم (مخاطبا الحواتكى) : ايه رايك يا حواتكى ؟ .
محمود الحواتكى : انا اطلب الاستماع الى اقوال اعضاء الجبهات!
جمال سالم (مخاطبا الحواتكى) : ايه رايك فى اقواله ؟ .
محمود الحواتكى : هو كذاب !
جمال سالم : تقسم على ذلك !
محمود الحواتكى : اقسم بالله العظيم وبالقسرآن ، ان اسماعيل
كاذب ، وانه استلم منى الفصيلة استلاما كاملا ، وانه باشر العمل فى الفترة
الاخيرة !

جمال سالم : يعنى دلوقت مش واحد فيكم كاذب والاخر صادق ؟
اسماعيل يوسف : مفيش شك !
محمود الحواتكى : مفيش شك !
جمال سالم فى انتصار : هذه هى نتيجة دعوة الاخوان المسلمين بين
اثنين متعلمين ارقى تعليم فى البلد : واحد معه بكالوريوس كيمياء ونبات
ومعهد تربية ، والاخر ليسانس آداب ! . والله ، لولا احترام الآدمية ،
لكنت خليتكم انتم الاثنين ضربتم بعض ! » . (٤٨٤) .

لقد استغل جمال سالم تلك اللحظات التعسة من لحظات الضعف
البشرى ، حين تبدو الحياة فجأة للمناضل الذى وهب حياته للمبدأ ، اثنى
ما فى الوجود ! فيتخبط فى لجة اليأس طلبا للنجاة ، ويتخفف من كل ثمين
يحملة ، حتى ولو كان المبدأ الذى عاش به وعاش لاجله ، فيخسر الاثنين
معا : الحياة والمبدأ !

ولو كان ثمة داع يقتضيه احقاق الحق لاجراء هذه المواجهة المخجلة،
لغفر التاريخ لجمال سالم عقدها ، ولكن المحاكمة كانت صورية ، وكانت
الادانة مقررة فى ذهنه ، وهى نصيب كل من التحق بالتنظيم السرى من قريب

٤٨٤ — نفس المصدر : المواجهة بين محمود الحواتكى واسماعيل
محمود يوسف ص ٢٥٤ وما بعدها .
(م - ١٧ - الاخوان المسلمون - والتنظيم السرى)

أو من بعيد . لقد كانت محاكمة للتنظيم السرى فى مجموعه ، وليس محاكمة لأفراده .

ومع ذلك فقد كانت ثورة ٢٣ يوليو آخر من يحق له محاكمة التنظيم السرى للاخوان المسلمين . على الرغم من ادانتنا له ادانة كاملة من واقع دراستنا التاريخية ومن متطلقنا الفكرى الليبرالى — فلم يكن وجود هذا التنظيم السرى سرا بالنسبة لضباط الثورة ، وقد استعانوا به فى حماية الثورة عند قيامها ، وتحالفوا مع الاخوان وهم يعرفون بوجود هذا التنظيم ، بل استعانوا بفريق منه ضد الفريق الآخر لاختصاعه لسلطتهم . ومعنى ذلك قبولهم استمرار وجوده ، ولكن لخدمة اغراض الثورة ضد خصومها السياسيين : الشيوعيين والوفديين ! . فاذا دب الخلاف بين حلفاء الامس ، فلم يكن ثمة مبرر لامتهان قيادات الاخوان الى الحد الذى رسمنا طرفا يسيرا منه ، طالما ان احكام الاعدام كانت مقررة سلفا ، وطالما انه تقرر اصابة الجماعة بعجز دائم يخرجها من الحياة السياسية المصرية ، ويتضى على تأثيرها بما بقيت الثورة فى الحكم .

٢- المتهمون

قبض على محمود عبد اللطيف فى أعقاب ارتكاب الحادث ، وأوسعه الجمهور ضربا ، وكان هذا الجمهور كما سبق أن ذكرنا يتكون من عناصر موالية لعبد الناصر ورجال المخابرات ، وفيما يبدو أن سلطات التحقيق اكملت مهمة الجمهور سعيا وراء اعتراف محمود عبد اللطيف ، فقد نشرت صورته جريدة الاهرام يوم اول نوفمبر ، أى بعد خمسة أيام من الحادث - وكان وجهه منتفخا من الضرب ! .

ونعتقد أن المناخ الجماهيرى الموالى لعبد الناصر داخل السراى ، كان وراء اضطراب محمود عبد اللطيف عند محاولته اغتيال عبد الناصر ، فطاشت رصاصاته ولم تصبه . فقد اثبتت اجراءات التحقيق أن أربع رصاصات استقرت فى الدرابزين الرخامى المقام حول شرفة مبنى هيئة التحرير ، وأن طلقتين استقرتا فى جدار المبنى ، وطلقتين أصابتا الأستاذ أحمد بدر ، سكرتير هيئة التحرير - رغم أن المسافة بين محمود عبد اللطيف وعبد الناصر كانت عشرين مترا ! .

وقد تخلص محمود عبد اللطيف نور ارتكابه الحادث من مسدسه - بالقائه على الأرض ، حتى لا يضبط وفى يده سلاح الجريمة . وقد ضاع المسدس بين أقدام الجماهير ، واصطدمت به قدم بناء شاب من أبناء الأقصر يدعى « خديو آدم » ، فالتقطه ، وعندما تبين حقيقته خشى اظهاره فيظنه الناس شريكا فى الجريمة ، كما خشى القاءه على الأرض ثانية ، بعد أن طبعت عليه بصماته - فقادته فريزته الى دسه فى جيبه والخروج من السراى الهائج . ولكن قريبا له نصحه بتسليمه طمعا فى المكافأة فى ثكنات مصطفى باشا بالاسكندرية . ولكن الصحف نشرت ، بماتشستات عريضة أن خديو آدم قدم من الاسكندرية سيرا على قدميه لمدة ثلاثة أيام ! ليسلم المسدس بنفسه لعبد الناصر (٤٨٥) . وواضح تلفيق القصة تلفيقا ساذجا لاطهار التأييد الشعبى لعبد الناصر ، الذى كان يفتقر اليه فى ذلك الحين - اذ انى لبناء بسيط مثل خديو آدم أن يقابل ببساطة عبد الناصر وهو فى مركزه من السلطة ومتذاك ! .

وكما هى العادة فى مثل هذه الروايات الملفقة ، فانها قلبت العرض منها ، اذ سخر الناس منها ، وأتاح للآخوان الفرصة للتشكيك فى ارتكاب محمود عبد اللطيف للحادث اعتمادا على عدم ضبط أداة الجريمة معه ! ، ولكنهم نسوا تبرير وجود محمود عبد اللطيف ، وهو عضو فى التنظيم السرى ، فى مكان الحادث ! ، وهو امر ثابت لا سبيل الى الممارة فيه ، فهل كان وجوده افتتانا بسماع خطب عبد الناصر وتشوقا لمشاهدته ؟ .

وعلى كل حال ، فقد تعرف محمود عبد اللطيف وهنداوى دوير على
المسدس . وكان من النوع الذى اذا أطلقت جميع رصاصاته يفتح . ولكن
أنكره ابراهيم الطيب أثناء المحاكمة . فعندها عرضه عليه جمال سسالم
سسائلا :

- هل دى الطينجة (التى سلمها لهنداوى دوير) ؟

رد قائلا : انا لم اسلمه هذه الطينجة اطلاقا ! .

جمال سسالم (ساخرا) : تشتريها بكم ؟ .

ابراهيم الطيب : انا متأكد يا قنديم من كلامى ! .

وهنا طلب جمال سسالم من هنداوى دوير ابداء رايه فى كلام ابراهيم
الطيب ، فرد قائلا :

- والله الانكار ده مالهوش داعى ، لان الامور لا تؤخذ بهذه الصورة ،
واذا كان الانسان اخطا يجب ان يتحمل خطاه ! (٤٨٦) .

فكانت هذه الاجابة ابلغ من اى رد فى هذا المجال .

وبواضح ان هذا الموقف من جانب ابراهيم الطيب ، يتمشى مسع خطة
دفاعه عن نفسه ، التى قامت على انكار اعطاء هنداوى دوير اية تعليمات
بالتنفيذ . لان اعترافه بتسليمه المسدس له يحمل معنى التنفيذ . وكان قد
اعترف فقط باعطائه الحزام الناسف ، ضمن خطة الاغتيالات التى ذكر
انه اوقف تنفيذها .

على كل حال ، فلا يجب ان يعول البعض كثيرا على قصة المسدس
فى القاء الشبهات حول قيام محمود عبد اللطيف باستخدامه فى اغتيال
عبد الناصر ، تنفيذا لتعليمات الجهاز السرى - لانه سواء وجد المسدس
وقعت الحادث ، او بعده ، او ضاع الى الابد ! فلا تأثير لذلك على الحقائق
المتعلقة بالموضوع وفقا للوثائق التاريخية كما سبق عرضه .

وقد تتابعت اعترافات المتهمين على بعضهم البعض ، وتطوعوا جميعا
بتفصيلات دقيقة تتناول شتى شئون العلاقات فيما بينهم داخل الاطلس
التنظيمى للجهاز السرى ، وعلى مستوى علاقاتهم الشخصية . ويرجع ذلك
لاسباب شتى :

اولها : الضرب والتعذيب . وهو عامل هام لم يصمد امامه كثيرون ،
فانتهت مقاومتهم ، وتسابقوا الى الاعتراف بكل شئ طلبا للنجاة .

ثانيا : اهتزاز ثقة الكثيرين منهم في النظام السرى وجدواه أو فاعليته ، خصوصا بعد ما ثبت من عجزه أمام أجهزة القمع البوليسية في الدولة في كل مناسبة اصطدم بها ، سواء في عام ١٩٤٨ ، أو في يناير ١٩٥٤ ، أو بعد حادث المنشية . وربما كان هنداوى دوير خير من يمثل هذا الدافع .

وأهمية هذا الدافع تتمثل في الاعترافات المستفيضة التى أدلى بها أعضاء التنظيم السرى وكشفت أسرارهم . وقد تطوعوا فيها بتفاصيل دقيقة ومطولة ، حتى أن بعضهم القى خطبا استغرقت ست صفحات من المحاضر الرسمية ! ، ولم يجد جمال سالم فرصة يقاطعه فيها كما تعود أن يفعل مع الغير - وهو هنداوى دوير .

ولذلك فإن الزعم الذى صدر عن بعض دوائر الإخوان بأن الاتوال التى أدلى بها المتهمون أمام المحكمة كانت من وضع البوليس السياسى ، هو زعم يحمل معنى الاستخفاف بعقول الناس ، لأنه لا يوجد بوليس فى العالم يؤلف للمتهمين اقوالا يستغرق الادلاء بها ١٦٥ صفحة ! ، ويحمل الناس على القائها كما يجرى فى المسرحيات ! ، فقد رأينا مواجهات - كما جرى بين محمود الحوانكى واسماعيل يوسف ، ورأينا صدامات فى الرأى بين المتهمين وجمال سالم .

وليس معنى ذلك قبول هذه الاعترافات على علاتها ، فهى لا تعدو بالنسبة للمؤرخ أن تكون « روايات تاريخية » يطبق عليها ما يطبق على غيرها من الروايات التى يرويها من لعبوا أدوارا فى الاحداث - من قواعد منهج البحث التاريخى لتحقيقها .

بل يمكن القول أن جمال سالم لم يكن مهتما بسماع كل تلك التفاصيل عن النظام السرى وخلافاته ! . فقد حدث أن طلب الادعاء من محمد خميس حميدة الادلاء للمحكمة بمعلوماته عن النظام الخاص ، فأخذ يسهب فى الاجابة عن هذا السؤال على مدى صفحتين من صفحات المحاضر الرسمية ! - فقاطعه جمال سالم متبرما قائلا :

- تفكر أن الادعاء طلب منك الحضور علشان نسمع منك الحدوتة بتاعة المرة اللي فاتت ؟ (٨٧) .

وفى الواقع ان اهتمام جمال سالم كان منصبا بالدرجة الاولى على الناحية السياسية من المحاكمة وليس على الناحية التاريخية . فقد كان يستهدف كشف موقف لاتخوان من الانشقاق مع الانجليز على شروط اقل

من الشروط التي توصل اليها عبد الناصر في معاهدة الجلاء — وذلك ليسلب حجة الاخوان في معارضة المعاهدة . وفي الوقت نفسه كان يستهدف كشف النظام الدكتاتوري للاخوان ، ليسلبهم الحق في اتهام الثورة بالدكتاتورية . وربما كان في النموذج الذي اوردناه في الفصل السابق اثناء استجواب محمد خميس حميدة ، والذي قال فيه جمال سالم عبارته المشهورة : « مكتب الارشاد رايه استشاري طرطور » ، بناء على اعتراف خميس بأن قرارات مكتب الارشاد استشارية — ما يعتبر دليلا على ذلك ، خصوصا وهناك نماذج اخرى تحفل بها محاضر المحاكمة . وفي هذا النموذج حصل على اعتراف من محمد خميس حميدة بأن الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين ، وهي برلمان الاخوان المسلمين ، تتكون بالتعيين لا بالانتخاب ! ، ويخرج منها كل سنة عشرة ، ويدخل غيرهم بنفس الطريقة ، اي التعيين ، ويختارهم الشيخ حسن البنا . وهذه الهيئة التأسيسية المعينة هي التي تنتخب ، من بينها ، مكتب الارشاد ، ولكنها لا تنتخب جميع اعضاء الخمسة عشر . بل تنتخب اثني عشر فقط ، والثلاثة الاخرون يدخلون المكتب بالضم ! ، وحتى هذا المكتب ليست قراراته ملزمة للمرشد بل استشارية ! . لذلك التفت جمال سالم منتصرا الى الجمهور في القاعة قائلا :

« هذه ديمقراطية الاخوان المسلمين التي كانت حطابق عليكم في الحكومة الاتية ، التي كانت حنكون تحت وصاية الاخوان المسلمين ! شفتم البرلمانات والدستور والانتخابات المثالية التي كانت حطابق عليكم » ؟ (٤٨٨) .

اما الهدف الثالث الذي كان ينصرف اليه اهتمام جمال سالم ، فهو اثبات صدور الامر باغتيال عبد الناصر من التنظيم السري للاخوان المسلمين ، واقتناء محمود عبد اللطيف لهذا التنظيم — لتبرير تصفية قيادات الاخوان المسلمين المسؤولة عن وجود هذا التنظيم جسديا عن طريق احكام الاعدام والزج بهم في المعتقلات والسجون . وقد حصل جمال سالم على اعترافات كاملة من القيادات التي حوكت في مجال هذه الاهداف الثلاثة .

وقد كان اول من مثلوا امام المحكمة محمود عبد اللطيف . وقد اعترف بأنه « مذنب » . وحين سئل عن يرشحه للدفاع عنه ، اقترح محمود سليمان غنام ، او مكرم عبيد ، او فتحي سلامة . وقد تملك الثلاثة الذعر لهذا لاختيار ، ورفضوا جميعا أداء هذا الواجب ! . لقد قال محمود سليمان غنام : أنا لا اوافق اطلاقا على الدفاع عن محمود عبد اللطيف ، لاني

استنكر كل الاستنكار هذه الجريمة . وقلبنا وطنيا معكم ، ولا استطيع باى حال من الاحوال تولى هذه المهمة والدفاع عن مجرم « ! .

وقال مكرم عبيد : « هذا غريب ! . وأنا فى حياتى لم ار هذا المتهم . ولا هو رآنى . وأنا لا استطيع الدفاع عمن يعتدى على جمال عبد الناصر . ماذابقى بعد ذلك ؟ . هذا امر خطير ! . انا لا امانع اذا كانت هذه جريمة قتل عادية . ولكن هذه جريمة موجهة الى قلب الوطن « !
أما فتضى سلامة ، فلم يكتف بالاعتذار ، بل أبى الا أن يهين المتهم ، مصرح علنا بأنه « يحقر هذا المجرم . فكيف ادافع عنه ؟ » (٤٨٩) .

وقد كان هذا الموقف من جانب المحامين الثلاثة غير كريم ، ومتخاذل ، وسقطه اليمه ، فضلا عن أنه ملئ بالنفاق ! . فقد كانوا جميعا من القوى الديموقراطية دون ريب ، التى كانت تطالب بعودة الحياة الدستورية ، وكانت الجريمة التى وقعت — على وجه التحقيق — لحدى النتائج المباشرة للحكم الدكتاتورى وانعدام الحريات واضطهاد الراى المخالف . وكان فى الامكان تحويل محاكمة الاخوان المسلمين الى محاكمة للدكتاتورية ، كما جرى على الدوام فى تاريخ القضاء المصرى الحديث ، الذى كان حربا على الاستعمار والاستبداد . فقد حاكم الاستعمار فى قضية احمد ماهر المتفرعة عن قضية مقتل السردار عام ١٩٢٦ ، وحاكم العهد الدكتاتورى لمحمد محمود باشا ، الذى عرف بحكم « اليد الحديدية » ، فى قضية سيف الدين التى اتهم فيها مصطفى النحاس باشا عام ١٩٢٨ . وحاكم دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا فى أوائل الثلاثينيات فى قضية البدارى عام ١٩٣٣ . وظل القضاء المصرى يحاكم الاستعمار والاستبداد حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ! .

ولكن ذلك كان فى وجود حد أدنى من الضمانات الديموقراطية التى تكفل حرية الفرد ، وكان هذا الحد متوفرا فى ظل دستور ١٩٢٣ ، رغم كل القيود الاوتوقراطية التى حفل بها ! . ولكن هذا الحد الذى يكفل حرية الفرد سقط مع سقوط النظام الليبرالى فى يولية ١٩٥٢ ، وخطر من ذلك أنه سقطت معه أيضا انسانية الفرد على يد رجال السجن الحربى فى أزمة مارس ١٩٥٤ ! .
فقد ذكرنا كيف انتهت مظاهرات الاخوان المسلمين فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ باعتقال عبد القادر عوده ومعه خمسة وأربعون من الاخوان ، ووقفوا على أرجلهم فى السجن الحربى من الرابعة صباحا حتى السابعة ، يضربهم ضباط

السجن وعساكره بوحشية .. كما ضرب احمد حسين وعمر القلمساني ،
وطلبت الجمعية العمومية للمحاميين من النيابة مساءلة المعتدين على
المحامين المعتقلين ، وذكرت اسم البكباشي احمد انور ، مدير السجن الحربي ،
صراحة ! .

بل عندما حدث شك بسيط في أن الدكتور السنهوري ، رئيس مجلس
الدولة ، سوف يعقد الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، لاستصدار قرار
بمساعدة الحريات — سير مدير السجن الحربي مظاهرة يقودها حسين عرفة ،
وهو زوج أخته ! ، اقتحمت مجلس الدولة ، وضربت الدكتور السنهوري في
عقر هذا الحرم المقدس !

لذلك كان في الامكان تحويل محاكمة الاخوان الى محاكمة للدكتاتورية
وتصحيح خطى الثورة ، لو توفرت الشجاعة للمحامين الثلاثة مع اقتدارهم ،
ولكن هذه الشجاعة خذلتهم في مناخ المعاملة البربرية التي تعامل بها الثورة
خصومها . ولو أنهم اكتفوا بالامتناع عن الدفاع عن المتهم ، لكان لهم ما يبرر
ذلك ، ولكن لا يوجد ما يبرر تفسيرهم هذا الامتناع بأسباب تدخل في صميم
مناقشة الثورة ! .

على كل حال فقد انتدبت المحكمة ، للدفاع عن محمود عبد اللطيف ،
حمادة الناحل . وكان قد سبق له الدفاع عن مغتالي حسن البنا ! . فانتهت
أزمة اختيار الدفاع .

كان محمود عبد اللطيف ، وهو سمكري بامبابه ، ذا حظ بسيط من
التعليم . فقد درس الابتدائية أربع سنوات في القسم الليلي ، ورسب
فيها ! . وقد سبق له أن اعتقل في عام ١٩٤٩ .

وقد اتهمه هندأوى دوير ، رئيسه في التنظيم السري الذي أصدر اليه
الامر بالتنفيذ — بأنه كان « متحمسا » لارتكاب الحادث ! ، وأنه هو الذي
اقترح عليه السفر الى الاسكندرية ليقوم بهذه المهمة ، وكان الاصل أن يرتكب
الحادث في القاهرة ! .

« ومعنى هذا » — والكلام لهندأوى دوير — أن محمود عبد اللطيف
كان « صاحب تفكير مستقل مستقلا كاملا ، لاسيما وأنا أعلم أنه صاحب
شخصية ، ولا يتأثر بسرعة ، وأنا بهذا لا أريد اتهامه ، وإنما هذه هي
الحقيقة . فهو شخص صاحب تفكير مستقل ، ويحفظ جزءا كبيرا من القرآن .
وكان متحمسا بالذات لهذا العمل . واكبر دليل على هذا أنه هو الذي اقترح
على السفر الى الاسكندرية » ! .

ولكن محمود عبد اللطيف اعترض على كلام هنداوى دوير قائلا :
« انه (هنداوى) الرئيس بتاعى . ولو اراد عدم ذهابى الى الاسكندرية ،
ماكنتش اقدر اعصى له الامر ، علشان هـو رئيسى . فالحكاية مش حكاية
تحمس ! » .

وهنا سأل الدفاع هنداوى دوير : « هل كان يمكن لمحمود عبد اللطيف »
بوصفه عضوا فى النظام السرى ، أن يخالف الامر الذى صدر اليه ؟ » .
وتدرد هنداوى دوير قائلا :

— كان ممكن يا فندم . ودليلى على هذا ، وهو صادق ولو سألتموه يقول
لكم ، أننى قلت له : فكر وشوف اذا كنت توافق على الفكرة أو لا ، واقعد فكر
ثلاث أيام ، وأنت حر فى هذا ولك مطلق الحرية ، ومن حقتك أن تقول لا ،
ولا ضسير عليك فى هذا . ومع ذلك جاءنى وقال لى : « أنا مطمئن لاي عمل
يصدر الى » . وكان من الممكن أن يخالف وأن يرفض هذا الطلب ! .
على أن الدفاع حين سأله قائلا :

— فى حالة رفضه هل كان سيسمر عضوا فى الجهاز السرى ؟ » .
اجاب هنداوى دوير قائلا : « ما أفكرش ! . المعقول أن ينحى من
الجهاز السرى ، ويظل عضوا فى الاخوان المسلمين » ! (٤٩٠) .

وهذه الاجابة تقدم الشعرة الدقيقة بين مسئولية الجهاز السرى عن
ارتكاب الحادث ، ومسئولية محمود عبد اللطيف . فصحيح أنه كان من حق
محمود عبد اللطيف عدم تنفيذ الامر الصادر اليه ، ولكنه لم يكن حقا مطلقا
لا يترتب عليه أى أساس بوضعه فى الاخوان المسلمين ، وانما عليه أن يتحمل
عاقبته ، وهى طرده من الجهاز السرى وعودته عضوا عاديا ، أو ما هـو
أكبر من ذلك فى ضوء تقدير قادة النظام الخاص ! . فنلاحظ أن هنداوى دوير
استخدم لفظ « المعقول » الذى يعنى تقديره الشخصى . ولم يقل « المفروض »
التي تعنى وجود قاعدة محددة تحسم معاملة من يرفض تنفيذ الامر من أعضاء
الجهاز السرى .

ومعنى ذلك بوضوح أن محمود عبد اللطيف لم يرتكب الحادث بصفته
الشخصية وبدافع من الحماس الشخصى وحده ، وانما بوصفه عضوا فى
الجهاز السرى ، وتقديرا منه لعواقب رفضه التنفيذ . فالجهاز السرى ، من
ثم ، مسئول مسئولية كاملة عن الحادث .

ومع ذلك فلم يكن هنداوى دوير وحده من اءان .محمود عبد اللطيف،
نقد اءانه ايضا ابراهيم الطيب ، رئيس هنداوى دوير ، على اساس انه
نعله مختارا .. نقد سآله الدفعا قائلآ :

— ماهى جريمة محمود عبد اللطيف فى نظرك كرميل لمحمود عبداللطيف
فى الجهاز السرى ؟

ابراهيم الطيب : اعتقأدى آنه لآشك فى آنه كان هناك تأثير عليه ،
فقام بما قام به . وكان تأثيرآ بشكل قوى ،

الدفعا : ما هو عقاب محمود عبد اللطيف بوصفك رجلا قانونيا ؟

ابراهيم الطيب : هو فاعل آصيل !!

الدفعا : ولكن هل تدخل الظرف الذى جرفه فى حسابك ؟

ابراهيم الطيب : لآشك !!

الدفعا : هل من شأن الاجهزة السرية أن يحتفظ صغارها بارادتهم كما
يحددھا القانون ؟

ابراهيم الطيب : الذى اعلمه فى هذا أن أى فرد لا يقوم بعمل ما
الا اذا كان متحمسا له ، وعارفا بتفاصيله ، ومقدرا لنتائجہ .. !

الدفعا : هل استغل جهله فى ذلك ؟

ابراهيم الطيب : لا يافندم ! .. استغل فى ذلك تشبعه بالعمل الذى
سيقوم به .

وهنا سآله الدفعا :

— هل كنت تقدم على ما اقدم عليه ؟

فرد ابراهيم الطيب قائلآ :

— لا ! (٤٩١) .

وواضح ايضا أن تركيز ابراهيم الطيب على مسألة « الحماس »
لارتكاب الحادث ، كان أمرا حيويا فى خطة دفاعه عن نفسه وعن التنظيم
السرى . لآنه يصور ارتكاب الحادث فى صورة عمل اقدمت عليه مجموعة
متحمسة دون الرجوع الى قياداتها ! .. وهذا ما ركز عليه طوال المحاكمة
ففى اجابة له على سؤال لجمال سالم قال :

— فى بعض الاحيان يكون الشخص متحمسا من تلقاء نفسه ، بدون
صدور أوامر له ، ففى بعض الاحيان كنا نلقى بعض الاخوان متحمسين ،
ولا يتقبلون أوضاع الجماعة .

وعندما سألته الدفاع عن تقديره لخطر الجهاز السرى بعد ظهوره على النحو الذى ظهر به ، علق هذا الخطر على اندفاع الافراد الى العمل بدون تلقى أوامر من القيادات ا • وكانت اجابته :

— « لاشك ان اندفاع الانسراد ، دون ان يكونوا ملتزمين بالخطط الموجودة المتفق عليها من الرياسات ، يحدث اضطرابا ا

وعندما سألته الدفاع عما اذا كان يرى ان الجهاز السرى يحمل خطرا على الوطن . علق هذا الخطر مرة اخرى . على اندفاع الافراد الى العمل دون رجوع الى القيادات ، فقال :

— على هذا النحو . (اى على النحو الذى تم به الحادث) يعتبر ان فيه خطرا على الجماعة وعلى الوطن ا (٤٩٢) .

وقد جرت محاولة من جانب الدفاع للربط بين حادث محاولة الاغتيال وبين مؤامرة لانون الصهيونية المشهورة ، التى كان قد اعلن عنها فى بداية اكتوبر . فقد وجه هذا السؤال لابراهيم الطيب :

— هل كان من قبيل المصادفة وحدها ، ان تكتشف وزارة الخارجية مؤامرة صهيونية هدفها الفوضى والحيلولة بين مصر وبين اكمال الاتفاقية — فى نفس الوقت الذى يبين فيه ان هناك جهازا سرى للاخوان هدفه الانقلاب عن طريق الفوضى ، او الفوضى من طريق الانقلاب ؟

وقد رد ابراهيم الطيب قائلا :

— لا أعتقد ان الاخوان اداة الصهيونية .

الدفاع : ولو من غير اتفاق ؟

ابراهيم الطيب : لا .

وهنا اراد جمال سالم ان يبرىء الاخوان من العمالة للصهيونية ، لان تاريخهم فى النضال من اجل فلسطين كان يستبعد هذه التهمة ، ولكن لیتهم الحركة بالعمل لحساب الاتحاد السوفيتى — وهى تهمة لا تقل سذاجة عن الاولى ا فقال ابراهيم الطيب قائلا !

— ولما ييجى الاخوان (الاصل فى المحاضر « الضباط » ولكن السياق يشير الى الاخوان) — ويوجدوا حرب اهلية ، ويخربوا الطرق والمواصلات ويخربوا المنشآت ، والناس ماتلاقيش تاكل ، وتعمل زى البلاد اللى حصل فيها كده ، التى كانت تأخذ تموينها من روسيا ا — اقدر أعرف انك ماكتتش بتشتغل لحساب اسرائيل ، اقدر انهم انك كنت بتشتغل لحساب روسيا ؟

لان كل البلاد الى عملت كده ، كانت بتشتغل لحساب روسيا ، وكانت بتجيلها امدادات من روسيا ، كانت تجيلها الذخائر والعتاد والملابس من روسيا ، والأدوية والأكل وجميع المعدات الخاصة بطرق المواصلات والسكان او كانت تجيلهم من امريكا ! . فأى الطرفين كنت تعمل لسه : روسيا . ام امريكا ؟ ، طالما استبعدنا اسرائيل ؟ .
ابراهيم الطيب : لا هذا ولا ذاك .

الدفاع (مصر) على اتهام حركة الاخوان بالعمالة للصهيونية) .
— بماذا تعلق استنكار العالم الانسانى كله لاعمال الاخوان ، فيما عدا راديو اسرائيل ؟ . . فقد اقربها ودافع عنها !
ابراهيم الطيب : ماسمعتوش ، وماسمعتش الصدى فى الجرايد بـره ! .

الدفاع : واذا كنت انا أنقل لك هذا الخبر ، هل تصدقنى ؟
جمال سالم (متدخلًا بسخرية) : هو لا يصدق الا اثنين : يوسف طلعت ، وحسين كمال الدين — استغفر الله العظيم : انا قلت : اثنين ؟ ، وهم ثلاثة ! ، والثالث عودة ! (٤٩٣) .

والامر الملاحظ فى هذا الحوار ، هو خطة الدفاع ! لقد كان الدفاع يتسابق مع الحكمة فى محاولة اغراق الاخوان المسلمين ! ، متوهما انه بذلك ينقذ عنق المتهم الذى يدافع عنه ، وهو محمود عبد اللطيف ! ونسبائه يفرق موكله ايضا ، لانه كان مع الاخوان المسلمين فى سفينة واحدة ! .

٢- التبرؤ من التنظيم السرى

انقسم المتهمون أمام محكمة جمال سالم الى قسمين : قسم يشتمل على أعضاء للتنظيم السرى ، وقسم يشتمل على القيادة السياسية للاخوان المسلمين ، ومعنى ذلك أن المحاكمة لم تكن محاكمة للتنظيم السرى وحده ، وإنما كانت محاكمة للجماعة بأسرها . وهذا هو الهدف الاساسى .

وبالنسبة لأعضاء التنظيم السرى ، فمن الغريب أنهم لم يعكسوا أمام المحكمة قوة التربية الروحية التى عنيت قيادة الجماعة بغرسها فيهم . وتنشئتهم عليها منذ التحقوا بالاخوان ، وتدرجوا فى العضوية حتى وصلوا الى مرتبة « الاخوة المجاهدين » ! .

بمعنى أننا لا نجد فى طول المحاكمة وعرضها موثقا يظهر فيه أعضاء التنظيم ايمانهم وقناعتهم بهذا التنظيم الذى انضموا اليه طواعية لا كرها ! — بل اظهر الجميع ندمهم واستغفارهم وانكارهم له وتبرؤهم منه ! .. .
وكان أول هؤلاء محمود عبد اللطيف نفسه ، الذى ثبت تجمسه لارتكاب الحادث من أقوال هنداوى دوير ، ومن اقتراحه السفر الى الاسكندرية لاصطياد عبد الناصر ، رغم أن الخطة لم يكن فيها سفر الى الاسكندرية ، وإنما تتم الجريمة فى القاهرة ! .

فعندما سألته المدعى عن الاسباب التى دعتة الى محاولة اغتيال عبد الناصر ، وابدائه الاستعداد لقتل انور السادات قبل ذلك ، رغم أنهما مسلمان ! . — رد قائلا :

— مسلمين ، ولكن فهمونا أنهم خارجين عن الاسلام ! .

— من الذى أفهمك ؟ .

— هنداوى دوير ؟ .

ثم استطرد محمود عبد اللطيف مجيبا :

— صحيح أنا أقدمت على العمل ده ، وقبل أن أقدم عليه لم أكن أشعر بأي شيء ! . كان أمرا طبيعيا ! . ولكن بعد أن أقدمت عليه ، شعرت بالندم ، وشعرت بأنى خاطيء ، لأنه كان خلاف الاسلام ! (٤٩٤) .
أما هنداوى دوير ، فقد أوضحنا كيف أنه أفاق بعد سماعه بالحادث ، فانهيار ، ونقل أسرته الى بلده المنيا ، وعاد ليسلم نفسه ، ويعترف الاعترافات التى أدت الى القبض على التنظيم السرى ، وقد أعلن ندمه أمام المحكمة قائلا أنه لم يقدر الامور تقديرا سليما الا بعد ارتكاب الحادث : « وأنا جاي فى

القطار ، قدرت عدة مسائل ، منها : أن زعماء الاخوان منقسمين على أنفسهم ، وان الدعوة في هذه الفترة يسيطر عليها أناس غير مسئولين وغير معروفين للاخوان ! ، وأن الاتجاه الارهابي اتجاه صورته الطبيعية الواضحة البسيطة انه غير اسلامي ! ، وأن القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي ! . و قدرت انه لو وقعت العمليات التي تحت يدي ، ففيها ارهاق للاخوان ، و ارهاق للبلاد . لذلك قررت أن أسلم نفسي للبوليس وأضع نفسي تحت تصرف المسئولين ! . ومن المؤسف ان هذه الاعتبارات ما قدرتهاش قبل الحادث . وهذا محل الاسف . والواقع ان الانسان يظل يسير في الخطأ ، ولا يعلم انه خطأ ، حتى يقع فيه ، ! (٤٩٥) .

وقد حاول الادعاء اثبات أن هنداوى دوير لم يسلم نفسه بسبب هذه البواعث ، وانما لانه « وجد أن محمود عبد اللطيف ذكر اسمه وقال ان أحد المحامين أمره بارتكاب الحادث » ، فنقل أسرته الى المنيا ، وعاد « ليرتب لنفسه الامر » ، وبالتالي فان ما نسبته الى نفسه من أنه عاد « ليخدم العدالة » غير صحيح . ودلل الادعاء على حجته بأنه لاحظ أن هنداوى دوير انكر في المرحلة الاولى من التحقيق علاقته بالحادث ، ولكنه بعد مواجهته بمحمود عبد اللطيف وسجد حجاج ، انهار وبدأ يلقي بأقواله ! (٤٩٦) .

على أن هنداوى دوير أصر على أن عودته انما كانت بغرض « أداء واجب على ، واجب أشعر به شعورا تاما مطلقا لا يرد عليه أى قيد ، وهو تسليم الاسلحة للسلطات المختصة » ، وأنه لولا شعورى بهذا الواجب « لكنت هربت » ، وفند حجة الادعاء التي أورد فيها انه عاد لانه وجد أن محمود عبد اللطيف ذكر اسمه فى التحقيق — فقال انه لم يرد أى شئ فى الصحف لمدة ثلاثة أيام بعد الحادث عن اعترافات أدلى بها محمود عبد اللطيف ، حتى يحق للادعاء الاستناد الى ذلك ، وبالتالي فقد كان فى وسعه الهرب لمدة « أسبوع واثنين وشهور » ، ولكنى عدت « وسلمت الاسلحة ، والناس ، وأعنت العدالة » ! . « ولا أحب أن أقتضى على هذا ثمنا » ! . (٤٩٧) .

وقد كان صحيحا ما ذكره هنداوى دوير عن عدم ورود شئ فى الصحف المصرية عن اعتراف محمود عبد اللطيف بأنه أمره بارتكاب الحادث . ولم يكن فى وسع الصحف أن تنشر مثل هذا الخبر فى اليوم التالى مباشرة للجريمة ،

٤٩٥ — نفس المصدر : شهادته هنداوى دوير ص ٣٠ — ٣١ .

٤٩٦ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، مرافعة الدفاع فى قضية

هنداوى دوير ص ١٥٠٤ .

٤٩٧ — نفس المصدر : مرافعة هنداوى دوير عن نفسه ص ١٥١٢ .

وهو اليوم الذي سلم فيه هنداوى دوير نفسه . وقد فحصت بنفسى هذه الصحف ولم يرد فيها أى ذكر لاعترافات محمود عبد اللطيف عن أحد المحامين !

وإذا كان الامر كذلك ، وكانت عودة هنداوى دوير لخدمة العدالة كما قال ، فلماذا أنكر علاقته بالحادث فى المرحلة الاولى للتحقيق كما ذكر الادعاء مستندا الى محاضر التحقيق ؟

الاجابة هنداوى دوير تحدد الهدف من عودته تحديدا دقيقا . فقد ذكر انه عاد « ليسلم الأسلحة » ، ويعين العدالة ، ، ولم يذكر انه عاد ليعترف بدوره فى الحادث ، ولعله كان يأمل فى النجاة من تهمة الاشتراك فى تدبير الحادث ، ومثل هذا الامل الواهى يمكن فهمه فى ظروف عصيبة كتلك التى كان يفكر فيها هنداوى دوير ، ، والتى من شأنها أن تفقده القدرة على التفكير السليم .

وعلى كل حال ، فما يهمنا فى هذا المجال الذى نعالجه ، هو ما يتصل بالندم والاستغفار من عضوية التنظيم السرى من قائد هام من قادة هذا التنظيم ، نيطت به بالذات أخطر مهمة فى حياة الجماعة ، وهى اغتيال عبد الناصر ! بل لقد أعرب هنداوى عن أمله بأن « يكون هذا آخر عهد الاخوان المسلمين بالنظم السرية ، وأن تكون الطلقات الاخيرة آخر طلقات تسدد الى صدر مصرى بهذه الصورة الاسيفة التى آسف عليها أشد الأسف » .

ولم يكن هنداوى دوير وحده فى هذا الموقف ، بل وقفه أيضا — كما ذكرنا — بقية أعضاء التنظيم السرى . ففى شهادة محمد على نصيرى ادعى انه دخل التنظيم السرى « دون أن أعرف قوانينه ونظمه معرفة وثيقة » ، وقد سأله جمال سالم كيف يسمح لنفسه أن « ينضم لجمعية سرية » دون أن يعرف نظامها وأغراضها ؟ ، فأجاب بقوله : « أننا كنا نعمل للوطن والاسلام » . وهنا سأله جمال سالم : « من الذى يقرر الكفاح المسلح ؟ » فأجاب : « الحكومة ! » (٤٩٨) .

أما يحيى سعيد ، فقد هاجم التنظيم ، بل هاجم الدعوة ! . فقد ذكر انه بعد فترة من عمله فى الأسرة « عرفت أنها كلام فارغ ! » ، وهذا زيف وخداع ونحش ونفاق منهم ، والمقصود جذب الناس اليهم . وقد سارع جمال سالم لتلطف هذه « الهدية » من الشاهد ، فسأله مستدرجا :

- علشان ايه ؟ ، يجذبوا الناس اليهم ؟
- يحيى سعيد : علشان يلهموا الناس حواليتهم !
- جمال سالم : فرحانين بالهيمه دي ؟
- يحيى سعيد : يكسبوا الناس حواليتهم !
- جمال سالم : بالاشتراقات ؟
- يحيى سعيد : طبعا ، أقل شيء ! (٤٩٩)

وقد ادعى السيد عبد الله الرئيس انه كان يعارض سياسة التنظيم السري من قبل حادث محاولة الاغتيال ! ، فقال :

— أنا ، كشاب ، لم أفعل فى حياتى ما يضر بلدى . ولم أكن أتصور — الا حين بدأت الأسلحة توزع — اننا سنتخذ موقفا ايجابيا ، أو أن الشعب سيحارب بعضه ! . . لم أكن أتصور هذا مطلقا . وبدأت أفكر فى هذه السياسة . ثم بعد ذلك بدأت أعارضها بشدة ! (٥٠٠)

أما على عبد الفتاح نويو ، فقد استند فى تبرئة نفسه ، الى خطاب أرسله الى ابراهيم الطيب يعارض فيه الاشتباك مع عبد الناصر فى ذلك الحين وذكر انه استمر فى التنظيم خوفا من القتل !

وقد سأل جمال سالم عما اذا كان حقا يتسوق القتل ؟ فأجاب قائلا :

- أيوه !
- جمال سالم : اذا لم تطعمهم ؟
- على نويو : أيوه . ومع ذلك لم أطعمهم !
- الدفاع : رغم أنك تتوقع القتل ؟
- جمال سالم : يعاقبك ليه ؟
- على نويو : خوفا من أن أفشى الأسرار يمكن يقتلونى . وأنا وفرت على نفسى هذا !
- الدفاع : هل كان لديك مقتضيات تجعلك تظن أنهم قد يقتلونك ؟ هل كنت تعلم أن الذى يخالف يتعرض للمقتل ؟
- على نويو : أيوه !

على أن جمال سالم اثبت من نصوص خطاب على نويو الى ابراهيم الطيب (وقد قرأها فى المحكمة) أن سبب معارضته يرجع الى شعوره بأن

التنظيم ليس قويا بالدرجة الكافية للتغلب على عبد الناصر ! فقد كانت عبارات على نويثو « خير لنا ان نستمر في اعدادنا سنتين بهذا النشاط ، من أن ندخل معركة قد لا تكون في جانبنا • التدريب لازال ضعيفا جدا ، ولا يسمح بالقيام بمهام كبيرة ، وكان قد تقرر أن يدخل كل أخ معسكرا للتدريب ، ولكن شيئا من هذا لم يتم • ورجال بدون تدريب لا يكفون لاحتراز النصر ، !

وقد عقب جمال سالم على ذلك قائلا :

— الثلاث فقرات التي قرأتمهم دول ، الا يدلوا ، بإيمان الله التي حلفتها يا اخ يا مسلم ! ، ياللى حتقابل ربنا يوم القيامة ! • على أنك كنت متشككا في نتيجة المعركة ، والاولى أن تنتظر الى أن تدرب رجالك ، حتى اذا وقعت المعركة ، يكون التصرف في جانبك ؟ •
على نويثو : يمكن التعبير خافى ! (٥٠١) •

على أن موقف شقيق على نويثو المتهم معه ، وهو حامد نويثو — كان بليغا في التبرؤ من التنظيم السرى ! • فقد طلب من الحكمة أن يأتوا له بهنداوى دوير ليقتله ! جزاء خديعته له ولشقيقه . وكانت عبارته :
— جيبوا لى هنداوى ، لأقطعه بيدي ، لأنه غسّر بنا وودانا في داهية ، !

بل انه عقد مقارنة لصالح الثورة بينها وبين جماعة الاخوان في مجال العمل الاسلامى •
فقال :

— عملتم خيرا كثيرا ، بفكرة المؤتمر الاسلامى ، واتصلتم بالشعوب الاسلامية • والاخوان لو كانوا قعدوا ألف سنة ما كانوا يعملوها ! (٥٠٢)

أما محمود الحواتكى ، فقد ذكر انه لم يدخل التنظيم السرى الا على أساس « الا يقوم بعمليات داخلية » ، وأن يكون الغرض منه « تدريب الاخوان واعدادهم وتفهمهم القواعد الشرعية للجهاد » • وأنه قرر ترك الجماعة حين جاءت المعاهدة ، وخرج المرشد العام الى البلاد العربية ، ورجع منها وبدأت العلاقة بين الثورة والاخوان تتأزم — هنا — حسب كلامه : « رأيت أن هناك

٥٠١ — نفس المصدر : شهادة على عبد الفتاح نويثو ص ١٤٠ —

١٤٧ — ١٤٨ •

٥٠٢ — نفس المصدر : شهادة حامد عبد الفتاح نويثو ص ١٥٦ — ١٥٧

هو ي يتحكم فى « راعى » الاخوان ، خاصة فى المعاهدة ! ففوزت ترك النظام الخاص ، !! (٥٠٣) .

ولم يكن موقف صلاح الدين على أبو الخير ، بأفضل من المواقف السابقة . فقد أبدى رأيه بأن « النظام السرى فقد فعلا أسباب وجودة ، بغتة ما طرد الملك ، وبعد أن أصبح الانجليز على وشك الخسار » وماكانش حيعمل أى شىء من الحاجات دى أبداً ، ! ، وأضاف قائلاً أنه لم يطرأ فى ذهن الاخوان أن أسباب وجود هذا التنظيم السرى قد زالت ، (٥٠٤) .

وقد أبدى السيد حسين أبو سالم نداه لما أقدم عليه ، بحجة أنه فى ذلك الحين لم يكن « يبصر » ! ، وأكثر من ذلك ففسد اعتراف بحق الحكومة فى منع المظاهرات « بالقوة » !

فقد سأل جمال سالم :

— الحكومة تمنع المظاهرات ازاي ؟

أبو سالم : بالقوة !

جمال سالم : ولما تعمل عمل تخلى الحكومة تضرب فى الناس ، ايه نتيجة

ذلك ؟

أبو سالم : نتيجته ضارة !

جمال سالم : ولية فكرت فى العمل اللى نتيجته ضارة ؟

أبو سالم : والله الواحد ماكانش يبصر !

ثم سأل جمال سالم : كيف كان يريد تطبيق طريقة المظاهرات ، التى كانت تستخدم قبل الثورة ، على الثورة ؟ ، فأجاب قائلاً :

— ده كان عميل خاطيء منى . وأنا فادم على التفكير فى

هذا ! (٥٠٥) .

أما محمد عبد المعز ، الذى كان يقوم بعمل رئيس منطقة شرق القاهرة ، فقد اعتبر معارضة المرشد العام ومكتب الارشاد للاتفاقية التى عقدها عبد الناصر مع بريطانيا ، « تضليل » للناس ! . وقد التقط جمال سالم سريعاً طرف هذا الخيط ، فسأله قائلاً :

٥٠٣ — محكمة الشعب : الجزء الثانى ، شهادة محمود الحواتكى

ص ٢٣٠ — ٢٣١ .

٥٠٤ — نفس المصدر : شهادة صلاح الدين أبو الخير ص ٢٧٧ — ٢٨١

٥٠٥ — نفس المصدر : شهادة السيد حسين أبو سالم ص ٣١٦ — ٣١٧

- كان تضليل ؟
- محمد عبد المعز : أيوه !
- جمال سالم : من مين ؟
- محمد عبد المعز : من البيان الذى أصدره مكتب الارشاد !
- جمال سالم : بخصوص ؟
- محمد عبد المعز : بخصوص الاتفاقية ! • كان تضليل !
- جمال سالم : تضليل من مكتب الارشاد ؟
- محمد عبد المعز : أيوه ! (٥٠٦)

وقد اتهم اسماعيل عارف ، وكان حلقة الاتصال بين يوسف طلعت و ابراهيم الطيب ، موقف الاخوان من الثورة بأنه « انحراف » ، فقد سأل جمال سالم مستنكرا عن الاضطهاد الذى تعرض له الاخوان من ثورة ٢٣ يوليو ؟ فرد قائلا :

- لاشك أن الثورة فى الأول قابلت الاخوان اكرم مقابلة •
- جمال سالم : وماذا كان رد الاخوان على هذه المقابلة الكريمة ؟
- اسماعيل عارف : انحراف ! (٥٠٧)

بل ان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس مناطق القاهرة فى التنظيم السرى ، قد اعترف بخطورة الجهاز السرى « على الجماعة وعلى الوطن » ، فكما اوردنا فى الفصل السابق فان الدفاع سأل قائلا :

— ما هو تقديرك لخطر الجهاز السرى بعد ان بان على النحو الذى لم تكن تعرفه قبل ان يبين ؟

وقد رد بأن اندفاع الافراد الى ارتكاب اعمال دون التزام بالخطط المتفق عليها من السياسات ، يحدث « بلبلة واضطرابا » •

وقد اعاد الدفاع سؤاله بطريقة أكثر تحديدا :

— الجهاز السرى ! ، هل بان لك أنه يحمل خطرا على الوطن ؟ • فرد قائلا :

— على هذا النحو يعتبر فيه خطر على الجماعة وعلى الوطن !

وقد كانت الصورة التى رسمها يوسف طلعت ، وهو رئيس الجهاز السرى ، وأشد من وقفوا أمام جمال سالم أثناء المحاكمة صلابة — كما سنوضح فيما بعد — قائمة للتنظيم السرى • فقد اعترف بأنه كان يعيش على

رأس التنظيم « فى تهديد ورعب » ! وأنه أراد أن « يرتفع بهذا الجهاز الى المعنى الانسانى الصحيح ، — الأمر الذى يوضح أن الجهاز لم يكن يرتفع الى هذا المعنى : رغم أنه من المفروض فيه أنه جهاز اسلامى يعمل فى خدمة الاسلام والمسلمين ! »

ولم يتخلف المرشد العام حسن الهضيبى عن ادانة النظام السرى قبل توليه الارشاد العام ، ووصفه بالانحراف ، « بعد ما ثبت » بحسب قوله — « أنه ارتكب جرائم قبل ذلك فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وكل هذه الجرائم التى ارتكبت طبعاً انحراف وخروج عن الغرض الاصلى » (٥٠٨) . وعندما سألته جمال سالم :

« ايه رايتك فى الارهاب عامة ؟ » ، اجاب :
— أنا لا أقر الارهاب كوسيلة لأى شئ . وأنا قلت كسدة . قلت : ان الارهاب ضار بالجماعة ، وضار بالاسلام ، وضار بمصر . وحذرت أكثر من مرة ، ونشرت هذا الرأى بين الاخوان . وان كان الهضيبى قد دافع عن التنظيم الذى أقامه .

ما هو معنى التبرؤ من التنظيم السرى وانكار الارهاب ، رغم أن محاولة اغتيال عبد الناصر تدخل فى صميم الارهاب ؟ . هل معناه جبن وخور فى العزيمة من جانب أعضاء التنظيم دفعهم الى التماس النجاة على حساب المبدأ الذى كرسوا حياتهم لاجله ، والجماعة التى انتموا اليها طواعية واختياراً ؟ .
فى الواقع أن السبب يرجع الى الاتفاقية على الخديعة الكبرى ، وهى الفرق بين الاهداف والمثل العليا التى التحقوا بالتنظيم السرى لتحقيقها ، وبين النتائج الهزيلة التى تمخض عنها التنظيم ، وهى المحاولة الفاشلة لقتل رئيس الحكومة ! .

فالشباب عامة ، يحب أن يموت مستشهداً فى ميدان القتال لتحرير الوطن أو اعلاء نصره الدين ، وليس معلقاً فى أعواد المشانق متهماً بالاغتيال والارهاب ! .

وبمعنى آخر أنه يحب أن يموت منتحياً الى جيش وليس الى عصاة سرية ! .

وهذه الاهداف والمثل العليا هي الاسباب التي دفعت شسباب التنظيم السرى الى الانضمام اليه . ففي طول محاكمة المتهمين وعرضها تسمع من المتهمين الفاظ الجهاد والتحرير قرينة للتنظيم السرى . ففي محاكمة محمود عبد اللطيف يسأله المدعى :

— فهمت ايه الفكرة من النظام السرى ؟
— الفكرة هي الجهاد فى سبيل الله ودراسة القرآن والسيرة . ده كل اللي فهمته !

— الغرض منه ايه ؟
— محاربة اعداء الاسلام واعداء الدعوة .

وفى موضع آخر يعطى محمود عبد اللطيف تصوره للجهاد ، فيقول :
« الجهاد جريئنا قبل كده فى كتائب الجسامعة لما راحت القتال . كان الانجليز منزعين من الكتائب » !

ويتحدث محمد على نصيرى ، المرشح الثانى لاغتيال عبد الناصر ، عن الجهاد أيضا بصورة مجسدة ، فحين يسأله جمال سالم عن مهمة الجهاز السرى ، يرد قائلا :

— كنا بنتمرن على القتال وحرب العصابات ! (كانت حرب العصابات فى ذلك الوقت تطلق على ما يعرف حاليا بغارات الفدائيين) .
جمال سالم : ايه الغرض ؟

نصيرى : سيد عواد قال : الغرض تكوين حكومة اسلامية ، وطرد المستعمرين ، وعمل جيش !

كذلك يتحدث على عبد الفتاح نويقو عن الجهاد ، فيروى أسباب التحاقه بالنظام الخاص بقوله :

— الدين يحضنا على الجهاد فى سبيل الله . وانا عشان مادخلتش الجيش ، جيت اشتركت فى الجيش الاسلامى عشان أحارب !

ويروى اخوه حامد نويقو سبب انضمامه فيقول :

— كانوا بيقولوا : محتاجكم فى حرب فلسطين ، أو القتال ، أو خارج البلاد وبندريكم علشان تكونوا مستعدين !

وحين يسأل جمال سالم اسماعيل محمود يوسف عن أسباب التربية العسكرية ، يقول :

— للجهاد !

جمال سالم : جهاد ايه !

اسماعيل يوسف : فى القتال وفلسطين •

ويردد أيضا محمود الحواتكى كلمة الجهاد ، حين يسأله جمال سالم عن الغرض من تشكيل النظام السرى • فيقول :
— الغرض من تشكيل هذا النظام السرى من قديم ، هسو تمثيل فكرة الجهاد فى الجماعة • الجهاد فى فلسطين أو القتال أو غير ذلك من الأمور • وأنا شخصيا كنت مشتركاً فيه على أساس أنه يمثل فكرة الجهاد •

كذلك يذكر صلاح الدين أبو الخير الجهاد ، فيقول « الغرض الأساسى » هو تكوين مجموعة مسلحة مؤمنة ، تدرب تدريب كويس ، علشان تخدم الاسلام وتدافع عنه فى أى وقت وفى أى مكان (٥٠٩) •

وهكذا ، وكما اعترف بقية المتهمين ، كانت فكرة الجهاد والقتال والتحرير هى الدافع لكل شاب من أعضاء الجهاز السرى على دخوله • فلما وجدوا انفسهم وراء القضبان بسبب محاولة اغتيال قام بها أحدهم تنفيذاً لأوامر التنظيم ، وشعروا بأن الشنق مصيرهم ، انقلبوا على الجهاز السرى ، وتبرءوا منه جميعاً ، لأنه لم يعد يمثل فى الوضع الجديد فكرة الجهاد ، وإنما العنف الفردى • لقد أدرك أعضاء التنظيم السرى وقتها أن قتل فرد لا يقضى على نظام ا ، فحتى لو قتل عبد الناصر ، فإن خلفاءه سينكلون بهم • وهكذا ظهر افلاس التنظيم السرى الذى وهبوه حياتهم •

لذلك لا نرى فى محاكمة أعضاء جماعة الاخوان المسلمين بطولات كتلك التى تميزت بها محاكمات الشيوعيين على يد نظام ثورة ٢٣ يوليو ا • فقبل أربعة أشهر فقط من محاكمة جماعة الاخوان المسلمين ، كانت الثورة تحاكم الشيوعيين امام المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء الدجوى ، فيما عرف باسم « قضية الجبهة الوطنية الديموقراطية » ، وذلك بتهمة الاتفـساق الجنائى على قلب نظام الحكم ، والقضاء على طبقة الملاك ، وسيادة الطبقة العاملة ! • وقد جرت المحاكمة يومى ٣ و ٤ يوليو ١٩٥٤ • ولكن الشيوعيين هم الذين حاكموا الدجوى ! • فقد اتخذوا قراراً بما عرف باسم « الدفاع السياسى » ، وفيه يدافع المتهم عن تهمته ولا يدفعها ! ، حتى ولو لم يكن هناك شىء ضده يثبت ادانته ! ، وكانوا يصيحون فى وجه الدجوى : اصدر أحكامك يا خائن ! حتى اضطر الى محاكمتهم فرادى ، فكانت أول قضية فيها اتفـساق جنائى ، ويحاكم فيها المتهمون فرادى ! (٥١٠) •

٥٠٩ — انظر هذه الشهادات فى الجزء الاول والثانى من محكمة الشعب

٥١٠ — انظر عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور •

لم يكن الفرق بين الشيوعيين وأعضاء التنظيم السرى للاخوان المسلمين فرقا فى الشجاعة والفداء ، وانما فى الاقتناع والايمان . لقد كان الشيوعيون مقتنعين ومؤمنين بالقضية التى حوكموا لاجلها ، أما أفراد الجهاز السرى فلم يكونوا مقتنعين ولا مؤمنين بالقضية التى يحاكمون لاجلها ، وهى محاولة اغتيال عبد الناصر ! ، ولم يكونوا مستعدين للموت من أجل هذا الهدف الهزيل ، ومن هنا كان الانهيار ! .

ولكن القليل منهم فهم مسرحية المحكمة ، وأدرك مصيره مسبقا ، وهو الشنق ، فواجه جمال سالم بالسخرية والاستهزاء كما فعل يوسف طلعت ، أو بالتصميم والثبات كما فعل ابراهيم الطيب ، أو بقلعة الاكتراث والردود المنطقية الجريئة التى كانت تعقد لسان جمال سالم ، كما فعل الهضيبى . فكانت هذه المواقف مما أضاع محاكمات الاخوان .

٤ - المواجهة بين جمال سالم وقيادة التنظيم السري

لم يكن يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السرى للاخوان المسلمين ، من المثقفين الذين تكونت منهم قيادات هذا التنظيم ، وانما كان تاجر حبسوب بسيطاً لا يتجاوز الـ { ٣ } عاماً من عمره ، وكان يعمل نجاراً قبل ان يعمل تاجراً . ومن ثم فقد كان ذا حظ بسيط من التعليم . وكان يمثل «ابن البلد» المصرى ، بكل ما فيه من بساطة وجراة وشهامة ومكر عند اللزوم !

وقد استغل هذه الصفات فى مواجهة جمال سالم . فلم يكن يخاطبه باهتيا ب وخشية كما كان يفعل الآخرون ، وانما كان يخاطبه مخاطبة النذل للنذل ، ويرفع التكلف بينه وبينه كما لو كانا فى الحياة العادية ، وليس فى محكمة يقف فيها متهما أمام جمال سالم الذى يجلس على منصة القضاء ! . ولهذا السبب لم ينل جمال سالم الفرصة ليخضعه لما أخضع له الآخرون من اهانات وسباب ، ان كانت سرعة بديهية يوسف طلعت تقصد هذه المحاولات أولاً بأول . وفيما يبدو أن جمال سالم نفسه كان يعرف طبيعة يوسف طلعت ، وتعجبه فيه شخصيته ، لانه كان يتبادل معه النكات لا الشتائم ! ، ويعطيه قدراً أكبر من الاحترام ! .

وقد أدى يوسف طلعت شهادته جالساً بحجة انه متعب . وكان قد القى السلام على المحكمة والمشاهدين عند دخوله ، فرد عليه جمال سالم بسخرية قاتلاً :

— عليكم السلام ورحمة الله « سى يوسف » ! .
 مما أضحك الحاضرين !

وبدا التراشق بعد فترة قصيرة ، فحين أخذ يوسف طلعت يتعرض لدور عبد المنعم عبد الرؤوف ، قاطعه جمال سالم قائلًا : « غرقكم عبد المنعم عبد الرؤوف ! » ، فرد عليه يوسف طلعت بدون مبالاة قائلًا :

— غرقنى والا ما غرقنيش ، أهو ده اللى حصل ! .

وعندما كان يوسف طلعت يتحدث عن قطع التسليح التى تتسلح بها الفصيلة ، وضعها فى صورة تقريرية قائلًا :

— ما أعرفش : مجموعة برن ، وثلاثة بنادق ، واستن — حاجة زى كسده ! .

فرد عليه جمال سالم ساخرًا :

— حاجة تفرح بها العيال ! (ضحك) .

فطلب يوسف طلعت سماع هذا التعليق من جمال سالم ثانية لانه لم يسمعه ، قائلًا :

— والله عاوز أسمع الكلمة دى لو سمحت ! .

فرد جمال سالم ساخرًا ايضًا :

— أقولها لك بعدين ! .

فاعتبر يوسف طلعت هذا الكلام وعدا من جمال سالم ، وخاطبه قائلًا :

— خلاص ، انت قلت حا أقولها لك !

ومن الطريف انه ظل يلاحق جمال سالم على طول المحاكمة لكي يفى بهذا الوعد ! .

وكان جمال سالم — على غير العادة — يسأله ويوعده خيرا ! فلي احدي المرات طلب من جمال سالم ان « يطول باله عليه » ! . فرد عليه جمال سالم قائلا : حاضر ، طلبك مستجاب . واذا بيوسف طلعت يذكره بوعدته قائلا :

— بس لسه الكلمة ماقلتها ليش ! . انا فاكرها . ولازم تقولها لى ! .
فرد عليه جمال سالم مسائرا :
— بعد الجلسة ! .

بل فى نهاية شهادة يوسف طلعت عاد يذكر جمال سالم بكلمته ! . .
فحين طلب اليه الأخير الانصراف قائلا : « مع السلامة » ، قال له يوسف طلعت مازحاً :

— فين الكلمة اللي قلت انك رايح تقولها لى ؟
جمال سالم : حاقولها لك برة ! .
يوسف طلعت ساخرا : والله ! ؟

وقد كان يوسف طلعت فى أحد المواضع يشرح خطة الهجوم على مجلس الوزراء ، التى أعدها عبد المنعم عبد الرؤوف ، وقال انه طلب اعداد « ملابس علشان التضليل » أى التمويه ، فعلق جمال سالم على هذه العبارة قائلا :
— طبعا حكاية التضليل انتم شطار فيها قوى !
فضحك يوسف طلعت ! .

وقد دأب يوسف طلعت على مخاطبة جمال سالم كما يتخاطب الاصدقاء فى اللقاءات الودية . فقد كان يتحدث عن فكرة المظاهرة التى وافق عليها الهضيبى ، فسأله جمال سالم عن صاحب فكرة حراسة التنظيم السرى لهذه المظاهرة ، وهل كان الهضيبى أم يوسف طلعت ، وكان السؤال :
— والحراسة دى من عندك ؟ (أى نابعة من فكرك) .

فرد يوسف طلعت بالإيجاب قائلا :
— الشهادة لله يا شيخ ، دى بينى وبين عبد المنعم (عبد الرؤوف) .
جمال سالم : يعنى من عندياتكم ؟
يوسف طلعت : آه .

جمال سالم : المرشد مالهوش دعوى بها ؟
يوسف طلعت : بالضبط !

ولم يكن يوسف طلعت يتردد فى السخرية من بعض أسئلة جمال سالم .
فحين اعترف بأنه أعطى الحزام الناسف لابراهيم الطيب ، سأله جمال سالم :

— يعنى فكرة الاغتيال موجودة ؟

فرد عليه يوسف ساخرا :

— ولما اعطيله حزام حيكون ايه الا فكرة من افكار الاغتيال ؟

وقد تعرض يوسف طلعت فى احدى المرات لخطر انقلاب جمال سالم عليه ، حين أقسم « بحياة شرف » جمال سالم على صحة ما فهمه من تعليمات الهضيبى باصلاح النظام السرى . فقد ثار جمال سالم قائلا مهددا :

— مالکش دعوى بشرفى ! انا أكره اللى يقول لى كده ! • تحب أكرهك ؟
يوسف طلعت مستدركا :

— لا ، أبدا ! •

وهذه العبارة من جمال سالم ، بتلقائيته المعروفة ، تفيد أنه لم يكن يكره بالفعل يوسف طلعت ، رغم أن واجبه كان يقتضيه الحكم باعدامه باعتباره رأس التنظيم السرى • بل لقد أعرب جمال سالم فعلا فى أثناء الحاكمة عن مشاعره تجاه يوسف طلعت ، وبأدله الأخير الشاعر ! • • وكانت المناسبة حين طلب يوسف طلعت من جمال سالم أن يكون صبورا معه قائلا :

— والنبي طول بالك على شوية ! •

جمال سالم دهشا :

— انا ؟ • أكثر من كده ؟

يوسف طلعت : عايز أقول ايه ؟ • •

جمال سالم مقاطعا ولائما :

— عشان خاطر كنت حقتلنى !

يوسف طلعت : خلى أخلاقك وقلبك أحسن مننا ! •

جمال سالم : والله مابكرهكش ! •

يوسف طلعت : تعرف ليه انك مابتكرهنيش ؟ • علشان انا

مابكرهكش ! تعرف انه لو كان فى قلبى ذرة قد كده كراهية لك ، تبقى أنت

كمان مش حتنصور وشى ! • وانت تؤدى واجبك •

وهكذا كان الاثنان يتبادلان العواطف ! •

وقد دارت مناقشة طريفة بين يوسف طلعت وجمال سالم ، حين وصفه

الأخير بأنه « قائد » الجهاز السرى • فقد رد عليه يوسف طلعت ساخرا :

— قائد ازاي ؟ • يظهر أنك بتكبرنى علشان تحط • • (والمحاضر

لا تورد تكملة الجملة ، وان كانت تكملتها الطبيعية وفقا للهجة المصرية :

« تحط راسى فى الخية » ، أى تضع رأسى فى حلقة حبل المشنقة !) • ثم استدار

يوسف طلعت الى الجمهور مستكملا كلامه :

— الجماعة دول بيكبروا فينا ، علشان يقطعوا رقبة واحد كبير ؟ ،

الحكاية كلها واحد : مشن روح ؟ . انما تكبر في وتقول : قائد . . مشن قائد ! .

المدعى : مش رئيس انت ؟
يوسف طلعت بلهجة اولاد البلد :
— يا شيخ الله يكرمك ! (ضحك) (٥١١) .

وهكذا كان يوسف طلعت يواجه المحاكمة باستخفاف وشجاعة نادرة . .
لقد تساوت في نظره قضية الحياة والموت ، وهو ما عبر عنه ببساطة شديدة
في عبارته السالفة : « الحكاية كلها واحد : مشن روح ؟ » . ومن سوء حظ
الاخوان أن شهادته أمام المحكمة جاءت متأخرة ، والا ألهم بقية أعضاء التنظيم
السرى ، من المثقفين ! الشجاعة التي خذلت الكثيرين ! .

ومن الغريب ، مع ذلك أن يوسف طلعت كان يخلو من تلك النزعة الى
سفك الدماء ، والتي كانت تميز سلفه عبد الرحمن السندى الذى قاد العمليات
الارهابية خارج الجماعة وداخلها حتى مقتل المهندس سيد فايز ! . فحين قبض
عليه ، كان يقيم فى بيت هو ترسانة مسلحة ، ومع ذلك ، لم يشأ اراقة الدماء .
وسلم نفسه ! . وقد ذكر المحكمة بهذا الموقف أثناء دفاعه عن نفسه قائلا :

— لو كنت صحيح بتاع دم ، انا قبض على فى بيت فيه « استنات
وقنابل » . وكنت عارف مصيرى شكله ايه ، وكان فى ايدى سـلاح ، ولكن
ضميرى وقلبى لم يسمح لى بأن استعمل شىء من هذا ! .

وقد كشف امام المحكمة أنه سلم الحزام الناسف الى ابراهيم الطيب غير
مستكمل التجهيز ، حتى لا ينفجر ! قائلا :

— الحزام يا قندم ويا حضرات القضية الى الآن ناقص ا ، وماحدث
عارف ايه الى ناقص فيه ! . واتا سـلمته ناقص ، ومش حاقول ناقص ايه
لحسن واحد ابن حرام يستعمله ! . واذا كنتم عاوزين اقول ؟ اقول ايه الى
ناقص ! ، (٥١٢) .

٥١١ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادة يوسف طلعت
١٢٩٨ — ١٣٦١ .

٥١٢ — محكمة الشعب : الجزء السابع ، مراقبة يوسف طلعت عن
نفسه ١٤٧٨ — ١٤٨٨ .

وكان يوسف طلعت هو الذى صنع الحرام كما ذكرنا .
 وإذا كان هذا صحيحا ، فإنه يكون دليلا على التردد الداخلى فى نفس
 يوسف طلعت بأزاء اغتيال عبد الناصر . وهو تردد عبر عنه فى أثناء المحاكمة
 قائلا :

— والله أنا كنت بأسال ربنا انه يبوظ كل حاجة ! .
 وقد رد عليه جمال سالم قائلا :
 — الحمد لله ربنا استجاب لدعوتك ، وبوظ كل حاجة ! .

وقد عبر عنها فى موضع آخر قائلا :
 — أنا كنت باشتغل وضميرى مش راضى ! . وعلشان كده كان كل حاجة
 بقولوها أو يدبروها استخير الله فيها ، فان كانت لله تمشى ، وان ماكنتش لله
 ربنا يطبقها علينا ! والحقه دى أخذتها من الاستاذ البنا !

على أنه من الواضح أن هذا التردد من جانب يوسف طلعت لم يكن له
 قيمة أو تأثير فى سير الاحداث . فإذا كان قد أخفى عن إبراهيم الطيب أن
 الحزام الناسف كان غير تام الصنع ، فان اعطاه له قد نهم من جانب
 إبراهيم الطيب على أنه تنفيذ خطة « الاغتيال أولا » ، وهو ما يعترف
 يوسف طلعت نفسه بأنه فهم طبيعى من جانب إبراهيم الطيب لواقعة
 تسليم الحزام . فقد ذكرنا أنه حين سأل جمال سالم عما إذا كان اعطاء
 الحزام يعنى أن فكرة الاغتيال موجودة ، رد قائلا :
 — أيوه ، أنا لا أنكر . ولما أعطى له حزام ، حيسكون ايه الافكرة من
 افكار الاغتيال ؟ .

وعلى هذا النحو لم يكن لتردد يوسف طلعت فى ارتكاب الحادث أى
 تأثير فى منعه أو اعاقبة تنفيذه ، إذ كان يعتمد على استخارته لله ! ، وعلى
 أنه إذا كان هذا العمل لله فسينجح ، وإذا لم يكن لله فسيفشل ويتقوض
 كل شيء — أو على حسب تعبير يوسف طلعت : « إن ماكنتش لله ربنا
 يطبقها علينا » (٥١٣) .

فأى استخارة تاريخية من جانب رئيس أخطر جهاز سرى شهدته مصر فى
 تاريخها الحديث والمعاصر ، فى قضية يتوقف عليها حياة جماعة الاخوان
 المسلمين أو دمارها ! بل أى مقامرة ترتدى ثوب الدين

على كل حال ، اذا كانت محاكمة يوسف طلعت تمثل الشجاعة والاستهانة بالموت ، فان النقيض منها يتمثل فى محاكمة محمد خميس حميدة ، وكيل جماعة الاخوان المسلمين .

ومن المحقق أن القسوة والازدراء اللذين عامل بهما جمال سالم محمد خميس حميدة ، فضلا عما يكون قد حدث من اىذاء وتعذيب للرجل ، قد اسهم فى صنع الموقف الاستسلامى الذى وقفه طوال المحاكمة ، والذى لم يكن يليق بمن يشغل مركزه القيادى فى اخطر جماعة منظمة تشهدا تاريخ مصر المعاصر !

فقد اعترف الرجل اعترافات مفصلة وبدون تحفظ ، وسلم بما كان يدفعه اليه جمال سالم دفعا من ادانة لأعمال الاخوان ، وكان كل استخذاء من جانبه يفتح شهية جمال سالم لمزيد من الضغط والقسوة فى معاملته ، مما كان يؤدى بدوره الى مزيد من الاستخذاء . فكانت حلقة خبيثة ظلت محاكمات الاخوان بظلال سوداء ! .

فحين أراد محمد خميس حميدة الاشارة الى زيارة جمال عبد الناصر لبیت الهضيبي فى ازمة مارس ١٩٥٤ ، بعد اتفاق السجن الحربى الذى كسب به عبد الناصر تأييد الاخوان فى صراعه مع محمد نجيب — صاغ هذه الاشارة على أن زيارة عبد الناصر كانت « زيارة كريمة قام بها الرئيس جمال مع سيادة وزير الارشاد القومى فى منزل المرشد ، أحب أن أسجلها حيث النأ نروى للتاريخ » ! .

على أن وصف هذه الزيارة بأنها « زيارة كريمة » دفع جمال سالم الى السخرية من الرجل ، فقاطعه قائلا :

— اذا كنت حبيبى فى القصص — ص دى ، نبداً من الاول ، من اول القصة ! .

محمد خميس حميدة : طيب ! .

جمال سالم : مش بس تقولوا « ويل للمصلين » ؟

محمد خميس حميدة : حاضر !

جمال سالم : وانت راجل كنت حماسة السلام ؟ .

محمد خميس حميدة : أيوه !

جمال سالم : والا كنت حماسة الايك ؟ .

محمد خميس حميدة : حاضر ! .

جمال سالم : ابتدى القصة من الالف . . الكلام المضبوط يمشى مسلسل .

تقدر تقرأ الفاتحة بالعكس ؟ •

محمد خميس حميدة : لا !

جمال سالم : طيب اقرأ لنا من أول بسم الله الرحمن الرحيم ! (٥١٤) •

وقد ثار جمال سالم على محمد خميس حميدة لأنه خاطبه بلفظ « أستاذ » ناسيا وضعه العسكري ، فقد رد عليه قائلاً :

— أنا مش أستاذ ! خليك مؤدب !

حميدة : أنا متأسف ، أنا آسف جدا ! (٥١٥) •

وقد أدان محمد خميس حميدة تسليح النظام الخاص عندما سألته جمال سالم عما إذا كان هذا التسليح يتفق مع العلنية ، فقال :

— غلط يا أفندم !

فرد عليه جمال سالم : أنا مش عايزك تقول غلط أو صح ! • احنا قاعدين هنا نقول غلط أو صح ؟ • الجهاز اللي تكونه وتسلمه بأسلحة مهربية يبقى جهاز سرى أو علنى ، أو سرى علنى ؟ •

محمد خميس حميدة : سرى ! (٥١٦) •

وقد دفعه جمال سالم الى الاعتراف بخطئه وخطأ اللجنة التي ألفها الهضيبي لحل مشكلة وجود عبد الرحمن السندى على رأس الجهاز السرى ، لانها لم تضع تفاصيل للنظام الجديد الذي أقامته ، فسأله قائلاً :

— اليس هذا خطأ ؟ •

حميدة : خطأ !

جمال سالم : كرر بصوت عالى !

حميدة : خطأ يا أفندم !

جمال سالم : من مين ؟

حميدة : منى ومن اللجنة !

جمال سالم : وما تأثير هذا الخطأ ، وما انعكاساته على جماعة الاخوان المسلمين ، باعتبارك رجل مسئول فى الجماعة ؟

٥١٤ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة محمد خميس حميدة

ص ٥٦٧ •

٥١٥ — نفس المصدر ٢٧٠ •

٥١٦ — نفس المصدر ص ٥٧٢ •

حميدة : الخطأ الى احنا فيه أساء الى الجماعة !
وهكذا كان محمد خميس حميدة يدخل عنقه شيئا فشيئا في حبل
المشقة ! •

وقد اعتبر حميدة الاعتداء على جمال عبد الناصر عملا إجراميا يحصل
جماعة الاخوان المسلمين الى جماعة إجرامية ! ، أو على حد قوله : « أن يقوم
فرد من جماعة الاخوان باغتيال الرئيس جمال في وقت . . مش قادر اتصور
أقول ايه ؟ . . يكفى هذا ! نقول ايه : أن يصبح الاخوان المسلمون إجراميين ؟
جمال سالم : يفهم من كده أن جماعة الاخوان المسلمين غلط ؟ •
حميدة : الى أبعد حدود الغلط ! •

وقد دفع جمال سالم محمد خميس حميدة الى الاعتراف بخطأ قيادة
الاخوان المسلمين لأنها لم تلجأ الى الحكومة لحل التنظيم السرى عندما
استغصى عليها تحت رئاسة السندى • فقد رد قائلا :

— ما اتصرفناش هذا التصرف • وأحب أقول لسيادة الرئيس انها سلسلة
أخطاء ! • •

جمال سالم : زعق شوية ! انت كان صوتك مجلجل فى الأول ! •
حميدة : سلسلة أخطاء كانت متتالية • كانت أخطاء منى ومن غيرى !
جمال سالم : لماذا لم تشركوا الحكومة كوصية عليكم ؟
حميدة : أخطأنا لأننا لم نفعل ذلك ! (٥١٧) •

ولعله من المفيد هنا أن نضع أمام القارئ صورة مقابلة لرد يوسف
طلعت عندما سأل جمال سالم هذا السؤال • فقد كان سؤاله على النحو
الآتى :

— لماذا لم تذهب الى الحكومة ياقتير الباع ! ياقتير الذيل ؟
فرد عليه يوسف طلعت قائلا :
— الحكومة ماتقدرش تحله !
جمال سالم فى دهشة : ماتقدرش تحله ؟ •
يوسف طلعت مصرا : آه ! •

٥١٧ — نفس المصدر : انظر أيضا الجزء الخامس •

٥١٨ — محكمة الشعب : الجزء السادس ، شهادته يوسف طلعت

ص ١٢٢٣ — ١٢٢٤ •

جمال سالم ثائرا : احنا حلينا سلسلة وسط أبوه ! ، احنا مش نحلّه هو ، مش بس هو ! (٥١٨) .

وكان جمال سالم يستفيد من اعترافات محمد خميس حميده المتوالية بالخطا ، فى تشويه صورة الاخوان أمام الجماهير ، ولهذا السبب كان يبتز منه هذه الاعترافات بالخطا لأشياء تافهة ! . فقد سأله لماذا لم يسأل عن سبب دعوته لحضور اجتماع مع عبد الناصر عند منير الدلة أثناء المفاوضات مع الانجليز — مع أن هذه مسألة شخصية لا تأثير لها فى المحاكمة . وقد أجاب محمد خميس حميدة :

— ماسألتش فيها أبدا ، وحياة الصحف ، وشرفى ماسألت ! .
جمال سالم : هل انك ماسألتش ، ، يبقى صح والا غلط؟
حميدة : غلط ! .

جمال سالم مخاطبا الجمهور : يعنى يا اخوانا يا مواطنين كل حاجة غلط فى غلط فى غلط فى غلط ! . ألف مبروك عليكم حكم الاخوان ! .

على ان استمرار محمد خميس حميدة فى التسليم اللانهائى بالخطا قد أدى به الى تحميل الجماعة مسئوليات خطيرة . فقد سأله جمال سالم عن نتائج مطالبة الاخوان للثورة بالديموقراطية ، بينما الديموقراطية مفتقدة فى نظام الاخوان ! . فرد قائلا :

— غلط وغير اسلامى ! .
جمال سالم : وتعتقد أن السكة دى توصل لفين ؟ .
محمد خميس حميدة : توصل الى اضطراب وفقنة ! .
جمال سالم (طالبا المزيد) : والى ؟ .
حميدة : فوضى !
جمال سالم : والى ؟ .
حميدة : حرب اهلية ! .
جمال سالم : والحرب الاهلية توصل البلاد الى ايه ؟ .
حميدة : دمار !
جمال سالم : والاسلام أمر بالدمار ؟ .
حميدة : لا يا أفندم . . هذا يخالف الدين الاسلامى ويخالف السياسة الاسلامية ! .

جمال سالم مستزيذا : ويخالف المبادئ الاسلامية ؟
حميدة : طبعا يخالف المبادئ الاسلامية !

بل ان محمد خميس حميدة حكم على موقف الاخوان المعارض للمعاهدة بالخطأ . فقد تعرض باشارة سريعة لخطبة حسن دوح فى جامع الروضة بعد عودة المرشد من سوريا ، فسأله جمال سالم :

— قال ايه فى الخطبة ؟

حميدة : عارض الاتفاقية على المنبر ، وتناول فى الخطبة كلام لتجريح المعاهدة وتجريح للحريات ؟

جمال سالم : بحق ؟

حميدة : لا ! ما كان بحق ! (٥١٩) .

وقد كان تنازل محمد خميس حميدة فى مسألتى الديمقراطية والمعاهدة من أسوأ تنازلاته .

على أنه اذا كان محمد خميس حميدة قد وقف هذا الموقف المتخاذل ، تحت ظروف القهر والتسلط والتعذيب — فان الهضيبي وقف موقفا شجاعا ، وكانت اجاباته جريئة ومفحمة فى كثير من الاحيان ، ولم يقدم فيها تنازلات .

فقد انكر سرية التنظيم المطلقة ، ووصفه بأنه « نظام فيه بعض السرية وبعض العلنية » ! وقال ان يوسف طلعت كان معروفا أنه رئيس النظام !

المدعى : كان معروف لمن ؟

الهضيبي : الناس كلها !

بل أنه دافع بجرأة عن تسليح النظام الخاص ! . فقد سأله المدعى كيف يتأتى تدريب الافراد فى النظام على اطلاق النار ، بدون أسلحة ؟ . فرد قائلا : — يتأتى بشيئين : اعداد الأسلحة للجماعة ، أو أن كل فرد يحاول أن يحضر السلاح بنفسه ! .

المدعى : هل ده عمل قانونى ؟

الهضيبي : لا مش قانونى . ولكن البلد مليانة أسلحة ! ، واللى يقدر يتعلم بالطريقة دى يتعلم ، واذا ضبط يبقى مرتكب جريمة احراز أسلحة! . المدعى : ازاي تسمح لنفسك بعمل مخالف للقانون ؟ .

الهضيبي فى اجابة مفحمة : فى أول الثورة ، ثلاثة من الاخوان المسلمين كانوا بيتدربوا على المتفجرات فى صحراء المعادى . فقبض عليهم البوليس . . . وبعدين الجيش نفسه (يقصد الثورة كما كانت تسمى فى ذلك الحين) قال : دول بيتقفلوا بعلم الجيش ولصلحته . فأقر المسألة ؟ .

وهكذا استند الهضيبي بمهارة الى اقرار الثورة لوجود التنظيم السرى عند قيامها ، وتشجيعها له ، حين كانت متحالفة مع الاخوان ضد الوفد والشيوعيين !

وبناء على ذلك دافع الهضيبي عن بقاء التنظيم السرى ، واعتبر وجوده امرا عاديا لا خطر منه ولا يشكل مخالفة قانونية ! . فقد سأل المدعى : — ما السبب فى وجود هذا النظام بعد قيام الثورة ؟

الهضيبي . النظام الخاص ، بالصورة التى شرحتها ، مفيش خوف منه ، مفيش ضرر منه . وقد وجد بعد الثورة لانه كان هناك انجليز فى البلد ! . ومن جهة أخرى احنا بنقول : الوطن الاسلامى : يصح نروح فى القنال ، فى اسرائيل فى أى حطة ثانية . فالترتيب الى عملناه هو لسد الفراغ ! . ولقد قلت ان ثلاثة من النظام وجدوا بعد الثورة يتدربون على المتفجرات ، وأفرج عنهم !

المدعى : ايه السبب فى وجوده بعد الثورة وبعد أن انشئت معسكرات التدريب والحرس الوطنى ؟

الهضيبي : فى نظرنا وجوده ما يضرش ! . جمال سالم مت دخلا : مخالفين بذلك القانون الذى حكمت به طيلة مدة وجودك فى القضاء ؟

الهضيبي بجراة : لا ، مش مخالفين !

وقد سأل المدعى : كيف تضمن أن النظام الخاص لا يرتكب جرائم ؟ الهضيبي : قاعد ثلاث سنين من وقت ماجيت مرشد فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ لحد أكتوبر سنة ١٩٥٤ لم يحصل أى جريمة ! المدعى : ايه مسئولية محمود عبد اللطيف عن الحادث ؟ الهضيبي : ايش عرفنى ؟

ثم أنكر الهضيبي أن اختفاه كان لتدبير الحادثة قائلا : « الحادث كان يمكن أن يدبر وأنا قاعد فى المركز العام ، فى أى وقت من الاوقات ، لو سمح لى ضميرى بهذا ! »

بل لقد حاول الهضيبي تفنيد أن مسألة يمين الطاعة الذى يحلفه الاخوان للمرشد ، تدخل فى الناحية الدكتاتورية فى تنظيم الاخوان ، بحجة أن « كل الاخوان بيحلفوا يمين الطاعة : السمع والطاعة للمرشد . وهذا مفهوم انه فى غير معصية ، لأن الاسلام لا يجيز أن يستمع انسان لآخر فى معصية ! . على أن جمال سالم حاصره فى هذه النقطة قائلا : انا لا اتكلم عن معصية . السياسة التنفيذية مش شرط أن تساوى

معصية يمكن ان تكون سياسة بناء ، ويمكن ان تكون سياسة هدم ه هل يمكن لاي جهاز او قسم لجماعة الاخوان المسلمين ان يتسوم بسياسة تنفيذية ، او ينفذ سياسة بدون موافقة المرشد ؟

الهضيبي : لا يجوز ! (٥٢٠) .

على ان قمة المواجهة بين الهضيبي وجمال سالم كانت حول حرية التعبير عن طريق المظاهرات ، وتحديد المسئولية عن الاشتباكات التي تحدث بين الجماهير وقوات الحكومة في حالة قيام هذه المظاهرات ! . فقد ابدى الهضيبي رأيه بصراحة — كما ذكرنا — بأن تعرض الحكومة للمظاهرات هو الذي يودي الى عدم استتباب الامن ، بينما اعتبر جمال سالم خروج هذه المظاهرات اخلاا بالامن . . . لقد اتخذ كل من الحليفين السابقين الموقف الذي يمليه عليه وضعه من السلطة . فقد انحازت جماعة الاخوان الى الجماهير ، بينما انحازت الثورة الى قوات الحكومة ! .

هـ - الفَضَايا الفكرية التي طرحتها المحاكمة

كان من الطبيعي بالنسبة لقضية سياسية كبيرة كهذه القضية التي تحاكم فيها جماعة الاخوان المسلمين بأسرها - أن تتفجر فيها كثير من القضايا الهامة ، التي تشغل بال المجتمع المصرى الحديث الى يومنا هذا ، مثل : الحكومة الاسلامية ، وتطبيق الشريعة الاسلامية ، وعلاقة مصر بالقضية الفلسطينية ، والديموقراطية ، ومشروعية قتل المسلم . وقد أقيمت فيها آراء هامة تشرح وجهة نظر المتهمين ، على جميع مستوياتهم التنظيمية فى النظام الخاص أو فى القيادة السياسية ، كما تشرح وجهة نظر المحكمة والدفاع . الامر الذى يستوجب تناولها بالتحليل .

وبالنسبة للقضية الاولى ، وهى الحكومة الاسلامية ، فقد ردد المتهمون أمام المحكمة أن هدفهم الاسمى هو اقامة الحكومة الاسلامية ، وقد دارت مناقشة هامة فى هذا الشأن مع هنداوى دوير ، عن كيفية اقامة هذه الحكومة . ومدى استعداد المجتمع المصرى لتقبلها ، ومدى استعداد الاخوان المسلمين انفسهم لاقامة مثل هذه الحكومة ، وما هو الشكل القانونى لهذه الحكومة . وقد اتضح من المناقشة أن الاخوان المسلمين لم يقدموا اجتهادات فكرية فى هذا الشأن ، بل ولم يعنوا انفسهم بتقديم هذه الاجتهادات . فقد سأل المدعى هنداوى دوير :

— هل الجماعة من أهدافها الحكم بالاسلام ؟

هنداوى دوير : هدفها الوحيد الحكم بالاسلام !

المدعى : ألم تضاغوا أبحاثاً عن كيفية الحكم بالاسلام ، زى الدستور والقانون .. الخ ؟

فأجاب هنداوى دوير بالنفى .

فسأله المدعى :

— الحكم ازاى يكون ؟

هنداوى دوير مستفسراً : يعنى شكل الدولة ؟

المدعى : شكل الدولة وقوانينها . هذه المسائل ألم يعمل لها أبحاث ؟

فأجاب هنداوى : اتعمل لها أبحاث ، ولكن فى شكل فردى .

ثم عاد هنداوى سريعاً فصحح اجابته منكرًا وجود هذه الابحاث ،

قائلاً :

— شكل الدولة ، وكونه يبقى جمهورى أو ملكى ، أو حكم على أى صورة من الصور المعروفة ، لا . ما اتعملش شئ فى هذا الصدد . وانما الشكل كان يتحدد فى صورة اسلامية تختلف عن الديموقراطية وعن الدكتاتورية وعن الشيوعية ! .

المدعى : يعنى ما فيش تحديد ، ولا نص مضبوط ؟ .

فأجاب هنداوى دوير بالنفى .

وقد اتضح ان السبب فى عدم عناية الاخوان المسلمين بتقديم اجتهادات فكرية بخصوص الحكومة الاسلامية وكيفية الحكم بالاسلام ، يرجع الى الاعتماد على أن « المكتبة الاسلامية مليئة » فى هذا الصدد ! .

ففى اجابة هنداوى دوير على المدعى فى هذا الشأن قال :

— ايام الاستاذ البنا ، طلبت منه ان يكتب فى هذا . فقال لى . . اذكر بالضبط انه قال لى : احنا شبعنا كتب وكتابات ، والمكتبة الاسلامية مليانة ! .

وكانت فكرة الشيخ حسن البنا فى عدم الدخول فى الميدان النظري ، هى الخوف من أن الدخول فى هذا الميدان قد « يستهلك » الاخوان فى التفاصيل الفرعية ، ويفرق وحدتهم الفكرية حول المبادئ الاساسية للاسلام . وقد كشف هنداوى دوير عن هذا التفكير بقوله :

— قلت للاستاذ البنا : احنا عاوزينك تفضى شوية (تتفرغ) وتكتب لنا ايه الى يطبقه الاخوان ! . واذكر انه قال فى مناسبة ما : ان الناس يجتمعون على مبادئ ، لا على تفاصيل . لاننا اذا دخلنا فى التفاصيل ، فسنختلف ونتفرع ، ولا ننتهى الى خير كثير . احنا ماشيين على مبادئ اسلامية ، ولو تعرضنا للتفاصيل ، فيمكن بييجى فقيه ويختلف معنا ، وجايز نستهلك فى مسائل فرعية .

لهذا السبب كان البنا يرى ان مهمة الجماعة ليست تأليف كتب ، وانما تكوين افراد ! . ففى حديث له مع هنداوى دوير فى هذا الشأن ، رواه فى الحكمة ، قال : « ان مهمتنا مش اننا نعمل كتب ، بل مهمتنا أن نعمل رجاله ! » .

وقد علق هندأوى دوير على هذا القول من جانب الشيخ حسن البنا قائلا : « معنى هذا أن مهمته أن يربى الأمة تربية اسلامية ، تنتهى بأن تطبق ما هو موجود فى المكتبة الاسلامية » ! .

وقد سأل جمال سالم :
— ما هى التربية الاسلامية ؟
فأجاب قائلا : اعداد الفرد المسلم من حيث تطبيق الواجب عليه نحو الله .

جمال سالم : ازاي ؟
هندأوى دوير : الصلاة والصوم ! . يعنى اعداد الناس وتفهيمهم أن الاسلام دين صالح فى كل مكان وزمان ، وتكوين الجماعة التى تقوم على هذه المعانى . ولما تتكون غالبية الشعب على هذا النحو ، ونيجى نطبق القرآن كما كان فى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، يبقى معقول ومقبول .

على أنه وفقا لهندأوى دوير ، لم يكن فى مخطط الاخوان وقتذاك انتقال البلاد الى الحكومة الاسلامية عن طريق اقامة حكومة اخوانية — وانما عن طريق حكومة انتقال تحت وصايتهم ، ثم بعد ذلك ينتقل الحكم اليهم تلقائيا ! .

ويرجع السبب فى ذلك — كما ذكر — الى عدم وجود برنامج للحكم الاسلامى معد سلفا يحكمون بمقتضاه . فحين سأل جمال سالم عما اذا كان لدى الجماعة « مبادئ » او خطط ونقط موضوعة علشان الحكومة (الانتقالية) تيجى تشتغل على اساسها ؟ . اجاب قائلا :
— فى الجماعة لا . مفيش ! . وانما فى المكتبة الاسلامية مخلفات الائمة الاربعة ، وهى فيها ما يفى بهذا الغرض من الناحية الدينية ! .
جمال سالم : يعنى الجماعة ما كانش عندها خطة مرسومة ؟
هندأوى دوير : لا ، ما كانش عندها . وعلشان كده هم كانوا بيؤخروا انفسهم ! .

جمال سالم : ازاي كانوا بيؤخروا انفسهم ، ويدعوا بالعملية ؟
هندأوى دوير : هم ما كانوا عاوزين ينفذوا الخطة فورا ، لانهم كانوا خايفين لينكشفوا ! .

ثم قدم هندأوى سببا آخر لتفضيل الاخوان الحكومة الانتقالية وتأخير انفسهم . فقال :

— الاخوان كانوا يبتهموا بأنهم عاوزين يصلوا للحكم • فيجوز هم عاوزين يداروا (يدروا) عن أنفسهم هذه التهمة ! •
جمال سالم معلقا : يعنى هم كانوا عاوزين يجيوا حكومة صورية تكون زى « الراجوز » ! •

وفى موضع آخر سأل جمال سالم :
— الحكومة دى حتكون تحت وصاية الاخوان طبعا ؟
هنداوى دوير : أيوه ، المفروض هذا ! •

على ان هنداوى سبق له ان قدم بسببين آخرين بمنعان — فى رايه —
الاخوان من تولى الحكم فقال :
« لا يحكم الاخوان لسببين : الاول ، أن بعض الاخوان ما يمثلوش الاسلام ومايقدروش يطبقوا الاسلام ، والسبب الثانى ، أن البلاد غير مستعدة لتقبل النظم الاسلامية ككل لا يتجزأ • ولهذا يحسن ان نسير بالتدريج • ولذلك اقول انه لم يكن فى ذهن الاخوان أن يحكموا ! •

وعلى كل حال ، فقد كانت فكرة الاخوان فى وسيلة تطبيق الشريعة الاسلامية ، تقوم على أن يتم ذلك عن طريق أن تقوم الحكومة الانتقالية بعمل دستور اسلامى ، أو على حسب تعبير هنداوى دوير ! « كان ثابت فى ذهننا أن يعلن الدستور الذى يوضع ، وتستقى مبادئه من المبادئ الاسلامية على أساس أنها مبادئ صالحة لحكم البلد » •

وقد طلب جمال سالم منه ان يضرب الامثلة ، فضرب المثل بالتشريع الجنائى والتشريع المدنى فى مصر قائلا :

— مثلا التشريع الجنائى والتشريع المدنى ! • التشريع المدنى يستقى كل مبادئه من التشريعات الفرنسية « ! (٥٢١) •

على أن الهضيبى ، وهو مستشار سابق وأكثر علما من هنداوى دوير فى الميدان القانونى ، كان له رأى مخالف فى مدى مطابقة القانون المدنى والقانون الجنائى فى مصر للشريعة الاسلامية • وهو رأى خطير ، ويضاعف

من خطورته أنه لا يصدر فقط عن علم من أعلام القانون في مصر ، وإنما عن المرشد العام للأخوان المسلمين أيضا ! •

ويقوم هذا الرأي على أساسين :

الاول ، أن القانون المدني في مصر يتفق مع الشريعة الاسلامية ، فيما عدا الربا ! •

والثاني ، أن القانون الجنائي ، ولو أنه لا يتضمن الحدود الشرعية ، إلا أنه من حق ولي الأمر إيقاف تطبيق هذه الحدود ! •

وقد حدثت مناقشة مثيرة حول هذه القضية حين أراد الدفاع عن محمود عبد اللطيف التعريض بحسن الهضيبي على أساس أنه قبل ، وهو مستشار قضائي ، الحكم بغير الشريعة الاسلامية ! • فسأله قائلا :

— كم سنة ، على وجه التحديد ، اشتغل الاستاذ الهضيبي في القضاء قاضيا أو مستشارا في القضاء بوجه عام ؟ •
الهضيبي : أنا تخرجت سنة ١٩١٥ ، وبقيت في المحاماة لمايو ١٩٢٤ ، وعينت قاضيا في مايو ١٩٢٤ •

الدفاع : ومنذ ذلك التاريخ ، أي قانون كنت تطبقه خلال هذه المدة ؟ •
الهضيبي : القانون المدني والقانون الجنائي •
الدفاع : المطبقين في الدولة ؟ •
الهضيبي : أيوه ! •
الدفاع : بطبيعة الحال ، اقسمت على تطبيقهما ؟ •
الهضيبي : طبعاً ! •
الدفاع : هل كنت طوال هذه المدة راضى الضمير عن هذين القانونين ؟ •
الهضيبي ، وقد فوجيء : ضميري أنا ؟ •
الدفاع : آه ! •
الهضيبي : فيها بيان !
جمال سالم : البيان ده يأخذ كم دقيقة يعني ؟ •
الهضيبي : على كيفك ! •
الدفاع : إذا كان مش طويل ، وتحتمله الجلسة ، اتفضل قوله •
الهضيبي : لا أبداً مش طويل • أنا أجد ، مثلاً ، أن القانون المدني متفق مع الشريعة في كثير من المسائل ، أو في كل المسائل ! • يعني تقدز ترجع

القانون المدنى الى اصول شرعية — فيما عدا مسألة الربا • فانا ، بنيتى ، كنت احكم فى مسائل على اعتبار أنها متفقة مع الشريعة فى القانون المدنى •
الدفاع : وفى هذه الفرعية ، وهى الربا : هل كنت تقضى بها أم لا ؟ •
الهضيبى : فى أكثر الاحيان كنت أخلى الناس تتنازل عنهما • ولما مايرضوش يتنازلوا عنها ، أحكم بها ! •
الدفاع : مخالفنا الشريعة ؟ •
الهضيبى : مخالفنا الشريعة ! •
الدفاع : لانك أقسمت على ذلك ؟ •
الهضيبى : أيوه ! •

الدفاع : وفى القانون الجنائى ؟ •
الهضيبى : القانون الجنائى كله تعاذير ! ، كله تعاذير وليس فيه من الحدود الشرعية شئ • ولكن الحدود الشرعية متى أوقفها ولى الامر ، علينا الطاعة ، ونطبق القواعد المعمول بها : التعاذير ! •
الدفاع : هل يملك هذا ؟ (ولى الامر) •
الهضيبى : يملك هذا ! •
الدفاع : هل أفهم من ذلك انك طوال خدمتك الجنائية طبقت ما لم تقض به الشريعة فى ظل هذا التفسير ، وارتاح ضميرك لهذا ؟ •
الهضيبى : لا مش كده ، ما حصلش كده !
الدفاع : امال حصل ايه ؟ • انت طبقت التعاذير ، والتعاذير مش هى اللى وردت فى الشريعة ! •
الهضيبى : لا • كل العقوبات التى نص عليها فى القرآن والسنة ، سبعة • كلها سبع عقوبات من أولها لآخرها • وأما الباقى ، فأغلاط بترتكب كثير ، وفيها جرائم بترتكب (بترتكب !) عليها • فلولى الامر أن يعذر عليها • وده عمل صح داخل فى حدود اختصاصه • فانا قلت لحضرتك ان ولى الامر أوقف الحدود لعله فى نفسه لا أعرفها ، وهذا من حقه • فيبقى الباقى كله تعاذير مسموح بها شرعا •

الدفاع : معنى هذا انك طوال مدة خدمتك الجنائية كنت راضيا عن نفسك • مستريح الضمير ؟ •
الهضيبى : أيوه ! (٥٢٢) •

وقد اثبت اثناء المحاكمة المسألة القومية ، وحدودها في ذهن الاخوان : هل يشعرون بالانتماء الى مصر ، أم الى الوطن العربي ، أم الى الوطن الاسلامي ؟ • ومنها يتضح أن حدود كلمة الوطن في فكر الاخوان المسلمين تنصب على الوطن الاسلامي كله ، ولم ترد كلمة الوطن العربي على لسانهم • وتعكس هذه المناقشة موقف الفكر المصري من الفكرة القومية في ذلك الحين • وكان الدفاع قد اثار هذه القضية حين تحدث ابراهيم الطيب عن أغراض الجهاز السري في تحرير البلاد الاسلامية المستعمرة ، فقد حاول الدفاع عن محمود عبد اللطيف أن يشكك في ولاء الاخوان ووطنيتهم ، فتساءل قائلاً :

— هل من مصلحة مصر — كمواطن — أن تحارب في كل ميادين الارض : في الجزائر ، وتونس ، ومراكش ، واندونيسيا ؟

فرد ابراهيم الطيب قائلاً :

— لاشك أنه من واجبها !

الدفاع : هل ترى من الممكن ، أو من ناحية المنطق ! ، أن تحرر مصر بقاع الارض من مستعمراتها ، قبل أن تحرر نفسها ؟

ابراهيم الطيب : مع وجود القوات الانجليزية ، اشترك الاخوان في فلسطين • وهي غير مصرية !

الدفاع : وعلى هذا النحو تحاربوا في تونس والجزائر ، وترجعوا بنفس النتيجة ! •

ابراهيم الطيب متسائلاً : ماهي نفس النتيجة ؟

الدفاع : أنا اسألك عنها !

ابراهيم الطيب : الذي أعلمه أن الاخوان يجب أن يقوموا بالواجب الذي عليهم ، لا أكثر •

الدفاع : هل من الدين ، أو من الوطنية ، أن يتطوع صاحب القوة للدفاع عن الغير ، بينما هو في حاجة الى الدفاع عن نفسه ؟

ابراهيم الطيب : يحدث هذا في كثير من الحالات !

الدفاع : ألم تسمع الحديث الذي يقول : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ؟ »

ابراهيم الطيب : الاخوان اشتركوا في فلسطين ! •

الدفاع : كان هذا دفاعاً عن مصر ، لان اسرائيل تطمع فيها ، فيبقى هذا

دفاع عن مصر ! (٥٢٣) •

٥٢٣ — محكمة الشعب : الجزء الثالث ، شهادة ابراهيم الطيب

ص ٥٢١ — ٥٢٧ •

(م — ٢٠ — الاخوان المسلمون — والتنظيم السري)

والمذهل فى هذه المناقشة المثيرة ، المنطلقان القوميان اللذان ينطلق منهما الاخوان المسلمون والدفاع عن محمود عبد اللطيف ، فى فهم قضائية حرب فلسطين . فالاخوان ينطلقون من منطلق اسلامى بحث باعتبارها جزءا من العالم الاسلامى ، بينما ينطلق الدفاع من منطلق مصرى بحث ، على اعتبار أن دفاع مصر عن فلسطين انما كان دفاعا عن مصر ، لان اسرائيل تطمع فى مصر ذاتها !

لذلك نرى أن هذه المناقشة تهم الحوار الحاد الدائر الآن فى مصر بين الذين يرون أن مصر انما كانت تحارب وتضحي من أجل فلسطين ، وبين الذين يرون أن مصر انما كانت تحارب دفاعا عن نفسها !
فالملاحظة الجديرة بالذكر ، أن الدفاع لم يكن يدين بفكر قومى عربى ، كما أنه لم يكن يدين بفكر اسلامى فى فهم المسألة القومية ! — وانما كان يدين بالولاء للقومية المصرية وحدها . ومن هنا بالذات تكمن أهمية رؤيته لحرب مصر فى فلسطين !

ذلك أنه اذا كان الفكر القومى المصرى وقتذاك والفكر القومى العربى فى مصر حاليا ، فضلا عن الفكر القومى الاسلامى ممثلا فى جماعة الاخوان المسلمين ، قد اتفق على أن دفاع مصر عن فلسطين ، انما هو دفاع عن مصر ذاتها — فان الرأى الذى يقول أن مصر كانت تحارب من أجل فلسطين فقط ، يكون منقطع الصلة بأى فكر قومى أصيل فى مصر !

على كل حال فقد كان من الطبيعى أن تقود هذه المناقشة الى حوار آخر حول العلاقة بين السياسة الاسلامية والسياسة الوطنية ! . فقد وصف ابراهيم الطيب جماعة الاخوان المسلمين بأنها « تعمل للاسلام عامة » . فسأله الدفاع :

— أى لا صلة لها بالسياسة الوطنية ؟
ابراهيم الطيب مكررا : السياسة الاسلامية ! .
وهنا سأله جمال سالم : ما هى السياسة الاسلامية ؟
فأجاب ابراهيم الطيب : هى تحرير جميع البلدان الاسلامية من المستعمر .

جمال سالم : وما هى السياسة الوطنية ؟
ابراهيم الطيب : نفس السياسة ! .
جمال سالم : اذن ليه تنفى أن للاخوان صلة بالسياسة الوطنية ؟
ابراهيم الطيب : السياسة الوطنية جزء من السياسة الاسلامية .

جمال سالم : اذن السياسة تختلف فى كل دولة حسب طابعها الداخلى ؟
ابراهيم الطيب : نعم ؟
جمال سالم ساخرا : علمنا مبادئ جديدة يا سسقراط ! • ياريتة كان
عايش علشان يلطم على المنطق الذى وصل اليه ! • (٥٢٤) •

وفيما يبدو أن هذه القضية كانت تستهوى الدفاع ، الذى كان المفهوم
القومى فى نظره مفهوما مصريا بحتا ، فحين قال الهضيبى أنه يرى أن الارهاب
« ضار بالجماعة ، وضار بالاسلام ، وضار بمصر » — أراد الدفاع أن يعرف
ترتيب هذه المصالح فى فكر الاخوان ، وسأل الهضيبى أن يرتبها • فأجاب
الهضيبى :

— أولا الاسلام •

فسأله الدفاع : ثانيا الوطن ؟ •

فأجابه الهضيبى : الوطن يدخل فى نطاق الاسلام • (٥٢٥) •

وقد دارت مناقشات طويلة حول مشروعية قتل المسلم • ومن الغريب ذلك
الاجماع من أعضاء التنظيم السرى ، فضلا عن أعضاء القيادة السياسية
للاخوان ، على تحريم القتل السياسى • والاكثر اثارة للدهشة أن يكون على
رأس هؤلاء هنداوى دوير الذى أعطى الامر التنفيذى لمحمود عبد اللطيف
باغتيال عبد الناصر ! •

فقد سأل المدعى هنداوى دوير :

— هل هناك قتل اسلامى وقتل غير اسلامى ؟ •

هنداوى دوير : الاسلام حدد خمس حالات ، على سبيل الحصر ، للقتل ،
ولا يجوز قتل المسلم الا فى حدودها • وليس منها طبعاً فكرة الاغتيال
السياسى ، باعتبار أن القتل السياسى قتل عمد ، وفاعله يدخل النار !

واذا كان الامر كذلك ، فلماذا أمر هنداوى دوير محمود عبد اللطيف
باغتيال عبد الناصر ؟ •

يجيب على ذلك بقوله :

— أصبح القتل من تقاليد النظام السرى من أيام الاستاذ حسن البنا
وقتل النقراشى والخازندار — أى أنها أصبحت مسألة مفترضة ! •

٥٢٤ — نفس المصدر ص ٥٢٦ — ٥٢٧ •

٥٢٥ — محكمة الشعب : الجزء الرابع شهادة حسن الهضيبى

ص ٨١٧ — ٨١٩ •

وقد عاد المدعى فى موضع آخر ليسال هنداوى :
— ايه رايت فى الاسلوب الذى اتبع فى القتل ؟ . وهل هو يتفق مع
اسس وأحكام الاسلام ؟ .
وقد رد هنداوى مؤكدا :

— هذا الأسلوب ، من حيث شرعية العمل فى الاسلام ، محرم ، ومحرم
على الاطلاق ! . أما كيف وافقت عليه ؟ ، زى ما قلت لحضراتكم ، انه كان من
تقاليد الجماعة فى أيام الاستاذ البنا القيام بمثل هذا العمل . وعلى هذا
الاساس أصبحت هذه التقاليد مستقرة . وانما من الناحية الاسلامية لا يجوز
القتل بهذه الصورة . وده اللى خلاى اهتريت ، وده خلاى سلمت للحكومة
بكل الحاجات اللى عندى ، علشان أوقف التيار الجارف للارهاب ! . (٥٢٦) .

وقد اعتبر المرشد حسن الهضيبى ما ارتكبه التنظيم السرى فى سنوات
١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ « جرائم » . وعندما سئل عن رأيه فيما أقدم عليه
محمود عبد اللطيف من محاولة اغتيال عبد الناصر ، أجاب قائلا :
— أنا ما أعرفش الا انه اذا قال لى أى واحد أقتل شخصا ، فلايجوز ان
أقتل ، لان هذه معصية .

وقد أدان ابراهيم طلعت قتل الخازندار بك ، واعتبر ان هذا القتل يؤثر
على رسالة القضاء . فقد ساله الدفاع :
— هل تعتقد أن مقتل الخازندار — الشهيد بحق — من شأنه أن يعرض
رسالة القضاء ، وهى رسالة مقدسة ، للمؤثرات ، أم لا ؟
فأجاب ابراهيم الطيب : لاشك فى هذا ، وأنا مقتنع بهذا ! (٥٢٧) .

كذلك يتضح من المناقشات التى دارت فى المحاكمة مع أعضاء الجهاز
السرى ، أن فكرة مشروعية قتل المسلم قد نوقشت بين الافراد ، خصوصا بعد
مقتل المهندس سيد فايز لخروجه على فريق عيد الرحمن السندى — لاصديد
مشروعية قتل الخارج على الجماعة . وقد قاد هذا الى تحديد صفة جماعة
الاخوان المسلمين :

هل هى جماعة للارشاد ، أم هى جماعة المؤمنين ؟ .

٥٢٦ — محكمة الشعب : الجزء الاول ، شهادة هنداوى دوير

ص ٦٦ — ٦٩ .

٥٢٧ — محكمة الشعب : الجزء الرابع ، شهادة حسن الهضيبى

ص ٧٨٨ — ٧٩١ .

ويقول محمود الحواتكى انه ناقش هذه المسألة مع ابراهيمسم الطيب قبل دخوله النظام :

« فى هذه الجلسة تعرضنا لمسائل من شأنها الاتفاق على أمور رئيسية تسمح لى بالاشتراك فى هذا النظام • منها ، مثلا ، ان جماعة الاخوان ليست زى « جماعة المؤمنين » فطبيعى فيه فرق كبير بين الاثنتين ، لانه لو كانت جماعة الاخوان زى جماعة المؤمنين ، يبقى الامر بتاعها ملزم • أما اذا كانت جماعة الاخوان كجماعة الارشاد ، فلا يكون الامر ملزما • فالخارج على جماعة المؤمنين يقتل » أما الخارج على جماعة الاخوان المسلمين فلا يقتل ا •

جمال سالم : قلها تانى ا •

محمود الحواتكى : كل من يخرج على جماعة المؤمنين جزاؤه القتل فى الاسلام • وجماعة الاخوان ليست جماعة مؤمنين بل جماعة كجماعة الارشاد وبالتالي فالخارج عليها لا يقتل • وهذا التفكير ماكانش واضح لدى النظام القديم ا •

ومع ذلك فمن الغريب انه بعد كل هذا التاكيد بعدم مشروعية قتل المسلم لغرض سياسى • قتل الشيخ الذهبى بعد ربع قرن من هذه الأحداث على ايدى « جماعة المسلمين » التى هرفت باسم « جماعة التكفير والهجرة » • ولكن عثمان بن عفان قتل من قبل على ايدى مسلمين أيضا ! اذن فالقتل السياسى يتم باسم الدين على مدى أربعة عشر قرنا • فكم من الجسرائم ترتكب باسم الدين ! (٥٢٨) •

الفصل الرابع عشر

الاخوان المسلمون وحركة ١٩٦٥

في السنوات التالية ، أخذ يتكشف تحت القشرة الدكتاتورية للنظام الناصري جوهر ثوري مستعر ، اتخذ شكل صدام مروع مع الاستعمار والامبريالية ، وكسر لاحتكار السلاح ، ومقاومة باسلة للحلاف ، وتأمين قناة السويس . وبرزت الحركة التحريرية للقومية العربية على نحو لم يشهده تاريخ المنطقة من قبل ، كما برزت حركة عدم الانحياز . واستدار النظام الى الداخل لضرب الاستغلال بقرارات التأمين . والانطلاق قدما في ميدان التصنيع والبناء .

ومع هذا التحول الثوري العظيم ، تغيرت مشاعر ومواقف القوى الديمقراطية والتقدمية تجاه عبد الناصر ، وحظى بتأييد هائل اعاد الى الازهان تأييد الجماهير لسعد زغلول ومصطفى النحاس ، وتعدى هذا التأييد الى الجماهير العربية على طول وعرض المساحة العربية .

ومع اطمئنان عبد الناصر الى صلابة الجبهة الداخلية ، أخذ يفرج تدريجيا عن الاخوان المعتقلين . ففي منتصف ١٩٥٦ أفرج عن اعداد من المعتقلين الذين تم يحكم عليهم . وفي عام ١٩٦٠ بدأ بعض المحكوم عليهم بالسجن يخرجون بعد قضاء مدة العقوبة ، وقد تكونت من بعضهم فيما بعد « مجموعات الخمسات » ، أي الذين قضوا في السجن خمس سنوات . ثم حدثت إفراجات أخرى في سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٦٤ حين خرج جميع المحكوم عليهم ، حتى هؤلاء الذين لم يكونوا قد أتموا بعد مدة العقوبة . وكان قد أفرج من قبل عن المرشد حسن الهضيبي وصدر له عفو صحي ، وفي مايو ١٩٦٤ أفرج عن سيد قطب بعفو صحي أيضا . ثم وضع قانون خصاص للموظفين من الاخوان الذي فصلوا ، للعودة الى وظائفهم .

وقد خرج الاخوان المسلمون من كهوف السجن عاجزين تماما عن استيعاب التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت أثناء محنتهم ، أو فهم التحول الذي طرا على المستوى الوطنية والديموقراطية من موقف المعارضة والمقاومة للثورة في أزمة فبراير — مارس ١٩٥٤ الى موقف التأييد والمساندة في عام ١٩٦٤ . وفي الوقت نفسه لم يستطيعوا ادراك مغزى التغيير الاجتماعي الكبير الذي وقع أثناء وجودهم في السجن متمثلا في تحرير جماهير غفيرة من الفلاحين والعمال بقوانين اصلاح الزراعي والتأمين — وانما خرجوا تملأهم فكرة واحدة هي « الانتقام لما جرى للجماة سنة ١٩٥٤ » .

في تلك الاثناء ، كانت المعاملة غير الانسانية لاسر المعتقلين من الاخوان ، الذين فصلوا من وظائفهم وتركوا عائلاتهم دون معين ، قد

أوجدت بذور تنظيم جديد اتخذ مظهرًا اجتماعيًا بحثًا ينحصر في جمـع التبرعات لهذه الأسر . كما أن المحنة بطبيعتها وظروفها قد أوجدت تكتلاً طبيعياً في مجتمع الإخوان المسلمين ، انعزل بالضرورة عن المجتمعات الأخرى ، التي وقفت موقف التجاهل من الإخوان تحت تأثير الخوف والرغبة من أجهزة عبد الناصر البوليسية . وكان هذا التكتل الإخواني هو التربة الخصبة التي القيت فيها بذور أيديولوجية إسلامية جديدة وضعها مفكر الإخوان الكبير سيد قطب .

وكان هذا التكتل الإخواني قد أخذ منذ عام ١٩٥٧ يدخل في طور جديد ، حين تقابلت زينب الغزالي مع عبد الفتاح اسماعيل في مكة ، وتحديثاً معاً في وجوب « تنظيم صفوف الجماعة وإعادة نشاطها » ! . وتم الاتفاق على استئذان الهضيبي في ذلك عند عودتهما إلى مصر . وارتبطا معاً « ببيعة أمام الله على أن نجاهد في سبيله ، لا نتقاعس حتى نجتمع صفوف الإخوان ، ونفصل بيننا وبين الذين لا يرغبون في العمل أياً كان وضعهم ومقامهم » .

وفي مصر تعددت لقاءات زينب الغزالي بعبد الفتاح اسماعيل ، وأسفرت « دراساتها الفقهية » حول قرار الحل ، على أنه قرار باطل . كما أسفرت عن أن عبد الناصر ليس له أي ولاء ، ولا يجب له طاعة على المسلمين ، حيث أنه يحارب الإسلام ، ولا يحكم بكتاب الله ! . ووضعت خطة عمل « تستهدف تجميع كل من يريد العمل للإسلام » لينضم اليهما . وقد حصلت هذه الخطة على مباركة الهضيبي !

وقد قامت خطة العمل التي أعدها عبد الفتاح اسماعيل وزينب الغزالي على أن يقوم عبد الفتاح اسماعيل « بعملية استكشاف على امتداد مصر كلها ، على مستوى المحافظة والمركز والقرية » ، لمعرفة « من يرغب في العمل من المسلمين ، ومن يصلح للعمل معهما ، مبتدئين بالإخوان المسلمين لجعلهم النواة الأولى لهذا التجمع » . وكان عبد الفتاح اسماعيل يعد تقارير عن كل منطقة يقوم بدراستها مع زينب الغزالي ، وتعرض نتائجها على الهضيبي ، الذي كان « تارة يقر ما يعرض عليه ، وتارة يعطى بعض التوجيهات » (٥٢٩) .

وكما هي العادة في التجارب السابقة ، كان لابد من التربية الروحية توطئة للانتقال الى الخطوة التالية وهي الجهاد . وكانت هذه التربية تعتمد « فكريا » على كتابات البنا ومفكرى الاخوان فضلا عن مصادر اسلامية قديمة . ولكن في سنة ١٩٦٢ ، حدث انقلاب خطير في فكر الجماعة بظهور ايدولوجية اسلامية جديدة متكاملة ممثلة في كتاب سيد قطب : « معالم في الطريق » .

قامت ايدولوجية سيد قطب على الاسس الآتية باختصار شديد :

- ١ - ان العالم المعاصر يعيش في جاهلية ، لا تخفب منها شيئا هذه التيسيرات المادية الهائلة ، وهذا الابداع المادى الفائق .
- ٢ - هذه الجاهلية تقوم على اساس الاعتداء على سلطان الله في الارض ، وعلى اخص خصائص الالهية ، وهي الحاكمية . انها تسند الحاكمية الى البشر ، فتجعل بعضهم لبعض اربابا ، لا في الصورة البدائية الساذجة التي عرفتها الجاهلية الاولى ، ولكن في صورة ادعاء حق وضع التصورات والقيم والشرائع والقوانين والانظمة والاوزاع ، بمعزل عن منهج الله للحياة ، وفيما لم يأذن به الله .
- ٣ - ترتب على هذه الجاهلية - اى هذا الاعتداء على سلطان الله - اعتداء على عباده . فما مهانة الانسان عامة في النظم الجوسياسية (الشيوعية والفاشية) ، وما ظلم الافراد والشعوب بسيطرة رأس المال والاستعمار في النظم الرأسمالية - الا من آثار الاعتداء على سلطان الله ، وانكار الكرامة التي قررها الله للانسان .
- ٤ - ان المنهج الاسلامي يتفرد عن كافة النظم بأن فيه وحده يتحرر الناس من عبادة بعضهم لبعض بعبادة الله وحده ، والتلقى من الله وحده ، والخضوع لله وحده . وهذا هو الشيء الجديد كل الجدة الذي نملكه ولا تعرفه البشرية ، ولا تملك هي ان تنتجه .

- ٥ - ان هذا الجديد لابد ان يتمثل في واقع عملي ، لابد ان تعيش به امة ، امة تقرر عقيدة لا اله الا الله ، وان الحاكمية ليست الا لله ، وترفض ان تقر بالحاكمية لاحد من دون الله ، وترفض شرعية اى وضع لا يقوم على هذه القاعدة . والامة الاسلامية بهذه المواصفات قد انقطع وجودها منذ انقطاع الحكم بشريعة الله من فوق ظهر الارض جميعا . ولا بد من اعادة هذه الامة لكي يؤدى الاسلام دوره المرتقب في قيادة البشرية مرة اخرى .
- ٦ - يترتب على هذا الكلام ، « اعادة انشاء هذا الدين في نفوس الناس » ، حتى لو كانوا يدعون انفسهم مسلمين ، وتشهد لهم شهادات الميلاد بانهم « مسلمون » . فهؤلاء يجب ان يعلموا ان الاسلام هو اقرار

معبدة لا اله الا الله بمدلولها الحقيقي وهى رد الحاكمية لله فى امرهم كله ،
وطرد المعتدين على سلطان الله بادعاء هذا الحق لانفسهم .

٧ — لكى يبدأ هذا « البحث الاسلامى » لابد من طبيعة . طبيعة تعزم
هذه العزمة ، وتبضى فى الطريق ، تبضى فى خضم الجاهلية الضاربة الاطناب
فى ارجاء الارض جميعا . تبضى وهى تزاوّل نوعا من العزلة من جانب ،
ونوعا من الاتصال من جانب آخر بالجاهلية المحيطة . ولابد لهذه الطبيعة
التي تعزم هذه العزمة من أن تعرف طبيعة دورها ، وحقيقة وظيفتها ، وهدف
غايتها ، ونقطة البدء فى الرحلة الطويلة ، ومن أن تعرف طبيعة موقفيها
من الجاهلية الضاربة الاطناب فى الارض جميعا .

٨ — قد ينضم المجتمع الجاهلى القديم بكامله الى المجتمع الاسلامى
الجديد ، وقد لا ينضم . كما أنه قد يهادن المجتمع الاسلامى الجديد او
يحاربه ، وان كانت السنة قد جرت بان يشن المجتمع الجاهلى حربا لا هوادة
فيها ، سواء على طلائع هذا المجتمع فى مرحلة نشوئه ، وهو افراد او
مجموعات ، او على هذا المجتمع نفسه بعد قيامه فعلا — وهو ما حدث
فى تاريخ الدعوة الاسلامية منذ نوح عليه السلام الى محمد عليه الصلاة
والسلام بدون استثناء .

وطبيعى ان المجتمع المسلم الجديد لا ينشأ ، ولا يتقرر وجوده الا اذا
بلغ درجة من القوة يواجه بها ضغط المجتمع الجاهلى القديم ، قوة
الاعتقاد والتصور ، وقوة الخلق والبناء النفسى ، وقوة التنظيم والبناء
الجماعى ، وسائر أنواع القوة التى يواجه بها ضغط المجتمع الجاهلى
ويتغلب عليه ، او على الاقل يصمد له .

بهذا الكتاب ، لم يعد المجتمع الاسلامى المحيط بالاخوان المسلمين
مجتمعا مسلما ، وانما أصبح مجتمعا جاهليا ، وهذا هو أساس فكرة
التكفير . وسيد قطب فى ذلك صريح كل الصراحة فيقول :

« يدخل فى اطار المجتمع الجاهلى تلك المجتمعات التى تزعم لنفسها
انها مسلمة . هذه المجتمعات تدخل فى هذا الاطار لا لانها تعتقد بالوهمية أحد
غير الله ، ولا لانها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله أيضا ، ولكنها تدخل فى
هذا الاطار لانها لا تدبّن بالعبودية لله وحده فى نظام حياتها ، فهى — وإن لم
تعتقد بالوهمية أحد الا الله ، تعطى اخص خصائص الالوهية لغير الله ،
فتدبّن بحاكمية غير الله ، فتتلقى من هذه الحاكمية نظامها ، وشرائعها وقيمها ،
وموارينها ، وعاداتها وتقاليدها ، وكل مقومات حياتها تقريبا . والله سبحانه

يقول عن الحاكمين : « ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون » (٥٣٠) .

على كل حال ، اذا كانت هذه هي ايدولوجية سيد قطب ، وهي تقوم على التربية الطويلة والتحول البطيء للمجتمع الجاهلى الى مجتمع اسلامى ، فكيف تورط في حركة ١٩٦٥ ؟ . لقد روى بنفسه هذه القصة في سرد أمين اثناء التحقيق معه في هذه القضية ، يذكر انه بعد الافراج عنه بعفو صحى في مايو ١٩٦٤ ، اتصل به عبد الفتاح اسماعيل وعرفه بمجموعة من الشباب هم : على عشاوى ، وأحمد عبد المجيد ، ومجدي عبد العزيز ، وصبرى هرفة ، وعرف منهم بعد لقاءات عديدة أن وراءهم عددا آخر من الاخوان المسلمين ، وأن لهم تنظيما سريا يرجع الى عدة سنوات سابقة ، وأن هذا التنظيم كان قائما على أساس انه تنظيم فدائى للانتقام مما جرى للجماعة في سنة ١٩٥٤ ، أى لجماعة الاخوان المسلمين . ولكنهم بعد أن قرأوا كتاباتى وسمعوا بما سمعوا في هذه اللقاءات ، يدركون الآن أن عملية الانتقام عملية نافهسة بالنسبة لمستقبل الاسلام ، وأن اقامة النظام الاسلامى تستدعى جهودا طويلة في التربية والاعداد ، وانها لا تجيء عن طريق احداث انقلاب في القمة ، وانهم أصبحوا مقتنعين بذلك ، ولكنهم أمام تنظيم قائم بالفعل ، وكان قائما على عقلية أخرى غير هذه العقلية ، وهم لا يملكون الآن حل هذا التنظيم واعادة بنائه على الاسس التى نهوها من حديثهم معى ، غير أنهم يمكنهم تحويل عقلية هذا التنظيم عن طريقهم هم اذا انا بذلت معهم جهدا في اعدادهم وتربيتهم ليقوموا بتربية الآخرين من ورائهم .

« في هذا الوقت » — كما يقول — « طلبوا منى قيادتهم في الناحية الفكرية فقط ، على أساس أنهم هم الخمسة متولون قيادة التنظيم الفعلية ، وسيولون هم تحويل أفكار من وراءهم . وفعلًا صارت المقابلات منتظمة في فترات تتراوح بين اسبوع وثلاثة اسابيع . وكنا نحدد في نهاية كل مقابلة ميعاد المقابلة التالية . وفي حوالى ديسمبر سنة ١٩٦٤ او يناير ١٩٦٥ بدأوا يكشفون لى عن طبيعة هذا التنظيم ، وفهمت أنه تكون من عدة تنظيمات قام بها هؤلاء الافراد كل على حدة في اول الامر ، ثم تلاقوا في اثناء تحركهم ، واستوثق بعضهم من بعض ، فتم تكوين التنظيم برؤسائه الخمسة » .

ثم يذكر سيد قطب انه في احصدي المرات علم من على عشاوى انه حين كان بالسعودية سنة ١٩٦٢ او ١٩٦٣ طلب من أحد الاخوان هناك مجموعة قطع اسلحة ، وكتب له بها كسفا ، وانه فوجيء بخبر من هذا الاخ بان هذه الاسلحة اعدت ، وانها ستصل عن طريق السودان . وقد ذكره سيد قطب بما اتفقا عليه من أن البرنامج قائم على اساس « التربية الطويلة المدى » ، فرد عليه انه لا يزال مقتنعا ، ولكن الاسلحة التي أرسلت لابد من استلامها لان تركها يكشف التنظيم . وبعد مناقشات تقرر استلام الاسلحة ، وكلف على عشاوى بهذه المهمة وتخزينها .

ويقول سيد قطب انه في تلك الاثناء نوقشت في عدة جلسات الاجابة على سؤالهم المتكرر التالي : ماذا نصنع اذا كنا في اثناء سيرنا السلمى الذى اتفقنا عليه ، انكشف هذا التنظيم ، واخذنا لنعذب كما حدث سنة ١٩٥٤ ؟ « ويقول ان اجاباته في البداية كانت غير حاسمة ، ولكنه لاحظ من اتجاههم انهم اميل الى رد الاعتداء وعدم الوقوع مرة أخرى في صورة سنة ١٩٥٤ ، « وقد انتهيت لرأى قلته لهم وهو انه في حالة وقوع التنظيم فقط ، يرد الاعتداء » .

في ذلك الحين كان هناك احساس عام داخل الجماعة بقرب اعتقالات للاخوان منشؤه عدة مظاهر ، اولها ، الجدل العنيف حول كتاب « معالم على الطريق » بين مجموعات الاخوان الخارجة من سجن القناطر ، مما كان من شأنه كشف التنظيمات المختلفة داخل جماعة الاخوان للحكومة . ثانيا ، بعض الاشاعات التى كانت تروج عن أن الشيوعيين يصعد تدبير مؤامرات يريدون نسبتها الى الاخوان ! . ثالثا ، تهور بعض الشبان على نحو كشف حركتهم للحكومة . ويقول سيد قطب انه تلقى تحذيرا من منير الدلة وفريد عبدالخالق عن « وجود شبان متهورين راكبين رأسهم ليتحركوا تحركات خطرته » ، وأن هناك خوفا ان تتسبب هذه الحركات في كارثة عامة للاخوان . كما عرف من عبد الرازق هويدى أن السلطات على علم بهذه التحركات . على انه لم يكشف صلاته بهؤلاء الشبان « لاني ما أحبش أن هذه الصلة تنكشف حتى ولو لاعضاء جماعة الاخوان القدامى ، وأنا عارف أن الاستاذ فريد من الفريق الذى أثر عدم الحركة ، وكان من رأيه أن خير تنظيم الا يكون هناك تنظيم » . وفي أواخر مايو كرر منير دلة تحذيره ، وأضاف ان تحركات هؤلاء الشبان مكشوفة ، وانهم في مكتب المشير يفكرون في ضربهم .

كل هذه العوامل ، وتوقع حركة اعتقالات — دفعت الجماعة الى مناقشة كيفية رد الاعتداء بعد أن قررت أخذ مبدأ الرد . ويقول سيد قطب انه في

مناقشة هذه المسألة جاء أحمد عبد المجيد بكشف اقتراحات لاغتيالات وتدمير منشآت « وبدأ يقرأ الأشخاص المقترح اغتيالهم فقال : رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ورئيس المخابرات (مش فاكسر المخابرات العامة او العسكرية) ورئيس المباحث العامة ، ومدير مكتب المشير : شمس بدران . ولما وصل الى هذا القدر من الكشف ، أشربت بأن دول كفاية ، وده يعتبر نجاح عظيم . ثم أخذ أحمد عبد المجيد في قائمة المنشآت فقال : محطتى كهرباء القاهرة ، وكبارى القاهرة . واذكر تعليقا من واحد من المجموعة مش فاكسه ، وجايز يكون على عشاوى قال ان ده يعمل تعطيل لحركة تعقب الاخوان ، ويحدث ارتباك فى الاذاعة وفى تنقلات القوات التى تريد القبض على الاخوان . فأضفت أنا : قناطر محمد على ، اذا كان المقصود هو أحداث الارتباك . ثم سألت : فماذا عندكم من وسائل التنفيذ ؟ » وفهمت انه فى الوقت الحالى ليس لديهم إمكانيات للتنفيذ ، وكذلك عن عمليات التدمير ليس لديهم المتفجرات اللازمة ، وانهم بصدد اجراء تجارب لم تتم لعمل متفجرات محلية من صنع ايديهم ، وقالوا ان مجموعة عندهم هى اللى بتجرى هذه التجارب . واللى اتكلم عن كدة مجدى وانا اعرف انه فى كلية العلوم . وسألتهم عن رجال الصف الاول ، وكنت اعنى الذين تمت تربيتهم ليتدربوا ، فتكلموا مع بعض وحصروا العدد فى ٧٠ شخصا . فاستنتجت من هذا ان التنظيم يكون اذن بين ٢٠٠ أو ٣٠٠ فرد . واتفقنا ان هؤلاء السبعين هم الذين — يبدأ تدريبهم للقيام بهذه العمليات . وكان هذا الكلام فى مايو ١٩٦٥ .

على ان حركة الاعتقالات بدأت . ففى اواخر يوليو ١٩٦٥ اعتقل محمد قطب ، وقدم سيد قطب احتجاجا على ذلك ، واصبح التنظيم امسام مهمة التنفيذ بالرد على الحكومة ، واصبح الامر متوقفا على امر يصدر من سيد قطب . ويقول انه بدأ يتخرج ، لمعرفته بعدم وجود الامكانيات وضعف الاستعداد ، وعدم جدوى اية عمليات مضادة للاعتداء (كان يسمى الاعتقالات اعتداء ، « مخالفة مايجرى فيه لاي قانون معروف ! ») . لذلك ارسل فى يوم ٤ اغسطس رسالة لزينب الغزالى بأن « تقسول للاولاد انهم يلغوا كل العمليات بما فيها عملية السودان » . وقد وصله رد من زينب الغزالى على لسان على عشاوى يسأل : هل هذه التعليمات نهائية حتى فى حالة ما اذا وقعنا ؟ . وعندئذ — كما يقول سيد قطب : « اهتز شعورى مرة اخرى امام صور التعذيب والتقتيل الذى لاقاه الاخوان سنة ١٩٥٤ ، والمحتمل فى نظرى دائما عند كل اعتقال » ، فأرسل رده بتعديل تعليماته السابقة ، وبأنه فى هذه الحالة يمكن الرد « على ان يكون فى الامكان توجيه ضربة شاملة .

فإذا لم يكن هذا ممكناً ، فلنبلغ جميع التعليمات » . على أنه — كما يقول —
كان يعرف أنه « ليس في إمكانهم توجيه هذه الضربة الشاملة » .

وفي يوم ٩ أغسطس اعتقل سيد قطب ، وأخذت بعض الاعتقالات تتم
عشوائياً نظراً لعدم وجود معلومات دقيقة عن خبايا التنظيم ، ولكن بعد
أسبوعين ، وبضربة حظ كبيرة ، اعتقل على عشاوى بطريق المصادفة ،
ليعترف بكل شيء ، ويسقط كل الأعضاء في يد السلطة ، وتبدأ من جديد محنة
لا تقل هولاً عن محنة ١٩٥٤ .

خاتمة

على كل حال فان أهم ما يلاحظ في هذا العرض لحركة الإخوان المسلمين والعنف هو تلك العلاقة الفريدة بينها وبين الدكتاتورية . لقد نشأت حركة الإخوان في عام ١٩٢٨ كحركة دينية بحتة ، أو كرد فعل سلفى لحركة التفريب التى كانت تغزو المجتمع الإسلامى الشرقى فى مصر فى ذلك الحين . ولكنها ما لبثت أن تحولت من فكرة الإصلاح الدينى والخلقى الى فكرة إقامة الحكومة الإسلامية ، وشمولية الإسلام للدين والدولة ، والانتماء للوطن الإسلامى والقومية الإسلامية . وبذلك تناقضت تناقضا أساسيا مع النظام السياسى والاجتماعى القائم .

وقد كان عليها فى ذلك الوقت أن تحل هذا التناقض وتصل الى أهدافها فى الحكومة الإسلامية بالطريق الديموقراطى والتمثيل النيابى ، وكان هذا اتجاهها فى البداية ، ولكنها اكتشفت أن هذا النظام ليس نظاما ديموقراطيا حقيقيا ، الأمة فيه هى مصدر السلطات ، وإنما هو نظام ديموقراطى زائف القصر فيه هو مصدر السلطات . وبدلا من أن تخوض معركتها ضد الدكتاتورية التى يفرضها القصر كما كان يفعل الوفد ، وتشق طريقها الى ثقة الأمة ، وتضع الدين فى خدمة الحرية والديموقراطية ، أثرت طريق القصر ، ودخلت معه فى علاقات تحالفية تكتيكية ، لحماية دعوتها من خطر الديكتاتورية . وفى الوقت نفسه كانت تبنى جيشها الكبير من الجواله ، وتؤسس جهازها السرى لتأمين نفسها ولكى تنقذ به على النظام عند منوح الفرصة المناسبة ، واستكمال التربية الروحية فى نفوس الأمة . وبذلك اعتمدت العنف وسيلة لتحقيق أهدافها والوصول الى الحكومة الإسلامية ، متفردة بذلك عن القوى الوطنية والديموقراطية والتقدمية الأخرى التى اعتمدت النضال الجماهيرى لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية .

على أن تحالفها مع الدكتاتورية كان لابد أن يكلفها غالبا ، كما هو الشأن دائما وأبدا فى التحالفات مع الدكتاتورية . ففى عام ١٩٤٨ حين اكتشف القصر أن الجماعة قد قوى ساعدها الى الحد الذى يهدد النظام بالخطر ، لم يتردد فى توجيه ضربة أجهاضية لها بقرار الحل . وحين قابلت الجماعة ذلك باغتيال النقراشى ، تعرضت لارهاب فظيع من خليفته إبراهيم عبد الهادى ، واكتشفت أن العنف لا يفيد شيئا .

(م - ٢١ - الإخوان المسلمون - والتنظيم السرى)

وكان من المتوقع أن تلقن الجماعة هذا الدرس ، فنتحالف مع القوى الديمقراطية التي تولت الحكم في يناير ١٩٥٠ ، ممثلة في الوفد ، ضد القصر الذي أذاقها العذاب ، ولكنها عانت الى التحالف معه من جديد ، في أشد فترات انحلاله وتحلله وكراهية الامة له ، فبرهنت على انها تنتمى ، بنظامها وتكوينها وفكرها ، الى نظام آخر يبعد كل البعد عن الديمقراطية ، ويقترب كل الاقتراب من الدكتاتورية .

وحين عرض عليها تنظيم « الضباط الاحرار » التحالف معه لاسقاط الملك ، قبلت العرض ، لا لاقامة عهد ديموقراطى جديد يتخلص من قيود الحكم الملكى ، وانما لاقامة دكتاتورية نظيفة عادلة — كما اسمتها . ولكنها بعد قليل أدركت انه لا توجد في النظم السياسية دكتاتورية عادلة نظيفة ، فحين أرادت فرض الوصاية عليها ، صدت صدا شديدا ، وكان عليها أن تدفع الثمن مرة أخرى بقرار الحل في يناير ١٩٥٤ .

وقد هيات لها انقسامات الثورة فرصة مواتية للتكفير عن خطئها والوقوف في صف الديمقراطية ، ولكن ذلك لم يستمر لأكثر من يوم واحد ، هو يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ، وهو اليوم الوحيد في تاريخ حركة الاخوان الذى حاربت فيه من أجل الديمقراطية . فبعد شهر واحد فقط كانت تعود الى التحالف مع عبد الناصر متخلية عن القوى الديمقراطية والتقدمية التي خاضت الصراع الباسل في أزمة مارس ، واتاحت بذلك لعبد الناصر الفرصة لسحق هذه القوى وفرض نظامه الدكتاتورى .

وكان عليها أن تدفع الثمن مرة أخرى ، فلم يمض قليل حتى كانت تلقى جزاء سنمار على يد النظام الناصرى ، وتحول الحلفاء سريعا الى أعداء الداء . واراقت الجماعة استخدام العنف كما استخدمته عام ١٩٤٨ ، ولكنها تعثرت في الخطوة الاولى ، ودفعت الثمن غاليا عذابا وتنكيلا يتوارى الى جانبه خجلا عذاب وتنكيل ابراهيم عبد الهادى .

وعندما عرف النظام الناصرى اتجاه حركة التاريخ ، وسار في طريق التحرر الخارجى من الاستعمار والامبريالية ، والتحرر الداخلى من الاستغلال الرأسمالى ، واكتسب بذلك ولاء وتأييد القوى الديمقراطية والتقدمية ، كانت الجماعة قد انعزلت تماما عن المجتمع المصرى ، وتجمدت حيث سقطت في المعتقلات والسجون . وكان النظام الناصرى في ذلك الحين يقع في تناقضه الغريب ، فعلى الرغم من انجازاته الديمقراطية في البناء التحتى بتحرير علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية ، الا انه في البناء الفوقى كان يبسط

وصالية دكتاتورية لا مبرر لها على الجماهير الغفيرة التي تؤيده تأييدا ساحقا . لقد كان يقود التجربة الاشتراكية بأساليب فاشية .

ولم تستطع جماعة الاخوان الاعتراف بانجازات النظام الناصري التحريرية والديموقراطية في البناء التحتي ، فتعرضت بالضرورة لاسلوب حكمه الفاشي في البناء الفوقي . وكانت ظروف القهر والاضطهاد من جانب النظام الناصري ، والتنكر من جانب المجتمع المصري للاخوان بتأثير الخوف من سلطة الدولة ، قد ألهمت مفكر الاخوان الكبير سيد قطب داخل السجن ابداعه الفكري ممثلا في كتاب « معالم في الطريق » ، الذي رفض به المجتمع المصري وكل المجتمعات باعتبارها مجتمعات جاهلية ، لا لاسباب اجتماعية في هذه المرة كتلك التي ألهمت حسن البنا حركته في العشرينيات في وجه حركة التغريب ، وانما لاسباب تتعلق بصلب العقيدة ذاتها . فلم يعد الاعتقاد بالوهمية الله ، وتقديم الشعائر التعبدية الاسلامية له ، امرا كافيا لكي يصبح المجتمع المصري مجتمعا مسلما ، وانما لابد أن ينكر حاكمية غير الله ، لابد أن ينكر الطاغوت وكل الطواغيت من حكام البشر ، وينكر كل ما تقدمه الحاكمية البشرية من نظم وشرائع وقيم وموازين وعادات وتقاليد . وبذلك أصبحت المجتمعات الاسلامية التي تحكم بقوانين وضعية مجتمعات كافرة ، مهما شهد افرادها بأن لا اله الا الله ، وان محمدا رسول الله ، واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وضاموا رمضان ، وحجوا الى البيت ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

ومن الطبيعي في ظل هذه الايديولوجية ، أن يكتسب العنف صفة شاملة ، تشمل الحاكمين والمحكومين . وهذا هو الفارق بين العنف في عهد حسن البنا أو حسن الهضيبي ، وبين العنف في عهد سيد قطب . لقد كان العنف في عهد البنا محصورا في نطاق ضيق هو نطاق اليهود والانجليز والحكام ، وكان العنف في عهد الهضيبي في عام ١٩٥٤ قاصرا على شخص عبد الناصر وبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، ولكن العنف في عهد سيد قطب هو عنف شامل يشمل الطاغوت والمجتمع الذي يتخذ من هذا الطاغوت ربا من دون الله . انه عنف يتجاوز اغتيال عبد الناصر ومعاونيه الى تدمير يشمل منشآت الكهرباء والكبارى والقناطر والتليفونات وغيرها — أي يصيب المجتمع الجاهلي ، مما لم يسبق له مثيل من قبل في خطط الاخوان .

وهكذا تهيء النظم الدكتاتورية دائما وابدا البيئة المناسبة التي تفرخ فيها الايديولوجيات الاجتماعية المتطرفة ، ويفرخ العنف .

الملاحق

- ١ — رسالتي الى صلاح شادي •
- ٢ — رد صلاح شادي على الرسالة •
- ٣ — مقالات صلاح شادي •
- ٤ — ردودي على مقالات صلاح شادي •
- ٥ — مقال د. فؤاد فكريا •
- ٦ — ردي على مقال د. فؤاد زكريا •
- ٧ — مقال فاروق حافظ •
- ٨ — رسالة د. محمد فؤاد منير •
- ٩ — مقال الختامي بـروز اليوسف •

ملحق (١)

(١) رسالتى الى صلاح شادى

أخى الفاضل الاستاذ صلاح شادى

تحية ود وأخاء واحترام وبعد

يسرنى أن اكتب لكم بعد عودتى الى القاهرة من لندن ، لابلغكم
تحياتى وأتمنى لكم موفور الصحة والسعادة وكامل التوفيق بإذن الله .
أن كتابى عن التنظيم السرى للاخوان المسلمين ، الذى نشر فى
حلقات بجريدة الهدف الكويتية وبعض الصحف الاخرى ، فى طريقه الى
الطبع . وقد عن لى أن الحق به ردود بعض الاخوة على ما ورد بهده
الدراسة ، مما يستحق النشر ويتميز بالموضوعية ، حتى لا يستأثر الكتاب
بوجهة نظرى ، وحتى أتيح للقارئ الاطلاع على الرأى الآخر .
وبطبيعة الحال فإن أبرز التعليقات التى صدرت هى تعليقاتكم التى
استغرقت مساحة شاسعة من صفحات جريدة « الوطن » ، لأنها احتوت على
وجهة نظر متكاملة تقريبا لداعية كبير لعب دورا رئيسيا فى الاحداث ، ومناضل
هام كرس حياته لقضية من أنبل القضايا ، وهى الدفاع عن دين الله .
واذا كانت وجهات نظرنا قد اختلفت فى الوسيلة ، الا انى حريص على
أن أنسح المساحة الكافية فى كتابى لوجهة نظركم ، لتبقى للقارئ فرصة
الحكم فى قضية من أخطر القضايا فى تاريخنا المعاصر ، وهى قضية لاتزال
محركا هاما فى الاحداث السياسية لبلادنا .
لقد كان اتجاه فكرى فى البداية الى تلخيص مقالاتكم ، ولكن خشيت
الاتهام بالتشويه واختيار ما يروق لى منها وما يسهل على الرد عليه ، لذلك
كتبت اليكم مستظلمة رأيكم فى الموافقة على التلخيص ، أو نشر النصوص
كاملة وهو ما أرحب به كل الترحيب . مع السماح لى بنشر صورة هذا
المكتوب مع صور قردكم الكريم ، الذى آمل أن يصلنى فى أقرب فرصة .
وأخيرا أكرر تمنياتى لكم بالتوفيق فى خدمة قضايا امتنا العربية ،
وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته .

أخوكم

عبد العظيم رمضان

١٩٨١ / ١٢ / ٧

ملحق (٢)

رد صلاح شادي على الرسالة

التاريخ : ربيع الاول ١٤٠٢ هـ — الموافق يناير ١٩٨٢ م
الاستاذ الكبير الدكتور / عبد العظيم رمضان
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وصلنى خطابكم الرقيق ، يحمل عرضكم الكريم بتدوين نصوص ردودى التى نشرت فى جريدة « الوطن » حول موضوع « التنظيم الخاص للاخوان المسلمين » الذى ترغبون فى تدوينه فى كتاب يحمل وجهة نظركم فيما أترتم تسميته « بالتنظيم السرى للاخوان المسلمين » ، والذى نشر فى جريدة « الهدف » تباعا ، فى الوقت الذى نشرت فيه جريدة « الوطن » ردودى على بعض ما جاء فيه قرابة أحد عشر مقالا ..

ولعلمكم تذكرون انى قد استأذنتكم فى تدوين كتاب حول هذا الموضوع يحمل وجهتى النظر فيما كتبتم وفيما وفقنى الله فى الرد عليه .. ولقد بدأت فعلا تجهيز هذا الكتاب وان شغلنى عن تمام اخراجه كتاب « صفحات من التاريخ » الذى أوقف توزيعه فى مصر فى حياة الرئيس السادات .. وما زلت اسمى لتقرير مصيره الذى لم يبت فيه .. ولكن ..

بعد أن بدت لى رغبتكم فى نشر النصوص الكاملة التى اسهمت فيها — بجهد متواضع — فى تصحيح ما شاركت فيه من وقائع التاريخ الذى اعتبرتنى قد لعبت دورا رئيسيا فى احداثه ، بالاضافة الى ما اسبغتم على فى خطابكم من تكريم — لا أستحقه — ازاء تكريس حياتى لخدمة قضية مسن انبل القضايا وهى الدفاع عن دين الله ..

لذا رأيت المبادرة بالموافقة على نشر هذه المقالات فضلا عن ردودى التى ناقشت فيها ردودكم مع رجاء عدم اضافة شىء لم ينشر فى ذلك الحين . ولقد كنت آمل أن ابادر فى الرد على خطابكم حين وصل الى الكويت فى ١٧/١٢/١٩٨١ ولكنى كنت فى سفر خارجها وعدت منذ ايام لاجد خطابكم فى انتظارى .

واكرر لكم تمنياتى بالتوفيق فى كتابكم الجديد الذى ارجو ان يحمل الى القارئ من نفاذ الرؤية ما يذهب الضباب الذى استفاضت به وسائل الاعلام فى الماضى والحاضر حول دين الله والعاملين فى حقله .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أخوكم
صلاح شادي

ملحق (۳)

مقالات صلاح شادی

المقال الاول لصالح شادى

« لماذا يتجنى البعض فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن فى الاربعاء ٥ نوفمبر ١٩٨٠)

قرات مقال الدكتور عبد العظيم رمضان عن جماعة الاخوان المسلمين المدون فى جريدة الهدف فى يوم الخميس ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، فادهشتنى المفارقة بين محتويات المقال وبين دعواه عن الدراسة العلمية التى يعنىها من ورائه !

وبالرغم من « الباقة » البريئة التى قدم بها الدكتور حديثه عن « اخطر حركة دينية فى التاريخ الحديث » !! .. حين ذكر ان بحثه هذا انها ينصب على الماضى فقط ولا صلة له بالحاضر .. وبالتالي فمن الخطا ان تبعتها اية هيئة محاولة للادانة او الهجوم التى هى ابعد ما تكون عن اغراض الدراسة العلمية الحقيقية .. التى « يتوخاها الدكتور طبعاً » ! .. الا ان القارىء الذى يتميز بقليل من الفطنة يعجز عن مدافعة ما يزكم انفه من السسمى الحثيث الذى يستهدفه الدكتور « المؤرخ » بالتشكيك فى المقاصد والنوايا التى حملها الشهيد حسن البنا لامة الاسلام جمعاء ! .. وحملته بعده جماعة الاخوان المسلمين ..

واذا تحدثنا عما يزكم انف القارىء من « الباقة » الجديدة التى يقدمها الدكتور المؤرخ لقارىء اليوم ، فانما اشير الى ارائه القديمة التى « يشمها » كل من قرأ كتبه سنة ١٩٧٣ او ١٩٧٦ عن تطور الحركة الوطنية فى مصر او كتاب عبد الناصر وازمة مارس ، وكلها لا تخرج فى مضمونها عما اثاره امام قارىء اليوم الذى ربما لم تزكم انفه من قبل ربيع تشير الى الأصول التى ينتمى اليها فكر الدكتور فى صياغته لاحداث التاريخ !

وانك لا تعجز عن ادراك ما يعنيه الدكتور « المؤرخ » ! فى اول سطور مقاله التاريخى عندما يضعك امام قضية مسلم بها لا تحتاج - عنده - الى نقاش هى « تمكسرة العنف والاستيلاء على السلطة عند جماعة الاخوان المسلمين » !

فهو لا يناقش هذه القضية ذاتها وإنما يوحى اليك أنها من البدهيات التي لا تقبل النقاش .. وأن القضية التي يطرحها للبحث هي فقط معرفة الوقت الذي بدأت تظهر فيه هذه الفكرة في رأس حسن البنا !!

ولا أحسب أن الدكتور « المؤرخ » قد غاب عنه أن هذه « الفكرة » كانت موضوع قضية قدمتها النيابة فيما سمي في هذا الوقت قضية « المجيب » التي صدر الحكم فيها سنة ١٩٥١ .

... وسمع القضاء من صليل الاتهام الكثير عن تطور فرق الرحلات التي جعلها الدكتور موضوع حديثه ، بل وفرق الجواله ونظام الكتائب .. بل والنظام الخاص نفسه .. الذي انشأه حسن البنا !

وصدرت أحكام هذه القضية بعد مقتل النقراشي وبعد محاولة قتل حامد جوده التي اتهم فيها الاخوان المسلمون . بل وسأقت النيابة حشداً من الاتهامات نسبتها الى جماعة الاخوان منها حوادث شركة العلاقات الشرقية « اليهودية » وحوادث نسف محصل جاتينيوش وشيكوريل وأوريكو « اليهودية » ونسف حارة اليهود « القرائين » وحادث نسف حارة اليهود الريانيين .. كل ذلك ساقته النيابة للتدليل على نوايا الجماعة الارهابية فماذا قال القضاء في حيثيات حكمه عن هذه الجماعة واسلوبها في التربية والتكوين وما ردت به هذه الميثيات على القول بمحاولة القفز على السلطة .. وفكرة العنف .. التي روج لها الدكتور « المؤرخ » ؟ ..

ان المحكمة التي اصدرت حكمها في ١٧ مارس سنة ١٩٥٠ - بعد هذا الحشد من اتهامات النيابة لجماعة الاخوان بالنسف والتدمير - لم تبرئ الاخوان المسلمين فقط من دعوى الارهاب ولكنها اشادت بدورها البطولي المشرف في خدمة مصر ..

وفي نفس الوقت خطات المحكمة النيابة في وصفها للجهاز الخاص بأنه جهاز ارهابي - وليس فقط جهاز الرحلات !! - وقالت المحكمة في حيثيات الحكم انه جهاز تدريب يتمشى مع الاهداف المقررة لتحرير وادي النيل وجميع البلاد الاسلامية .. وأنه لم يتضمن ولم يدع الى ارتكاب جريمة .. ولا يعنيه أو يضيره أن بعض أعضائه كونوا من تلقاء انفسهم مؤامرة اجرامية لاعمال القتل والتخريب ..

ولكن ..

يبدو أن الدكتور المؤرخ « لم يقرأ هذه الحثيات وكذلك لم يقرأ ثناء اللواء أحمد المواوي واللواء أحمد فؤاد صادق على الاخوان المسلمين في شهادتهما أمام المحكمة وما ذكرناه عن البذل والفداء الذي قدمه الاخوان المسلمون في الصراع الفلسطيني » وعلى مستوى التدريب العسالى الذى حصلوا عليه مما جعل المحكمة تدين لهذا الامر بالتقدير فى الحكم على نوايا الجماعة وحقيقة اهدافها ، .

واذن فقد عجز الجهاز الحاكم وعلى رأسه الملك فى تشويه سمعة جماعة الاخوان المسلمين أمام القضاء ، ولكن ... نجح رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى فى تقديم رأس « البنا » هدية له فى عيد جلوسه على العرش فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ليكون عنوانا على نوعية الصلة التى كانت بين فاروق والاخوان المسلمين !! .. تلك الصلة التى حاول الدكتور « المؤرخ » أن يلوى فيها الحقائق ليوحى الى القارئ ان ثمة نفعا مشتركا اقام تحالفا بين الاخوان والملك !! ولم يسق فى ذلك دليلا واحدا سوى ظفونه الحالكة السوداء .

ومما يؤسف له ان الدكتور « المؤرخ » عجز أيضا عن أن يرى فى مقتل حسن البنا اربابا !! ولا فى اللوم الذى وجهته المحكمة الى السلطات الحاكمة فى قضية الجيب بسبب تعذيب الاخوان المسلمين فى اخر ما وقع من حوادث الارهاب « المدعى » بمحاولة قتل حامد جوده التى اتهم فيها الاخ مصطفى كمال عبد المجيد حين حضر رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى التحقيق ورأى المتهم معلقا فى الهواء داخل غرفة فى قسم مصر القديمة ! .. وجسده مقطع من اثر السياط ! ومع ذلك عجز الدكتور رمضان عن أن يرى فى ذلك أى لون من الارهاب او العدوان على كرامة المواطنين عامة والاخوان المسلمين خاصة !! ..

وهذا بعينه ، هو الاتصاف - فى رأى الدكتور - وان خالف رأى القضاء !! ..

واذا كانت وقائع الاحداث تلوى بهذه الصورة ، فما بالك بموضوعية فكر حسن البنا الذى ساقه لنا الدكتور رمضان فى اطار من المهانة اهدر به اصول العقيدة ذاتها التى كنت اظن انها أصبحت من المسلمات التى لا يمارى اليوم فيها مسلم ! ..
والمعجب انه اذا قال احد الناس ان الاسلام دين ودولة - عقيدة

وشريعة • مصحف وسيف فلا بأس أن يقول ذلك ما دام القائل ليس حسن البنا ! ..

أما أن ينادى حسن البنا بهذا الاصل الذي لا يختلف عليه أحد فهذا فى رأى الدكتور رمضان إنحراف عن وسيلة « الحب والاخاء والتعارف » التى نادى بها الرجل سنة ١٣٥٢ هـ !!

وإذا جرى هذا الاختلاف فى وجدان الدكتور فلا شك أنه يرى اختلافا أيضا حين يقرأ فى كتاب الله قوله تعالى : « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » وبين قوله تعالى : « قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » أو بين قوله تعالى لموسى وأخيه هارون « اذهبا الى فرعون انه طغى فقولاه له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » .. وبين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وهذا اضعف الايمان » ..

فاذا استقام لدى الدكتور وجود تفاوت فى هذه الايات فانه لا شك يعتبر معذورا فيما يراه من تفاوت فى سلوك حسن البنا فى مبدأ دعوته التى نهضت على « الحب والتعارف » وبين ما نادى به فى سنة ١٩٣٨ بضرورة حمل الحكومة على منهج الاسلام ! .

هذه واحدة من أغلوطات الدكتور ..

وأغلوطة ثانية وجدت طريقها الى مقال الدكتور رمضان فألبسها - كعادته - ثوب الحقيقة ليزين للقارئ بأن ما يقوله « دراسية علمية حقيقية » ! ..

فهو لا يستطيع أن يفسر ارتفاع عدد فروع جمعية الاخوان المسلمين من عشرة الى خمسين بعد عام واحد ثم الى ثلاثمائة سنة ١٩٣٨ « أى بعد عشرة أعوام » ! .. ويستطرد فى شرح ذلك فيقول « وإذا كان هذا مفهوما بالنسبة لفترة الوقد - لالتزامه بالخط الدستورى الديمقراطى - فهو غير مفهوم فى عهد الانقلاب !! وعلى كل حال تبقى هذه الملاحظة صحيحة وهى أن جماعة الاخوان المسلمين كانت تزدهر دائما وأبدا فى العهد الرجعية حتى وقع الانشقاق وانقض التحالف عام ١٩٤٨ ، ..

لقد كدت أتصور وهو يتحدث عن عهد الانقلاب هذا أنه يعنى حركة

الجيش سنة ١٩٥٢ ولكنى أدركت أنه تجاوز هذا المفهوم واعتبر عهد الانقلاب هو اقالة الملك لحكومة الوفد وتشكيل الوزارة من أحزاب الاقلية !! فسمى هذا انقلابا وحكما رجعيا فى حين نراه يصـفـف حكم الوفد بالحكم الملتزم بالخط « الدستورى الديمقراطى » ! ..

وانه ليدهشنى حقا من الدكتور « المؤرخ » أن يبدو كأنه مقتنع بما يقول ! ..

فان كل الحكومات - بما فيها حكومة الوفد لم تسلم معها جماعة الاخوان من الاضطهاد تارة بالقبض وأخرى بالمصادرة وثالثة بالاعتقال والتشريد ..

ان المد الذى أصابته جماعة الاخوان ، لا علاقة له بعهد من العهود أو حكومة من الحكومات فطبيعة الاسلام تحمل قوته فى ذاته وانتشاره انما ينطلق من معنى الريانية الذى يوحى به فى قلوب الناس ويركزه فى عقولهم ..

ولكن « مؤرخنا » لا يرى فى هذه القوة ما يدعو الى أن يكون للاخوان المسلمين ثلاثمائة شعبة فى عشر سنوات !!

... ولكن بعض المنصفين ممن لا يحملون مثله أجازة الدكتوراه فى التاريخ لم يحجبهم بغضهم لجماعة الاخوان عن قول الحق فى هذا الصدد ، فيروى لنا السادات فى كتاب البحث عن الذات صفحة ٢٦ هذه الواقعة :

« كان الاخوان دون شك قوة لا يستهان بها ويكفى للتدليل على هذه القوة انه كانت أمام مقرهم بالحلمية فيلا رائعة أراد الشيخ البنا أن يجعلها مقرا جديدا للجمعية فطرحها للاكتتاب ، وفى أقل من يوم غطى الاكتتاب واشتراها !! » .

واذن .. فمحاولة التشكيك فى مصادر المال الذى استطاع به حسن البنا انشاء ثلاثمائة شعبة فى عشر سنوات لا يقدم ولا يؤخر شيئا حتى لدى المنصف الكاره !! .. اما أمام الدكتور « المؤرخ » فتلوى عنده الحقائق ليقول « انه يفهم أن تنتشر فروع الجمعية بالنسبة لفترة الوفد لالتزامه بالخط « الدستورى الديمقراطى » ولكن لا يفهمه فى غير ذلك من العهود !! ..

فكيف تناسى الدكتور أن النحاس باشا رئيس الوزراء ورئيس حزب الوفد استدعى حسن البنا سنة ١٩٤٢ بعد اعلان رغبته فى ترشيح نفسه

عن دائرة الاسماعيلية وطلب منه تنازلا عن هذا الترشيح وصارحه بأن الدوائر البريطانية لا تسمح له بدخول البرلمان ووعدته اذا فعل ما يطلبه منه أن يترك له حرية مزاولة نشاطه بالكامل وأن تقوم الحكومة بمنع شرب الخمر ومنع الدعارة الرسمية كطلب حسن البنا لقاء هذا التنازل !!

ولكن ..

ما ان شارفت سنة ١٩٤٢ على الانتهاء حتى أغلق النحاس باشا الشعب ثانية وصادر نشاطها وراقب تحركات الافراد !!

فهل ما زال الدكتور رمضان مقتنعا بأن وزارة الوفد كانت ملتزمة بالخط « الدستوري الديمقراطي » أم ان حظ الاخوان مع وزارة الوفد كان كحظهم مع باقى الحكومات الرجعية امتدادا وانحسارا !! ..

... وثمة أغلوطة ثالثة تطرح لك منهج الدكتور رمضان فى التفكير حين يقول « انه يعتبر حسن البنا أنموذجا فريدا لفريق الشباب المتدين الرافض لتيار الغرب فلم يستلقت نظره شيء من ألوان الحياة والكفاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى الدائر فى القاهرة فى العشرينيات سوى ما يتعلق بما أسماه « بالتحلل الاخلاقى » !!

واذن .. فالمؤرخ المدقق يرى انه ما دام حسن البنا قد عنى فى مبدأ دعوته بمواجهة التحلل الاخلاقى الموجود نتيجة حالة « التغريب » التى ظهرت موجاتها فى المجتمع المصرى فى نبد المرأة المصرية للحجاب واقبالها على التعليم ونزولها الى ميدان العمل والى ميدان السياسة وتبديدها بتعدد الزوجات .. فمعنى ذلك أن كفاح حسن البنا السياسى فضلا عن مؤسسات الجماعة الاقتصادية ، والاجتماعية ، التى نشأت فى تاريخ متأخر لنشأته ونشأة الجماعة لم تكن واردة فى آماله ! .. بل ولا حتى فكرة الخلافة الاسلامية التى نادى بها فى المؤتمر الخامس سنة ١٩٢٨ والتى اعتبرها البنا احدى دعائم ايدلوجية الاخوان المسلمين كانت تعنيه فى هذا الوقت !

وينتهى من ذلك الى هذه النتيجة الخطيرة فيقول :

« يتضح من ذلك أن حركة الاخوان المسلمين لم تدفع اليها عوامل سياسية تتعلق بقضايا الاستقلال والدستور او رفض للنظام القائم وانما دفعت اليها أفكار سلفية تعارض تيار « التغريب » ، أما فكرة العنف والسعى

للوصول إلى الحكم بالقوة فلم تكن واردة في رموس أصحابها ، وإنما العمل
السلمي المتمثل في إصدار الجرائد الإسلامية والوعظ والإرشاد وتأليف
الجمعيات وغيرها من الوسائل .

وهذه الاغلوطة الثالثة التي يجعلها الدكتور رمضان مطيته إلى فهم
حركة الإخوان المسلمين كما وردت في تلخيصه الأخير لا توصف إلا بأنها
حق أريد به باطل !!

فأنه من الأمور اليقينية أن حركة الإخوان المسلمين لم تدفع إليها عوامل
سياسية تتعلق بقضايا الاستقلال والدستور أو رفض للنظام القائم . ولكن
دفع إليها إيمان ركين بأن الإسلام نظام حياة شامل لا يستقيم ظله إلا بالإيمان
بالكتاب كله والدولة جزء من منهاج الحياة الذي رسمه الإسلام

وليس هناك بدائل عن هذا النظام ، كما أنه ليست هناك بدائل عن
وسيلة التغيير التي رسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بدفع المنكر باليد
فإن لم يستطع فباللسان فإن لم يستطع فبالقلب .

واثن ٠٠٠ فالترج الذي أنكره الدكتور « المؤرخ » على حسن البنا
هو نفسه الذي لا أحسبه يستطيع إنكاره على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ! كما جرت سنته العملية وكما جرى بذلك حديثه كما ترونها وقائع
التاريخ الذي أدركنا منه كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى نصر
جيوش المسلمين بعد خروجه من مكة هرباً من كفار قريش وهو في طريقه إلى
المدينة !! فيعد سراقه بن مالك بأحد سوارى كسرى بعد أن ساحت قواته فرسه
وهو يتبع الرسول صلى الله عليه وسلم ليعود بخبره إلى الكفار ! ٠٠ واذن فلم
تغيب عنه حقيقة تألب الفرس والروم على المسلمين بل نصر جيوش المسلمين
عليهم — الذي لم يمتد به إلا ليراه — وهو بعد ٠٠ يخطط لهربه من بطش
الكفار !! ٠٠ فهل غيرت غزوات المسلمين أسلوب الدعوة الإسلامية الذي يجري
بالحب والإخاء والتعارف أو منهاج الإسلام في مجال التربية الخلقية بالوعظ
والإرشاد أم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم أصحابه مواجهة الحرب
بالحرب والكيد بالكيد والعدوان بالرد عليه ؟

وهكذا جرى أو كان يجري فهم حسن البنا لما ينتظر أتباعه جرياً على
سبيل الله في الكون فكان لابد من مواجهة بطش الباطل بالحق ورجساله ،
بالمعدة والعتاد التي اعتبرها الدكتور رمضان تحقيقاً « لفكرة العنف » وفي
(م — ٢٢ — الإخوان المسلمون — والتنظيم السرى)

نفس الوقت اعتبرتها المحكمة التي حاكت الاخوان المسلمين « تدريبا يتمشى مع الاهداف المقررة لتحرير وادى النيل وجميع البلاد الاسلامية » .

ولكن ..

يبدو ان تآثر الدكتور رمضان بأفكار الغرب عن الدين المسيحي حال دون تصووره لهذا المنهاج الذى بدأ متكاملا فى فهم حسن البنسا منذ ظهرت دعوته بقدر تكامله فى كتاب الله بعد انقطاع الوحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بدءا من مفهوم الخلافة الاسلامية الذى يعلم المسلمون جميعا انه فرض كفاية لا بد ان ينهض البعض لتحقيقه حتى يسقط اثمه عن عامة المسلمين ومرورا بنظام الدولة فى مجال السياسة والاقتصاد عبر الامة التى تستظل بشريعة السماء فى دستورها لتعيش فى كنفها الاسرة المسلمة التى تنهض قوائمها عليه ويصح به ايمان الفرد الذى يبنى طاقاته على ركائز التوحيد .

كل هذا كان يدركه حسن البنا فلم تكن خطواته عشوائية ولم ينهض بدعوته من فراغ ولم يكن أنموذجا فريدا لفريق الشباب المتدين الرافض لتيار التغريب كما يقول الدكتور « المؤرخ » ولكنه كان نموذجا فريدا لفريق الشباب المتدين الرافض لكل نظام سوى الاسلام وليس تيار التغريب فحسب !! .

والجهد الذى بدأ من الدكتور رمضان لاقتناع القارئ بان حسن البنا لم يحفل بأى لون من ألوان الكفاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى الدائر فى القاهرة فى العشرينيات سوى ما كان من التعلل الخلقى ، يصبح بذلك كلاما لا يحتاج الى دليل فى الرد عليه .. فالبنا لم يخترع لنفسه اسلاما .. ولم يجهل ما يعرفه كل مسلم عن شمول الاسلام فى بنائه للسياسة والاقتصاد والاجتماع ... ولكن كانت نقطة البدء هى تكوين الفرد على العقيدة الصحيحة والخلق السليم لتفجير طاقاته الايمانية لايجاد القوة التى يحتاجها المصلحون فى تحقيق البناء المنشود ، هذه القوة التى اعتبرها الدكتور جريمة تكراء وثبطة سوداء فى تاريخ الجماعة ورآها البنا ضرورة من ضرورات البناء وتحدث عنها وعن الثورة بما يغنيها فى الرد على الدكتور « المؤرخ » .

يقول الامام الشهيد حسن البنا فى رسالة المؤتمر الخامس « أما القوة فشعار الاسلام فى كل نظمته وتشريعاته فالقرآن الكريم ينادى فى وضوح وجللاء « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله

وعديكم ، ٠٠ ! بل ان القوة شعار الاسلام حتى فى الدعاء وهو مظهر الخشوع والمسكينة واسمع ما كان يدعو به النبى صلى الله عليه وسلم فى خاصة نفسه ويعلمه أصحابه وينادى به ربه « اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن واعوذ بك من العجز والكسل واعوذ بك من الجبن والبخل واعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال وهكذا استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل مظهر من مظاهر الضعف ، ضعف الارادة بالهم والحزن وضعف الجيب والمال بالجبن والبخل ٠٠٠ وضعف العزة والكرامة بالدين والقهر !! » .

ثم يستطرد فيقول :

والاخوان المسلمون اعمق فكرا وابعد نظرا من ان تستهويهم سطحية الاعمال والفكر ، فلا يغوصون فى أعماقها ولا يزنون نتائجها وما يقصد منها وما يراد بها ، فهم يعلمون ان أول درجة من درجات القوة العقيدة والايمان ويلى ذلك قوة الوحدة والارتباط ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح ولايصح ان توصف جماعة بالقوة حتى تتوفر لها هذه المعانى جميعا ، فانها اذا استخدمت قوة الساعد والسلاح وهى مفككة الاوصال مضطربة النظام او ضعيفة العقيدة خاملة الايمان فسيكون مصيرها الفناء والهلاك .

ثم يتساءل الامام « البنا » فيقول :

« ولكن هل اوصى الاسلام — والقوة شعاره — باستخدام القوة فى كل الظروف والاحوال ام حدد لذلك حدودا واشتراط شروطا ووجه القوة توجيهها محدودا .

وهل تكون القوة أول علاج ام ان آخر الدواء الكى

وبعد هذه الاسئلة يجيب السائلين فيقول :

« ان الثورة اعنف مظاهر القوة ومن هنا كان نظر الاخوان المسلمين اليها اديق واعمق وبخاصة فى وطن كمصر جرب حظه فى الثورات فلم يجن منها الا ما تعلمون ، وبعد كل هذه التقديرات اقول لهؤلاء السائلين « ان الاخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدى غيرها وحيث يثقون انهم قد استكملوا عدة الايمان والوحدة وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء وسينذرون اولا وينتظرون بمسد ذلك ثم يقدمون فى كرامة وعزة ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضا وارتياح .

« اما الثورة فلا يفكر الاخوان المسلمون فيها ولا يعتمدون عليها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها ٠٠٠٠ وان كانوا يصارحون كل حكومة فى مصر

بأن الحال اذا دام على هذا المنوال ولم يفكر اولو الامر في الإصلاح العاجل والعلاج السريع فسيؤدي ذلك حتما الى ثورة ليست من عمل الاخوان المسلمين ولا من دعوتهم !! » .

— هكذا فهم جماعة الإخوان المسلمين القوة منذ نادى بها حسن البنا وهكذا نظروا للثورة التي تأتي عقلية الدكتور المؤرخ أن تفهمها من خلال المسار التاريخي للجماعة لا لشيء الا لينجح الدكتور المؤرخ في عرض الإخوان المسلمين بالصورة التي تخيف الحكام والمحكومين ، وفي نفس الوقت يأتي ايضا الا ان ينظر الى الاسلام بعقلية « الخواجة » الذي يعتبر الدين منهاج صلاة لا منهاج حياة ! ... حتى اننا لنراه يتساءل في مقاله التاريخي :

« ما الذي دفع بحسن البنا الى ميدان السياسة ؟ » ، ويجب على ذلك قائله « ان نمو القوة الذاتية لجماعة الإخوان عامل أساسي في هذا التحول » .

واذن فالدكتور « المؤرخ » يرى ان دخول الإخوان المسلمين في السياسة عنوان تحول عن حقيقة الاسلام وجوهره ، وفي نفس الوقت يروي — في نفس مقاله — ان دخول المرأة ميدان السياسة عنوان حضارة للامة !

اما حق المسلم في المشاركة في ميدان السياسة فيحتاج — في رأي الدكتور — الى « قوة ذاتية نامية » تثقل بها كفته لتوازي كفة المرأة فيصبح له الحق في المشاركة في ميدان السياسة ! .

هكذا كلام له خبيء معناه ليست لنا عقول !

كلمة اخيرة ارجو ان يعيها الدكتور عن شخصية حسن البنا الذي كثيرا ما خاض هو وأمثاله في عرضة وسيرته :

ان الظروف والاحوال لم تكيف خصائص دعوته ، وايضا استطاع هو ان يصلح الارض التي تنبت عليها الثمرة لتصبح بها وتزكو ، ولا شك أنك قرأت له نداءه الى الإخوان المسلمين « لا تصادموها نواويس الكون فانها غالبية .. ولكن غالبوها واستخدموها وجولوا تيارها واستعينوا ببعضهم على بعض » ! :

ولا احسب ان الدكتور رمضان قد اغفل — ما دام قد قرأ رسالة المؤتمر الخامس — عن قول حسن البنا الذي يرسم به خطوات المستقبل في رؤية

وأناة ، فيقول لعامة الاخوان « ان طريقكم هذا ، مرسومة خطوطه موضوعة حدوده ، ولست مخالفا هذه الحدود التي اقتنعت كل الاقتناع بأنها اسلم طريق للوصول فمن اراد منكم ان يستعجل الثمرة قبل نضجها فخر له ان ينصرف عن هذه الدعوة الي غيرها من الدعوات ! » .

واخيرا . . .

همسة أزجيها الى اذن الدكتور رمضان . .
انه من الخير له ان ينظر الى حقائق التاريخ من خلال سنن الله في كونه لا من خلال ظن يقيمه او فكر يروج له .
فذلك ادعى الى صدقه وتصديقه ان كان يبتغي المنفع لابناء امته .
والسلام على من اتبع الهدى .

— يمكن للقارئ أن يقرأ ردنا على هذا المقال في الملحق رقم (٤) من هذه الدراسة ' الذي يتضمن ردودنا على الاستاذ صلاح شادي (المقال الأول) .

المقال الثانى لصالح شادى

« لماذا يتجنى البعض فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٠)

مازلت اقرا للدكتور رمضان ، فى حديثه الاسبوعى فى جريدة الهدف الغراء محاولاته المتكررة فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين بأنها تهدف الى العنف ، والاستيلاء على السلطة .. ويبدو ان هذه المعانى قد أصبحت « لعبته » المفضلة ! ..

واستدل على ذلك - هذه المرة - بتكوين فرق الجواله !! فى حين كان استدلاله السابق يتناول فريق الرحلات !! .. وكلها - فى نظر الدكتور - كانت « روافد » البنا الى النظام الخاص ! ..

وكنيت احسب انى - فى مقالى السابق - قد وفرت عليه جهده الضائع بما سقته عن « البنا » فى هذا الصدد من انه هو الذى أنشأ النظام الخاص أو النظام السرى - كما يحب الدكتور ان يسميه - وتناولت أيضا فى هذا الصدد حكم القضاء المصرى سنة ١٩٥١ الذى خطا النيابة فى وصف هذا الجهاز بأنه « اراهبى » حين ذكر فى حيثياته « انه جهاز تدريب يتمشى مع الاهداف المقررة لتحرير وأدى النيل وجميع البلاد الاسلامية وأنه لم يتضمن ولم يدع الى ارتكاب جريمة .. وأن المحكمة تدين بالتقدير لروح البذل والفداء الذى قدمه الاخوان المسلمون فى فلسطين الامر الذى شهد به اللواء الماوى ، واللواء احمد فؤاد صادق مما دعاها الى الحكم - من خلال ذلك - على نوايا الجماعة وحقيقة أهدافها .. » .

وهكذا تطيش سهام الدكتور « المؤرخ » التى سددها الى الاخوان المسلمين فى مقاله السابق ..

ولكن ...

وجدته للأسف يجرى فى مقاله الثانى على نفس المنوال ويسوق نفس الاباطيل ! .. وكنيت أحب الا أتعرض لانتماءات الدكتور رمضان الفكرية .. التى اشرت اليها فى يسر ، فى مقالى السابق .. ، ولكن ، أما وقد أبى - فى

مقاله الثانى - الا ان يكشف ستر الله عليه ، فلم اجد مناصا من توضيح « هويته » فيما اكتبه اليوم ، ان شاء الله ...

يقول الدكتور « المؤرخ » انه فى يوليو عام ١٩٣٧ عند عودة الملك فاروق الى القاهرة استقبلته جواله الاخوان المسلمين على باب قصر عابدين رافعين اعلامهم يهتفون « الاخوان المسلمين يبايعون الملك المعظم .. نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله » ..

واعتبر الدكتور رمضان هذه المظاهرة - بتلك الصورة - احدى سقطات جماعة الاخوان المسلمين ! ..

ونقول فى ردنا على الدكتور انى لا احسبه يجهل ان الملك فاروق كان فى هذا الوقت فى مبدأ توليه العرش ، موطن رجاء الامة جمعاء ان يثبت الله اقدامه على الطهر والعفة والتدين وهى الامور التى كانت تبدو سماتها على سلوكه ، اذ كان يرعاه حينذاك الشيخ « المراغى » رائده ومربيه .. وكان الاخوان المسلمون يهدفون الى تزكية فضائل الملك الجديد ، ودفعه الى ادراك الرؤية الصحيحة للاسلام ، التى بدت شواهدا على تصرفاته كما قلنا .. فلم يكن بدعا ان يستقبله الاخوان - فى اول عهده بولاية العرش - بهذه المظاهرة التى بايعته فيها جوالتهم على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .. وكان هذا هو نفس متافهم الذى عابه عليهم الدكتور المؤرخ وادانهم به !! ..

واذا اعتبر الدكتور رمضان هذه المظاهرة سقطة فى تاريخ الاخوان المسلمين السياسى .. فماذا تراه يقول عن المظاهرة العسكرية التى جشد فيها السفير البريطانى « مايلز لامبسون » قوات الجيش الانكليزى حول القصر فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لتكون مرسوما انكليزيا بتعيين النحاس باشا رئيسا للحكومة ؟! .. فلما استدعى الملك رؤساء الاحزاب والسياسيين القدامى لاستشارتهم فى هذه الكارثة ، انتهى التفكير الى قبول الانذار البريطانى وتكليف النحاس باشا برئاسة الوزارة ! ..

ولكن النحاس باشا رفض هذا التكليف ! .. ، واسر الى الملك ان لديه شرطا وحيدا للقبول !! ..

وظن الحاضرون ان هذا الشرط لابد سيحفظ للعرش كرامته وللوطن عزته ! ..

ولكن ...

اذا به يقول بين دهشة الحاضرين ... « الشرط ... ان تاذن لى

بتقبيل يدك .. « شرط أذل صاحبه .. ولم يرفع رأسه مصورا ..

ونسأل بدورنا الدكتور رمضان .. هل كانت مظاهرات الاخوان المسلمين التي شادت الملك بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، أدنى قدرا - في مجال المطالب السياسية - من طلب النحاس باشا تقبيل يد مولاه في هذا الظرف الذي كانت دبابات الانكليز تحاصر قصر الملك !! .. وهكذا تلوح لنا من ملامح شخصية الدكتور رمضان حقيقتان ، من واقع ما يكتب ، بالاضافة الى ماضيه الذي نعرفه ويعرفه الكثير ..

الاولى : انه وفدى صارخ الحزبية ، يمتعه جموده الحزبي من التحرر ليلفح مستوى الصدق والتجرد الضروريين لمن يناقش أحداث التاريخ ،

الثانية : انه من الجناح اليساري للوند الذي قام لموازنة جناح فسؤاد سراج الدين اليميني ، وانتهى الامر به اخيرا الى أن أصبحت نظريته الماركسية هي وحدها التي تشكل اطار فهمه لقضايا الاسلام فضلا عن جماعة الاخوان المسلمين الامر الذي اعتم لديه الرؤية الصحيحة لاحكام الاسلام ! . حتى انراه يناقش المسلمات والاصول ، وكأنها نقائص تستدعي منا الدفاع عنها أمامه !! ..

اذن فلا يدهشنا بعد ذلك شجبه لمظاهرة ، دعت فيها الرعية حاكمها الى ان يستظل بكتاب الله في منهاج حكمه ، لانه لم يتذوقها بوجودان المسلم ، وانما رأها بمنظار كارل ماركس .. مظاهرة رأسمالية تؤيد الملك الذي يمثل عنده قمة العداء للاشتراكية العلمية الجاحدة للاديان ! ..

أجل ... لا يدهشنا ذلك ، وانما قد يدهشنا العكس ..

فاذا مضت بنا سطور الدكتور المؤرخ - في مقاله الثاني - رأينا يدلل على سوء نية الاخوان المسلمين في جمع السلاح بقصة رواها عن «شاهده» أنور السادات بأن المرشد حسن البنا كان يجمع السلاح ويخزنه !! .. ثم ...

يفرق « المؤرخ » المخضرم بعد ذلك في « حيرته العلمية » ! للبحث عن الجواب لهذه المشكلة العويصة التي بدت أمامه ! ..

هل كان التسليح من جانب البنا لاسباب تتعلق باخراج الانكليز من مصر ؟ أم كان لاسباب داخلية تتعلق بالاستيلاء على الحكم عند اللزوم ؟ ولا يلبث أن يجيبك في رصانة « العالم » التجرد فيقول :-

« من الثابت ان الاخوان المسلمين لم يتورطوا في أى دور من أدوار المقاومة السرية ضد الانكليز اثناء الحرب العالمية الثانية !! » ..

هكذا ٠٠ ، ! ، وبكل جرأة ! ٠٠ ويستدل على ذلك فيقول :
« أنه لم يكن لهم دور في مظاهرات « الى الامام يا روميل » !! التي
جرت في أول فبراير سنة ١٩٤٢ !! »
ان خيبة الامل التي تطالعك من هذا « الدكتور » لا تأتيك فقط من
الباطل الباطل ثوب الحق « كمؤرخ » ولكنها تأتيك أيضا من فهمه المثلث
لمعنى الوطنية ذاته ! ..

فان معنى الكفاح عنده لا ينبع من محاولة تفجير طاقات الأمة لدفع
غوائل الاستعمار ايا كان لونه انكليزيا او المانيا !! ، ولكنه ينبع من محاولة
استعداد مستعمر على مستعمر ! ، في حرب ضروس تأكل الأخضر واليابس
من وطنه حتى اذا ترك الانكليز شيئا من بقايا العمران اثناء انسحابهم
المأمول ، اجهز الالمان على ما ابقاه الانكليز في صراع لا ناقة لنا فيه ولا بعير !!

كان هذا هو مفهوم الوطنية عند الدكتور المؤرخ !!
فاذا لم يشارك الاخوان المسلمون في مظاهرة تدعو المستعمر الجديد
الى التقدم في ظل هذه الصيحات « الهستيرية » « الى الامام يا روميل » !
اصبحوا — عنده — « خونة » يجمعون السلاح لغرض آخر غير محاربة
الانكليز ٠٠ !

والعجيب أن هذا الفهم — دفع مستعمر قديم بمستعمر جديد — كان يحمله
السادات والبغدادى وحسن ابراهيم فى مبدأ نشاطهم السياسى حتى ليقول
السادات فى كتابه البحث عن الذات ص ٤٩ انه أرسل بموافقة اخوانه
البغدادى وحسن ابراهيم أعضاء مجلس الثورة المصرى وغيرهم من ضباط
الصف الثانى وجيه اباظه وغيره ، مسودة معاهدة بينهم وبين الالمان !! ،
عندما تقدموا الى العلمين فى الحرب العالمية الثانية ، حملها الطيار سعودى
على طائرة هرب بها الى مواقع الالمان وحمل معه فيها خرائط عن مواقع الدفاع
الانكليزية !! ٠٠

ولكن من الانصاف أيضا أن نقول « أن البغدادى قد اعتذر عن هذا
السلوك — منه ومن اخوانه — فى مذكراته فى الجزء الاول ص ١٣ حيث يقول
ربما يكون هذا التفكير فيه سذاجة ! .. ، ولكن لا ينسى القارىء قلة خبرتنا
فى السياسة فى ذلك الحين ٠٠ فلم يكن عمر أحدنا تعدى الاثنى عشر وعشرين
عاما ، كما لا ينسى أيضا أن الدافع لهذا التحرك منا كان الحماس الوطنى مع
اندفاع الشباب كما لم تكن صورة المانيا الهتارية على حقيقتها واضحة لنا ،
٠٠٠ واذا صح عذر البغدادى ومن معه عن هذا السلوك ٠٠ وهو عندى
لا يصح ٠٠ فما عذر الدكتور المخضرم فى علم السياسة الذى ما زال يرى

— حتى الآن — أن عدم اشتراك الاخوان المسلمين في مظاهرة تدعو الى تقدم روميل !! خيانة .. ودليل على رفض الاخوان لأي نشاط ضد الانكليز !! ..

— ودعونا نسأل مؤرخنا « الجليل » عن مدى تقنيته لسلوك أنور السادات في محاولته اقناع حسين توفيق بالكف عن حوادث قتل الانكليز التي كان يمارسها في هذا الوقت .. ليبدأ نشاطا داخليا آخر بقتل اعوان الانكليز في الداخل امثال النحاس باشا وامين عثمان ، لأنهم اخطر شأنا من الانكليز !! .. واورد السادات ذلك في كتابه البحث عن الذات ص ٨٢ .

— ثم ما رايه ، ثانية ، في قيام السادات فعلا مع حسين توفيق بمحاولة قتل النحاس باشا بالقاء قنبلة على سيارته في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، كما ورد أيضا في نفس المصدر السابق ص ٨٢ .. ، فضلا عن قتل امين عثمان الذي قام فيه السادات بدور المحرض ! ..

ثم ..

ما رايه — ثالثا — فيما قرره جميع ضباط حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، انهم قاموا عبر تخطيطهم لتخليص البلد من الاستعمار الانكليزي — قبل قيام حركة يوليو سنة ١٩٥٢ بستة أيام فقط — بالتفكير في اغتيال بعض الساسة المصريين من الذين ساهموا في افساد الحياة السياسية في مصر ، وكان عددهم ثلاثين شخصا !! ، ولما لم تكن لدى قادة الثورة سيارات تمكنهم من القيام بهذه الاغتيالات .. ، اضطرتهم الظروف الى اعادة النظر في هذه الخطة وابدالها بما تمت به أحداث انقلاب ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكل ذلك يرويهِ احد أعضاء مجلس الثورة عبد اللطيف بغدادى في مذكرته ص ٤٧ الجزء الاول .. ، ولا ينكره السادات وان استثنى نفسه من جملة الموافقين على حركة الاغتيالات الجماعية !! فلماذا نرى صوت المؤرخ « الشجاع » غير ظاهر في اتهام السادات ورفاقه بالتخلي عن صراع الانكليز .. ومع ذلك ...

فالاخوان المسلمون الذين علمهم حسن البنا ان تنبع قوتهم من داخلهم بتفجير الطاقات الايمانية الكامنة في قلوب هذا الشعب ، لم يستعينوا يوما بكافر على كافر ، ولم يغفلوا قط عن محاربة الانكليز بأنفسهم ، وفي نفس الوقت لم يطعنوا حكامهم من الخلف !

— وانى لاتساعل عما دعا الدكتور « المؤرخ » الى اغفال وقائع التاريخ التي اتهم فيها الطالب نفيس حمدى وحسين عبد السميع سنة ١٩٤٢ — وهما من شباب الاخوان المسلمين — ومن النظام الخاص أيضا !! بالقاء قنابلهم على النادى البريطانى أيام عيد الميلاد حيث الف الجنود الانكليز السكارى أن

يخرجوا الى الطريق العام يعتدون على النساء ويحطمون المحلات ويقتلون الأبرياء !! .

نهل جهل الدكتور هذه الحادثة المعلومة في سجل القلم السياسى حينذاك كما كانت معلومة في سجلات النيابة والقضاء ؟ أم كان لا يدري ؟
وفي كلا الحالين أتمثل فيه قول الشاعر :
ان كنت لاندري فتلك مصيبة
أو كنت تدري فالمصيبة أعظم !

— وأتساءل مرة ثانية ، هل غابت عن الدكتور المؤرخ أحداث الجناية العسكرية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٤٢ قسم الجمرک التي اتهم فيها جمال فكيه ومحمد عبد السلام فهى بأنهما يعدان جيشا لمحاربة الانكليز أثناء انسحابهم وبأنهما يحدثان بلبلة فى الافكار ودعاية انهزامية للانجليز ، وطلب النيابة بالحكم عليهما بالاعدام !! ..
فهل غفل الدكتور أيضا عن هذه الحادثة أم تراه اعتبرها وفاقا بين حسن البنا والانكليز ومهادنة ، واسترخاء ! ..

— وحادث القطار الذى كان يحمل جنودا انكليز فى الشراية فالحقت عليه القنابل من الرصيف الى داخل القطار من خلال نوافذه أثناء تهدئته بمكان الحادث بسبب اصلاحات فى الطريق .. قام بها أيضا جنود الاخوان المسلمين من سلاح الطيران والصيانة ورصدت الحكومة خمسة الاف جنيه لمن يتقدم لها بدليل يمكنها من ضبط الفاعل ..

والكثير من الحوادث التى لم يضبط فاعلها والتى وقعت ضد الجنود الانكليز لا أطالب الدكتور أن ينسبها الى الاخوان المسلمين ، ولكنى فقط كنت امل فيه باعتباره مؤرخا منصفاً ، أن يحذر من اطلاق حكم عام على الاخوان المسلمين بامتناعهم عن مواجهة الانكليز .. فى الوقت الذى قام افراد النظام الخاص بأغلب هذه الوقائع التى حدثت ضد الانكليز فى القاهرة والاسكندرية ..

ولكن ... ، ربما كان من الخطأ أن أحمل الدكتور رمضان عناء « الانصاف » ! فى الحكم على الجماعة فى الامور التى قد تكون موضع احتمال ! .. ، فى نفس الوقت الذى ينحو بالحكامه التاريخيه منحى الاجحاف حتى فيما تؤكد الحقائق !! ..

... ومع ذلك ...

فيلزم أن نذكر الدكتور رمضان ، بأنه إذا غيب عنه حقه جهاد الاخوان ضد الانجليز فلا يجب ان يغيب عنه حقيقة اخرى .. وهى ان الاخوان لم

يطعنوا حكامهم من الخلف بالرغم مما عانوه من بطشهم الذى بلغ حدا لم يشهد الاخوان اعنف منه ، الا فى عهد عبد الناصر . . وكل ما استطاع « المزيقون » نسبته الى الاخوان فى هذا المصدد هو حادث قتل النقراشى الذى جرى فى غيبة الجماعة واثناء حلها ، ولا يتصور احد انه قصد به الوثوب على الحكم ، كما يظهر جليا من وقائع الاحداث أو من واقع ما قرره عبد المجيد احمد حسن فى مبدأ التحقيق معه من انه هو المسئول الوحيد عن ارتكابه الحادث ، وعزا ارتكابه الى خيانة النقراشى لقضية فلسطين بالتمهيد للهدنة . . فأتين هذا مما يدعيه الدكتور « الامين على حقائق التاريخ » من أن الاخوان انما يجمعون السلاح للوثوب على الحكم ؟! والعجيب أن يستدل على ذلك بما قاله الامام الشهيد فيما يعرضه فى رسالة المؤتمر الخامس :-

« قد يكون مفهوما أن يقتنع المصلحون الاسلاميون برتبة الوعظ والارشاد اذا وجدوا من اهل التنفيذ اصغاء لاوامر الله وتنفيذا لاحكامه وايصالا لاياته واحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم . أما والحال كما نرى ، التشريع الاسلامى فى واد والتشريع الفعلى فى واد اخر ، فان قعود المصلحين الاسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة اسلامية لا يكفرها الا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من ايدي الذين لا يدينون بأحكام الاسلام الحنيف » . . ثم يستطرد فيقول :

« هذا كلام واضح لم تأت به من عند أنفسنا ، ولكننا نقرر به احكام الاسلام الحنيف وعلى هذا فالاخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لانفسهم ، فان وجدوا من الامة من يستعد لحمل هذا العبء ، واداء هذه الامانة ، والحكم بمنهاج اسلامى قرأتى فهم جنوده وأنصاره واعوانه . . وأن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من ايدي كل حكومة ، لا تنفذ اوامر الله .

ويعد . .

فدعنا نسأل مؤرخنا الفاضل بعد هذا الكلام الواضح الصريح هل هذا يعنى شيئا أبعد من الوقوف على امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالالتزام بتغيير المنكر بكل وسيلة مستطاعة ابتداء من الدفع باليد وانتهاء الى الانكار بالقلب ؟!

وهل هذه المصارحة خيانة وطعنة من الخلف ؟ .

ولكن الدكتور معذور ! ، لان الاسلام فى رأيه « كعالم محقق » ليس الا وسيلة لتخدير الشعوب .

واذهلنى من الدكتور رمضان دعواه التى رواها - بغير حياء - بعد ان ظن انه اقنع الناس بأن الاخوان المسلمين لم يرفعوا سلاحا ضد الانكليز . . فقال ان الاخوان تعدت سلبيتهم الى لون من الاتفاق مع الانكليز سماه « الاتفاق

المصامت ، ! ويعرض فى هذا الشأن بالمرشد ، فيقول « بالنسبة للبريطانيين
نفيمما يبدو أن اتفاقا صامتا ، قد تم بينه وبينهم على البقاء لحقو اسطورة
« الحاج محمد هتلر » فى الجوامع والامتناع عن أى نشاط معاد لهم ، فى
مقابل التغاضى عن نشاط الاخوان فى القرى والمدارس » .

ويسوق تأكيدا لهذه الفرية المدعاة قوله :-

« ويدخل فى هذا الاطار (اطار مهادنة السلطة البريطانية اثناء الحرب)
مهادنة الاخوان لحكومة الوفد التى تألفت فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، فحين
اعترض النحاس باشا على ترشيح البنا نفسه لعضوية البرلمان عرض عليه
اطلاق يده فى الشئون الدينية فى مقابل الامتناع عن الاشتغال بالسياسة ،
وقبل البنا ذلك ، لا لانه كان ينوى التنفيذ الفعلى ، وانما لان هذا الاتفاق كان
يتيح له استكمال مرحلة التكوين تحت شعار النشاط الدينى وبناء قسوته
العسكرية ، وكان هذا النشاط يخرج حكومة الوفد التى عمدت فى احدى
المرات الى اغلاق جميع شعب الاخوان والتضييق عليهم فى الاجتماعات
والطبوعات ، ثم يستطرد « المؤرخ » الامين فيقول :
« ولكن ليبرالية الوفد .. كانت تتغلب .. فتطلق يدهم مرة اخرى ،

واذن .. فالمؤرخ الصادق يعترف بالواقعة التى سقناها فى المقال
السابق ردا على هذا الكلام . ولكنه كعادته يسوقها مغلوطة مشوهة !
فان المضمون الذى ساقه « عما يبدو من الاتفاق المصامت بين البنا
والانكليز ، لم يكن سوى « الاتفاق الناطق » الذى جرى على لسان النحاس
باشا مع البنا ! .. بنفس نصوصه التى يرويها « مؤرخنا الصادق » محذوفا
منها بعض التفاصيل ! ومضافا اليها اخرى .

فاذا جرى الامر على الحال الذى صورہ الدكتور فما حاجة الاخوان
اذن الى « الاتفاق المصامت » مع الانكليز ! فى وقت لم يكن فيه النحاس باشا
لسان الانكليز فحسب . بل يدهم التى يبطشون بها لهدم قدرات الشعب
وامتهان حرمانه .. ومن هنا .. رأينا الدكتور رمضان يحذف اعتراف
النحاس باشا للبنا بأن الانكليز طلبوا منه بصراحة منعه من ترشيح نفسه
فى البرلمان ! ولانكاره فى حصول هذا الاعتراف فما كان النحاس يستحيى
أن يقول هذا للبنا لان جميع المصريين كانوا يعلمون حينئذ
أن النحاس جاء بالحكم فى سنة ١٩٤٢ بحراب الانكليز ! .

اما الفرية التى اضافها فهو ان البنا قبل مطالب النحاس بتنازله عن
الاشتغال بالسياسة !

ولسنا فى حاجة الى القول بأن حسن البناء ما كان ليقتبل هذا الطلب من النحاس لان ذلك يبطل دعواه التى ينادى بها فى الناس بأن السياسة جزء من دعوته ومعلم من معالم الطريق الى الحكم بكتاب الله .

تم

لم يذكر « المؤرخ » نوع « المقابل » الذى طلبه البناء من النحاس لقاء تنازله عن الترشيح ؟!

وما ترويه حقائق التاريخ التى كتبها المحققون تتضمن ثلاثة امور :

- ١ - ترك نشاط الاخوان مفتوحا .
- ٢ - اغلاق بيوت الدعارة .
- ٣ - عدم السماح بوجود الخمر والخمارات .

وهذا الافتراء من المؤرخ — الذى نال كلام البناء بالحذف والاضافة لم يثبتته اى من المنصفين الذين تعرضوا لهذه الواقعة ، فنرى الدكتور « ميتشل » صاحب كتاب الاخوان المسلمون الذى ترجمه الدكتور محمود أبو السعود يسوق هذه الاحداث فى ص ١٠٣ بتفصيل يجنبنا مزلق الدكتور رمضان التى سبق شرحها !

— واذن فحسن البناء فى خوضه غمار السياسة لم يهدف الى التمكين لنفسه قط ، وانما هدف الى التمكين لشرع الله الذى اهدته الحكومات العابثة ، فآثر ان يتنازل عن ترشيح نفسه مقابل اغلاق حانات الخمر ومواطن اللهو والفجور ! .

هذا هو الرجل الذى ادعى المؤرخ « الفاضل » انه كان يبغى القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين ! .

— والمؤرخ « الشريف » يدعى ايضا « ان المصادر اختلفت فيما اذا كان البناء قد اخذ لقاء هذا « الاتفاق الصامت » مساعدات مالية من الانكليز ام لم يأخذ ؟ ! » ، فبينما ذكر البعض ان البناء ابدى استعدادا للتعاون وقبول نوع من الدعم المالى انكرت مصادر الاخوان نية البناء فى قبول اموال الكفرة ، !
ومرة اخرى يعود اليها الوجه الماركسي القبيح للدكتور رمضان فى سخريته الملفوفة من رأى الاسلام فى اموال الانكليز ! . . ومن سـسـخـريـته المفضوحة التى يتناول بها الجماعة حين ينسب اليها انها تنطلق فى نشاطها كله من كراهيتها للتغريب لا من دواعى الشرف والاستقامة التى تدعو اليها اصول المنهاج الاسلامى الشامل للحياة . . ونحن نقول فى الرد على ذلك

بان الاخوان المسلمين لا يستحقون من تسمية اموال الانكليز بأنها اموال كفرية فالله لا يستحيى من الحق ، وقد سباهم زبهم في كتابه كفارا حين قال « لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم » .

ولكننا نضيف الى ذلك ايضا ان الاخوان لو اخذوا من الانكليز مالا لنضبت مواردهم واصبحوا افقر الناس ، وانضبهم وجدانا ، وهو ما لم يؤثر عنهم قط . . . وفي رواية السادات التى اشرنا اليها فى المقال السابق عن تمكن الاخوان من تغطية اكتاب شراء دارهم فى الحلبية الجديدة فى يوم واحد ، غناء عن الرد .

واختتم حديثى عن هذه الفرية بالقول ان المؤرخ المنصف لتعجزه رؤية هذه المهادنة المدعاة بين الاخوان والانكليز حين يرى ان مرشد الاخوان كان يلحق اتباعه كراهة الانكليز فى الصلاة ! وفى القنوت ، وفى دعاء السحر ! .

حتى لقد حفظنا عنه هذا الدعاء واستظهرناه .

« اللهم رب العالمين ، وامان الخائفين ومذل المتكبرين ، وقاصم الجبارين تقبل دعائنا واجب ندائنا ، وانلنا حقنا ، ورد علينا حريتنا واستقلالنا .

اللهم ان هؤلاء الغاصبين من البريطانيين قد احتلوا ارضنا وجحدوا حقنا ، وطفغوا فى البلاد واكثروا فيها الفساد ، اللهم فرد عنا كيدهم وفرق جمعهم ، وخذهم ومن ناصرهم واعانهم او هادنهم اخذ عزيز مقتدر . . . اللهم واجعل الدائرة عليهم وسق الوبال اليهم ، وادل دولتهم ، واذهب عن ارضك سلطانهم ولا تدع لهم سبيلا على احد من المؤمنين ! .

فكيف يستقيم فى وجدان المنصف قيام أى لون من المهادنة بين البنا والانكليز بينما يلحق اتباعه الدعاء على من « هادنهم » او ناصرهم او « أعانهم » ، ولكن انحراف الفكر ونكسة الوجدان ومرارة الحقد التى فى نفس مؤرخنا « الفاضل » التى لا يساكنها حق . . . او تردها الى الصواب حقيقة ! لا تقف عند حدود .

واخيرا . . . ارانى مضطرا الى لمس جانب من شخصية الدكتور « المهولة المهوشة » بما ساقه حول بناء النظام الخاص حين اثار اقوال عبد المجيد احمد حسن قاتل النقراشى فى التحقيق الذى اجرته النيابة معه بما يوحى انه بهرته الرموز والطقوس عند تلقيه قسم العمل الذى عقده مع السندى رئيس النظام الخاص فاثار الدكتور بذلك صورة من الرهبة ، تدعو القارئ الى التساؤل عن حقيقة هذا القسم ! .

وهذا القسم ليس سوى البيعة التى تتم بين افراد جماعة الاخوان وبين مرشد الجماعة او الذى ينوب عنه فيها من رؤساء الاقسام الذين يعملون فى حقل الدعوة ! .

والاسلام يعرف هذه البيعة وذلك الرباط وان جهله — طبعاً — صاحبنا « المؤرخ » . . لان هذه البيعة ليست طبعاً من دقائق النظام الماركسي ، ولذا رأينا « الدكتور » يعزو ما سماه « القسم » الى طبيعة العنف والسرية في هذه الجماعة « لتهويش » العضو الجديد ! .

وليت الدكتور المؤرخ يسوق لنا طرفاً من مضمون هذا « التهويش » الذي جرى مع عبد الناصر عندما عقد بيعته مع السندى سنة ١٩٤٤ ! . ان احداث التاريخ التي يتجاهلها مؤرخنا « الفاضل » لا يمكن ان تغيب عن وجدان القارئ الفطن ، فقد بايع عبد الناصر عبد الرحمن السندى ، كما بايعه كمال الدين حسين وخالد محيي الدين والبغدادى وحسن ابراهيم ، وحسين الشافعى ، وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم . ولم يقتل احد ان ذلك كان مدعاة « لتهويشهم » وانما قال الناس انهم « خانوا الاخوان المسلمين » ! .

ولعلنى بهذا اروي للدكتور حديثاً معاداً يعرفه كل المعرفة لانه لا شك قد قرأ ما قاله كمال حسين عضو مجلس الثورة فى الطبعة السابعة من كتاب الصامتون يتكلمون عن بيعته وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر للاخوان المسلمين فى شخص عبد الرحمن السندى فى ص ١٥٨ من هذا الكتاب وما رواه البغدادى وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين فى كتاب شهود ثورة يوليو لاحمد حمروش ص ١١٨ ، و ص ١٠٩ ، ص ١٤٥ عن بيعتهم كذلك .

واما صلاح سالم فقد روى لى بنفسه سنة ١٩٥١ قصة بيعته للامام الشهيد . . وحسين الشافعى كانت صلتة وروابطه بالجماعة — كما يعرضها اخوان طنطا — تتمثل فى اندراجه فى سلك الضباط تحت اشراف محمود لبيب حيث بايعه كذلك على السمع والطاعة ! .

ولم يرو احد من هؤلاء شيئاً عن الرجل « المثلث » ! الذى يلحق الاخ الجديد قسم البيعة . . ثم يتضح له اخيراً انه صالح عشاوى وكيل جماعة الاخوان المسلمين ! .

واخيراً .

نختم حديثنا هذه المرة لنقول للدكتور رمضان انه اذا بدا له ان يلصح لنا عن نظرتة لاحداث التاريخ التي احاطت بالاخوان المسلمين ، فاننا نصارحه ايضاً ، باننا لن نكف عن ملاحقة سرده لهذه الاحداث بالفضح والكشف والابانة !

— يمكن للقارئ قراءة ردنا على هذا المقال فى الملحق رقم (٤)

من هذا الدراسة (المقال الثانى والمقال الخامس) .

المقال الثالث لصالح شادى

« لماذا يتجنى البعض فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٠)

بدا لى بعد قراءة المقال الثالث للدكتور رمضان المنشور فى جريدة الهدف يوم الخميس الماضى انى قد اسرفت فى الاهتمام بمناقشة الاراء التى ساقها فى مقاليه السابقين حول حسن البنا والنظام الخاص وحملت اعصابى فى الرد اكثر مما يحتاجه الموقف ، حين ظننت ان الامانة تقتضىنى كشف النقاب عن الغلالة السوداء التى ظلت وسائل الاعلام المصرية وغيرها تغلف بها ماضى هذه الجماعة منذ سنة ١٩٤٧ حتى نهاية حكم عبد الناصر سنة ١٩٧٠ . . وان ظل الكتاب المؤرخون والحكام بعد ذلك يتناولونه فى « المناسبات » !! بما يؤكد هذه الظلال السوداء التى طرحتها وسائل الاعلام « الوجهة » بالصورة التى ترهب الحكام والمحكومين ، او تجعلهم — على الاقل — فى حيرة من امر هذه الجماعة !! ولكن

حين قرأت المقال الاخير للدكتور رمضان المنشور فى جريدة الهدف وجدته تكرارا لما ساقه فى مقاليه السابقين ! . وخشيت ان اشرك — رغما عنى — فى بضاعة كلامية مزجاة لا تحمل جديدا الى ذهن القارئ بقدر ما تحمل من لجة المجادلة . .

ولكن ما قرأته فى مقال الدكتور رمضان فى جريدة الوطن يوم الاثنين الماضى تعليقا على اول ردودى على « تصويره التاريخى لجماعة الاخوان المسلمين » شجعنى الى المضى فيها كنت عازما عنه ! ، فقد ساق لنا «مثلا» رفضه التشكيك فى « رسالة حسن البنا ونواياه » التى وصفها بأنها « كانت اشرف النوايا والمقاصد » . وهذا يكفينى اليوم للوفاء بما وعدت به القراء فى مقالى السابق من المضى فى الرد ، لعلنا ننتفع « بالجديد » من احوال الدكتور . . وسأجعل ردى اليوم عن مقاله الاسبق ، وادخر الاسبوع القادم — ان شاء الله — للحديث عن « نواياه الطيبة » التى ابداهما فى هذا الاسبوع ! .

يسوق لنا الدكتور رمضان فى مقاله الاخير — المنشور فى جريدة الهدف — هذه المعلومات فى محاولة تضخيم اكتشافاته العلمية للنظام الخاص ليبدو بالصورة المخيفة التى ارادها له فيقول :

(م — ٢٢ — الاخوان المسلمون — والتنظيم السرى)

(١) افراد النظام كانوا يدرّبون على انجزياء واللاسلكي والتصوير والاختزال والتمثيل وعمل المكياج وتغيير الزي وادوات التراسل والإذاعة وقيادة وسائل المواصلات ابتداء من الدراجة وانتهاء الى الطائرة ! ..

وكل هذا أمر مشروع حين يجري في إطار التدريب الفدائي لتحصير وادي النيل والبلاد الإسلامية كما قال القضاء .. ولكن .. ألا يرى القارئ معنى أن قيادة الطائرات كانت جنوحاً من الدكتور في خيال لا يساندوه واقع والا فليكشف لنا عن درّبهم النظام لقيادة الطائرات وأنواعها ! .. إن المعلوم أن التدريب على الطائرات التجارية غير التدريب على الطائرات المقاتلة أو طائرات الركاب ! ..

وسؤال ثان في هذا الصدد ..

— هل ما ساقه الدكتور حول التدريب على قتال مولوتوف وتخريب المواصلات والسكك الحديدية واستخدام المفرقات والالغام والأسلحة النارية وأساليب « الخنق وغيرها التي أوردها في مقالته كلها أمور فيها الأخوان المسلمون في كتبهم أم أنها موجودة في كتب حزب العصابات والتدريب الشاقة للجيش التي يعثر عليها أي قارئ في المكتبات ؟ !

— وسؤال أخير عن نوعية أفراد التنظيم هل كانوا حقاً من الطبقات الدنيا من الشعب كما استدلل الدكتور بأقوال جمال سالم رئيس محكمة الشعب « من طبقة الخردواتية والسمكزية وموظفي الدرجات الصغيرة وليس منهم مهندس ولا مدير إدارة !! » أم إن الأمر كان خلاف ذلك ؟

ويسوق الدكتور هذا الجشيد من المعلومات تحت عنوان « التنظيمات داخل الجيش والبوليس !! » فيقول « إن تنظيمات الإخوان تغلغل في الجيش والبوليس وكانت تعد تنظيمات سرية بحكم طبيعة عمل الضباط .. » فهل كان جميع الضباط من الطبقات الدنيا من السمكزية والخردواتية وموظفي الدرجات الصغيرة ؟ !

وأين كان عبد الناصر من كل هؤلاء ! .. وبقية ضباط الحركة كجمال حسين وعبد الحكيم عامر وصالح سالم والشيخا فعي وحسين إبراهيم والبغدادي ؟ ..

وانى لاتساعل — والحيرة تملكني — عما دعا الدكتور ليستشهد بأقوال جمال سالم عن نوعية أفراد هذا التنظيم وقد سبق أن قال — هو نفسه — عنه في عدد روز اليوسف رقم ٢٧٣٤ الصابري في ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ما يأتي : « وقد كان اختيار جمال سالم لرئاسة محكمة الشعب من أسوأ الأخطاء التي ارتكبها عبد الناصر في حياته السياسية ، فلا يوجد في تاريخ القضاء

العسكري في مصر رئيس محكمة هيبت بمستوى المحاكمات الى مثل هذا الدرك الاسفل ، ولم تسمع قاعات المحاكم في مصر ما سمعته من العبارات النابية والتهجم على المتهمين والسخرية منهم وارهابهم والدخول في « قافيات » معهم ، كما سمعت من جمال سالم .. ، ثم يستطرد فيقول :

« ولقد اتهم الاخوان المسلمون جمال سالم بانه كان الخصم والحكم واطلقوا عبارة « خصومنا قضائنا » ولكن الدراسة المتأنية لنصوص المحاكمات وما صدر عن جمال سالم تثبت انه لم يلعب سوى دور « الخصم » وهذا امر محزن حقا وما اتعس الحكام الذين ينسون ان للتاريخ محكمة تفوق محاكمهم قوة وان الاحكام التي تصدرها محكمة التاريخ هي الباقية واحكامهم فانية !! » .

واذن .. فلماذا يستبدل بأقواله في المحاكمة الساخرة التي وصلت بمستوى المحاكمات الى الدرك الاسفل !! .
بينما تراه يلفظ في نفس الوقت الوقائع الثابتة عن نوعية هؤلاء الرجال الذين كانوا ينتمون الى النظام الخاص ؟ ..

ثم .. ماذا يضير افراد النظام الخاص أن يكون منهم السيمكري والنجار والفلاح والموظف الصغير وهم جميعا قطاعات الامة التي تمثل عند النظرة الماركسية .. « الطبقة الكادحسة » التي قامت الثورة الشيوعية لانصافها !! .

ومع ذلك فقد شمل النظام الخاص جميع طبقات الاخوان أو على الاصح جميع طبقات الامة بما فيهم المهندسين والقاضي والمحامي ووكيل النيابة والضابط بالاضافة الى العامل والسمكري والفلاح .. والفقير وصاحب الثراء ! ..
وسؤال ثالث حول ما ساقه الدكتور عن بدء تكوين التنظيم وعن أمواله والاعداد الروحي لفكرة الجهاد لدى أفراد ..

وأقول تصحيحا لعلومات الدكتور أن بدء تكوين التنظيم كان سنة ١٩٤٠ وليس في أكتوبر سنة ١٩٤١ كما قال الدكتور اثر القبض على الامام البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين في أكتوبر سنة ١٩٤١ في وزارة حسين سري ، فقد كان النظام الخاص في هذا الوقت موجودا وينهض بتبعاته الفعلية الاخ محمد عبد الحليم الذي استدعاه حسن البنا في سنة ١٩٤٠ مع صالح عشاوي وحسين كمال الدين وحامد شريت وعبد العزيز أحمد ، وعرض عليهم الدواعي التي كانت تقتضي انشاء النظام الخاص لتواجه الدعوة مسئولياتها نحو الانكليز في مصر واليهود في فلسطين ! ..

وكان الطلبة هم العنصر الاساسى فى هذا التنظيم بالاضافة الى افراد من شباب الموظفين ومجموعة من العمال الفنيين ذوى الثقافة الاسلامية وكان هذا هو الرعيل الاول للنظام الذى اكد سبب نشأته وهدفه ، اشتراك افراده فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ واستشهاد كثير منهم على ارضها . .

ولا اسوق للدكتور هذه المعلومات من فراغ ، ولا من هواتف الظنون والتخمينات او الاستنتاج ، ولا لانى عليم ببواطن الامور . . ولكن . .

لو ان الدكتور حرص على استيفاء معلوماته التاريخية ، من الرجال الذين عاشوا هذه الاحداث لوجدوا - على الاقل - فى كتبهم ! . ولما عز عليه سماعها من السنتهم اذا شاء . . وفى كتاب الاستاذ محمود عبد الحليم - احد خمسة رجال انشأوا النظام الخاص - « الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ » - رؤية من الداخل - الجزء الاول ص ٢٥٨ ، ص ٢٥٩ ، ص ٢٦٠ غناء لما يبحث عنه الدكتور حول حقيقة برنامج النظام الخاص وتقسيم افراده الى اسر ومعنى التسلسل القيادى لديهم وسر اشتراك افراد النظام فى اوجه النشاط العام للدعوة .

ولا اطالب الدكتور بالاخذ بما جاء فى هذا الكتاب من معلومات . . لكنى اطالبه فقط بقراءته ، ولو فعل ، لبدا ذلك واضحا فى كتاباته اما بالنقد او التأييد . .

ونحن نخالف الدكتور فيما ذكره حول تمويل النظام الخاص ، سواء ما تعلق بالوقت الذى بدأ فيه جمع اشتراكات افراده او بالمساعدات التى كانت ترد اليه من الصندوق العام للجماعة الذى كان يتراوح فى الاربعمينيات بين خمسة آلاف جنيه شهريا الى سبعة آلاف وخمسمائة جنيه !! . . كما يدعى الدكتور . .

نحن نقول ان تمويل التنظيم بدأ منذ سنة ١٩٤٠ وكان دخله من جيوب اصحابه فقط !! وليس كما ذكر الدكتور انه بدأ يجمع اشتراكات افراده سنة ١٩٤٤ ، سنة ١٩٤٥ ، وكان الاستاذ البنا يرى ان علامة الجدية فيمن يتقدم للتضحية بروحه ان يضحي بماله ! ، وظل هذا التوجيه هو الاصل فى بناء الصندوق المالى للتنظيم ! .

اما المبالغة التى يدعيها الدكتور من ان الاشتراكات الشهرية العامة التى وصلت الى سبعة آلاف وخمسمائة جنيه ، كانت هى التى تسد عجز النظام

الخاص فقول لا نرده ، ولا ندفعه لانه تهمة تلحق بالنظام او الجماعة ،
وانما ندفعه فقط لانه غير صحيح !! ..

وتذكرنا هذه المبالغة التي اراد الدكتور من ورائها ايها القارئ
بالمستوى الخطير والمخيف الذي وصل اليه التنظيم ، بمراجعة « ملومة »
بسيطة ساقها الدكتور في اول مقالاته في مجال عرضه لوطنية « البنا » الذي
اخذ معونة من الانجليز لاقامة دور جديدة للاخوان بلغت ثلاثمائة شعبة في
عشر سنوات فتراه يوحى — من خلال حيرة الباحث — بهذا المضمون في
شك ابلغ من التأكيد !! ..

ولكن لا يلبث الدكتور في مقاله الاخير ان يجد « لنا » المال هذه المرة —
من خاصة جيوبنا — لا لشيء الا لايقاف القارئ على المستوى الخطير والمخيف
الذي وصل اليه عدد افراد التنظيم ليثير دهشته ويستجيش مخاوفه . ولذلك
كان من المناسب ان يقدم للقارئ عملية حسابية بسيطة تهوله ! . خمسين
الف جوال x عشرة قروش يعنى خمسة آلاف جنيه في الشهر على أدنى
تقدير ! ، ٧٥٠٠٠ جوال x ١٠ قروش تعنى ٧٥٠٠٠ جنيه في الشهر على
اقصى تقدير ! مبلغ كبير طبعا يكفى ان تدفع منه اعانة للنظام الوليد لشراء
عجلات وسيارات واجهزة لاسلكى .. وربما طيارات ايضا !! ..

قلنا ان واقع الامر كان غير هذا لان الامام البنا كان يرى اتباعه على ان
يبدلوا اموالهم عن رضا وطوعية بما يحققون به اهدافهم التي يقتنعون بها
ليصدقوا امام انفسهم حين يتطلبهم الامر بذل ارواحهم في سبيل الله ..
وهكذا كان يرى الرجل اتباعه ..

اما الاعداد الروحية لفكرة الجهاد لدى افراد النظام الخاص فقال فيها
الدكتور انها كانت منصرفة في البداية الى الانكليز .. ثم جرى تحسويل
افكارهم الى الداخل تدريجيا !! ..

... وهنا « تغيم » الحقائق في ذهن القارئ حين يقرأ اليوم هذا
القول ، ويستعيد ما سبق ان قرأه في مقاله السابق عن أسباب تسليح النظام
الخاص ، هل كان يتعلق باخراج الانكليز ام بمداومة الحكومات والحكام
الوطنيين ؟! ..

وكانت اجابته الواضحة ، ان هذا السلاح كان يجمع للداخل لضرب
الحكام وقلب الحكومات !! ..

وفي مقال اليوم يعكس القضية !! . ولكنه يستدرك فيقول بأن أفكار النظام تحولت من مهادمة الانكليز الى مهادمة الحكام !! لا العكس . .

فاذا مضينا مع الدكتور في محاولته الجديدة لاثبات أن أفكار النظام تحولت من مهادمة الانكليز الى مواجهة الحكام ، لوجدناه يحاول متعمدا اثبات ذلك بحادث مقتل أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ م وحادث مقتل النقراشي سنة ١٩٤٨ م .

والدكتور رمضان في محاولته « لى » الحقائق لاثبات نظريته هذه من تحول أفكار النظام الى مواجهة حكام مصر ، يمضى بها شوطا يثير الرثاء . . فبينما نراه « يقبل » شهادة جمال سالم — عن نوعية الإراد النظام — بعد أن قدح في عدالته بما سبق أن أوضحناه إذ أننا لنشهدده في التحقيقات التي جرت لمعرفة حقيقة انتماء العيسوى لجماعة الإخوان أم للحزب الوطنى — يكذب — محمود العيسوى ويتدح في شهادته بل وفي كل القرائن التي تشير الى لون انتمائه الى الحزب الوطنى !! . .

— فاذا قال العيسوى أمام النيابة — بغير تردد — انه من الحزب الوطنى وليس من الإخوان المسلمين قال الدكتور هذه شهادة كاذبة لان فلان . . نقل عن فلان . . الذى نقل عن سيد سابق الذى افترى بمقتل النقراشي قوله « أن محمود العيسوى من صميم الإخوان !! . . » .

ولم يذكر الدكتور « طبعا » ان سيد سابق قد برىء من تهمة الافتاء هذه ولم تثبت ادانته فيها . . ولم يذكر لنا الدكتور الدلائل التي اقنعت سيد سابق بأن محمود العيسوى من صميم الإخوان اذا صحت رواية الدكتور التي رواها عن فلان عن فلان عن سيد سابق !!

— واذا ثبت من واقع الحال أن محمود العيسوى كان يمضى مدة تمرينه كمحام فى مكتب عبد الرحمن الرافعى — أحد كبار أعضاء الحزب الوطنى — كان هذا عند الدكتور دليلا صوريا لغاية يخطط لها الإخوان !! . حتى ليبدو وكأنه يحاول اقناع القارئ بأن الإخوان المسلمين كانوا يعلمون مسبقا بنية الدكتور أحمد ماهر فى اعلان الحرب على المحور فقررُوا قتله ودفعوا بمحمود العيسوى الى مكتب عبد الرحمن الرافعى لازالة الشبهات عنهم !! .

فاذا سئل عبد الرحمن الرافعى عن محمود العيسوى فقال أنه شاب رقيق الحال غير ناجح فى المحاماة ولا ملتفت لعمله ، ويحمل رغم ذلك دبلوم القانون الخاص ودبلوم القانون العام ويعد رسالة لنيل الدكتوراه فى الحقوق

قال الدكتور رمضان مباشرة : « وهذا هو الدليل على انتماء محمود العيسوي الحقيقي لجماعة الاخوان المسلمين !! » كما يروييه مقاله الاخير : « ويتساءل القارئ في حيرة عن الرباط بين نبوغ القاتل وبين انتمائه للنظام الخاص في جماعة الاخوان المسلمين !! » . وهل تعتبر هذه النوعية من افراد النظام الخاص مؤكدة لما رواه سابقا عن نوعية الافراد حين ادعى انهم من طبقة السبكرية والخردواتية وما شابه ذلك !! » .

واذا جرى في ظن القارئ ان الحزب الوطني كان يرفض مبدأ اعلان الحرب على المحور تماما كما كان يرى العيسوي بدليل استقالة حافظ رمضان من وزارة احمد ماهر عندما تقرر اعلان الحرب . . « لوى » الدكتور — ايضا — هذه الحقائق وقال لقد استرد استقالته بعد مقتل احمد ماهر ! . . وقال في تحقيقات النيابة ان استقالته هذه لم تكن لمخافة حصول ضرر على مصر من جراء اعلان الحرب وانما كانت لاسباب شخصية !! . .
نما حقيقة هذه الاسباب الشخصية في قضية عامة كهذه ؟ ! .
ولاشك ان القارئ الفطن يدرك ان استرداده لاستقالته فعلا لم يكن الا لكي يدفع عن نفسه تهمة الاشتراك مع محمود العيسوي في مقتل احمد ماهر !! . .

واذا كانت الحقائق العلمية تهم الدكتور رمضان حقا في بحثه عن هوية محمود عيسوي ليدلل بها على انتمائه أو عدم انتمائه للاخوان فلماذا لم يناقش آراء العلماء والمؤرخين الذين نسبوا الى محمود العيسوي انتماءه ايضا الى حزب مصر الفتاة امثال « كيرك » في الشرق الاوسط ص ٢٦٦ ، « وميتشيل » في كتاب الاخوان المسلمين المترجم بمعرفة الدكتور محمود ابو السمود في ص ١١٢ هامش ٧٢ الذي يقول ان الحكومة بذلت جهدا كبيرا لادانة الاخوان المسلمين فلم تنجح ! . .

فهل كان اغفال كل ذلك من دواعي البحث العلمي المنصف !
— فاذا انتقلنا الى الوجه الاخر من استدلاله على أن الجهاز الخاص كان يهدف الى قتل الحكام بما عرضه من رواية عبد المجيد أحمد حسن قاتل النقراشي لرأينا عجبا ! . فكل ما يروييه عبد المجيد أحمد حسن عن الاخوان المسلمين — عند الدكتور — قضية مسلم بها ، مهما بدا فيها من تناقض !!

فقد أنكر عبد المجيد أحمد حسن عند القبض عليه أن أحدا دفعه الى قتل النقراشي وقرر صراحة أنه قتله بمحض رأيه الشخصي بعد حل الجماعة لما رآه من خيانة للقضية الفلسطينية ولسمعه المتواصل لاقرار الهدنة ! . .

... وبعد أيام طويلة من بدء التحقيقات الباطلة التي اشتهر بها حكام هذا العهد الذي أدانته الهيئة القضائية في قضية الجيب وحكمت ببطلان تحقيقاته رأينا اعترافا آخر لعبد المجيد أحمد حسن في شكل خطاب موجه الى النائب العام يقول فيه « انه عجب لبيان الاستاذ حسن البنا الذي نفى في نفسه علمه بالجريمة وانه يبرأ منها ومن مرتكبها مستندا في ذلك الى احاديث وآيات كما انه علم ان هيئة كبار العلماء قد أصدرت بيانا عن هذا الحادث وانه اطلع عليه وعقب ذلك اراد ان يعلن لجميع افراد النظام الخاص انه قد غرر بهم جميعا وليس هو وحده ! . » .

.. وحتى هذا الاعتراف لا يصلح دليلا يناقض ما قرره حسن البنا في اعترافه بانه هو الذي دمه الى قتل النقراشي وان ثبت « قطعا » انه قامت احداث مثل قتل الخازندار وحادث نسف اوراق التحقيق بمحكمة باب الخلق لم تكن بأمر البنا ولا بعلمه ! . . . وقول عبد المجيد أحمد حسن بانه قد غرر بهم — مبنيا للمجهول — لا يعنى ان المرشد كان وراء هذا المجهول !! ، في وقت تقطعت فيه اواصر الرباط بين البنا والجهاز الخاص اثر حل جماعة الاخوان .

— واذا استعرضنا رأى الدكتور رمضان في دعواه ان المرشد والجهاز الخاص قد اقرا قتل النقراشي لوجدنا ان ذلك يخالف آراء المنصفين من مؤرخى هذا العصر ، ودليل ذلك ما تروييه لنا رسالة الدكتور زكريا سليمان بيومي التى نال بها مرتبة الشرف الاولى من كلية اداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ وموضوعها « الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية » حيث قال فى ص ١٢٠ ص ١٢١ « ان استمرار سيطرة البنا على الجهاز الخاص قد حفظه من زلات كان من الممكن ان تحدث فى صراع الجماعة مع الوفد والشيوعيين فى اعقاب الحرب الثانية فضلا عن ان البنا — العارف باحكام الشريعة الاسلامية — قد حافظ على استخدامه ضد المسلمين او غيرهم من اجل مصر وانه قد انتهنز فرصة الحرب فى فلسطين ليرسل بكتائبه وسلاحه الى هناك ، واذا اخذ البعض على اعضاء الجهاز قتل كل من القاضى الخازندار ومحمود فهمى النقراشي ولم يثبت قانونا قتل اعضاء الاخوان لغيرهما ، فان القتل كان فى الحادثين حالة فردية لا ينبغى معها الصاق تهمة امتهان القتل بالجهاز او الجماعة » . . . وهكذا ينهى الدكتور زكريا استدلالاته فاذا لم يقنع هذا الراى العلمى الدكتور رمضان فانه يقنع كثيرا من العلماء ، فضلا عن المنصفين ! اذا لم يدأبوا على « لى » الحقائق للوصول الى رأى قد تكون له دواقعه من حقد او كراهة تخيم على صدورهم ولكن يظل مثل هذا الراى الشاذ لا يمثل شيئا ذا بال عند العلماء المتجربين ..

وأعرض في هذه المجالة لما تناوله الدكتور رمضان خاصا بمهادنة الوفد لجماعة الإخوان لاتساعل هل غيرت شيئا من موقفهم وعلاقتهم بالاحزاب ؟ ..

فقد أورد الدكتور رمضان طرفا من اخبار مهادنة الوفد للاخوان المسلمين فقال انه (في يناير سنة ١٩٤٣) توجه الى دار الإخوان مجموعة من الوزراء لزيارة دار الإخوان وفي مقدمتهم فؤاد سراج الدين وعبد الحميد عبد الحق ومحمود سليمان غنام وأحمد حمزة ودكتور محمد صلاح الدين وتكلموا بكلام طيب اعلنوا فيه تأييدهم لفكرة الإخوان !! ..

وأضيف الى هذه « المعلومة » معلومة أخرى عما أعلنه الاستاذ البنا في هذا الجمع ضمن خطبته في هذه الزيارة فقال :

اولا — ان هذه الدعوة لم تكن يوما من الايام اداة في يد اى هيئة او حزب ! ..

ثانيا — من خصائص هذه الدعوة انها منذ نشأت وقد مضى عليها الان خمسة عشر عاما عاصرت فيها مختلف الهيئات والحكومات لم تنصدر يوما من الايام الى المزالق السياسية ولم تتلون بالالوان الحزبية ولم تتورط في المنافع الشخصية ولم تخضع لهيمنة عظيم من العظماء أو سلطان وجيه من الوجهاء ، ولم تعمل ساعة من نهار لحساب شخص أو هيئة أو حزب أو دولة .. الخ ..

ومكذا كان رد الإخوان على مهادنة الوفد التى اشار اليها الدكتور رمضان في مقاله الاخير !! ، والتى بنى عليها دعواه ان مواقف الاخوان السياسية كانت عبارة عن ردود افعال لموقف القصر والسعديين الذين لم يغفرا للاخوان مهادنتهما للوفد فأسقط احمد ماهر البنا ومعه خمسة من زملائه في الانتخابات التى اجراها عند توليه الوزارة فكان هذا اول تصدد للجماعة ! .. ، وأن الجماعة قابلت هذا التحدى باعلان معارضتها لاحمد ماهر في قراره اعلان الحرب على المحور وكتبوا له ينصحونه بالعدول عن ذلك .. وأحسب ان تصوير الدكتور لمواقف الاخوان السياسية بأنها ليست سوى ردود فعل لمواجهة الاحزاب لها بالتحدى .. قول يعوزه الانصاف ! ..

لقد شجب الوفد والحزب الوطنى والاخوان موقف احمد ماهر من اعلانه الحرب على المحور ولم يقل احد ان ذلك كان رد فعل لتحدى الحزب السعدي لهم فلماذا يصور الدكتور موقف الاخوان بأنه كان ردا لتحدى احمد ماهر بسبب اسقاطه البنا ومن معه من المرشحين !! ..

وكتب الدكتور في نهاية مقاله تحت عنوان « نحو بحر هائج » يصف ما يدعيه من سيطرة المد الفاشى الذى كانت جماعة الاخوان احد روافده نى الثلاثينات ... !! فقال :

« انه يعزو هذا المد الى اقفار ساحة العمل الشيوعى تحت عوامل الخيانة وتتبع البوليس لنشاطهم .. »
ثم يستطرد قائلا : « ولكن ظروف الحرب هيأت الفرصة لحركة شيوعية عارمة تمتاز بغلبة العنصر الوطنى بعد ان استبعدت ظروف الحرب العناصر الاجنبية فمثلت هذه الحركة الشيوعية لدى الاخوان ما كان يمثلهم معسكر الاتحاد والاباحية عند نشأة الجماعة !! » .

ولا املك حيال حديثه عن هذا المد الفاشى الذى كان الاخوان احمده روافده — كما يقول — الا ان اؤكد وصفى السابق لانتماآت الدكتور الفكرية فى جنوبها الى الماركسية فى ثوب الوفد المفضفاض .
فهو يرى ان تصور المد الشيوعى فى الثلاثينات انها يرجع الى خيانة المنتمين من الشيوعيين فضلا عن تعقب البوليس للحركة الشيوعية وتعبير « الخيانة » الوارد هنا ينبئك بتصورات الدكتور حيال الحركة الشيوعية التى زرعها وثبت قوائمها العميل هنرى كوريل المليونير الشيوعى فى مصر ! وبدت ثمارها فى الاربعينات ، فرأى الدكتور ان معوقات هذه الحركة لا ترجع الى طبيعة الرفض النفسى والفكرى فى الشعب المصرى ولكن ترجع الى خيانة الوطنيين للعملاء امثال هنرى كوريل وغيره !! ، وان مقاومة الاخوان للشيوعية فى مصر لا تستحق ان توصف عنده الا بانها « مقاومة فاشية » ..

ولا يفتأ الدكتور رمضان يطمئن خاطر القارئ ان هذه الحركة الشيوعية « النامية » فى الاربعينات قد أصبحت حركة وطنية خالصة امتازت بغلبة العنصر الوطنى بعد ان استبعدت ظروف الحرب العناصر « الاجنبية » ! ..
ونتساءل بدورنا عما يعنيه الدكتور رمضان من استبعاد « العناصر الاجنبية » بسبب ظروف الحرب هل يعنى ذلك ان هذه الحركة أصبحت لا تمت بصلة الانتساب الى المضمون الماركسى !؟ ويحسن فى هذا المجال ان اجيب الدكتور بفقرات من خطاب حسن البنا الذى ارسله الى النحاس باشا يوضح له هذا الامر : —

« ان الوفد فى ايامه الاخيرة قد تخللت صفوفه طوائف وافواج من ذوى الاراء الخطيرة والمبادئ الهدامة الذين لا يدينون بغير الشيوعية مذهبها ولا يؤمنون بغير موسكو قيادة وتوجيها ، وقد راوا فى الوفد الذى يعوزهم الدم الجديد والمنهاج الجديد خير ستار يعملون خلفه ويمثلون ما يريدون من مهازل على مسرحه .. ونظرة دقيقة واحدة من رفعتك الى حضرات المحررين فى « صوت الامة » وفى « رابطة الشباب » او « الطليعة الوفدية » وفى

هيئة تحرير « الحوادث » و « الجماهير » وفي ممثلى الطلاب الوفديين فى المدارس والمعاهد يكشف لك عن ان هؤلاء جميعا ليس فيهم من الوفدية الا اسمها . . وانى لاستكثر ان تسمح وطنية رجال الوفد بان يكونوا حماة هذا الشر المستطير والوسطاء الاقربين فى نقل هذه الجرائم المهلكة الى عقول شباب هذه الامة الابرياء وتسميم نفوسهم بهذه الاراء حتى لقد تعالى الهتاف فى بعض المدارس « الشيوعية فوق الاسلام » !! فهل يعتبر الدكتور « المسلم » منصفا اذا لام الاخوان المسلمين لمواجهتهم هذه الحركة « النامية » (كما سماها) لانها مثلت لديهم « فعلا » معسكر الاحقاد والاباحية !! . حتى لا يتورع عن وصفهم بانهم « أحد روافد المد الفاشى » فى هذه الحقبة من التاريخ !! .

واخيرا . .

اختتم حديثى هذا بالقول بانه فى المناسبات المتعددة ، بل وفى كل الاوقات التى ظن الناس فيها ان علاقات الاخوان « بالبعض » تمثل فى وقت ما اصفى ساعات القرب ، وفى وقت آخر اقصى مرارات الفرقة ، فان التاريخ قد سجل فى خطابات المرشد للقصر ولجميع الاحزاب السياسية ما يؤكد دواما هذه الحقيقة الجديرة بالاعتبار ، وهى ان الاخوان المسلمين ظلوا يستقبلون مودة الطامعين وعداء الشائئين بفطنة المؤمن وكياسة اللبيب متجنبين فى مسيرتها اشواك القرب والبعد على السواء ، حتى حققت لهذه المسيرة — فى كل الظروف — خلوص القبلية وصدق الوجهة وشرف الانتساب الى الله ، مدركة ان كل ما ينالها من تشهير بها او بقادتها امر صغير فى جنب الله !!! .

المقال الرابع لصالح شادى

« صلاح شادى يرّد على د . عبد العظيم رمضان »

(الوطن فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠)

لا احسبنى فى حاجة الى رد مفصل على ما جاء فى حديث الدكتور رمضان المنشور يوم الاثنين ١٧ نوفمبر الماضى فى جريدة الوطن ... ولكنى سأحاول ايقاف القارىء على بعض الحقائق المشوهة ، ومناقضة البعض الآخر للقضايا المنطقية التى يلزم الا يتردى فيها « الكاتب » فضلا عن هؤلاء الذين يدونون تاريخ امّتهم ! ..

ولكن ... لا يفوتنى شكره على « نواياه » — ككاتب سياسى — فى دفاعه عن جماعة الاخوان المسلمين الذى أورده فى الصحف — كما يقول — حيث يروى فى هذا العدد « انه لا يوجد قلم من خارج الاخوان دافع عن حقهم فى ممارسة حياتهم السياسية كما دافع هذا القلم الضعيف ، ومقالاتى فى هذا الشأن فى جريدة الجمهورية وغيرها « شاهد حى » يمكن الرجوع اليه » ...

فى الواقع لم يكن لى حظ الاطلاع على هذه المقالات لادرك مدى موضوعيتها فضلا عن « نواياه » فيها .. ولكن ...

ما قرأته يوم الاثنين الماضى حول دفاعه عن « نوايا » حسن البنا التى رآها اشرف المقاصد والنوايا واعتبّزها « حقيقة تاريخية لا يجادل فيها الا مكابر » .. وبين ما انتهت اليه مناقشته لهذه « النوايا » ... يجعلنى أتوخى الحذر فيما قاله « دفاعا عن حق الاخوان فى ممارسة حياتهم السياسية » ... كما يقول !! ...

يقول الدكتور رمضان فى معرض حديثه عن « الديمقراطية » لدى الاخوان المسلمين « ان الدراسة التاريخية — هكذا ! .. ، وبهذه الصورة المعماه !! — اثبتت ان الاخوان المسلمين لم يقتفوا الى جانب الديمقراطية وان عليهم ان يستفيدوا من اخطائهم فى اشاعة الديمقراطية فى صفوفهم .. ومساندة الديمقراطية فى كل مكان ، بدلا من ان يشرعوا اقليمهم ويشهروا أسلحة الهجوم والاتهامات » ..

والن ..

فعلى الاخوان المسلمين ان يطأطئوا هاماتهم لصوت التاريخ الذى يمثله لنا الدكتور رمضان وحده !! .

وليس لهم ان يروا رايًا « فى انفسهم » يخالف راي الدكتور حتى اذا ناقضت الحقائق رايه الذى يعتبر لديه حكم « التاريخ » والذى « له وحده » حق ابرامه حتى اذا خالف غيره من المؤرخين ! ..

... وهو اذ يقدم هذا الراى يستدل عليه بالقول بأنه « بعد ان فقد « البنا » ايمانه بالوسائل الدستورية والحكومات البرلمانية انتقل الى وسيلة العنف وتمثل ذلك فى هجومه على النظام البرلمانى وتطويره لفرقه العسكرية ! .. » ..

ولا يسعنى فى الرد على قوله هذا ، الا ان اضعه امام الحقائق الآتية :
— لقد نشأت جماعة « الاخوان المسلمون » سنة ١٩٢٧ م وتقدم البنا لترشيح نفسه الى عضوية مجلس النواب فى سنة ١٩٤٢ ، ورفض النحاس باشا ترشيحه على النحو الذى سقناه فى اول ردنا على المقال الاول للدكتور ... حين قلت ان النحاس باشا صرح البنا بأنه امام تبليغ من الانجليز اما بالتنازل عن الترشيح واما اعلان الحرب على الاخوان بكل وسيلة ، ورجاه ان يتنازل ...

ومع ذلك فقد حرص الاستاذ ان يكون تنازله لقاء الغاء الدعارة ومنع الخمر وترك الحرية للجماعة لممارسة نشاطها العام .. فهل يعتبر معنى ذلك — عند الدكتور رمضان — ان حسن البنا فقد ايمانه بالوسائل الدستورية ؟! .. أم يقول ان رئيس حزب الوفد هو الذى فقدها .. ؟!

— وفى سنة ١٩٤٥ رشح الامام البنا نفسه مرة ثانية فى وزارة أحمد ماهر التى أجرى فيها الانتخابات البرلمانية بعد حل المجلس وعمد بوسائله « المزورة » الى اسقاط البنا والخمسة الذين رشحوا انفسهم معه ! ..

ولهذا نقول انه منذ نشأت الدعوة سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٥ ي قبل استشهاد الامام البنا باربعة سنوات فقد ظلت تصرفاته تؤكد التزامه بمفهوم الشورى مدة ثمانية عشر عاما من عمره وعمر دعوة الاخوان المسلمين !! .. وحتى بعد سقوطه فى هذه الانتخابات المزورة ، الامر الذى كان من الممكن ان يدعو الى نبذها كوسيلة تحقق هدفه ، نراه يحدث الاخوان المسلمين فيقول : —

« ان الدستور المصرى بروحه واحكامه العامة من حيث الشورى وتقرير سلطة الامة وكفالة الحريات لا يتناقض مع القرآن ولا يصطدم بقواعده

وتعاليمه وبخاصة وقد نص فيه على أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام ،
وإذا كان فيه من المواد ما يحتاج الى تعديل أو نضوج ، فقد نص الدستور
نفسه على أن ذلك التعديل والنضوج من حق النواب بطريقة قانونية
مرسومة ، فتكون النيابة البرلمانية حينئذ هي الوسيلة المثلى لتحقيق هدف
الاخوان من قولهم « القرآن دستورنا » ! ..

فمتى بدا — للدكتور — من حسن البنا ، قول وفعل .. فقد فيه ايمانه
بالوسائل الدستورية ؟!

وهل مهاجمة حزب الوفد أو الاحزاب الاخرى يعتبر هجوما مسلي
جوهر النظام البرلماني ؟!

أما دعواه المكرورة بأن تطوير النظام الخاص يعتبر دليلا على عدم ايمان
البنا بالمبادئ الدستورية فقد أوردنا في مقالنا السابق ما قرره أحد خمسة
اشخاص انشأوا النظام الخاص بأن أهداف هذا النظام ، كما لفتها لهم
حسن البنا رحمه الله ، كانت حرب اليهود في فلسطين واخراج الانجليز من
مصر ... وان استدلاله بقتل النقراشي سهم طائش رد عليه مؤرخ مثله ،
في رسالة الدكتوراه التي حازها بمرتبه الشرف بامتياز وهو الدكتور زكريا
سليمان بيومي كما ناقضه حكم القضاء الذي « ادهش » الدكتور انى الزمه
به كمؤرخ !! .

فاذا استعلى الدكتور رمضان على القضاء بدون مناقشة جوهر حكمه
متصورا ان مهنة المؤرخ اعلى شأوا من ان يستوقفها حكم القضاء ، وان
اصدره ثلاثة مستشارين ! .

واستعلى كذلك في حكمه على ان يستوقفه رأى مؤرخ مثله ... فمن
تراه يكون بعد ذلك ! .

من حسن الحظ ان الدكتور لم ينكر بعد — مشكورا — علمه بأن الوحي
قد انقطع من السماء !

وكنت احسب ان حكم الحقائق اذا غاب عن الدكتور فلا يجب ان يغيب
عنه حكم المنطق ! .

فهو في غمرة « الحاحه » على التدليل بأن النظام الخاص انها نشأ
لاستقاط الحكومات يقدم لنا هذه القضية بصورة مذهلة حين يقول : —
« ان علينا ان نختار بين طريقين فأما ان ننكر انكارا باتا بأنه كان
للاخوان تنظيم سرى باسم النظام الخاص وفي هذه الحالة نكون قد نفينا
تماما فكرة العنف عن الاخوان ، وأما ان نعترف بوجود هذا التنظيم السرى
وفي هذه الحالة نعترف ضمنا بوجود فكرة العنف ! .

ليس هذا — في منطق الجدل — هو المصادرة على المطلوب !!
ومن جهة أخرى .. ليس هذا هو الارهاب الفكرى بعينه الذى
يتهمنا به الدكتور ؟!

لقد قرانا للدكتور في مقاله الثانى اتهمه للاخوان انهم لم يتورطوا في
معاركهم ضد الانجليز بل وامتنعوا عن القيام بأى نشاط ضدهم !!
فما هو الاسلوب الذى كان يراه لتحقيق هذا النشاط واطهاره الى
الوجود ... في وقت تتواطأ فيه الحكومات جميعا بما فيها الوفد وحكومة
الاقليات ، مع المستعمر !!

ما هى الصورة التى كان من الممكن ان يتحقق بها امله في مواجهة
الوجود الانجليزى غير نهوض الشباب بهذا التدريب الخاص على استعمال
السلاح وكل وسائل القتال الحديثة ... وكيف يتم ذلك في علانية بينما انف
الانجليز في كل مرفق من مرافق الدولة ؟!

ولقد واجهنا تهمة هذه في مقالنا الثانى بالقول بان الاخوان واجهوا
الانجليز في كثير من الحوادث بعضها عرف وبعضها لم يعرف ! وذكرت له
امثله في هذا الشأن .

فكيف كان يتسنى لهم ذلك الا من خلال جهاز خاص يخفى على الحكومة
وجوده فضلا عن معرفة اشخاصه واسلحتهم وتدريباتهم الا ما تكشفه
الاحداث رغما عنهم .

ومن جهة أخرى تقرأ للدكتور رمضان في مقاله المنشور في جريدة
الهدف ، تحت عنوان « قضية فلسطين » قوله :

« قضية فلسطين هى شعار حقيقى بالنسبة للاخوان ولكنها ستار مزيف
بالنسبة لحكومة صدقى باشا والنقراش باشا التى خلفتها بمعنى ان هذه
القضية كانت تقدم بالنسبة لشباب الاخوان محورا اسلاميا مثاليا يستقطب
اهتمامهم ومجالا حقيقيا للجهاد تفرغ فيه شحنة حماسهم ولا يستطيع احد
ان ينكر اخلاص شباب الاخوان المسلمين لقضية فلسطين وضغطهم على
قيادتهم للسماح لهم بالجهاد في فلسطين !! » وهذا كلام الدكتور وليس
كلامى !

ثم .. يستدرك آخر الامر فيقول :
« ان التدريب على السلاح واعداد شباب النظام الخاص كان سابقا على
ظهور مشكلة فلسطين ! »

واذا سلم الدكتور رمضان ان قضية فلسطين كانت شعارا حقيقيا
بالنسبة للاخوان وستارا مزيفا بالنسبة للحكومة ، فكيف يتسنى للاخوان

تحقيق شعارهم هذا الا بمعزل عن الحكومة ! فى ستر وخصوصية تمنع من البطش بهم اذا اراد الانجليز ذلك .

اما قول الدكتور ان التدريب على السلاح واعداد شباب النظام الخاص كان سابقا على ظهور مشكلة فلسطين فقول يثير الدهشة عما يعنيه الدكتور فعلا بهذا الاستدراك ! فمن الثابت ان دكتورنا المؤرخ لا شك يعلم ان قضية فلسطين وجدت قبل قيام جماعة الاخوان المسلمين نفسها ! واذا كان النظام الخاص انشئ سنة ١٩٤٠ فان معارك المسلمين فى فلسطين كانت سنة ١٩٢٣ واحداث سنة ١٩٢٢ التى قتل فيها الكثير من المسلمين فى فلسطين والتى اعتقل فيها جمال الحسينى كانت عنوانا على عمق المشاعر الاسلامية ضد اقرار سياسة الوطن القومى اليهودى .

فهلا كان هذا الاعداد المستور للنظام الخاص فى مدافعة كلا الجانبين الانجليز فى مصر واليهود فى فلسطين سببا فى عدم العلانية التى جعلها الدكتور اساسا فى حكمه على النظام الخاص بان سريته كانت لاسقاط الحكومات بالعنف ؟ !

واخيرا . . .

اختتم ردى على مقاله الاسبق بما رواه من انه يتوخى عرض صورة الاخوان المسلمين بالطريقة التى تخيفهم من انفسهم من اخطائهم ليستفيدوا من هذه الاخطاء فى تصويب خطواتهم ثم يستطرد فيقول :
« لقد دفع الاستاذ صلاح شادى ثمننا فادحا لهذه الاخطاء يتمثل فى عشرين عاما من عمره قضاهما فى السجن ! » .

وانى لاشكر الدكتور المؤرخ على حسن قصده فيما توخاه من اخافة الاخوان المسلمين من انفسهم ! . . ولكنى لا انسى فى غمرة هذا الشعور « بالجميل » ان اذكره ان رسالة المؤرخ تفقد موضوعيتها اذا توخى شيئا اخر غير استنباط الحقائق من وراء الاحداث ! .
واشكره ثانيا على عواطفه نحوى حين يقرر اسفه لانى دفعت من عمرى عشرين عاما ثمننا لهذه الاخطاء ! .

لقد دفعت حقا من عمرى عشرين عاما . . ولكنها كانت بسبب خطئك — انت — يا سيدى ! وخطأ كل فرد فى الشعب عجز ان يقول كلمة « لا » لعبد الناصر . . حتى من شاركه فى الحكم عجز ان يقول هذه الكلمة ، حتى استحال الشعب الى « مساحيط » يمشون الى جوار الحائط ، يتسولون حقهم

في الحياة .. في الرزق .. في الشعور بالامن والكرامة الذي القدهم اياه
« زوار الليل » من خدام عبد الناصر وسدنته ! .. الامر الذي الفصح عنه
السادات في كتابه « البحث عن الذات ص ٢٨٩ » بهذا الوصف المرير !! .

وبعد وفاة عبد الناصر فقط !! اقيمت المآتم وعقدت حفلات التأبين
والبكاء على الحرية الضائعة وشرف الامة المثلوم وكرامتها المهذرة ! .
ولقد ادخل الاخوان السجون والمعتقلات لانهم قالوا « لا » لمعاهدة
عبد الناصر مع الانجليز ، لا بسبب رصاصات « المنشية » المزيقة التي مازالت
سطورك — يا سيدي الدكتور — المنشورة في روزاليوسف في العدد ٢٧٣٤
تشير في « نبض حى » الى انها حادثة مختلقة مزورة !!

وانك لا شك — ترى معى — ان معاهدة عبد الناصر لم تكن الفضل مسن
معاهدة ٣٦ التي ابرمها النحاس والفاها بعد ذلك في وزارته التي اقالها
الملك بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .
ولا شك ان الشيوعيين كانوا يشاركونك ايضا هذا الراى ولكن لم نسمع
لك ولا لهم صوتا في هذه السقطة من عبد الناصر ، وان سمعنا بدلا منها
دوى التصفيق والهتاف لبطل الحياذ وعدم الانحياز !

واخيرا .

اكتفى بهذا القدر ، لاعود في القريب ، ان شاء الله ، لاناقد ما ساقه
الدكتور رمضان في مقال الخميس الماضى في جريدة الهدف عن علاقة حسن
البنّا بالقصر ... والله ولى التوفيق .

— يمكن للقارئ قراءة ردنا على هذا المقال في الملحق رقم (٤) من
ن هذه الدراسة (المقال الثالث) .
(م — ٢٤ — الاخوان المسلمون — والتنظيم السرى)

المقال الخامس لصالح شادي

« الثورة ليست وسيلة الاخوان في المتغير »

(الوطن في ٣ ديسمبر ١٩٨٠)

قرأت مقال الدكتور عبد العظيم رمضان الاخير - في رده على مقالى الثانى - ولست قلبى وعقلى منه امور من الانصاف ان ابسطها للقارئ ، فقد احزنه منى بعض عبارات ادرك فيها انى نلت من شخصه بأكثر مما نلت من فكره وربما حملت عباراتى شيئا كهذا لم اقصده فى الوقت الذى اعتبر نفسى مسئولا بين يدى الله عن الكلمة تصدر منى ، تجمع ولا تفرق ، تصوب ولا تصيب ، تشرح ولا تقدح .. وللدكتور الحق ، ان ينتصف منى كما شاء فى الامور التى اعتبرها تمس شخصه .. فهو عندى ما زال كما كان من قبل فى موضعه من التقدير .

ولا انكر ان كتابات الدكتور قد ساءتنى وما زالت ، لا لحق فيها احاول انكاره .. ولكن ما تعلق فيها بأهداف جماعة الاخوان المسلمين فى طرد الانجليز وسلوكهم الجهادى فى هذا المصد الذى انكره الدكتور رمضان بعبارات لم اسمعها الا من سلطات التحقيق والاثام فى المحاكم التى كانت تملى على قضاتها الاحكام قبل ان تعقد اولى جلساتها لتنتهى اخيرا بصدور حكم الاعدام ! .

وما كان يضيرنا - من قبل - ان نحاكم امام محاكم عادلة بل كانت هذه مطالبنا .. كما لا يضيرنا اليوم ايضا ان نحاكم امام للتاريخ محاكمة عادلة فهذه ايضا مطالبنا .

اما ان يدعى البعض ان « الاحداث المتعلقة بجماعة الاخوان المسلمين قد نضجت فى « رحم » التاريخ وخرجت الى عالم الفكر « حكما » سويا ! . » بعد هذه الفترة من التعتيم والاذلال الاعلامى التى اظلت حكم فاروق وحكم عبد الناصر .. فامر يثير الرثاء حقا ! .

ولقد كتب اغلب المؤرخين المعاصرين تاريخ جماعة « الاخوان المسلمين » فى « غيبتهم » واحبوا لانفسهم ان ياكلوا لحما « ميتا » .. ولم يكرهوا ان يقدموا للناس غذاء .. عفنا كرية الطعم واللون والرائحة ! .. بدعوى ان هذه هى جماعة الاخوان المسلمين !

لعل وقفة منصفة بيننا وبين الدكتور رمضان ينطلق فيها فكره بعيدا عما دونه كتاب الشرق والغرب ، يرى فيها واقع الإخوان المسلمين الحقيقى

ويبصر دوافع تحركهم ، انطلاقا من الخصائص الصحيحة للإسلام ليماكمهم عليها هو أو غيره ان شاء ومن واقع آمالهم التي تحدد مسارهم عبر احكام الشرع التي تربط علاقاتهم بالناس .. كل هذا يمكن ان يعطى للدكتور بعدا جديدا في تكوين تصوره لهذه الجماعة ورجالها بالإضافة الى الكثير من المعلومات التي لدى الاحياء من افرادها والتي ربما شكل علمها لدى الدكتور فهما جديدا ، لا ادعوه الى الاقتناع به ، وانما ادعوه فقط الى رصده وتقييمه ! .

ومن جهة اخرى ادعو نفسي ومن يقرأ حديثي الى مقام التجرد الذي ندبنا اليه الدكتور رمضان ، وانزل نفسه عليه بعيدا عن أي منطلق فكري أو حزبي جرى في خاطرنأ أنه يحمله .. فذلك ادعى الى نقد آرائه بالصورة التي يجنبها والوضع الذي تأمله .. وحسن الظن الذي يدعونا اليه الإسلام . وليعذرني الدكتور رمضان ، فيما ساءه من مقالى بما عذرني به الحق تبارك وتعالى في قوله « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ، وكان الله سميعا عليما » . . .

ولقد ظلمت جماعة الاخوان المسلمين في ماضيها وحاضرها وظلم افرادها ، واطلقوا عليها وعلى رجالها النعوت والصفات !! واغلقت الصحف أبوابها دونهم لتحول بينهم وبين الدفاع عن أنفسهم ! ، وبهر الظالمون بقدرتهم عليها ! كما بهروا - بعد ذلك - بما راوا من سنة الله في صحوها بعد ظنهم التعس انهم وأدوها وأهالوا عليها التراب !! .. ولكن .. ما زالت آيات الله تترى « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . ولعل جريدة « الوطن » الغراء هي اول صحيفة في الشرق تنشر للاخوان المسلمين - بدون تحريف - دفاعهم عن أنفسهم وعن فهمهم لدينهم .. ورسالتهم التي يدينون الله عليها ، في حرية جديرة بالشكر والاكبار . واعود الى الرد على مقال الدكتور عبد العظيم رمضان .

الذي اثار دهشتى من مقاله ، علامات الاستفهام التي مازالت تواكب تصوره لاهداف النظام الخاص !! ، وان زادت احتمالاته الساخرة هذه المرة حين تساءل « وهل انشئ النظام للزينة ، ام لمجرد التأثير السياسى ، ام لمجرد حماية الاخوان أنفسهم من السلطة ام لاقامة حكومة اسلامية ؟ واحتمالات كثيرة اخرى ، ليس من بينها - طبعا - اخراج الانكليز ! .

وهو في هذه المحاولة يرد كل دليل مما قدمته في هذا الصدد ، ليدحض انطلاقه من خط الجماعة واعنى بذلك الاحداث التي سقتها على سبيل المثال لا الحصر ، واضاف اليها الدكتور حوادث اخرى في الاسكندرية - من حيث لا يدري - فيما رواه في جريدة الهدف يوم الخميس بارتكاب الاخوان اربعة

حوادث اخرى ضد الجنود البريطانيين فى اسبوع واحد واسفرت عن اصابة ١٢٨ شخصا وقبض على احدى عشر متهما اتضح بعد ذلك انهم من جماعة الاخوان المسلمين ! وادعى انها كلها حوادث فردية بعيدة عن سياسة الجماعة وتخطيطها !! ، حتى الحادث الذى ساقه هو اخيرا تحول - تحت قلم الدكتور - الى حادث ضغط فيه على البنا من جانب شباب النظام الخاص ليسمح لهم بالقيام به ! .

لماذا ؟! لست ادرى ، خاصة وقد ابتعدنا اليوم عن اتهمنا النوايا ! اما حادث قتل النقراشى فهو عند الدكتور من صلب سياسة الجماعة مهمائى ذلك حسن البنا ! ولا تأخذه فى هذا الاعتقاد لومة لائم ! .

ان حكم التاريخ الذى يتحدث الدكتور رمضان باسمه ، لا يكون منصفا اذا وزنت فيه الاحداث بوزنين ، واخضعها المؤرخ لفكر يعتقده او تصور يملك لبه ، وانما يتحقق السمت الصحيح للمؤرخ اذا جعل الاحداث وحدها هى التى تكون رأيه وتبلوره ، اما ان يبدأ قضيته برأى او بفهم معين يحاول - متعسفا - فرضه او اغفال حقيقة تعارض ظنه ، فهذا هو الحكم البعيد عن الحق والنصفة ! .

ولذلك كنت امل ان ارى للدكتور رمضان « وقفة منصفة » حيال الاحداث التى سقتها اليه على سبيل المثال ، ولا يطالبنى باثبات انطلاقها من خط الجماعة وانما يطالب نفسه ببحثها ، فهو اولى بها منى ما دام يكتب للتاريخ وما دام قد وضع نفسه بعيدا عن موطن الخصومة وفى برج التاريخ السامق الذى يحكم ولا يحكم ! .

وليس هذا فحسب هو ما اطالب به الدكتور رمضان ، وانما اطالبه ايضا بمحاولة فهم رسالة الاسلام التى دعا اليها حسن البنا ، ليطابق بين سلوكه وسلوك اتباعه وبين ما يدعون اليه . ثم يحكم بعد ذلك لهم او عليهم ! .

ان الخلاف بيننا يا دكتور رمضان ، ليس ناشئا من اختلاف موقعنا من القضية المعروضة . . . وانما هو كامن فى الاساس الذى نتحاكم اليه ، ونرد اليه الامور ! .

فمثلا . . بينما نراه يقترح فكره لتبين اهداف النظام هل كان لقلب الحكم ام لاقامة حكومة اسلامية ام لاحافة الحكام ، ام للدفاع عن انفسنا ام للزينة كما يدعى ، اراه لم يشغل باله بحقيقة اصيلة فى آيات الله جعلها للاخوان المسلمون شعارهم ووضعوها على صدورهم فى « شارة » مصورة

عليها مصحف وسيفان ومدون على هذه « الشارة » كلمة « واعدوا » ..
تذكيرا بالآية الكريمة « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .
ان القوة في النظام الاسلامي مطلب مقصود لذاته ، مهما تحقق للامة
استقلالها وحتى لو اظلمها حكم الاسلام ، لظل التدريب على الاسلحة والتجمع
لبذل المعروف وانكار المنكر يشرائطه الشرعية واجبسا تنهض به وله هم
المسلمين ويسمى كل مسلم صادق لتحقيقه في نفسه ودعوة الناس اليه وحضهم
عليه ، والمؤمن القوى خير واحب الى الله من المؤمن الضعيف ... ولا يزال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرح للناس معنى القوة الوارد في الآية
« واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » فيقول الا وان القوة « الرمي » ويكررها
ثلاث مرات ثم لا يلبث ان يجعل الرمي عبادة فيقول « من تعلم الرمي ثم تركه
فقد عصاني » .

وهكذا يصبح التدريب على السلاح وتنشئة النفس على مشاق الحياة
بالرحلات ونحوها ، هدفا يطلب لذاته ويظل الفرد عاكفا عليه لحفظ معنى
الرجولة فيه وعدم عصيان الله بنسيانه .

واذن فدعوة البنا للقوة في مظاهر تنظيماته المختلفة لا تعنى بالضرورة
التخريب وقلب أنظمة الحكم ، ولقد نجح الاحتلال البريطاني واعوانه من
الحكام المصريين في تركيز مفهوم خاطئ في عقل الشعب ووجدانه مضى به الى
الاعتقاد بأن استكمال عدة القوة جريمة . لانها تمثل لدى الاحتلال البريطاني
واذنابه مواجهة تسقط معها حيله والاعبيه التي بدأت منذ ان سعى وجوده في
البلاد التي يحتلها « استعمار » بينما هو في الحقيقة تخريب لطاقات الامة
ورجولة شبابها واضاعة لثرواتها وكرامتها وحريتها . فاذا جاء حسن البنا
ليقدم لهذا الشعب المقهور معنى جديدا من كتاب الله يغسل به ما تراكم من
ذل الاستعمار في النفوس ، فاقام الفرد على عقيدة التوحيد ليستكمل بهسا
عدته من مدد السماء .. ودعاهم الى تكوين امة تستظل بشريعة القرآن
لتحفظ لنفسها القوة والمنعة ودعا الحكومات بعد ذلك الى توحيد قوتها تحت
راية الخلافة الاسلامية فلا يتصور ان يكون منزعه في هذا الصدد مظهرا من
مظاهر العف او صورة من صور الاستعلاء بالقوة على الحق او ابراز
العضلات لواد معنى الحرية في الناس ، او حملهم بالاكراه على التبعية للجماعة
واذا جرى في مخيلة احد هذا الظن فقد جانب به الحق والصواب .

وقد سبق ان اوضحت للقراء في مقالى الاول كيف يفهم
الاخوان المسلمون القوة وكيف يستخدمونها وينبذون الثورة
بكل صورتها ولا يستخدمونها لاقامة الحكومة الاسلامية كما

تساعل الدكتور وانما تنطلق قوتهم لدفع المنكر الذى امر الله بدفعه بكل الصور الشرعية لهذا الدفع ، باليد او باللسان او بالقلب حسب قدرة الدافع . . . وكذلك الامر بالمعروف بكل صورة مهما لحق الامر . . . فأعظم الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر . . . ولقد قالها الاخوان المسلمون لعبد الناصر واعدم منهم من اعدم ولبيت البعض جل اعمارهم في السجون يتجرعون غصة الظلم والعذاب « وما بدلوا تبديلا » . . . وهذه ايضا احدى صور القوة التى علمهم اياها حسن البنا ونبذها الدكتور رمضان وجعلها احدى خطاياهم

ولهذا دعوت الدكتور رمضان ان يبعد عن نفسه هذه الغلالات السوداء التى احاطتنا بها وسائل الاعلام فى الماضى والحاضر ، ثم يقيم سلوكنا بعد ذلك على ضوء الاسلام .

فاذا عدنا بعد ذلك الى الطواف حول مناقشة الدكتور فى ردى على دعواه بمهادنة الاخوان المسلمين للانكليز رايناه يدفع الاحداث التى سقتها — على سبيل المثال — بدعوى ان ثلاث حوادث فقط لا تشكل منهاجا لجماعة الاخوان المسلمين لاجراج الانكليز ، فى الوقت الذى ما زال يرى ان مظاهرة « الى الامام يا روميل » تشكل عنده منهاجا لاجراجهم !! حتى بدا له ان اعترافى بعدم مشاركة الاخوان فيها دليل على القعود ! فنراه يقول فى رده الاخير ما نصه « كذلك لم ينكر الاستاذ صلاح شادى ما قلناه من ان الاخوان المسلمين لم يشتركوا فى مظاهرات الى الامام يا روميل !! ضد الانكليز ! » .

واذن . . .

فهو ما زال يعتقد حتى الان ادانة الاخوان المسلمين لعدم اشتراكهم فى هذه المظاهرة ! والا لما استدل بها فى هذا السياق ! .

ثم . . . تزداد الامور تعقيدا هذه المرة . . . وتتطاول الدهشة حتى تصل الى الاستنكار حين تراه يردف هذا السياق بالقول بانى (اى صلاح شادى) اعرف من قراءتى لكتبه ، وخاصة كتاب تطور الحركة الوطنية ، انه ادان هذه المظاهرة ونسبها الى العناصر الموالية للامان فى القصر الملكى ، ومجموعة على ماهر بالذات !! .

ولا املك الا ان اتساعل للمرة الثانية لماذا يستدل بها اذن فى هذا المجال ويتهم الاخوان بالقعود عن مواجهة الانكليز ! .

والاعجب من كل هذا ان تقرأ فى كتابه ، تطور الحركة الوطنية ، ما رواه عن النحاس باشا بأنه يدين الانكليز بأنهم هم الذين صنعوا هذه المظاهرة ! .

ولا تزال براهين الدكتور تتناقض ويضرب بعضها بعضا ، حتى يقول ان احمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة دعا الاستاذ البنا الى تفجير ثورة شعبية ضد الانكليز فرفض قائلا « اننا لا نبحث عن مغامرة قد تخب وتفسل ، ويعلق الدكتور رمضان على ذلك بقوله « وانا لا ادين موقف الشيخ البنا ، فقد كان احرص على الدعوة وعلى هدفه الاستراتيجى من ان يجهض فى مغامرة كانت كل الدلائل تشير الى فشلها نظرا لاحكام قبضة الانكليز على مصر فى هذا الحين ! » .

فاذا كان رأى الدكتور ان تفجير ثورة شعبية امر لا جدوى منه فى هذه الظروف ، فماذا بقى للمجاهد ان يفعله الا العمليات الفدائية التى قام بها الاخوان فى هذا الوقت ؟! بل وبعد هذا الوقت ! حتى شهدت معسارك السويس بعد استشهاد الامام البنا ما يعتبر امتدادا طبيعيا لسياسته فى هذا الصدد بعد ان حمل امانة الجهاد خلفه ، المرشد حسن الهضيبى فجرى على هديه وسطرت بطولات الاخوان فى هذه المعارك ما أعجز الانكليز انكاره .

ومع ذلك .. يظل الدكتور رمضان حائرا فى تصورات ومغالبات فى اصراره حتى يقول :

« لقد خاض الاخوان المسلمون حقا معركة فلسطين سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ولكن احدا لا يستطيع الادعاء بأن هذا الغرض كان من وراء انشائهم لجيشهم العلنى والسرى ، والا لاخبرنا بذلك الاستاذ صلاح شادى ، ولاخبرنا من قبل المرحوم الشيخ حسن البنا ، » .

ولست ادري ما يعنيه الدكتور بهذا الاستدلال ؟!

هل كان يفيد الدكتور فى هذا الصدد ان يعلن البنا فى صفحات الجرائد والمجلات او فى كتابه « الدعوة والداعية » انه انشا نظاما خاصا غرضه قتل الانكليز واخراج الصهاينة من فلسطين !

بماذا تفيد الدكتور رمضان هذه العبارة اذا أعجزه ان يرد الفضل لاهله حين اشاد ببسالة الاخوان فى مرابطتهم فى « صور باهر » وفى بيت لحم وعلى مشارف القدس وحين اقتحموا (رامات راحيل) ونسفوا مستعمرة (ديروم) واشتركوا فى معارك (عسلوج) وحاصروا (المسنة) و (بيرون اسحاق) واستشهد منهم قرابة المائة واسر بعضهم وكانوا مثل البسالة والاستشهاد ! .

وانا انقل ذلك من مقال الدكتور فى جريدة الهدف ! .

اما بالنسبة للحجة التى اقامها على غاقل انى اوردت فى المقال الثالث اغراض انشاء النظام الخاص بشهادة احد خمسة رجال انشأوا هذا النظام

بتكليف الامام حسن البنا ، واعلمهم بهدفه من هذا التكوين وهو عين ما ذكرته ، وعانتبت الدكتور لانه لم يحفل وهو يكتب تاريخ جماعة الاخوان - بقراءة ما كتبه رجالها المسئولون عنها واعيسده اليوم الى ما ندبناه اليه بالامس في صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ من كتاب الاستاذ محمود عبد الحليم « الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ » ويمكنه ان يقرأ في هذه الصفحات كيف دعا حسن البنا الى انشاء هذا النظام ! وما هي اهدافه واسلوب التربية فيه .

ولكن الدكتور رمضان لا يأخذ هنا تصويره لجماعة الاخوان الا بما يوكد ظنونه ثم يأخذ بعد ذلك اغلب تصوراته من ميتشيل وكيرك وغيرهما من مؤرخى الشرق والغرب .
واخيرا . .

بقى طرف من رده الاخير اعجز فيه عن رؤية المؤرخ الدكتور رمضان بعيدا عن غمار الكتاب السياسيين !
ويبدو ان اندفاع الدكتور فى مناصرة موقف الوفد فى تولى الحكم سنة ١٩٤٢ على رماح الانجليز ، اسلمه الى قول متناقض بين دعواه ان النحاس باشا كان يعمل لخلق فاروق عن العرش منذ سنة ١٩٣٧ . . وبين قوله « والحقيقة التاريخية ان النحاس باشا رفض تكليف الملك له بتشكيل الوزارة مستندا على قرار الزعماء السابق برفض تأليف الوزارة ، ولكن الملك الخائف على عرشه الح على النحاس باشا لينتد عرشه » . . فقبل بعد الالحاح الذى وصفه « بالمرّة بعد المرّة والكرة بعد الكرة » . . وهنا يبرز لنا هذا السؤال :

لماذا يحاول النحاس باشا انقاذ عرش فاروق ؟! وهو الذى كان يحاول خنعه منذ سنة ١٩٣٧ ؟ واي الخبرين اولى بالتصديق ؟!

واذا قيل ان محاولاته قد باءت بالفشل سنة ١٩٣٧ بسبب الانكليز فما هم الانكليز انفسهم يتخلون عن الملك . . فلماذا يورط نفسه فى مهانة قبول حكم يعرضه وحزبه للأوحوال ؟ .

واذا خيف من بطش الانكليز بالشعب قصاص الامن فى يده هو فى ثقة الشعب والانجليز فيه ، والمخاطر فى هذا الصدد اسهل من احتمال مخاطر بقاء فاروق على العرش وتثبيتته عليه استنادا على سلطان الشعب الذى يمثلها الوفد .

ولعل الكثيرين يعجزون مثلى عن رؤية المبرز لهذا السلوك الذى استقر
فى فهم الدكتور على قطبين متناقضين احدهما رغبة النحاس فى خلع الملك
والاخر التضحية بسمعته وكرامة حزيه ليحفظ للعرش بقاءه .

وربما حدثنا الدكتور عن ذلك فى عدد قادم .

اما مقال الدكتور رمضان فى جريدة الهدف فى ٢٧ نوفمبر الماضى فى
محاولة كشفه السر وراء حل جماعة الاخوان سنة ١٩٤٨ فلى عليه بعض
التعليق ارجو ان اسوقه ان شاء الله فى عدد قادم .

— يمكن للقارئ قراءة ردنا على هذا المقال فى الملحق رقم (٤)
من هذه الدراسة (المقال الرابع) .

المقال السابع لصالح شادي

« لماذا يتجنى البعض في تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن في ١٠ ديسمبر ١٩٨٠)

لا يحتاج القارئ الى كبير عناء عندما يحاول البحث عن المصادر التي استقى منها الدكتور رمضان معلوماته « التاريخية » التي أقام عليها أحكامه على جماعة الاخوان المسلمين ! .

فهو اما ناقل عن محاضر جلسات جمال سالم سنة ١٩٥٥ في محكمة الشعب . واما ناقل عن كتابات ريتشارد ميتشل صاحب كتاب « الاخوان المسلمون » بشيء من التصرف . ولقد قدمت رأى الدكتور عبد العظيم رمضان في محاكمات جمال سالم حين قال : لقد اتهم الاخوان المسلمون جمال سالم بأنه كان الخصم والحكم واطلقوا عبارة « قضائنا خصومنا » ولكن الدراسة المتأنية لنصوص المحاكمات وما صدر من جمال سالم يثبت أنه لم يلعب سوى دور الخصم ولم يلعب ابدا دور الحكم وهذا امر محزن حقا ، فما اتعس الحكم الذين ينسبون ان للتاريخ محكمة تفوق محاكمهم قوة وان الاحكام التي تصدرها محكمة التاريخ هي الباقية وأحكامهم فانية . ثم يستطرد « ولم تسمع قاعات المحاكم في مصر ما سمعته من العبارات النابية والتهجم على المتهمين والسخرية منهم وارهابهم كما سمعت من جمال سالم ! » .

اما رأى الدكتور ريتشارد ميتشل نفسه في كتابه الذي اشرت اليه ، فقد سمعته منه شخصا عندما حضر الى القاهرة قبل أربع سنوات أو يزيد ورغب في لقائي جملة مرات ليستوضح معلوماته في المصادر التي عجز عن الالتقاء بها حين دون كتابه هذا ! ، وسألني عن الكثير من الوقائع التي اوضحتها له في اكثر من لقاء . حضر بعضها الدكتور محمود ابو السعود والاستاذ صالح ابو رقيق . . . وأبان لنا في صراحة انه لم يكن امامه الامصدر واحد يستقى منه معلوماته وهو الصحف والكتب التي صدرت حينذاك تحت اشراف السلطة الحاكمة فضلا عن المحاكمات التي اقيمت لرجال الجماعة وانه يود لو يعدل كتابه ويكتب امورا وضحت له وادركها بعد اصداره للكتاب . ثم استقر اخيرا على ان يترجم الدكتور محمود ابو السعود الكتاب المذكور ويكتب في هامشه كل من الاستاذ صالح ابو رقيق والدكتور محمود ابو السعود ما يريانه من وقائع لا تتفق مع رايه الذي ابداه ! .

الا يرى معى الدكتور رمضان ان سلوك الدكتور ميتشل الاميركي الجنسية المسيحي العقيدة كان اقرب الى الانصاف من سلوكه هو معنا !

وخرج الى الوجود كتاب الدكتور ميتشل « الاخوان المسلمون » يحمل هذه التوضيحات للوقائع المختلف عليها . . . وهى عين الوقائع التى ساقها الدكتور رمضان فى مقاله الاخير تحمل نفس الاخطاء للأسف ! . . . وان تجنب ذكر كل ما نسبته ميتشل الى الوفد من اتهامات كاشتراك شباب الوفد مثلا فى « رابطة الشباب » - التى تكونت اساسا من الوفديين - فى تدمير مسرحى سينما مترو وسينما ميامى واقتصرت الخسارة فى الارواح على المصريين . . .

فى الواقع اجد نفسى عاجزا عن مناقشة كل ما ورد من اخطاء فى مقال الدكتور رمضان الاخير فى جريدة الهدف، ولكنى آثرت ان اكشف للقارئ عن بعض الوقائع المحرفة وأنسبها « نيابة عنه » الى مصادرها التى كان يجب ان ينسبها هو اليها .

والظروف التى يتحدث عنها الدكتور كانت بعد وزارة حسين سرى الائتلافية التى جاءت فى ٢٦ يوليو ١٩٤٩ وساهم فيها الوفد حتى نوفمبر وجرى حل البرلمان وبدأ سرى يعد البلاد لاجراء انتخابات جديدة خرج بعدها الوفد ظافرا فى ٣ يناير ١٩٥٠ والى حكومته فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ .

ويقول الدكتور رمضان ان الاخوان المسلمين رفضوا المصالحة مع الوفد بعد نجاحه فى تلك الانتخابات بنجاة انتمائهم التقليدى للقصر فى الصراع الدائم بين الوفد والعرش (!) ويدعم هذا الراى بقوله بأنه جرت مفاوضات بين الحزب والجماعة حول اعادة الاخوان الى الحياة الشرعية وكان ممثل الوفد هو فؤاد سراج الدين وممثل الاخوان هو مصطفى مؤمن وانه جرت صيغة توفيقية بين الطرفين وهى ان يسمح للجماعة باستئناف نشاطها تحت اسم جديد اقترحه مصطفى مؤمن وهو اسم « النهضة الاسلامية » بدلا من « الاخوان المسلمون » ! وان هذه الصيغة لم تلق تأييدا من الجماعة .

ولقد ساق نفس الواقعة عن الاستاذ مصطفى مؤمن . . . وكان على الدكتور ان يضيف ان مصطفى مؤمن . . . فى هذا الوقت لم يكن مفوضا من الاخوان المسلمين بتقديم اى اقتراح ! فمن البديهي ان مركزه كطالب فى الجامعة لا يسمح له بالتحدث باسم الجماعة بينما الكثير من رجالها كانوا خارج المعتقلات - امثال منير دله والباقورى وخميس حميدة وابراهيم نجم - واولى منه بهذه المفاوضات ! .

وكان على الدكتور ان يكون منصفاً في تصوير هذا الخلاف فلا يرده الى ركون الاخوان للحليف التقليدي « القصر » كما يقول ، وانما كان عليه ان يعترف ان الوفد قد خان الاخوان المسلمين بعد ان ايدوه في الانتخابات تحقيقاً لوعده بالغاء قرار الحل واعادة ممتلكات الجماعة . . وبدلاً من ذلك يشتت فؤاد سراج الدين ويحاول تسليم مبنى الجماعة لوزارة الداخلية لجعله مقراً لقسم البوليس ! .

وكان عليه ايضاً ان يذكر ان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين صرح بأن الحكومة ستستبدل قانون الجمعيات الجديد بقانون حل الاخوان حتى يظل الحل سارياً بعد سقوط الاحكام العرفية » ، ويقول ميتشل في هذا الصدد في صفحة ١٧٩ من كتابه المترجم بمعرفة الدكتور محمود ابو السعود « ونظراً لان الاخوان المسلمين كانوا المجموعة الوحيدة التي يشملها هذا القانون الجديد فقد رأوا ان القانون سن خصيصاً لهم ! كما رأوا انه ضيق عليهم دون اقتضاء ، علاوة على انه كان قانوناً ظالماً حل محل قانون عرفي ظالم اعطى البرلمان الصفة الشرعية لاثاره التي اورثها القانون العسكري غير الشرعي للحل » .

وهكذا اضطرت جماعة الاخوان الى رفع دعوى أمام مجلس الدولة بإبطال هذه القرارات واعادة اسم الجماعة وممتلكاتها اليها . . وفعلاً صدر هذا الحكم بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٥١ بإبطال قرار وزير الداخلية ! وتوصى فيه المحكمة بوجوب اعادة اموال الجماعة واملاكها اليها ويقول « ميتشل » في هذا الصدد ان من اثار هذا الحكم انه أعطى الجماعة صفتها الشرعية وهي اقوى صفة في مصر !! واضطرت حكومة الوفد الى رفع يدها عن الاملاك المصادرة بما في ذلك الصحيفة وجميع المباني .

وما دام الدكتور رمضان قد اورد كلام صالح عشاوي عن حزب الوفد بما يؤكد انتماء اعضاء حزب الوفد والاخوان المسلمين لطبقة واحدة هي الطبقة الشعبية ولهذا فليست هناك منافسة بين الاخوان والوفد . . . واعتبر هذا لونا من الوفاق قبل الانتخابات ، فكان عليه ايضاً ان يذكر مقالة (صالح عشاوي) في صحيفة مجلة المباحث في شجبه حكومة الوفد لنكتها عهودها مع جماعة الاخوان قبل الانتخابات باعادة نشاطها اليها والاعتراف بشرعية وجودها ! واسوق في هذا الصدد ما رواه الاستاذ صالح ابو رقيق في تعليقه على نجاح الوفد في انتخابات سنة ١٩٥١ في صفحة ١٧٥ من كتاب ميتشل عن « الاخوان المسلمين » . . « كانت النتيجة الباهرة التي حصل

عليها الوفد هي انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ تعتبر بحق تعبيراً صادقا حقيقيا وشاملا عن الثورة التي كانت تجيش في قلوب المصريين ضد فاروق واعوانه السعديين ، وخاصة بسبب اضطهادهم للاخوان ، واغتيال المبنا حيث أرغمت هذه النتيجة الملك فاروق يوم ان كان في البلد نوع من الديمقراطية - ان يقابل المرحوم النحاس باشا ، الذي اقاله من قبل بصورة مؤسفة للغاية وما حصل الوفد على هذه النتيجة الا بسواعد الاخوان المسلمين ، الذين نزلوا المعركة الانتخابية بثقلهم لمساعدة مرشحي الوفد ٠٠ حتى ان سكرتير الوفد السيد فؤاد سراج الدين صرح لاعوانه اثناء المعركة الانتخابية بأنه لا داعي لارتباط الوفد بوعود مع الاخوان لانهم سيقفون مع مرشحي الوفد انتقاما من السعديين !! وعلمت قيادة الاخوان بهذا التصريح فاصدرت تعليمات للاخوان بالوقوف في المعركة على الحياد ٠٠٠ مما اثار مرشحي الوفد فطلب مقابلة احد المسئولين في الاخوان فقابله المرحومان الدكتور خميس حميده وابراهيم نجم ، فوعدهما بأنه مجرد تولى الوفد الحكم تعود للاخوان شرعيتهم وترد لهم أموالهم بل ويعوضون من خسائرهم ولكنه للأسف لم يف بما وعد « !

حاول الدكتور ان يلقي ظللا من الشك حول ترشيح الاستاذ حسن الهضيبي مرشدا لجماعة الاخوان المسلمين ٠٠ فقال ان ذلك جرى بموافقة الملك ، بل انه يقال ان الملك قد فرض هذا التعيين او ان الاخوان كانوا يرغبون في ارضاء الملك الذي عرض عليهم الامر فايد هذا التعيين !! وأن هذا التنازل من جانب الاخوان كان راجعا الى رغبتهم في العودة الى الشرعية وعسودة أموالهم المصادرة !! »

ويأبى الدكتور المؤرخ ان يترك القصة هكذا بدون احكام فيقول ان رفض المصالحة مع الوفد وفصل مصطفى مؤمن كان يحصل معنى تلميح للقصر بالاستعداد للتعاون !

ثم يطلق سهمه الاخير على الاخوان المسلمين ليجهز على ما أبقاه من شك في نفس القارئ فيقول في عبارة مشبوهة مزج فيها « نواياه الطيبة » بالسم الذي يريد ان يجرعه للقارئ فيقول :

ومن سوء حظ الاخوان ان علاقات الهضيبي بالقصر بعد تعيينه مرشدا عاما لا تدع للباحث مجالا لنفي هذه الروايات على اساس سليم فقد رأينا في رواية كيف سعى الشيخ المبنا سعيا شاقا لمقابلة فاروق وكيف فشل في ذلك ٠٠ ولكن الامر يختلف بالنسبة للهضيبي فلم يكذب بعض

شهر واحد على تعيينه حتى كان يركب عربة ملكية فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فى طريقه الى القصر الملكى للقاء فاروق ، وقد روى بنفسه فى مقابلة صحفية بعد الثورة ان هذا اللقاء تم باستدعاء من فاروق !! ، .

وكان يكفينى للرد على هذه السبوم التى يقدمها الدكتور رمضان ان اقول له ان دعواه هذه كلها ملفقة وانه يعرف الاساس الذى كان من الممكن ان يرد على قائله - ان شاء - لان صدور الحكم لصالح الاخوان المسلمين فى اعادة كيانهم وتسليم ممتلكاتهم كان سابقا لهذه الزيارة التى استدعى فيها الملك حسن الهضيبي !! . فقد صدر حكم مجلس الدولة لصالح الاخوان فى ١٥ اغسطس ١٩٥١ اى قبل تعيين حسن الهضيبي مرشدا عاما للاخوان المسلمين فى اكتوبر سنة ١٩٥١ !! وقبل تاريخ هذه المقابلة بفترة طويلة .

وامضى معه لتصحيح الوقائع فاقول ان الاخوان لم تكن بهم حاجة الى التودد الى القصر لاعادة شرعيتهم فقد استعادوها بحكم قضائى شريف . . على الرغم من الجميع، ولكن كان الملك بحاجة الى ان يسترضى الاخوان وحتى قبل ذلك عندما اشتط ابراهيم عبد الهادى فى سياسة العنف التى اختطها ضد الاخوان فقدمت وزارته استقالتها بعد تصريحه فى الصحف ان وزارته قوية وستحكم خمس سنين اخرى !! واعتبرت الصحف وقتها هذه الاقالة او الاستقالة هدية الملك الى الشعب فى يوم العيد !! .

وكان الملك ايضا فى حاجة ان يدفع الزيف الذى الحق به فؤاد سراج الدين من انه هو الذى يقف وراء ممانعة الحكومة لعودة الاخوان المسلمين كما صرح بذلك فؤاد سراج الدين فى مقابلة جرت بينه وبين الدكتور خميس حميدة والاخ ابراهيم نجم اثناء توليه وزارة الداخلية وأوضح فيها معارضة الملك لعودة الاخوان وان الامر يحتاج منه لوقت لمعالجة هذا الموضوع مع الملك !! والمخ فى هذه الزيارة برغبته فى ان يغير الاخوان المسلمين اسمهم وان ذلك موحى به من الملك فرد عليه الدكتور خميس بقوله « ان هذا الاسم يا باشا سجلته دماء الاخوان المسلمين ولا يمكن لاحد تغييره ! » .

اذن فقد كان الوفد هو الذى يمانع فى عودة الاخوان المسلمين الى حقهم القانونى وليس القصر كما يدعى فؤاد سراج الدين ! .
ومن هنا جاء طلب القصر لحسن الهضيبي لزيارته ؟ ! .

وهكذا تبدو ديموقراطية الوفد التى زيفها المؤرخون !! .
واعود فأتساءل لماذا لم يذكر الدكتور رمضان شيئا عن حكم مجلس

الدولة هذا الذى اشرت اليه حتى تتضح للقارئ معالم القضية التى ناقشها الدكتور ، وحتى يجد القارئ سبيله من خلال هذا الحكم الى معركة حقيقة الاحداث ! .

واذا كان الدكتور قد عجز - لسوء الحظ - كما يقول عن نفي الروايات عن علاقة الهضيبي بالقصر بعد تعيينه ، فهلا كان الاولى به الا يتدب حظه وحظ الاخوان ، ويسوق للناس هذه الحقيقة التى تغنيه عن ندب سوء الحظ ! وترده الى ما يأمله الناس فيه من انصاف ! .

اما الواقعة الثالثة من الافتراءات فكانت منصبه ايضا هذه المرة على الاستاذ الهضيبي حين وصفه بأنه كان عدوا للتنظيم الجهادي لاجراج الانجليز وانه بذلك قد عزل نفسه عن القاعدة الجماهيرية المكونة من شباب الاخوان المتدين والمتحمس للجهاد فى سبيل قضية بلده ٠٠٠ وان مجلة الدعوة التى كان يرأسها صالح عشاوى كانت على عكس سياسته حتى انه عندما عين الملك حافظ عفيفى رئيسا للديوان كانت بهاجم هذا التعيين وتسببت هذه السياسة فى تبرؤ الهضيبي علانية من المجلة ! .

والدكتور رمضان فى سوقه للوقائع الخاصة بعداوة الاستاذ الهضيبي المزعومة للتنظيم الخاص يذكر ما قرره الشهود فى محاكماتهم امام جمال سالم ويستدل بذلك على ان الاستاذ الهضيبي كان عدوا لفكرة الجهاد ضد الانكليزا !

ونسى فى غمرة حماسه هذه ما قاله جمال سالم ومحاكماته فى نفس الوقت الذى ما زلنا نذكر له استهائته بحكم ثلاثة مستشارين فى قضية الجيب الذى رد لجماعة الاخوان المسلمين اعتبارها فضلا عن جهاز النظام الخاص فى حين أعلن لنا الدكتور على الملا ان هذا الحكم لا يقنع محكمة التاريخ !! وليس عجيبا ان يناقض الدكتور رمضان نفسه ، ولكن العجيب ان يظن ان كتاباته هذه ستصبح سطورا خالدة تحكى احداث التاريخ ! .

اما ما ساقه عن خروج جريدة الدعوة عن سياسة الاخوان المسلمين فلم يكن بسبب مهاجمتها لتعيين الملك لحافظ عفيفى ٠٠٠ وانما كان لاسباب اخرى يذكرها الاستاذ صالح ابو رقيق فى صفحة ١٩١ من كتيب « الاخوان المسلمون » ليتشل فيقول « ان مجلة الدعوة كانت قد دأبت - قبل ان يأتى الاستاذ الهضيبي فى منصب الارشاد - على الكتابة بما يعارض سياسة الجماعة ، وكان السبب المباشر لصدور قرار عدم تمثيل المجلة رأى الاخوان المسلمين هو ان الاستاذ صالح عشاوى نشر فى مجلته اتهام احد التونسيين

للسيد الحبيب بورقيبة بالخيانة ، بينما الكل يعلم صدق الرجل في هذا الوقت في جهاده وفي نفس الوقت الذي يعلم فيه الاستاذ صالح عشاوي ما يقدمه له الاخوان من عون فكان بهذا النشر لا يمثل فعلا رأى الاخوان الذي كان يتمثل في تقديم العون والمساعدة له . .

اما الزعم بعداء الاستاذ الهضيبي لفكرة التنظيم الخاص فكان احد اخطاء ميتشل الظاهرة التي نقلها عنه الدكتور رمضان بدون تصرف حتى لتراه يقول :

ولما كانت القيادة السياسية للاخوان قد وقعت في يد المعتدلين وعلى رأسهم حسن الهضيبي فان هذا يفسر هذه الظاهرة التي لم تحدث في عهد الشيخ حسن البنا « وهي ظهور شخصيات شابة الى جانب الهضيبي تعوض « الضعف الكامن فيه » وتملك القدرة على التكيف بين الاعتدال والتطرف داخل الجماعة ، وفي يد هذه العناصر الشابة وقعت كل الاتصالات بين الجماعة والقوى السياسية الخارجية العلنية والسرية . . ثم يستطرد فيقول . . وقد كان من خلال هذين العضوين - صالح ابو رقيق وحسن عشاوي - ان اقيمت جسور العلاقة بين الاخوان وحركة الضباط الاحرار ! » .

واقول دفعا لهذا الخلط الشديد ان الدكتور رمضان وهو يستقي معلوماته المبتورة من تحقيقات جمال سالم في المحكمة ومن اقوال ميتشل في كتابه لم يحاول ان يصفى هذه المعلومات ليردها الى اصولها من الصواب . . ولم يحسب ان يسأل الاحياء كما فعل ميتشل حين دفعته رغبته في كتابة التاريخ الصادق ان يسألني عن علاقتي بعبد الناصر التي كان قد سجلها في كتابه في اجمال حين قال ان علاقة عبد الناصر بصالح شاذي كانت اقوى العلاقات في الاخوان ويليهِ حسن عشاوي ثم عبد الرحمن السندي .

وقد اوضحت له طبيعة هذه العلاقة الامر الذي دعاه الى ان يسمح — كما سبق ان ذكرنا — للدكتور محمود ابوالسعود والاستاذ صالح ابورقيق بتصحيح الوقائع التي رأوا انها تستدعي التصويب في هذا الشأن وغيره من الشئون .

وكنت قد ابديت له ان اول لقاءاتي بعبد الناصر كانت في منتصف عام ١٩٥٠ باعتباري المسئول عن قسم الوحدات العسكرية وليس « قسم البوليس » كما ادعى الدكتور عبد العظيم . . فان اقتصر اشرافي على قسم البوليس جاء متأخرا في اعقاب فتنة السندي في احتلاله دار المركز العام وتولى يوسف طلعت قيادة النظام الخاص في نهاية عام ١٩٥٢ .

وبدا اشرافى على قسم وحدات الجيش منذ سنة ١٩٤٤ حين كلفنى به الامام البنا ، وكان يساعدىنى فى العمل الاستاذ صالح ابو رقيق والاستاذ حسن عشاوى والاستاذ عبد القادر حلمى . . . وأذكر ان الاستاذ صالح ابو رقيق دفع مهر عروسه للقسم اشراء سيارة كنا نحتاجها فى الاعمال الفدائية ضد الانجليز فى القنال فى هذا الوقت !! .

وكنا الى جوار الامام البنا بجهدنا وعرقنا ونمونا نستمد منه العون والسداد ونستلهم من الله الرشيد والصواب .

وكان الامام البنا يدرك اخطاء عبد الرحمن السندى قائد النظام الخاص بنفس المستوى الذى ادركها بعده حسن الهضيبي ! ، ويرغب فعلا فى تغيير قيادة هذا النظام بعد الاحداث التى جرت بغير اذنه والتى تحدثت عنها فى ردوى السابقة على الدكتور رمضان . . . وهما حادث القاضى الخازندار وحادث محكمة الاستئناف ولذلك فقد عين الاخ المرحوم سيد فايز ليرأس هذا النظام فى الوقت الذى كان فيه عبد الرحمن السندى فى السجن وكلفنى المرشد بالاشراف على النظام بعد ان عين سيد فايز قائدا له ، ولعل الدكتور رمضان يعلم ان المرحوم سيد فايز قد قتل ، واتهم السندى بقتله .

لم يعترف عبد الرحمن السندى بالتغيير الذى احدثه الامام البنا ، بل اراد أن يستعرض سلطانه موليا ظهره لقيادة الامام البنا ومطيحا بقيادة سيد فايز الذى عجز عن امساك خيوط النظام بيده . بعد ان امتنع عبد الرحمن السندى عن تسليمه قيادات النظام وعجز بالتالى عن ممارسة اية سلطة بالرغم من اخطار السندى بتعيين الامام البنا لسيد فايز لقيادة النظام ! . وعاجلت البنا منيته فلم يستطع وضع الرجل الصالح فى المكان المناسب ! .

وهكذا نستطيع ان نقول ان المشكلة التى عانى منها الامام البنا والتى كانت ماثلة فى قيادات النظام فحسب هى نفس المشكلة التى عانى منها الاستاذ الهضيبي من السندى قائد النظام الخاص .

وكان رأى سيد فايز الذى نقله الى الاستاذ الهضيبي بعد ذلك هو ان قيادة النظام فقدت معنى الخصوصية بعد معرفة أجهزة الحكومة لها من الاوراق التى ضبطت فى السيارة الجيب ، الامر الذى لايسمح بان تظل هذه القيادات فى مواضعها ، وانه لا بد من تغيير جذرى فى الاشخاص ، واقتنع حسن الهضيبي بذلك وبدأ يعلن عن رغبته فى تغيير قيادات النظام الخاص ، ولم يلبث السندى ان ناصبه العداء بعد ان رأى البساط يسحب من تحته قديمه فادعى ان المرشد لا يؤمن بقاعدة الجهاد !! فى الوقت الذى كان المرشد

(م - ٢٥ - الاخوان المسلمون - والتنظيم السرى)

يكلف من يثق فيه في خوض هذه المعارك ، فكلفني بالقيام بعملية اللغم البحري لسد القنال ، وكلف الاخ محمود عبده والاخ احمد حسنين بالاشراف على العمليات الفدائية والفدائيين في الاسماعيلية والقنطرة شرق وبور سعيد .

ومضى ركب المجاهدين والشهداء الى غايته . . وابى المرشد ان ينسب فخار هذا الجهاد للاخوان المسلمين وحدهم ، وانمى اعلان للناس كافة وللانجليز خاصة ان الامة كلها قامت لتجاهد الاحتلال حتي لقد رفض ان يكون تشييع جنازة الشهيد عمر شاهين من المركز العام للاخوان المسلمين وانما اصر ان تخرج من ساحة جامعة فؤاد في الحيزة لتكون رمزا لجهاد الشعب كله لا الاخوان المسلمين خاصة ! .
فهل مضى هؤلاء الشهداء من الاخوان المسلمين في جهادهم بغير اذن قائدهم ؟ ! .

اما هذه الاستدلالات الشاذة التي رواها الدكتور رمضان ليثبت بها ان الهضيبي قد جمع الى جواره عناصر شابة ليستر بها ضعفه ! فامر يثر الاسي والرتاء حقا !! .

لقد كان حسن الهضيبي في عزمته في كفاح الانجليز اقوى عزيمة واشد صلابة وامضى مراسا من كل من حوله من الشباب . . . ولا يستطيع ان انسي دمة الاسي والحزن التي ذرفت عيناها وانا ابلغه بنبا عدم توفيقنا في سحير اللغم البحري الذي كلفني بتفجيره لسد قناة السويس ولارغام الانجليز على احترام عزمة الامة في طردهم ! .

وكذلك كانت عزمته في تغيير قادة النظام الخاص . . فلم تلن له قناة . . بل فتح « الخراج » بمبضع الجراح . . . وكانت هذه شجاعة نادرة من حسن الهضيبي تذكر له بالحمد والفخر في تاريخ جماعية الاخوان المسلمين .

وتحت عنوان صفحة جديدة يدعى الدكتور رمضان ان حسن عشاوي وصالح ابو رقيق قد اقاما جسور العلاقة بين حركة الضباط الاجسرار والاخوان ! ليعوضا — كما يدعى — جانب الضعف الكامن في مرشد الاخوان الهضيبي !

ولكى اصحح معلومات الدكتور رمضان اقول ان جمال عبيد الناصر وكمال حسين وحسين الشافعي وعبد المنعم عبد الرؤوف وخالد محيي الدين وحسن ابراهيم وعبد اللطيف بغدادى وعبد الحكيم عامر وصالح سالم

كانوا من ضباط-الاخوان المسلمين في الجيش وبايعوا حسن البنا ومحمود
لبيب وعبد الرحمن السندى ! وقد ذكرت ذلك في أحد ردوى السابقة
واستشهدت على ذلك بما اعترفوا به في كتاب ثورة يوليو ١٩٥٢ لـ **احمد
جبروش** وكتاب « الضامتون يتكلمون » ، واضيف الى ذلك ان محمود لبيب
رحمه الله هو الذى سمي حركة ضباط الاخوان في الجيش حركة الضباط
الاجرار !

وكانت ثقة محمود لبيب في جمال عبد الناصر وقتها — للاسف —
لا حد لها ! . . وفي سنة ١٩٥٠ وبعد وفاة محمود لبيب اتصل بى جمال
عبد الناصر ليعيد ارتباطه بالجماعة الذى قطعتة اعتقالات وزارة ابراهيم
عبد الهادي سنة ١٩٤٨ . . وكان بدء لقائى بعبد الناصر في هذه السنة ، وان
كانت علاقتى بضباط الجيش بدأت منذ سنة ١٩٤٤ في دائرة قسم
الوحدات الذى كان يضم في صعيده الضباط والصف ضباط والفنيين من كل
الرتب ، ويضم ايضا ضباط البوليس والصولات والكونستبلات وضباط
الصف والعساكر .

ولا داعى للإفاضة في شرح هذه القصة التى لا يعرفها طبعاً الدكتور
رمضان لان محاكمات جمال سالم لم تشملها فضلا عن ان محاكمتى كانت
سرية !

وبقليل من الفطنة يستطيع الدكتور ان يدرك لم كانت محاكمتى
سرية ! ومحاكمة بقية افراد النظام الخاص علنية ! .
وكما قلت سابقا كان يعيننى في العمل بقسم الوحدات الاخوة صالح
ابو رقيق وعبد القادر حلمى وحسن عشاوى . . وكان المرحوم حسن
عشاوى يتصل بجمال عبد الناصر فيما يوكل اليه من امور ، وكانت لقاءاتنا
مع عبد الناصر تجرى تحت مظلة الجماعة وعلى هدى من اعرافها التى
بايعنا الله عليها .

وقصة التعاون الذى ادعى الدكتور قيامه بين صالح ابو رقيق وحسن
عشاوى وبين عبد الناصر في حريق القاهرة جرت في غيبة هذين الاخوين
الكريمين ! فقد اتصل بى عبد الناصر وطلب منى معاونته في نقل هذه الاسلحة
التي كانت لدى مجدى حسنين في مدرسة الاسلحة الصغيرة . . وقمت
بنقلها مع الاخوين الكريمين عبد القادر حلمى ومنير دله !

والذى اريد تاكيده ان صلة عبد الناصر بى بل وبهذه المجموعة لم تنشأ
من فراغ ولم تجمعنى به او تجمع به باى فرد من هذه المجموعة صداقة سابقة
وانما الذى سعى الى الالتقاء بى هو جمال عبد الناصر نفسه ليعيد صلاته

بالجماعة عن طريقى قبل اسناد منصب الارشاد للاستاذ الهضيبى ، ولذلك كانت كل خطواتى بعد ذلك مع عبد الناصر تبلغ أولا بأول الى الاستاذ الهضيبى بعد ولايته منصب الارشاد ولو شاء ان يوقفها او يمنعها لفعل فلم تكن صلة هذه المجموعة أو أى فرد منها بعبد الناصر لتغطية ضعف الاستاذ الهضيبى كما يدعى الدكتور رمضان . . فقد كان الاستاذ الهضيبى يعلم تفاصيل كل تحركاتنا مع عبد الناصر أولا بأول .

وكذلك لم يكن الاستاذ صالح أبو رقيق هو أول من علم بميعاد الثورة قبل وقوعها . . ولكن كل هذه المجموعة التى اشرت اليها كانت تعلم هذا التوقيت فضلا عن الاستاذ الهضيبى . واقول أيضا انصافا للحقيقة ان اللقاء السابق للحركة لم يكن فى منزل الاستاذ صالح أبو رقيق وإنما جرى فى منزل الاستاذ عبد القادر حلمى !

وأخيرا ..

ليس هناك ما أقوله لاختم به مقالى الا ان انصح الدكتور رمضان بأن يعيد قراءة التاريخ ويعيد بحثه على ضوء جديد بعيدا عما يمكن أن تساويه قيمة الاخبار المثيرة فى سوق الصحافة مهتديا فقط بقيمة الحق عند الله وعند الناس .

المقال السابع

« لماذا يتجنى البعض في تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن في ١٧ ديسمبر ١٩٨٠)

في عرض الدكتور عبد العظيم رمضان « السابع » لتاريخ الاخوان المسلمين استوقفني ما أورده بشأن موقف الاخوان من قانون تنظيم الاحزاب السياسية رقم ١٧٩ الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذي يقضى بضرورة تقديم كل حزب لبرنامج سياسي ورجاله العاملين فيه وما أورده عن موقف الاخوان المسلمين من قرار حل الاحزاب في يناير سنة ١٩٥٣ واللقاء الذي دار بيني والمرحوم الاستاذ منير دله كطرف وبين عبد الناصر كطرف ثان واخيرا ما يتعلق برأى لاخوان المسلمين في اتفاقية عبد الناصر مع الانجليز ..

كان الدكتور رمضان منصفنا حين وصف هذا القانون بأنه أصاب الاخوان اصابة مباشرة ! .. ولم يصب حزب الوفد فقط ! فقد كان على الاخوان المسلمين أن يختاروا فيما لا خيرة لهم فيه ! .. ولذا كان هذا القانون في الواقع مقدمة لحلهم . اما ما ادعاه الدكتور رمضان بعد ذلك من ان عبد الناصر قد أنقذ الجماعة من الخضوع لقرار حل الاحزاب ارضاء للجناح المؤيد للثورة فهو رأى يجانب الحقيقة ويحتاج الى تصحيح ..

فعندما صدر هذا القانون كان عبد الناصر يعنى من ورائه امرين :
— اما ان تخطر جماعة الاخوان وزارة الداخلية بأن اهدافها الاشتغال بالسياسة ، فتعلن بالتالى انها حزب كباقي الاحزاب ، ويكون مصيرها الحل المحتوم بعد حين ، كما كان يجرى في تقدير عبد الناصر وبهذا يكون قد تعجل الصراع مع الاخوان ! .

وذلك ما لم يكن قد أعد له عدته بعد .. لان حل جماعة الاخوان المسلمين كان يقتضيه اولاً ، محاولة التأثير على أعضاء الجماعة وضرب بعضهم ببعض والعمل على زيادة الشقاق بينهم وزعزعة ثقة عامة الاخوان في اشخاص قاداتهم ، كما ان حل جماعتهم وقتها سيزيد من العطف عليهم ! . ويمسح من الانشقاق المأمول ، الامر الذي سيدعوهم الى ضم صفوفهم لدرء هذا الخطر ! وذلك كله يرويه عضو مجلس الثورة عبد اللطيف بغدادى في صفحة ٨٨ وصفحة ٩٩ من مذكراته (الجزء الاول) توضيحاً لقرار مجلس الثورة في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

واذن : . . لحل جماعة الاخوان المسلمين بناء على تقديمهم اخطارا باعتبارهم حزبا سياسيا لم يكن واردا حقا في ذهن عبد الناصر ولا مجلس قيادة الثورة ، ليس حفاظا منهم على كيان الجماعة وانما لرغبتهم للتشديد لهدمها بالتساعية الفرقة بين المرادها اولا ثم القيام بحلها بعد ذلك بحيث يكون الحل تقريرا للهدم الحادث فعلا وليس انشاء له ! .

اذن . . فان ما أورده الدكتور عبد العظيم رمضان في مقاله الاخير وسبق أن أورده ريتشارد ميتشل في كتابه « الاخوان المسلمون » حسن أن عبد الناصر قد انقذ جماعة الاخوان المسلمين من الخضوع لقانون حصل الاحزاب استنادا لما قاله المرحوم حسن العشماوى في اعترافه « بجيميل عبد الناصر على الاخوان بالرغم مما وجدته من متاعب من زملائه ومن الاخوان » . . نقول ان ذلك ليس صحيحا في تصوير الواقع !
وكان الاختيار الثانى الوارد في موقف الاخوان المسلمين ازاء هذا القانون هو سحب الاخطار الذى قدمته الهيئة التأسيسية الى وزارة الداخلية بعد اجتماعها الذى عقدته في فيية المرشد اثناء مرضه متضمننا اعتبار الجماعة حزبا سياسيا ! وعند ذلك يصبح نشاطها السياسى محظورا أيضا وخاصة بعد صدور قانون حل الاحزاب وهو الذى استند عليه عبد الناصر بالفعل في حل الاخوان المسلمين بعد سنة من ذلك التاريخ ! الامر الذى كان ينشده عبد الناصر ويسمى لتحقيقه من وراء القانون الذى يقضى بالاخطار عن هوية الاحزاب وبرامجها !

فبعد الناصر هو الذى سيكسب الجولة في كل الاحوال !
وكان في اصرار المرشد على عدم تغير هوية جماعة الاخوان المسلمين ، تفويت للانفساد الذى اراده عبد الناصر وسط صفوف الهيئة التأسيسية وعامة الاخوان حين ردهم الى الاصل الذى يجب ان يثوبوا اليه فيما دونه الامام الشهيد من قبل واعتبره المرشد الهضبي امانة يلزمه الحفاظ عليها لانه المضمون الذى واكب نشأة الدعوة ولقنه البنا لاتباعه « انتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيا ولا هيئة موضعية الاغراض محدودة المقاصد ، ولكنكم روح جديد يسرى في قلب هذه الامة فيحييه بالقرآن . . ثم يستطرد فيقول : اذا قيل لكم الام تدعون فقولوا ندعو للاسلام الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، والحكومة جزء منه ، والحرية فريضة من فرائضه ، فان قيل لكم هذه سياسة ، فقولوا . . هذا هو الاسلام ، ونحسن لانصرف هذه الاقسام ! . . »

وحينئذ سكنت الزوبعة وقرت القلوب واستقام ثنات الجماعة على هذه الحقيقة السوية التى قدمها امامهم الجديد في اول تجربة خطيرة عصفت

فيها ريع السياسة لتغير من لعل ومضمون هذه الحركة، فثبت بذلك رسوخ تدمه في الايمان وكمال فقهه وعمق ادراكه لدقائق السياسة !

يرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن الإخوان المسلمين اعتقدوا بعد قرار حل الاحزاب في يناير ١٩٥٣ أن الساحة قد خلت لهم لفرض شروطهم على الثورة مقابل تأييدهم لها ارتكازا على اتفاق سابق مع عبد الناصر على حل الاحزاب !

وادعى — نقلا عن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين الذي نشره مجلس الثورة في يناير ١٩٥٤ — انى ذهبت والمرحوم منير دله الى كتب جمال عبد الناصر نطلب اليه تكوين لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها !

واعفل الدكتور حقيقتين في هذا المجال :
الاولى : ان زيارتنا هذه لعبد الناصر كانت غداة حل الاحزاب ! بعد ان فاجأتنا الثورة باصداره .. بدليل ما قاله عبد الناصر مستنكرا « هل يلزم ان اعرض عليكم قرارات مجلس الثورة قبل صدورها ؟ !
والثانية : ان ما أورده خاصا بطلبنا لهذه اللجنة انما ورد ذكره فقط في قرار حل جماعة الإخوان المسلمين اثر اعتقالنا في يناير ١٩٥٤ وان هذا الطلب لم يصدر منا ، وان اقتراحا قدمه عبد الناصر بهذه الصورة لم نوافق عليه ووعدنا بعرضه على المرشد ومكتب الارشاد .

وقصة هذا اللقاء تمت على الوجه الآتى :
في صبيحة يوم صدور قرار حل الاحزاب في يناير ١٩٥٣ ذهبت الى عبد الناصر (في مقر مجلس الثورة بكوبرى القبة) مع المرحوم منير دله اثر مفاجأتنا بهذا القانون الذى يمس وجودنا الشرعى كجماعة اذا زاولت أى عمل سياسى ، وطلبنا مقابلة عبد الناصر فلبى على الفور .. وجلسنا نتحدث عن قانون حل الاحزاب .. وتناولنا الموضوع من زاويتين الاولى ان مفاجأتنا به منعتنا من عرض وجهة نظرنا فيه ما دام يرغب في الحفاظ على تأييدنا لخطواته السياسية ، والا فلا يفضيه منا مواقفنا السلبية ازاءه والتي كان يعتبرها مقدمة قطعية .

والثانية هي السؤال عن هدفه من هذا القانون اذا اعتبرنا حزبا يجرى عليه ما يجرى على الاحزاب ازاء نشاط سياسى يبدو منا ، كنا نقوم به قبل صدور هذا القانون ؟!

وأغضبه حديثي حين أدرك أنني ألوم على مفاجأتنا بهذا القانون . . .
وتساءل هل يلزم أن أعرض عليكم قرارات مجلس الثورة قبل صدورها ؟
والا منعتم عنى تأييدكم ؟ . . . فأجبتة بأن المفروض في قراراتك أن تنبسط من
اقتناع الشعب ، ولن تعرف اقتناعه الا بمحاورته . . . وقد سبق لك ان أخذت
رأى الاخوان كقطاع من الشعب — ولا أقول فقط باعتبارك واحدا منهم —
قبل ان تنهض بالحركة . مع خصوصية هذا الامر واهمية الاحتفاظ بالسرية
فيه وعرفت رأيهم وناقشتهم في كثير من التفاصيل ! . فماذا جرى الان بعد
أن أصبحت حكما ؟ .

ان الجواد لا يستطيع ان يجر العربة اذا تخلف عنها ووقف وراءها
فماذا أردت ان تتود الامة وراءك فلا يكفى ان تقف امامها وانما عليك أن تحكم
الرباط بينك وبينها كذلك ، فقال في مكر ظاهر . . . وما هي الطريقة العملية
لاحكام هذا الرباط ؟ هل ترون تعيين لجنة منا ومنكم مهمتها تيسير هذه الصلة
واخطاركم بكل جديد ؟ ولم ينتظر الرد ، وانما استطرد « هل تقبلون الشيخ
الفزالي أو سيد سابق في هذه اللجنة . . »

فأجابه الاستاذ منير دلة رحمه الله اننا لم نأت لذلك وانما جئنا لنسأل
عما تنتويه بشأن هذا القانون بالنسبة لنا وبالنسبة لباقي الاحزاب ولننصح
لك بأن علاقتنا يلزمها أن تكون اكثر توثقا اذا أردت منا عدم السلبية أو عدم
المعارضة فيما تصدره من قوانين لانعلم شيئا عنها ولا نستطيع ان نجيبك فيما
تعنى بخصوص اللجنة لانه لا وكالة لنا في ذلك والرأى فيه للمرشد ومكتب
الارشاد .

واستدعاه وحيد رمضان الى اجتماع المجلس فأستأذن بعض الوقت
ليعود بعدها الينا لأكمال الحديث . . . وكنت اعرف وحيد رمضان من قبل فقد
كانت له صلة سابقة بى وبالجماعة فلما رأي وقت دخوله بدا كأنه لايعرفنى
حتى اذا مضت حوالى ربع الساعة استدعانى هامسا لالحق به عند باب
الغرفة ليحدثنى على انفراد وقال لى « هل حقا هددتم جمال عبد الناصر
بمواجهته بسحب البساط من تحت قدميه بعد ان تأكدتم ان قانون حـل
الاحزاب لا يسرى عليكم فأصبحتم بمفردكم فى الساحة فجئتم تفرضون عليه
الوصاية ! انه يتحدث بذلك الان فى المجلس حتى ان اراء الاعضاء كلها
أصبحت ضدكم !

فأجبتة اننا لا ندرى حتى الان ان كنا مقصودين بهذا القانون أم لا ! .
ولعل ذلك ينفى القول بمحاولتنا سحب البساط من تحت قدميه !

ولكننى تساءلت فى نفسى ، ماذا تراه يعنى بذلك ؟ كيف تعكس الامور هكذا ؟ بهذا القول المفلوط !

ثم اوضحت لوحيد رمضان حقيقة ما دار بيننا ورجوته أن يبلغه رغبتنا فى الانصراف ، وانصرفت مع المرحوم منير دله الذى علق على هذا اللقاء بقوله .. كنت اشهد انسانا يمتلىء اخلاصا فى نصيح اخيه والاخر يقطر خبثا ! ولكن ..

لدى محاكمة المرحوم منير دلة امام محكمة جمال سالم ذكر حقيقة الحديث المشار اليه .. ويبدو ان جمال سالم اكتشف هو الاخر للمرة الاولى هذه الخدعة التى اوقعهم فيها جمال عبد الناصر .. حتى انه قال للمرحوم منير دلة .. « كلامك ده فيه نوع من الاتهام لجمال عبد الناصر انه مش عارف ينقل الكلام صح !! »

والحقيقة كانت ابعد من هذا .. فقد كان عبد الناصر يعرف كيف ينقل الكلام الصحيح .. ولكن كان له مأرب ابعد من ذلك .. فقد بدا حينذاك يخطط للصدام مع الاخوان ، وهذا يستلزم منه ان يثير حفيظة زملائه على الجماعة ليظل ممسكا بزمام الموقف حتى تاتى اللحظة المناسبة فلا تجد الجماعة من يقف بجوارها منهم .. وكانت مصلحته تقتضيه فى هذا الوقت ايضا — والصراع قائم بينه وبين محمد نجيب — عدم المجاهرة بالعداء للاخوان ، حتى انسراه يرفض فى جلسة اخرى بعد ذلك اعتراضات محمد نجيب على استثناء الاخوان من قانون حل الاحزاب .. ويقف مدافعا عن حقهم فى عدم الحل !

فكان حريصا فى هذا الوقت على ايهام الاخوان — لحاجته اليهم — انه يسعى للدفاع عنهم امام المجلس ، وفى نفس الوقت يوهم أعضاء المجلس فى هذه المناسبة انه غيور على سلطانهم ان ينال منه الاخوان — بفرض الوصاية المدعاة — ولو ادى به الحال الى الاطاحة بهم !

واكتشفنا لهذا الخداع لم يكن الا بمحض الصدفة ! وعندما أمسك الخيوط كلها بيده وادرك بعد نجو من عام أنه يستطيع ضرب الاخوان لم يجد من أعضاء مجلس الثورة من يقول له لماذا كنت قد حرصت على الموافقة على سحب اخطارهم كحزب .. ولماذا تحلهم وتضربهم الان ؟

بل لم يجد منهم من يقول له بعد ثلاثة اشهر من حل الجماعة وايداع افرادها فى السجون .. لماذا افرجت عن الاخوان وعن الهضيبي وذهبت تزوره فى منزله وترد الى الجماعة شرعيتها بعد أن اتهمته بالتفاوض مع الانجليز من ورائك !

وهكذا تطيش دعوى الدكتور رمضان التى نسبها الى الاخوان مدعيا
« أنه لم يكن هناك ما يدفع الاخوان لمعارضة هذه القوانين التى تسير وفق
مصلحتهم فى التخلص من أعدائهم القدامى الوفد والشيوعيين » لتعارض تلك
الدعوى مع حقيقتين :

الاولى : أن الهيئة التأسيسية قدمت اخطارا باعتبار الاخوان حزبا
سياسيا ، الا أن امانة المرشد وأصراره على أن تظل هيئة الاخوان كما
تركها له حسن البناء رحمه الله بدون أدنى مساس فى أهدافها وشكلها
واسلوب نشاطها ، ولا صحة للهمسات أو التكهّنات التى أبدّاها جمال
عبد الناصر للمرحوم حسن عثماوى لتكون سببا يدل على حسن نية
عبد الناصر فى سحب الاخطار السابق الاشارة اليه ! .

الثانية : لقائى والاستاذ منير دله بجمال عبد الناصر غداة صدور هذا
القانون معلنين مفاجأتنا به ، وليس كما روج مجلس الثورة وقتها بأننا
حضرنا لغرض الوصاية عليه .. أو كما يشير البعض بأننا ذهبنا للتهنئة
بصدور قانون حل الأحزاب ! .

وكان الاولى بالدكتور رمضان (ومن قبله الدكتور ميتشل) أن يقولوا
أننا ذهبنا نعزى مجلس الثورة فى اضاعة الحرية التى وعدنا بها لا مهنتين
بصدور قانون الحل ! ..

ولعل من المفارقات .. أن يكون هذا اللقاء وما دار فيه من حديث
هو أحد الاتهامات التى وجهت الى امام محكمة الشعب « الرشيدة » التى
اصدرت على حكمها بالاعدام !

ويعرض الدكتور رمضان فى سرده التاريخى للاتفاقية الخاصة بجلاء
الانجليز ، صورة من الاضطراب الفكرى لديه ، عندما يتعرض لموقف
الاخوان .. حتى يبدو وكأنه مشدود برباط سحرى يدعو الى ضرورة دمغهم
بمخالفة الانجليز (!) لاضعاف موقف المفاوض المصرى ! حتى اذا اضططره
السياق الى ضرورة الاعلان عن بيانات الاخوان التى صدرت لتشجب هذه
الاتفاقية سمى لحجب الحقيقة عن القارئ زاعما ان « قيادة الاخوان
رفضت معاهدة الجلاء التى أبرمها عبد الناصر رغم موافقتهم على أساسها
لأنها تمت لحساب ديكتاتورية عبد الناصر ! وليست لحساب الحكومة
الاسلامية التى كانت الهدف الاسمى للاخوان المسلمين وكانوا على استعداد
لتقديم كثير من التضحيات فى سبيل الوصول اليه .. »

ولن تستوقفنى هنا مفاهيم الدكتور رمضان الغربية التى توحى بهسا
مباراته حول معنى التضحية الذى ساقه هنا تعبيرا عن الخيانة ا ولا ما عناه
من مفهوم الحكومة الاسلامية التى جردها بهذه الصورة من الجوهر—
والمضمون .. حتى انه اعتبر الوصول اليها يمكن ان يجرى بممالة الانجليز
.. وسمى ذلك تضحية ا

ولكن ساسوق الاحداث كما شهدتها بنفسى ، وكما شهدها غيرى من
الاحياء الذين اعرض اسماءهم من خلال هذا السرد ثم ادعوه بعد ذلك الى
ما جاء فى كتاب الله الكريم « تعالوا ندع ابناءنا وابناءكم ونساءنا ونساعكم
وانلشنا وانلنكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ا »

فى فبراير ١٩٥٢ اتصل الدكتور محمد سالم (١) بالاخ صالح ابو رقيق
ببلغا رغبة السفارة البريطانية فى لقاء بعض المسئولين من جماعة الاخوان
المسلمين بمستر ايفانز المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية لاستطلاع
رايهم فيما يرتضونه لنجاح مفاوضات الجلاء التى ستبدا مع الحكومة
المصرية (٢) .

ولما عرض الامر على الاستاذ المرشد كلف الاخوين منير دلة وصالح
ابو رقيق بلقاء مستشار اسفارة ايفانز واوصاهما بالاستماع اليه دون ابداء
اراء حول ما يعرضه عليهما ..

١ — كان الدكتور محمد سالم مستشارا قانونيا فى احدى الوزارات
وعلى علاقة زمالة بالاخ منير دلة وكان ايضا على صلة ببعض الاحزاب بينما
كان يتقرب من الاخوان المسلمين ويدعى انه ينتمى اليهم وكان فى نفس الوقت
على صلة بالسفارة البريطانية وبالشخصيات السياسية التى تصل الى
مصر . وكان الاخوان على علم كامل بنشاطه وقد حاول الانجليز عن طريقه
استطلاع نوايا الاخوان بشأن القيام بانقلاب ضد الملك فاروق اثناء سفره
الى أوروبا بعد زواجه الثانى وكشف الاخوان هذا الامر .

٢ — شىكل الوفد المصرى للمباحثات برئاسة محمد نجيب وعضوية
جمال عبد الناصر وصالح سالم والدكتور محمود فوزى والدكتور حامد
سلطان والدكتور على حسن زين العابدين وكسنت اول جلسة انعقدت
للمباحثات فى ٢٧ / ٤ / ١٩٥٣ اى بعد لقاء ايفانز مع الاخوان بقرابة
الشهرين

وفي نفس الوقت كلف الاخ حسن عثماوى بتبليغ عبد الناصر امر هذا اللقاء ليكون على بيئة بما يجرى ، وأوضح ايفانز اقتناع الانجليز بمبدأ الجلاء وتسليمهم به خلال سنتين على ان تقوم علاقة ما بينهم وبين مصر بعد هذا الجلاء .. وطلب رأى الاخوان فى هذا الصدد فوعدها بدراسة الموضوع وكلف المرشد الاخ صالح أبو رقيق بتدوين تقرير بذلك وأمر بإرسال صورة منه الى عبد الناصر .. ثم طلب الانجليز بعد ذلك لقاء المرشد الذى تم فى منزله فى ٢٢ فبراير ١٩٥٣ واحيط عبد الناصر علما بهذا اللقاء قبل حدوثه ثم بما دار فيه من احاديث بعد انتهائه ..

• وفى ٢٠ فبراير ١٩٥٣ حضر عبد الناصر الى منزل المرشد فأبلغه بموعدا لقائه مع ايفانز وسأله عما اذا كان هناك شىء يمكن ان يضيفه الى رأى الاخوان المعروف للجميع بضرورة الجلاء غير المشروط .. فأجاب عبد الناصر انه يريد فقط ان يدخل المفاوضات وهم متفقون مع الاخوان على كل التفاصيل .

وعرض ايفانز فى لقائه مع المرشد نفس العرض الذى عرضه للاخوين منير دلة وصالح أبو رقيق ، وسأل المرشد عن رأيهم فى الحياد .. بأن ينسحب الانجليز من جميع الدول الاسلامية على ان تقف هذه البلاد كتلة واحدة على الحياد بين الغرب والشرق . واجاب ايفانز ان فكرة الحياد مستحيلة لان روسيا ستهاجم الدول الاسلامية .. فقال المرشد هذا فرض يجوز ان يتحقق ويجوز الا يتحقق .. واما وجود الانجليز فى بلادنا حقيقة . وقد تسبب احتلالهم لنا فى وقوع حربين لم يكن لصر مصلحة فيهما .. فضلا عن ان حياد قناة السويس لا يتحقق حال وجودهم بها .. واستمر ايفانز فى القول بأن روسيا لها مطامع فأجابه المرشد فى حسم قائلا « اننا لن نسلم انفسنا لاحد ، ولكن يمكن بعد خروجكم من مصر ان نعقد معكم اتفاقا سريا على مساعدتنا اذا هاجمتنا روسيا ويكون دخولكم مصر بعد ذلك بناء على طلبنا وتخرجون حالما تنتهى مهمتكم .. » .

وانتهت المناقشة بين ايفانز والمرشد على ذلك ..

وفى يوم السبت ٢٥ فبراير ١٩٥٣ عقد اجتماع بمنزل منير دلة بالعجوزة حضره المرشد وحسن عثماوى وعبد القادر حلمى وصالح أبو رقيق وصالح شهادى ومن جانب الحكومة عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وكمال حسين وصلاح سالم .. وأوضح عبد الناصر وجهة نظر مناقضة تماما لفكرة الحياد السلبي أو الايجابى ، كما نادى بعد ذلك ، بل قال ان علاقات مصر مع المعسكر الغربى امر طبيعى يتفق مع ظروفها وتاريخها السياسى الامر الذى يحتم الابقاء على التعاون معه واستبعاد الانحياز الى المعسكر الشيوعى الذى لا يمكن تصوره بحال من الاحوال ! . وأنه يوافق مبدئيا على

إبقاء القاعدة الانجليزية في القناة ، غير أنه يفاوضهم في أسلوب الإشراف عليها وعدد الخبراء الذين يحتاجهم هذا الإشراف حيث أن الانجليز كانوا يطالبون بإبقاء عشرة آلاف جندي في القاعدة ، وكان الجانب المصرى يرى أن يكونوا خمسة آلاف فقط !

ومن ناحية أخرى فإنه يوافق على مبدأ عودة الانجليز الى القاعدة في حالة قيام حرب فعلية تصل الى بلاد تقع في خط الدفاع الاول عن مصر مثل تركيا . . وليس كما يعرض الانجليز في حالة وجود خطر قيام الحرب .

وبعد أن انتهى عبد الناصر من عرض وجهة نظره تلك . . طلب رأى المرشد وطلب أن يسمع حديثه عن مقابلته لايفانز .

وكانت وجهة نظر المرشد مخالفة تماما لعبد الناصر حين قال : ان الانجليز يجب أن يخرجوا نهائيا من مصر خروجا غير مشروط ، فلا حق لهم في الإبقاء على تلك القاعدة مع احتفاظهم بحق ملكيتها ، وأى قاعدة عسكرية في البلاد لا يكون الإشراف عليها الا من الجيش المصرى وحده . . لان التسليم بغير ذلك معناه انتقاص حقوق البلد وتسليمها او جزء منها للعدو مما يهدد استقلالها ، ولكن اذا لم يرغب الانجليز في ترك الاسلحة او المعدات الموجودة في القاعدة فليأخذوها معهم !

أما حق الانجليز في العودة الى القناة اذا قام تهديد بحرب ضد مصر فأمر مرفوض تماما سواء قامت حرب في امريكا أو تركيا أو حتى في مصر نفسها فليس من حق أى دولة أن تأتي بجيوشها الى مصر الا اذا كان ذلك بناء على طلب مصر نفسها التى لها وحدها تقرير مصلحتها . . ولو سلمنا بحق عودتهم فلا فائدة اذن من خروجهم اليوم ليعودوا الينا غدا متذرعين بأى سبب .

واستطرد المرشد في شرح موقف مصر من الغرب والشرق فقال ان مصلحة مصر لا يجوز ربطها بالشرق أو الغرب وانما مصلحتها أن تصادق من تشاء من الدول شرقية كانت أم غربية حسبما تحقق تلك المصلحة . . وكأنما القى المرشد على الضباط درساً في الوطنية النابعة من عزة المسلم والبعيدة عن مفاسد السياسة وضعفهم .

ولم يملك عبد الحكيم عامر نفسه لدى سماعه لهذا الشرح من المرشد أن قفز من كرسيه مهللاً كأنما وجد ضالته قائلاً « هى دى . . هى دى ! » وخيم صمت على الجميع ، في حين حاول عبد الناصر إخفاء انفعاله وراء قسَمات وجهه الجامدة . . وأبدى تعليقا فائرا على فكرة الحياد حين

اظهر تسكه في تساؤل حائر « ما مدى امكان اتخاذ هذا الموقف في الظروف الدولية المتطورة ؟! »

وادركت من وراء هذا التساؤل المريض انه يبيت امرا ! وجرى نقاش طويل مع الموجودين تبين من خلاله ان موقف الضباط من المباحثات تسدد اصبحت مشدودا الى حدود لا ينبغي لهم تجاوزها ! وقد سرى عنهم موقف الاخوان الذي اغتبروه موقفا متشددا يعينهم على الوصول الى اتفاق ! ..

واخيرا ..

هذه هي قصة لقاء قادة الاخوان المسلمين مع الانجليز .. ومع رجال الثورة .. لا اسوقها دفاعا عن قادة الجماعة .. ولا عرضا لمستوى حرصهم على شرفهم وكرامة دينهم ، وانما انطلق بها اعذارا الى الله ورعاية لحرمة فكر القاريء !

المقال الثامن لصالح شادى

« لماذا يتجنى البعض فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠)

قرأت مقال الدكتور رمضان « الثامن » عن الصراعات الداخلية بين
الاخوان المسلمين !

وانى اصارح القارىء ان مقالات الدكتور المتعلقة بالنظام الخاص
اورثتنى كثيرا من مرارة الاسف ، منذ بدء الاطلاع والرد عليها !

فلا استطيع اغفال مجانبة بعضها للحقائق ، واستفاضة بعضها الاخر
فى الظنون ، وجانب ثالث منها قام على الاستنتاج المخيب للامال .. حين
جرى بها قلم الدكتور فى تصوير يوافق رؤيته القائمة لجماعة الاخوان
المسلمين ؟ ! كما الف نظام حكم عبد الناصر ان يعرضها !

وما زالت معلوماته التاريخية يسوقها من معين التحقيقات التى اجراها
جمال سالم ، والتى سبق ان اوردنا رايه منها ، ولذلك رايت ، احتراماً
لذهن القارىء ، بل وذهن الكاتب نفسه ان اروى وقائع الاحداث فى فتنه
السندى ضد جماعة الاخوان المسلمين ، بالصورة التى جرت فى الواقع ،
كما يرويها احد أعضاء النظام الخاص الذين شاركوا فى اخفاء هذه الفتنه
وكان لهم دور فيها ، بعيدا عن مهاترات الكاتب ، غير ملق بالا الى كل ما
عداها من خيالات وتناقضات ، فالصور الخاطئة للاحداث والشروح التى
استند عليها الدكتور رمضان اكثر من ان يجرى الرد عليها ، وان اضطرت
الى الإشارة ، الى الوقائع المخترقة - وليست المحرفة فحسب - فى نهاية
المقال على سبيل المثال !

والاخ سيد عيد يوسف الذى اروى شهادته هنا كان مسئولا عن
اخوان النظام فى منطقة شبرا الخيمة انذاك ، وحين يروى وقائع مقتل
المرحوم سيد فايز ، ومحاولة استكتاب المرشد استقالته ، واحتلال المركز
العام ، فانما يرويها من واقع دوره الكبير فى تلك الاحداث لصلته الوثيقة
باحمد عادل كمال . الذى اتهم بقتل سيد فايز .

يقول الاخ سيد عيد يوسف : —

خلال شهرى سبتمبر واکتوبر سنة ١٩٥٣ كان الجسر الحكومى

مشحونا ضد جماعة الاخوان المسلمين ، وكانت خطة عبد الناصر وقتها هي الاتصال باعضاء من الجماعة ، من خلف ظهر المرشد — ساعيا لتجميعهم ضده بعد أن تبين له ان المرحوم الهضيبي يشكل عقبة خطيرة في طريق تنفيذ مخططاته ضد الجماعة .

وفي المقابل كانت هناك محاولات من جانب المرشد لتصحيح اوضاع النظام الخاص الذي كانت قيادته تتصرف بعيدا عن قيادة الجماعة وخاصة بعد فصل الاربعة المسؤولين فأصبحوا يجهلون بعدم ارتباطهم بالمرشد بل ويفقدون روح العداء تجاهه في افراد النظام الخاص فكلف المرشد الاخ حلمي عبد المجيد واحمد حسنين الاتصال بالاعضاء دون جدوى اذ كان لابد أن يتم ذلك عن طريق احمد عادل كمال رئيس منطقة القاهرة فهو السدى يحتفظ بأسماء تشكيل النظام الخاص به سرا ، وعندها بدأ الاخ سيد فايز وهو من قادة النظام الخاص الاتصال بافراده ليبين لهم خروج السندى عن طاعة المرشد ويدعوهم للارتباط به . واعتبر السندى واحمد عادل كمال هذا التصرف فيه اذكاء للفتنة بين اعضاء النظام الخاص وبين المرشد !! .

كنت في السنبلاوين عندما علمت باستشهاد سيد فايز حين طالعت الخبر في الصحف صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ١٩٥٢ فعدت الى القاهرة وعلمت ان الحادث تم الساعة الثالثة بعد ظهر الخميس عندما حمل احد الاشخاص الى منزل المهندس سيد فايز « هدية المولد » عبارة عن علبة حلوى بداخلها شحنة ناسفة من مادة « الجلجنايت » .

وفوجئت بوالدتي تبلغنى ان احمد عادل كمال قد حضر الى منزلنا في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس واحضر معه حقيبة فلما فتحتها وجدت فيها اشياء يحرم احمد عادل كمال كل الحرص على سريتها تتضمن جوازات سفر مصرية بدون اسماء وتقارير لمخابرات الاخوان عن حركة الجيش وتحركات السفارات البريطانية والامريكية في مصر وتقارير عن تحركات الشيوعيين وهى امور سرية للغاية واشياء اخرى تخصه .

وقد ادركت انه اتى الى بهذه الاشياء لانه يخشى من تفتيش بيته ، خشية حالة راجحة ارتبطت في ذهنى بحادث الشهيد سيد فايز فتوجهت الى المركز العام وابلغت فضيلة المرشد والاخ الدكتور خميس حميدة — نائب المرشد حينذاك — بهذا الامر وسلمته محتويات الشنطة .

بعد هذه المسألة بثلاثة ايام السبت ٢٢ نوفمبر اليوم التالى لتشيع جنازة سيد فايز صدر قرار من مكتب الارشاد بفصل اربعة من قادة النظام

الخاص هم عبد الرحمن السندى وأحمد عادل كمال ومحمود الصباغ وأحمد زكى فعدت مرة ثانية الى المركز العام لابلاغ الدكتور خميس حميدة بأن هناك ارتباطا خاصا لى مع أحمد عادل كمال أحد هؤلاء القادة فقد كان هناك مخزن للسلاح ويقع تحت بيت أحمد عادل كمال ولكنى كنت أنا المسئول عنه ، فأبلغنى الدكتور خميس بأن هلتى التنظيمية بهم قد انتهت ، ولكن تبقى صلة الجوار والمودة !

وحين كنت بالمركز العام رايت أحمد عادل كمال الذى حضر ليسأل عن أسباب فصله فأجابه الدكتور خميس بأن عليه أن يقدم شكوى لمكتب الارشاد لينظر فى أمرها فكتب الشكوى وتحدثت معه عن الفتنة التى تسببت فى فصلهم وأن موقفهم الآن بالغ الدقة وأن عليهم تجنب الجماعة أية منزلقات فأجاب انه لن يقوم بأى عمل يذكى للفتنة ، وأنه سيمكث فى منزله ولن يكلم أحدا حتى تظهر براءته .

وبعد عدة أيام صدرت توجيهات لبعض شباب النظام الخاص لاجراء المرشد بالاسئلة حول أسباب فصل قادة النظام الخاص ، ولكن المرشد — خاصة بعد مقتل سيد فايز — لم يكن يذكر اسبابا دعت لهذا الفصل وان كان المركز العام قد نفى وجود صلة بين قرار الفصل وحادث سيد فايز لان اهم الاسباب الجوهرية كانت صلة المفصولين بقيادة الثورة من خلف ظهر قيادة الجماعة وليس من الحكمة الجهر بهذا السبب بينما تقتربس الحكومة بالجماعة فاستغل المفصولون هذا الامر وبدأوا يشيعون فى صفوف الاخوان ان الجماعة تخلت عن الجهاد واصبحت مجرد جمعية خيرية بعد حل الاحزاب ولهذا يسمى المرشد لحل النظام الخاص !

وسمعت من أحمد عادل كمال بأن على صديق جاء اليه بالمنزل واقترح عليه ان يذهب جمع من شباب الاخوان الى منزل المرشد لسؤاله عن أسباب الفصل فاذا لم يجب اجابة واضحة طالبوه بالاسئلة وفى نفس الوقت تتواجد فى المركز العام مجموعة من المتعاطفين مع القادة المفصولين من اعضاء مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية منهم صالح عثماوى ومحمد الغزالى وعبد العزيز جلال وسيد سابق . . لكى يختاروا مرشدا عامسا للاخوان بدلا منه وكان التدبير ان يختاروا صالح عثماوى حيث كان قسدا اتهم قيادة الجماعة فى احدى الخطب بالتخلي عن الجهاد .

فصارحت أحمد عادل كمال بأن هذه علامات فتنة وانى لن اسكت اذا حدثت . . ومن وقتها بدأ يحجب ويخفى عنى الاخبار بمسدا ان ايقن انى لن اقف مكتوف الايدى امام أى خروج على الجماعة ومرشدها .

(م - ٢٦ - الاخوان المسلمون - والتنظيم السرى)

وكانت تساورنى الشكوك فى أن يكون أحمد عادل كمال ضالعا فى مقتل سيد فايز وقد عرض فى التحقيق على الفتاة التى تسلمت الطرد لمسم تتعرف عليه مما يقطع بأنه لم يكن هو الذى نفذ العملية ، ولقد علمت أن هناك طالبا فى كلية الطب فى السنة النهائية وقتها كان مشتركا فى رحلة مع الكلية صادف موعدها يوم الحادث فمنعه أحمد عادل من اللحاق باخوانه واستدعاه من الرحلة وهو يشبه كثيرا أحمد عادل فى قصر القامة وصلع الرأس واسمه محمد أبو سريع وصلته مباشرة بأحمد عادل كمال ومن الأسر المرتبطة به ارتباطا خاصا وعندما عرض أحمد كمال على الفتاة التى تسلمت الطرد لم تتعرف عليه انها قالت ان الجانى يشبهه .

والغريب فى الامر انه رغم حرص الحكومة فى اعتقالات ١٩٦٥ ان لا تترك شيئا من قضايا السلاح القديمة التى تم التحقيق فيها عام ١٩٥٤ دون اعادتها للتحقيق الا انها لم تحاول أن تثير موضوع مقتل سيد فايز اطلاقا ولو حاولت لحصلت على ما تريد من معلومات لان أحمد عادل كمال وقتها كان مستعدا — من شدة التعذيب — ان يقول كل شيء ا

وفى يوم الجمعة ١١ ديسمبر ١٩٥٣ أى بعد أسبوعين من قرار الفصل ذهبت قبل العصر الى مسجد شريف — القريب من منزل المرشد — وكنت على موعد مع الأخ حسن عبد الغنى وموجئت بوجود عدد كبير من شباب النظام الخاص على رأسهم فتحي البوز وعلى صديق مما لفت نظري ، وعندما التقيت بحسن عبد الغنى — كان عنده الأخ اسماعيل الهضيبي — أخبرته بكل ما أعلمه فلم تعثره الدهشة ، وطلب منى متابعة الامر ، أما الأخ اسماعيل فقد قال : هذا مرشدكم وأنتم احرار معه ومن ناحيتي لن ادخل فى هذا الامر ، ورأيت محمد أحمد سكرتير السفدى وعلى صديق وفتحي البوز وعلى المنوفى مع آخرين لا اذكر اسماءهم يتشاورون فيما يكلم المرشد واختاروا على المنوفى لانه هادىء الطبع .

وصعدت مجموعة عددها حوالى العشرين الى منزل المرشد امتلأت بهم غرفة الاستقبال وبقى الآخرون فى المسجد ، حضر اليهم المرشد قائلا السلام عليكم فوقف الجميع وردوا السلام فقال زيارة والا مظاهرة ؟ قالوا زيارة وبدأ على المنوفى بالكلام بهدوء .. وقال اننا حضرنا لسؤال فضيلتك عن سبب فصل قادة النظام الخاص ، وهنا تدخل الأخ محمد حلمى فرغل ليقول « لا ... نحن لم نحضر للسؤال بل قدمنا لاننا تعبنا منك لآنك لا تعرف كيف تقود الجماعة ونحن لم نر منك خيرا .. ونحن حضرنا لنطالبك بالاستقالة » .. فسأله المرشد : الأخ اسمه ايه ؟ فرد عليه

الاخ احمد نصير فقال « فضيلتك بتسال عن اسمه ليه ؟ » فاجاب المرشد واحد بيطالبني بالاستقالة .. الا اسأله عن اسمه ! فعقب احمد نصير قائلاً « ام انك تريد ان تتخذ ضده اجراءات ؟ » فاجاب المرشد يا بنى ماذا نملك نحن من اجراءات حتى ننفذها فيكم ؟ فقال الاخ اسمى محمد حلمى مرغل من اخوان تحت الارض !! وهنا هم المرشد بمفادرة الحجرة الى داخل المنزل فقالوا له حضرتك رايح نين ؟ .. فقال : « انتم طالبين استقالتى وانا رايح اكتبها » وقد بدا الانفعال واضحاً على وجهه . وهذا تصدى له محمد احمد وفتحى البوز ومنعاه من الدخول وخلصاً سماعة الهاتف لمنع الاتصال بالخارج مفادر المرشد الحجرة من الباب المطل على السلم فالحق به على صديق ومحمود زينهم الذى قال للمرشد « ما يصحش برضه فضيلتك تنزل كده بالروب » فقال له « يا بنى انتو خليتو حاجة تصح او ماتصحش ! » وهنا حمله محمود زينهم وعساده به الى الغرفة وعندما نزلت الى الشارع لاجسد الاخ سيد الرئيس غاضباً للغاية قائلاً هل هذا اسلام .. خدعونا ا ظلمونا لقد كادوا للرجل .. فقلت له ما دمت من هذا الراى فابق مع الرجل ولا تتركه وجريت لحسن عبد الغنى الذى حضر ولم يفعل شيئاً ... ووجدت عبد الرحمن البنان فى صالة شقة المرشد واقفاً مع على نعمان وسمعت الاخير يقول للاخ البنان « ألا تذهب الى المركز العام حيث أعضاء الهيئة التأسيسية ينتظرون هناك ! .. فاجاب الاخير ... لا .. كفاية لغاية كده » . لقد كان الشق الثانى مما دبر هو الاعتصام بالمركز العام حتى تصل استقالة المرشد حسن الهضيبي .

غادرت المكان وذهبت للاستاذ محمود عبده ، وعند خروجى التقيت بالاخ عبد العزيز احمد حسن سكرتير الامام الشهيد ، فأخبرته بما جرى فدخل بيت الاخ محمد فاضل صهر الاستاذ سعيد رمضان وبدأ بالاتصال بأعضاء مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية لابلأغهم بما حدث فتركته وعدت لبيت المرشد لاجد الاخوة اسماعيل عارف وفوزى فارس وحسن عبد الغنى وسيد الرئيس من اخوان النظام وغيرهم يحاولون اقناعه بان الذين حضروا الى منزله لم يكونوا متفقين على ماتم ، وان قلة فيهم فقط هم الذين دبروا ذلك وان الاخرين خدعوا ونحن مثل على ذلك .. فقال لهم لماذا اذن لم تتكلموا . فقالوا : كرهنا ان تحدث مجزرة فى منزلك فطالما لم يتعد الامر مسألة الكلام فنحن نسكت .. لكن لو تطور الامر فنحن جاهزون للتصرف . وبعد ان كان ينوى الاستقالة امتنع عن ذلك كما بدا لى وقتئذ .

وذهبت الى نجيب جويل بالروضة لسابق علمى انه على خلاف مسع السندى وأبلغته بما حدث فى بيت المرشد وما يجرى بالمركز العام ، ثم توجهت

الى حدائق القبة لاصطحب الاخ ابراهيم صلاح الى منزل محمد ابوسريع —
لصلته الوثيقة به — حيث كانت لديه كراسة فيها اسماء افراد النظام الخاص
وكنيت حريصا على الحصول عليها فذهبنا لمنزله فلم نجده وحاولنا اخذ
«الكراسة» من مكتبه الا اننا عجزنا عن فتح ادراج المكتب . . فتوجهنا للمركز
العام للالتقاء به ، واستحضارها منه ، ولدى دخولى المركز العام وجدت
افرادا فى النظام اغلبهم من رؤساء المناطق قدموا من القاهرة والمنوفية ، وبعد
قليل اتصل بى تليفونيا الاخ صلاح العطار — مسئول النظام عن شبرا —
ومن المقربين للسندى وكان معه فى الشقة التى تدار منها الاحداث فى باب
اللق قرب مبنى جريدة الاهرام فقال لى ماذا تعمل فى المركز العام قلت له
اؤدى مهمة . قال من كلفك بها ؟ قلت الله كلفنى بها ، فاعطانى عنوان المكان
الذى ينتظرنى فيه بالقرب من مبنى صحيفة الاهرام وقال تعال الى . .
فذهبت والتقيت به تحت البناية التى بها الشقة وكنت فى اشد حالات الانفعال
فقصصت عليه ما عندى ثم انخرطت فى البكاء ، فهدانى قائلا هناك ما هو
اخطر من هذا ان « سيد سابق قادم الان من عند عبد الناصر ليبلغ السندى
بموافقته على الانقلاب داخل الاخوان وانه لن يتدخل الى ان يتم الامر —
لان تدخله سوف يقلب الامور — وان التعاون مع عبد الناصر سيتم بعد
نجاح الانقلاب !! » احسست عندها بتعاطف صلاح العطار معى ! .

واتفقنا على التصرف بحكمة لمواجهة الفتنة . . فصعد صلاح الى
السندى وعادل كمال وابلغهما بانه استطاع اقناع سيد عيد مسئول اخوان
شبرا الخيمة بالاشتراك معهم وبالتالي يمكن الاستعانة باخوان شبرا ،
وطلب السيارة التى معها لاحضار اخوان شبرا للمشاركة فى الاحداث ،
وكان الاستاذ سعيد رمضان مكلفا من جانب المرشد بالاتصال بصلاح سالم
وزير الارشاد ، بشأن عدم نشر هذه الانباء فى الصحف ووافق صلاح سالم
على ذلك الا ان عبد الناصر قال وقتها ان الصحف حرة فيما تكتبه ولا يريد ان
يؤثر (١) عليهما !

(١) ص ١٩٧ كتاب « جمال عبد الناصر » لاحمد ابو الفتح ، يقول أن
عبد الناصر دعاه الى منزله فى هذه الليلة حوالى التاسعة مساء ، فوجد
انور السادات عنده ، واثار عبد الناصر فجأة الكلام عن الاخوان المسلمين ،
ثم دق جرس التليفون ، فلاحظ احمد ابو الفتح ان المحادثة نقلت اليه اخبار
سارة اشاعت البهجة والفرح فى نفسه ، وانهى عبد الناصر المحادثة قائلا
ان الفريق المعارض للهضيبي قد احتل المركز العام للاخوان .

— وحدث اثناء انتظارنا قرب منزل المرشد ، ان التقينا بالاستاذ سيد تطب الذى كان غاضبا يردد : يا فرحة الصهيونية والصليبية العالمية !! وعندما اتحت لى الفرصة بعد ذلك — وانا فى السجن — للالتقاء به حدثه بانى تساعلت وقتها — فى نفسى بدهشة ما دخل الصهيونية والصليبية العالمية بخلاف داخل بين الاخوان !!

فقال لى : لقد اتصل بى الاستاذ على امين الساعة الثانية ظهر يوم الحادث وسألنى قائلا : « اين حاسة الصحفي عندك . . ! الاخوان قائمون على بعض بالسلاح وانت قاعد فى البيت ؟ » ! فقممت عندها واخذت سيارة تاكسى وذهبت الى بيت المرشد فلم اجد شيئا غير عادى . . وذهبت الى المركز العام فلم اجد شيئا ملفتا للنظر كذلك . . . ثم تحدث بعدها كل الامور التى حدثت ! و هذا ما جعل الشهيد سيد تطب يقطع بأن الامر مدبر من اكثر من جهة .

— وتوجهنا الى المركز العام بعد الواحدة صباحا وعند وصولنا وجدنا أن السندى قد اتصل بالمعتصمين هناك ليقول لهم اسمعوا واطيعوا لصالح العطار ووجدت ان أكثر الموجودين نشاطا فى محاولة دفع الفتنة وانتهاء الاعتصام هو عبد العزيز كامل ، فجاء اليه صلاح العطار وقال له عليك بفتحى البوز وعلى صديق ، فتوصل معهما الى اتفاق وجلس معهم حسن عبد الغنى واتفقوا جميعا على الذهاب الى السندى ليخبروه بأن الامر لا يمكن ان يستمر ! .

وركب الجميع مع صلاح العطار وذهبوا للسندى فى الشقة فأسقط فى يده وقال لهم تصرفوا كما تريدون وانها الموضوع . . . وعادوا الى المركز العام . . . وغضب صالح عشاوى عندما علم ان هناك نية لانهاء الموضوع وحاول الاتصال بالسندى ولكن صلاح العطار اوقفه وجمع الاخوان داخل صالة المركز العام وبدأ يتكلم عن السمع والطاعة وان مطالبهم اجيبت ، ولكن لكى يتم الامر بالطريق الصحيح لا بد من الالتزام بالسمع والطاعة ، وطلب منهم عدم التواجد فى المركز العام والانتشار باسرع ما يمكن ، على ان يبقى سامى البنا وسيد عيد فقط للمشاركة فى حراسة المركز العام . وبعد ان انفض الجمع ذهبت مع صالح عشاوى وسألته ان كانت هناك صلة بين هذه الحركة وحركة الجيش . . فارتبك وكان يعلم مدى حساسية الاخوان تجاه السلطة القائمة .

وفى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل سمعت هتافات خارج المركز العام فخرجت مع سامى البنا لرى سيارات تاكسى تحمل عددا من الاخوة من قسم الوحدات لم ينتظروا حتى نفتح لهم باب المركز العام فتسلقوا السور ودخلوا المبنى ومعهم صلاح شادى ونجيب جويفل وحاول بعضهم الاعتداء

على باعتبارى من حراس الفتنة !! ، ولكن منهم نجيب جويفل الذى كان يعرف موقفى منهم قبل ذلك .

وتوجهت الى صالح عشاوى فى غرفة المرشد فوجدته يصلى ، ولما انتهى من صلاته انهمته بانه لا بد من الخروج من غرفة المرشد لمواجهة الموقف لمعنى قائلا « انت مجنون ... يموتونا اذا خرجنا » ... ولكنى خرجت والتقيت بصلاح شادى فامهلنى ربع ساعة للخروج مع صالح عشاوى وعبد العزيز جلال بدون ان يتعرض لنا احد بسوء فدخلت الغرفة ثانية وابلغت صالح عشاوى وعبد العزيز جلال بذلك وقلت لهما انى مسئول عن حياتهما هذه الفترة فقط ، فخرجنا وانا معها الى حيث كانت سيارة صالح عشاوى بعيدة قليلا عن دار الاخوان فاستقلناها وانتهت بذلك قصة احتلال الدار وان لم تنته اثارها .

اخيرا ..

هكذا قص علينا الاخ سيد يوسف احداث دار المرشد والمركز العام للاخوان المسلمين وقبلها حادث الشهيد سيد فايز ، وتوافق اقواله ماوصلنى من انباء ليلة حادث احتلال المركز العام عندما عدت من عملى الى منزلى متأخرا فاتصلت تليفونيا بمنزل المرشد فاجابنى عبد الحكيم هابدين مصدقا ما حدث فتوجهت ومعى نحو من ثلاثين اخا من اخوان قسم الوحدات وبصحبتى نجيب جويفل وابراهيم بركات ومحمد الشنلوى وعدد اخر ممن استطعنا اصطحابه وقتئذ من قسم الوحدات ودخلنا المركز العام بعد تسلىق السور حيث كان الباب مغلقا بالسلاسل وواجهنا الذين كانوا فى الحراسة دون الاضطرار الى استخدام الاسلحة او التلويح بها .

ووجدت داخل الدار .. فى مكتب المرشد الاستاذ صالح عشاوى والاخ محمد عبد العزيز جلال فطلبنا منهما مغادرة الدار .. اذ لم تكن هنالك مشكلة فى داخل الدار سواهما وكانت مباحث عبد الناصر وقوة من البوليس تقف خارج الدار انتظارا لاوامر لم اكن ادري كنهها فى ذلك الوقت .. وقد علمت بعد ذلك انهم كانوا ينتظرون اعلان استقالة المرشد بداية لتوقيت تنصيب صالح عشاوى بدلا منه ومنع اى شخص من دخول الدار الا باذن المرشد الجديد بدعوى منع الاعتداءات ودفع المشاحنات ! لكن عدم النجاح الذى لازم الخطوة الاولى حال دون استمرار المهزلة ، واتصلت بالاستاذ الهضبي من الدار وانهمته ما تم ، ثم ما لبث الامر ان ذاع فى القطر وبدأت تترى على الدار المكالمات الهاتفية من شتى الانحاء تستعلم عن صحة الخبر .. فاشار المرشد باخطار كافة المناطق والشعب بالحضور فى اليوم التالى لسماع حديثه فى هذا الشأن .

وفي عصر اليوم التالي اكتظت الدار بالحشود وامتلأت الشوارع
الموصلة اليها بجموع غفيرة من الاخوان ، وشاهدت منظرا لا أنساه لقد كان
الاخوان يندون من شتى المناطق والشعب ، وما ان تطأ أقدامهم ارض المركز
العام حتى تخر الجباه لتصلى لله تعالى صلاة شكر !

وبلغ المشهد مداه من التأثير حين صعد المرحوم الشهيد عبد القادر عودة
يعلو المنصة ويعلن للجميع وناءه لقائده ومرشده ، وان المؤامرات مهما بلغت
فلن ترتفع الى مواطن اقدام المؤمنين !! .
وانتهى المشهد بقبول اعتذار الاخوة على صديق وفتى البوز وغيرهم
ممن أدرك خطاه بالانقياد للسندى .

وأضطلع يوسف طلعت بهامه كتائد للنظام الخاص ليسير به كما أوصاه
المرشد « نحو وجهته الصحيحة بعيدا عن الروح التى أملاها السندى فلى
اتباعه » .

وفي التاسع من ديسمبر قرر مكتب الارشاد فصل صالح عشماوى
وعبد العزيز جلال ومحمد الغزالى .. وفي اليوم التالى اجتمعت الهيئة
التأسيسية واقترت ذلك .

وجرت تعديلات اخرى تناولت رئاسة قسم الوحدات الذى كلف بمهام
النهوض به الاخ الضابط أبو المكارم عبد الحى وبقي قسم ضباط البوليس
ورجاله تحت اشرافى .

ثم كون المرشد قبيل سفره الى الاقطار العربية فى أوائل يوليو سنة ١٩٥٤
لجنة قيادية برئاسة الشيخ مرغلى وعضوية يوسف طلعت ومحمود عبده
وصلاح شادى مهمتها مواجهة موقف الحكومة من الاخوان بما يلزم وما تهيئه
تدرااتهم على ضوء الاحداث ، وبالفعل تمت عدة اجتماعات لهذه اللجنة اثناء
سفر المرشد خارج القطر لزيارة الاخوان المسلمين فى الاقطار العربية .

ولا يمكن ان يمضى فى وقتنا مع النظام الخاص — فى غضون هذه
الاحداث — بغير أن نتعرض لمدى اصالة الرجال الذين تربوا فى أحضان هذه
الجماعة وخاضوا غمار احداثها — كيف واجهوا هذه الفتنة ، لنكشف الستار
عما تأصل فى وجدانهم من حق وصدق وأخلاص يتميز به — عادة — اصحاب
الدعوات ، لنستطيع بذلك أن نقيم حكما صحيحا صادقا على جماعة الاخوان
المسلمين على هدى ما جابهوا به هذه الفتنة ، لان الحكم على الرجال فى
هذا الموقف هو الحكم الصحيح على فهم هذه الجماعة ... فقد نرى شواهد
صححة الاتقياد وسلامته فى كثير من رجال الجماعة الذين لم يخوضوا أصلا
محنة الاستجابة لفتنة السندى اما لبعدهم التنظيمى عنه أو لموقفهم أصلا

من عبد الرحمن السندى بالشك وعدم الثقة فيه . . . وهذا وحده لا يعطينا المؤثر الصحيح للحكم على صلاحية هؤلاء الرجال وبالتالي على جماعة الاخوان المسلمين في اخص اقسامها الذي تربى رجالها فيه على الجهاد في سبيل الله بمعناه الاصيل الذي جاء به شرع الله .

ولكننا حين نرى شاهدا عاما بالأوبة السريعة في سلوك المخطئين والذين انحرفوا عن الحق ندرك ما اعنيه من عدالة الحكم على هذه الجماعة ممن خلال موقف عامة الاخوان ، وخاصة من تردوا في هذه الفتنة .
فأصالة اى جماعة انما تنهض على خصيصتين الاولى ان يتبادل رجالها مواقف الخطأ والصواب في الازمات ما دام كل ابن ادم خطاء والثانية ان تكون من وفرة الحيوية بحيث تستطيع ان تلفظ خبثها .

لما من جماعة خاضت تجربتها مع الاحداث ، في سسـيرها لتحقيق غايتها ، الا وتبادل بعض رجالها مواقف الحق والباطل والخطأ والصواب فتارة يصيب البعض وتارة يخطئ الهدف ، فيتصدى غيره للذود عن الحق ، والوقوف الى جانبه .

وقد جرى تبادل المواقف هذا مع السلف الصالح . . . بل الافذاذ من الصحابة كعمر وابى بكر رضى الله عنهما . . . وغيرهما . . . حتى ليكاد عمر ابن الخطاب ينأى عن متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية فيقول قولته المشهورة « اتهموا الراى فى الدين . . . فلقـد رايتنى وانى لأرد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم براىى ! فأجتهد ولا الو ، وذلك يوم ابى جندل والكتاب يكتب حين قال « أكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم » فقال (اى سهيل) تكتب « باسمك اللهم » فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابيت فقال « يا عمر ترانى قد رضيت وتأبى ؟ » فى الوقت الذى كان فيه موقف ابى بكر فى هذا الشأن تسسليما مطلقا براى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ونرى عمر بن الخطاب فى موقف آخر - يوم بدر - يشير على رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يبقنى على اسير ، ويشير ابو بكر بالابقاء عليهم واخذ الفدية ! ويتنزل الوحي من السماء مؤكدا صحة راى عمر بن الخطاب ! ويتبادلان المواقف كذلك فى حرب الردة فيجتاح عمر رضى الله عنه الى اللين والسياسة وعدم الحرب ! فى حين يصر ابو بكر رضى الله عنه على ان يقاتل المرتدين اذا منعوه عقـال بعمر كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول له معاتبا « اجبار فى الجاهلية خوار فى الاسلام ! » .

وهكذا يظل الحق حيا نابضا في الرجال الذين ينهضون بتبعية العمل في الامم والجماعات كل يستر اخاه ويكملة وينهض بعبء الحق اذا تاخر غيره عن داعيه .

وهذا في رأي عنوان ايمان الامة او الجماعة التي يتكامل اعضاؤها في اداء واجباتهم للحق وصيانة اماناتهم لله فيه ، وليست علامة مرض او انتكاس . . . اذ ليس من المعقول ان يكون مقياس سلامة جماعة من الجماعات عدم خطأ افرادها اطلاقا او عدم انحراف بعضهم عن جادة الحق ، ولكن الصحيح — الذي لا يصح الحق الا به — هو ان يوجد من افراد هذه الجماعة او الامة من يصوب الاتجاه ويصحح القبلة ويقوم الاعوجاج فيتبعه ركب المخطئين .

فليس بعجيب اذن ان نرى تبادل المواقف في جماعة الاخوان المسلمين في عامة مسارها وخاصة في هذا الموقف العصيب حين حاول بعض الاخوان استكتاب المرشد استقالته والبعض الآخر الاعتصام بالمركز العام او حتى هؤلاء الذين دبروا مصرع الشهيد فايز . . . فلم نر احدا يحبذه او يشهده بقتله . . . بينما رأينا صلاح العطار ذراع السندي الايمن بعد ان ادرك الصواب من الاخ سيد عيد يوسف يقف في صفه مؤازرا مساندا له بكل ما وسعته الطاقة . . . ويلفظ ولايته للسندي . . . ويعمل بجادا لاحتياط الفتنة !! .

وعبد العزيز كامل الذي لم يصمد لجحيم عبد الناصر بعد اعتقالات اكتوبر سنة ١٩٥٤ هو نفسه الذي ساهم بجهد رائع في اقناع قطبين من اقطاب الفتنة بالحق بعيدا عن السندي وعبد الناصر !

حتى علي صديق وفتحى البوز دفعتهما اشراقة التوبة الى الذهاب الى السندي واعلانه بفض الاعتصام في الدار واخماد الفتنة ، وقبلها كادت سواعدهم ان ترفع على الملا الوية الخيانة .

وهناك كثيرون ادركوا الحق وابتعدوا عن الانزلاق في الباطل قبل المضي فيه ، ذكر بعضهم الاخ سيد عيد في سياق حديثه .
والخصيصة الثانية . . من خصائص صلاحية الجماعات للبقاء هي ان تلفظ خبثها ولا تقيم عليه بعد ان عرفت . . وهذا ما فعلته الجماعة مع السندي وصالح عثماوى وغيرهم ممن استكبروا عن رؤية الحق واتباعه ، لعله يعلمها الله .

وهكذا نقول في صدق و يقين ان ما اصاب جماعة الاخوان من محنة استشهاده سيد فايز ومحنة الاعتصام في دار المركز العام ومحاولة استكتاب المرشد استقالته كانت كلها عند المنصف — شهادة كشفت عن اصالة هذه الجماعة وصلابة تاعدتها فيما جرت به الاحداث بعد ذلك .

واخيرا ..

وبعد نقل هذه الصورة عن رجال النظام الخاص ... لا استطيع المضي الى نهاية المقال قبل ان اعرض لما ساقه لنا الدكتور رمضان من دلائل الديكتاتورية في طرد المرحوم السندى ، واختيار المرحوم يوسف طلعت بدلا منه !

ويقدم لنا من أدلته في هذا الصدد ، قرار اللجنة العليا للتنظيم المكونة من عبد الرحمن السندى ، وأحمد زكى وأحمد عادل كمال ومحمود الصباغ والدكتور خميس حميدة والشيخ سيد سابق والشيخ محمد فرغلى ، التي استقر رأيها على هذا الاختيار الجديد برئاسة يوسف طلعت للنظام الخاص فهل يعنى هذا فرض ديكتاتورية الهضبي بعد كل هذه الاحداث ؟

ثم ..

يظل الدكتور ملحا في اتهامه قيادة الاخوان بالديكتاتورية حتى يقول انه بعد فصل صالح عشماوى ومحمد الغزالى ، وأحمد عبد العزيز جلال بناء على قرار مكتب الارشاد سارع الثلاثة الى جلسة الهيئة التأسيسية لعرض قضيتهم !

فهل قبول الهيئة التأسيسية لدفاع الذين قرر المكتب فصلهم يفيد معنى الديكتاتورية !! اذا تحاكمنا الى امانة العقل والمنطق !!

ثم ..

يسوق الدكتور ايضا وقائع لا اعرف مصدرها ، استقاها على ما يبدو مما كان يقوله المتهمون ، وكانوا في هذا الوقت يقولون أى شيء ! وأى كلام يدفعون به عن انفسهم غوائل التعذيب !! ولذلك قيلت اشياء مهوشة ، لم يذكر لنا الدكتور المصادر التي استقاها منها ، ولكنه يتحدث عن جهاز اشراف على التنظيم مكون من ابراهيم الطيب وأحمد حسنين وصلاح شادى وأبو المكارم عبد الحى .. وهذا غير صحيح أيضا !

ويستطرد الدكتور في تشكيل اللجان حتى ينتهى الى اللجنة العليا للدمار !! وتتكون من الشيخ فرغلى والاستاذ محمود عبده وصلاح شادى

وأبو المكارم عبد الحى والدكتور خميس حميدة ، ويوسف طلعت ، وعبدالمشعم عبد الرؤوف ، وصالح أبو رقيق ، ومنير دلة والدكتور حسين كمال الدين !

وتساءلت فى حيرة ، ولماذا اخفت سلطات الاتهام - فى محاكمتى - هذه الحقيقة ؟ .. ولماذا لم تقدم ضدى هذه الادلة ليطوتوا بها عنقى قبل الحكم بالأعدام ١٩ .

وكذلك ما أورده الدكتور خاصا باجتماعى وحسين حمودة وأبو المكارم عبد الحى و خليل نور الدين ويوسف طلعت فى بيت ابوالمكارم، بناء على تكليف المرشد لنا بالنظر فى رسالة محمد نجيب التى تضمنت طلبه تغيير الحكم الديكتاتورى الجاثم على صدر البلد بحكم نيابى دستورى حسب رغبة الهيئات الشعبية ومنها الاخوان ! » وقد اسفر الاجتماع عن تعذر قيام الاخوان بهذا الانقلاب . . . بالرغم من أنه جرت فى هذا المصدد مقترحات رفضها محمد نجيب منها تشكيل لجنة سرية استشارية يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لمحمد نجيب ، وعدد مساو من الاخوان المسلمين . وتعرض على هذه اللجنة القوانين بعد اقرارها ، كما تعرض عليها السياسة العامة للدولة . . ثم تنتهى قصة هذه اللجنة بأن محمد نجيب لم يوافق على مقترحاتها !! والواقع انه لم يجر اى اجتماع بين هؤلاء الاخوة المذكورين وبين محمد نجيب ، ولم يوصل اى من الاخوان مثل هذا الكلام الى محمد نجيب ! ومهما نحى الدكتور فى منحنى رده على أنه وجد أن ما يقوله الناس متمشيا مع سياسة الاخوان حسبما يراها ، فانى لا اعتبر هذا دليلا يحتاج الى الرد ، بالاضافة الى عبارته التقليدية المتكررة ، بأننا اخطأنا فى تأييد ديكتاتورية عبد الناصر كما اخطأنا سابقا فى تجربة القصر ! . وبذلك يتضح للدكتور أننا لم نتعلم شيئا !

والحقيقة أننا لم نتعلم من تجربة القصر امتهان الديكتاتورية ولغظها ، ولكن تعلمناها من كتاب الله ، وما طبقته نظم الجماعة فى أجهزتها المختلفة ، الامر الذى تأباه الماركسية وتأباه أيضا مناهج الاحزاب .

تعليق صحيفة الوطن الكويتية على مقالات صلاح شاذي « الوطن .. وعبد الناصر .. ودراسة الاخوان المسلمين »

(الوطن في ١٤ يناير ١٩٨١)

تعتقد جريدة « الوطن » ان عبد الناصر قد لعب دورا تاريخيا بارزا في حياة مصر ، و حياة الامة العربية ، بل وفي مسار حركة عدم الانحياز والعالم الثالث .

وتعتقد جريدة « الوطن » ان هذا الدور لا يمكن انكاره في اى دراسة موضوعية .. واى اخطاء قد تكون قد تبت خلال عصر عبد الناصر لا يمكن ان تغير وجه الحقيقة او تخفى المعالم البارزة للتجربة .
لقد كانت تجربة عبد الناصر انقاذا لمصر من الفقر والتخلف .. وفي عصره انتقلت مصر ذات الكثافة السكانية العالية من حالة الى حالة . كان الاقتصاد متخلفا تابعا ، يعتمد على محصول واحد — هو القطن — وسوق واحد هو بريطانيا .. وكانت الاوضاع الاجتماعية متردية بين ثراء فاحش وفقر مدقع ومازالت صحف الاربعينيات حافلة بأبناء هذا الزمان الذى سجل حملة لمكافحة الحفاء .. كما سجل صورا صارخة حملت عنوان « رعاياك يامولاي » وتسبب في مصادرة صحيفة ..

في عصر عبد الناصر تحول هيكل الاقتصاد ، واصبحت مصر « صناعية زراعية » .. وقفزت معدلات التنمية حتى باتت التجربة المصرية نموذجا للعالم الثالث كله ايضا ، وفي هذا العصر تحقق الكثير من العدل ، كما تمت اجتهادات — اصابت واخطأت — على طريق الديمقراطية .

عربيا ودوليا كان الامر اكثر وضوحا ، على نطاق بعث الحركة القومية العربية او على نطاق التحرر والاستقلال .. ويكفى ان نحصى عدد الدول التى استقلت ، والدول التى قاومت التبعية .. بعد « يوليو عبد الناصر » .. ويكفى ان نرصد بصمات مصر فى تلك الفترة على ثورات التحرير فى الوطن العربى وافريقيا وأمريكا اللاتينية ..

لقد كان عبد الناصر احدى سمات عصر حمل أسماء عدد من العمالقة مثل نهرو وتيتو وماوتسى تونج .. و .. كان عبد الناصر واحدا من هؤلاء . هذا هو اعتقادنا بالنسبة لعبد الناصر ، نقوله بمناسبة ما يكتبه الاستاذ صلاح شاذي ردا على د. عبد العظيم رمضان .. ونقول ونحن ننشر ما يخالفه ، لاننا نعتقد ان هناك فرقا بين الاجلال والتقديس .. ونحن نجل عبد الناصر ، ولا نقدسه .. ونعتقد ان حرية ابداء الراى لا تقل أهمية عن احترام التاريخ والنظر اليه باتصاف .

المقال التاسع لصالح شادى

لماذا يتجنى البعض على جماعة الاخوان المسلمين

(الوطن فى ١٤ يناير ١٩٨١)

لن اقف هذه المرة مع الحروف والالفاظ التى اراد الدكتور ان يوقفنا عندها فى أحد ردوده السابقة ، ولكنى سأعرض الى المعانى التى ركز فيها حملته على الشهيد عوده من واقع عباراته التى لا تقبل الشك فيما يرغب ان يوحيه للقارئ وان كنت حفيا ان اسمع واقرأ له غير ذلك !

والدكتور رمضان يقرر لنا فى وضوح هذه الامور التى انقلها بنصها من واقع مقاله الاخير : — « على ان الجماهير التى خاب أملها فى الثورة ، وثار سخطها ومرارتها لحكمها الديكتاتورى ، تحركت فى هذه اللحظات الخرجة لتقلب الموقف مرة اخرى فى اتجاه الديمقراطية ، وفى الوقت الذى كان فيه مجلس الثورة يناقش مصير اللواء محمد نجيب وخالد محى الدين ، كانت جموع هائلة تتحرك من قواعد الاخوان المسلمين والوفد والحزب الاشتراكى تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الديكتاتورية ، وانطلقت الى ميدان عابدين تهتف « محمد نجيب او الثورة » ، « الى السجن يا جمال » ، الى السجن يا صلاح سالم . . » ثم يستطرد « وعندئذ قام صلاح سالم بوصفه وزيرا للارشاد القومى ، بأذاعة بيان فى السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ يعلن فيه عودة محمد نجيب ، وفى اليوم التالى ٢٨ فبراير خرجت مظاهرات الابتهاج الى عابدين تطالب محمد نجيب بالافراج عن المعتقلين ، ولكنها اصطدمت اصداما دمويا بالبوليس عند كوبرى قصر النيل واضطر محمد نجيب الى الاستمالة بعبد القادر عودة لتهدئة الجو وصرف المتظاهرين بعد ان وعد باجابة مطالب الجماهير ! . . . وكانت تلك اول مظاهرة موالية للديمقراطية يشترك فيها الاخوان المسلمون فى تاريخ حياتهم السياسية ! » .

.. والدكتور — على هذا النحو — لا يجب ان يترك لقيادة الاخوان المسلمين ، حتى هذا الانطباع الثقافى الذى يدل على مواليتهم للحصرية فنراه يقول فى شرح ذلك « انه بفضل الروح الثورية التى انتقلت من الجماهير الى عبد القادر عودة ، انتقل فجأة من موقع التأييد لعبد الناصر الى موقع التأييد لمحمد نجيب !! » .

حنانيك يا دكتور رمضان ! ..

لقد رتب الشهيد عبد القادر عودة هذه المظاهرة . . . وهبها دمسه لا حماسه فقط ! .. كما رتب مظاهرة ٢٧ مارس السابقة وكل ذلك جسرى

بعلم المرشد وتأنيده ! .. وسأشرح ذلك فيما بعد بمشيئة الله ، ولكن ما استوقفنى هنا هو قول الدكتور ان هذه هى المظاهرة الشعبية الاولى فى تاريخ الاخوان المسلمين التى نادوا فيها بالحرية للشعب ، وبشجب الديكتاتورية !!

ولا شك ان الدكتور قرأ فى تاريخ الاخوان السياسى مظاهراتهم ضد الملك حين هتفوا بسقوطه فى حرم الجامعة ومنعوه من زيارتها باغراق الملاعب بالمياه ، وما سبقها من مظاهرات ضد وزارة النقراشى التى اغرق فيها المتظاهرين فى النيل !! .. ومظاهراتهم فى عهد صدقى بمناسبة معاهدة - صدقى بيفن - فلسنا الان فى مجال تعداد المظاهرات ولكنى فقط اشير الى ان الدكتور رمضان ابى ان يترك الشهيد عودة هادئا فى رسمه بدون ان تناله كلماته ! ، حتى لنراه هنا يفسر دوره بعد حل الجماعة مباشرة وايداع المرشد والاخوان فى السجن ، بما يوحى بأن بقاءه ومن معه كالأستاذ عمير التلمسانى وغيره فى الخارج ، انما كان انطلاقا من مناخ يوحى بحاجة الاخوان المسلمين لديكتاتورية الثورة . لعنائهم التقليدى للديموقراطية ! وحاجة الثورة للمساندة الشعبية للاخوان لبقاء ديكتاتوريتها فى الحكم ، بدليل ابقاء الثورة لمجلة الدعوة (التى كان يرأسها الأستاذ صالح عشاوى) وعدم منعها من الصدور على شريطة استبعاد مرشد الاخوان ، وهو شرط قبله الشهيد عودة على ان « يترك له ومن معه تحقيقه فيما بعد » ! ..

ويقرر الدكتور رمضان ان هذا هو آخر ما وصل اليه الاتفاق بين محمد نجيب والشهيد عودة بعد الحل ! .. واثناء وجود المرشد ومن معه من الاخوان فى السجن ، لولا الانفجار بين قيادة الثورة ومحمد نجيب الذى دفع الجماهير الى الشوارع فى ٢٧ فبراير غاضبة ومطالبة بسقوط الديكتاتورية !!
واسوق الاتى لتجميع هذه المعلومات :

- محاولات عبد الناصر استقطاب الاخوان الى صفه كانت مستمرة حتى قبل معاهدته مع الانكليز منذ بدء محاولة انشائه لهيئة التحرير بعد اشهر قلائل من نجاح الحركة ، وبلغت ذروتها عندما ظن انه نجح فى تأليب الاخوان على مرشدهم فى حوادث محاولة استكتاب المرشد لاستقالته ، واحتلال المركز العام فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، فلما باءت بالفشل اورثته هما وحزنا شديدين شرحته وشرحت وقائعه فى المقال السابق .. وكان على رأس هذه المحاولة عبد الرحمن السندى الذى سبق فصله من قبل والاستاذ صالح عشاوى الذى فصل على اثرهما مباشرة ، وان بقيت مجلة الدعوة تصدر فى الوقت الذى أعلن فيه مكتب الارشاد منذ فترة سابقة انها لا تمثل الجماعة !! ..
فكيف يستقيم فى العقل ان يستدل الدكتور على عدم رغبة عبد الناصر

في تصفية الاخوان بالابقاء على مجلة الدعوة في الظهور ، وقد كانت في هذا الوقت صوت المصولين من الجماعة ١ .

- وكان الاولى به ان يرى في الابقاء على صدور المجلة دليلا على رغبة عبد الناصر في التصفية لا العكس ١١ .

ولم يجهل احد من الاخوان وعلى رأسهم الشهيد عودة بأن عبد الناصر قد فضح نفسه بعد حادث احتلال الدار ، الذي شرحته قبلا ، وظهر العسداء للجماعة كما سبق ان اوضحت . . ولو كان الشهيد عبد القادر عودة ضالعا في الاتفاق مع عبدالناصر لما ظل فولاته للمرشد - قبل مظاهرة عابدين - ولما ظل حريصا على اقناع المعتقلين ان قيادة الاخوان في الخارج انما تستمد شرعيتها من بقاء المرشد في منصبه ١٠٠ وان محاولات التشكيك التي يقوم بها عبد الناصر لا ظل لها في نفوس الاخوان في الخارج ١ الامر الذي ازعج عبد الناصر ومنعه من اتمام زيارته لبقية المعتقلين ١

وان الشروط الثلاثة التي فرضها عبد الناصر على عبد القادر عودة وادعى الدكتور انه قبلها كلها ما عدا الابتعاد عن النشاط السياسي وقبوله الشرطين الآخرين ، وهما حل التنظيم السري ، واييقاف نشاط الاخوان داخل صفوف الجيش والبوليس فهو امر لا يمثل الحقيقة وينقصه مطالبته بعودة الجماعة الى شرعيتها حتى صارحه محمد نجيب في نهاية المطاف ان شرط عودة الجماعة الى شرعيتها مرهون بعزل المرشد لما أجابه الشهيد عودة ان الجماعة التي انتخبت المرشد هي وحدها التي تقرر عزله او بقاءه ولا يفرض عليها رأي من خارجها . . اما الجزء الثاني الذي ضمنه وعده بتحقيق خلع المرشد فيما بعد فليس صحيحا ١١ وما كان يملكه الشهيد عودة ولا غيره حتى يقدمه .

والقول بأن عبد الناصر كان يدير مفاوضاته مع الشهيد عودة باعتباره الشخص الذي اختارته الجماعة رئيسا لها بعد اعتقال المرشد فأیضا قول غير صحيح . . فلم يجر أي اختيار للشهيد عودة بعد سجن المرشد وانما تحدث اليه عبد الناصر وغيره باعتباره وكيلًا للمرشد العام ! وليس الرئيس الذي اختارته الجماعة ١ .

واصرح الدكتور رمضان بانه لا مجال لقوله بأن عبد القادر عودة لم تكن له صلة بالتنظيم ، وان النظام الخاص قد دبر مظاهرات يوم ٢٧ فبراير مع القاعدة الشعبية للاخوان او بدونها وان مظاهرات ٢٨ فبراير قد قامت بمعرفة الشهيد عودة . فهذا التقسيم غير صحيح بالنسبة لعمل أجهزة الاخوان المسلمين ١ ، ان كل هذه المظاهرات جرت بتدبير واشراف الشهيد عودة وقرار المرشد ، وان التنظيم الخاص في وضعه الجديد بعد رئاسة يوسف طلعت والذي باشر تبعاته قبل ذلك بأشهر ، كان يتلقى كل التعليمات الخاصة

بهذه المظاهرات من الشهيد عودة شخصيا ! . . وازيد الامر وضوحا فاقول ان الشهيد عودة كان يبلغ المرشد في السجن بمجريات الامور كلها وكان الرجل على ثقة بوكيله في كل حركة نبضت بها أجهزة الاخوان في خارج السجن ! . وربما وجد الدكتور رمضان في الخطاب الذي اخرج به المرشد من داخل السجن الى جريدة المصرى في ١٦ مارس سنة ١٩٥٤ يشجب فيه عدوان الثورة على الحريات ، ويرفض كل اتفاق يبرم في غيبة الاخوان في المعتقلات (ويعنى به الاتفاق مع الانكليز) ما يدل على وجود هذه الصلة ، بل ويدل ايضا على وحدة الجماعة وتماسكها واعلانها مخاصمة هذا العهد لفساده واكاذيبه ، في الوقت الذي كنا نرسل في اغلال قهره ونتجرع غصصه ! . . فكان اعلان هذا الخطاب للناس ، لحظة لديكتاتورية عبد الناصر .

وهذا هو نص خطاب المرشد - وهو في السجن - الى محمد نجيب والذي نشرته جريدة المصرى في ذلك الحين « ان مجلس الثورة قد اصدر قرارا في ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ بأنه يجرى على جماعة الاخوان المسلمين قانون حل الاحزاب السياسية ومع ما في هذا القرار من مخالفة لمنطوق القانون ومفهومه ، فقد صدر بيان نسبت الينا فيه افحش الوقائع ، واكثرها اجترأ على الحق واعتقلنا ولم نخبر بأمر الاعتقال ، ولا بأسبابه وقيل يومئذ ان التحقيق في الوقائع التي ذكرت به سيجرى علنا فاستبشرنا بهذا القول لاننا انتظرنا ان تتاح لنا فرصة الرد عليه لنبين ان ما اشتمل عليه كله والصورة التي جاءت به لا حقيقة له ، فيعرف كل انسان قدره ويقف عند حده . . . ولكن ذلك لم يحدث ، ثم يستطرد فيقول « وقد استمرت حركة الاعتقالات طوال شهرين كاملين ، حتى امتلأت المعتقلات والسجون بطائفة من اطهر رجالات البلد وشبابها ، بلغوا عدة الاف ، لكثير منهم مواقف في الدفاع عن البلاد وعن حرياتنا وشهدها الاعداء قبل الاصدقاء وجاهدوا بأموالهم وانفسهم ولم يكتفوا بالكلام كما يفعل كثير من الناس ، اما كيفية الاعتقال ومعاملة المعتقلين فلن نعرض لها هنا .

وقد بدت في مصر بوادر حركة - ان صحت - فقد تغير من شئوننا وانظمتها ، وان حل الاخوان - وان انزل اللافتات عن دورهم - فانه لن يغير الحقيقة الواقعة ، وهي ان الاخوان المسلمين لا يمكن حلهم ، لان الرابطة التي تربط بينهم هي الاعتصام بحبل الله المتين ، وهي اقوى من كل قوة ، ولا زالت هذه الرابطة قائمة ، ولن نزال كذلك باذن الله ، ومصر ليست ملكا لفئة معينة ، ولا حق لاحد ان يقرض وصايته عليها ، ولا ان يتصرف في شئوننا دون الرجوع اليها او النزول على ارادتها ، لذلك كان من اوجب الواجبات على الاخوان المسلمين ان ينكروكم بأنه لا يمكن ان يبت في شئون البلاد في غيبتهم ،

وكل ما يحصل من هذا القبيل لن يكون له اثر في استقرار الاحوال ولن يفيد البلاد بشئ . وان ما دعوتكم اليه من الاتحاد وجمع الصنفون لا يتفق وهذه الاحوال ، فان البلاد لا يمكن ان تتحد وتجمع صفوفها وهذه المظالم وامثالها قائمة ، .

كان هذا هو موقف الاخوان المسلمين بين ازمى لبراير ومارس من كان منهم خارج السجون . . . ومن كان داخلها ! وتتلخص كلها في حقيقة مشرفة بالتضحية . . . صلبة بالحق . . . شفافة بالنور مغدقة بالوفاء . . . لله والوطن . . . ولقائد المسيرة ! .

يقدم لنا الدكتور رمضان فهمه لسياسة الاخوان المسلمين خلال احداث مارس بأصليين :

الاول : ان عدم مؤازرة الاخوان لمحمد نجيب - بعد مظاهرات فبراير التي قدمت له كل السلطان الشعبى لمواجهة ديكتاتورية عبد الناصر - يعتبر تخليا من الاخوان عن مبادئ الحرية التي ينشدها الشعب ! .

والثانى : ان شجب الاخوان للحزب القائمة حينذاك يعتبر شجبا للنظام النيابى ذاته !! .

ويستدل على موقف الاخوان من مؤازرة الديكتاتورية ، بالحديث الذى رواه الاستاذ صالح أبو رقيق عن الوفد الذى ارسله عبد الناصر الى الاخوان فى السجن ، فكانت شروط الاخوان قبل خروجهم (فى زعمه) لا تعدو المطالبة بالحرية لهم فقط ورد اعتبارهم دون أية شرائط أخرى تتصل بعودة الديموقراطية لبلدهم !! ويستدل ايضا على ذلك بما قاله المرشد فى المؤتمر الذى عقدته الجماعة فى ٣٠ مارس اثر خروجهم بأربعة ايام :

« افهم ان شخصا ينادى بعودة الحياة النيابية ، ولكن لا ينادى بعودة الاحزاب القديمة كى تباشر مهامها ، فنحن ان نطالب بالحياة النيابية انما نطالب بحياة نيابية نظيفة سليمة مكفولة فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول ، » .

ويعلق الدكتور على ذلك فيقول : « ولم يتمكن احد فى ذلك الحين من ان يسأل الهضيبى هذا السؤال : « كيف يمكن بناء حياة نيابية نظيفة سليمة اذا كان الحكم على الاحزاب القديمة ينزع من يد الشعب ويوضع فى يد هيئة مخاصمة لها مثل جماعة الاخوان ١٩

وأرد على ما اورده الدكتور فى هذا الشأن مقرة مقرة ، واتول عن موقف الاخوان من محمد نجيب - الرجل الذى وضعت الظروف على رأس هذه الحركة

— انه لم يكن بهم حاجة الى ادراك عدم قاعليته بلربما عدم صدقه فى المطالبة بحرية الشعب فضلا عن الايمان بالمبادئ التى يدعيها !
فقد كان اصراره على عزل المرشد — كشرط لاعادة الشرعية لجماعة الاخوان المسلمين — لايمكن ان يجعله من دعاة الحرية !

وكان موقفه من مظاهرة عابدين وحاجته للشهيد عودة لفض هذه المظاهرة بعد ان اكتفى منها بالعودة الى رئاسة الجمهورية بدون مواجهة فعالة للديكتاتورية التى افقدت شعبه الحرية ، يستحيل معه تقييم هذا الموقف الا بان ايمانه بالحرية للشعب لايعدو ان يكون ستارا يغطى به حرصه على العودة الى منصبه السليب ! .. وحتى اذا صحت اضافة شئ من حسن النية الى رغبته فى عودة الحرية الى الشعب فيلزم ان نضيف الى جوارها تسبب عزمه وعجزه عن ان يؤدى دورا ايجابيا فى تحويل هذا الموقف لخير امته بعد ان ملك زمامه ، واقف اعداءه واعداء الحرية امامه فى موقف الهوان والصغار والتسليم بكل شئ !!

وهذا الموقف من عداء الشعب لعبد الناصر فى مظاهرات عابدين التى قادها الشهيد عودة ، شكل وحده حيثيات الحكم باعدامه بعد ذلك ! .. لان ما أدركه عبد الناصر من قدرة الشهيد على تحريك الجموع الهادرة التى لبثت دعوته بالانصراف مباشرة من ميدان عابدين بمجرد اشارته لها بذلك كان يحمل فى مضمونه قدرته على اعادتهم ثانية الى التظاهر ! وكان هذا يعنى ان الشعب قد اسلم قياده الى رجل كان من الممكن ان يحكم على مصير رجال الثورة !!

ولكن اخطأ الشهيد عودة حين اسلم هذا المقود الى محمد نجيب حين دعاه الى صرف المتظاهرين فاستجاب !! فكان جزاؤه جزاء سنمار .
وبدت اول المؤشرات التى توضح عجز نجيب عن الوقوف امام طغيان عبد الناصر ، حينما اصدر الاخير امره بالقبض على الشهيد عودة ، وايداعه السجن فى نفس الليلة بعد ان استتب له الأمر وصرفت المظاهرات !

وهكذا لم يكن محمد نجيب بالقائد الذى يؤتمن على حرية من آزره واعانه ، فضلا عن حرية شعب بأسره !

فلماذا ياخذ الدكتور على الاخوان حرصهم على الا يلدغوا من جحر محمد نجيب مرتين ، ويتهمهم لذلك بنبذ دعوى الحرية لانهم لم يكرروا مأساة الدفاع عنه من جديد فى المظاهرات التى تلت خروجهم بعد ذلك !؟ ويتهمهم لذلك بانهم راهنوا على جوادهم المفضل وهو ديكتاتورية عبد الناصر !

ولقد كفر الاخوان المسلمون بديكتاتورية عبد الناصر ، بل وبكل الديكتاتوريات من قبل ، ويزلوا من دماء شهدائهم ما عرف الناس ، وما جهلوا من امر شهيدنا عبد القادر عودة وغيره ، وكفروا ايضا « بعجز » محمد نجيب الذى عاقه ان يعيد الحرية لامته ! ٠٠ فخاض عبد الناصر فى دمائهم وخاض نجيب فى اعراضهم حين اتهمهم بنبذ الحريات لانهم لم يؤازروه وما كنت احب الدكتور ان يخوض خوضهم ! ولكن يطالعنا — للأسف — بما ظنه الدليل على حرص الاخوان على الديكتاتورية ، من طريقة عرضه لمضمون الاتفاق الذى جرى — فى السجن — بين الاخوان وبين فؤاد جلال وغيره مدعى انه لم يتضمن الاتفاق على منح البلد حريتها ! ٠

والدكتور لاشك يعلم ان منح البلد حريتها كان امرا مفروغا منه ومن تحقيقه حينذاك بصدور قرارات ٢٥ مارس التى خرجنا على اثرها ، فما كانت هناك حاجة الى ذكرها فى اقوال الاستاذ صالح ابو رقيق التى شرح بها هذه الواقعة للدكتور ٠٠ لان الاصل الذى بنى عليه فؤاد جلال محادثاته مع الاخوان كان قائما على رد الحرية للشعب كما ورد فى قرارات ٢٥ مارس . اما المظاهرات التى افتعلها عبد الناصر بعد ذلك فى ٢٨ مارس لتنادى بسقوط قرارات مارس وسقوط الحريات فقد جرت بعد زيارة عبد الناصر للمرشد فى منزله اثر خروجه من السجن الحربى ، ولم يكن للاخوان يد فيها كما تورهم محمد نجيب ، فالبس الحق بالباطل !

ففى صباح يوم ٢٨ مارس اثناء انعقاد مجلس الثورة ، دخل (المتظاهرون ٩١١) الى المجلس ينادون ببقاء مجلس الثورة وسقوط الانتخابات ! ٠٠ وحاول الحراس اغلاق ابواب المجلس وهم خائفون لاعتقادهم ان « المتظاهرين » سيعتدون على محمد نجيب .

ويأتى محمد نجيب الى مكان الاجتماع فى المجلس وهو يظن ان هذه المظاهرات من تدبير الاخوان المسلمين ! وانها تهتف ضده بناء على اتساق جرى مع مرشد الاخوان فى الزيارة التى قام بها عبد الناصر له فى اليوم السابق مهنئا بخروجه من المعتقل !

ويسأل محمد نجيب — فى دعر — جمال سالم ومن معه عن سبب زيارة جمال عبد الناصر للمرشد ، ويستطرد « هل كانت للاتفاق على شىء فلاسفظن رئيس الجمهورية ان الاخوان المسلمين هم الذين قاموا بهذه المظاهرة التى تنادى بسقوط قرارات مارس التى كان من المفروض ان تعيد للشعب حريته ! وظل هذا الخن يلاحقه حتى افترى على الاخوان كذبا ، فادعى انهم اصدروا

بيانا قالوا فيه « انهم لا يطالبون بتأليف احزاب سياسية لانهم يطالبون المصريين بأن يسيروا وراءهم » ا وروى ذلك فى صفحة ٤٤٢ من كتاب احمد حمروش شهود ثورة يوليو (الجزء الرابع) .

والبيان الوحيد الذى صدر فى ٢٩ مارس كان خلاف ذلك ، اذ صـوـر البيان هذا الصراع المرير فى هذه الايام القلقة والمظاهرات المفتعلة والتحركات المريية وموقف الاخوان من صراعهم بين نجيب وعبد الناصر بعد اطلاق سراحهم ، وطالب البيان اخيرا بحرية الشعب وحقوقه فى ظل حياة نـيـابـية نظيفة ، فخرجت الصحف فى هذا اليوم بالآتى :

« لا ريب ان مصر تمر بفترة بالغة الدقة والخطورة فى تاريخها ، بعيدة الاثر فى كيانها ومستقبلها ، وهى فترة تقتضى من كل مواطن ان يهب البلاد نفسه ويبذل لها وجوده ويؤثرها من رايه ومشورته حتى يأذن الله بانجلاء هذه الغمة ويبدل الوطن بها حياة امن واستقرار ووحدة . »

ولقد فوجئ الاخوان المسلمون غداة خروجهم من السجون والمعتقلات بتوالى الاحداث الخطيرة التى تتعرض لها البلاد فى حدة وسرعة لم يتيسر معها معرفة اسبابها والعوامل التى تؤثر فيها ثم تحديد وسائل العلاج التى تلائمها . . من اجل ذلك بادر الاخوان المسلمون الى العمل على اداء واجبهم فى التماس المخرج من هذه الازمة ، فبدأ لهم ان من العسير ان ترسم الخطط الصالحة ويوضع العلاج لهذه المشاكل وتسمع المشورة الصادقة المستقلة فى جو الغضب والانفعال ، وقد كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يسأل الله الا يستجيب له وهو غضبان .

لهذا لم يكن هناك بد من اسراع بقاء المسئولين والاتصال بطرفى الخلاف للدعوة الى اتخاذ مهلة تجنب فيها المضاعفات وتنتهى فيها حالة التوتر القائمة حتى يتيسر لاولى الراى والاخلاص ان يتقدموا للمسئولين عن الامة بخطة كاملة ومدروسة تكشف عن البلاد هذه الشدة وتضع الحلول الكفيلة لوقاية البلاد من ان تتعرض لمثلها فى اية مناسبة . .

وعلى هذا الاساس قام وفد الاخوان المسلمين برياسة المرشد العام بقاء البكباشى جمال عبد الناصر فى الليلة الماضية ، ثم بزيارة اللواء محمد نجيب لانشغاله فى هذه الليلة بالاجتماع بجلالة الملك سعود ضيف مصر الكبير ، الذى اثرها مشكورا بكريم وساطته فى علاج هذا الموقف العصيب . .

وما زال الاخوان المسلمون يواصلون خطواتهم فى اقناع المسئولين باتخاذ مهلة مع قيامهم فى الوقت نفسه بدراسة خطة العلاج الشاملة املين ان يستجيب المسئولون الى ندائهم فتتغلب الحكمة والوطنية على بواعث الخلاف والفرقة ويلتقى الجميع باذن الله على كلمة سواء . . واذا كانت الجهود تتوالى

فى العمل على جمع الكلمة وحل الازمة ، فاننا نناشد شعب مصر الكريم ان يعتصم بالهدوء والسكينة ورباطة الجأش وان يتصرف ابناؤه جميعا الى اعمالهم فى انتظام وطمأنينة ، مع التوجه الى الله العلى الكبير ان يحفظ البلاد من كل سوء وان يعين الساعين ويجمع المسئولين على الحل الكامل السليم الذى يخرج بالبلاد من المازق الحاضر ويحفظ وحدة الامة ويصون حقوق الشعب وحرياته ويحقق الاستقرار المنشود فى ظل حياة نيابية نظيفة محوطة بالضمانات التى تجنبها مساوئ الماضى وتركز الجهود لتخليص الوطن من الغاصب المستعمر والمتابعة حركة اصلاح الایجابية لتستكمل البلاد نهضتها والله ولى التوفيق » . .

كان هذا هو البيان الذى ارسله المرشد العام ونشرته الصحف فى هذه المناسبة . .

وبقى ان نتساءل . .

هل ما قاله المرشد فى بيانه للامة او فى تصريحه فى المؤتمر الذى عقد فى ٣٠ مارس - وأشار اليه الدكتور فى مقاله السابق - ما يعنى « شجب النظام النيابى برمته » و « امتهان الحريات » والمراعاة على جواز الديكتاتورية المفضل . . فى الوقت الذى قرر مرشد الجماعة اسلوب الحياة النيابية المأمول « بتحقيق حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول » . .

ان محاولة الباس الاخوان ثوب موالاة الديكتاتورية والتدليل عليه بهذا السؤال المذهل « كيف يمكن بناء حياة نيابية سليمة اذا كان الحكم على الاحزاب ينزع من يد الشعب ويودع فى يد هيئة مخصصة لها مثل جماعة الاخوان المسلمين » ١٩ . . الامر عجيب حقا ! . .

اجل . . . يمكن يا عزيزى الدكتور ، اذا تحققت حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلمة . . بقيت شرعية حزب الوفد ام ذهبت ، او ظلت جماعة الاخوان المسلمين قائمة ام حلت !! . . من هذا المنطلق نادى الاخوان المسلمون بحياة نيابية نظيفة مكفولة بحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلمة . . فلم يعن ذلك قط انهم يطلبون السلطان لانفسهم ! ، ورغم ذلك فقد اقتضى هذا الظن عند الدكتور تصوير الاخوان ، بالسمى الى نزع سلطة الشعب ١٠!! . . فكيف يدور المنطق على هذا النحو ؟ . .

ان الوفد كان يشجب بقية الاحزاب ، وكانت الاخيرة تشجب الوفد فهل كان ذلك يعنى كفر الجميع بالحياة النيابية ١٩ . . وهل كانت المطالبة بالاستقامة من كلا الطرفين للآخر تعنى الكفر بحق الشعب فى اختيار ممثليه ١٩

اذا قالت اليهود ليست النصراني على شيء ! . .

وقالت النصراني ليست اليهود على شيء ! . .

وقال المسلمون ان كليهما حرف دينه . .

فهل يعنى هذا أن المسلمين يكفرون بالتوراة والانجيل ، بينما عقيدة الاسلام تلزم معتقديها بتصديق الديانتين والا خرج صاحبها من الملة . .
واخيرا . .

بقى ان اشير الى كلمة الدكتور رمضان التى نشرت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ التى عرض فيها لرايه فى حركة الاخوان المسلمين ، وعرض كذلك لآخر الاسباب التى ادت الى الخلاف بينى وبينه ، وهو عنوان المقالات التى يكتبها ، فبينما كانت دراسته التى قدمها للصحف هى فقط عن « التنظيم السرى للاخوان وحادث المنشية » الا ان الصحف خرجت بها - لاسباب ذكرها - عن هذا المضمون لتصبح دراسة عن حركة الاخوان المسلمين التى يراها على حد تعبير حركة متجددة مابقى شباب واسلام . . وان هذه الحركة التى ارسى أسسها المرحوم الشيخ حسن البنا سوف تستمر (ان شاء الله) الى نهاية التاريخ فى بلادنا العربية ولن يوقفها سقوط الضحايا على جانبى الطريق . . بل ربما يغذى مسيرتها ويدفع بها الى الامام . .

ولكن قد يخفف كثيرا من سقوط الضحايا ، ويحقن كثيرا من الدماء دراسة الاخطاء وتداركها فى المراحل التالية . .

وهذا اللون من التعبير البناء ربما كان اهدى للقصد وأقرب للغاية التى يتوخاها الدكتور من كتابة مقالاته .

ولست فى حاجة الى القول بأن رجال الاخوان المسلمين عامتهم وقادتهم لم يدعوا يوما انهم اكبر من الخطأ . . ولا ظنوا لحظة انهم من الهوان بحيث لا يؤوبوا الى الرشيد والصواب حين يتبينوه ، وقد اكدت هذا الفهم فى المقال السابق فيما عنيته من أن تبادل الرجال للخطأ والصواب فى هذه الجماعة دليل على صحة بنيتها واستقامة عودها على الحق فالجماعة التى لا تعدم أن ترى فيها مخطيء الامس احد سدنيتها فى الغد ، وافذاذاها اليوم احد معارضيها بالامس لهى جماعة رشيدة ، ما دام ذلك يجرى انطلاقا من سنة الاسلام البناء « كل ابن ادم خطاء وخير الخطائين التوابون » . . والحمد لله أن شهدنا ذلك فى مسار جماعة الاخوان المسلمين بصورة اجلت اصحابها عن الوقوف باصرار عند اخطائهم ! . .

لقد كرم الدكتور رمضان نفسه بنفسه ، ولم يحتج الى احد يكرمه حين اوضح لنا رؤيته للجماعة من خلال رده الاخير ، وان كنا فى حاجة منه لاعادة توضيح موقف الاخوان المسلمين من القصر ، وموقفهم من الانجليز ، وموقفهم من الدكتاتورية من خلال الحقائق الثابتة والوثائق التى خرجت بدمائهم فى مواجهة كل هذه القوى . . بعيدا عن الالوان الفاقعة « للمانشستات » ! . . والعناوين المجاذبة لانظار القراء عن مضمون الصراع الذى توحيه لشدد الانتباه قبل تحقيق الفائدة ! .

المقال العاشر لصالح شادى

« لماذا يتجنى البعض فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن فى ٢١ يناير ١٩٨١)

قرأت فى العدد الماضى مقدمة لجريدة الوطن الغراء تناولت « أمجاد » عبد الناصر فى التجربة المصرية التى اعتبرتها الجريدة نموذجاً للعالم الثالث كله بما تمت فيها من اجتهادات اصابته او اخطأت على طريق الديمقراطية وفرقت بين التقديس والاحلال وقالت ان المنصفين لا يقدسون عبد الناصر وان انزلوه فى نفوسهم منزلة الاحلال .

وموضوع التجربة المصرية لا يرد عليه بهذه البساطة ، ولكن اهدافى من مناقشة الدكتور عبد العظيم رمضان لم تتناول عبد الناصر وتجربته وان تناولت مواقفه فى احداث بذاتها ارتبطت بكيان جماعة الاخوان المسلمين صورتها من واقع مشاركتى ورؤيتى لهذه الاحداث . . وحاولت ان اصحح ما عرضه الدكتور عبد العظيم رمضان لمواقف الجماعة بما لم يتسع للحديث حتى عن رجالها . الذين اخطاوا واصابوا . . وانما ناقشت فقط حقائق التاريخ التى انكرها الشائئون واغفلها المؤرخون فى مسار الجماعة وجوهر حركتها . . ولم يكن موضوعى تناول أقدار الرجال !

واخشى ان يظن بعض الاخوة الذين سمنيتهم فى الاحداث التى اثارها الدكتور رمضان حول الاعتصام بالدار ومحاولة استكتاب المرشد استقالته فى الفتنة التى اثارها السندى وعبد الناصر انى عنيت من وراء سرد اسمائهم اغفال مواقفهم التى قدموها قبل وبعد هذه الاحداث وجهادهم لخير هـمـلـه الجماعة ، وانما عنيت فقط ان ابرز تبادل الرجال مواقف الخطأ والصواب فى هذه الجماعة ، وان ذلك دليل على صحة بنيتها واستقامة عودها على الحق ، بل ولا يستطيع ان انكر على المرحوم السندى نفسه جهده فى انشاء النظام الخاص الذى اعتبره من امجاد هذه الجماعة . . . كما لا يستطيع ان انكر جهد الاستاذ صالح عشيماوى فى هذا السبيل ، ولا جهده الان وهو يقدم عصارة فكرة لخدمة الاسلام فى مجلة الدعوة التى كانت فيما مضى من حياة الاستاذ الهضيبي سوطاً يلهب ظهور الاخوان المسلمين ، والهضيبي خاصة ، كما لا انكر جهاد الشيخ الفزالى المبرور بعد عودته الى احضان هذه الدعوة

اثناء سجننا ٠٠٠ ولا الاخ على صديق والاخ فتحي البوز اللذين ذكرت موقفهما في منزل المرشد فلم يلبثا اثر ذلك ان برزا لحراسة المرشد في تحركاته التي كان يرصدها عبد الناصر ٠٠٠ وهو وفاء سبقه جهاد مزيير الحلقات في فلسطين يقيم لصاحبيه كريم التقدير .

وغير هؤلاء هؤلاء ٠٠٠ فما كنت بصدد الحديث عن مفاخر الرجال او اخطائهم وانما اردت الحديث عن مفاخر هذه الجماعة التي من ابرز خصائصها انها تمتص فضائل الرجال لخيرها وتلفظ السوء عنها وعنهم .

فاذا غفلنا عن تقييم رجال هذه الجماعة في خطتهم وصوابهم ، فليس بدعا ان يكون قصدنا مناقشة ما اورده الدكتور رمضان - وعلقت عليه جريدة الوطن - لا ارتباط له بتقييم شخص جمال عبد الناصر في المحيط الداخلي او القومي العربي .

ولقد اشدت وما زلت اشيد بموقف جريدة الوطن الفراء من حرية الرأي الذي اراه الوسيلة الوحيدة لاحترام التاريخ والنظر اليه بانصاف !

ونعرض بعد هذا لمناقشة مقال الدكتور رمضان العاشر عن عبودة الصراع بين الاخوان وعبد الناصر في حملته التي تصب جام غضبها على ما اسماء ديكتاتورية الاخوان المسلمين !!

ويبدو للقارئ من مقاله كأن الاخوان قد شاركوا عبد الناصر الحكم ! ونسى ان استقالة الباقوري من جماعة الاخوان المسلمين كانت بسبب اشتراكه في « الوزارة العسكرية » برئاسة محمد نجيب التي اعقبت استقالة علي ماهر بعد شهرين من قيام الحركة ٠٠٠ وان تولى العسكريين الحكم كان مناقضا تماما لما جرى الاتفاق عليه في لقاءات الاخوان مع عبد الناصر قبل الحركة ، لما يحمله من مخاوف تطبع الحكم باللون الديكتاتوري الذي ياباه الاخوان المسلمون ، ولا يسعني الا ان اعرض للقارئ ما اغفله الدكتور رمضان من هذه اللقاءات او غفل عنه ، ثم اعرض بعد ذلك لمناقشة قانون جماعة الاخوان المسلمين في هيئاتها المختلفة ، مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية والجمعية العمومية ٠٠٠ وانتهى بالرد على ما نثره الدكتور من غبار عن المتفاف افراد جماعة الاخوان حول مرشدهم بتقسيماته الخيالية عن انشقاقات وهمية رأس رهط منها البهي الخولي ومريدوه ورهط آخر رأسه خميس حميدة واتباعه ، والثالث كان حسن الهضيبي وجماعته ! وجوانب اخرى من المتناثرات بدت للأسف في مقاله تنال من جلال الحق . وتوقف القارئ على مطلة حزينة

شوها لموكب تاريخنا المعاصر .

وحول ردى على مفهوم « الديكتاتورية عند جماعة الاخوان المسلمين »
انقل ما رواه الاستاذ عبد القادر حلمى عن اللقاء الذى دار بيننا وبين
عبد الناصر بعد حريق القاهرة وفى غمار التخطيط لحركة يولييه سنة ١٩٥٢
حين التقينا معه فى منزل الاستاذ عبد القادر حلمى فى حضور المرحوم حسن
العشماوى والاستاذ صالح ابو رقيق ، يروى الاستاذ عبد القادر حلمى هذه
الوقائع :

« فى اواخر يناير واوائل فبراير كثرت لقاءات عبد الناصر بنا وجاءنا
يوما بعد حريق القاهرة يقول ان من رايه التعميل بالقيام بالانقلاب لان الظروف
مناسبة ، لقيام حال منع التجول من منتصف الليل الى الصباح الباكر ، وهى
مدة يسيطر فيها الجيش على الامور فى القاهرة ويمكنهم القيام بالانقلاب فى
خلالها .

وبدأت مناقشاتنا اثناء لقاءات متفرقة فى منزلى بحضور الأخوة صالح
ابو رقيق والمرحوم حسن العشماوى وصالح شادى فى اهداف الانقلاب او ما
يترتب على حدوثه ، وقدم عبد الناصر رايه فى هذا الامر بان غايته من الانقلاب
امور ثلاثة :

(١) اصلاح نظام الحكم السياسى بارساء قواعده على اساس حكم نيابى
سليم .

(٢) تطهير الجيش واجهزة الدولة من عملاء الملك وعناصر الفساد .

(٣) اصلاح اجتماعى واقتصادى شامل .

وكانت وجهة نظرنا تتلخص فى ان مبادئ الاسلام هى الاساس
الوحيد الصالح لحكم مصر ولعلاج الجانب السياسى والاجتماعى والاقتصادى
منها ، وافر عبد الناصر ذلك واكد تمسكه بالاسلام اساسا للتغيير المنشود
واوضح ان هدفه الاسلام .. الا انه قال :

ان من المصلحة عدم المجاهرة بذلك فى بادىء الامر ، ولكن تؤخذ الامور
تدرجيا حتى لا يحارب اعداء الاسلام الحركة فى اول عهدها ... ثم يبدأ
الجميع فى مناقشة الامور المترتبة على قيام الانقلاب ، مثل موضوع الحكم ومن
الذى سيتولاه وقد عرض عبد الناصر دراسته فى هذا الامر ، وتتلخص فى ان
الاحزاب القائمة فى ذلك الوقت قد انتشرى فيها الفساد ، كما ان القائمين
عليها غير صالحين لتولى الامور بعد الانقلاب لتحقيق اهدافه ، وقد اتضح
من ثنايا المناقشة ان الضباط الاحرار لهم أعضاء مندسون فى كثير من
الاحزاب ليتعرفوا اخبارها وخطوط سيرها . وان دراستهم لهذه الاحزاب
اكدت لهم ان ليس هناك احد جدير بالثقة والاحترام سوى الحزب الوطنى

الذى تمسك بمبادئه واحترامها حيث رفض قبل ذلك الاشتراك في الحكم او
مفاوضة الانجليز بعد جلائهم ومع ذلك فان هذا الحزب لا يستطيع ان يتولى الحكم
لضعف تكوينه وافتقاره الى القاعدة الشعبية .

وقد اوضح عبد الناصر ان الدراسة بينت ان اسناد الحكم بعد الانقلاب
لا يخرج عن ثلاثة احتمالات . اما ان يتولى الاخوان الحكم او يتولاه الجيش ،
او تتولاه شخصية مستقلة عن الاحزاب يعتنى باختيارها . وقد اظهر تبادل
الاراء بين عبد الناصر من جهة ومجموعة الاخوان من جهة اخرى ان ليس من
المصلحة من بادىء الامر ان يتولى الاخوان الحكم حتى لا ينكشف الاتجساة
الاسلامى للحركة مما قد يكون له رد فعل دولى ضدها من أعدائه اما عن
العسكريين فلا يجب ان يتولوا الحكم اطلاقا ، لان التجارب على مدى التاريخ
اثبتت ان تدخل العسكريين في السياسة وتوليهم الحكم يؤدي الى انحرافهم الى
الطغيان الشديد مما لا يمكن لاحد ان يحده او يقف في مواجهته كما انهم يتعرضون
للانحراف عن المبادئ والاهداف التى قاموا من اجلها اكثر من غيرهم لتجمع
السلطة في ايديهم . وقد لاحظ احد الاخوان الحاضرين تأثير هذه المناقشات
على وجه عبد الناصر فقد ظهر عليه الارتياح والاطمئنان لفكرة استبعاد تولى
الاخوان كما ظهر عليه الوجوم الشديد عندما تولى الاخ حسن عسماوى مهاجمة
الحكم بالشرح والتفصيل مؤيدا الفكرة بحجج منطقية ووقائع تاريخية ، وعند
الانتقال الى مناقشة الاحتمال الثالث وهو اسناد الحكم الى شخصية مستقلة
اقترح احد الاخوان « على ماهر » كشخص ذى كفاءة احترم نفسه فى فترة
قيامه بالعمل كرئيس للديوان او كرئيس للحكومة فلم تشب ماضية اية شائبة
مما اصاب الاحزاب من فساد ، وانه حاز الاعجاب والاحترام سواء من
المصريين او الاجانب وقد لقيت هذه الفكرة الاستحسان ، ومن الامور التى
شملت المناقشات والدراسات مع عبد الناصر وبعض زملائه الاحرار ومع
مجموعة الاخوان السابق ذكرها — مصير الملك — وقد روى ان يترك هذا الامر
للظروف فى الوقت المناسب .

وقد نوقش فى البداية مدى قدرة الضباط الاحرار على القيام بالانقلاب
من الناحية العسكرية وكذلك دور الاخوان المتصور فى هذا الانقلاب . وبصفة
خاصة من الناحية الشعبية وقد اوضح عبد الناصر ان لدى « الضباط
الاحرار » القدرة فى الوقت الحالى على القيام بالانقلاب لان الامن والنظام فى
القاهرة — وخصوصا وقت منع التجول — منوط بالجيش وان المسئولين
عن القوات الموجودة بالقاهرة من هؤلاء الضباط كما ان لهم رجالا فى جميع
وحدات القوات المسلحة والجميع ينتظر هذا اليوم — فيما عدا البحرية — التى

لا يخشى منها اذا تم الاستيلاء على القاهرة والسيطرة على زمام الامور فيها والقبض على الملك .

وهكذا يتضح للقارئ وربما ايضا للدكتور عبد العظيم رمضان موقف الاخوان قبل الحركة من الديكتاتورية . . . وانهم في كل يوم من تاريخهم الحافل بالاحداث لم يراهنوا ابدا على « جواد الديكتاتورية الخاسر » كما شاءت له هوايته اللغوية ان تصورهم بها في حين انه اعرف الناس بأن الاخـوان المسلمين يغامرون بحياتهم لتحقيق اهدافهم ولا يقاتلون على اهدافهم للحفاظ على حياتهم الدنيا !! . . . وشهادة ان لا اله الا الله محمد رسول الله التي ينادون بها في محافلهم بأنه « عليها نحيا » وفي سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله « ليست شهادة باقرار ديكتاتورية احد ، بالشورى وتلزم الرعية بطاعة الله اذا انفذها وحكم بها ومن هذا المنطلق جرت محادثات الاخوان مع عبد الناصر قبل الحركة وجرت وقائعهم كلها معه بسببها بعد الانقلاب ١٠٠

وانى لاجب كيف وجد الدكتور رمضان المادة التي وهبته الجراة على ان يصف نظام جماعة الاخوان المسلمين بأنه نظام ديكتاتورى !! .

هل قرأ نظام الجماعة ١٩ ٠٠ وقانونها التأسيسى الذى اقسام كل فرد من الاخوان المسلمين على احترامه ١٩ ٠٠

انى ادهو الدكتور رمضان الى قراءة القانون الاساسى للاخوان المسلمين الذى اقترته الجمعية العمومية المنعقدة في الثانى من شوال سنة ١٣٦٤ هـ — الثامن من سبتمبر سنة ١٩٤٥ والذى تعتبر المادة الرابعة منه ان عضو الهيئة هو كل مسلم عرف مقاصد الدعوة ووسائلها وتعهده بأن يناصرها ويحترم نظامها وينهض بواجبات عضويته فيها ويعمل على تحقيق اغراضها ثم وافقت ادارة الشعبة التي ينتمى اليها على قبوله وبإيعاز على ذلك واقسم عليه .

والمادة ٣٤ تقرر مهمة الهيئة التأسيسية كالآتى :

الاشراف العام على سير الدعوة واختيار اعضاء مكتب التأسيسية (١) هي مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الارشاد وتجتمع اجتماعا دوريا خلال اول شهر من كل عام هجرى لسماع ومناقشة تقرير مكتب الارشاد عن نشاط الدعوة في العام الجديد . . . وتجتمع في غير هذا الموعد اجتماعا فوق العادة اذا حدث ما يدعو الى ذلك بدعوة من المرشد

(١) هكذا في الاصل . والكلمات المبثورة بين كلمتى « مكتب » و « التأسيسية » ينبغى — وفقا للسياق — ان تكون : « الارشاد العام . والهيئة » (المؤلف) .

العام او بقرار من مكتب الارشاد او بطلب يقدم من عشرين عضوا والمرشد العام هو الذى يرأس الاجتماع . .

وتحدد المادة ٤٢ أن من اختصاصات الجمعية العمومية للشعبة انتخاب اعضاء مجلس الادارة . . الخ وكانت الهيئة التأسيسية للجماعة فى مبدأ امرها تتكون من الاخوان الذين سبقوا بالعمل لهذه الدعوة (مادة ٣٤) وهذا امر طبيعى . وبعد ان نضجت الجماعة وانتشرت شعبها ، اصبحت الهيئة التأسيسية تتكون من اعضاء مجالس ادارة الشعب ، المنتخبين اصلا مسن الجمعية العمومية لعضوية مجلس الادارة . .

والمادة ١٠ تقرر ان المرشد العام للاخوان المسلمين هو الرئيس الاعلى للهيئة ورئيس مكتب الارشاد العام والهيئة التأسيسية .

ويشترط فيمن يختار مرشدا عاما ان تتوفر فيه الشروط الاتية :
اولا - ان يكون من اعضاء الهيئة التأسيسية ومضى على اتصاله بها خمس سنوات .

ثانيا - الا تقل سنه عن ثلاثين سنة هلالية .
ثالثا - ان تتوفر فيه الصفات العلمية والخلقية والعملية التى تؤهله لذلك .

المادة ١١ ينتخب المرشد العام من بين اعضاء الهيئة التأسيسية فى اجتماع يحضره على الاقل اربعة . اخماس اعضاء هذه الهيئة ويجب ان يكون حائزا على ثلاثة ارباع اصوات الحاضرين . . الخ .

ولا اطيل على القراء فى شرح النظام الاساسى للجماعة ولكننى فقط اردت ان اشير الى بعض النصوص التى لايمكن بوجودها تصور ديكتاتورية نظام هذه الجماعة التى يقسم مرشدها اذا تم انتخابه القسم التالى :

اقسم بالله العظيم ان اكون حريصا امينا لمبادئ الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسى والا اجعل مهمتى سبيلا الى منفعة شخصية وان اتحرى فى عملى وارشادى مصلحة الجماعة وفق الكتاب والسنة وان اتقبل كل اقتراح او رأى او نصيحة من اى شخص بقبول حسن وان اعمل على تنفيذه متى كان حقا واشهد الله على ذلك .

واذا اخل المرشد العام بواجبات منصبه او فقد الاهلية اللازمة لهذا المنصب فعليه ان يتخلى عنه كما نصت بذلك المادة ١٦ من القانون الاساسى كما ان للهيئة التأسيسية ان تقرر اعفاءه فى اجتماع يحضره اربعة اخماس الاعضاء ويجب ان يكون هذا الاعفاء بموافقة ثلاثة ارباع الحاضرين واذا لم يحضر الاجتماع العدد القانونى اجل الى موعد آخر لا يقل عن اسبوعين

ولا يزيد عن شهر من تاريخ الاجتماع الاول ويجب ان تتوفر في هذا الاجتماع النسبة المقررة في الاجتماع الاول من عدد الحاضرين والموافقين فاذا لم تتوفر العدد القانوني في هذا الاجتماع اجل مرة ثانية . وعلى الهيئة تحديد موعد اجتماع آخر في مدة كالسابق بيانها مع الاعلان عنه والمهمة التي سيعقد من اجلها وعن ان الاجتماع التالي سيكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين ويكون القرار صحيحا باغلبية ثلاثة ارباع الحاضرين .

وبعد كل هذا نسمع لمغالطة عبد الناصر التي يرددها الدكتور رمضان بانهم لو كانوا مخلصين في دعوتهم الى الحكم الديمقراطي لكان عليهم اولا حل جهازهم الخاص الذي يتنافى وجوده مع النظم الديمقراطية !! ولا اظننى في حاجة الى وصف هذه الحجة بالمغالطة المكشوفة لان النظام الخاص الذي نشأ عبد الناصر في احضانه ليدفع طغيان فاروق هو نفسه الذى ابتاه قادة هذه الجماعة ليدفعوا به طغيان عبد الناصر ! ...

وان دعوى عبد الناصر التي يستتر وراءها الدكتور رمضان فيقول بان مطالبة الاخوان بالديمقراطية كانت محل سخرية واستنكار لان نظامهم الداخلى كان يقوم على التعيين وليس الانتخاب وان جزءا من مكتب الارشاد المنبثق من الهيئة التأسيسية كان بالتعيين ولم يكن رايه ملزما للمرشد . فلا اجد في الرد على هذا الا ان احيل الدكتور الى المادة ٢٧ من الفصل الرابع من القانون الاساسى الخاص بنظام مكتب الارشاد التي تنص على « ان قرارات المجلس صحيحة اذا صدرت من الاغلبية المطلقة للمجتمعين في اجتماع له الصسفة القانونية » فضلا عن ان اعضاء الهيئة التأسيسية كانوا يخضعون للتمثيل الاقليمى في كل شعبة من شعب الاخوان في جميع مناطق القطر وكان عددهم مائة وخمسين عضوا فلا مجال للقول اذا بانهم كانوا صنائع حسن البنا ! .. كما لا مجال للقول بان حق مكتب الارشاد في ضم ثلاثة اشخاص من اعضاء الهيئة التأسيسية من ذوى الكفاءة والمؤهلات والسبق في الدعوة كما نصت المادة ٣٦ من القانون الاساسى تعتبر دليلا على ديكتاتورية المرشد . . . وجميع النظم النيابية في العالم تعطى الحق لرئيس الدولة في ان يضم الى مجالس الشورى فيها اشخاصا بذاتهم اذا توافرت فيهم كفاءات معينة لم يحقق وجودها

نظام الانتخاب العام ! ..

ومع ذلك فمكتب الارشاد هو الذى يعين هؤلاء وليس مرشد الاخوان !! . ان السخرية التي رمى بها الدكتور رمضان وعبد الناصر القول بان نظام الاخوان المسلمين قائم على مبادئ الشورى وبعيد عن ديكتاتورية النظم الفاسدة لا نردها اليه بعد كل هذا الوضوح وانما ننديه الى قول الله تعالى « لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم !! » . . . وفي الادب الذى

ندبنا اليه الله تعالى في كتابه العزيز ما يلجم السنتنا عن المضي شوطا آخر
ابعد من هذا !! ..

اعتبر الدكتور رمضان ان الخلافات ما لبثت ان دبت داخل الاخوان
بالنسبة للموقف من الثورة حتى لقد تنقسم الاخسوان
الى ثلاثة اقسام احدها على رأسه البهى الخولى يرى تأييد
الثورة والثانى على رأسه خميس حميده يحاول التوفيق بين الاتجاهات
المختلفة والثالث على رأسه المرشد يرفض التعاون مع الثورة .. ويصور ان
حدة الخلاف قد بلغت مداها الى درجة اضطرت الاستاذ الهضيبي القيام برحلة
الى البلاد العربية يفسح فيها السبيل لانصار التفاهم للقيام بدورهم المأمول ! ..

ثم يمضى الدكتور بعد ذلك فى سرده « التاريخى » ليقول « وازاء هذه
المصيبة التى ألمت بالجماعة (قرار الحل فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤) اخذت
صفوفها تلتئم من جديد فيلاحظ انه عندما خرج الهضيبي وعبد القادر عودة
وعبد الحكيم عابدين وغيرهم من المعتقلين بالسجن الحربى يوم ٢٥ مارس سنة
١٩٥٤ ، كان من بين الذين زاروا المرشد لتهنئته ، خصومه الذين طردهم من
الجماعة وهم صالح عشمائى ومحمد الغزالى وعبد الرحمن السندى
واحمد زكى واحمد عادل كمال ومحمود الصباغ وذكرت الصحف انهم زاروه
مهنئين بالعودة ومجددين البيعة ! ومع استئناف الجماعة نشاطها استأنفت
ايضا اعادة تنظيم جهازها السرى ... ولكن فى ظروف ملائمة هذه المرة
لان عبد الرحمن السندى وجماعته كانوا قد دخلوا فى مصالحة مع الهضيبي .
ان كبوة القلم عند الكاتب اشد خطرا من كبوة الجواد ! وكبوتهمسا
عند المؤرخ اشد وقعا من طعنة الحسام .. فقد اختلطت الامور عندالدكتور
فما عاد يعرف ان المرشد زار البلاد العربية فى اوائل يوليو سنة ١٩٥٤ بعد
خروجه من السجن الحربى بثلاثة اشهر من المصالحة التى جرت بينه وبين
السندى وصالح عشمائى والغزالى واحمد زكى واحمد عادل كمال وبقية
المفصولين - كما يدعى .. والتى قرر على اثرها ان صفوف الجماعة اخذت
تلتئم من جديد وان الجماعة استأنفت نشاطها فى ظروف ملائمة هذه المرة ..
ثم بعد ثلاثة اشهر - لا أكثر - بلغت حدة الخلاف مداها بين البهى الخولى
والمرشد وخميس حميدة حتى اضطر الى الخروج الى البلاد العربية ليفسح
الطريق الى الراغبين فى التفاهم مع الحكومة !! ..

ان الدكتور لم يفصح لنا عن سبب هذا التفسخ المزعوم فى صفوف
الجماعة بعد ثلاثة اشهر فقط من زيارة الخارجين عليها للمرشد ومصالحتهم
له ! لماذا جرى هذا التفسخ المزعوم الذى ادعاه الدكتور رمضان !؟

كان الاولى به — وهومن يعيش بنبضاتقلبه في احداث التاريخ — كما يقول وتؤرقه المظالم حتى تبكيه ان يعيش ايضا بنبضات قلبه مع عزة الرجال وجلال المواقف التي كان يفترض فيها ان تسعده وتشجيه ! ..

ان عبد الناصر نفسه اعترف بفشله في تقطيع اوصال الجماعة التي وقفت صامدة لكيدته وخرجت بعد الحل والاعتقال اصلب عودا واثبت قدما على الحق الذي رآه رائدها ومضى بها اليه حتى لقد زاره في بيته معذرا منيبا كما زاره جميع المفصولين من الاخوان — كما تقول — والعجيب في امر الدكتور ان رؤيته للحقيقة لم تقربه من رؤية الحق ..

كان الاولى به ان يرى زيارة المرشد للاقطار العربية انها جرت من موقع القوة لا من موطن الضعف .. ! بعد هذه التجربة التي خاضتها الجماعة بعد الاعتقال ! وخرجت منها شامخة الرأس نقية الثوب من الاكاذيب التي اتهمت بها بالعمالة ..

وكان يمكنه من هذا المنطلق ان يفسر سفر المرشد وبعبده عن مسرح الاحداث في مصر بما يؤكد طمأنينته الى موقف الجماعة منه ، الامر الذي يعتبر صفقة للمرجفين بدعاوى عبد الناصر من ان المرشد هو سبب الخلاف بين الاخوان والحكومة ويجب تنحيته ليتم التفاهم بين الاخوان والحكومة !

وكان يمكنه ايضا ان يفهم قول المرشد بأنه لا يرى سببا يدعو الى الخلاف بينه وبين عبد الناصر من منطلق هذا الفهم ايضا فان وجوده على رأس جماعة الاخوان لا يمكن ان يكون سببا لدى الحكام الشرفاء يدعو الى الخلاف !

بل ان معارضته للاتفاقية الناصرية الانجليزية لا يصح ان تكون سببا — لدى المخلصين من الحكام — يدعو الى الفرقة او المناهضة ! ..

ولو خلع الدكتور رمضان نظارته السوداء التي يرى بها سلوك الاخوان المسلمين لادرك ان خميس حميده الذي ادعى انه كان على رأس فريق ينامض الهضيبي هو نفسه الذي سلم المذكرة التي قدمها الاخوان المسلمون في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٥٤ عن رأيهم في الاتفاقية والتي تضمنت نفس تصريحات المرشد في جريدة بيروتية اثارت عبد الناصر وجرعته الفصص الفضيحة في شروط اتفاقيته مع الانجليز ..

وانه ليؤسفني حقا ضياع معالم الحق عند الدكتور رمضان حين لا يستطيع دفع تزامم الصور السوداء عن ناظره في تعليقه عن معارضة

الاخوان للاتفاقية فيقول ان الهضيبي قد استعار تكتيك الوفد النضالي الذي استخدمه عام ١٩٣٠ لايقاف مشروع محمد محمود - هندرسون حين رفض النحاس ابداء رايه في المشروع الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا .. ثم يستطرد فيقول : « على ان الاخوان في الحقيقة كانوا آخر من يدينون مثل هذه الاتفاقية بين عبد الناصر وانجلترا لانهم سبق لهم ان قبلوا الاسس التي قامت عليها اثناء مفاوضاتهم مع ايفانز ، !! »

واني لاسأل الدكتور بعيدا عن المزايدات الكلامية والمهاترات الحزبية . من كان اول المعارضين لهذه الاتفاقية اذا جرى ترتيب الاخوان عنده في آخر القائمة !! ومن الذى اکتوى بنار هذه المعارضة خلافتهم ! ..

ومن كان اول المطالبين بالحرية والنظام النيابي اذا كان الاخوان آخر المطالبين به ؟ .. ومن الذى بذل في هذا السبيل ما بذلوه من دماء شهدائهم ..

وهل سمع للوفد ورجال الوفد صوت في هذا الصدد ؟ .. ولماذا لم يكرر النحاس باشا مع عبد الناصر ما سبق ان كرره مع محمد محمود - هندرسون ؟ ..

ومن من رجال الوفد الكبار او الصغار بذل دمه في عهد عبد الناصر ليكوى به شجرة الحرية ؟ كما رواها عبد القادر عودة ورفاقه .. انا انكر على عبد الناصر قوله بعد حل الاخوان المسلمين - والذي ورد في كتاب احمد ابو الفتح عنه من ان هذه الامة ليس فيها رجل واحد . بل أقول انها امة شجاعة ابية أثبتت غرس الاخوان المسلمين فشرفتها وشرفت بها .. ولكن ..

انكر على هذه الاقلام الحيرى في تيه الظلام ان تنال غراس هذه الامة بالتجريح .. وتقدم التاريخ للشباب على مائدة الحزبية الشوهاء !! ..
ايها الاقلام !!

كفى عن العبث بقيم الرجال فما رويت شجرة الحرية بالمهاترات وما نقص من قدر جماعة الاخوان ما ادعاه عبد الناصر وسدنته بالامس واليوم ان الجماعة وافقت على اتفقيته مع التكلير فالحقيقة التي سقناها في هذا الصدد بالامس القريب في ردنا على الدكتور رمضان ابلج من صبح ينال من اشراقه سهم غارب من سهام الدكتور ! .

— يمكن للقارئ ان يقرأ ردنا على هذا المقال وما سبقه في الملحق الرابع من هذه الدراسة بعنوان : ردودى على صلاح شادى (المقال السادس) .

المقال الحادى عشر لصالح شادى

« لماذا يتجنى البعض فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين »

(الوطن فى ٣٠ يناير ١٩٨١)

فى مقال الدكتور رمضان بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٨١ م تحت عنوان « بينى وبين صلاح شادى » قرأت قوله بالخط العريض « ذكر ما لم يحدث .. ورد على ما لم أقل » .. وأورد فى مقاله هذا ان هدفى من ذلك تشكيك القراء فى الدراسة والنهج العلمى الذى قامت عليه ! ..

وقرات قبلها فى جريدة الوطن بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٨١ م ردود القراء على الدكتور عبد العظيم رمضان ! ضمنوها رايهم فيما كتب تحت عناوين مختلفة أحدها « التجنى على الاخوان بين العلمانية والاهواء الشخصية ! »

وبدا من المقالين راي القراء فى « النهج العلمى » الذى قامت عليه دراسة الدكتور رمضان ! .. التى قامت فى معظمها على تحقيقات جمال سالم فى المحكمة ! ..

ولم أتبين اثر الشكوك التى ادعى الدكتور رمضان انى اوحيت بها الى القراء! .. وانما كانت كل الردود تنطبق من موطن الثقة واليقين لا من موضع الشك والتخمين ، ولا شك ان القراء ادركوا من منطوق حديثه ما ادركت ! .. وربما كان من المفيد ان اوضح للقارئ كيف تلتبس الحقائق فى نفس الدكتور رمضان لا فى عقل القارئ الامر الذى دعا احد القراء ان يجعل عنوان مقاله فى الرد على الدكتور « أين عقولنا يا معشر المثقفين ؟ ! » ..

ان أسلوب الدكتور رمضان فى الكتابة عن التاريخ لا يمكن ان يوصلك الى حقيقة ثابتة الابعاد ، وانما يمضى بك فى دروب ومفاوز تقذرك بعيدا عن مطلبك فى ادراك الحقيقة ! ، وحين تستوحش من هذه الدروب وتتوه فى هذه المفاوز يكون قد نجح تماما فيما يقصده من وراء كتابته وهو اثاره الرعب أو التقزز أو النفور من الرجال أو الجماعة أو السلوك الذى يعرضه فى ثوب التاريخ ! .. فاذا حاولت الوقوف مع حقائق هذه الصورة التى يحاول ايهاك بها ومناقشته بالحجة المنطقية عما دعاه الى اثاره هذه الاشباح ، فر هاربا من اشباحه التى أوهمك بها ! وادعى يراءته من خلق الاشباح ومن صناعة الصور واختفى وراء كلمات يتجهز بها للدفاع عن مثل هذه المواقف الكاشفة (م - ٢٨ - الاخوان المسلمون - والتنظيم السرى)

.. ولكن لا تجديه كلماته نفعا ، لاله ولا للحقيقة ، لان الصورة التي حققها في وجدان القارئ تزلزلها هذه الكلمات ، والاشباح التي صورها لا تصمد امام التناقضات ولذلك توخيت فيما اكتب الا تحجبني عباراته الدافئة عن الواقع الذي يريد أن يصوره للناس فاوقفت القارئ على هذه الانطباعات وتركت له عرض رايه الذي يدين به ، اذا شاء ، فهذا اذكرى لمعرفة الحقيقة التاريخية غير ملبسة بالاشباح والاهام ! ..

وفيما ترويه اليوم ان شاء الله في الرد على الدكتور توضيح لما نقول ..

يقول الدكتور رمضان في الحلقة الثانية من مقالاته في معرض حديثه عن وزارة حسين سرى التي اعتقلت المرشد حسن البنا والاستاذ أحمد السكري والاستاذ عبد الحكيم عابدين :-

« على ان الاقدار في ذلك الحين كانت تعد لاول صدام بين السلطة والاخوان المسلمين في ظروف لم تكن قد نضجت لها قوة الاخوان ففي عهد حسين سرى باشا - ويطلب من السلطات البريطانية - تمت مصادرة مجلتي التعارف والشعاع الاسبوعيتين والفى ترخيص مجلة المنار الشهرية التي اعاد الاخوان اصدارها بالتعاون مع ورثة الشيخ رشيد رضا ومنع طبع اي رسالة من رسائلهم او اعادة طبعها واغلقت مطبعتهم ، ومنعت اجتماعاتهم وحظر على الصحف نشر اخبارهم ، وفي ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤١ اعتقلت الحكومة حسن البنا واحمد السكري وعبد الحكيم عابدين واودعوا معتقل الزيتون وبذلك تعرضت الدعوة لاول خطر حقيقى تشهده منذ ظهورها .

على ان القصر لم يلبث ان تحرك لانقاذ الاخوان ، واضطر حسين سرى الى الافراج عن حسن البنا واحمد السكري في ١٣ نوفمبر اى قبل مضي شهر واحد على الاعتقال كما افرج عن عبد الحكيم عابدين الخ .. ثم يمضى فيقول :-

على هذا النحو انتهت المحنة الاولى سريعا ، ولكن بعد ان خلف اثرين في خطة البنا :

أولا : نحاشى الاصطدام مع البريطانيين باى ثمن تفاديا لاجهاض دعوته .

ثانيا : بناء التنظيم السرى .

وهكذا اعترف الدكتور رمضان بأن التنظيم الخاص قد نشأ نتيجة لعدوان الحكومات على حرية الافراد ونشاط الجماعة العام ! بتسليط من الانكليز ! ..

وهذا يدعونا الى وقفة هادئة مع الدكتور نسأله فيها لماذا انكر - بعد هذه المعلومة التي اوردها في دراسته - ان بناء التنظيم الخاص انما قام

لقهر الانكليز واخراجهم من البلاد حتى ليتساءل مستنكرا في جريدة الوطن في (٢٦ - ١١ - ١٩٨٠ م) « ولماذا يفضب الاستاذ صلاح شاري من تحليل تاريخي يثبت ان التسليح من جانب البنا لم يكن لاسباب تتعلق باخراج الانكليز ، وانما لاسباب تتعلق باقامة حكومة اسلامية ؟ » .
كيف نفسر قوله هذا « بان التسليح من جانب البنا لم يكن لاسباب تتعلق باخراج الانكليز بينما رأيناه في الحلقة الثانية من مقالاته يقر بان انشاء النظام الخاص كان نتيجة للعنف الذي وقع على البنا وعلى حرية نشاط الجماعة بايعاز من الانكليز ؟ ! » .

غذا افزعك هذا التناقض وبدا شبح النظام الخاص ، الذي لم ينشأ لمواجهة الانكليز ، (!!) كريها يثير امام القارئ اسئلة تشكك في حقيقة هذا الانطباع الذي يعنى في نهاية المطاف تربيع الخيانة على خط سير الجماعة واهدانها عاجلك بلمسة رقيقة يصارع بها هذا الشبح في نفسك فيقول « وانما لاسباب تتعلق باقامة حكومة اسلامية ؟ ! » .

وهي حقيقة لا شك فيها ، سيقبلها وجدانك على ان الدكتور المؤرخ يتوخى الانصاف ! .. ولا يعنيه بعد ذلك ان يتساءل القارئ وكيف تقوم حكومة اسلامية في وجود المستعمر الانكليزي ؟ ! » .

فقد كفاه ان يعطيك هذه اللمسة التي تبدو كأنها منصفة حتى لا توليه ظهرك في متاهة دهاليزه الفكرية .. لكى يعيدك من ورائها الى « محرابه المقدس » الذي يروى عنه تاريخ هذه الجماعة ؟ ! » .

ثم ...

يضيف الى ذلك تأكيده بان « اقامة الحكومة الاسلامية هو الدافع الاساسي ، بل المحرك الوحيد لكل سياسات البنا العلنية والتهتية ، وليس القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين » (الوطن في ١٢ يناير سنة ١٩٨١ م) .

ومع ذلك فاذا استعرضت مقالاته وجدتها تروى الاتى عن حسن البنا :-
« حسن البنا » يتحالف مع القصر الذي يقف موقفا معتدلا من الانكليز ولا يقول « يصانع » القصر فحسب كما ورد في مقاله في جريدة الوطن في ١٣ يناير سنة ١٩٨١ م ، ولكنه يؤكد تحالفه مع القصر ! (كما في مقاله في جريدة الهدف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ م) !

« وحسن البنا يحصل على ثمن هذا التحالف المزعوم » مجموعة من التسهيلات الرسمية التي منها اصدار جريدة رسمية للجماعة باسم الاخوان ! » (الهدف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ م) - ويتحاشى الاصطدام بالانكليز بأي ثمن تقاديا لاجهاض دعوته !! كما ورد في الحلقة الثانية من مقالاته في جريدة الهدف ! » .

— وتختلف المصادر حول قبول أو عدم قبول نوع من الدعم المالى (من الانكليز) كما ورد كذلك فى الحلقة الثانية من مقالاته حيث يستطرد فيقول :-
وسواء قبل الاخوان دعما من بريطانيا ام لم يقبلوا فمن الثابت انهم امتنعوا عن القيام باى نشاط ضد البريطانيين !! .
فماذا يعنى كل هذا فى ذهن القارئ اذا تصور ان الحكومة الاسلامية يمكن ان تنهض على اشلاء الفضائل والقيم والمثل والاخلاق ؟ ! .
هل هذا طعن فقط فى حسن البنا ومساره التاريخى ام فى مفهوسوم الحكومة الاسلامية ذاته اذا جرى تأسيسها على هذه الصورة ؟ .
وكيف تبرأ نية حسن البنا اذا جرى سلوكه على هذه الصورة المهلهلة البعيدة عن الخلق والفضائل التى رسمها له الدكتور رمضان ؟ !
ومثل آخر اضربه فى هذا الشأن من واقع مقالات الدكتور . .
فقد اراد ان يصور الاخوان المسلمين فى قسم البيعة الذى يجرى بين الاخ الجديد فى النظام الخاص وبين المسئول عن النظام ، فساق فى مقاله فى جريدة الهدف فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠ م اعترافات المرحوم عبد المجيد احمد حسن فى تحقيقات النيابة فى تهمة مقتل النقراشى — بعد شهر — انكر خلاله ارتباطه باى شخص دفعه او دعاه الى ارتكاب هذا الحادث فقال :-
وعند نجاح العضو ، كان يؤخذ لحلف اليمين على الطاعة والكتمان وقد رسم عبد المجيد حسن صورة تحفها الرهبة لحلف اليمين فذكر انه توجه الى احد المنازل بالصليبة ، وهناك عند الباب قابلنا شخص اسمه عبدالرحمن السندى ، وصعدنا الى الطابق الثانى ، ودخلنا غرفة اخرى فردا فردا وكان فى الغرفة شخص « ملثم » هو الذى تلقينا عنه البيعة ، وكان امامه مصحف ومسندس قال عنهما انهما الوسيلة الوحيدة لنصرة الاسلام وانه يجب على الطاعة والقسم على ذلك وان الذى يفشى سرا من اسرار هذا النظام الخاص فجزاؤه الموت فى اى مكان يحتمى به . »

وروابط افراد العصابات « كالمافيا » ونحوها لا تزيد كثيرا عن هذه الصورة التى اراد الدكتور رمضان ان يعطيها للقارئ وخاصة ما يتعلق بهذا الشخص « الملثم » الذى يأخذ البيعة من العضو الجديد ! .
فاذا تناولت فى مقالى هذه الصورة بأنها صورة مهولة « مهوشة » لما يجرى عليه قسم البيعة الذى لا يمكن ان تصح اركانه الا فى جو من المعرفة بين الذى يأخذ البيعة لنفسه او لغيره ، وبين العضو الجديد فما اظننتى اكون قد عدوت الحقيقة بحال من الاحوال ! ولقد وصفت هذه الصورة « بالتهويش » ووضعت اشارات التنصيص على الكلمة لانها لفظ عربى استعمل استعمالا دارجا ولم أعن قط ان هذا اللفظ بذاته قد صدر من الدكتور ولكن لا شك ان مضمون هذا اللفظ قد صدر فعلا من الدكتور حيث ان ما رواه فى هذا الشأن

لا يوصف في حقيقته الا بأنه « تهويش » . فواقع الصورة التي جعل الدكتور رمضان مصدره الوحيد فيها اقوال المرحوم عبد المجيد احمد حسن وحده بعد شهر من الانكار ، لا تحمل في جوهرها الا هذا الوصف ! .

ومع ذلك رايته في مقال الثلاثاء ١٢ يناير سنة ١٩٨١ في جريدة الوطن يدفع عن نفسه كلمة « التهويش » انه لم يقلها . . . وان لم يدفع مضمونها ! . وهذه الكلمة لا تفهم فقط على انى اعنى من ورائها تخصيص لفظي لما قاله الدكتور رمضان . . . وانما تعنى تخصيص هذا المضمون الذى لا يختلف احد في فهمه .

وينكر الدكتور رمضان مضمون دعوانا عليه انه قال عن حسن البنا انه كان « يبغى القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين » ويقول في الرد على ذلك « فهل ادعينا على الشيخ حسن البنا هذا الادعاء واين . . . ان الدراسة بين يدي القارئ فهل وجد فيها هذا الادعاء ويمضى في دفاعه فيقول : « وكيف يتفق هذا الادعاء مع ما اوردناه من رغبة البنا في ترشيح نفسه لعضوية البرلمان ؟ »

ولكى أجيب القارئ على تساؤلات الدكتور رمضان اعيدده الى مقاله الوارد في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ م في جريدة الهدف حيث يقول : « ولما كان الاخوان قد اقرروا موقف السلامة منذ المحنة الاولى وطوال مدة الحرب فان دخولهم الى المعترك الوطنى كان يحمل معه خطر الاضرار بمسيرة الدعوة وتعريضها للهزات السياسية قبل ان تنهيا تماما للقفز على الحكم !! » . — فاذا اضيفت الى هذه « التهيئة للقفز على الحكم » التى تنتظم سياسة الجماعة تصويره المخيف لاسلوب التسليح لها « وطريق العنف » الذى لا يكاد يخلو مقال من مقالاته من الاطناب فيه على انه اسلوب وطريق الاخـوان المسلمين .

— واذا اضيفت الى كل ذلك ايضا قوله ان البنا قد انتقل من وسيلة الحب والتعارف « الى وسيلة القوة والاستعداد لاقامة الحكومة الاسلامية عن طريق العنف » ! لما امكنك ان تفهم صورة « القفز على الحكم انها هواية رياضية تفضلها الجماعة ، وانما معناه ثورة مسلحة تأكل الاخضر واليابس وتطيح بالمهامات والرؤوس الامر الذى نفاه الاخوان المسلمون فى رسائلهم وفى سلوكهم كما سبق ان اوضحت فى مقالات سابقة وفى رسائل الامام الشهيد حسن البنا .

— فالامر بعد ذلك لا يحتاج الى وضوح لتأكيد انطباع القتل والتخريب والتدمير فيما يقوله الدكتور عن الاخوان المسلمين حين تقرا له مقالاه فى جريدة الهدف فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٠ م حين يقول :

« فبفضل التخطيط الاخرق لحوادث العنف الى ارتكبتها التنظيم السرى لجماعة الاخوان ضد اليهود والانجليز ٠٠٠ كانت الاغلبية الساحقة ممن الضحايا من المصريين وليس من اليهود او الانكليز ٠٠ ثم يستطرد « ولو ان هذه العمليات كانت ضمن عملية كبرى للاستيلاء على السلطة واقامة الحكومة الاسلامية لكان لها معنى ، ولكنها قامت بغير غرض ثورى حقيقى فقدت قيمتها التضالية .. الخ .

وفقرة اخرى يقول فيها « وهكذا يختلف العنف الثورى والعنف غير الثورى ، فالعنف الثورى فيه نفحة بناء ولكن العنف غير الثورى ليس فيه سوى الهدم والتخريب » ! .

وانا لا ادين هذا الفهم المتزن فى تفريقه بين دمع المنكر لاقامة المعروف وبين دفعه ليخلفه منكر اشد منه ولكن اضيف الى هذا القول الحقائق التالية:

١ - أن الاخوان المسلمين لم يشاركوا فى احداث اصابت خمهور المصريين سواء قصد بها اليهود ام الانكليز . وليت الدكتور رمضان يثبت لنا حادثا واحدا ادين به أحد الاخوان فى نفس الوقت الذى قتل فيه أحد المصريين!

٢ - ان ما يتعلق بالانكليز كحادث القطار الانكليزى الذى القيت بداخله قنابل فأصابت الجنود الانجليز فى الشراعية لم يكن هواية ولم يصب فيه أحد من المصريين بسوء وانما جرى ضمن مخطط عام انتهى الى جلاء الانكليز عن قلعة محمد على فى ٤ يوليو سنة ١٩٤٦ م وخرج اخر الجنود البريطانيين من ثكنات قصر النيل فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٧ وانتهى الامر بهذه المعارك الجزئية الصغيرة الى معارك القنال التى خاضها الاخوان واجهضها حريق القاهرة الذى قال عنه عبد الناصر فى حفل افتتاح مجلس الامة سنة ١٩٦٠ م « انه كان اول بادرة للثورة الاجتماعية على الاوضاع الفاسدة وحريق القاهرة هو تعبير شعبى عن سخط الشعب المصرى على ما كانت ترزح فيه مصر من اقطاع واحتكار واستبداد رأس المال » (١١) .

٣ - ان ما اصاب اليهود فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٨ بنفسف بعض مساكنهم فى حى اليهود كان بمثابة رد فعل لمذابح دير ياسين ! كما ان ما القته الطائرة الاسرائيلية التى حطقت فى سماء القاهرة والقتت قنابلها على حى « البرامونى » فقتلت كثيرا من المصريين بجوار حى عابدين كان رد الوطنيين عليه الانفجار الثانى فى ٢٢ سبتمبر الذى دمر جزءا آخر من حى اليهود اما انفجار متجرى شيكوريل واريكو فقد عزتها التحقيقات الحكومية الى قنابل الطائرات الاسرائيلية التى القتها فى فترة الانذار فى ١٧ يوليو سنة ١٩٤٨ ولم تثبت ادانة الاخوان فى اى من هذه الاحداث الا ما جرى فى

روح النقراشي وعبد الرحمن عمار صاحب مذكرة حل الجماعة !! وجسرت الصحف بعد ذلك على منواله في حملتها المعادية ضد الجماعة !
— مع ذلك فالأخوان المسلمون في نظر الدكتور لا يؤمنون بالعنف الثوري البناء .. ولكنهم يؤمنون بالعنف غير الثوري الذي لا يحمل الا الهدم والتخريب الذي جعلوه وسيلتهم لاقامة الحكومة الاسلامية عن طريق العنف !
— ولكن ...

— في نفس الوقت يدفع عنهم تهمة القفز على الحكم على جثث وهامات المواطنين !!
— فكيف تستقيم صورة هذه الجماعة في ذهن القارئ ، كما اراد الدكتور ان يصورها !!

وقبل الانتهاء من مقالى هذا اشرح ما انكره على الدكتور رمضان في مقاله في جريدة الوطن الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٨١ م من اصرارى على ان البنا لم يتفق مع النحاس باشا على عدم الاشتغال بالسياسة وان الامر الذى كان معروضا للمناقشة فقط هو تنازله عن ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب .. وليس عدم الاشتغال بالسياسة على اطلاقه والتنازل عن الترشيح— كما يعلم عامة الناس ليس معناه التنازل عن الاشتغال بالسياسة !!
ولكن الدكتور يصر مع ذلك على دعواه ويقدم عليها الدليل الآتى في مقاله سالف الذكر :

اولا : كان البنا ملزما بقبول هذا المطلب دستوريا لان جماعته لم تتألف بوصفها حزبا سياسيا وانما كجماعة دينية .

ثانيا : كان بوسعه (حسن البنا) ان يتحدى النحاس ويشـتغل بالسياسة رغم انفه باجراء بسيط يعلن به جماعته حزبا سياسيا ،

ثالثا : الاشتغال بالسياسة معناه العمل على تحقيق الاهداف عن طريق الحكم واسبابه المؤدية اليه كالانتخابات وغيرها ، وما فعله الشيخ حسن البنا بتنازله عن ترشيح نفسه لعضوية البرلمان هو تسليم منه بعدم الاشتغال بالسياسة .

وانى لا عجب كيف ينتهى بس الحوار مع الدكتور الى الدوران فى هذه الحلقة المفرغة !؟

— فما الذى يمنع من ترشيح نفسه مستقلا عن الاحزاب وبدون تحويل جماعة الاخوان المسلمين الى حزب سياسى كما فعل ايام وزارة النحاس ووزارة احمد ماهر فعلا وتنازل فى الاولى عن ترشيح نفسه وفى الثانية اسقطه احمد ماهر بعد اتمام الانتخابات !!
— وما الذى يدعو البنا الى ضرورة اعلان الجماعة حزبا سياسيا

ليتناقض بهذا الاعلان للفهم العام للاهداف الشاملة للجماعة ؟! وخاصة وهو يرشح نفسه ونفر بسيط ممن معه لدخول البرلمان ؟ باعتباره مستقلا عن الاحزاب .

والدستور يعطى المواطن حق الترشيح وحق الانتخاب . . فهل اذا تنازل المواطن عن حقه فى ترشيح نفسه يعنى بالضرورة تنازله عن حق الانتخاب ؟! وهما شطرا الاشتغال بالسياسة كما يفهمها الدكتور !

لماذا يضطرنى الدكتور الى الخوض معه فى هذه البديهييات ؟! . ان الواقع قد انكر على الدكتور رؤيته فى انه كان من اللازم ان يتنازل البنا عن « الاشتغال بالسياسة » والا فلماذا أجهد النحاس باشا نفسه معه لطالبته بالتنازل عن ترشيح نفسه ؟ . . ولماذا اضطر احمد ماهر الى تزييف الانتخابات فى دائرة الاسماعيلية عندما رشح البنا نفسه فيها وكان يكفى فقط رفض اوراق ترشيحه لمخالفتها للاصول الدستورية التى يدعيها الدكتور ؟! . ويتهمنى الدكتور فى هذا الصدد بالتجنى على النحاس باشا لانحرافه عن الخط الدستورى الديمقراطى اثناء وزارته باغلاق الشعب ومصائد نشاطها ومراقبة تحركات الافراد قبل ان تشارف سنة ١٩٤٢ على الانتهاء مناقضا بذلك اتفاهه معه .

ورد على سهرى الذى اطلقته على سياسة النحاس باشا ببيان جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٤٨ الذى صدر بعد حل الجماعة على يد النقراشى ، فقد اتهم البيان انكلترا وفرنسا وامريكا بأنها كانت وراء قرار الحل . . وعقد البيان مقارنة بين موقف الاستجابة لهذا التدخل من جانب النقراشى وبين موقف النحاس باشا عام ١٩٤٢ ، وادعى الدكتور ان البيان اشاد بموقف النحاس باشا حيث قال لقد طلبت السفارة من رفعة النحاس باشا فى سنة ١٩٤٢ — والحرب العالمية على اشدها والامان على الابواب حل الاخوان المسلمين وتعطيل نشاطهم فلم يجبها الى ذلك واكتفى باغلاق الشعب كلها مع بقاء المركز العام الى حين » .

واعتبر الدكتور ان هذا البيان قد انصف النحاس باشا ليس فقط من شائيه وانما انصفه منى ايضا ! . .

لقد فرح اولادى حين استبدل عبد الناصر حكم الاعداء بالاشغال الشاقة المؤبدة ؟! بل وهنا الكثير اسرتى بهذا القدر من احتفاظ عائلهم بحق الحياة . فهل اعتبر اولادى ان الاشغال الشاقة المؤبدة انصافا من عبد الناصر لابيهم ؟! . .

— لقد « اعدم » النقراشى جماعة الاخوان المسلمين بحلها . . بناء على تدخل الدول الكبرى الذى استجاب له فناله وزير كبير .

وطلب الانجليز من النحاس سنة ١٩٤٢ « اعدام » جماعة الاخوان

فخفف الحكم الى سجنها وتعطيل حياتها الى اجل غير مسمى باغلاق الشعب، منافذ النور الى الناس واستبقى المركز العام الى حين فكان وزره اقل ! .
وشتان بين الاعدام الكامل وايقساف مسيرة الحياة الى حين ولكن كليهما ضد الحرية وضد كرامة الوطن والمواطنين ! .

ومن المفكاهات المصرية الهادفة ان قرويا عاد من حقله الى قريته وسط زراعة قصب كانت فيها — من باب الصدفة — احدى العصابات التي امسكت بالرجل ونصبت له محكمة من اعضائها بتهمة الاعتداء على امنها بالمرور على المكان الذى تختبئ فيه وحكمت عليه بالاعدام ومصادرة المواشى وتجريده من ملبسه !! فلما استرحم رئيس العصابة نصحه باستئناف الحكم ! فاستجاب القروى لرجائه فابدل الحكم بمصادرة المواشى واعاد اليه ما يستر عورته واطلقه فجرى الى بيته وهو يصرخ « يحيا العدل » ! .

سأجعل كلمات الدكتور التى نشرها فى جريدة «الوطن» فى سجاله معى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ م عن رؤيته لجماعة الاخوان المسلمين هى خاتمة حديثى اليه . فقد انطبع فيها صدقه حين يقول عن حركة هذه الجماعة انها حركة متجددة مابقى شباب واسلام وان هذه الحركة التى ارسى اسسها المرحوم الشيخ حسن البنا سوف تستمر (ان شاء الله) الى نهاية القاريخ فى بلادنا العربية . . ولن يوقفها سقوط الضحايا على جانبى الطريق . . ربما يغذى مسيرتها ويدفعها الى الامام ! .

وسأجعل هذه الحلقة نهاية المطاف بينى وبين الدكتور رمضان فانا احب انلقى الناس بقلب سليم وجميع مقالات الدكتور التى كتبت فى جريدة الهدف الفراء قبل ذلك وبعد ذلك قد اشترتها الجريدة قبل ان يجرى هذا السجال بينى وبينه ! وقد ارى فيما كتبه الدكتور سابقا ما يدعو الى جرح ما حققته هذه المساجلة من وضوح فى رؤية هذه الحقيقة التى ابرزها الدكتور فى جريدة الوطن .

وبالرغم مما جدته هذه المناقشة فى قلبى وقلمى من رغبة فى تسجيل حقائق التاريخ التى عاصرتها من زاوية مشاركتى فيها فانى اظنها قد اتاحت ايضا للدكتور رمضان فرصة الرؤية للحقائق التاريخية من زاوية جديدة لم يتناولها قلمه من قبل وانى اعتبر هذا القدر من الزاد كافيا للمضى بى الى تسجيل ردى على وجهات النظر التى ابداهها الدكتور ويديها غيره فى غير مجال الدراسة الصحفية .

وانى اذ اشكر صحيفة « الوطن » الغراء ، لا انسى ان اكرر فى هذا الوطن شكرى ايضا للدكتور رمضان الذى اتاح لى فرصة الحديث الى القراء فى المساجلة الشيقة التى جرت قرابة اشهر ثلاثة من عمر جريدة الوطن المديد ان شاء الله وعلى مدى نصف قرن من الزمن او يزيد من احداث تاريخنا المعاصر

ملحق رقم «٤»
ردودى على صلاح شادى
بجريدة الوطن الكويتية

المقال الاول

الخلاف بينى وبين صلاح شادى منشؤه اختلاف مواقفنا

(الوطن فى ١٧ نوفمبر ١٩٨١)

الاستاذ صلاح شادى مناضل قديم من مناضلى جماعة الاخوان المسلمين ، اكن له الاحترام والاكبار بقدر ما ناضل وضحى فى سبيل الجماعة التى انتمى اليها ، والفكرة التى آمن بها . وانا شديد الحزن لانه اساء فهمى الى هذا الحد الذى تبدى فى مقاله . فلقد كان قصارى ما توقعته من تقديم مثل هذه الدراسة فى التاريخ المعاصر ، حيث كثير من الابطال الذين لعبوا ادوارا فى التاريخ مازالوا احياء ، وبعضهم مازال يواصل نشاطه السياسى — ان يكون الخلاف بينى وبينهم متعلقا بتصحيح بعض الوقائع ، او اضافة بعض التفاصيل ، او حتى تفسير بعض الاحداث — اما ان يصل الامر الى اساءة فهم الدوافع التى دفعتنى الى القيام بهذا العمل العلمى ، واهالة الشبهات على هذه الدوافع — فهذا ما كنت استبعده لحد كبير .

والحقيقة ان كل الخلاف بينى وبين المناضل القديم الاستاذ صلاح شادى منشؤه اختلاف الموقع الذى ينظر منه كلانا الى الاحداث ، فهو ينظر الى الاحداث من موقع المشارك فيها ، الذى يتحمل شطرا هاما من المسؤولية عما تمخض عنها من نتائج ، ومن فشل او نجاح ، اما انا فانظر الى الاحداث من موقع المؤرخ الذى لا يعنيه شئ سوى استرداد الحدث التاريخى من الماضى واعادة تركيبه من جديد كما كان ، او قريبا مما كان ، باتباع اساليب البحث العلمى ، ووفقا لاصول منهج البحث التاريخى ، بغرض شحذ ذاكرة شعبنا العربى ، وتعميق وعيه القومى بتاريخه ونضاله ، ولكى يستفيد من دروس التجربة ، ويستخلص من الماضى عبرته .

وانا ازعم ان الموقع الذى انظر منه الى الاحداث ربما كان اكثر موضوعية وتجردا من الموقع الذى ينظر الاستاذ صلاح شادى . ومن ثم فان ما اعتبره سيادته تجنيا منى فى تصوير جماعة الاخوان المسلمين ، منشؤه فى الحقيقة اختلاف الصورة التى رسمتها ، عن الصورة التى ارتسمت فى ذهنه على مر الزمن للجماعة ، والتى يود ان ترتسم فى اذهان كل الناس ، وان يكتب التاريخ وفق خطوطها الرئيسية ، وهو امر مستحيل .

واذا كان في وسعي ان اقول انه لا يوجد لدى — كمؤرخ — ما يدفعني الى التجنى على جماعة الاخوان المسلمين ، فاعتقد انه لدى — ككاتب سياسي — ما يجعلني اقول انه لا يوجد قلم من خارج الاخوان دافع عن الاخوان المسلمين وعن حقهم في ممارسة حياتهم السياسية ، كما دافع هذا القلم الضعيف ، ومقالتي في هذا الشأن في جريدة « الجمهورية » وغيرها شاهد حي يمكن الرجوع اليه ، وذلك لايماني الذي لا يتزعزع ، من واقع الدراسة التاريخية المعمقة ، بان الديمقراطية هي طريق النجاة الوحيد لهذه الأمة العربية ، وهي مفتاح التقدم الحقيقي ، وانه ليس من حق اي حاكم ان يمنع طريقا من الامة من ان يعبر عن رايه وارادته الطليقة بالوسائل السياسية المشروعة . ومجموع الامة هو الذي يقرر مصيرها ومستقبلها .

ولكن من هذا المنطلق الفكري نفسه ، كان لا بد ان تخضع حركة الاخوان المسلمين للدراسة التاريخية والتحليل . فاذا راي الاخوان المسلمون في الصورة التي تعرضها هذه الدراسة لهم ما لا يعجبهم ، فاستطيع ان اؤكد لهم ان هذه هي الصورة الحقيقية ، لا الصورة المرسومة في مخيلتهم ! . فالتاريخ هو اصدق مرآة للأحداث والأشخاص . واذا قالت هذه الدراسة التاريخية ان الاخوان المسلمين لم يقفوا الى جانب الديمقراطية ، فعليهم ان يستفيدوا من اخطائهم في اشاعة الديمقراطية في صفوفهم ومساندة الديمقراطية في كل مكان ، بدلا من ان يشرعوا اقلامهم ويشهروا اسلحة الهجوم والاتهامات ! .

لهذا السبب ظن الاستاذ صلاح شادي انني استهدف بالدراسة « التشكيك في المقاصد والنوايا التي حملها الشهيد حسن البنا لأمة الاسلام جمعاء وحملته بعده جماعة الاخوان المسلمين .. ! » — وهذا اتهام شنيع ، لاني لو اردت ذلك لما اسعفتني الوثائق التاريخية والوقائع الحقيقية . نمقاصد البنا ونواياه كانت اشرف المقاصد والنوايا ، وهذه حقيقة تاريخية لا يجادل فيها الا مكابر . ولكن النوايا والمقاصد شيء ، واسلوب تحقيقها شيء آخر ! . والمؤرخ لا يرصد مقاصد ولا نوايا ، وانما يرصد احداثا وقعت بالفعل .

ومن ثم فاذا اراد الاستاذ صلاح شادي ان يتهمني بالتجنى لاني اعتبر « فكرة العنف » عند الاخوان قضية مسلما بها لا تحتاج الى نقاش ، فليسبح لي سيادته ان اقول ان هذا اتهام جريء ، لانه صادر عن احد كبار قادة التنظيم السري ! . وفيما اذن ، ولم نشأ التنظيم السري ؟ ، هل نشأ للوصول الى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة الديمقراطية كما يفعل حزب العمال البريطاني او حزب الوند قديما ؟ . في الحقيقة يا سيدي انه

علينا ان نتفق على اساس في مناقشة هذه القضية ، فاما ان تنكر انكارا باتا مدعما بالوثائق التاريخية انه كان لدى الاخوان المسلمين تنظيم سرى باسم « النظام الخاص » ، وفي هذه الحالة تكون قد نغيت تماما فكرة العنف عند الاخوان ، واما ان تعترف بوجود هذا التنظيم السرى ، وفي هذه الحالة تعترف ضمنا بوجود فكرة العنف .

وفي رايى الشخصى المستند الى الحقائق التاريخية الثابتة انك لن تستطيع بحال انكار وجود هذا التنظيم السرى . كما انك لن تستطيع انكار ان هذا التنظيم السرى كان يكسب السلاح . وطالما انك استشهدت بالمنصفين وعلى راسهم الرئيس السادات ، فان الرئيس السادات قد روى كشاهد عيان كيف كان الاخوان يكسبون السلاح ! . كما ان المنصفين من الاخوان المسلمين لم ينكروا تكديس السلاح ! . واطنك تتفق معى فى الرأى فى انه اذا كدست اية جماعة فى بلد ما السلاح بطريقة سرية ، فلن يكون الهدف منه ان يحمله أعضاؤها للزينة فى المناسبات القومية ، وانما ليخرج به أعضاؤها للانقضاض على النظام ! .

ومن الغريب ان الاستاذ صلاح شادى يريد ان يلزمنى كمؤرخ باحكام القضاء ! . . واذا كان الامر كذلك لماذا لا يكتب القضاة التاريخ ؟ .

فى الحقيقة انه اذا كان القضاء يصدر احكام على الافراد والجماعات السياسية ، فان المؤرخين يصدر احكام على القضاة أنفسهم ! . واحكام التاريخ على القضاة امر هام جدا ، حتى يعرفوا ان للتاريخ محكمة عليا سوف يمثلون امامها فى يوم من الايام ، فيلتحقوا بقضايا أمتهم المصرية ، ويرتبطوا بنضالها السياسى التحررى ، ولا ينمزلوا عنها ، أو ينقلبوا عليها . ولو ان التنظيم السرى للاخوان المسلمين ابقى على حياة القاضي الخازندار بك ، ولم يقتله علانية ، لتولى التاريخ امره وادائه ! .

لا ضرورة اذن للاستشهاد بحكم القضاء فى قضية « الجيب » . فهو حكم سياسى بالدرجة الاولى كان له ما يبرره وقت صدوره من الظروف السياسية . ولم ينكر هذا الحكم ابدا وجود تنظيم سرى للاخوان المسلمين ، بل اكد وجود هذا التنظيم ، وان اعتبره جهاز تحرير لا ارباب ! . كما ان هذا الحكم لم ينكر ابدا ان المؤامرة الاجرامية لاعمال القتل والتخريب ، التى اكتشف امرها فى ذلك الحين ، كانت مكونة من « بعض أعضائه » ! . وأنا انقل هذه العبارات السابقة من مقال الاستاذ صلاح شادى ، ثقة منى فى امانة نقله ! لان وجودى فى لندن منعنى من التحقق من صحة هذا النقل عن طريق الرجوع الى اصول حيثيات الحكم ! . واذا كان هذا الحكم قد صف المؤامرة بانها « اجرامية لاعمال القتل والتخريب » ، ووصف مرتكبيها

بأنهم من أعضاء التنظيم السرى ، فلا يتوقع منى الاستاذ صلاح شادى أن
اعتمد على هذا الحكم فى انكار وجود تنظيم سرى للاخوان المسلمين ، أو
انكار وجود فكرة العنف فى أيديولوجيتهم ! .

وقد حاول الاستاذ صلاح شادى أن ينكر صلة الشيخ حسن البنا
بالقصر وتحالفه معه بطريقة غريبة حقا ، فلم يطعن فى صحة المصادر التى
رجعنا إليها ، وهى مذكرات الشيخ حسن البنا نفسه ! ، وإنما استدل بها
وصفه باهداء رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى رأس البنا هدية له فى عيد
جلوسه على العرش فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ .

وقد نسي السيد صلاح شادى أننا قلنا أن هذا التحالف انفض عام
١٩٤٨ . ومن حسن الحظ أنه أورد بنفسه هذه الفقرة من دراستنا فى
مقاله . ومن ثم فهذا الاستشهاد غير ذى موضوع . ولكنه قدم لنا سلاحا
نهدم به محاولته انكار تهمة العنف عن الاخوان المسلمين ، لأن هذا
الاهداء ، من جانب رئيس الوزراء المصرى إبراهيم عبد الهادى ، لرأس
البنا الى الملك فاروق ، كان من قبيل ما يمكن أن نسميه « تبادل اهداء
الرهوس » ! . فقد سبق للتنظيم السرى أن قدم رأس محمود فهمى
النقراشى باشا ، رئيس الوزراء السابق ، الى الشيخ حسن البنا كهدية ،
وقد رد إبراهيم عبد الهادى باشا صديق النقراشى باشا ، باهداء رأس
البنا الى الملك فاروق . وهذه هى دائرة العنف الخبيثة ! .

ولكن هل قرا الاستاذ صلاح شادى لنا حرفا يشجع عنف إبراهيم
عبد الهادى أو يتعاطف معه ، حتى يبدى ما أبدى من أسف فى مقاله ؟ .
والم يكن من الأفضل أن ينتظر الى نهاية الدراسة لتتكون لديه فكرة شاملة
ورأى متكامل ، بدلا من اتهامنا « بلوى حقائق التساريخ » ، دون مبرر
أو دليل .

على أن الاستاذ صلاح شادى ، الذى يتهمنا بالتجنس ، ينسب اليينا
ما لم يصدر بحال عنا . فقد نسب اليينا أننا تحدثنا عن « انحراف » الشيخ
حسن البنا عن « وسيلة الحب والاخاء والتعارف » ، وأنها « قدمنا فكر
حسن البنا » فى إطار من المهانة أهدرنا به أصول العقيدة ذاتها . . .

ولست أدري هل قرا الاستاذ صلاح شادى حقاً ما كتبناه ، أم لخصه
اليعض له تليفونيا ؟ . فإذا رجع سيادته الى دراستنا سوف يجد أننا قلنا
بالحرف الواحد « أخذ البنا يعمل على تحويل جماعته من جماعة مدنية الى
جماعة شبه عسكرية ، وينتقل من وسيلة الحب والاخاء والتعارف . . الى

مرحلة الاستعداد لتنفيذ الأهداف بالقوة . فهل يجد القارىء المنصف في هذه العبارة كلمة « انحراف » التى اتهمنا بها الاستاذ صلاح شادى ؟ . أم ان كلمة « تحويل » ، « وانتقال » تعنيان في قاموس سيادته معنى « الانحراف » ؟ .

ولقد قدمنا فكر الشيخ حسن البنا بأنه يقوم على : شمولية الاسلام . والرجوع بالاسلام الى تعاليمه الأولى ، والجامعة الاسلامية ، والتمسك بفكرة الخلافة ، والحكومة الاسلامية . فهل هذا الإطار الفكرى ينطبق عليه وصف الاستاذ صلاح شادى أنه « إطار من المهانة أصدر به الدكتور رمضان أصول العقيدة ذاتها » . وهل يمكن لقارىء منصف أن يتفق مع الاستاذ صلاح شادى في هذا الراى ؟

بل ان الاستاذ صلاح شادى قد ذهب الى حد اتهامنا بالتشكيك في مصادر المال التى استطاع بها حسن البنا انشاء ثلاثمائة شعبة في عشر سنوات . وليست أدري أين قرا هذا التشكيك من جانبنا ، فدراستنا خلوا منه تماما ، ويمكن له وللقارىء الرجوع اليها للتحقق من صحة قولنا ، وانما تحدثنا عن « ازدهار الحركة دائما وابدا في العهود الرجعية » ، فهل يعنى هذا الكلام في راى الاستاذ صلاح شادى التمويل بالمال ، أم يعنى اطلاق الحرية للحركة للانتشار ؟ . في الواقع أن الاتهام بالتمويل الخارجى للاخوان لم يصدر منا ، وانما صدر من داخل الجامعة ذاتها ؟ . في ظروف انشقاق الاستاذ السكري ، كما يعرف الاستاذ صلاح شادى جيدا ! . ومع ذلك فعندما يتابع سيادته هذه الدراسة سوف يجد أننا لم نتوقف عند هذا الاتهام ، لأنه ليس له قيمة في الواقع ، ففى ذلك العهد كانت الحكومات الحليفة تساعد حلفاءها بطرق شتى ليست الشيكات بالحتم أحسد بنودها ، بل ربما كانت اقل بنودها ! .

مع ذلك فربما كان من اكبر اسباب الخلاف بينى وبين الاستاذ صلاح شادى أنني ملتزم بقواعد منهج علمى يتطلب منى الاعتماد على حقائق ثابتة أو وثائق أصلية ، ومن ثم فليس لى أن أخلق بفكرى ما أشياء من تصورات لا تعتمد على مثل هذه الأسس الضرورية ، بينما الاستاذ صلاح شادى متحرر تماما من هذا المنهج .

وعلى سبيل المثال ، فسيادته يرى أن الشهيد الشيخ حسن البنا كان منهاج الدعوة يبدو متكاملا في فهمه منذ ظهرت دعوته « بدءا من مفهوم الخلافة الاسلامية . . . ومرورا بنظام الدولة في مجال السياسة والاقتصاد عبر الأمة التى تستظل بشريعة السماء في دستورها » .

وهذا اجتهاد خاص لسيادته لا أظن أنه سوف يستطيع التدليل عليه بغير الحدس والتخمين . أما اجتهادى فأبنيه على كتابات البنا في ذلك الحين ، وما نطقت به جزيده ، وما ورد في مذكراته . وهذه الوثائق جميعها تثبت تدرج الفكرة ، وتطور الدعوة ، وانتقالها من مجرد « رد فعل » لتيار التفريب الى « فعل » لاقامة الحكومة الاسلامية ! .

بل ان فكرة اقامة الحكومة الاسلامية خضعت بدورها للتدرج والتطور في ذهن الشيخ حسن البنا — فقد كان بعد نمو الدعوة يرى امكانية قيامها بالوسائل الشرعية الدستورية ، اى عن طريق وصول الجماعة الى الحكم عن طريق الاغلبية البرلمانية . وهذا ما كتبه في مجلة النذير تنديدا بأسلوب جماعة مصر الفتاة في تخطيم الحائات ، ثم انتقل من ذلك الى وسيلة العنف بعد ان فقد ايمانه بالوسائل الدستورية والحكومات البرلمانية ، وتمثل ذلك في هجومه على النظام البرلماني ، وتطويره لفرقه العسكرية .

وهذا الكلام لا نقوله من باب التحليق في الخيال ، وانما نستقيه من نصوص ثابتة منشورة . وما قلناه من أن الحركة بدأت بفكرة العمل السلمى . المتمثل في اصدار الجرائد الاسلامية والوعظ والارشاد وتأليف الجمعيات ، وأن فكرة الحكومة الاسلامية لم تكن واردة أصلا في ذهن البنا قبل تأليف جماعته — مستقى من مذكرات الشيخ حسن البنا ، ويمكن الرجوع اليها للتحقق . محدثه مع الشيخ الدجوى ليس فيه مثل هذا التصور على الاطلاق ، ولا يمثل اى منهاج متكامل كذلك الذى يتحدث عنه الاستاذ صلاح شادى ! . ولا أظنه يريدنى أن اعتمد على رأيه ، وأضرب بمذكرات الشيخ حسن البنا عرض الحائط ! . وقد كان في وسع البنا حين اصدر مذكراته في الاربعينيات أن يدعى انه كان يحمل هذا المنهاج المتكامل في ذهنه منذ البداية ، ولكنه كان امينا الى الحد الذى روى فيه ما له وما عليه ، وكان هو الذى روى صلته بعلى ماهر باشا وانقسام الاخوان بسبب الهتاف له ! . ومن حسن الحظ أن منهج البحث التاريخى وقواعد الدراسة العلمية تلزم المؤرخ بالرجوع الى المصادر الاولى ، والا قمنا تاريخ حركة الاخوان على الاسس الواهية والجدر المتصدمة ، والافتراضات التى يقيمها الشراح ! .

وأخيرا فان الاستاذ صلاح شادى اتهمنى بتهمتين ظالمتين ادعوا الله ان يسامحه في الاولى ، ولا يسامحه في الثانية ! .

الاولى ، اننى اسعى من وراء هذه الدراسة الى تصوير الاخوان بالصورة التى تخيف الحكام والمحكومين .

والثانية ، اننى خضت و « امثالى » كثيرا في عرض الشيخ حسن البنا وسيرته !

وبالنسبة للتهمة الاولى ، فالحقيقة اننى اعرض الاخوان المسلمين في الصورة التى تخيفهم انفسهم من اخطائهم ، ليستفيدوا من هذه الاخطاء في تصويب خطواتهم وتصحيح مسارهم — هذا اذا ارادوا الاستفادة من التاريخ ! . لقد دفع الاستاذ صلاح شادى ثمننا فادحا لهذه الاخطاء يتمثل في عشرين عاما من عمره قضاهما في السجن ، وقد دفع الكثيرون مثل هذا الثمن او يزيد ، من رفاقه . فاذا لم يشا الاخوان الاستفادة من دروس الماضى فهذا شأنهم . ولست على كل حال بواعظ ، وانما انا مجرد مؤرخ ، لا يعنينى من هذا كله سوى الحقيقة التاريخية المجردة التى هى هدفى على الدوام .

اما بالنسبة للتهمة الثانية بالخوض في «عرض» الشيخ حسن البنا ! فان قرائى في العالم العربى يعرفون ان هذا القلم اعف من الخوض في اعراض أحد ، حتى اللئام ، فما بال الشهداء ! . ولكن اذا كان هناك أحد يطلب القداسة او العصمة للشيخ حسن البنا من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين الباقين على قيد الحياة ، فكمثى اليهم ان الصلة انقطعت بين السماء والارض بموت خاتم الانبياء .

ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا لم يعد ثمة سبب موضوعى يحول دون خضوع اى أحد من السياسيين او الحكام او الزعماء للفحص التاريخى الدقيق ، وادانتهم امام محكمة التاريخ اذا كانوا يستحقون الادانة ، مهما كان لونهم السياسى او انتماءهم الفكرى . اما توجيه الاتهامات بلا ادلة ، ففضلا عن مخالفة ذلك لاحكام ديننا ، فانه ارهاب فكرى نرفضه وندينه ، ولن يعبقنا بحال عن خدمة تاريخ امتنا بقدر ما وهبنا الله من قوة وسدد خطانا لطريق الخير والحق .

المقال الثانى

« كتابة التاريخ بين المناهج العلمية والاهواء الحزبية »

(الوطن فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٠)

اشفقت على الشيخ الجليل صلاح شادى « لعنف » مقاله الثانى فى الرد على الدراسة التاريخية التى اقدمها عن الاخوان المسلمين على صفحات جريدة « الهدف » الغراء وبعض الصحف العربية الاخرى . وحاولت فى حدود امكانياتى كبشر ان اخفف من طعم المرارة التى حملتها الى قلبى عباراته الجارحة ، حتى لا تؤثر هذه العبارات على الصورة التى رسمتها فى خيالى للداعية الكبير وانا اقوم بدراسة هذه الحركة الخطيرة التى امرزتها التربة المصرية التاريخية الخصبة ، واتابع نضاله وتضحياته فى سبيل ما يعتقد انه حق وعدل . فقد درجنا — نحن المؤرخين — على ان نرى أبطال الحق والاحداث التاريخية التى ندرسها فى هالات اسطورية تحيطها بكل الاعجاب والتقدير مهما اختلفنا معهم فى الراى ، وان نتعائش معهم معايشة فكرية فريدة وطويلة الأمد قد تستغرق سنين ! .

لذلك حزنت أن سمح الداعية الكبير صلاح شادى لقلمه ان يكتب فى مجادلتى عبارات مثل عبارة : « ان خيبة الامل التى تطالعك من هذا الدكتور » لا تأتيك فقط من البأسه الباطل ثوب الحق « كمؤرخ » ، ولكنها تأتيك ايضا من فهمه الملتاث لمعنى الوطنية ذاته ! او عبارة اخرى تقول : « ومرة اخرى يعود الينا الوجه الماركسى القبيح للدكتور رمضان » . الى آخر هذه العبارات التى حفل بها مقال الاستاذ صلاح شادى ، والتى استخدم فيها أبيات الشعر من امثال : « ان كنت لا تدري فتلك مصيبة ، او كنت تدري فالمصيبة اعظم » ! .

فكيف غاب عن الشيخ الجليل ان كثيرا من شباب الاخوان الجدد يتطلع الى سابق جهاده ونضاله ، ويرون فيه المثل الذى يحتذى فى السلوك والتفكير ، ويتعلمون على يديه فى اساليب الحوار والجسـدال والنضال . واذا كان رب العالمين قد امر نبينا ورسولنا قائلًا فى آية صريحة تحمل أمرا حاسما : « وجادلهم بالتي هي أحسن » . فكيف يتحسـدث عن « فهمى الملتاث » و « وجهى الماركسى القبيح » ، فى جدال علمى يدور حول دراسة علمية ، ولا يدور حول اسلام وكفر ؟ . واما كان أجدى ان يرتفع الحوار الى المستوى العلمى الذى ينفع شبابنا الاسلامى ليتعلمون منه اسلوب الحوار الاسلامى الراقى الذى امر به رب العالمين ؟

على أنى أسامح الشيخ العزيز بنفس صافية حقا ، احتسراما وتقديرا
لسابق نضاله ، وأنطلق من هذا الى مواصلة الحوار معه فيما تضمنه مقاله
الثانى .

وربما كانت أولى الملاحظات التى أبدا بها هى ان الاستاذ صلاح شادى
قد تناقض مع نفسه فى تحديد هويته الحزبية وانتمائى الفكرى . ففى العمود
الثانى من مقاله اتهمنى بأنى « وفدى صارخ الحزبية ، يمنعنى جمودى الحزبى
من التحرر لابلغ مستوى الصدق والتجرد الضرورىين لمن يناقش أحداث
التاريخ » . وأننى من « الجناح اليسارى للوفد الذى قام لموازنة جناح فؤاد
سراج الدين اليمىنى » . وفى نفس الوقت يصفنى بـ « الوجه الماركسى »
ولازالة هذا التناقض أؤكد لسيادته أننى لم أنتم فى يوم من الايام لحزب
الوفد ، لا لجناحه اليسارى ولا لجناحه اليمىنى ! . كما أنى لم أنتم الى أية
جماعة ماركسية فى السابق او اللاحق ! . وعندما الف فؤاد سراج الدين
حزب الوفد الجديد لم أكن من مؤسسيه او ممن انضموا اليه . ولست فى
هذا القول أتبرا من شىء . فلربما كان لسان حالى عبارة سعد زغلول
المشهوره : « تهمة لا أنكرها ، وشرف لا أدعيه » ! .

ولكن هذا لم يمنعنى فى مقالاتى السياسية من الدفاع عن حق « الوفد
الجديد » فى العمل السياسى بأشرس مما دافع عنه أعضاؤه وقادته . كما لم
يمنعنى من الدفاع عن « حزب التجمع » ضد الهجوم الضارى الذى انصب
عليه من جريدة « مصر » وغيرها من الصحف القومية فى مصر . كما دافعت
عن « حزب العمل » عندما تعرض لأزمة الانشقاق فى العام الماضى ، بما
شهدت به جريدته « الشعب » . كما دافعت عن حق جماعة الاخوان المسلمين
فى العمل السياسى واشدت بايجابياتهم عندما لم يكن هناك صوت يجرؤ على
الدفاع عنهم . وكل هذا ثابت فى المنابر الصحفية التى تشرفت بالكتابة فيها ،
وهى : مجلتا روز اليوسف وصباح الخير ، وجريدة الجمهورية اليسومية فى
مقالى الاسبوعى .

ولم يكن لى أن اقتطع من وقت القارئ للكلام عن نفسى ، ولكن حيرة
الشيخ الفاضل صلاح شادى دفعتنى الى ذلك . فاذا كان يرى فى هذا المنطلق
الليبرالى التقدمى وجها وفديا أو ماركسيا ، فهو بعيد عن الحقيقة .

أما عن « حقدى » على الاخوان ، الذى يستشهده الاستاذ صلاح
شادى ، فانه لا يقل بعدا عن الحقيقة من وجهى « الوفدى » أو
« الماركسى » ! . ولو كنت أحقد على الاخوان لسحت بنشر هذه الدراسة
فى احدى البلاد العربية التى يعانى فيها الاخوان عناء شديدا ، عندما عرض
على احد المندوبين الصحفيين هذا العرض فى لندن ، وكان ردى أن نزول
هذه الدراسة فى هذا البلد الشقيق ، سيكون نزولا سياسيا ضد الاخوان ،

وسيكون عملا انتهاريا وغير كريم ، لان الاخوان يضربون ويصفون ، فوق ان الغرض ان يستفيد الاخوان من التجربة التاريخية في معرفة اخطائهم ليكونوا اكثر قوة ، لا ان تستفيد منها احدى السلطات في القضاء المبرم عليهم . ومن حسن الحظ ان العرض كان امام شهود على اعلى مستوى ، وقد وافقوني على رايي . وبذلك يتغلب المبدأ على كل الاعتبارات .

لا ضرورة اذن لآزمة الثقة بين الأستاذ صلاح شادى وبينى . ويبقى الخلاف الموضوعى حول أمرين :

الأمر الاول ، المنهج العلمى التاريخى الذى استخدمته في دراسة حركة الاخوان .

والامر الثانى ، الوقائع التاريخية التى استشهد بها الأستاذ صلاح شادى .

وبالنسبة للأمر الاول ، فالشيء الجدير بالملاحظة ان الأستاذ صلاح شادى لم يستطع حتى الآن انكار حقيقة واحدة من الحقائق التاريخية التى توصت اليها باستخدام ادوات البحث التاريخى - وانما كان يلجا دوما الى التبرير . ولن اتعرض هنا لقضية « العنف » التى يحارب لانكارها دون جدوى ، لان تاريخه في التنظيم شاهد على ذلك . وقد ناقشت على كل حال هذه المسألة في مقالى الاول فى الرد عليه - وانما اناقش ما ورد فى مقاله الثانى .

فالأستاذ صلاح شادى لم ينكر مظاهره الاخوان على باب قصر عابدين لسبب بسيط هو انه لا يستطيع ذلك ، لان مصدرى فيها مذكرات المرحوم الشيخ حسن البنا . وانما يلجا الى التبرير ، وهذه رؤيته هو وليست رؤيتى كمؤرخ ! . فهو يكتب ان الملك فاروق ، الذى لم يكن قد بلغ فى ذلك الحين سن الرشد ، كان « موطن رجاء الأمة جمعاء » ! فى مبدأ توليه العرش ! وهذا هو نفس الكلام الذى كان يردده ويحاول ان يزرعه فى عقل الشعب المصرى حاشية الملك ، وانصار السراى من السياسيين الذين يفتقرون لثقة الشعب ، وعصابة الامراء والنبلاء القدامى واقاربهم واتباعهم ، الذين وصفهم السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية وصفا بليغا فى رسالة له يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٣٧ قائلا : « هذه الارستقراطية المزيفة تريد ان تسترضينا باحتقارها القبيح المعروف للاهالى المصريين ، ولكنها تفتقر كلية الى الاخلاق فهناك عرق انحلال موروث يسرى فى كل السلالة ، والبعض منهم ينحدر بالتأكيد من سلالة الجوارى من كلا الجنسين » ! . الخ ! .

أما الشعب الذى قاد نضاله مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول

فلم يكن على وجه التحقيق يعلق رجاءه على شباب نصف متعلم مثل ماروق ليقود نضاله ضد الاحتلال ، او يخلصه من الظلم الاجتماعي والهوان !
واما من « الطهر والعفة والتدين » التي ينسبها السيد صلاح شادي الى ماروق ، والتي « كانت تبدو سماتها على سلوكه » ! ، فلم تكن سوى قناع يتخفى وراءه ذلك الشباب الداعر . وحتى لو كان هذا المظهر صادقا ، فلم يكن ليخفى على المرحوم الشيخ حسن البنا حينذاك الصراع على السلطة بين القصر والشعب ، وهو صراع يمتد وراء الى الثورة العرابية ويصل اماما الى عهد مؤاد . بمبايعة القصر ثم تأييده هو تأييد ومبايعة للأوتوتوقراطية ضد الديموقراطية . وهذا هو الاطار التاريخي للصراع ، وليس الاطار الذي يضعه الاخوان ! . ولو قرأ السيد صلاح شادي كتابنا الأخير « الصراع بين الولد والعرش » ، لعرف بالوثائق التاريخية أن النحاس باشا كان يعمل لخلق الملك ماروق من العرش في نوفمبر - ديسمبر ١٩٣٧ ، قبل أن يستحل خطره على الحياة الدستورية

وتد حاول الاستاذ صلاح شادي انكار الحقيقة التاريخية التي ذكرناها من مهادنة الاخوان للسلطة البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية ، بأدلة تعتبر في حد ذاتها تأكيدا لما ذكرناه . فقد اورد ثلاثة حوادث فقط نسبها الى اعضاء النظام الخاص ، وشاعت امالته الا يطالبني بان اتسب الحوادث الاخرى التي لم يخطب لها علها الى الاخوان المسلمين ! . فهل يرى سيادته ان ثلاثة حوادث اعتداء على الجنود الانجليز ، في خلال سنوات الحرب التي تبلغ الخمس ، تعتبر دليلا على نضال الاخوان ضد الانجليز اثناساء الحرب ! . وهل يستطيع ان يؤكد لنا او يثبت ان هذه الحوادث كانت من تخطيط النظام الخاص ، وانها كانت تتم وفق خطة شاملة ، وانها لم تكن مبادرات فردية ! .

ليسمح لنا الاستاذ صلاح شادي ان نثبت له العكس . من واحة شهادة معاصر ، هو احمد حسين زعيم مصر الفتاة ، فقد اتصل بالشيخ حسن البنا وعقد معه اجتماعا حضره مصطفى الوكيل واحمد السكري ، للاستفادة من امكانيات الاخوان في تنفيذ خطة لتفجير ثورة شعبية ضد الانجليز ، فكان رد البنا « اننا لا نبحث عن مفامرة قد تخيب وتفشل » ! وانا لا اروي هذه القصة في معرض الادانة لموقف الشيخ حسن البنا ، فقد كان احرص على الدعوة وعلى هدفه الاستراتيجي من أن يجهش في مفامرة كانت كل الدلائل تشير الى فشلها . نظرا لاحكام الانجليز قبضتهم على مصر في ذلك الحين .

ولماذا يغضب الاستاذ صلاح شادي من تحليل تاريخي يثبت أن التسليح

من جانب البنا لم يكن لأسباب تتعلق باخراج الانجليز ، وانما لأسباب تتعلق باقامه الحكومة الاسلامية . . مع ان جهوده لاثبات العكس لم تتمخض الا عن ثلاثة حوادث فردية يمكن أن تقوم بها خلية بسيطة ، لا هيئة ضخمة كهيئة الاخوان المسلمين خرجت عند نهاية الحرب العالمية الثانية بـ ٦٠ ألف جندي من جنود الجواله ؟ .

بل اعترف اننى لم استطع ان افهم سبب الاصرار الغريب من جانب الاستاذ صلاح شادى على أنكار أن الاخوان كانوا يجمعون السلاح ويقيمون جيشهم العلنى وجيشهم السرى لاقامة الحكومة الاسلامية ! . اذن لماذا أقاموا هذا الجيش ؟ . هل لاجراج الانجليز من مصر ؟ . ولكن التاريخ يثبت ان الاخوان المسلمين لم يستخدموا هذا الجيش فى اخراج الانجليز من مصر ! ، ولم ينقضوا به على الاحتلال ! . وحتى فى أثناء الحرب العالمية الثانية حين كان مركز الانجليز مهددا ، وقفوا موقفا سلبيا ، حتى ليفاخر الاستاذ صلاح شادى بثلاثة حوادث اعتداء فردية وقعت عام ١٩٤٢ ؟

لقد كان كل حزب وكل هيئة سياسية فى مصر يطالب ويعمل لاجراج الانجليز من مصر ، حتى القصر الملكى ، ومع ذلك فلم ينشئ حزب لنفسه هذا الجيش العلنى والسرى لهذا الغرض ! . هل كان جيش الاخوان جيش تحرير كجيش التحرير الجزائرى مثلا ؟ وابن كان مثل هذا الغرض ؟ ، ولماذا لم ينفذ ؟ .

واذا كان الاخوان لم ينشئوا جيشهم لاقامة الحكومة الاسلامية ، واذا كان التاريخ لم يثبت استخدامهم لهذا الجيش فى تحرير مصر من الاحتلال البريطانى . فهل أقاموا هذا الجيش للزينة ؟ أم لمجرد التأثير السياسى ؟ أم لمجرد حماية أنفسهم من السلطة ؟ .

لقد خاض الاخوان المسلمون حقا معركة فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، ولكن احدا لا يستطيع الادعاء بأن هذا الغرض كان وراء انشائهم لجيشهم العلنى والسرى . والا لاخبرنا بذلك الاستاذ صلاح شادى ، ولاخبرنا من قبل المرحوم الشيخ حسن البنا ! .

كذلك لم ينكر الاستاذ صلاح شادى ما قلناه من أن الاخوان المسلمين لم يشتركوا فى مظاهرات « الى الامام ياروميل » ضد الانجليز . ولكنه يبرر ذلك بأن الاخوان لم يكونوا ليشاركوا فى مظاهرة تستهدف « دفع مستعمر قديم بمستعمر جديد » ! وينى على ذلك اتهامنا بأن فهمنا ملثا لمعنى الوطنية ! ، وأن معنى الكفاح عندى ينبع من محاولة استعلاء مستعمر على مستعمر ؟

وهذا أسلوب فريد فى الجدل لم اشهده فى حياتى العلمية ! . ومع ذلك فاذا كان ما ذكره الاستاذ صلاح شادى فى مقسالة الاول صحيحا من

قراءاته لكتبي وخصوصا تطور الحركة الوطنية ، فلعله يعرف أنني أدنت هذه المظاهرة ، ونسبتها الى العناصر الموالية للامان في القصر الملكي ، ومجموعة على ماهر باشا بالذات . وهذا الاتهام يتناقض مع اتهامه لي بأنني وفدي وماركسي . ان أن سيادته بذلك قد اضاف لي وصفا جديدا هو أنني « فاشي » ! . فكأنني في رأي سيادته « ليبرالي » و « ماركسي » و « فاشي » . وهذه باقة ايديولوجية لا اعتقد أن احدا في العالم يستطيع حملها ! . وانما اردت أن أقول ان الاخوان لم يتورطوا في الحركات المعادية للانجليز اثناء الحرب ، حتى في تلك المظاهرات المشهورة . وكلامي في هذا الشأن واضح لا لبس فيه ، ويمكن للقارئ الرجوع اليه . ولم يحدث أن قلنا أن عدم اشتراك الاخوان « كان خيانة وطنية » ! . كما نسب الاستاذ صلاح شادي اليها ! .

كذلك لم ينكر الاستاذ صلاح شادي ما ذكرناه من عداة الاخوان المسلمين للحكم الدستوري والحياة النيابية الديمقراطية ، بكل ما يترتب عليها من عودة الوفد الى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة . بل أكد ذلك بصورة صارخة بما أبدا من تجاهل لارادة الشعب التي كان يمكن أن تأتي بالوفد الى الحكم . ونسى أن الشعب هو مصدر السلطات وليس الاخوان المسلمين ! . وعند ابداء رأيه في هذا الصدد ، وقع في اغلاط تاريخية فادحة ، كنت ارجو الا يورط نفسه فيها ، وان يتركها لمؤرخي الاخوان يعالجونها بالمنهج العلمي السليم ، وتتصل بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الذي يبدو أن سيادته قد استقى معلوماته عنه من مصادر القصر ، وليس من كتب التاريخ الموثوق بها .

فقد زعم أن قوات الجيش الانجليزي حشدت حول القصر في ٤ فبراير « لتكون مرسوما انجليزيا بتعيين النحاس باشا رئيسا للحكومة » ! وهذا خطأ تاريخي ، لان القوات احتشدت لخلع فاروق تنفيذا للانذار البريطاني الذي رفضه السياسيون ومنهم النحاس باشا ! .

كما زعم أن الملك استدعى رؤساء الاحزاب والسياسيين القسديين لاستشارتهم في هذه الكارثة ، وانتهى التفكير الى قبول الانذار البريطاني وتكليف النحاس باشا برئاسة الوزارة ! . وهذا خطأ تاريخي . لان الملك وحده هو الذي قبل الانذار البريطاني بعد أن رفضه الزعماء . فقد عرض على السفير لامبسون استدعاء النحاس باشا ليعهد اليه بتشكيل الوزارة فقبل السفير هذا العرض بعد تردد

وقد زعم سيادته أن النحاس باشا اشترط لقبول الامر بتشكيل الوزارة « شرطا وحيدا » ، هو أن يأذن له الملك بتقبيل يده ! . وقد علق

على ذلك قائلا : « شرط اذل صاحبه ولم يرمع رأس مصر » ! ، وهذا الكلام ليس خطأ تاريخيا فعسب ، بل أقول عن يقين أنه افتراء شرس ومؤسف من السيد صلاح شادى ، واتحداه أن يورد اسم مرجع تاريخى واحد ، أو حتى مجلة هابطة أوردت مثل هذا الافتراء ، بل أن مصادر القصر ذاته لم تدع هذا الادعاء . وجميع وثائق حادث ٤ فبراير المصرية والانجليزية موجودة لا تحتوى شيئا من ذلك ! . فهل هذا هو منهج البحث التاريخى الذى يريدنا أن نتبعه فى كتابة التاريخ ؟ والا فنحن نتجنى فى تصوير جماعة الإخوان المسلمين ؟

والحقيقة التاريخية أن النحاس باشا رفض تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ، مستندا على قرار الزعماء السابق برفض تأليف الوزارة . ولكن الملك الخائف على عرشه ألجأ على النحاس باشا لينتد عرشه . وهذا مما أثبتته النحاس باشا فى وثيقة رسمية هى الكتاب الذى رفعه الى الملك فى مساء اليوم التالى ، حيث اثبت أن الملك أعرب له « المرة بعد المرة » ، والكرة بعد الكرة » ، عن « ثقته فى وطنيته وافكاره لذاته » ، وأن هذا يقضى بأن « يتقدم لانقاذ الموقف ويتحمل مسئولية تطورات علم الله أنه لم يكن له يد فيها » . وهذه الوثيقة منشورة وليست سرية يمكن للاستاذ صلاح شادى الرجوع اليها ! .

وقد كان قبول فاروق الانذار البريطانى ، رغم نصيحة الزعماء هو دفاع الوفد التاريخى ضد افتراءات الخصوم الذين كانوا يتهمونونه بأنه تولى الحكم على أسسنة رماسح الانجليز !

لقد كتب عزيز نهمى فى احدى المرات ساخرا ، أن صاحب الجلالة المصرية كان فى استطاعته ، لو شاء ، أن يرفض الانذار البريطانى ، وأن يعنى رفعة النحاس باشا بمن تشكيل الوزارة ، ولو فعل ذلك لالتف المصريون حول عرشه !

ماذا جاء الاستاذ صلاح شادى اليوم ليسوق هذه الافتراءات تحت اسم التاريخ ، فإنه لا يؤيد قط كل كلمة سقتها عن اتجاهات الإخوان المسلمين السياسية المعادية للديمقراطية ، ومعاداتهم لارادة الشعب فى أن يأتى الى الحكم بمن يشاء ممن يثق فيه — وانما يتيح لنا أن نوجه اليه هذا السؤال : من الذى يتجنى يا سيد صلاح شادى : من يكتبون التاريخ وفق أحدث المناهج العلمية أم الذين يكتبون التاريخ وفق أهوائهم الحزبية القديمة والحديثة ! .

المقال الثالث

بينى وبين صلاح شادى : من المتجنى ؟

(الوطن فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٠)

هناك لغز يحيرنى فى مقالات الاستاذ صلاح شادى التى كتبها ردا على فصول الدراسة التى تنشرها لى جريدة « الهدف » الغراء عن التنظيم السرى للاخوان المسلمين وحادث المنشية ، وهو أنه ينسب الى من الاقوال ما لم يرد فى أى جزء من اجزاء الدراسة ، سواء ما نشر بالفعل منها وما لم ينشر ا . وقد حاولت ان امسر هذا اللغز بان الاستاذ صلاح شادى ، وهو مناور كبير ، يريد ان يشككنى فى نفسى وميوسا كتبت ا . ولكن حسن ظنى بذكائه جعلنى استبعد هذا الاحتمال ، ولكنه فتح امامى باب الاحتمال الاخر الباقى ، وهو ان الاستاذ صلاح شادى يريد ان يشكك القراء ا

والاستاذ صلاح شادى بذلك يجازف مجازفة كبيرة لسببين : الاول ، ان اصول دراستى موجودة بين يدى القراء ، الذين لاشك ان الكثيرين منهم يحتفظون باجزائها التى صدرت ، كما جرت العادة فى امثال هذه الدراسات . ومعنى ذلك انه يمكنهم الرجوع اليها لمعرفة ما اذا كان قد وردت بها هذه الاقوال التى نسبها الى ام لا ، لماذا وجدوا ان شيئا منها لم يرد ، سواء موقف الاستاذ صلاح شادى ، وانكشفت محاولات .

اما السبب الثانى ، فهو انه لا ينبغي على أى كاتب ان يتحاور مع مؤرخ ، من بطبيعة عمله العلمى على استخدام النصوص ، بهذا الاسلوب ا ، لان هذا المؤرخ سوف يكشف - من واقع النصوص - هذه المحاولة للتشكيك ، وهو ما انوى ان اعمله فى هذا المقال ا . وسأبدأ بمقاله الاخير القريب فى الوطن عدد ٢٤ نوفمبر ، الذى كتبه ردا على مقالى الاول فى الوطن ١٧ نوفمبر .

الى العمود الاول من مقاله ، ينسب الى اننى قلت هذا الكلام :

« ان الدراسة التاريخية اثبتت ان الاخوان المسلمين لم يقتصروا الى جانب الديمقراطية ، وان عليهم ان يستفيدوا من اخطائهم فى اشاعة الديمقراطية فى صفوفهم ، ومساندة الديمقراطية فى كل مكان ، بدلا من ان يشرعوا اقلامهم ويشهروا اسلحة الهجوم والاثهومات » .

وقد علق على عبارة : « ان الدراسة التاريخية » ، بقوله ساخرا :
« هكذا وبهذه الصورة المغماة » !

فهل قلت هذا الكلام المغمى ؟ ان القارىء اذا رجع الى مقالنا المذكور
(العمود الاول . الفقرة الخامسة) سيجد ان نص عبارتنا كان على النحو
الاتى :

« اذا قالت هذه الدراسة التاريخية . . الخ » . فاین « الصورة المغماة »
التي يصفها الاستاذ صلاح شادى بعد ان حور عبارتنا على النص الذي
ذكره ؟ .

ولماذا حذف اسم الاشارة « هذه » الذي يحدد الدراسة التاريخية
المقصودة ، ليطلق المعنى ، ثم يهاجمنا لهذا الاطلاق ؟ . ولماذا حذف « اذا »
الشرطية وأورد العبارة في صورة التقرير والاثبات ؟ . ان الاستاذ صلاح
شادى لا يستهدف بطبيعة الحال تشكيكى فيما كتبت ، لانه يعرف جيدا اننى
ادرك ما كتبت ، ولكنه يستهدف تشكيك القراء عن طريق تحوير وتحريف
عباراتي ، واتهامى بما لم اقله .

٢ - كذلك نسب الى الاستاذ صلاح شادى في نفس المقال (العمود
الرابع - الفقرة الثالثة) اننى قلت في مقالى المذكور اننى « توخيت » عرض
صورة الاخوان المسلمين بالطريقة التي تخيفهم من انفسهم ومن اخطائهم
ليستفيدوا منها في تصويب خطواتهم . . وقد بنى على هذه الكلمة التي
اقحمها على النص ، وهي « توخيت » ، حكما امدره بأن الدراسة على هذا
النحو تكون قد مقدت موضوعيتها ! ، وكان نص عبارته في نفس العمود نفس
الفقرة الاخيرة :

« واني لاشكر الدكتور المؤرخ على حسن قصده فيما توخاه من خافة
الاخوان المسلمين من انفسهم ، ولكنى لا أنسى في غمرة هذا الشبح
« بالجميل » ان اذكره ان رسالة المؤرخ تفقد موضوعيتها اذا توخى شيئا
آخر غير استنباط الحقائق من وراء الاحداث » !

فهل قلت في مقالى اننى « توخيت » هذا الغرض عند اعداد دراستي ؟
للقارىء ان يرجع الى هذا المقال بنفسه ، وسيجد اننى لم استخدم على
الاطلاق هذه الكلمة ، التي اكدها ثلاث مرات في مقاله ونسبها الى ا ، والتي
يدل بها على ان الدراسة على هذا النحو قد مقدت موضوعيتها ! . وهو
محق في ذلك لو قلتها ، لانها تشير الى وجود غرض للدراسة غير غرض
الوصول الى الحقيقة التاريخية ، وانما قلت ، ردا على اتهامه لى بانى
أعرض الاخوان المسلمين بالصورة التي تخيف الحسك والمحكومين -
ويقصد بذلك بطبيعة الحال العرض الذي أقدمه في الفصول المنشورة -

بأن هذا العرض من شأنه ان يخيف الاخوان من أخطائهم . وكانت عبارتي بالنص (في العمود الاول من الصفحة التاسعة) كالآتي :

« وبالنسبة للتهمة الاولى » اننى اسعى من وراء هذه الدراسة الى تصوير الاخوان المسلمين بالصورة التى تخيف الحكام والمحكومين ، فالحقيقة اننى اعرض الاخوان المسلمين فى الصورة التى تخيفهم انفسهم من أخطائهم ، ليستفيدوا من هذه الأخطاء فى تصويب خطواتهم »

فالكلام عن عرض قائم وليس عن توحيات لهذا العرض ! . ولكن الاستاذ صلاح شادى اختلق علينا كلمة « توخى » ، لينقل المعنى الى ما يريد من تشكيك القراء فى الدراسة والمنهج العلمى . الذى جرت فى ضوئه . ونسى انه يتناقض بذلك مع نفسه فى هذا الاتهام ، فقد سبق أن اتهمنا « بالتشكيك فى المقاصد والنوايا التى حملها الشهيد حسن البنا لامة الاسلام جمعاء » ، ولكنه يعود فيتهمنا بأننا كتبنا متوخين استفادة الاخوان من أخطائهم . والغرض الثانى يتناقض مع الاول ، فالثانى غرض ودى ، والغرض الاول غرض عدائى ، ولكن الاستاذ صلاح شادى لايبالى بذلك ، مادام حقق غرضه الاسمى ، وهو تشكيك القراء .

٣ - وفى المقال الثالث للاستاذ صلاح شادى ، الذى نشر فى « الوطن » يوم ١٩ نوفمبر ١٩٨٠ نسب الينا اننا قلنا فى دراستنا ان افراد التنظيم السرى « كانوا من الطبقات الدنيا من الشعب ؟ ! وبنى على ذلك هجوما طويلا على طول عمودين اختتمه بقوله : « ماذا يضير افراد النظام ان يكون منهم السمكرى والنجار والفلاح والموظف الصغير ، وهم جميعا قطاع من قطاعات الامة التى تمثل - عند النظرة الماركسية - « الطبقة الكادحة » ، التى قامت الثورة الشيوعية لانصافها . ومع ذلك فقد شمل النظام الخاص جميع طبقات الاخوان ، او على الاصح جميع طبقات الامة ، بما فيهم المهندس والقاضى والمحامى ووكيل النيابة والضابط .. بالاضافة الى العسامل والسمكرى والفلاح ، والفقير وصاحب الثراء » .

فهل قلنا فى دراستنا ان افراد التنظيم السرى كانوا من الطبقات الدنيا من الشعب ؟ ! . ان القارىء يستطيع ان يرجع الى دراستنا (المقال الثالث - الهدف ١٣ نوفمبر) فيسجد اننا لم نقل هذا الكلام وانما قلنا بالنص الحرفى :

« وقد اعتمد البنا فى تكوين الجهاز السرى على عناصر عمالية وبورجوازية صغيرة تتكون من موظفين وحرفيين وطلبة » ولو عرف الاستاذ صلاح شادى تركيب الطبقة البورجوازية الصغيرة ، لعرف انها تتكون ممن ذكرهم تماما ، فهى تضم الفئات التى تقع فى موقع متوسط بين الطبقة العمالية والفلاحية فى أسفل السلم الاجتماعى الطبقي . وبين الطبقة

البورجوازية الكبيرة في أعلى هذا السلم الاجتماعي . ويدخل فيها ضباط الجيش والبوليس . وقد أورد بنفسه أننا أضلنا أن «تنظيمات» الإخوان تغفلت في الجيش والبوليس ، فلماذا إذن ينسب إلينا ما لم نقله ، وهو أن أفراد هذه التنظيمات « كانوا من الطبقات الدنيا من الشعب » فقط ، ويبنى على ذلك هجومه الكبير ؟ . والا يتناقض مع نفسه في اتهامنا بالماركسية إذا نسب إلينا الازدراء بهذه الطبقات الدنيا ؟

أما ادعاء الأستاذ صلاح شادي أن الشيخ حسن البنا قد جند في النظام الخاص أصحاب الثراء ، فهو قول يثير الابتسام . فأي اقتصادي أو رأسمالي كان على استعداد للاندراس في سلك التنظيم السري الذي ألفه الشيخ حسن البنا ، حتى ولو كان يفرض اخراج الانجليز أو القتال من أجل فلسطين ؟ - يبدو أن الأستاذ صلاح شادي قد نسي التركيب الاجتماعي الطبقي في مصر في ذلك الحين ، وحدود ثورية كل طبقة من هذه الطبقات . ومع ذلك فليقل لنا أسماء هؤلاء الاقطاعيين والرأسماليين من أعضاء التنظيم السري ؟ . ويبقى بعد ذلك أنه قد نسب إلينا ما لم نقله في دراستنا عن « الطبقات الدنيا » لتشكيك القراء .

ومن الغريب أن الأستاذ صلاح شادي لم يفتن إلى الادانة التي حملتها عبارتنا للملاحظة الأستاذ مصطفى الهلباوي ، وملاحظة جمال سالم اللذين سخرنا فيهما من التركيب الاجتماعي للتنظيم السري ، مع أنه أورد نص ادانتنا لجمال سالم وقولنا أنه « لا يوجد في تاريخ القضاء العسكري في مصر رئيس محكمة هبط بمستوى المحاكمات إلى مثل هذا الدرك الأسفل .. الخ » . ترى لو أن المرحوم جمال سالم كان ما يزال على قيد الحياة ، هل كان يتهمنا أيضا بأننا تجنينا عليه كما اتهمنا الأستاذ صلاح شادي بالتجنى على الإخوان ؟

٤ - وقد نسب إلينا الأستاذ صلاح شادي أننا أدنا الإخوان في حادث مقتل أحمد ماهر باشا ، وأننا « كذبتنا » محمود العيسوي و « قدحنا » في شهادته بل وفي كل القرائن التي تشير إلى لون انتمائه إلى الحزب الوطني » ، بل لقد استخدم علامات التخصيص لتتدعيم عبارات زعم أننا أوردناها في دراستنا . ففي العمود الخامس من مقاله المذكور بجريدة الوطن يوم ١٩ نوفمبر ١٩٨٠ ، أورد نصا نسبته إلينا يقول : « وهذا هو الدليل على انتماء محمود العيسوي الحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين » ، ويقصد به وصف عبد الرحمن الرافعي للعيسوي بأنه « شاب رقيق الحال غير ناجح في المحاماة ولا ملتفت لعمله » . ثم بنى على ذلك اتهامنا بلوى الحقائق .. الخ ..

ولا أملاء الا ان أحيل القارئ الى الدراسة المنشورة ، ولن يجسد فيها اطلاقا مثل هذا النص المدسوس ، وأكثر من ذلك سيجد أننا لم ننته الى رأى محدد فى تحديد انتساب محمود العيسوى الى جماعة الاخوان . فقد قلنا بالنص الحرفى : « ويعتبر دور الاخوان فى هذا الحادث مما يثير مناقشات كبيرة » وأن « بعض الآراء تؤكد أن محمود العيسوى كان من الاخوان المسلمين ومن غلاتهم » ثم أوردنا هذه الآراء ، وأبدينا ملاحظاتنا التى لم نختتمها بتأكيد انتباء العيسوى للاخوان ، أو ارتكاب التنظيم السرى هذه الجريمة ! . وأكثر من ذلك أننا قلنا بعد ابداء هذه الملاحظات (العمود الثانى من ص ١٧ من الوطن يوم ١٣ نوفمبر) هذه العبارة : « وإذا صح أن اغتيال أحمد ماهر باشا كان من تدبير الاخوان المسلمين فإن هذه تكون المرة الاولى التى يستخدمون فيها العنف » . وهذه العبارة واضحة صريحة لمن يفهم اللغة العربية ، وتشير الى أننا عجزنا فى ضوء الدلائل التى تحت أيدينا عن اتخاذ رأى محدد فى هذه القضية ، ولذلك أوردنا « اذا » الشرطية فى صدر العبارة . . .

ولكن الاستاذ صلاح شادى ، بدلا من أن يفند الآراء التى انتهت الاخوان بتدبير الحادث ، ويساعدنا بذلك على جلاء الحقيقة التاريخية ، يتجاهل ذلك كله ، ويخلق علينا آراء واحكاما ونصوصا لم نقلها على الإطلاق . وكل ذلك لاثارة الشك فى المنهج العلمى الذى تمت به الدراسة ، لأن هذا المنهج يدين العنف الفردى ، ويدين التنظيمات السرية ، ولا يؤمن الا بالديموقراطية والوسائل الجماهيرية للنضال .

هـ - كذلك نسب اليها الاستاذ صلاح شادى أننا اتهمنا الشيخ حسن البنا باقرار قتل النقراشى ! وكانت عبارته كالتى : « وإذا استعرضنا رأى الدكتور رمضان فى دعواه أن المرشد والجهاز الخاص قد اقرا قتل النقراشى لوجدنا أن ذلك يخالف آراء المنصفين » !

والسؤال الذى أوجهه اليه : هل قرا لنا حقا فى الدراسة المنشورة فى « الهدف » أننا اتهمنا الشيخ حسن البنا باقرار قتل النقراشى ؟ . وابن ! . لقد اتهمنا حقا التنظيم السرى بقتل النقراشى باشا ، ولكن لماذا يدس اسم الشيخ حسن البنا الى جانب اسم التنظيم السرى ، وهو يعلم تماما أننا لم نورد هذا الاتهام ؟ . وحتى نساعد على البحث فإن ما أوردناه فى هذه النقطة مثبت فى العمود الثانى من الصفحة ١٦ من عدد « الهدف » ، ١٣ نوفمبر وله أن يبحث فى كل أنحاء الدراسة اذا شاء ! . ولكن الاستاذ صلاح شادى - كما قلت - يستهدف تشكيك القارئ فى الدراسة ، باختلاقات ينسبها لنا ثم يقوم بتفنيدها ، حتى تبدو الدراسة حافلة بالاططاء ! .

٦ - كذلك ادعى الاستاذ صلاح شادى اننا وصفنا حركة الاخوان بأنها احد روافد المد الفاشى فى الثلاثينيات ، لانها تقاوم الشيوعية فى مصر! قائلا : « ان مقاومة الاخوان للشيوعية فى مصر لا تستحق ان توصف عنده الا بأنها « مقاومة فاشية » !

والاستاذ صلاح شادى بهذا الادعاء يريد ان يخفى الوجه الفاشى للحركة . فالفاشية تطلق على الحركات التى تستخدم القمصان الملونة للاعتداء بالقوة على الراى المعارض . . ومنعه من التعبير عن نفسه . وكان للاخوان قمصان صفراء ، وكان عندهم سلاح ، وكانوا يستخدمون القوة للاعتداء على الراى المعارض ، سواء اكان شيوعيا أم غير شيوعى . ومن هنا قلت ان الحركة احد روافد المد الفاشى ، لانها لا تستند اصولها الفكرية من منابع فاشية ، وانما من منابع اسلامية ، ولكنها استخدمت الوسائل الفاشية التى كانت سائدة فى الثلاثينيات . ومن ثم فالوصف الفاشى مرتبط بطبيعة الممارسة السياسية للحركة ، وليس مرتبطا بمقاومة الشيوعيه وحدها . فالحكومة الامريكية تقاوم الشيوعية باكثر مما يقاومها الاخوان المسلمون ، لانها تهدد النظام الاجتماعى الذى يقوم عليه الحكم ، ولكنها لا توصف بأنها حكومة فاشية . لانها تستخدم الاساليب الشرعية الدستورية ، ولا تستخدم الاساليب الذى كان يتبعها هتلر وموسولبنى ، او جماعة مصر الفتاة فى مصر ، او جماعة الاخوان المسلمين ، اى ارسال القمصان للاعتداء على الخصوم السياسيين !

ومن الطريف ان الاستاذ صلاح شادى استدل بالكتاب الذى ارسله الشيخ حسن البنا الى مصطفى النحاس باشا ، يقول فيه « ان الوجود فى ايامه الاخيرة قد تخللت صفوفه طوائف وانواع من ذوى الآراء الخطيرة والمبادئ الهدامة . الذين لا يدينون بغير الشيوعية مذهباً ، ولا يؤمنون بغير موسكو قيادة ولا توجيهها . . ونظرة دقيقة واحدة من رفعتك الى حضرات المحررين فى « صوت الامة » وفى « رابطة الشباب » ، او « الطليعة الوفدية » ، وفى هيئة تحرير « الحوادث » و « الجواهر » . . . يكشف لك عن ان هؤلاء جميعا ليس فيهم من الوفدية الا اسمها . . الخ ،

وانى اسأل الاستاذ صلاح شادى ان يجيبنى بصراحة وبلا تحرج : ليس هذا الراى الذى كتبه البنا ، هو بنفسه الراى الذى اتخذه اسماعيل صدقى باشا ، جلاد الشعب ، ذريعة للقيام بحملته الهتلرية على صحف المعارضة ليقفلها ، والقوى الوطنية ليدخلها فى السجون ، فى يوليو ١٩٤٦ ، بحجة انهم شيوعيون ! . وهل يستطيع ان يجيبنى عن هذا السؤال : من

منهما اثر على الآخر ، وكانوا حلفاء : هل اثر الشيخ حسن البنا على اسماعيل صدقي باشا بهذا الرأي ، ام اثر اسماعيل صدقي باشا على الشيخ ؟ . واذا كانت وطنية الاخوان المتقدمة قد دعمتهم الى تكوين جيش وتنظيم سرى لمحاربة الانجليز كما يقول صلاح شادي ، وليس للاستيلاء على الحكم ، فلماذا تخلوا عن القوى الوطنية التي كانت تكافح الانجليز . وتحالفوا مع اسماعيل صدقي باشا الذي كان يفاوض الانجليز ، وكان يسعى لعقد الصلحة معهم ؟ . ولماذا تخلوا عن هذه القوى الوطنية في عهد الوزارة السابقة ، وزارة النوراني باشا ، وقرروا في مؤتمر ٦ أكتوبر تحت قيادة البنا ، اعطاء الحكومة النورانية الفرصة لمعالجة القضية الوطنية وتأييدها تأييدا تاما ؟ . . والا يلتفتض ايمان الاخوان بالمفاوضات كوسيلة لحل القضية الوطنية الى هذا الحد ، مع دعوى الاستاذ صلاح شادي انهم كانوا يبنون الجيش العلني والجيش السري لقتال الانجليز ؟ . ام ان الاخوان تحالفوا مع اسماعيل صدقي باشا لانه غير شيوعي ، بينما كانت كل القوى الوطنية والتقدمية مكونة من الشيوعيين — حسب كلام الشيخ حسن البنا في خطابه السالف الذكر الى النحاس باشا ؟ .

ومن المذهل حقا ان الاستاذ صلاح شادي يقول انه دفع مسن عمره عشرين عاما في السجن بسبب خطئي وخطأ كل فرد في الشعب المصري عجز عن ان يقول كلمة « لا » لعبد الناصر . وانا اتقول له : انك تقلب القضية رأسا على عقب بهذا الطرح . بل قد دخلتم السجن لانكم قلتم « نعم » لعبد الناصر ، بينما كنا نقول « لا » ، وكانت كل القوى الوطنية والتقدمية تقول « لا للدكتاتورية » أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ . وقد دخلت هذه القوى الوطنية والتقدمية السجن ، وخرجتم انتم مسن السجن الحسري تملثون معارضتكم لعودة الأحزاب ، بحجة ان عمل هذه الأحزاب — حسب تعبير الهضيبي — « لم يكن لوجه الله ، ولكن كان عملا لوجه الشيطان » !

فاذا انقلبتم على عبد الناصر بعد ذلك ، وقلتم « لا » لاسباب سوف تكشفها هذه الدراسة ، فلم يكن في وسم القسوى الوطنية والتقدمية ان تشارككم في هذه الكلمة بصوت مسنوع ، لانها كانت مخفية في السجن ! . ولكن حين ظهر الوجه التقدمي لعبد الناصر ، وأخذ يعبر عن آمال امتنا العربية من الخليج الى المحيط ، ويوجه الضربات الى المستعمر في مقتل . ويحرر جماهيرنا الفقيرة من العبودية والاستغلال . تغير موقفنا ، وقلنا « نعم » . ولكنكم اصررت على قول « لا » . فكم اساتم اختيار المواقف التي تقولون فيها « نعم » أو « لا » ، ايها الأصدقاء ! .

المقال الرابع

بينى وبين صلاح شادى : من المتجنى

(الوطن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠)

استمتعت بقراءة مقال الاستاذ صلاح شادى فى « الوطن » الغراء يوم ٣ ديسمبر ، وتأثرت لعباراته البليغة وشجاعته وتواضعه ، وتذكرت اننى بكيت مرتين لمحاكمته ، الاولى وقت وقوع هذه المحاكمة فى اواخر ديسمبر ١٩٥٤ حين قرأت نبأ الحكم باعدامه ، والثانية عندما قرأت هذا النبأ مرة اخرى عند اعداد هذه الدراسة .

وبالنسبة للمرة الاولى . فقد كنت فى ذلك الحين أقف فى صفوف القوى الوطنية التقدمية التى كانت تعارض معاهدة الجلاء التى أبرمها الرئيس الراحل عبد الناصر ، وكانت تعارض الاتجاه الدكتاتورى للثورة ، الذى يخالف ما قامت لاجله ، وهو الدستور . ومع ادانتنا للعنف الفردى وعدم ايماننا بجدواه ، الا اننا كنا نرغب بجزع ما يحدث للاخوان بعد وقوع الحادث . من حملات مجنونة ، واضطهاد فظيع ، ومحاكمات صورية ، واحكام قاسية وناسى لمصابهم الذى كان مصاب كل بيت فى مصر تقريبا .

اما بالنسبة للمرة الثانية ، فقد اعتدت أن أبكى اثناء اعداد دراساتي التاريخية كلما عشت فى فترة من فترات النكبات الكثيرة التى مرت بشعبنا فى مصر ، سواء على يد المستعمرين أو الحكام ، وأن اتصور نفسى فى جموع الشعب المصرى التى تتساقط عليها قنابل الاسطول البريطانى اثناء الثورة العرباية وهى تجار الى الله صارخة ! يا عزيز يا عزيز ! كبه تهلك الانجليز ! أو جموع الشباب المصرى فى ثورة ١٩١٩ ، وهم يتصدون لرماس الانجليز ويسقطون وهم يهتفون ! الاستقلال التام أو الموت الزؤام . أو فى شباب الاخوان المسلمين بعد حادث المنشية ، وهم يلتمسون النجاة من حملات التفتيش والقبض والتنكيل التى يباشرها البوليس المصرى .

ولربما يرجع السبب فى ذلك الى ايمانى بأن المؤرخ كالفنان ، لكى ينقل الاحساس بنبض التاريخ الى القارئ ، لابد أن يمر هو نفسه بهذا الاحساس . ومن هنا فقد عشت مأساة محاكمة الاخوان فى اواخر عام ١٩٥٤ واولائل عام ١٩٥٥ مرتين : الاولى وقت وقوعها ، والثانية عند اعداد هذه الدراسة ، ويكيت لما اصابهم من ظلم واضطهاد .

ولربما يرجع جزء كبير من أسباب سوء الفهم لما اكتب من جانب كثير من الاخوان ، و تهمة التجنى التى يرمينى بها الاستاذ صلاح شادى ، الى سبب كثيرا ما حذرت طلبتى منه عند اعداد الدراسات التاريخية ، وهو اساءة اختيار العنوان . فقد كنت انصح دائما بأن يوافق العنوان المضمون ، فلا يخرج عنه ولا يحيد ! وهذه الدراسة التى اقدمها على صفحات جريدة « الهدف » القراء وبعض الصحف العربية الاخرى ، ليست دراسة عن حركة الاخوان المسلمين ، وانما هى دراسة عن التنظيم السرى للاخوان المسلمين وحادث المنشية . والفرق بين التناولين كبير .

فدراسة عن حركة الاخوان المسلمين تقتضى التعرض لانجازاتهم فى كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، وهى انجازات كبيرة ، كما تقتضى التعرض لانجازاتهم فى اصلاح الدينى ، وهى انجازات كبيرة ايضا ، كما تقتضى التعرض ايضا لانجازاتهم بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وهى ايضا انجازات كبيرة — وبعبارة وجيزة تتعرض لحركة الاخوان المسلمين من جميع زواياها المختلفة وعلاقاتها بالقوى المختلفة .

اما هذه الدراسة فهى تدرس زاوية واحدة هى : العنف . ومن سوء حظ الاخوان ان العنف هو سلبيتهم الكبرى ، وهو سبب كل ما حاق بهم ، وهاق بمصر من آلام . لذلك سوف يرى القارئ ان كل ما تعرضت لـه الدراسة من احداث يتصل بهذه الزاوية ، سواء ما يتعلق بفكر الجماعة او علاقاتها بالقوى السياسية المختلفة ، او خلافتها وانقساماتها او صلتها بعبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو . فضلا عن متابعة نشأة وتطور جيش الجماعة العلنى وجيشها السرى ، ويبلغ كل ذلك ذروته فى تصاعد تاريخى محموم بحادث المنشية ، الذى يمثل النهاية المأساوية لمرحلة من مراحل العنف .

وكل هذه الاغراض ، او هذا المضمون ، كان من الممكن ان يشير اليه عنوان الدراسة وهو « التنظيم السرى للاخوان وحادث المنشية » . ولكن الدراسة صدرت تحت عناوين مختلفة ، لاسباب تتصل بالشكل لا بالمضمون . وهذا لعله فى ظنى اهم اسباب سوء الفهم من جانب الاخوان المسلمين للدراسة ، حتى بلغ الأمر حد مهاجمتى فى مساجد بعض البسلاط العربية فى خطبة الجمعة ! ، اعتقادا بانى اعرض حركة الاخوان المسلمين بطريقة غير منصفة ! . وهم محقون فى ذلك ، لو كنت اعرض « حركة الاخوان المسلمين » ولا اعرض « التنظيم السرى للاخوان المسلمين » .

وفى اعتقادى الشخصى اننى خدمت حركة الاخوان المسلمين بالنتائج التى اسفرت عنها هذه الدراسة ، والتى عرضت فى الفصول السابقة (م - ٣٠ - الاخوان المسلمون - والتنظيم السرى)

والفصول القادمة - بأكثر مماكن يمكن أن تخدم هذه الحركة دراسة شاملة عن الإخوان المسلمين !

ذلك أن رؤيتي لحركة الإخوان المسلمين هي أنها حركة متجددة ما بقي شباب وإسلام . وأن هذه الحركة التي أرسى أسسها المرحوم الشيخ حسن البنا ، سوف تستمر الى نهاية التاريخ في بلادنا العربية ، ولن يوقفها سقوط الضحايا على جانبي الطريق بل ربما يغذى مسيرتها ويدفع بها الى الامام .

ولكن قد يخفف كثيرا من سقوط الضحايا ويحقق كثيرا من الدماء دراسة الأخطاء وتداركها في المراحل التالية . وهذا ما توفره الدرايات التاريخية وما تكشفه من سلبيات .

وللأمانة ، فإن كثيرا من زعامات الإخوان في الحركة التي خطبت للبحث ، حاولوا التوقف قليلا والقاء نظرة الى الوراء التماسيا لدروس التجربة . وقد حدثت بسبب ذلك خلافات وانقسامات ، وعلى الإخوان الذين بقوا على قيد الحياة الآن أن يجيبوا على هذا السؤال : هل كانوا على حق ، أم كان الذين اختلفوا معهم على حق ؟ وفي ذلك عليهم أن يتجردوا من ذواتهم ، وأن ينظروا الى مستقبل حركة الإخوان حتى نهاية التاريخ !

نعم فإن كثيرا مما اتهمنا الاستاذ صلاح شادي بالتجنى فيه قد رده كثير من قادة الإخوان في ذلك الحين . ولو رجع القارىء العزيز الى الحلقة السادسة من دراستنا في « الهدف » ، فسرى طرد مصطفى مؤمن من الإخوان ، لأنه كان يطالب بالمصالحة مع حزب الاغلبية في مصر ، وهو الوفد . ومعنى ذلك تأييد الديمقراطية - إذ كانت الجماعة تفضل التعاون مع القصر . أى مع الحكم الاوتوقراطي ، وقد تمثل هذا وقتذاك في زيارات الهضيبي للقصر !

وسرى القارىء على لسان محمد خميس حميدة قوله انه كان هناك فريق من الإخوان يرى انه لا داعى لوجود النظام السرى ولا التشكيلات ، « لان مالهائس اصل في دعوة الإخوان المسلمين ، ويكتفى بأن يأخذ الإخوان انفسهم بالتربية المتكاملة . ولما تيجي اى حاجة أو حركة عامة ، يندب لها من الجماعة ، واللى يتطوع يتطوع .. الخ » .

بل يرى القارىء تنديد الهضيبي بالنظام السرى تنديدا قويا الى حد انه يخاطب قادة الإخوان بعد توليه قيادتهم في أكتوبر ١٩٥١ قائلا : « ايه الفرض من هذا النظام ؟ وايه مرماه ؟ وايه تعملوا بيه ؟ خصوصا بعد ما

ثبت أنه ارتكب جرائم قبل ذلك في سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، وكل هذه الجرائم التي ارتكبت طبعاً انحراف وخروج عن الفرض الاصلى من هذا النظام ، وهو اعداد الفرد المسلم اعداداً صالحاً للدفاع عن الوطن الاسلامى .

وحتى بالنسبة للفرض الذى يصر الاستاذ صلاح شادى على أنه وراء انشاء التنظيم السرى ، وهو طرد الانجليز ، فان الهضيبى يجيب عليه اجابة بليغة ، اثناء اشتداد معركة القنال ، باجابته على مندوب مجلة « الجمهور المصرى » يوم ١٥ اكتوبر متسائلاً : « هل تظن ان أعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد ؟ » ، ومعنى هذا الكلام بوضوح ان المرشد الجليل للاخوان ، لا يؤمن بجدوى العنف فى اخراج الانجليز من البلاد ، سواء كان العلف فردياً او جماهيرياً ! .

وهذا الكلام لا نقوله تجنباً من الخيال ، وانما ننقله عن اقوال علنية ومنشورة ، توضح الى اى حد اختلف الاخوان وانقسموا حول العنف والتنظيم السرى والعلاقات مع القصر . كما اننا لا نقوله او نكتبه بغرض الاساءة للاخوان او التشهير بحركتهم ، فلا يوجد لدينا دافع واحد يدفعنا الى ذلك ، فوق اننا لا نكتب مقالاً سياسياً ، وانما نقدم دراسة تاريخية يلزمنا منهج البحث التاريخى باتباع كل الادوات العلمية اللازمة الكفيلة بتقديم الحقيقة التاريخية لشعبنا العربى ولاجبالنا القايمة بكل دقة وامانة ، فى حدود امكاناتنا البشرية والمادة الوثائقية المتاحة .

وهذا يقودنى الى مناقشة لوم وجهه لى الاستاذ صلاح شادى ، فقد استدلل بما كتبه زميل هو الدكتور زكريا سليمان بيومى فى رسالته للدكتوراه وموضوعها : « الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية » ، ولامنى لانى لم اقتنع بهذا الراى العلمى . وكان الزميل قد كتب يقول : اذا اخذ البعض على اعضاء الجهاز قتل كل من القاضى الخازندار ومحمود فهمى النقراشى ، ولم يثبت قانوناً قتل اعضاء الاخوان لغيرهما ، فان القتل كان فى الحادثين حالة فردية لا ينبغى معها الصاق تهمة امتهان القتل بالجهاز او الجماعة ، مع ان الهضيبى كان رايه مختلفاً تماماً كما راينا !

وقضياً عن ان الزميل قد تحفظ بالقول بأنه لم يثبت « قانوناً ، قتل اعضاء الاخوان لغير القاضى الخازندار والنقراشى ، فان لوم الاستاذ صلاح شادى معناه انه لا يجب علينا مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه ، على اعتبار ان ما تحمله هو آراء علمية واجبة التصديق !

على أننا نناقش في الجامعات رسائل الماجستير والدكتوراه ، كجزء من عملنا العلمي ، ونقدم عنها الملاحظات ، وننبه الطالب الى ما بها من اخطاء ، ونختلف معهم في الآراء . ولكننا لانستطيع ان نلزمهم بأرائنا ، توفيراً لحرية البحث العلمي ، بل أننا حتى لانستطيع ان نلزمهم بتصويب ما بها من اخطاء قبل الطبع — وان كان هذا يحدث أحيانا — اعتماداً على حسن نية الطالب ، ولأنه هو المسئول الأول عن عمله العلمي وعن سمعته العلمية ، ولأن من مصلحته ان يستفيد من تجاربنا العلمية . ولكن البعض يتسرع اذا أتاحت له فرصة قريبة للنشر ! • ولقد ظلت أناقش في جامعة عين شمس إحدى رسائل الدكتوراه عن الجيش المصري قبل سفرى الى لندن حتى الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً ، وأنا أعرف أنه في إمكان الطالب أن يطبع رسالته في اليوم التالي اذا توفرت له الامكانيات . دون ان يستفيد من أى من هذه الملاحظات او يعيرها أى اهتمام ! وقد افاجأ بعد بضع سنوات بمن يلومنى لاني لم آخذ بأحد الآراء العلمية التي وردت بها، والتي ربما كانت لى ملاحظة عليها !

وهذا الكلام لا يجب أن يؤخذ على انه تعريض برسالة الدكتوراه السالفة الذكر عن الاخوان المسلمين ، والتي ناقشها زملاء وأساتذة أعزاء . فما أسهل من نقدها في مجال آخر ، وانما الذى أريد أن أقوله أنه لا يوجد رأى علمى يعلو فوق النقد . وها هو الداعية الكبير الأستاذ صلاح شادى ينقد آرائى العلمية بشدة ، بل ويتابع كل حلقة من حلقات الدراسة بمقال ، ثم يتابع مقال فى الرد عليه بمقال آخر ، ولم أر فى هذا ما يستحق عليه اللوم ، بل الشكر ، فكل منا ينقب عن الحقيقة التاريخية بأدواته الخاصة . ولو صوب لى سيادته خطأ تاريخيا ، فسيجدنى أول من يعترف بفضله ، فالحقيقة التاريخية ملك لشعبنا العربى ولوطننا العربى ، وانما نحن فقط، كل فى موقعه ، خدام لهذا الشعب ولهذا الوطن . وسأتابع الحوار فى مقال آخر .

المقال الخامس

بينى وبين صلاح شادى : من المتجنى ؟

(الوطن فى ١٣ يناير ١٩٨١)

فى مقالى الثالث فى الرد على مقالات الاستاذ صلاح شادى ، كتبت قد اثرت ما نسبته الى من اقوال وكتابات قام بمناقشتها وتفنيدها فى حسين انها لم ترد فى اى جزء من اجزاء الدراسة التى نشرت فى اعداد الهدف الفراء ، وقراها القراء . وقلت ان هدف الاستاذ صلاح شادى من ذلك هو تشكيك القراء فى الدراسة والمنهج العلمى الذى قامت عليه . ولعل سيادته نسب اليها هذه الاقوال منطلقا من انطباعاته الشخصية عنها ، وليس اقتباسا لنصوصها .

ومع ذلك فمن المحير استخدام علامات التنصيص فى تقديم هذه الاقوال ! . وعلى سبيل المثال ، فى مقاله الثانى ، وفى العمود الاخير ، الفقرة الرابعة ، تحدث عن يمين البيعة الذى يقسمه عضو النظام الخاص ، والذى كنا اوردنا طقوسه فى الحلقة الثانية من دراستنا كما وردت فى « الهدف » ونسب اليها اننا عزونا القسم الى طبيعة العنف والسرية فى الجماعة « لتهويش » العضو الجديد . واستخدم سيادته علامات التنصيص حول كلمة « تهويش » ليشير الى انه نقلها بنصها عن دراستنا . وعلق على ذلك قائلا : « وليت الدكتور المؤرخ يسوق لنا طرفا من مضمون هذا « التهويش » الذى جرى مع عبد الناصر عندما عقد بيعته مع السندى سنة ١٩٤٤ « ! » ثم تحدث عن مبايعة كمال الدين حسين وخالد محيى الدين والبغدادى وحسن ابراهيم وحسين الشافعى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وقال : « ولم يقل احد ان ذلك كان مدعاة « لتهويشهم » ، وانما قال الناس انهم خانوا الاخوان المسلمين .

ولكن هل وردت فى دراستنا كلمة « تهويش » التى نسبها اليها الاستاذ صلاح شادى ، واقام عليها هذا البناء الضخم من التفنيد ؟ . لن نقول اكثر من ان الدراسة بين يدي القارئ ، ويستطيع ان يكتشف بنفسه انه لا يوجد اثر لهذه الكلمة ! ولكى نيسر عليه البحث ، نقول ان الموضع الذى ورد فيه القسم ، هو فى الصفحة الحادية عشرة من عدد الهدف ٦ نوفمبر ١٩٨٠ ، الفقرة الاخيرة .

وفى نفس المقال الذى نسب اليها فيه الاستاذ صلاح شادى كلمة « التهويش » نسب اليها ايضا اننا ادعينا على الشيخ حسن البنا انه « كان يبغى القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين » !

فهل ادعينا على الشيخ حسن البنا هذا الادعاء ، واين ؟ . ان الدراسة بين يدي القارئ ، فهل وجد فيها هذا الادعاء ؟ . وكيف يتفق هذا الادعاء مع ما اوردناه من رغبة البنا في ترشيح نفسه لعضوية البرلمان ؟ . وهل اذا قلنا ان الشيخ حسن البنا كان يريد ترشيح نفسه للنيابة عن الامة . يساوى عند الاستاذ صلاح شادي انه « كان يبغى القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين » ؟ . أم ان الاستاذ صلاح شادي يرى فيما اوردناه عن مراحل دعوة البنا ، من انه « انتقل الى وسيلة القوة والاستعداد للوصول الى الحكم واقامة الحكومة الاسلامية من طريق العنف » - ما يساوى في المعنى عبارته التي نسبها اليها ظلما ، وهي ان الشيخ حسن البنا « كان يبغى القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين » ؟

ولكن الا يستطيع الاستاذ صلاح شادي ان يدرك المسارق الكبير بين المعنيين ؟ . فالوصول الى الحكم واقامة حكومة اسلامية ، هدف شريف ، ولكن القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين هدف خسيس . وقد قلنا المعنى الاول ، ولم نقل المعنى الثاني .. فلماذا يتجنى علينا بينما هو يشكو من التجنى ؟ !

لقد اتبع الشيخ حسن البنا ، في سبيل الوصول الى هدف اقامة الحكومة الاسلامية ، طرقا شتى ، من بينها طريق القوة ، ممثلا في التنظيم السري والتنظيم العلني ، ومن بينها طريق البرلمان عن طريق ترشيح نفسه وبعض رفاقه للنيابة عن الامة وفرض التشريع الاسلامي ، ومن بينها مصانعة القوى السياسية ذات التأثير في البلاد ! . على ان المشكلة الحقيقية التي اكتشفها الشيخ حسن البنا مبكرا ، او العقبة الكأداء في طريق وصول الاخوان الى الاغلبية البرلمانية ، كانت تتمثل ومقتذاك في حزب الوفد ، الذي كانت تلتف حوله صفوف الامة المصرية لاسباب تتعلق بالتحسّر من الاستعمار والحكم المطلق ، بينما كانت فكرة الحكومة الاسلامية التي يسعى اليها الاخوان تبدو للجماهير المصرية في المرتبة الثانية من الاهمية ، ومن هنا وجه البنا والاخوان عداءهم للوفد من جهة ، وشددوا الاهتمام بوسيلة القوة والاستعداد من جهة أخرى ، بينما صانعوا القوى السياسية التي بيدها الحكم والسيطرة على مقاليد البلاد من جهة ثالثة ، والتي كانت ممثلة في القصر ومما لا شك فيه ان حرص الشيخ حسن البنا على الدعوة ، وعلى الوصول بها الى شاطئ الامان ، وسط زوابع السياسة المصرية العاتية - كان الدافع الحقيقي وراء مصانعته القصر ، الذي

كانت في يده السيطرة والنفوذ ، ولم يكن الدافع عمالة للقصر ، وهذا ما أوضحناه في الحلقة الاولى التي نشرت في الهدف ، فقد تساءلنا : « من كان يستخدم الآخر ، هل كان البنا يستخدم القصر ، أم كان القصر يستخدم البنا ! » واجبنا على هذا السؤال بقولنا : « من التفسير الاجابة على هذا السؤال ، والارجح ان كلا منهما كان يستخدم الآخر » ! .

حرص البنا على الدعوة واقامة الحكومة الاسلامية — اذن — هو الدافع الاساسى ، بل المحرك الوحيد لكل سياسته العلنية والتحتية ، وليس « القفز على الحكم والوصول اليه على جثث وهامات المواطنين » ، كما نسب اليه الأستاذ صلاح شادى قوله بتغير حق ولا دليل .

وهذه السياسة التي اتبعها الشيخ حسن البنا هي التي تخضع للنقد ، وليست نواياه ومقاصده . فلقد كان على البنا أن يدرك حقيقتين أساسيتين وضرورتين لنجاح مثل هذه النوايا والمقاصد الشريفة .
اولهما ، أنه لابد أولا من تربية الأمة تربية اسلامية كاملة قبل انشاء الحكومة الاسلامية .

والحقيقة الثانية ، أنه لابد من الاستناد الى قاعدة جماهيرية صلبة وعريضة .

وقد كانت هذه القاعدة وقتذاك ممثلة في جماهير الوفد . فلو تحالف البنا مع الوفد لتغير وجه التاريخ المصرى ، ولكنه تحالف مع القصر طمعا في الوصول عن طريقه الى الحكومة الاسلامية ، لانه كان من الناحية الفعلية مصدر السلطات ، وهذا خطأ البنا الاكبر .

وبمعاداة البنا للوفد صاحب الاغلبية ، وقع في نفس الخطأ الذى وقع فيه الشيوعيون ، حين أصروا على أن يعملوا متفردين ، بل وفي كثير من الاحيان معادين للوفد ! . فانسزلوا عن القاعدة الجماهيرية ، وانحصروا في نطاقات محدودة .

انه لامفر أمام أية حركة عقائدية جديدة من العمل في اطار جماهيرى ، ومن خلال الحزب الذى يحظى بالاغلبية في وقت ظهورها ، وهذا هو ترس التاريخ في بلادنا . ان هذا العمل من داخل حزب الاغلبية لا يوفر فقط المناخ الديمقراطي والتفاعل الفكرى اللازم لتحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وانما يحفظ طاقة القوى الوطنية من الفاقد الرهيب المترتب على الصراع الحزبى فيما بينها ، ويوحد جهودها ضد الاعداء الطبيعيين للبلاد وللجماهير .

ولقد استطاع البنا أن يجذب لدعوته أنصارا كثيرين على رقمسنة الوطن المصري ، بل العربي . ولكن المشكلة بالنسبة لهؤلاء الانصار ، أنهم تعاملوا مع حركة الاخوان المسلمين كحركة دينية لا سياسية ، ولذلك دخل في الاخوان وفزيون وسعديون ودستوريون وغيرهم ، دون أن يحس واحد منهم انه يتخلى بذلك عن الحزب السياسى الذى يدين له بالولاء ، والذى يعطيه صوته وقت الانتخابات ! .

وانى لهذه الجماهير ان تعرف ان حركة الاخوان المسلمين حركة سياسية ، ولم تفصح عن نفسها كحزب سياسى رغم ما كان متاحا لها من هذه الفرصة فى العهد الليبرالى السابق على ثورة ٢٣ يوليو ، حيث لم تكن ثمة قيود على تكوين الاحزاب ! .

ولكن الاستاذ صلاح شادى يصر ، مع ذلك ، على ان الشيخ حسن البنا لم يقبل مطلب مصطفى النحاس باشا بعدم الاشتغال بالسياسة ، مع انه كان ملزما بقبول هذا المطلب دستوريا ، لان جماعته لم تتألف بوصفها حزبا سياسيا ، وانما كجماعة دينية ، ولانه كان فى وسعه أن يتحدى النحاس باشا ويشتغل بالسياسة رغم انه ، باجراء بسيط يعلن به جماعته حزبا سياسيا ! .

ولكن الشيخ حسن البنا كان يعلم انه لو أعلن جماعته حزبا سياسيا فستنفض عنها الجماهير المؤيدة للوند صاحب الاغلبية ، اذ سيكون عليها اما الاحتفاظ بولائها للوند ، او نقل هذا الولاء الى حزب الاخوان المسلمين الجديد . كما ستنفض عنها كثير من الجماهير الاسلامية التى تكره الزج بنفسها فى المعترك السياسى بكل اخطاره ، والتى دخلت الجماعة بوصفها جماعة دينية .

ليس للاستاذ صلاح شادى ان يجادل فى قبول الشيخ حسن البنا مطلب النحاس باشا بعدم الاشتغال بالسياسة ، لان هذا هو الذى حدث بالفعل ، ولانه لا يتصور حدوث غير ذلك بدون تعريض الوجود الشرعى لجماعة الاخوان كجماعة دينية للخطر ، لانها تكون قد تحولت الى حزب سياسى غير مشروع ، وغير معن .

ولكن الاستاذ صلاح شادى يتفكك احيانا ، فيحاول اقناعنا بان الشيخ حسن البنا ما كان ليقتبل من النحاس هذا المطلب الذى يبطل دعواه التى ينادى بها فى الناس بأن السياسة جزء من دعوته ، ومعلم من معالم الطريق الى الحكم بكتاب الله ، بدليل انه اشترط فى مقابل تنازله عن الترشيح ثلاثة أمور : ترك نشاط الاخوان مفتوحا ، واغلاق بيوت الدعارة ، وعدم السماح بوجود الخمر والخمرات .

فهذه المطالب التي اشترطها البنا هي الدليل على انه اصر على الاشتغال بالسياسة . أم هي دليل على انه قبل عدم الاشتغال بالسياسة ؟

ان الاستاذ صلاح شادي يتوابع بهذا التمسك ، فيحاول اظهار انه لايعرف ان الاشتغال بالسياسة معناه العمل على تحقيق الاهداف عن طريق الحكم واسبابه المؤدية اليه كالاقتخابات وغيرها . وما فعله الشيخ حسن البنا بتنازله عن ترشيح نفسه لعضوية البرلمان هو تسليم منه بعدم الاشتغال بالسياسة ، وهو ما فعله الاخوان تماما في نوفمبر ١٩٥٢ للنجاة من الخضوع لقرار حل الاحزاب السياسية . وكان عبد الناصر هو الذي هيا لهم هذا المخرج . فقد طلبت وزارة الداخلية من الجماعة تفسيراً عما اذا كانت ستعمل على تحقيق اهدافها عن طريق اسباب الحكم ، وكان رد الاخوان المتفق عليه هو النفي . وكانت الجماعة قد احتاطت لذلك في قانونها الاساسي ، فلم تذكر شيئا عن عزمها على تحقيق برنامجها عن طريق الحكم ، واكتفت بعبارة : « وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة .. » . وبذلك نجت من قرار حل الاحزاب السياسية ، ولكن الى حين !

مع ذلك فان الاستاذ صلاح شادي قد اثار بهذه المسألة نقطة خلافت بيننا لا وجود لها ، فقد ظن انني اهاجم الشيخ حسن البنا بما ذكرته عن اتفائه مع النحاس باشا ، مع ان هذا الاتفاق دليل على نضج البنا وحرصه على الدعوة ، وهو ما لم ننكره عليه طوال دراستنا ، وقد افاد هذا الاتفاق الدعوة فائدة كبرى وحفظها طوال السنوات الباقية من الحرب .

ولكن ما نلوم عليه الاستاذ صلاح شادي هو التجنى على النحاس باشا في موقفه من الاخوان المسلمين اثناء وزارته التي استمرت الدعوة فيها قائمة طوال ايام الحرب ، فقد اتهم النحاس بالانحراف عن « الخط الدستوري الديمقراطي » اثناء وزارته ، قائلا انه بعد ان وعد البنا بأن يترك له حرية مزاولة نشاطه بالكامل مقابل تنازله عن ترشيح نفسه ، عاد فأغلق الشعب وصادر نشاطها وراقب تحركات الأفراد وذلك قبل ان تشارف سنة ١٩٤٢ على الانتهاء .

ومن حسن الحظ أننا سنرد على الاستاذ صلاح شادي هذه المرة بكلام ليس من عندنا ، وانما من بيان جماعة الاخوان المسلمين نفسها عام ١٩٤٨ ، الذي صدر بعد حل الجماعة على يد النقراشي باشا . فقد اتهم البيان انجلترا وفرنسا وأمريكا بأنها كانت وراء قرار الحل ، ثم عقد مقارنة بين موقف الاستجابة لهذا التدخل من جانب النقراشي ، وبين موقف النحاس باشا عام ١٩٤٢ ، وأشاد بموقف النحاس قائلا : لقد طلبت السفارة من رفعة النحاس في سنة ١٩٤٢ ، والحرب العالمية على أشدها ،

والالمان على الابواب ، حل الاخوان المسلمين ، وتعطيل نشاطهم . فأبى أن يجيبها الى ذلك واكتفى باغلاق الشعب كلها ، مع بقاء المركز العام الى حين » .

فاذا كان بيان الجماعة قد أنصف مصطفى النحاس باشا على هذا النحو . فهل يكون الاستاذ صلاح شادى اقل انصافا ، ولا يتيح لنا بذلك الفرصة للقول بأنه يريد أن يلوى عنق التاريخ ليكتب حسب آرائه الشخصية التى تتجاوز فى كثير من الاحيان آراء الجماعة ؟ . ومع ذلك يتهمنى الاستاذ صلاح شادى بالتجنى ! .

المقال السادس

جسود الدكتاتورية الخاسر !

(لم ينشر لقفل باب المناقشة وأرسلت
صورة منه للاستاذ صلاح شادى)

أرقب فى اشتياق المحاولات البطولية التى يبذلها الداعية الكبير الاستاذ صلاح شادى للتخلص من شبكة الوثائق التى تحيط بجماعة الاخوان وتحدد اطار سياستهم ، كما أوردتها الدراسة التى أقدمها للقراء الكرام — عن التنظيم السرى للاخوان المسلمين وحادث المنشية . وفى بعض الاوقات أسائل نفسى : لو أن ظروف نشر الدراسة فى الصحف اليومية تسمح بوضع الهوامش وإثبات المصادر ، لو أن ذلك على الاستاذ صلاح شادى كثيرا من العناء . ذلك أن كثيرا مما يتهمنا به الداعية الكبير من تحامل على الإخوان ، أو يحاول نفيه وإنكاره ، أو يجادل فيه بتحمسه الطبيعى للجماعة التى ناضل طوال حياته فى صفوفها — لم يكن من بنات أفكارنا ، وإنما كان مصدرنا فيه الإخوان المسلمين أنفسهم ، فى لحظة من لحظات الصدق مع النفس ، أو النقد الذاتى ، أو الصحوة المبكرة أو المتأخرة على الأخطاء !

وسوف أناقش هنا أكبر قضية تحيط بالاخوان يدافع فيها الداعية صلاح شادى بشراسة على مدى عشر حلقات كاملة من ردوده على دراستى — وهى قضية الوقوف الى جانب الدكتاتورية وبناء تنظيمهم على أساس دكتاتورى ، التى يعتقد اننى اتهمتهم بها ، مع انى لا اتهم ، ولست مدعيا عاما أقيم الاتهام ، وإنما سطور الدراسة المبينة على الوثائق وعلى منهج علم التاريخ هى التى تتهم ، وهى التى تطرح الحقائق التاريخية ، وهى التى تبرز هذه الحقيقة المخيفة التى يابى الاستاذ صلاح شادى مواجهتها بشجاعته التى نعرفها — وهى أن الإخوان المسلمين كانوا على الدوام ضحية من ضحايا الدكتاتورية التى وقفوا الى جانبها وساندوها طوال حياتهم ، فلقوا حلهم الاول على يد دكتاتورية القصر ، الذى طالما عززوا موقفه وأيدوه فى صراعه ضد الديموقراطية ، ثم لقوا حلهم الثانى على يد دكتاتورية عبد الناصر ، حين ساندوا هذه الدكتاتورية ضد جميع القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين ، ثم لقوا محنتهم الكبرى حين نسوا درس الحل الثانى — بعد أن نسوا درس الحل الاول ! — وأيدوا عبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤ التى غرقت فيها شمس الليبرالية فى مصر الى الآن — وربما الى الابد !

وهذا درس لجميع الاحزاب والهيئات السياسية في عالمنا العربي يؤكد ان المحاربة بسلاح الدكتاتورية هي محسارية بمدفعية فاسدة لا بد ان ترتد قذائفها الى صدور المقاتلين بها والملتقين حول لوائها ، وأن الاخطاء التي ترتكب في حق الديمقراطية تقتص من فاعليها بعنف ، وتلحق بهم من المذاب أكثر مما يلحقون بآمتهم ، وانه لا يستطيع أحد النجاة بنفسه من نيران الدكتاتورية ، ويدع الآخرين يكتوون بنارها ، فهذا وهم كبير لا يلبث صاحبه أن يصحو عليه الصحوه الكبرى وهو يجد نفسه مقيدا في السجن ، او معلقا من قدميه كالذبيحة مع زملائه في المعتقلات البعيدة عن الممران ، او يواجه فرقة الاعدام !

هذا هو درس التاريخ ، وعلى كل سياسي في وطننا العربي ان يختار موقعه كما يشاء !

واعود الى القضية الخاسرة التي يدافع فيها الاستاذ صلاح شادى . فلقد استشهد الداعية الكبير بما رواه الاستاذ عبد القادر حلمى عن المباحثات التي دارت قبل نشوب الثورة بين الاخوان المسلمين وعبد الناصر كدليل على أنهم لم يكونوا يساندون الدكتاتورية ! . مع أن الرواية التي أوردها تؤكد كل حرف أوردناه عن ذلك ! «

نعم ! بماذا طالب الاخوان المسلمون في اللقاءات فيما يتعلق بالديمقراطية بأكثر من دعوة ماهر باشا ، أكبر مسئول عن فساد الحياة النيابية في مصر ، بل أكبر من ضرب بمعول الهدم في هذه الحياة بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ — لتولى الحكم بعد قيام الثورة بحجة غريبة جدا هي — حسبما أورد صلاح شادى على لسان صاحب الاقتراح : انه « لم تشب ماضيه أية شائبة مما أصاب الاحزاب من فساد ! ، وانه حاز الاعجاب والاحترام سواء من المصريين أو الاجانب »

أى تزوير لتاريخ مصر أكبر من هذا التزوير من صاحب ذلك القول ! بل — وما دام الاستاذ صلاح شادى قد انتدبنا للادب الذى نذبنا اليه الله تعالى فى كتابه العزيز — اقول : أى جهل بتاريخ مصر أكبر من هذا الجهل ؟ . على ماهر ، رجل القصر المشهور هو فى نظر الاخوان الرجل الذى لسم تشب ماضيه أية شائبة مما أصاب الاحزاب من فساد ! «

دعنا إذن ياسيدى نتصارع : لقد اخترتم على ماهر ، لانه الرجل الذى كانت له بالاخوان المسلمين علاقة صداقة تقليدية من قبل الحزب العالمية الثانية ، وهو الرجل الذى تحبس الاخوان للتهاتف له فى عهد المرحوم الشيخ حسن البنا حتى كانت تنشق صفوفهم . وكان فى ذلك الحين رئيس الديوان الملكى . ويوجهه أشد الضربات للقوى الشعبية الديمقراطية !

وللقارىء ان يرجع الى الحلقة الاولى من الدراسة ليقرا الكثير عن ذلك ! .
فهل هذا هو دليل الاستاذ صلاح شادى على ديمقراطية الاخوان ؟ .
وهل هذا هو الدليل الذى يفند به ما قلته من أنهم كانوا يراهنون دائما على
« جواد الدكتاتورية الخاسر » !

دعنى اذن يا سيدى اصحح لكم الصورة التاريخية المرسومة في
ذهنكم عن عودة الديمقراطية . ان الديمقراطية يا سيدى لم تكن لتتحقق
بتولى على ماهر باشا — عدو الديمقراطية اللدود — الحكم ، وانما بعودة
آخر برلمان منتخب انتخابا حرا بارادة الشعب الى الانعقاد ، وهو الذى قام
الملك فاروق بحله حلا تعسفيا قبل الثورة مزدريا بارادة شعبه . او المبادرة
بدعوة الشعب الى انتخاب مجلس جديد نيابى بارادته الحرة الطليقة ، دون
وصاية من أحد : سواء اكان ثورة او اخوان ! . ثم تدور عجلة الديمقراطية
السليمة .

وهذا هو الذى كان مطروحا بالفعل للبحث في أعقاب قيام الثورة ،
ولكن القوى المعادية للوند حالت دون دعوة البرلمان المنحل الى الانعقاد ،
لان الاغلبية فيه كانت للوند ! . وفي الوقت نفسه لعب كل من رئيس مجلس
الدولة الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وسليمان حافظ وكيل المجلس
دورا آخر في تميع مسألة دعوة الشعب لانتخابات عامة ، وتركها هذه المسألة
لامكانيات الحكومة ! . فضاعت الفرصة لعودة الديمقراطية بسبب الاهواء
الحزبية المعادية للوند ، فقد كان كل من السنهورى وسليمان حافظ من
رجال احزاب الاقلية قبل دخولهما مجلس الدولة . ولذلك كتب سليمان
حافظ في مذكراته يعلق على قرار مجلس الدولة الذى اطار فرصة عودة
الديموقراطية قائلا : « باء الوند بالخيبة ، وبؤت مع السنهورى بالفسوز
بما كنا نبغيه من على ماهر » ! لقد نظر الرجلان التعسان الى القضية في
شكل قضية بينهما وبين الوند ، وليست قضية ديمقراطية وحرية شعب ! .
وقد نال كلاهما الجزاء الذى يناله من يقف في صف الدكتاتورية ، واقتصت
الاطباء التى ارتكباها في حق الديمقراطية منهما انتقاما ذريعا . فقد ضرب
الدكتور السنهورى في قلب مجلس الدولة على يد مظاهرة مدبرة من انصار
عبد الناصر يقودها حسين عرفة قريب احمد انور مدير البوليس الحربى .
اما سليمان حافظ فاستغنت عنه الثورة بعد ان استنفدت اغراضها منه ،
ثم دخل المعتقل بضع سنوات . ولو ساند كلاهما قضية الديمقراطية لما ضرب
الاول في قلب دار العدالة ، ولما دخل الثانى دار الاعتقال ! . فهل هناك من
يتعلم من دروس التاريخ ؟

ولكن الاستاذ صلاح شادى يابى الا ان يواصل دقاعه معتمدا على

قوة بلاغته ، لينطى بها ضعف حجته ، فينتقل الى نقطة أخرى قائلا :
« انى لعجب ! كيف وجد الدكتور رمضان المادة التى وهبته الجراة
على أن يصف نظام جماعة الاخوان المسلمين بأنه نظام دكتاتورى ؟ . هل
قرا نظام الجماعة ؟ وقانونها الاساسى الذى أقسم كل فرد من الاخوان المسلمين
على احترامه ؟ »

واقول اننى لم اقل يا سيدى أن نظام جماعة الاخوان نظام
دكتاتورى . وانما الذى قال ذلك الوثائق ! . واية وثائق ؟ : انها وثائق
الاخوان انفسهم ! نعم ، الاخوان الذين اعتصموا بالمركز العام للاخوان
المسلمين فى اواخر نوفمبر وديسمبر ١٩٥٢ مطالبين «بتصحيح الاوضاع » ،
ثم الخطب والكلمات والمقالات التى سطرها كبار الاخوان نقدا للنظام
الجماعة الدكتاتورى وطلبا لتصحيحه باشاعة الديمقراطية فيه ! . وهى
ايضا ممارسة قيادة الاخوان اللاديمقراطية ، والتى وصفتها مجلة
« الدعوة » ذاتها بالاستبدادية ، وكتبت تقول : « ماكان الاسلام ابدا وهو
القائم على اساس الشورى ، دين استبداد » ! . ام أن هؤلاء جميعا لم يقرءوا
نظام الجماعة وقانونها الاساسى ؟

وكيف يتفق مع العقل أن تقوم جماعة على نظام ديمقراطى ، بينما هى
تنشئ لنفسها تنظيما سرىا مدريا ومسلحا ويمارس الاغتيالات والاعتداءات
فى خارج الجماعة وداخلها على السواء ؟ . ام أن اغتيال المهندس السيد
فايز بطرد ناسف ، وهو من كبار قادة الاخوان المسلمين ، على يد التنظيم
السرى كان عملا ديمقراطيا فى نظر الاستاذ صلاح شادى ؟

ولكن الاستاذ صلاح شادى يأبى الا أن يدعونى الى قراءة القانون
الاساسى لجماعة الاخوان المسلمين الذى قرأته وحفظته ! دعنى اذن ياسيدى
ادعوكم لقراءة دساتير الدول العربية التى تحكم حكما دكتاتوريا الان ، لتقرأ
اعذب الالفاظ ، وقصائد المديح فى الديمقراطية ، والنصوص القوية التى تؤكد
أن الشعب مصدر السلطات ، بينما مصدر السلطات فرد فى طول القطر العربى
وعرضه ! . من قال أن الديمقراطية بالالفاظ ؟ أن الديمقراطية بالممارسة
والافعال !

بقيت نقطة أخيرة فى هذا المقال ، هى أن الاستاذ صلاح شادى قد
اتهمنى بأنى قسمت الاخوان الى ثلاثة أقسام : قسم على رأسه البهى
الخولى ، والثانى على رأسه محمد خميس حميدة ، والثالث على رأسه
المرشد . ثم ينكر أن الجماعة قد تعرضت لمثل هذا التقسيم ! ويصف هذا
المتفسخ بأنه « تفسخ مزعوم » !

وفي الحقيقة يا سيدى اننى لست صاحب هذا التقسيم ، وان كنت اوافق عليه وارى صحته ، وانما صاحب هذا التقسيم هم الاخـوان المسلمون انفسهم ! ولو انتظر سيادته حتى تصدر الدراسة في كتاب ، لعرف من الحواشى مصدر هذا الراى . ولكن لن اتركه ينتظر طويلا ، فقد يعدل رايه في ان « معالم الحق » قد « ضاعت » عندي ، فقد كان هنداوى دوير ومحمد فرغلى ومحمد خميس حميدة هم مصدر هذا الراى ، فضلا عن ذلك فان اوضاع الجماعة ذاتها ، كما سيتضح في الحلقات القادمة تغنى في حد ذاتها عن الاستعانة بمصدر من الاخوان يتحدث عما هو تحصيل حاصل !

ومن المستحيل بناء على ذلك ، قبول الراى الذى طرحه الاستاذ صلاح شادى ، وهو ان سفر الاستاذ حسن الهضيبي الى البلاد العربية كان « من موقع القوة لامن موطن الضعف » - حسب تعبيره . ومن حسن الحظ ان الذى يؤيدنا في هذا الراى هو الاستاذ الهضيبي نفسه ، وعبارته في هذا الصدد تغنى عن بلاغة الاستاذ صلاح شادى ! ، فهو يقول « اننا رحب (اى للاقطار العربية) علشان قيل ان الاخوان عايزين يتفقوا مع الحكومة ، ويظن انى واقف عقبة في سبيل التفاهم . قلت لهم : انا ماشى ، وانتم تعرفوا شغلكم ! »

متى يرفع الاستاذ صلاح شادى راية الاستسلام امام منطق الحوادث .
وقوة الوثائق التاريخية ١٩

ملحق رقم «٥»

مقال الدكتور فؤاد زكريا

تعقيب د • قواد زكريا على دراسة د • عيد العظيم ومضات هل كان حادث التشيعة كميًا ؟

(الوطن في ٢ مارس ١٩٨١)

عاصرت حادث محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في التشيعة في أكتوبر عام ١٩٥٤ • وتاليته بياهتمام شديد تلك المحاكمة التي الجراها العجيب والظالم قاض في تاريخ مصر الحديث • الرحوم جمال سالم • وعلى الرغم من الخلق المفكري الحاد مع الإخوان المسلمين • فقد كان الانطباع الذي تولد لدى من المتابعة الدقيقة للوقائع تلك الحادث هو أن الإخوان قد وقعوا ضحية مكيدة من نوع ما ! • وحين وصل الدكتور عيد العظيم ومضات إلى المحققين الآخرين من دراسته القيمة عن المعتق عند الإخوان المسلمين • والحمد سرور تلك الوقائع التي كانت قد عاليت عن الاتهامات منذ سنوات طويلة • تأكد الانطباع القديم لدى مرة أخرى • بل أنه يبدأ إلى في هذه المرة أكثر من مجرد انطباع • وكذا أن يصل إلى حد اليقين •

وهنا أتدلى بشهادتي عن هذا الموضوع الهام • مع تأكيدى للقارىء انتى الست مؤرخا • ولأن أقدم إليه الكثير من الوقائع التاريخية • وكل ما في الأمر أن الدكتور عيد العظيم ومضات لم يفسر كثيرا من الوقائع • التي جمعها بصبر ومقدرة • تفسيراً صحيحاً • وإنما كانت تتهاكك منذ البداية فكرة مسيئة هي الدانة الإخوان عن الحادث الدانة كالبلة • • والحسب أن الاختصاص الفكريين للإخوان • من أمثالى في حاجة إلى قدر كبير من الموضوعية وتسيان الاعتبارات الشخصية لكي يبدوا بشهادة تزييه • وهذا ما سأحاول أن أقوله • وهو أيضا ما أراه مقفدا • إلى حد ما • في الأجزاء الأخيرة من دراسة الدكتور ومضات •

انتى على خلاف الدكتور ومضات سأنقذهم بقرص للتفسير الحادث هو : —

١ — كانت هناك ببال فعل تية اللجو إلى المعتق لدى الجهاز السرى للإخوان المسلمين بعد أن الذى التمع التلم للديمقراطية إلى سد جميع مسالك العمل السلمى الملم كلفة قتلت المعارضة •

٢ — لم تكن هذه النية قد تبلورت تماماً • وذلك لأن القيادات الإخوانية كانت في حالة انقسام وبالبلة فكرية • • وكان فيها اتجاه قوى يعارض المعتق •

(م — ٣١ — الإخوان المسلمين والانتظيم السرى)

٣ - طرحت عدة افكار عن اساليب عنيفة يلجأ اليها الاخوان . منها اغتيال اهم اعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر . ولكن هذه الافكار لم تتبلور بصورة نهائية . وانما تمت بعض الاستعدادات لها من خلال تسليم انواع معينة من الاسلحة لبعض مسئولى المناطق من الاخوان .

٤ - كان المعامى هنداوى دوير . مسئول الجهاز السرى فى امبابة . هو مفتاح السركله فى هذه القضية ، وقد فوتح فى موضوع الاغتيال ولكن دون تكليف صريح له بالتنفيذ .

٥ - ولم يكن هنداوى دوير هذا مقتنعا تماما بالهدف وانهارت اعصابه لماشى السرى لاجهزة الدولة قبل تنفيذ محاولة الاغتيال بأيام قلائل فكلفته هذه الاجهزة بمتابعة التنفيذ من خلال تعليماتها الخاصة . وهناك احتمالان فى هذا الموضوع : اما ان هنداوى كان من عملاء المباحث منذ البداية واستطاع ان يصعد فى التنظيم السرى الى مرتبة مسئول منطقة واما انه شعر بالرعب قبل تنفيذ الخطة مباشرة فاتصل باجهزة الامن ، وانا ارجح الفرض الاخير ، ومنذ هذه اللحظة امسحت خطوات هنداوى تتم بالتنسيق مع اجهزة الامن ، وهى التى اعطته المسدس الذى سلمه لمحمود عبد اللطيف وحدثت له موعد التنفيذ .

٦ - كان محمود عبد اللطيف نفسه منساقا فى تصرفاته بصورة تدعو الى الشك فى ان يكون قد حدث له نوع من انواع « غسيل المخ » وكانت المسافة التى حاول ان يفتال منها عبد الناصر بعيدة الى حد يدعو الى الشك فى سلامة تفكيره فى هذه اللحظة . وبغضلا عن ذلك فلا بد انه كان مراقبا طوال الوقت وكان المسدس الذى تسلمه من نوعية خاصة لا ضرر منها .

٧ - كان هنداوى دوير هو الوحيد الذى سلم نفسه للسلطات . بعد يوم واحد من الحادث . وهو الذى تعاون معها فى التحقيق تعاوننا تاما . وكانت اعترافاته هى بداية الخيط الذى اسقط الجهاز كله .

٨ - اما اعدام هنداوى . ضمن المحكوم عليهم فى النهاية فامر يسهل تفسيره : فعلى الرغم من الوعود التى لا بد انها قدمت اليه لكى يشي بجماعته ، كان من الضرورى التخلص منه لانه يعرف اكثر مما ينبغى ، ومثل هذه الامور تتكرر كثيرا عندما تنجح اجهزة الامن فى تجنيد احد خصومها . فنتخذها طعما لاصطياد الآخرين وعندما تنتهى مهمته يكون اول ما تفكر فيه الاجهزة هو

التخلص منه . وعلى أية حال فإن المرء لا يشعر بأى أسف ازاء غدر الاجهزة بانسان هو أصلا غادر .

هذا هو تسلسل الاحداث وفقا للفرض الذى اتقدم به . ويمتاز هذا الفرض بأنه يجعل الاحداث أكثر اتساقا بكثير من العرض الذى قدمه الدكتور عبد العظيم رمضان ، ويلقى ضوءا على أمور كثيرة تبدو غامضة ومفهومة .

ولأضرب لذلك مثلا واحدا : فقد قرأت بنفسى فى جريدة « الاهرام » بعد حوالى أسبوع من الحادث ، أن أحد العمال قد وصل من الاسكندرية الى القاهرة ومعه المسدس الذى ارتكبت به الجريمة . وكان قد التقطه اثناء وجوده على مقربة من المتهم فى ميدان المنشية ، ولكى تغطى الصحيفة تلك الفترة الطويلة التى استغرقها وصول المسدس الى المسئولين . ذكرت أن هذا العامل لم يكن يملك اجر القطار وحضر من الاسكندرية الى القاهرة سيرا على الاقدام . وهو يحمل المسدس المستخدم فى الحادث . فاستغرق ذلك منه اسبوعا . وقد ذكرت هذه الواقعة فى الصيف الماضى للدكتور رمضان . وسألته أن يتحرى عنها لاهميتها . ولكن لا يبدو أنه قد فعل . ويخيل الى أن هذه الواقعة وحدها . بما فيها من استغلال لعقول الناس ، تكفى وحدها للشك فى العملية بأكملها .

فلنترك جانبا ما قاله الدكتور رمضان نفسه فى حلقات سابقة عن اهداء الأمريكين قميصا لا يخرقه الرصاص لجمال عبد الناصر قبل الحادث بفترة وجيزة ، ولنترك جانبا شهادة حسن التهامى ، التى توحى بوجود مؤامرة دبرتها الحكومة مع مصادر خارجية للايقاع بالاخوان - لنترك هذا كله على اهميته الكبرى جانبا ولنتناول نفس الوقائع التى أوردها الدكتور رمضان فى الحلقتين الاخيرتين ، لكى نستخلص نتائجها الضرورية .

ان من الامور التى تلفت النظر ان الدكتور رمضان بنى الجزء الاكبر من استنتاجاته على شهادة هنداوى دوير ، مع أنه لو كان قد تشكك فى هذا رجل كان معارضا للعنف قبل الحادث وبعد . فكيف سلم المسدس الذى الزائدة التى اولها لشهادة متهم سلم نفسه فى اليوم التالى . ووشى باعوانه السابقين . ولا شك ان هناك عناصر كثيرة تدفع أى باحث موضوعى الى القاء ظلال كثيفة من الشك على كل ما قاله هذا الرجل ، اذكر منها :
١ - اثبت هنداوى أنه انسان مذعور ، بدليل أنه سلم نفسه للشرطة فى اليوم التالى ، على حين أن كبار المسئولين الاخرين فى الجهاز السرى ، وخاصة يوسف طلعت وابراهيم الطيب ، حاولوا الاختفاء والمقاومة اطول مدة ممكنة .

٢ — كان هتداوى هو شاهد المحكمة المدلل ، على حين أن طلعت والطبيب وقتها يشجاعة تادرة ألهم جيروت، جمال سالم يرغم التمسـ قتيب التواضح الذى تعرضا له ، ووصل الأمر بالاول الى حد الاعتراض بأنهم كانوا يتوون اغتيال عدد من أعضاء مجلس الثورة ، ثم قال لجمال سالم : « وأنت متهم » ! ولذلك قال المؤرخ الليقظ عندما يجد شهادتهما متعارضة مع شهادة شخص حقائق مثل هتداوى ، لايد أن يولى مزيدا من الثقة للأولى .

٣ — كان هتداوى ، تبعا للوصف حسن العشماوى ، وهو أحد إقتطالـ الاخوان « عصبي المزاج سريع الانفعال لا يصح وضعه كـمـسـئول فى أى تظلم سرى » فمن المقول أن يتوهر شخص كهذا عندما يقترب تنفيذ عملية خطيرة كـمـلـية الاغتيال ، ومن المقول أن يتصل بالسلطات ويتعاون معها ، وهذه الأوصاف ، على أية حال ، تقلل من الثقة فى أقواله الى أبعد حد .

٤ — مما يثبت تعاون هتداوى مع المحكمة ، ومع جهاز الحكم بأكمله ، قوله فى التحقيق بعد الحادث « من حمد الله ، أن الرئيس ما اعتديش عليه » وتجا محمد الله .. « هل هذا كلام شخص كان هو نفسه الذى سـالم مسـدس القتل الى مرتكب الحادث ؟ وإذا قلنا هذه اللهجة المناقضة باللهجة يوسف طلعت وأبراهيم الطبيب التى تمتلىء صلابة ، ألا تستنتج من ذلك شيئا كثيرة عن علاقة هتداوى بالسلطة ؟

٥ — وقتما لما قاله الدكتور رمضان ، قال هتداوى لم يكن موافقا على الاتجاه الأرمالى منذ أن سمع به ، وقتل لأبراهيم الطبيب : « يا استاذ أبراهيم » أن الاتجاه الأرمالى لن يؤدى الى نتيجة .. وانتا لن نجنى والبلد شيئا من هذا الطريق » . هذا ما قاله قتل الحادث بإيلام كثيرة فكيف يأمره رئيسه أبراهيم الطبيب بالتنفيذ ويحدد له يوم الاغتيال اذا كان منذ البداية معارضا للمنتف الذى هذا الحد وفى اليوم التالى للحادث طلق يدهته — كما يقول — أن الاتجاه الأرمالى غير السلمي وأن القتل بهذه الصورة غير السلمي . اذا هذا رجل كان معارضا للمنتف قتل الحادث ويعدده .. فكيف سـالم المسـدس الذى تمت به الجريمة الى الجانى قتل يوم واحد من الدائمه للأرمالى ؟ .. وهل يحق لنا أن نثق بأقوال شخص يسلم الداء الجريمة لانسان ثم يقول يعد وتوقعها بيوم واحد أن القتل غير السلمي ؟ وكيف قالت هذا الاستاذ على الدكتور رمضان وظل يعتمد فى الجزء الأكبر من دراسته على أقوال شخص كهذا ؟ أن الدكتور رمضان يأسف لأن هتداوى لم يثق إلا بعد الحادث « ولو كان قد اتفق قبلا لانتقد الاخوان من التهلكة .. ولكن هذا تحليل مسعيف الى أبعد حد » ، أولا لأن علاقة هتداوى أو عدم ثقته ما كانت للتفسير شيئا فى تسلسل الاحداث التى كان الاخوان سيترضون فيه حتما للتنصية بعد أن خلا الجو

للرجال الثورية وتخلصوا من بقية الخصوم ، وثانيا لان هندلوى « كما الرجح »
قد اخلاق فعلا قبل الحوادث ، ولكن طريقته في الافاقة كانت هي التي التفت
بالاخوان في التهلكة ، لانه وثق بهم جميعا .

٦ - نسب هندلوى الى حسن الليضيي الامر بتنفيذ الاغتيال وهو ما
اثبت المؤلف نفسه كذبه ، كما كذبه الليضيي ويوسف طلعت بشدة ، فلذا
كان قد كذب الى درجة توريط رئيس مسلم الجماعة ، وتعريض حياته
للخطر ، فهل نستبعد ان يكذب في بقية اقواله ؟ .

٧ - لم يهتم الدكتور رمضان بشهادة يوسف طلعت عندما قوحيه
بوقوع الحادث ، ورد عليه ابراهيم الطيب بقوله « الخواك هندلوى تسرع »
« وكذلك قوله في موقع آخر ان الخير وقع عليه وقع الصاعقة او تعليقه
امام المحكمة » احنا قوحيها بهذا التكليف من الاسستاد هندلوى نووير
ودهتشنا لله » . وهذه كلها اقوال كانت تستدعي على الاقل قسرا من
التشكك في موقف هندلوى ، بدلا من الثقة الزائدة التي ايدها الدكتور رمضان
في اقواله .

٨ - اما اللواحيبة التي ديرها جمال سالام بين ابراهيم الطيب وهندلوى ،
والتي وصفها الدكتور باللهارة تارة ، وبالكفاية والاقتدار تارة اخرى
فانها تكسب معنى جديدا كل اليلة في ضوء الفرق بين القوي الذي تقول به
وهو ان هندلوى نووير اتصل بالسلطات وايلعها بالاحداث قبل ايام قلائل (في
الفرة التي تتوقف فيها التنفيذ مؤقتا) واتاح لها بعد ذلك فرصة توجيه الاحداث
بالطريقة التي تضمن لها افضل النتائج . فعدت تصيح هذه اللواحيبة بين
متهم حقيقي وبين عميل « وبالفعل تجد جمال سالام يستعين بهندلوى في تكسب
ابراهيم الطيب » لا العكس ، بيتما يتقدم هندلوى الى المحكمة كل ما تريد
من « ادلة » تطيح برعوس زملائه السليقين .

ان الثغرات في سرد الاحداث وفقا لتفسير الدكتور رمضان كثيرة .
وهناك تشاقتات لاحد لها تركت يلا الى تشكك او استفسار . والعمل من
ليبرزها ان يعرض جهاز قخم حسن التدريب والاعداد مستقبلا كله للخطر
مقابل ان يترك قريدا والحداء ، هو محمود عيد اللطيف الذي يعتمد في التنفيذ
على مجيوده الشخصى ، هل هذه خطة يقامر بها جهاز كهذا بحياته وحياته
جماعته كلها .

اما الفرق بين الذي القول به ، فيضع الامور في تساليها ، ويفسر التشاقت
في اقوال تلك الشاهد الخائن الجماعته . والتعارض بين شهادته وشهادات

الآخرين ، وهو فضلا عن ذلك الفرض الوحيد الذى يمكن ان يعمل مجموعة الاحداث المحيطة بهذه الواقعة .

الذى لا اهدف من هذا الى تهيئة الاخوان من تهمة العذف ولا الكسر
انهم رسموا خطة للاغتيالات ، وعنها اغتيال جمال عبد الناصر . ولكن ما
اريد ان اقله هو انه فى مرحلة ما من هذه الخطة . تسرب النبا الى اجهزة
الدولة بحيث استطاعت ان تسكم فى بقية المراحل . وبحيث ان حصاد
المنشية بالضرورة التى تم بها كان حادثا استدرج فيه الاخوان .

وليس للقارىء ان يعجب من هذا التفسير لان اجهزة الامن فى بلادنا
العربية قادرة على التغلغل فى كافة التنظيمات وقادرة على تدبير الحوادث
وخلق الشهود الذين يبررون لها ما قلت ويكفينى هنا ان اشير الى مثل
واحد ، ففي اواخر الستينيات قيل ان المستشار كامل لطف الله قد انتحس
والقى بنفسه من سطح بيته وتشاء « الصدف » ان يحدث انتحاره هذا قبل
يوم واحد من الموعد المحدد لكى ينظر هو نفسه فى قضية اختلاسات مديرية
التحرير ، التى وصلت الى ملايين الجنيهات ، وكان الرجل قد درس ملف
القضية بأكمله دراسة متعمقة . واعجب ما فى الامر انه ، بعد وقوع
الحادث بأربعة او خمسة أيام تقدم للنيابة شخصان قالا انها من عمال
البناء . وكنا يشتغلان فى بيت مجاور ، وشاهدنا القاضى وهو ينتحر . اما
لماذا لم يبلغا عما شاهداه منذ وقوع الحادث ، فذلك - حسب رواية الصحف
ذاتها - لانهما لا يعرفان القراءة ولم يدركا اهمية الشخص المنتحر الا عندما
سمعنا بالحادث بعد أيام ١١

هناك اذن خفايا كثيرة تكمن تحت السطور . واحسب ان من واجب
كل من يملك شهادة عن هذه الاحداث وغيرها ان يقول كلمته حتى يظهر
تاريخ بلادنا فى ضوءه الحقيقى ، ولو سئلت عن رأى لقلت ان الاخوان
المسلمين . برغم اختلاف الاساسى معهم . كانوا فى حادث المنشية بالذات
ضحية كمين اشتركت فيه بعض عناصرهم مع اجهزة الدولة ، ولكن يبقى
على من شاركوا فى الاحداث نفسها ان يقولوا كلمتهم .

ملحق رقم «٦»

ردی علی الدکتور رفواء زکریا

ردى على الدكتور فؤاد زكريا بجريدة الوطن الكويتية لم يكن متداولي دوير خاطئا

تأخرت قليلا في الرد على مقال صديقي الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا تعقبيا على الدراسة التي نشرها في جريدة الهدف القراء — وذلك بسبب انشغالي في الارشيف البريطاني . والشكر الدكتور فؤاد زكريا المتابع لدراسة « كما يظهر من مقال » وان كانت لي بعض الملاحظات والتوضيحات الا — ان الدكتور فؤاد زكريا قدم « فرقا » لتفسير الحادث على حسب تعبيره ، صاغه في بناء متكامل ، استخدم فيه كثيرا من المادة العلمية التي وردت بالدراسة . وكنت اود ان استسمح الدكتور في القول بأن منهج البحث التاريخي يختلف عن المنهج الذي تقدم فيه تصور الحادث . فبهذا المنهج التاريخي لا يقوم على الفتر الضلت ، وانما يقوم على تجميع الجزاء الحادث من محوره المتناثرة بسواء نهائيات في خطابات أو بيانات أو تقارير أو شهادات أو روايات أو معاهدات أو مضامير بالان « الخ » وتقدم هذه الوثائق نقدا تاريخيا واختصاصها لقواعد البحث العلمي من مقارنة ومناقضة والاستقراء والاستنباط وغيرها ، ثم إعادة تركيب صورة الحادث التاريخي كما وقعت أو قريبا مما وقعت .

وعلى ذلك فلا مجال في منهج البحث التاريخي للافتراضات ، وانما المادة التاريخية هي التي تحدد صورة الحادث التاريخي وليس الخيال . لأن أي فرض يمكن ايجاده ما يسالنه من الأدلة كما فعل الدكتور تماما !! — ومن الضروري ان يحزر المؤرخ نفسه من أية افتراضات أو تصورات مسبقة للحادث التاريخي الذي يدرسه ، حتى لا يتدفع بلا شعور في جمع الأدلة لاثبات هذا الفرض ، ويتبنى حقيقة ما حدث بالفعل ، وهو مبهمة الاساسية! واعترف أنني حين بدلت الدراسة لم أكن أعرف حقيقة ما حدث ، وكنت تواقا لمعرفة ما حدث ، قلمها كما يفعل وكيل النيابة الذي يحقق في جريمة قتل ، ويريد معرفة القاتل !! — وكنت الشبهات على ارتكاب الاخوان للحادث الكثر من الأدلة على ارتكابهم له . — ولذلك ليسمح لي صديقي الدكتور فؤاد زكريا ان اتوال له ان ما فكره من انه كانت تتوالكني منذ البداية فكرة مسبقة هي الدانة الاخوان عن الحادث الدانة كالملة ، لم يكن صحيحا . ويسبق ان هذه الفكرة تكونت لديه من حديثنا معا تليقوتيا في الصيف الماضي ، قد ظن أنني كنت في يدانية البحث !! ، بينما كنت قد قدمت بالفعل ثمانى عشرة حافة للتأثيرين ، ولم يسبق سوى الحاكمة التي كتبتها في لندن . وحين انار معى مسألة المنهج الضائع ، حقتها في حيت ، وتوصلت الى النتائج التي وردت عنها بالدراسة . ولم يكن قد قرأها الدكتور بعد . حين كتب مقالته .

وقناعتي التامة اننى حققت هذا الحادث اكثر مما حققه المحققون وقتها ، ، وامضيت فيه من الوقت اكثر مما أمضوا ، بسبب سرعة انهساء اجراءات المحاكمة .

ومن هذا المطلق اقول ان الفرض الذى طرحه الدكتور فؤاد زكريا قد ظلم هنداوى دوير ظلما بيانا ، لقد كان هنداوى من القيادات الاخوانية القادرة والمخلصة لمبدئها . وافاقتة على خطأ وسيلة العنف الفردى فى النضال الشعبى بعد الحادث امر طبيعى لان الجميع ، حتى يوسف طلعت ، افاقوا على عدم جدوى هذه الوسيلة ! . واذا كان هو اول من افاق ، فلطبيعته التى وصفها حسن العشماوى بأنه « عصبى المزاج سريع الانفعال » . ومن حسن الحظ ان الاخوان يعرفون ان هنداوى دوير لم يكن خائنا ، فهم يعدونه من شهدائهم ، كما يعدون محمود عبد اللطيف ايضا من هؤلاء الشهداء ! . ولو رجع الدكتور فؤاد زكريا الى اعداد مجلة « الدعوة » الحالية لتبين ذلك .

ومع عدم ميلى الى مناقشة فروض ، الا انى اقول ان اضعف نقطة فى فرض الدكتور فؤاد زكريا هى ما ذكره من ان هنداوى دوير تملكه الرعب قبل تنفيذ الخطة ، فاتصل بأجهزة الامن ! . لانه كان فى وسع هنداوى ان يمنع تنفيذ المحاولة بأسهل وأبسط طريقة ، وهى عدم تسليم محمود عبد اللطيف المسدس ، أو يأمره بالغاء التكليف ! ، دون حاجة لتلطيخ شرفه او خيانة رفاق الطريق ، وخسارة آخرته قبل دنياه ! . ولو فعل ذلك لما تعرض لاي لوم من قيادة التنظيم السرى ، لانها كانت مترددة كما ذكرنا ، ومن الثابت انها فوجئت بالحادث بهذه السرعة التى تم بها .

اما ما ذكره الدكتور فؤاد زكريا من اننى بنيت الجزء الاكبر من استنتاجاتى على شهادة دوير ، فآخشى ان اقول ان الدكتور قد فاته الكثير من الحلقات ! فلم تكن شهادة هنداوى دوير سوى شهادة واحدة قارنتها وناقضتها ببقية شهادات افراد التنظيم السرى . ولربما لو قرأ الدكتور الدراسة فى كتاب ، لعرف من العواشى ان ملاحظته لم تستند الى اساس صحيح .

بقيت نقطة اخرى فى « فرض » الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا . فقد وضع هنداوى دوير فى هذا « الفرض » فى موضع الخائن ، ولكنه نسى محمود عبد اللطيف ! . فهل كان خائنا ايضا ، وهل اتفق مع أجهزة الامن على القيام بتمثيلية اطلاق الرصاص وضربه ضربا مبرحا حتى بدت صورته فى الاهرام بعد ايام من الحادث وهو منتفخ من الضرب !

استطيع ان اؤكد للدكتور فؤاد زكريا ، من واقع دراسة منتقنى كثيرا وارهننى ارهاقا شديدا توصلا للحقيقة ، انه لم يكن بين الاخوان المسلمين خائن واحد ، ولو دخل بينهم خائن لتعلم الامانة والتضحية والفداء بفضل التربية الروحية واخذه بتعاليم الاسلام الحنيف .

ملحق ٧

شهادة فاروق حافظ

المنشورة بـروز اليوسف

شهادة فاروق حافظ شباب الاسكندرية كانوا يعيدون عن الحزبية (روز اليوسف في ٢ فبراير ١٩٨١)

فكر الدكتور عيد العظيم رمضان بمفكراته « في كواليس الاخوان المسلمين » في عدد ٨ ديسمبر الماضى اشارة عابرة عن حوادث القاء التنايل على المعسكرات البريطانية عام ١٩٤٦ في الاسكندرية واحب ان اسهم في ايجلاء هذا الموضوع .

اثر حوادث ٢١ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٦ بالقاهرة قررت اللجنة القومية المشكلة من الاحزاب والهيئات اعلان الاضراب العام يوم ٤ مارس ١٩٤٦ حدادا على الشهداء ودعت اللجنة الى عدم التظاهر بها فيها زعماء الاحزاب والهيئات الشلية غير ان شباب الاسكندرية لم يستجيبوا لهذا النداء ولم يلبوا رجاء الزعماء في ترك الفرصة للحكومة لاجراء مقاضات فخرجت الاسكندرية عن يكرة ايها يقودها محمد كمال سعد المحامي وبرايم طلعت الاحامى وكانت مظاهرات عتبا العالم فاصططعت جماهير الشعب بالجنود الانجليز واحرقوا كشك البوليس الحربي البريطاني بمحطة الرمل واقتحموا قلعة كوم الدكة الحصينة وسقط عشرات الشهداء . وفكرت جماعة من الشباب الاصدقاء في الانتقام خاصة وانهم فقدوا صديقا لهم هو الشهيد سليمان ابو اللجد الشارقة وكان اربعة من هؤلاء الشباب ينتمون للحزب مصر الفتاة ، ثم تركه ثلاثة منهم ، والباقيون الاكثريه لم ينتموا لاية هيئة او حزب وفكروا جميعا يعيدوا عن اى حزب او هيئة في تنظيم المقاومة السرية ضد الاحتلال . وقملا ياعوا ساعيات اليد التى يملكوتها وكتيبهم وملايسهم وجمعوا قروشا قليلة كلت هي ثروة تسليحهم .

وكانت اول عملية لهم هي حادثة السيارة السوداء الشهيرة ضد القسيسين يحيى رشدى وسرعان ما توقف نشاطهم واقتوا يعيدون ترتيب انفسهم ليسانوا كفاحهم للسلاح في مساء ١١ يولية ١٩٤٦ وهي تكري خرب الاسكندرية وقاموا خلال اسبوع واحد ياربع عمليات كلت آخرها حادثة اللنادى البريطانى بشارع كورنته . وسرعان ما يقض على احد عشر شخصا منهم اثـــــر وشالية رخيصة بعد اعلان الحكومة عن مكافاة لكل من يدلى بمعلومات تؤدي الى القبض عليهم .

ثم كان حادثة ليلة ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ حيثما تمكن عيد القادر عالم ومصطفى الاقرالوى وعيد الرحمن مرسى من الهرب من سجن الحدراء تلك القاعة الرهيبة المسلحة ثم سقروهم الى فلسطين وسوريا بعد ذلك .

أما عن واقعة اغتيال شابين من جماعة الإخوان للمستشار أحمد الخازندار في حلوان إذ الواضح من سياق الوقائع أن محمود زينهم وسعيد عبد الحافظ قد اغتالا رئيس المحكمة دون أى رابطة حزبية تربطهما بشباب الاسكندرية وأنهما اندمعا بمشاعرهما لهذه العملية دون أى تنظيم حزبي يربطهما بهؤلاء الشباب خاصة عندما صدرت الأحكام القاسية ضد الشباب وصدر في نفس الفترة حكم مخفف ضد مئهم بارتكاب سبع جرائم عادية بالاسكندرية .

أرجو أن أكون قد أوضحت جزءا من تاريخ مصر يوضح أن هؤلاء الشباب (أبناء الاسكندرية) لم يكن دافعهم إلا مصر وحدها وأنهم ضلحوا بالغالى والنفيس بمستقبلهم وحياتهم فى سبيل عزة هذا البلد الامين وأنهم كانوا بعيدين عن العزبية .

فاروق حافظ — الاسكندرية

ملحق رقم «٨»

رسالة د. محمد فؤاد منير

السيد / الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان

تحية طيبة وبعد - اتابع بمجلة روز اليوسف بحثكم القيم عن تاريخ
الاخوان المسلمين ، وقد قرأت في عدد اليوم ١٩٨١/١٢/٨ رقم ٢٧٣٩ ص
٣٦ عن حوادث كفاح الإنجليز بالاسكندرية وكيف أن ثلاثة من الاخوان ..
هكذا يستنتج القارئ قد هربوا من سجن الحدره .

ارجو ملحا للحقيقة والتاريخ العلم ان هؤلاء لم يكونوا من الاخوان بالمرة
ولكننا كنا مجموعة من الشباب غير المنتمين لأي حزب أو هيئة في ذلك الوقت
الاتحاد الطلبة الذي تطور فيما بعد الى اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال ..
كنا فعلا نحارب الإنجليز بالسلاح .. قمنا بعملية في معسكرات سيدي
بشر وكان معنا عبد القادر عامر وكذلك على كورنيش سيدي بشر امام الجامع
كل ذلك تم سنة ١٩٤٦ وكانت ثالث عملية لهذه المجموعة المستقلة هي الهجوم
على النادي البريطاني بالقنابل ، ثم اعتقال أعضاء من هذه المجموعة وهربهم
من سجن الحدره وفي الحقيقة انهم لم يكونوا ثلاثة ولكنهم كانوا أربعة ..

رابعهم مسجون عادي اسمه المشهور به هو عبد الله بيجر اي كبر ،
اخيه قامت بتهريب منشار في الخبز وقد كنا نتابع هربهم حتى أخرجناهم من
مصر كلها في ذلك الوقت ولجأوا الى سوريا وباقي القصة معروف .

هؤلاء الثلاثة هم عبد القادر عامر ، ومصطفى الدفراوي وعبد الرحمن
مرسي والآخر كان ولديا وكان يقوم بتدريب شباب الوفد في الجامعة لكنه
في هذه العملية لم يكن يعمل من خلال الوفد ولكن من خلال لجان الطلبة
الثورية .

وقد لجأ هؤلاء الهاربون من سجن الحدره لمدة كبيرة لمنزل أحد
الاطباء وهو في الولايات المتحدة اليوم هو الدكتور كمال علي حسن وكان
بطل جامعات العالم في القفز من السلمين الثابت والمتحرك في أحواض
السباحة .

ارجو ملحا نشر هذا تصحيحا للتاريخ ،

اشكركم سلفا ولكم ملي كل الحقبة والتقدير

أخوكم

د . محمد فؤاد منير

عضو اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال

ملحق رقم «٩»

تعليقي الختامي بروناليوسف

أكن لجماعة الإخوان المسلمين احتراماً كبيراً

بقلم : د . عبد العظيم رمضان

(روز اليوسف في ١٣ أبريل ١٩٨١)

قرأت في لندن الكثير من الهجوم على الدراسة التي تنشر لى عن التنظيم السرى للإخوان المسلمين وحادث المنشية في مجلة روز اليوسف الغراء وبعض الصحف العربية الأخرى . ولم أدهش لان كل طرف ممن الأطراف التي لعبت دوراً في الأحداث يحاول عبثاً أن يجر الحقيقة التاريخية الى ضلله ولصالحه ، ولكن الأحداث التاريخية بعد أن تصبح تاريخاً ، تصبح ملكاً لشعبنا العربي في مصر وبقية الاقطار العربية الأخرى ، ولا تصبح ملكاً للجهة التي صنعها سواء أكانت هذه الجهة حزبا أم جماعة أم حكومة أم فرداً ، وإنما لكل جهة أن تكتب رؤيتها للأحداث كما تشاء والمؤرخ أن يجمع أطراف الصورة التاريخية ويحققها وفقاً لمنهج البحث العلمي التاريخي ، ويستخرج منها الحقيقة ، ويقدمها للشعب دون تحريف أو إخفاء .

على أنى قرأت لأحد من تفضلوا بنقد الدراسة في عدد روز اليوسف المؤرخ ٩ فبراير ١٩٨١ ، ما يتوهم معه وجود خصومة سياسية بينى وبين جماعة الإخوان المسلمين ، ويبنى على هذا الزعم أحكاماً خاطئة ومتناقضة يحاول أن يلبسها ثوباً علمياً .

وأود أن أقرر أنه لا توجد أية « خصومة سياسية » بينى وبين الإخوان المسلمين . وكيف توجد خصومة سياسية بينى وبين جماعة تدعو لدين الله ، والمحافظة على تراثنا وتقاليدنا ، وتقف حاجزاً بين تيارات الانحلال وبين اللغز الى مجتمعنا الذى لا يصلحه إلا اتباع الدين الصحيح . . الدين الذى شرعه الله تعالى لإصلاح البشر ، من عدالة اجتماعية ، وحرية سياسية ، وحرث للفساد ، ومحاربة للاستغلال والاستبداد - وليس الدين الذى يضل به الرأسماليون الجماهير .

وفي الواقع أنى أكن لجماعة الإخوان المسلمين احتراماً كبيراً، وأعدها من القوى الوطنية الضاربة . واعتقد أن دورها التاريخي ممتد أبداً الدهر

طالما كان في مصر اسلام ومسلمون ، وان الجماعة في عهد الشهيد حسن البنا ثم في عهد الاستاذ حسن الهضيبي ، ثم في عهد المجاهدين الاستاذين صالح العشماوي وعمر التلمساني ، تقطع مراحل في طريق الدعوة وتصيب وتخطيء وتستفيد من الأخطاء ، ولكنها لن تنفث أو تختفي من الحياة السياسية كما يرجو لها الخصوم !

بل أنه ليس من مصلحة مصر على الإطلاق اختفاء جماعة الإخوان المسلمين ، وأكثر من ذلك أن اختفاء هذه الجماعة في عهد عبد الناصر قد جر على مصر عواقب وخيمة ، وهيا الطريق لظهور تيارات متعصبة غير مسئولة تحاول شغل الفراغ ، وربما كان هذا القلم أول الأقلام التي نبهت الى هذه الحقيقة على صفحات جريدة الجمهورية . وكان القلم الثاني هو قلم صديقي الدكتور حسن حنفي . وأملى أن تأخذ الجماعة وضعها الشرعي وحقوقها الطبيعية الذي حرمتها منه قانون الأحزاب !

اذن لا ينبغي لاي أحد أن يتوهم أن هذه الدراسة عن التنظيم السري للإخوان المسلمين هي محاولة لإدانة الجماعة أو الهجوم عليها . فهذا ان جرى في مقال سياسي فلا يمكن أن يحدث في دراسة علمية تاريخية ، والا نقدت علميتها وأصبحت لا تساوي ثمن الحبر الذي تكتب به !

وليس ذنب هذه الدراسة ان التنظيم السري كان سلبية الإخوان الكبرى ، وأنه كان أحد مصابيح الخلاف داخل صفوف الإخوان المسلمين أنفسهم . كما أنه ليس ذنب هذه الدراسة أنه جرت خلافات وانقسامات وأخطاء داخل جماعة الإخوان المسلمين كشفتها الدراسة وأظهرتها للعيان الآن . فهذه الخلافات والانقسامات لم تكن سرا من الاسرار الخفية . وإنما جرت في حينها على مرأى ومسمع من الجمهور ، ولم تستمد لها من دار الوثائق البريطانية ، وإنما من أقلام كبار الإخوان أنفسهم على صفحات الصحف المصرية وجرائد الإخوان ذاتها !

ولم ينعت أحد في ذلك الحين هذه الأقلام التي اختلفت وتصارعت على صفحات الصحف بأنها أقلام بينها وبين الإخوان خصومة سياسية ، لأنها كانت أقلام الإخوان أنفسهم !

وهذه الخلافات والانقسامات والأخطاء جزء من حياة أية جماعة سياسية في أي ركن في العالم ، ولا تنقص من قدرها ، ولا تتطلب من المؤرخين اخفاءها حتى لا يتهموا بالخصومة السياسية للحزب أو الجماعة التي يؤرخون لها !

وإذا كان أحد من الناس يتصور عملا سياسيا بدون أخطاء ، فهو جاهل ، أو مفرض ، أو ساذج يتصور أن الذين يديرون هذا العمل السياسي هم مجموعة من الملائكة الأبرار ! أو أنهم مجموعة من الأصنام مقولبة في رأي واحد !

ولقد تعرض المجتمع الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين لفتنة عاصفة راح ضحيتها عثمان الشهيد على أيدي مسلمين من أشد من رأى التاريخ الإسلامي أسلما وأخلاصا وصدقا ، ولم يعن ذلك فساد الدعوة الإسلامية أو القائمين بها ، ولم يتهم أحد المؤرخين الذين كتبوا عن الفتنة الكبرى بأنهم أعداء الإسلام والمسلمين !

وقد حدث الصراع بين معاوية بن أبي سفيان وعلى بن أبي طالب ، واستخدم أنصار معاوية خدعة التحكيم ، ولم يطعنهم أحد في إسلامهم أو إخلاصهم للدين . ثم كان قيام الدولة الأموية بداية انطلاق جديدة للدين الإسلامي نقلت لواءه في مشارق الأرض ومغاربها ، وتحت هذا العلم دق المسلمون أبواب القسطنطينية ثلاث مرات ، وغزوا إسبانيا ، وانشأوا على فرنسا ، وكادوا يعربون أوروبا ! .

لا ينقص من قدر جماعة الإخوان المسلمين — إذن — أن كانت لها أخطاء ، أو نشبت داخل صفوفها اختلافات وصراعات — وإنما ينقص من قدرها وأهميتها أن تنكر هذه السلبيات الطبيعية في حياة كل جماعة سياسية . والا تستفيد منها في تصحيح مسارها والمحافظة على أهدافها وتكوين قيادات جديدة تعنى درس التاريخ وعبرته ، وتمضى بالدعوة الى حيث أمر الله .

وعلى هذا فإني أقبل تصحيحا موضوعيا لبعض الوقائع التي تضمنتها الدراسة — وكثير مما نشر حتى الآن هزيل لا يستحق الرد عليه — ولكنى لا أقبل تشكيكا في بواعث الدراسة ، أو الاستفادة منها في أغراض سياسية مناهضة لجماعة الإخوان المسلمين ، فهذا أبعد ما يكون عن البواعث والأغراض التي حركتني لأجراء هذه الدراسة ، وهى البحث عن الحقيقة التاريخية . والله أعلم بالسرائر ! .

بقيت نقطة أخرى هى أن هذه الدراسة ليست دراسة شاملة لجماعة الإخوان المسلمين ، وإنما عن « التنظيم السرى » وكل ما يتعلق به من أيديولوجية ونشاط وعلاقات متشابكة داخل الجماعة ، وبينها وبين القوى

السياسية الأخرى ، ولو كانت دراسة شاملة للأخوان المسلمين ،
لتعرضت للجوانب الإيجابية الأخرى في حياة الجماعة في مجال الانجازات
الاجتماعية والسياسية والفكرية وهي انجازات هامة وجزء من تاريخ
نضال الشعب المصري العربي والاسلامي ، وقد تولى الاخوان ابراز هذه
الايجابيات في كتبهم ومراجعهم ، وما زالت في حاجة لمعالجات أخرى تخضع
لمنهج البحث التاريخي وادواته العلمية .

ولعلني بهذا التوضيح أكون أبرأت ذمتي إليه تعالى ، وهو وحده الذي
استمد منه القوة والعزم وأطلب منه التوفيق .

د . عبد العظيم رمضان

مراجع البحث

وثائق رسمية :

- مجموعة مضبوط دور الانعقاد العادى السابع عشر لمجلس النواب ،
- النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول ، جمع وترتيب فؤاد كرم (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩) .
- وزارة العدل : التشريعات الصادرة خلال الستة شهور الاولى لعهد التحرير (المطبعة الاميرية ١٩٥٣) .
- محكمة الشعب ، المحاكمات التى تمت فى المدة من ٩ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، المضبطة الرسمية لحاضر جلسات محكمة الشعب (القاهرة ١٩٥٤) (سبعة أجزاء) .

وثائق تاريخية :

- أحمد حسين : مذكرة بدفاع المتهمين من السابع الى الخامس عشر فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا .
- أنور السادات : اسرار الثورة المصرية (كتاب الهلال يولييه ١٩٥٧)
- أنور السادات : صفحات مجهولة (كتب للجميع نوفمبر ١٩٥٤)
- الجرائم السياسية ، اعداد أنور العروسى المحامى ، الجزء الاول (مطبعة البرلمان) .
- حسن البنا : رسالة المؤتمر الخامس ، العدد الخامس من كتب : صوت الحق ، دار الاعتصام ١٩٧٧ .
- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، الطبعة الاولى (دار الكتاب العربى) والطبعة الثانية (دار الشهاب ١٩٦٦) .
- حسن العشماوى : الاخوان والثورة (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧) .
- زينب الغزالى : ايام من حياتى (دار الشروق ١٩٧٧) .
- عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، جزءان (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧) .

- فهمى أبو غدير : قضيتنا ، آخر ماكتب الامام الشهيد قبل اغتياله .
- قصة مقتل النقراشي باشا ، من سلسلة المحاكمات التاريخية الكبرى ، اغسطس لطفى عثمان .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (القاهرة : دار الكتاب النموذجى ١٩٧٥) .
- وسيم خالد : الكفاح السرى ضد الانجليز دار الشعب ١٩٦٣) .
- سيد قطب : معالم فى الطريق (دار الشروق) .

دوريات :

- الاخبار ١٩٥٢ .
- الأهرام ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦
- جريدة الاخوان المسلمين ١٣٥٢ هـ ، ١٣٥٤ هـ .
- الجمهورية ١٩٥٤ ، ١٩٧٧ .
- الجمهور المصرى ١٩٥١ .
- الدعوة ١٩٥٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .
- روز اليوسف ١٩٥١ .
- السياسى ١٩٧٩ .
- المصرى ١٩٥١
- الهلال ١٩٢٥ .

الدراسات :

- احمد حمروش : قصة ٢٣ يوليو ، الجزء الاول (بيروت ١٩٧٤) .
- الاخوان والارهاب .
- سامى جوهر : الموتى يتكلمون : المكتب المصرى الحديث .
- طازق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (هيئة الكتاب ١٩٧٢) .
- عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو (النهضة المصرية ١٩٥٧) .
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٨ جزءان (بيروت دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

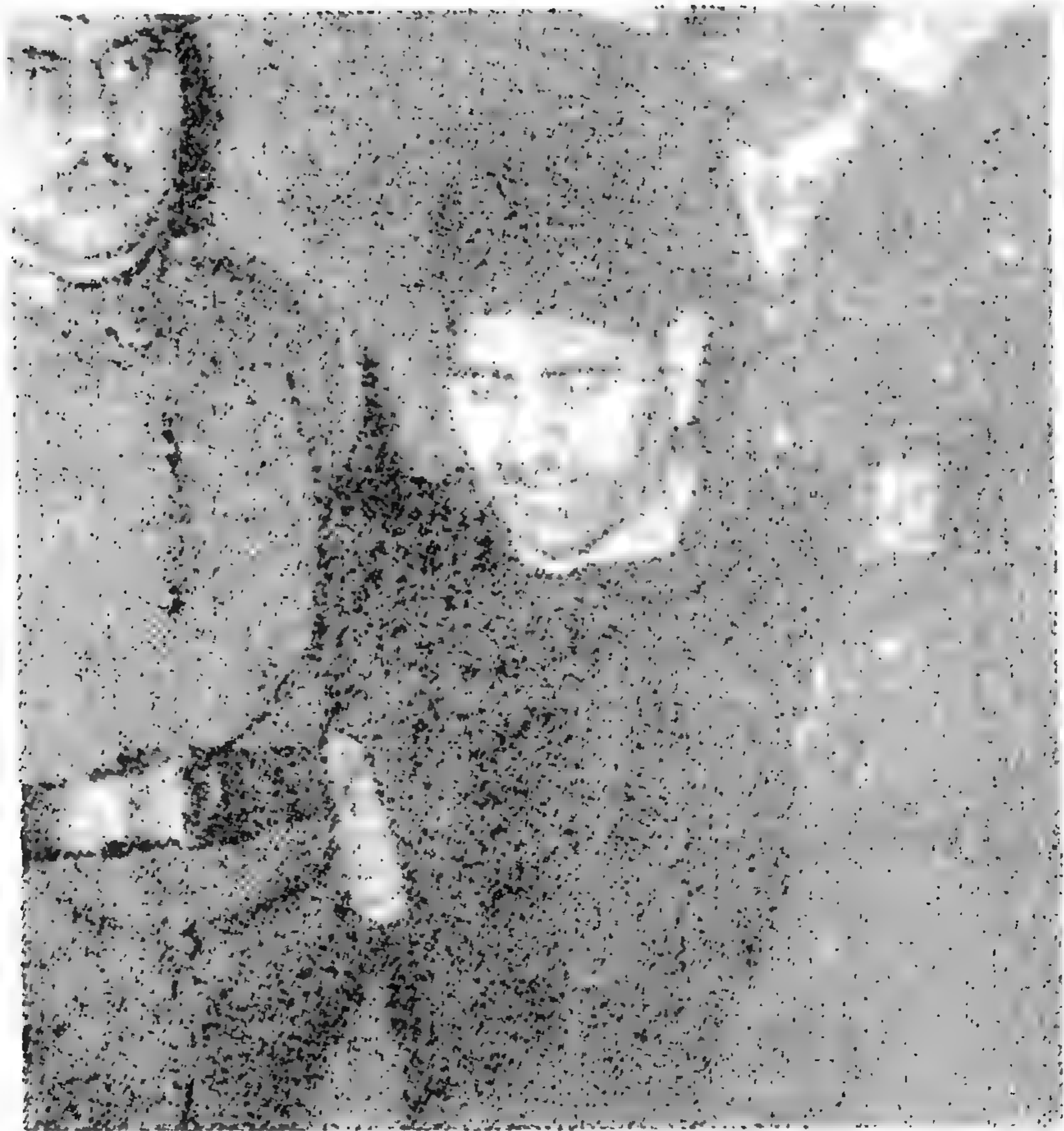
- عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعسكر ١٩٣٦ — ١٩٣٩
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ (روز اليوسف
١٩٧٦) .
- عبد الله امام : الاخوان والثورة .
- محمد حسن احمد (اسم مستعار لعبد الرحمن الناصر) : الاخوان المسلمون
في الميزان .
- محمد شوقي زكى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى (القاهرة
مكتبة وهبة ١٩٥٤) .
- محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، جزاءن
(مكتبة الآداب ١٩٤٥) .
- ميتشل ، ريتشارد ، مجتمع الاخوان المسلمين ، الترجمة العربية لعبد
السلام رضوان تحت عنوان : « الاخوان المسلمون » (مكتبة مدبولى
١٩٧٧) .



عبدالقادر عودة



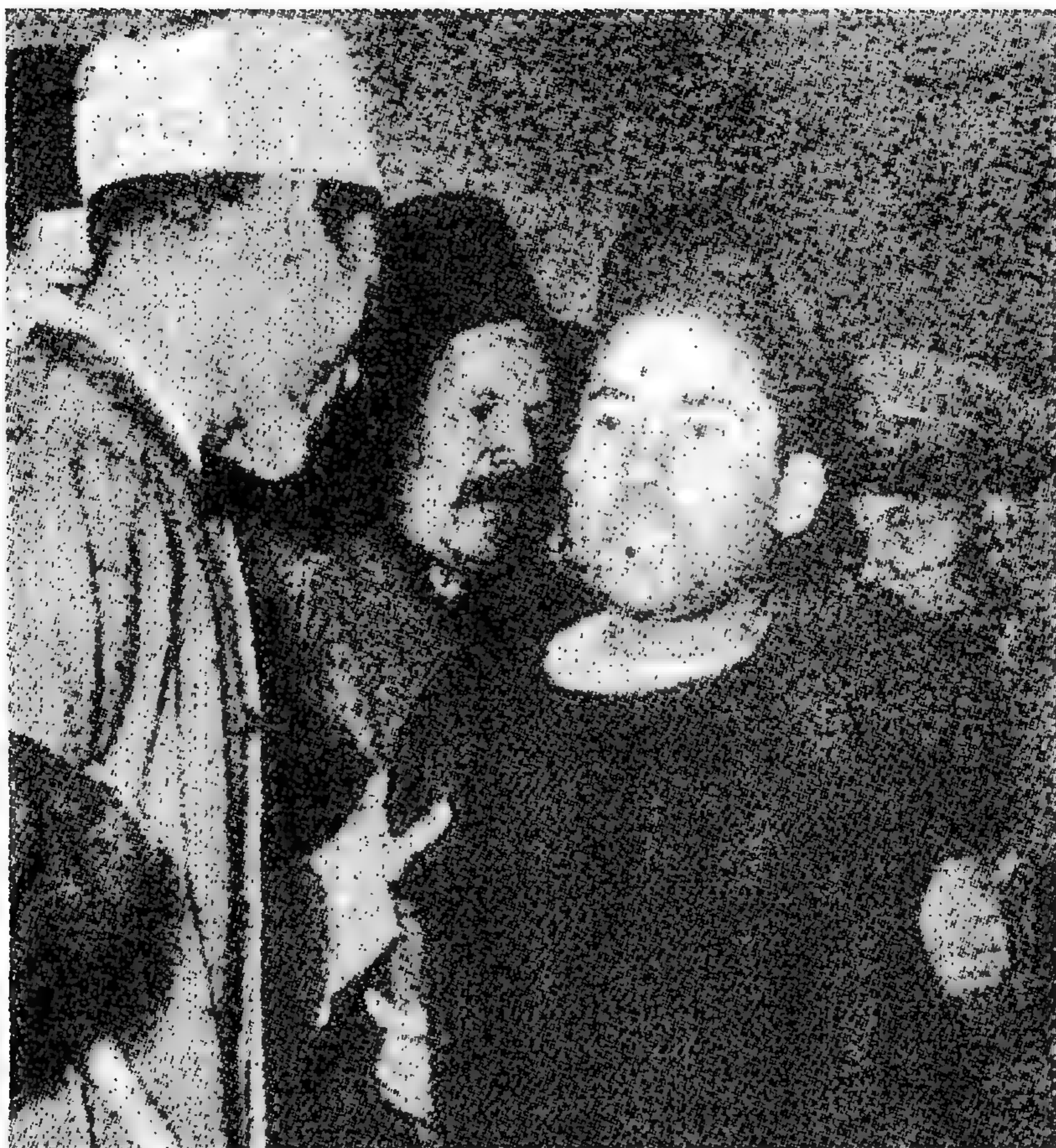
يوسف طالع



محمد فرغلی



محمود عبداللطيف



إبراهيم الطيب

منداوی دویر

★ الكشافات •

- ١ . كشاف الإعلام
- ٢ . كشاف الهيئات
- ٣ . كشاف البلاد والأماكن
- ٤ . كشاف الحوادث
- ٥ . كشاف الدوريات

● قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ سامى عزيز فرج بمساعدة السيدات
إيزيس راغب واستر غالى وماجدة سليم.

١. كشف الإعلام

- أحمد الخازندار «القاضي» : ٧٦ ،
٣٠٨ ، ٣٠٧
- أحمد السكري : ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٨ ، ٦٩ ،
٧٠ ، ٣٥٥ ، ٤٣٤ ، ٤٥٣
- أحمد الصافوري : ١٦٦
- أحمد الفيومي : ١٦٢
- أحمد المواوي : ٣٦٦
- أحمد أنس الحجاجي : ٢٠٦
- أحمد أنور : ٢٦١ ، ٤٧٧
- أحمد بدر : ١٠ ، ٢٦١
- أحمد بهاء الدين : ٨٢
- أحمد حجازي : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٦٢
- أحمد حسن الباقوري «الشيخ» :
١٢ ، ٨٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٣٥
- أحمد حسنين : ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٧ ،
١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠
- أحمد حسين : ١٢ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
٤٣ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٦٩ ،
٧١ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٢٦٦ ، ٣٧٥ ، ٤٥٣
- انظر أيضا : «الدكتور خالد» ص ٤٠
- أحمد حمروش : ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٣٥ ،
٣٥٢ ، ٣٨٧ ، ٤٢٠
- أحمد حمزة «الوزير» : ٣٦١ ، ٤٠١ ،
٤٣٠
- أحمد خليل : ١٦٧
- أحمد زكي حسن : ٥٢ ، ٩٧ ، ٩٨
- أ -
- إبراهيم الطيب : ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ،
٢٠ ، ١٢٧ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٥ ،
١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ،
١٩٧ ، ٢٢٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ،
٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ،
٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،
٤١٠
- إبراهيم بركات : ٢٢١ ، ٤٠٦
- إبراهيم سامي جاد الحق
«البكباشي» : ١٣
- إبراهيم صلاح : ٤٠٤
- إبراهيم طلعت «الحامي» : ١٧٥ ،
١٨٢ ، ١٩٧ ، ٢٣١ ، ٣٠٨ ، ٤٩٣
- إبراهيم عبدالهادي «باشا» : ٦٤ ،
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٤٤٦
- إبراهيم نجم : ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢
- أبو العيون «الشيخ» : ١١٦
- أبو المكارم عبدالحي : ١٥ ، ٩٩ ،
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ،
١٧٩ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١١
- أبو بكر الصديق : ٤٠٨
- إحسان عبدالقدوس : ٨٢ ، ٩٤
- أحمد أبو الفتوح : ٤٠٤ ، ٤٣٢
- أحمد الحصري : ٢٧

- ١٢١، ١٥٧، ١٥٨
 أحمد شريت «الشيخ» : ١١، ١٤، ٢١٠، ٢١٥
 إسماعيل محمود يوسف : ١٦٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٨١، ٢٨٢
 البغدادي انظر عبداللطيف البغدادي
 البنا انظر حسن البنا
 البهي الخولي : ١٤٠، ١٤٨، ٢١٥، ٢٣١، ٢٣٦، ٤٢٤، ٤٣٠
 الحبيب بورقيبة : ٣٨٤
 الخازندار «بك» : ٣٠٧، ٣٠٨
 الدجوي «اللواء» : ٢٨٢، ٤٤٨
 الذهبي «الشيخ» : ٣
 السعيد رمضان : ١٢٤
 السندي انظر عبدالرحمن السندي
 السنهوري «الدكتور» : ٢٦٦
 السيد حسين أبو سالم : ٥٢، ٥٣
 ١٢١، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٣، ٢٧٨
 السيد سابق «الشيخ» : ٥٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٧٨، ٣٥٨، ٣٩٢
 ٤٠١
 السيد عبدالله الرئيس : ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ٢٧٦
 السيد عواد : ١٦٢
 السيد فايز أنظر أيضا : سيد فايز : ٧٠، ١٢١، ١٢٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٩
 ٢٨٨، ٣٠٨
 السيد نصير : ٣٨
 المراغي «الشيخ» : ٣٢
 النحاس «باشا» انظر مصطفى
 النحاس «باشا»
 ١٢١، ١٥٧، ١٥٨
 أحمد شريت «الشيخ» : ١١، ١٤، ٢١٠، ٢١٥
 أحمد عادل كمال : ٥٢، ١٢١، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٧٨، ٢٠٦، ٣٩٩
 ٤٠٠ - ٤٠٢، ٤٣٠
 أحمد عبدالعزيز جلال : ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦
 أحمد عبدالمجيد : ٣١٧، ٣١٩
 أحمد عمار «بك» : ٦٨
 أحمد عيد : ١٥٨
 أحمد فتحى البوز : ١٦٥، ٢٢٩
 أحمد فؤاد «الأمير» : ٩٣
 أحمد فؤاد صادق : ٣٣٣
 أحمد ماهر «باشا» : ٥٧ - ٦٠، ٢٦٥
 ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٤٦٠، ٤٦١
 أحمد محمد خليفة «دكتور» : ٣
 أحمد نصير : ٤٠٢
 إسحق موسى الحسيني : ٩٣
 إسماعيل الهضيبي انظر حسن
 إسماعيل الهضيبي
 إسماعيل صدقي «باشا» : ٣٣، ٥٩، ٦٠، ٦٦ - ٦٩، ٧١، ٧٨، ٨٢، ٢٦٥
 ٣٦٧
 إسماعيل عارف : ١٦٨، ١٧٠، ٢٢٩
 ٢٧٩، ٤٠٣
 إسماعيل عبدالمعطي : ١٦٥
 إسماعيل عز : ٢٧

- النقراشي «باشا» انظر محمود
فهمي النقراشي «باشا»
الهضيبي انظر حسن إسماعيل
الهضيبي
امام حجر : ١٦٦
امين إسماعيل : ٢٠٨
امين درويش : ١٦٦
امين عثمان : ٣٤٦، ٦٠
انور العمروسي «الحامي» : ٥٩،
٧٦
ايفانز : ١٥٠
- ب -
بطرس غالي : ٦٠
بوكر، جيمس : ٦٧
- ت -
توفيق شلبي : ١٦٦
تونج، ماوتسي : ٤١٢
تيتو، جوزيف بروز : ٤١٢
- ج -
جمال الحسيني : ٣٦٨
جمال سالم «قائد الجناح» : ١٢،
١٤، ١٥، ١٨، ٥٣، ١٣٨، ١٦٤،
١٧٤، ١٧٦ - ١٧٨، ١٨١، ١٨٢،
١٩٦، ١٩٨، ٢٢٠، ٢٢٣ - ٢٢٨،
٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٧،
٢٤٩ - ٢٥٧، ٢٦٢ - ٢٦٤، ٢٦٨ -
٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥ - ٢٨٧، ٢٨٩
- ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٥٤،
٣٥٥، ٣٥٨، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٧،
٣٩٣، ٤٦٠، ٤٨١، ٤٨٤
جمال عبدالناصر : ٤، ٩، ١٠، ١٢،
١٥ - ٢٠، ٩٩ - ١٠١، ١٠٦ - ١٠٩،
١١٤ - ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤،
١٢٥، ١٢٧ - ١٢٩، ١٣٣ - ١٤١،
١٤٥ - ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢،
١٦٧، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢ -
١٩٥، ١٩٧ - ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩،
٢١٣، ٢١٥ - ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١ -
٢٢٧، ٢٢٩ - ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢،
٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥ -
٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٦ -
٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٩ - ٢٩٣، ٣١٣،
٣١٤، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٤٨، ٣٥٢ -
٣٥٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٨٤، ٣٨٦،
٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤،
٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٣،
٤٢٤، ٤٢٦، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٦
جمال فكيه : ٢٤٧
جمال فوزي : ٥٠
- ح -
حافظ رمضان «باشا» انظر محمد
حافظ رمضان «باشا»
حافظ عبدالحميد : ٢٦
حافظ عفيفي «باشا» : ٩٣، ٩٥،
١١٦، ٢٠٨، ٢٨٣

- حامد جوده «الوزير» : ٤٣، ٥٩، ٨٤، ٢٣٢
٦٦، ٦٨ - ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩٣، ١٠٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٣ - ١٥٥، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٤، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٩، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٨٩ - ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٣١ - ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٥ - ٣٥٧، ٣٦٠ - ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٢٢، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٦، ١١٦، ١١٨، ١٢٠ - ١٢٤، ١٢٦ - ١٢٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠ - ١٤٢، ١٤٦، ١٥٠ - ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦ - ١٧٩، ١٨١ - ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩ - ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٥ - ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٢ - ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٦٦، ٤٨٥
حسن الباشا «دكتور» : ١٦٥
حسن البنا «الشيخ» : ٢٥ - ٣٢، ٣٤، ٣٧ - ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٢
حسن إسماعيل الهضيبي : ١٠، ١٤، ١٦، ٢٠، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢ - ١٠١، ١٠٦ - ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٠ - ١٢٤، ١٢٦ - ١٢٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠ - ١٤٢، ١٤٦، ١٥٠ - ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦ - ١٧٩، ١٨١ - ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩ - ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٥ - ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٢ - ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٦٦، ٤٨٥
حسن التهامي : ١٦، ١٨ - ٢٠، ٤٨٣، ٤٨٥
حسن العشماوي انظر محمد حسن العشماوي
حسن دوح : ٢٩٤
حسن رفعت : ٦٣
حسن صبري «باشا» : ٥٩
حسن عبدالعظيم : ١٦١
حسن عبدالغنى : ٤٠٢، ٤٠٣
حسن قناوى : ٧٦
حسين أبو سالم انظر السيد حسين أبو سالم
حسين الشافعى : ١٣، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٨٦، ٤٦٩
حسين توفيق : ٣٤٦
حسين حمودة : ٤١١
حسين خليفة : ١١

- حسين سرى «باشا» : ٤٢ ، ٨٩ ، ٣٥٥ ، ٣٧٩ ، ٤٣٤
 حسين شعبان : ١٦٨
 حسين شعلان : ١٦٧
 حسين عبدالسميع : ٧٠ ، ٣٤٦
 حسين عرفة : ٢٦٦ ، ٤٧٧
 حسين كمال الدين «الدكتور» : ١١ ، ١٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢٧٠ ، ٣٥٥ ، ٤١١
 حسين محمد حمودة : ١٢٨ ، ١٤٥ ، ١٥٧
 حلمى أبو كرم : ١١
 حلمى المنياوى : ١٥٦
 حلمى عبدالسلام هلال : ١٦٢ ، ١٦٦
 حلمى عبدالمجيد : ٩٩ ، ١٧٩ ، ٤٠٠
 حلمى عرفة : ١٦١ ، ١٦٥
 حلمى نور الدين انظر محمد حلمى نور الدين
 - خ -
 خالد محمد خالد : ٥٨ ، ٩٤
 خالد محيى الدين : ١٣٣ ، ٣٥٢ ، ٣٨٦ ، ٤١٣ ، ٤٦١
 خليل نور الدين : ١٢٨ ، ٤١١
 خميس حمدى : ٩٨
 خميس حميده انظر محمد خميس حميده
 - ز -
 رشاد مهنا : ١٢٩
 رشيد رضا «الشيخ» : ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٢
 رفعت حسنين : ١٦٥
 رفيق سالم : ٩٨
 رمضان «الدكتور» انظر عبدالعظيم رمضان «الدكتور»
 روميل : ٤٣ ، ٣٧٤ ، ٤٥٤
 رياض سامى : ١٤١
 - ز -
 زكريا سليمان بيومى «الدكتور» : ٣٦ ، ٣٦٦ ، ٤٦٧
 زكريا محيى الدين : ١١ ، ١٣
 زكى المغربى : ٢٧
 زكى على «باشا» : ٥٨
 زكى مراد فتحى البوز : ١٩٩
 زينب الغزالى : ٣١٤ ، ٣١٩
 - س -
 سامى البنا : ٤٠٥
 سامى الجرينى : ٢٥
 سامى الكوفى : ١٦٢
 سعد الدين الوكيل : ٢١٣
 سعد حجاج : ١٠ ، ١٦٧ ، ٢٣١ ، ٢٧٤
 سعد زغلول : ٣١٣ ، ٤٥١ ، ٤٥٢
 سعيد رمضان : ٢١٣ ، ٤٠٣
 سنعيد عبدالحافظ : ٤٩٣
 سليمان أبو المجد الشمارقة : ٤٩٣
 سليم زكى «حكمدار القاهرة» : ٨٤
 سليمان حافظ «وكيل مجلس الدولة» : ١٠٩ ، ٤٧٧

١٢٣ ، ١٢٥ - ١٢٧ ، ١٥٧ ، ٢٠٥ ،
٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ،
٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٤٠١ ،
٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ،
٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠

صالح عطا : ١٦٥

صبري «باشا» أنظر حسن صبري
«باشا» : ٥٩

صبري عرفة : ٣١٧

صدقي «باشا» أنظر إسماعيل
صدقي «باشا»

صفوت سليم : ١٦٢

صلاح الدين أبو الخير : ١٦٣ ،
١٦٦ ، ١٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢

صلاح الدين عباس خليل : ١٦٢ ،
١٦٦

صلاح العطار : ١٦١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩

صلاح حنّانة : ١٣

صلاح خليل : ١٦٢

صلاح سالم : ١٢٠ ، ١٣٣ - ١٣٦ ،
١٤٠ ، ٢٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ،
٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٦٩

صلاح شادي : ٦ ، ١٠ ، ١٥ ، ٩٩ ،
١٠٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٧٤ ،
١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٣٢٥ -

٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٣ ،
٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ،
٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤١٠ ،

ستاك، لي «السردار» : ٦٠

سيد جاد : ١٣

سيد سابق «الشيخ» أنظر السيد
سابق «الشيخ»

سيد عواد : ٢٨١

سيد عيد يوسف : ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،
٤٠٩

سيد فايز «أنظر أيضا السيد فايز» :
٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٦

سيد قطب : ١١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٤٢ ،
١٩٢ - ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٢٢ ،

٢٢٣ ، ٣١٣ - ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٤٠٥

سيد مرعي «المهندس» : ٢٤٩ - ٢٥١

سيد ناصر : ١٦٦

سيد يوسف : ٤٠٦

- ثن -

شمش الشناوي : ٨٠

شمش بدران «مدير مكتب المشير» :
٣١٩

- ص -

صالح أبو رقيق : ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ،
١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٣٧٨ ،
٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ،
٤١٩ ، ٤٢٥

صالح الحديدي : ١٦٥

صالح العشماوي : ١١ ، ٤٨ ، ٧٠ ،
٧٤ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٢ ،

٤١٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٣، ٨٣، ٩٧ - ٩٩، ١١٩ - ١٢٢، ١٢٤، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦ - ٤٤٨، ٤٥١، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٥٣ - ١٥٥، ٤٥٢، ٤٥٤ - ٤٦٢، ٤٦٤ - ٤٦٧، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧٧ - ١٧٩، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ١٦٩ صلاح عبدالمعطي :

- ط -

طارق البشري : ٦٦ - ٦٨، ٧٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٥

طاهر الخشاب : ١١، ١١٢، ١٢٣

طاهر الخصري : ١٢٣

طلعت إبراهيم : ١٦٢

- ع -

عبدالبديع صقر : ١٢٣، ١٢٦

عبدالحفيظ الصيفي : ١٩٩

عبدالحكيم عابدين : ٤٢، ٥٨، ٩٥

١١٢، ١٢٥، ١٥٧، ٢١٢، ٢١٣، ٣٥٥، ٤٠٦، ٤٣٠، ٤٣٤

عبدالحكيم عامر : ٣٥٢، ٣٥٤

٣٨٦، ٣٩٦، ٤٦٩

عبدالحמיד البنا : ١٦٦، ١٧١

عبدالحמיד عبدالحق : ٣٦١

عبدالرازق هويدي : ٣١٨

عبدالرحمن البنا : ١٤، ٨٩، ١٤٩

عبدالرحمن البنان : ١٦٦، ٤٠٣

عبدالرحمن الراقعي : ٦٠، ٧٥، ٧٦

٧٨، ٩٣، ٣٥٨

عبدالرحمن السندي : ٤٨، ٥٢، ٧٤

عبدالرحمن شحاتة عنان : ١٣

عبدالرحمن صالح : ١٣

عبدالرحمن عبدالله : ٢٧

عبدالرحمن عمار «بك» : ٧٢، ٧٤

٧٩، ٨١، ٤٣٩

عبدالرحمن موسى : ٤٩٧

عبدالسلام فهمي انظر محمد

عبدالسلام فهمي

عبدالعزیز آل سعود «الملك» : ٤٢٠

عبدالعزیز أحمد حسن : ٩٣، ١٦٤

١٦٥، ١٦٩، ١٧٠، ٢٥٤، ٣٥٥، ٤٠٣

عبدالعزیز العراقي : ١١

عبدالعزیز جلال : ٤٠١، ٤٠٦

عبدالعزیز شمس : ١٦٧

عبدالعزیز عطية : ١١، ١٤

عبدالعزیز كامل : ٩٨، ١١٩، ١٢٣

٢٣٨، ٤٠٥، ٤٠٩

عبدالعظيم رمضان «الدكتور» : ٢

٣، ٨، ٣٢، ٤٢، ٤٣، ١٠٥، ١١٤

١١٦، ١٣٤، ١٤٥، ١٥٠، ١٩٩، ٢٠١،	٣٥٩، ٣٦٠، ٤٣٦، ٤٣٧
٢٨٢، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١ - ٣٣٦،	عبدالمعز عبدالستار : ١٤، ٢١٠
٣٣٨ - ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٨،	عبدالمعطي بهجت : ١٢٦
٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨ - ٣٦٢،	عبدالمنصف البحيري : ١٦٧
٣٦٤، ٣٦٩ - ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥،	عبدالمنعم إبراهيم : ١٦٦
٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩،	عبدالمنعم أمين : ٢٤٩
٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣،	عبدالمنعم حفنى : ١٦٧
٤٢٣، ٤٣٣، ٤٦١، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٩٧،	عبدالمنعم عبد الرؤوف : ١١، ١٥،
٤٩٨، ٥٠٢،	١٢٧، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٧ - ١٥٩،
عبدالغنى عابدين : ٣٩	١٧٢، ١٧٣، ١٩١، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢١،
عبدالفتاح إسماعيل : ٣١٤، ٣١٧،	٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٨٥، ٢٨٦،
عبدالفتاح قرشي : ٢٣٠، ٢٣١،	٣٨٦، ٤١١
عبدالفتاح موسى : ١٦٦	عبدالناصر انظر جمال عبدالناصر
عبدالقادر الحسيني : ٧٨	عبدرب النبي عباس : ١٦٦، ١٦٧
عبدالقادر حلمي : ١٠٠، ٣٨٥، ٣٨٧،	عبد قاسم : ١٢٣، ١٥٦
٣٨٨، ٣٩٦، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٧٦،	عثمان عبدالله : ١٦٥
عبدالقادر سيد حنفي سليمان :	عزيز فهمي : ٤٥٦
١٦٢، ١٦٦، ١٦٧	على الخفيف «الشيخ» : ١١٦
عبدالقادر عامر : ٤٩٧	على الفيومي : ١٦٦
عبداللطيف البغدادي : ١٣٧، ١٣٩،	على أمين : ٤٠٥
٢٤٩، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٨٦، ٣٨٩،	على بن أبى طالب : ٥٠١
عبدالله الرئيس انظر السيد عبدالله	على حسن زين العابدين «الدكتور» :
الرئيس	٣٩٥
عبدالله إمام : ١٠٥	على خليل : ٣٨
عبدالله بيجر : ٤٩٧	على شاهين : ١٦٢
عبدالمتعال مدني : ٢٢٩	على صديق : ١٦٥، ١٧٠ - ١٧٢،
عبدالمجيد أحمد حسن : ٤٦ - ٤٨،	٤٠١ - ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢٤
٥٠، ٥١، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٣٤٨، ٣٥١،	

على عبد الفتاح نويتو : ١٦٦ ، ١٦٢ ، ١٦٥	فريد عوض : ١٦٥
١٦٧ ، ١٧٠ - ١٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨١	فوزى فارس : ٤٠٣
على عشناوى : ٣٢٠ ، ٣١٧	فؤاد إبراهيم : ٢٧
على قناوى : ١٦٥	فؤاد جلال : ١٣٩ ، ٤١٩
على ماهر «باشا» : ٣٢ - ٣٤ ، ٦٨	فؤاد حجاج : ١٦٥
١٠٧ ، ٣٧٤ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٥	فؤاد زكريا «دكتور» : ٧ ، ٣٢٥
٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧	٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠
على نعمان : ٤٠٣	فؤاد سراج الدين «باشا» : ٥٩ ، ٨٩
على نور الدين : ١٣	١٠٠ ، ٣٤٤ ، ٣٦١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٤٥١
عمر الأميرى : ١٢٣	فؤاد كرم : ٥٨
عمر التمسسانى : ١١ ، ١٤ ، ٢١٠	فؤاد مرسى : ١٩٩ ، ٢٠١
٢٦٦ ، ٤١٤	فؤاد مكاوى : ١٧٠

- ك -

كامل إسماعيل الشريف : ٢١٣
كرزويل «مستتر» : ١٣٠
كريم ثابت : ٩٣

كمال الدين حسين : ١٠١ ، ١٢٠

١٨٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٦ ، ٤٦٩

كمال الدين رفعت : ١٨٠

كمال السناني : ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٦

كمال خليفة «الدكتور» : ١١ ، ١٤

١٢٧ ، ١٧٧

كمال عبدالرازق : ١٠٠ ، ١٩١ ، ٢١٠

كمال كيرة : ٢٦٥

كمال يحيى : ١٥٥

كوريل، هنرى : ٣٦٢

كيرك : ٣٧٦

عمر بن الخطاب : ٤٠٨

عمر شاهين : ٣٨٦

- غ -

غراب «الدكتور» : ١٢٨

- ف -

فاروق «الملك» : ٦٣ ، ٥٩ ، ٣٧ ، ٣٢ - ٦٣

٦٦ ، ٩١ - ٩٤ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ، ٢٠٨

٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٢

٤٤٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦

فاروق حافظ : ٧ ، ٣٢٥ ، ٤٩٣ ، ٥٠٠

فاروق عفيفى عبدالحى : ٤٣ ، ٥٩

فتحي الأنور انظر محمد فتحي

الأنور

فتحي رضوان : ٥٩

فريد عبدالخالق : ١٠٠ ، ١٢٣ ، ٣١٨

- م -

٢٤٥، ٣٨٤ - ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٢٦

محمد حسنى عبد الباقي : ١١٠

محمد حلمى فرغل : ٤٠٢

محمد حلمى نور الدين : ٢١٠،

٢١٦، ٢١٥

محمد خميس حميدة «الدكتور» :

١١، ١٤، ٩٦ - ١٠٠، ١٠٨، ١١١،

١١٩ - ١٢١، ١٢٧، ١٤٨، ١٤٩،

١٥٣، ١٥٦، ١٧٣، ١٧٥ - ١٨٦،

١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣ - ١٩٦،

٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥،

٢١٦، ٢٥٢ - ٢٥٦، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٩٠،

٢٩٤ - ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٠٠،

٤٠١، ٤١١، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٦٦، ٤٧٨،

٤٧٩

محمد رهونى : ١٦٢

محمد رعوف : ١٦٦

محمد رياض : ١٢٨، ١٢٩، ١٤١،

١٥٦، ٢٢٣

محمد زكى : ١٦٧

محمد سالم «الدكتور» : ٣٩٥

محمد شاكر خليل : ١٢

محمد شديد : ١٦٦

محمد شوقى زكى : ٤٢، ٤٤ - ٤٦،

٥١، ٥٢، ٥٧

محمد صلاح الدين «الدكتور» :

٣٦١

محمد عبدالسلام فهمى : ٢١٠،

ماوتسى تونج انظر تونج، ماوتسى

مجدى حسنين : ٣٨٧

مجدى عبدالعزيز : ٣١٧

محمد أبو سريع : ٤٠١، ٤٠٤

محمد أحمد : ١٣٩، ١٤٠، ١٥٥،

٤٠٢

محمد أسعد جوده : ٢١٠، ٢١٦

محمد التابعى : ١٣

محمد الخضرى : ١٢٣، ٢١٠، ٢١٥،

٢١٦

محمد الديب : ١٦٦

محمد الشناوى : ٤٠٦

محمد الغزالى : ١٢٣ - ١٢٦، ١٥٧،

محمد أنور السادات : ١٢، ٤٠، ٦٢،

٦٤، ٩٢، ٩٣، ١٢٠، ٢٣١، ٢٧٣،

٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٦٩، ٤٠٤، ٤٤٥

محمد جودة «الحاج» : ٢١٣

محمد حافظ رمضان «باشا» : ٥٨،

٥٩ ٣٥٩

محمد حامد أبو النصر : ١١، ١٤

محمد حسن أحمد انظر عبدالرحمن

الناصر

محمد حسن العشماوى : ١١، ٦٨،

٩٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧ - ١٠٩،

١١٤، ١١٩، ١٢٣، ١٢٧ - ١٣٠،

١٣٥، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٦، ١٨٩ -

١٩٢، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤،

٢١٦	٢٦٥، ١٤٩، ٣٩
محمد عبدالمعز : ١٥٩، ١٦١، ١٦٤،	محمد محمود أحمد : ٦٥
١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٤، ٢٧٨،	محمد محمود الشقيرى : ١٦٢
٢٧٩	محمد مهدى عاكف : ١٦٨، ١٧٠ -
محمد عثمان عبدالله : ١٦٨	١٧٢
محمد علي : ٣١٩	محمد نجيب «اللواء» : ١٠٥، ١٠٧،
محمد علي أبو طالب : ٥٨	١٠٨، ١١٤، ١٢٨ - ١٣٠، ١٣٣،
محمد علي نصيرى : ١٦٢، ١٦٧،	١٣٤، ١٣٦ - ١٤١، ١٤٦، ١٥٦،
٢٠٠، ٢٣٣، ٢٣٥ - ٢٣٩، ٢٤٢،	١٥٨، ١٦٢، ١٩٦، ١٩٧، ٢٢١ -
٢٨١، ٢٧٥	٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤،
محمد فاضل : ٤٠٣	٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤،
محمد فتحى الأنور : ٢١٠، ٢١٦	٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٤
محمد فرغلى «الشيخ» : ١١، ١٤،	محمد نجيب جويقل : ٢١٣
١٨، ٢١، ٧٧، ٩٤، ٩٨ - ١٠٠، ١٢٠ -	محمد نجيب راغب : ١٦٧
١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥،	محمد نصير : ١٠، ١٣٦
١٧٤ - ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦،	محمد هتتر «الحاج» (أسطورة) : ٤٣
١٩٠، ٤٧٩	محمد يوسف : ١٦٨
محمد فريد : ٤٥٢	محمود أبو السعود «الدكتور» :
محمد فهمى أبو غدير : ١١، ٤٤،	١٠٧، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٤
٧٣ - ٧٦، ٧٨، ٧٩	محمود أبو الفتح : ٢١٣
محمد فؤاد مكاوى : ١٧٠ - ١٧٢	محمود الحواتكى : ٩٢، ١٢٦، ١٥٥،
محمد فؤاد منير «الدكتور» : ١١،	١٥٦، ١٦٣ - ١٦٦، ١٧٠ - ١٧٢،
٣٢٥، ٤٩٦، ٤٩٧	٢٢٩ - ٢٣١، ٢٣٦، ٢٥٦، ٢٥٧،
محمد قطب : ٣١٩	٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٩
محمد كمال سعد «الحامى» : ٤٩٣	محمود الصباغ : ٥٢، ٩٧، ٩٨،
محمد مالك : ١٣٩	١٢٠، ١٢١، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٨، ٤٠١،
محمد محمد حسين : ٢٥	٤٣٠
محمد محمود «باشا» : ٣٢، ٣٤،	محمود الصياد : ١٦٧

- محمود العيسوي : ٥٨ - ٦٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١
 مزراحى «باشا» : ٩٢
 مصطفى الدفراوى : ٤٩٧
 مصطفى الزرقانى : ١٥٨
 محمود الفوتيرى : ١٦٦
 محمود زينهم : ٤٠٣ ، ٤٩٣
 محمود سليمان غنام : ٢٦٤ ، ٣٦١
 محمود عبدالحليم : ٣٥٥ ، ٣٧٦
 محمود عبد اللطيف : ٩ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦
 - ١٨ ، ٢٠ ، ٤٤ ، ٧٥ ، ٩٢ ، ١٢٠ ، ١٣٥ ، ١٧٦ ، ٢٣١ - ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢
 - ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ - ٤٦٠
 - ٣٠٨ ، ٤٨١ ، ٤٩٠
 محمود عبده : ١٠٠ ، ١٢٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢١٠ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣ ، ٤١٠
 محمود فهمى النقراشى «باشا» :
 ٤٢ ، ٤٤ - ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٢ - ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ - ٨٤ ، ٣٠٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ - ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٦١ ، ٤٧٣
 محمود فوزى «الدكتور» : ٣٩٥
 محمود لبيب «الصاغ» : ٣٩ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٣٥٢ ، ٣٨٧
 محمود يونس : ١٦٦
 محفوظ ندا : ١٣
 محبى الدين أبو العز : ١٣٩
 محبى محمد إبراهيم : ١٦٥
 مصطفى النحاس «باشا» : ٤٤ ، ٦٠ ، ٨٠ ، ٩٥ ، ١٤٩ ، ٢٦٥ ، ٣١٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ - ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤
 مصطفى الهلباوى : ١٣ ، ٥٣ ، ٢٠١ ، ٤٦٠
 مصطفى الوردانى : ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٢
 مصطفى كامل «الزعيم» : ٤٥٢
 مصطفى كمال عبدالمجيد : ٣٣٣
 مصطفى مشهور : ٩٧ ، ٩٨
 مصطفى مؤمن : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨١
 معاوية بن أبى سفيان : ٥٠١
 معروف الخضرى : ١٤٥ ، ١٥٧
 مكرم عبيد «باشا» : ٣٢ ، ٢٦٤
 منير دله : ١١ ، ١٤ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٣١٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦
 ميتشل، ريتشارد «الدكتور» : ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٢١ ، ١٢٣

١٣٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٩٩، وجيه أياظة : ٣٤٥
٢١٤، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٠، وجيه رمضان : ٣٩٢، ٣٩٣
٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٤، وسيم خالد : ٤٣

- ي -

يحيى سعيد : ١٦٧، ١٧٢، ٢٧٥،
٢٧٦

يحيى عبدالحليم : ١٦
يوسف السيد : ١٦١، ١٦٧
يوسف حجاج : ٢٣٤
يوسف رشاد : ٦٣، ٦٤، ٩٢
يوسف صديق : ١٠٧، ١٩٩

يوسف طلعت : ١١، ١٤، ١٦، ١٨،
٢٠، ٢١، ٩٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧،
١٢٨، ١٥٣ - ١٦١، ١٦٧ - ١٧٠،
١٧٣ - ١٨٦، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥ -
١٩٧، ٢٠٧، ٢٢٠ - ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٤٠،
٢٤٥، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٥،
٢٨٦ - ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٨٤، ٤٠٧،

٤١١، ٤١٥، ٤٨٤، ٤٨٥

يوسف عبد اللطيف : ١٧

يوسف عبد المعطى : ٩٨

يوسف عليان : ١٦٢

يوسف غنام : ١٦٢

يوسف هارون : ١٦٣، ١٦٥

يوسف همام : ١٦٦

ميرغنى حمزة «الوزير السوداني» :

١٠

- ن -

نجدى صالح : ١٦٥

نجيب سالم : ٩٢

نفيس حمدى : ٣٤٦

نهرى، جواهر لال : ٤١٢

- ه -

هارون المجددى : ١٢٣

هنداوى دوير «المحامى» : ١٠، ١٤،

١٦، ٢٠، ١٤٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢،

١٦٤ - ١٦٧، ١٧١، ٢١٩، ٢٢٧،

٢٢٨، ٢٣٠ - ٢٣٣، ٢٣٥ - ٢٤٢،

٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦ -

٢٦٨، ٢٧٣ - ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩٩،

٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٤،

٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩٠

هندرسون : ١٤٩

- و -

وائل شاهين : ١٦٦

٢. كشف الهيئات

- أ -

الأحرار الدستوريين انظر حزب

الأحرار الدستوريين

الأزهر : ٢٥ ، ٢٦ ، ١١٦

الإذاعة المصرية : ١٦

- ت -

التنظيم السرى : ٤ ، ٦ ، ٩ - ١١ ، ١٤ ،

١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩

٥٣ - ٥٤ ، ٧٠ ، ٧٣ - ٧٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩١

٩٥ - ٩٩ ، ١١٣ ، ١١٩ - ١٢٢ ، ١٢٤

١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٥ - ١٤٧ ، ١٥٣

١٦٠ - ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣ - ١٧٨

١٨٠ - ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠٥

٢٠٧ - ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧

٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ -

٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ - ٢٤٧

٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ - ٢٥٨

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ - ٢٦٩ ، ٢٧٢

٢٧٣ ، ٢٧٥ - ٢٨٥ ، ٢٨٧ - ٢٩٢

٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٥

٣٥٦ ، ٣٦٠

تنظيم الضباط الأحرار : ١٠١ ، ١٠٥

- ج -

الجامعة الإسلامية : ٢٨ ، ٢٩ ، ١١٣

الجامعة العربية : ٧٣ ، ١١٦

جامعة عين شمس : ٣٦٠

جبهة مصر : ٤٩ ، ٦٨

الجماعات الشيوعية : ٤٩ ، ١١٤

الجماعات الماركسية : ٢١

جماعة الإخوان المسلمين : ٤ - ٧ ، ٩

١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥

٢٧ ، ٢٩ - ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ -

٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧ - ٦١

٦٥ - ٦٩ ، ٧١ - ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ -

٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٧

٩٨ ، ١٠٦ - ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦

١٣٠ ، ١٣٣ - ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥

١٥٠ - ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨

١٦٠ - ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠ - ١٩٥ ، ١٩٧ -

٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤

٢١٩ - ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٨٨ - ٢٩٠

٢٩٢ - ٢٩٦ ، ٢٩٩ - ٣٠٣ ، ٣٠٥ -

٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ - ٣١٨ ، ٣٢١

٣٢٣ - ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠

٣٤٢ - ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ - ٣٥٣

٣٥٥ - ٣٦١

جماعة الارشاد : ١٥٦

جماعة اسكرا : ٦٢

جماعة الحركة المصرية للتحرير

الوطني : ٦٢

- جماعة الفجر الجديد : ٦٢
 جماعة الكشافة : ٣٩
 جماعة المقطم : ٧٢
 جماعة المؤمنين : ١٥٦
 الجمعية العمومية «للأخوان المسلمين» : ٤٢٤ ، ٤٢٧
 - ح -
 حزب الأحرار الدستوريين : ٤٩
 الحزب الاشتراكي : ١٣٣ ، ١٣٨
 حزب التجمع : ٤٥١
 الحزب السعدى : ٤٩ ، ٣٦١
 الحزب الشيوعى المصرى : ١٩٩ - ٢٠١
 حزب العمال : ٤٩
 حزب العمال البريطانى : ٤٤٤
 حزب العمل : ٤٥١
 حزب الفلاح الاشتراكي : ٤٩ ، ٦٨
 حزب الكتلة الوفدية : ٤٩
 حزب مصر الفتاة : ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٩١ ، ٣٥٩
 الحزب الوطنى : ٤٩ ، ٥٨ - ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ١٠٩ ، ١٨٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٤٢٥
 حزب الوفد : ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ - ٧٠ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ٢٥٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩
 ٣٦٠ ، ٣٦١
 - د -
 دار التحرير : ١٣
 دار الشعب : ٤٣
 دار الشهاب : ٢٧
 دار العلوم : ٢٦
 دار الكتاب النموذجى : ١١٤
 الديوان الملكى : ٩٣
 - ش -
 الشبان المسلمون : ٤٩
 الشبان المسيحيون : ٤٩
 شركة أراضى الدلتا المصرية : ٧٥
 شركة الإعلانات الشرقية : ٧٦
 - ط -
 الطرق الصوفية : ٢٦
 - ف -
 فرق الرحلات : ٢٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٥
 - ك -
 كلية الآداب : ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٣٦٠
 الكلية الحربية : ١٣
 كلية الزراعة : ٧٠
 كلية العلوم : ٣١٩
 كلية الطب : ٨٤
 - ل -
 اللجنة القومية للإخوان المسلمين : ٧٦
 اللجنة الوطنية للعمال والطلبة : ٦٧

- م -
- المباحث العامة : ٢٢٠
- المجلس الأعلى للجهاد : ١٧٤ - ١٧٦
- المجلس الأعلى للجوالة : ٣٩
- مجلس الأمن : ٦٨ ، ٨٢
- مجلس الدولة : ١٠٩ ، ١٣٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢
- مجلس شورى القوانين : ٣٧ ، ٤٥ ، ١١٣
- مجلس قيادة الثورة : ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٣٩١ ، ٢٤٣
- مجلس النواب : ٥٧ ، ٨٤
- مجلس الوزراء : ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥
- المحاكم الشرعية : ٢٥
- محكمة الاستئناف : ٨٣
- محكمة باب الخلق : ٣٦٠
- محكمة الثورة : ١٣ ، ١٤
- محكمة الشعب : ١٣ - ١٥ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٧٥ ، ٩٢ - ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١١٨ - ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٥ - ١٣٨ ، ١٤٦ - ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٥ - ١٥٨ ، ١٦٠ - ١١٦ :
- ١٦٣ ، ١٦٥ - ١٧٧ ، ١٧٩ - ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ - ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢٦٢ - ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ - ٣٠٩ ، ٣٥٤
- المحكمة العسكرية العليا : ٢٨٢
- المخابرات الاسرائيلية : ٢٠
- مدرسة الإسماعيلية الابتدائية : ٢٦
- مدرسة الحقوق : ٦٠
- مدرسة شبين الكوم : ٦٨
- مدرسة الصناعات الخزفية : ١٦٦
- مدرسة المعلمات : ٢٦
- مدرسة المعلمين : ٢٦
- مدرسة المنار : ٢٦ ، ٢٧
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : ٣
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : ٥٨
- مكتب الإرشاد : ١٤ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٤٧ ، ١٥٣ - ١٥٥ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ - ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٤٢٤
- المؤسسة العربية للدراسات والنشر

- ن -

النظام الخاص انظر التنظيم السرى

نقابة الصحفيين : ١٤٥

نيابة أمن الدولة : ١٣

- ه -

هيئة التحرير : ٢٦١

هيئة كبار العلماء : ٥١

هيئة الكتاب : ٦٦

الهيئة العربية العليا : ٧٣ ، ٨٢

- و -

وزارة الداخلية : ٦٨ ، ٧٢ ، ١١٤ ،

٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠

وزارة الشؤون الاجتماعية : ٦٧

وزارة العدل : ١٠٩

٣ - كشف البلاد والأماكن

أ -	ب -
أبو صوير : ٢٨	باب الخلق : ٢٦٠
أبو ظبي : ٥	باب الشعرية : ٢٥٦
الاتحاد السوفيتي : ٢٦٩	البحيرة : ١٦٧
اخطاب : ٦٦	البداري : ٧٨ ، ٦٦
الازبكية : ٢٦٥	البريج : ٧٧ ، ٧٤ ، ٧٣
اسرائيل : ٢٠ ، ٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٥	بريطانيا : ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٢٧٨
اسكندرية : ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨	بلجيكا : ٩١
١٩ ، ٣٩ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٠١ ، ١١٢	بني سويف : ١٦٧
١٥٣ ، ١٥٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧	بور سعيد : ٦٨ ، ٣٨٦
٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٦	بولاق : ١٦٥
٢٦٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤٧ ، ٣٧١ ، ٤٩٣	بولاق الدكرور : ١٣٠
الإسماعيلية : ٦ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٦٨	بيت لحم : ٧٤ ، ٣٧٥
٧٧ ، ١٥٠ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ٣٣٣ ، ٣٨٦	بيروت : ٧٤ ، ١١٦ ، ٢٠٨
٤٤٠	بين السرايات : ١٦٦
أسيوط : ١٦٧	ت -
ألمانيا : ٩١	تركيا : ٢٥ ، ٢٦ ، ١١٦ ، ١٩٧ ، ٣٩٧
امبابة : ١٦٦ ، ١٧١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩	التوفيقية : ١٦٥
٢٦٦	ث -
امريكا : ١٩ ، ٢٠ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٢٧٠	تكنات مصطفى «باشا» : ٢٦١
٣٩٧ ، ٣٧٤	ج -
إنجلترا : ٤٣٢ ، ٤٧٣	جامعة فؤاد : ٣٨٦
اندونيسيا : ٣٠٥	جبل المقطم : ٧٠
إيطاليا : ٩١	

الجزائر: ٣٠٥

الجزيرة: ١٢٠ ، ١٣

جزيرة الروضة: ١٦٥

الجمالية: ١٦٥

الجيزة: ١٦٥ ، ١٦٣ ، ١٥٥ ،

٢٨٦ ، ٢٣٠ ، ١٧١ ، ١٧٠

- ح -

حارة اليهود: ٧٥ ، ٣٣٢

حدائق القبة: ٤٠٣

الحسينية: ٢٥٦

الحلمية: ١٢

الحلمية الجديدة: ٣٥١

حلمية الزيتون: ٧٦

حلوان: ٦٦ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢

حمامات القبة: ١٦٦

- د -

دار السعادة «لوكاندة»: ٢٣٤

دار الشهاب: ٣٨

الدراسة: ١٦٥

درب الحجر: ٢٥٦

الدقي: ١٧١ ، ١٧٠

دمشق: ٢١٣

دمنهو: ٢٦

ديروم «مستعمرة إسرائيلية»: ٧٤ ،

٣٧٥

- ر -

روسيا: ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣٩٦

- ز -

الزيتون: ٤٢

- س -

سراي القبة: ١٦٦

السعودية: ٣١٨

السنبلالوين: ٤٠٠

السودان: ١٠٠ ، ١٤ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٥٨ ،

١٦٤ ، ١٦٧ ، ٣١٨

سوريا: ٧٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٩٠ ،

١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٧ ، ٢٢٢ ،

٢٩٤ ، ٤٩٣

السويس: ٧٣ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٦٧

السيدة زينب: ٢٤٣

سيدي بشر: ٤٩٧

- ش -

شارع محمد فريد: ٧٥

شبرا: ١٥٨ ، ١٧٠ ، ٤٠٤

شبرا الخيمة: ٣٣٩

شبين الكوم: ٦٨

الشرابية: ٣٤٧ ، ٤٣٨

الشرقية: ١٦٧ ، ١٧٣ ، ٢٢٦

- ص -

الصلبية: ٤٨

صور باهر: ٧٤

- ط -

طره: ١٦٥

- ع -

عابدين : ٣٨ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٢٢١ ، ٤١٣
العجوزة : ٣٩٦
العريش : ٧٤
القدس : ٧٤ ، ٣٧٥
قصر عابدين : ٦٩ ، ٩٧ ، ٣٤٣ ، ٤٥٢
قصر العيني : ٨٤
قصر النيل : ٧٥ ، ١٣٥ ، ١٦٢
قلعة محمد علي : ٤٣٨
قناطر محمد علي : ٣١٩
قناة السويس : ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٥٠ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٨٦
القنطرة : ١٠٠ ، ٣٨٦

- غ -

الغربية : ١٦٧
غزة : ٧٤ ، ٧٧

- ف -

فايد : ٧٩ ، ٨١

فرنسا : ٧٩ ، ٨١ ، ٩١ ، ٤٧٣ ، ٥٠١
الفسطاط : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٥٤
فلسطين : ٣٣ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٥٣ ، ١٨٥ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٤٢٤ ، ٤٩٣
الفيوم : ١٦٧

- ق -

قاعدة قناة السويس : ١١٥

القاهرة : ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٧٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٤٠٠ ، ٤٢٧ ، ٤٧٣

- ك -

كرداسة : ١٧٢
كفر البرامون : ٧٨
كفر حكيم : ١٧٠
كفر الدوار : ١٠٦
كوبرى عباس : ٦٦
كوبرى القبة : ١٣٣
كوبرى قصر النيل : ١٣٤

- ل -

لندن : ٦ ، ٣٣ ، ٨١ ، ٣٢٧ ، ٤٨٠

- م -

محرم «بك» : ٢٧٤
محل أركو : ٧٥ ، ٣٣٢
محل بنزاويون : ٧٥
محل جاتينيوي : ٧٥ ، ٣٣٢
محل شيكوريل : ٧٥ ، ٣٢٠
المحمودية : ٢٦

٣٣٣	مديرية التحرير : ٩
المعادي : ٧٥ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ،	مديرية الشرقية : ١٠٠
٢٩٤	المدينة : ٢١٤
مكة : ٨٤ ، ٣١٤	مراكش : ١٧٤ ، ٣٠٥
منشية البكري : ١٩	المرج : ١٦٦
المنصورة : ٦٦ ، ١١٩	مسجد شريف : ٤٠٤
المنوفية : ١٦٧ ، ٤ ، ٤	مصر : ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥
المنيا : ١٦٧	٢٧ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٥
المنيرة : ١٧٢	٦٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥
موسكو : ٣٦٢	٩١ ، ٩٤ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٤١
الموسكى : ١٦٥	١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٧ ، ٢٠١
ميدان المنشية : ٩ ، ١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ،	٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤
٤٨١ ، ٢٣٤	٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩
- ن -	٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢١
النصيرات : ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧	٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢
- و -	٣٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧
الولايات المتحدة : ١٨ ، ٢٢٢	٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٣١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦
- ي -	٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥
	مصر الجديدة : ٨ ، ١٥٠ ، ١٦٦
اليابان : ٢٥	مصر القديمة : ٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧١

٤. كشف الحوادث

- أ -

إتفاقية الجلاء : ٩ ، ١١٥ ، ١١٩ ،
١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٦٤
أحداث مارس سنة ١٩٥٤ : ١٣٩ ،
١٤٥ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٦٥ ،
٣١٣ ، ٣٣١

اغتيال الشيخ الذهبى : ٣

إغتيال أمين عثمان : ٦٠

إغتيال بطرس غالى : ٦٠

إلغاء معاهدة ١٩٣٦ : ١١٦

إنفجار بمخزن محلات شيكوريل :
٧٦

إنقلاب ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : ٣٣

- ت -

تطهير الصحافة : ١٤٥

التفكير فى إغتيال أعضاء مجلس

قيادة الثورة : ١١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩

- ث -

ثورة ٢٣ يوليو : ٢١ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩١ ،

٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١١٦ ،

١١٨ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٠١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ،

٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٤٤٦

- ح -

حادث إغتيال النقراشى انظر قضية

إغتيال النقراشى

حادث إلقاء القنبلة على فندق الملك

جورج : ٧٧

حادث كفر البرامون : ٧٨

حادث مدرسة شبين الكوم : ٦٨

حادث مقتل المهندس السيد فايز :

١٥٣ ، ٣٥٨

حادث المنشية : ٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ،

١٦٤ ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،

٢٤٥ ، ٢٦٣ ، ٤٦٤

حادث نسف أوراق التحقيق بمحكمة

باب الخلق : ٣٦٠

حادث نسف حارة اليهود : ٣٣٢

الحرب العالمية الثانية : ٣٨ ، ٤٠ ،

٣٤٥ ، ٣٦٠

الحرب الفاشية : ٢١

حرب فلسطين : ٢١ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٨٢ ،

٢٨١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥

حريق القاهرة : ٩٩ ، ١٠٠ ، ٢٢٧ ،

٤٢٥ ، ٤٣٨

حل الإخوان : ١١٥

حل مجلس نقابة الصحفيين : ١٤٥

حوادث شركة الإعلانات الشرقية :

- ٣٣٢ حوادث نسف محل جاتنيو
وشيكوريل واركو اليهودية : ٧٥ ، ٣٣٢
- ٣٦٠ قضية البداري : ٢٦٥
قضية الهضيبي : ١٤
قضية سيف الدين : ٢٦٥
قضية فلسطين : ٧١ - ٧٤ ، ٣٧٥
القضية الفلسطينية : ٢٩٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٩
- د -
دستور ١٩٢٣ : ٢٩ ، ٩١
- س -
سقوط الأحكام العرفية : ٦٤
سقوط دستور ١٩٢٣ : ١١٤
- ص -
صراعات جماعة الإخوان : ١١٩ ، ٤٢٤
- ض -
ضرب الحركة الوطنية : ١١٦
- ق -
قانون الإصلاح الزراعي : ١٢
قانون حل الأحزاب : ١١٤
قتل الخازندار : ٣٠٨ ، ٣٦٠
قتل حامد جودة : ٣٣٢
قتل حسن البنا : ٣٣٣
قتل السردار : ٢٦٥
قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين : ٧٧ ، ٢١١
قضية إغتيال أحمد ماهر «باشا» : ١١٥ ، ٥٩ ، ٢٦٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩
قضية إغتيال النقراشي «باشا» : ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨
- م -
محاكمة عبدالقادر عودة : ١٣٨
محاكمة محمود عبداللطيف : ٧٥ ، ٩٢ ، ١٢١ ، ١٣٥
محاكمة يوسف طلعت : ١٤
محاولة اغتيال إسماعيل صدقي «باشا» : ٦٠
محاولة اغتيال جمال عبدالناصر : ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ - ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٤٨١
محاولة إغتيال مصطفى النحاس : ٦٠ ، ٣٤٦
مظاهرة عابدين : ٤١٨
معركة قناة السويس : ١٠٠ ، ١١٦
المفاوضات بين الإخوان والإنجليز : ١١٥
مفاوضات صدقي - بيثين : ٦٥
مقاطعة الإنجليز : ١١٦
مؤتمر الإخوان : ٦٥
مؤتمر فلسطين : ٧٣

٥. كشف الدوريات

الجرائد :

- أ -

الإتحاد : ٥

الأخبار : ١١٠ ، ١٠٦ ، ١٠٥

الإخوان المسلمين : ٢٥ ، ٢٨ ، ٦٧

٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧

الأمسرام : ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١

١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٣٨ ، ٢٦١ ، ٤٨٣

- ج -

الجماعة : ٨٤

الجمهور المصري : ٩٥

الجمهورية : ١٣٥ ، ٢١٤ ، ٢١٦

٢٣١ ، ٣٦٤ ، ٤٤٤ ، ٥٠٠

- ر -

رابطة الشباب : ٣٦٢

راية الشعب : ١٩٩

- ص -

صوت الأمة : ٣٦٢

- ق -

القاهرة : ٢٣٣

- ل -

اللواء الجديد : ٩٢

اللوموند دبلوماسيك الفرنسية : ٥

- م -

المصري : ٨٩ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٣٦

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ، ٢١٣ ، ٤١٦

- ه -

الهدف البيروتية : ١٤٩

الهدف الكويتية : ٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

٣٣١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١

٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠

٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩

الهلال : ٢٥

- و -

الوطن : ٦ ، ٧ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١

٣٤٢ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٨

٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤

٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣

٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩

٤٨١

الوطن الكويتية : ٤٨٩

المجلات :

- أ -

الإخوان في المعركة : ١٩٤ ، ١٩٥

١٩٦ ، ٢٠٧

الإخوان المسلمون : ٣٧ ، ١٨٩

١٠٠، ٣٢٥، ٣٥٤، ٣٦٩، ٤٩٢، ٤٩٨

- ت -

التعارف : ٤٢

- ش -

الشعاع : ٤٢

- ج -

الجمهور المصري : ٩٤

- م -

- د -

الدعوة : ١٦ - ١٨، ٢٠، ٨٠، ٨١،
٩١، ٩٥، ١١٦، ١٢٢ - ١٢٤، ١٢٦،
١٢٧، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦،
١٤٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٥ -
٣٨٣، ٢١٠

المباحث : ٣٨٠
مصر الفتاة : ٤٥٣، ٤٩٣
المصور : ١٠١
المنار : ٢٧، ٤٢

- ن -

- ر -

روز اليوسف : ٥، ٧، ٨٢، ٩٣، ٩٤،
التنير : ٢٨، ٢٩، ٣١، ٩١

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- ١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة
مدبولى ١٩٨٩) .
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة :
الزهاء - ١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهاء -
١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة :
سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية . (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- ١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الفهرس

تقديم الطبعة الثانية	
تقديم الطبعة الأولى	٣
تمهيد	٩
الفصل الأول : نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين	٢٣
الفصل الثاني : نشأة جيش الإخوان وتكوين الجهاز السرى	٣٥
الفصل الثالث : الإخوان المسلمون والعنف ١٩٤٤ - ١٩٤٨	٥٥
الفصل الرابع : الصراع بين الهضيبي والسندى	٨٧
الفصل الخامس : الإخوان والثورة	١٠٣
الفصل السادس : الصراعات الداخلية بين الإخوان المسلمين	١١٧
الفصل السابع : الإخوان بين أزمى فبراير ومارس ١٩٥٤	١٣١
الفصل الثامن : عودة الصراع بين الإخوان والثورة	١٤٣
الفصل التاسع : التشكيل الجديد للتنظيم السرى	١٥١
الفصل العاشر : انتقال الإخوان إلى العمل السرى	١٨٧
الفصل الحادى عشر : التمزق الداخلى فى الإخوان	٢٠٣
الفصل الثانى عشر : خطط الجهاز السرى لإسقاط حكم عبدالناصر، وحادث المنشية	٢١٧
الفصل الثالث عشر : المحاكمة :	٢٤٧
١ - القاضى	٢٤٨
٢ - المتهمون	٢٦٠
٣ - التبرؤ من التنظيم السرى	٢٧٢
٤ - المواجهة بين جمال سالم وقيادة التنظيم السرى	٢٨٤
٥ - القضايا الفكرية التى طرحتها المحاكمة	٢٩٨

الفصل الرابع عشر : الإخوان المسلمون وحركة ١٩٦٥ ٣١١

خاتمة : ٣٢١

الملاحق : ٣٢٥

ملحق (١) : رسالتي إلى صلاح شادي ٣٢٧

ملحق (٢) : رد صلاح شادي على الرسالة ٣٢٨

ملحق (٣) : مقالات صلاح شادي بجريدة الوطن الكويتية : ٣٢٩

المقال الأول : ٣٣١

المقال الثاني : ٣٤٢

المقال الثالث : ٣٥٣

المقال الرابع : ٣٦٤

المقال الخامس : ٣٧٠

المقال السادس : ٣٧٨

المقال السابع : ٣٨٩

المقال الثامن : ٣٩٩

تعليق جريدة الوطن الكويتية على مقالات صلاح

شادي ٤١٢

المقال التاسع : ٤١٣

المقال العاشر : ٤٢٣

المقال الحادي عشر : ٤٣٣

ملحق (٤) : ردودي على صلاح شادي بجريدة الوطن الكويتية ٤٤٢

المقال الأول : ٤٤٣

المقال الثاني : ٤٥٠

المقال الثالث : ٤٥٧

المقال الرابع : ٤٦٤

المقال الخامس : ٤٦٩

المقال السادس : ٤٧٥

- ملحق (٥) : مقال الدكتور فؤاد زكريا بجريدة الوطن الكويتية ٤٨٠
- ملحق (٦) : ردى على الدكتور فؤاد زكريا: ٤٨٨
- ملحق (٧) : شهادة فاروق حافظ المنشورة بروز اليوسف ٤٩٢
- ملحق (٨) : رسالة د. محمد فؤاد منير للمؤلف ٤٩٦
- ملحق (٩) : تعليقى الختامى بروز اليوسف ٤٩٨
- مراجع الكتاب : ٥٠٣
- الصور ٥٠٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



ستظل القراءة هي المظلة الرئيسية للبناء الروحي والفكري والوجداني للإنسان، والثقافة هي بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل و«ثقافة السلام» هي الضمان الأكيد لرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعي، والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم والمحبة والإخاء والديمقراطية، والتواصل مع الحضارات الأخرى.

سوزان مبارك